الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران

كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية

قسم التاريخ و علم الآثار

المجالس العامة للعمالات في الجزائر و قضايا الجزائريين

ما بين 1947-و 1954

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر

إعداد الطالب : **بليل محمد** تحت إشراف الأستاذ .الدكتور: **إبراهيم مهديد**

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	هيكل الانتماء	الصفة
فغرور دحو	أستاذ .	جامعة وهران	رئيسا
مهديد إبراهيم	استاذ .	جامعة وهران	مقررا
بلقاسمي بوعلام	أستاذ	جامعة وهران	مناقشا
مجاود محمد	أستاذ .	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
هلايلي حنيفي	أستاذ .	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
بن داهة عدّة	دكتور / محاضر – ا-	جامعة معسكر	مناقشا

السنة الجامعية 2011 – 2012

الإهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى ولديّا ، اللذان سهرا على تربيتي و تعليمي و أيضا إلى الذين سهروا معي الليالي و وفروا لي ظروف العمل في إعداد هذا البحث و أخذت من حقوقهم الكثير ، زوجتي و ابنيا عبد الحميد و سيد علي و إخوتي .

و إلى جميع الأصدقاء و الزملاء ،

و إلى هذا الوطن الذي استشهد من أجله خيرة أبنائه و تخرجنا من مدارسه و درسنا في مدارسه و جامعاته ، بلادي "الجزائر "

إلى كل هؤلاء، أهدي مجهود هذا العمل المتواضع .

شـكـر و عـرفـان

لقد تمّ بحمد الله و عونه إتمام هذا البحث المتواضع، و أني لأعتبره جهدا متواضعا، أردت من خلاله المساهمة في الدراسات التاريخية للفترة الحديثة و المعاصرة التي ابتليت فيها **بلادنا بحملة صليبية استعمارية**.

و إني قد توصلت إلى جمع ما تيسر لي من مادة تاريخية متنوعة من أرشيف و مصادر مطبوعة و مراجع مختلفة و ذلك، برد الفضل لأهله و الشكر الجزيل لكل المساعدات التي قدّمت لي و سهلت من مهمة إعدادي لهذه الدراسة المتواضعة.

و لهذه الغاية فإنني أتقدم بجزيل الشكر و الإخلاص الأستاذ ، الدكتور إبراهيم مهديد ،و هو المشرف و المؤطر الذي ضحى بوقته خلال فترات عديدة ،بما فيها العطلة الصيفية لإرشادنا و توجيهنا و تقديم النصائح بل تقديم المعومات الأكاديمية و المنهجية الضرورية لمثل هذه البحوث،

و لا أنسى أساتذتي عبر مراحل التعليم المختلفة و فترة الماجستير منهم الأساتذة (موفق محمد و**جاسم الشمري غازي و رابح لونيسي** و **عبد القادر خليفي و بلقاسمي بوغلام و بن نعمية عبد المجيد ودحو فغرور**) على نصائحهم و توجيهاتهم.

و أيضا زملاء العمل في جامعة تيارت على المساعدات المقدمة .

كما أتقدم بالتشكر لرئيس القسم و رئيس المجلس العلمي و جميع أساتذة المعهد، و المجلس العلمي للكلية و لجنة المناقشة ،و لا يفوتني أن أنوه بالمساعدات القيمة من المسئولين بدور الأرشيف بفرنسا و وهران الجزائر العاصمة و مستغانم وجميع المكتبات العمومية و البلدية.

و أخيرا أسأل الله التوفيق و السداد

المختصرات

1 -باللغة العربية:

- [ب- م].بلدية مختلطة
- [ب- ك ص].بلدية كاملة الصلاحيات
- [د- م –ج].ديوان المطبوعات الجامعية
- [م- و- ك] المؤسسة الوطنية للكتاب.
- [ش- و- ن- ت] الشركة الوطنية للنشر و التوزيع
- [هكـــــــ].هكتار
- [ف-/ف].فرنك فرنسي
- ص[صفحة]
- صص[من صفحة إلى صفحة]

2 -باللغة الأجنبية

A.C = Archives –Les- Communales
A.N.F = Assemblée Nationale de France
A.U.F = Assemblée de l'Union française
B = boite

B.O.A= Bulletin Officiel d'Algérie
B-S-G-A-O= Bulletin de société géographique d'Archéologie De La Province D'Oran
Bull= Bulletin
C. A.N.A= Centre Archive nationale d'Algérie

C.A.O.M = Centre des Archives d'Outre Mer
C. G.T = Confédération Générale des travailleurs
C.M= Commune Mixte
C.P.E = Commune de plein Exercice

C.C= Collection Du Centenaire
C.G.Départ = Conseil Général du département

C.R.F = Conseil de la République Française

D.A-W-O = Direction Des Archives de La wilaya D'Oran
D.A = Document Algérien
Ed=Edition
G-G-A =Gouvernement Général de L'Algérie
G.G = Gouverneur Général

J-O.R.F=Journal officiel De La République Française
J.O.A = Journal officiel De L'Algérie

MTLD= Mouvement de Triomphe et Liberté démocratique
O.P.U= Office de Publication Universitaire

Q.D.C= Question Diplomatique et Coloniale
P = Page
PCA = Parti Communiste Algérien
P.P.A = Parti du Peuple Algérien
P.U.F = Presse Universitaire de France
R.E.A= Région Economique de l'Algérie
PRG =Police de Renseignements Généraux

R-A = Revue Africaine
R-A-T-M-L=Revue Algérienne , Tunisienne et Marocaine de Législation et de Jurisprudence

R-A-S-J-E-P = Revue Algérienne des sciences Juridiques Economiques et Politique

R.D.M = Revue de Deux Mondes

R.M.A.M= Revue Mensuelle de l'Activité Musulmane du département d'Oran
S.A.P= Société Agricole provisoire
(S-I-P)= Société Indigène de Prévoyance
S.A.R= Secteur Agricole Rurale -
S.L.N.A= Service de Liaison nord Africain
S.A .M = Service des Archives de la Willaya de Mostaganem
UDMA= Union Démocratique du Manifeste Algérien

مـــقـــــدمة

مقـــدمـــة

عرفـت الجزائـر المسـتعمرة تطـورا سـريعا بعـد أحـداث 1945م المأسـوية في شـتى الميـادين سياسـيا واقتصـاديا و اجتماعيـا و ثقافيـا و واكـب هـذه العمليـة ضـغوطا ، مارسـتها الإدارة الاسـتعمارية بواسـطة سياسـتها المتحيـزة للمسـتوطنين ضـد الشـعب الجزائـري؛ مـن خـلال القمع السياسي و الحرمان الاقتصادي و الاجتماعي المعادي لفئاته .

رغـم أنّ الجزائـريين مـن نخـب سياسـية و جمـاهير شـعبية (سـكان المـدن و الريـف معـا) كـانوا ينتظرون تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية على أقلّ تقدير .

فالموضـوع الخـاص بالمجـال السياسـي،كان النقـاش فيـه علـى أ شـده بـين التيـارات السياسـية الجزائريـة و الإدارة الاسـتعمارية بشـكل علـني ،مـن خـلال الحمـلات الإعلاميـة خـلال المعـارك الانتخابيـة و ردود فعـل الإدارة الاسـتعمارية ضـد أقطـاب الحركـة الوطنيـة باعتقـالهم و كبت أصواتهم و النيل من مناصريهم .

أمّـا الموضـوع الخـاص بالانشـغالات الاقتصـادية و الاجتماعيـة للجزائـريين قـد غفلـت عنـه الإدارة الاسـتعمارية؛و تركـت تسـييره للمسـتوطنين الـذين تحكمـوا فيـه بشـكل كامـل منـذ مرسـوم 23 أوت 1898القاضـي بإنشـاء المنـدوبيات الماليـة و قـانون 19 ديسـمبر 1900 الخـاص بالاسـتقلال الـذاتي في المجـال الاقتصـادي للمعمـرين و الأوربيـين عمومـا،نظرا لسـيطرتهم على مختلف المجالس المنتخبة أو المعينة في الجزائر المستعمرة منذ مدّة طويلة .

ورغـم بعـض الإصـلاحات الـتي حاولـت بعـض حكومـات الجمهوريـات الفرنسـية المتعاقبـة القيـام بهـا في الجزائـر لصـالح الأهـالي الجزائـريين ،فإنهـا كانـت محـدودة بسـبب تعنـت المسـتوطنين وتـوجيههم للسياسـة الفرنسـية مـن خـلال مجلـس المفوضـيات الماليـة و المجـالس العامـة للعمـالات الجزائريـة والمجـالس البلديـة بنوعيهـا " كاملـة الصـلاحيات"و "المختلطـة" ،فـإن هـذه المجـالس لم تعـالج مشـاكل الجزائـريين المختلفـة بشـكل جـدي ؛بسـبب الحسـابات السياسـية و الاعتبـارات التشريعية الغامضة للمنظومة التشريعية الاستعمارية المطبقة في الجزائر.

و لم تـتفطن الإدارة الاسـتعمارية و حكومـة الميتربـول بباريس ، إلاّ بعـد الأحـداث الأليمـة الـتي انـدلعت في الجزائـر سـنة 1945م و مـا بعـدها ،حيـث يتبـين لنـا إصـرار الجزائـريين علـى تحـدي السياسة الاستعمارية و رفضهم سيطرة اللوبي الاستيطاني على مقدرات الجزائريين المسلمين .

و من هذا المنطلق ،حاولت الإدارة الاستعمارية المزاوجة بين أسلوبين :

– مواجهة المشاكل الجزائرية – قمع الحركة الوطنية بمحاولة الإصرار على سياسة الإدماج و الاستجابة الجزئية للانشغالات الاقتصادية و الاجتماعية ،مثل ما حاول القيام به "الجنرال **ديقول**"أثناء زيارته لقسنطينة سنة 1943م والأمر الإصلاحي سنة 1944م، لكن اللوبي الاستعماري كان له بالمرصاد ،من إفشال العديد من الإصلاحات المحدودة.

إلاّ انّ سنة 1947م عرفت مصادقة البرلمان الفرنسي على القانون الخاص للجزائر في 20سبتمبر 1947م الذي حاول من خلالها المشرع الفرنسي وضعها في إطار قانوني و تنظيمي خاص بها .

ثمّ أن سيطرة المستوطنين على الأوضاع العامة في الجزائر ، حال دون تحقيق الغايات التي حاول هذا القانون تحقيقها.

و لهذه الغاية ،**سنحاول أن نتعرف على مشاكل الجزائريين التي كانت تثار في المجالس العامة الاستعمارية على المستوى الجهوي للعاملات في الجزائر من خلال مناقشات الممثلين الأوربيين و الجزائريين على حد سواء**،بهدف الإلمام بحجم معاناة الجزائريين بين سنتي 1947م و1954م.

- طبيعة الموضوع

إنّ الموضوع المعد لهذه الرسالة ،موضوعا يحتاج إلى توضيح و تعريف ،فهو يتناول مختلف التطورات و الانشغالات التي عرفتها الجزائر بين سنتي **1947م و1954م** على المستوى المحلي و الجهوي منطلقين من دراستنا و تحليلنا و استنتاجاتنا لمختلف أشغال و مداولات المجالس العامة للعمالات الثلاثة في الجزائر التابعة للمتر بول بباريس و المسيرة من قبل الحكومة العامة في الجزائر وفق موضوع هذه الرسالة الموسوم ب: **"المجالس العامة للعاملات في الجزائر و قضايا الجزائريين ما بين 1947و 1954"**،محاولين وضع إطار محدد لهذا الموضوع ،الذي سنعالج فيه الانشغالات المختلفة التي كان تتطرق لها هذه المجالس موازاة مع حجم مشاكل الجزائريين و نسبة علاجها و الإصلاحات المطروحة ،و نعتقد أيضا أن السياسة الاستعمارية قد وصلت إلى مستواها العالي في سنة 1947 بمصادقتها على القانون الخاص الذي اعتبر إصلاحا هاما ،كان الجميع ينتظر منه تحقيق مصالحه،إلا أن ذلك لم يعالج مشاكل الجزائريين المتراكمة منذ عقود ،مما نتج عنه حدوث اليأس و القنوط لدى الجزائريين الذين وقفوا

إلى جانب الحركات السياسية العارضة للسياسة الفرنسية خلال اندلاع الثورة الجزائرية المسلحة سنة 1954 .

فالموضوع في حد ذاته دراسة اقتصادية و سوسيولوجية و ثقافية للمجتمع الجزائري في هذه الفترة و تشريحا لواقع الجزائريين ،باعتبار أنّ مختلف المداولات والأشغال المعروضة على مستوى هذه المجالس ، كانت تسير في سياق الاعتبارات الآتية:

- مجيء الجمهوري الرابعة الفرنسية في ظروف غامضة.
- انتشار موجات التحرر و التخلص من الاستعمار.
- وقوف الجزائريين إلى جانب الأحزاب الوطنية .
- التحولات الاقتصادية و الاجتماعية للجزائريين .
- محاولة الجمهورية الرابعة وضع مؤسسات مشابهة لها بالمتربول، خاصة بمستعمرتها المفضلة في الجزائر للتوفيق بين مختلف الأطراف المتصارعة فيها .

و بهذا الشكل ،فإن الموضوع المقترح لهذه الدراسة ،سيأخذ طابعا تحليليا للمجتمع الجزائري من حيث واقعه الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي قبيل اندلاع الثورة التحريرية الكبرى للفاتح نوفمبر ، لأن الممثلين في المجالس العامة ،فهم نظريا ممثلين لسكان المستعمرة الاستيطانية ، و ينتمون لعدّة اتجاهات سياسية و مداولاتهم و آرائهم كانت تخضع للحسابات السياسية دون مراعاة انشغالات الجزائريين الحقيقية من الواجهة الواقعية .

كانت المناقشات داخل هذه المجالس ، تمس أوضاع السكان الأهالي المختلفة في إطار **المنظومة العامة للمؤسسات الفرنسية** ،حيث كان لممثلي المستوطنين الحظ الأوفر ،عكس ممثلي الجزائريين الذين يتعرضون لضغوط الإدارة الاستعمارية.

و بذلك فطبيعة هذا الموضوع، تتمثل في محاولة **توضيح رؤية هذه المجالس للمجتمع الجزائري خلال هذه الفترة الحساسة للطرفين** .

أهمية اختيار هذا الموضوع

إن الفترة التي نقوم بدراستها و توضيح بعض المعطيات التي تندرج في إطار التطورات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للجزائر في ظل الحكم الاستعماري ، نعتقد أنها فترة حساسة و دقيقة بالنسبة لحجم الأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر و ستعرفها فيما بعد،و يدفعنا ذلك إلى توضيح أهم أسباب اختيار هذا الموضوع كالآتي:

– إن اطلاعنا للعديد من الدراسات و المواضيع الخاصة بتطور الجزائر المستعمرة في هذه الفترة، لم تشر بشكل دقيق لمشاكل الجزائريين الاقتصادية و الاجتماعية ،بل ركزت بشكل كبير على التطورات السياسية .

– التطرق لكيفية تعامل الجمهورية الرابعة مع مشاكل الجزائريين .

– محاولتنا تتبع تعامل الإدارة الاستعمارية في الجزائر لمشاكل الجزائريين .

– التطرق لمختلف انشغالات الجزائريين ،التي تطرق لها الممثلون الجزائريون ،و معرفة محتوى القضايا المطروحة ؛و الظروف المتحكمة في مداولاتهم و مهامهم ومدى استماع أعضاء المجلس الأوربيين لهم.

– التطرق لمختلف القضايا و المشاكل التي طرحت بشكل توافقي بين المجموعات المختلفة لهذه المجالس .

– المقارنة بين المجالس الثلاثة للعاملات في الجزائر من خلال عملية طرح مشاكل الجزائريين و تحليل أرائهم و تصوراتهم لمشاكل الجزائريين المسلمين .

– معرف التحولات الاقتصادية و الاجتماعية الطارئة في الجزائر و الإجراءات المتخذة من قبل هذه المجالس ، لمواجهة الصعوبات المحتملة .

– محاولة التعرف على الأطراف الفاعلة و مهامها في هذه المجالس و علاقاتها مع المؤسسات الاستعمارية الأخرى في الجزائر و المتربول.

و لهذه الغاية فالموضوع المعد لهذه الرسالة الجامعية يكتسي أهمية بالغة ،بحيث سيجعلنا ندرك حجم معاناة الجزائريين ومدى استجابة هذه المجالس لانشغالاتهم ،و تشريح الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع الجزائري،و كيفية تعامل الإدارة الاستعمارية محليا مع هذا الملف في مجال توفير المرافق الضرورية للسكان ،و إدراك الأنماط المعيشية و الفئات الجزائرية المنصهرة تحت لواء هذه الإدارة و عموم الطبقات الأخرى من مثقفين و عمال و فلاحين ،و الوقوف أيضا على متطلبات الجزائريين ،موازاة مع التطور الديموغرافي للجزائريين مقارنة مع نمو المستوطنين .

و لهذا الغرض **فإن الدراسات السابقة** التي تناولت مثل هذه المواضيع جدّ قليلة ،و كان أغلبها من قبل مختصين و مسؤولين فرنسيين بالمصالح المختصة بالإدارة المحلية و الجهوية ، و الذين حللوا من وجهات نظرهم هذا الملف و اعتبروه انجازا حضريا ، مع أنها أنارت لنا

الطريق في البحث عن الموضوع و ساعدتنا على اكتشاف أهمية طرح مشاكل الجزائريين في هذه المجالس و هي تعتبر مادة خام أقرب منها إلى الدراسات الأكاديمية ،و معظمها على شكل مصادر ،كتبت على شكل تقارير لمختصين بهذا الموضوع و أن جزءً كبيرا منها غير مستغل ، أما الدراسات الأكاديمية فهي تعد محدودة المواضيع و قد تقترب قليلا من دراستنا المتواضعة ، و أهم الدراسات و التقارير التي عالجت موضوعنا من قريب كانت مهمة كالآتي :

– دراسة عن المجلس العام لعمالة الجزائر منذ تأسيسه إلى غاية 1956 للمؤلف المختص في المؤسسات الاستعمارية السيد "جين فليبي"، و الذي استفدنا من الملاحق التي أرفقها في دراسته حول التطور التشريعي للمجالس العامة قي الجزائر :

FillIpi (J) , la vie et l'œuvre du conseil général d'Alger ,imprimerie nord africain, Alger, 1958،

إلا أنه انطلق من إيديولوجية التفوق الحضاري الفرنسي في الجزائر .

– دراسة أخرى لا تقل أهمية عن الموضوع تمثلت في المؤلف السيد"بوبي"المختص في المؤسسات الاستعمارية حول المجلس العام للعمالة الوسطى "الجزائر" و التي شرحت تطور المجالس العامة بصفة عامة و مجلس الجزائر بصفة خاصة متناولة القضايا التي طرحت على أعضائه:

- Boyer (B) ,L'évolution de L'Algérie médiane (Ancien Département , Alger), , de (1830-1956),ed, librairie d'Amérique et d'orient , Adrien , maison neuve, paris , 1960

– دراسات أخرى عن المجلس العام لوهران تناولت تطوره منذ نشأته مقدمة لمحة عن منتخبيه و القضايا التي طرحت خلال المداولات ، و أثارت جملة من التسؤلات حول أهمية هذا المجلس و الأطراف الأوربية و المسلمة الفاعلة بيه، منها:

-Vallery luc, ben saadoune (H), l'Oranie, biographie, imprimerie, heurts

- G.G.A, le département d'Oran et sons conseil général 1830- 1930, Oran, imprimerie frère heurts ,Oran1930

- La société d'Oranie , monument civil et professionnel ed 1953 ,ZADIC

- دراسات حديثة حول الموضوع ،بحثنا عنها كثيرا و لم نعثر على الشيء الكثير الذي يخدم دراستنا،باستثناء دراسة تخرج أحد الطلبة الفرنسيين من جامعة "نيس"،الذي تناول موضوع المستشارون الجهويون المسلمون ، دراسة اجتماعية لبعضهم في العمالات الثلاثة في منتصف القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين ، حيث أفادتنا في تحديد التركيبة الاجتماعية و الاقتصادية لبعض هؤلاء المستشارين المعينين في هذه الفترة ، قبل أن يسمح لهم القانون الفرنسي بالدخول إلى هذه المجالس بواسطة الانتخابات:

Rose France (N),les Conseillers Généraux Indigènes, Etude sociale 1858-1908, ,Université de Nice, 1974Maitrise en Histoire sous la direction du Dr, Nouchi

الإشكالية المطروحة

و من هذا المنطلق فإن موضوع المجالس العامة للعاملات في الجزائر، يتناول بشكل دقيق مختلف التقارير الواردة من السلطات المحلية للدوائر و الولاة و الحاكم العام بالإضافة إلى سلطات الميتربول و هيئاته التشريعية حول أوضاع السكان المسلمين،و هي في واقع الأمر الظروف العامة التي تتحكم في انشغالات للجزائريين التي حملها ممثلوهم على مستوى المجالس المنتخبة على مستوى العمالات.

ولأجل هذا الغرض المتعلق بتحليل هذه الدراسة ، تدور في **خلدنا إشكالية عامة عن الموضوع:ما هي القضايا التي شغلت بال الجزائريين** لدى ممثليهم بالمجالس الجهوية (مجالس العمالات)؟ و ما مدى الاستجابة لقضاياهم داخل قاعات المداولات ؛و إمكانية علاج مختلف أزماتهم من شغل و تكوين و تعليم إلى غيرها من المواضيع الأخرى؟

ولهذه الغاية تطرح **عدة إشكاليات فرعية** للموضوع المراد دراسته:

- كيف نشأت هذه المجالس ؟و ما هي الظروف التي نشأت فيها ؟و ما هي أبرز ملامح تطورها التاريخي إلى غاية 1947 **فترة موضوعنا الذي اخترناه نموذجا لهذه الدراسة ؟**
- ما هي طبيعة هذه المجالس في مجال تركيباتها البشرية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية ؟ و مدى تأطيرها و الأطراف الفاعلة فيها ما بين سنتي 1947 و 1954 ؟

ما مدى مساهمة هذه المجالس في إرساء قواعد الإدارة الاستعمارية في المجال التشريعي؟

و كيف مارست الصلاحيات المخولة لها ؟

- هل طبقت القوانين الصادرة عن الأشغال البرلمانية بباريس في مجال تطبيقاتها الحقيقية على الجزائريين ؟ أم أنها خضعت لضغوط ممثلي المستوطنين ، و ما موقف الأعضاء الجزائريين المسلمين في هذه المجالس من ذلك و ما هو دورهم فيها ؟
- ما هي علاقة هذه المجالس بالأجهزة الاستعمارية الأخرى في الجزائر و بالمتربول؟
- هل استطاعت المجالس العامة أن تعرض قضايا الجزائريين بشكل موضوعي ؟ أم كانت استمرارا لسياسات الجمهورية الثالثة السابقة ؟
- ما هي الظروف العامة التي كانت تسير فيها مناقشة المشاكل التي تخص الجزائريين؟
- كيف تعاملت مع التطور الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي للسكان الجزائريين المسلمين ، مقارنة بالمستوطنين؟

– ما هو حجم المشاريع المنفّذة ميدانيا لصالح الجزائريين؟

– **ما هو وزن هذه المؤسسة في التكفل بقضايا الجزائريين؟** و ما مدى تقيد الأحزاب و المستقلين المسلمين لبرامجهم الانتخابية داخل قاعات المداولات ؟و ما هي الصعوبات التي اعترضتهم في ذلك ؟

– و ما هي **الانعكاسات المترتبة عن أشغال المجالس العامة على التطور السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي للمجتمع الجزائري ؟**

المنهجية العلمية المتبعة

إن موضوعنا المقترح للدراسة ،يعالج العديد من القضايا في فترة زمنية وجيزة مدّة سبع سنين ،منذ المصادقة على القانون الخاص للجزائر في سنة 1947 إلى غاية اندلا ع الثورة المسلحة سنة 1954 .

المناهج العلمية المتبعة في تحليل هذه الدراسة

– **المنهج التاريخي الوصفي** ،الذي تتبعنا بموجبه التطور الكرونولوجي للمجالس العامة، منذ نشأتها محترمين التسلسل التاريخي للأحداث المرتبطة بالموضوع ، **وصولا إلى الفترة الزمنية التي اخترناها نموذجا لهذه الدراسة العلمية المتواضعة،** و التي احترمنا فيها أيضا هذا المنهج ، و وصفنا الأحداث على حقيقتها معتمدين على المقارنة بين العديد من المصادر.

– **المنهج التحليلي النقدي**،اتبعنا هذا المنهج في تحليل النصوص المستوحاة من المصادر المختلفة ، و نقد بعضها و نقل بعض المعطيات و الأحداث بشكل متحفظ ، و التركيز على ما ورد ف التقارير الأمنية لجهاز الاستعلامات و الشرطة و تقارير الولاة و الحاكم العام إلى وزارة الداخلية الفرنسية ،و تحليل مرافعات أعضاء المجالس و نقد خطب الهيئة التنفيذية و تمحيصها و نقد جميع النصوص التي اعتمد عليها هذا البحث ظاهريا و باطنيا باستخدام أدوات النقد العلمي .

– **المنهج المقارن** ،اتبعنا هذا المنهج من أجل مقارنة بعض التقارير و التصريحات يبعضها البعض من أجل التأكد من صحة بعض الحقائق التاريخية و الأحداث الأمنية و الوقائع السياسية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و مقارنة بين النصوص الواردة في سجلات مداولات المجالس العامة و ما ورد عنها من تحقيقات و تعليقات و نقل مداولاتها من خلال الجرائد المعاصرة و خطب الفاعلين في الساحة السياسية خلال هذه الفترة.

المنهج الإحصائي،نظرا لاعتماد الدراسة على العديد من المعطيات الإحصائية ،لجأنا إلى الاعتماد على هذا المنهج لتحليل العديد من الجداول التي تناولت مختلف الأوضاع العامة للجزائر في هذه

الفترة،بغية التوصل إلى معرفة عمق معاناة المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية عموما و في فترة هذا البحث على وجه الخصوص .

و غايتنا من ذلك علاج أكبر قدر ممكن من القضايا و الانشغالات التي طرحت على مستوى مجالس العمالات الثلاثة خلال فترة دراستنا لهذا الموضوع،بهدف التوصل إلى نتائج الأوضاع المختلفة التي مرّت بها الجزائر و عايشها الجزائريون ،من أجل إبراز التحولات العميقة التي حدثت في حركة التغيير داخل المجتمع الجزائري ، الذي ثار و تمرد على السياسة الفرنسية، بعدما أدرك صعوبة الاستجابة لمطالب من قبل ممثليه الشرعيين الذين انسحبوا من المعركة السياسية و الحملات الانتخابية .

الصعوبات التي واجهت الطالب في الإعداد لهذه الرسالة :

– نظرا للكم الهائل للمادة العلمية الخام المتوفرة حول هذا الموضوع ،و التي لم تستغل كثيرا من قبل باحثين آخرين ،حسب الاطلاع و المسح الذي قام به الطالب ،حول الموضوع في العديد من **دور الأرشيف و المكتبات على الأقل من جانبه إلا ما غاب عنه** ، حيث وجد صعوبة في الانتقاء و نقد النصوص المتشابهة و بالتالي صعوبة استغلال هذه المادة العلمية المكدسة بين دفاتر السجلات و العلب الأرشيفية.

– وجد الطالب الباحث نفسه في صراع مع المصطلحات التاريخية و القانونية و الكثير من المفاهيم المتشابهة ، حول هذا الموضوع الشاق و الشيق في نفس الوقت ، مما اضطره إلى استشارة بعض المتخصصين و الاعتماد على المعاجم المتخصصة لفك لغز العديد من هذه المصطلحات ،إضافة إلى صعوبة توظيفها في مكانها المناسب.

– صعوبة الترجمة اللغوية وتقريب معاني اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية ، حيث وجد الطالب نفسه أمام كم لغوي هائل من اللغة الفرنسية يعبر عن تطلعات الجماهير المسلمة من خلال ممثليهم بالمجالس المنتخبة ،و دراسات جد قليلة باللغة العربية تتناول هذا الموضوع ،و بالتالي كانت أكثر من 90% من المصادر المعتمد عليها باللغة الأجنبية.

– تعرض الطالب لمرض ،أضطره للقيام بعملية جراحية معقدة أقعدته الفراش لأكثر من ستة أشهر ، لتصاب زوجته بعده بمرض آخر ،ليضطر الانشغال بمتابعة أحوالها الصحية دهرا من الوقت ، مما سبب له إرباكا في متابعة هذا البحث ، و بفضل المساعدة التي تلقاها من عائلته و زملائه تمكن من العودة لما بدأ به.

– إضافة للمحن التي تعرض لها ، واجهته مشاكل العمل و التنقل المستمر أسبوعيا إلى مكان العمل البعيد عن إقامته .

بقدر حجم هذه المشاكل التي واجهته ، فإنه سعى جاهدا للتغلب على هذه المشاكل مستلهما إرادة زملائه الباحثين بهدف الوصول إلى النتائج المرجوة من هذا العمل المتواضع.

نقد المصادر و المراجع

بعد أن أشرنا إلى **الدراسات السابقة لهذا الموضوع وطبيعتها** و قربها من الموضوع قبل طرح الإشكالية و مدى استفادتنا منها، رغم أنها ركزت عل مواضيع محددة و كان أغلبها منطلقا من زاوية واحدة ، فهناك – اساسا – المصادر الأولية الأخرى و المراجع العديدة المعتمد عليها،داخل هذه الدراسة و منها :

– المصادر الخامة لموضوعنا فهي كثيرة جدا منها:

* سجلات مداولات المجالس العامة الثلاثة الجزائرية ، و قد وجدناها شبه كاملة في محفوظات الأرشيف لولاية وهران ، حيث ساعدنا وجودها إل تحديد طبيعة الموضوع و تتبع مختلف تدخلات و مرافعات أعضاء المجالس العامة (الثلاثة)في الفترة التي اخترناها نموذجا لهذه الدراسة:

Les Conseils Généraux Départementaux d'Algérie (Délibérations et Vœux, Rapports des Préfets1945- 1955)

*العلب الأرشيفية بمركز الأرشيف في ما وراء البحر بفرنسا (C AOM)، و هي في حقيقة الأمر كثيرة جدا ، التي أفادت موضوعنا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة منها:

– السلسلة الكبرى "F"التابعة للحكومة العامة في الجزائر ... la Série 81F/duN° 01 auN° 1994

و التي تناولت موضوعنا في هذه الفترة بشكل مباشر ، و قد وضحت لنا الاتجاه العام للسياسة العامة للحكومة الفرنسية للجمهورية الرابعة في الجزائر و مدى تقيد الحكومة العامة للجزائر في تطبيق البرامج الاصطلاحية على السكان الجزائريين ، و تناولت بعض علب هذه السلسلة مادة خام بالغة الأهمية ،لما تناولته من تقارير للحاكم العام و ولاة العمالات حول مجريات دورات المجالس العامة و أيضا تقارير الأجهزة الأمنية و الاستعلاماتية لمسؤوليهم الأمنيين و وزيري الداخلية و العدالة حول نفسية السكان المسلمين من الإنتخابات الجهوية (Cantonales)و عرجت بنا إلى معظم القضايا لتي كانت تشغل بال السكان الجزائريين خاصة العلب الآتية التي ارتبطت مباشرة بموضوعنا و منها :

– 81Fdu N°80et 714, 667, 683 ...Ect و الخاصة بمجريات مداولات المجالس العامة و أنشطة المنتخبين .

- **السلسلة الخاصة بعمالة وهران:** 5I/N° duN°92et 167, 168 و هي و التي تناولت أوضاع العمالة في جميع الميادين، و من ذلك نقلت لنا تقارير مختلفة عن نشاط المجلس العام لوهران و اتبعت أنشطة أعضائه و حملاتهم الانتخابية و نفسية سكان القطاع الوهراني من جميع القضايا المترافع عنها في المداولات.

_ **السلسلة المتواصلة لعمالة قسنطينة** /93الخاصة بأعضاء المجلس العام و نواب الجمعية الجزائرية و المجالس المتربولية **بعمالة قسنطينة:** du N°01au N° 1993 و هي تنقل لنا تقارير السلطات المحلية للعمالة و السلطات العليا للحكومة العامة عن نشاط هؤلاء الأعضاء و تدخلاتهم لصالح سكان العمالة في رفعهم لانشغالاتهم داخل المجالس العام و المجالس الأخرى .

_ **السلسلة الخاصة بعمالة الجزائر** و المتكونة من تقارير و تحقيقات حول أوضاع العمالة و نشاط **المجلس العام لعمالة الجزائر** و الأوضاع الأمنية للعمالة في الفترة التي نقوم بدراستها :

. Départ d'Alger Boites, N°4I, du N°01 au N° 89

و أهم سلسلة أرشيفية اهتمت بأوضاع العمالات الجزائرية بالأرشيف الوطني الفرنسي بباريس :

Les Archives Nationales de France à Parisمن وجهة نطر الحكومة الفرنسية، و التي تناولت القضايا الإسلامية للجزائر و شمال إفريقيا و تتبعت نشاط مختلف المنتخبين و النقابيين و الكثير من الفاعلين على الساحة السياسية الجزائرية ،و من أبرزها:

BoitesN° 4AG/ du 518à 284 ,Série Questions Musulmanes
- Série F concernant Les Problèmes des Indigènes Musulmans

- أما **بدور الأرشيف الجزائرية** فكانت العلبة:

BP 201, Bull de L'Information sur l'Activité Musulmane du Département d'Oran (R.A.M.A.M،) إضافة للسلسلة المتعلقة بقضايا الأهالي المسلمين و هي Serie I/ 2260، **بمحفوظات أرشيف ولاية وهران** و غيرها التي تتبعت أنشطة المنتخبين و نفسية سكان القطاع الوهراني ، قد أفادتنا كثيرا في معرفة الكثير من الشخصيات الفاعلة بمجلس عمالة وهران .

- أما **مركز الأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة** فأفدنا في المواضيع الاقتصادية و الاجتماعية من خلال علب خاصة بالمنطقة الاقتصادية في الجزائرR.E.A و الغرفة التجارية لمدينة الجزائر و علب عن الفلاحة و الصحة العمومية .

- أما **المصادر المطبوعة التي أفادت إنجاز هذه الرسالة المتواضعة** بشكل مباشر و غير مباشر ، فهي الأخرى متوفرة و معظمها باللغة الأجنبية زمن أبرزاها :

*سجلات مدواولات المجالس العامة و التماسات أعضاء هذه المجالس و تقارير ولاة العمالات :

Conseil général D'Alger , Conseil général D'Oran , Conseil général de Constantine –

* مداولات المجلس المالي الجزائري 1948 -1945 Assemblée Financière de l'Algérie

* مداولات الجمعية الوطنية الفرنسية و مجلس الجمهورية الفرنسي (مجلس الشيوخ) و مجلس الاتحاد الفرنسي داحل الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية J.O..R.F و التي أفادتنا بمختلف تدخلات مندوبي المجالس العامة لدى هذه المجالس و اطلعنا على مشاريع القوانين المناقشة و الآراء المختلفة من عملية الإصلاح في الجزائر من 1954 إلى 1955 .

*مداولات الجمعية الجزائرية **JOA** ، و التي اطلعنا من خلالها على مناقشة قضايا الجزائريين المرفوعة من قبل مندوبي المجالس العامة في مداولات هذه الهيئة التشريعية المستحدثة على إثر قانون 1947/09/20، من 1948 إلى سنة 1956.

*الوثائق الجزائرية Documents Algériens، و هي عبارة عن مجموعة من الدراسات لمتخصصين في القضايا الجزائرية (السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية) للجزائر،بالنسبة لموضوع أطروحتنا من سنة 1945 إلى سنة 1954.

*و منها أيضا مطبوعات الحكومة العامة في الجزائر مثل:

L'Exposé de la Situation Générale en Algérie(G.G.A)

_ **أما المصادر الإحصائية** ،فهي متعددة و متنوعة ، منها الرسمية منها: Bulletin des Statistiques Générales, et Bulletin de Renseignements Statistiques et Annuaires Statistiques de L'Algérie (1945 1956)

وأخرى غير رسمية أنجزها متخصصون في الإحصائيات الديموغرافية و الاقتصادية أمثال :

Briels (J),Eude de Démographie Quantitative…TII , Population ,

Ruiz André, Des rapports sur les statistiques économiques

أما المصادر التشريعية فهي متعددة من أبرنها:

Estoublon et Léfebure , Algérie Annoté, 1903

Larcher(E),Traité Elémentaire de L'Algérie

Gérault (H), Principes de colonisation et de législation Coloniale,1938

و قد أفادتنا هذه المصادر في تشريح الأوضاع العامة للجزائر جلال هذه الفترة،رغم أنه في كثير من الأحيان تعبر عن وجهة الإدارة الاستعمارية في الجزائر.و لم نعثر على بديل لمقارنتها بإحصائيات أخرى ، لأن جل الباحثين الذين تناولو تاريخ الجزائر المعاصر اعتمدوا على نفس هذه المصادر.

– أما المصادر العربية التي تناولت أوضاع الجزائر خلال هذه الفترة فهي محدودة جدا،و بعضها مترجم عن لغات أخرى ، من أبرزها :

* مذكرات ابن العقون عبد الرحمان حول" الكفاح القومي و السياسي للجزائر "في جزئه الثالث و المتعلق بدراستنا ، و الذي نقل لنا حقيقة التطور الحاصل في المجتمع الجزائري في هذه الفترة .

* توفيق المدلي المعاصر لهذه الفترة ، و التي كتب عنها من خلال مذكراته "حياة كفاح" ،ج1 ، و الذي نقل الأحداث من وجهة صانعي التغيير السياسي و الثوري في الجزائر ، و يعتبر المدني من بين الشخصيات البارزة آنذاك.

* "مذكرات" خير الدين محمد، التي تناولت تطور الشعب الجزائري في هذه الفترة .

* "مذكرات "الجنرال "دي قول" التي تناول فيها الوضع من وجهة نظر الساسة الفرنسيين و مواقفهم المختلفة من تطور المجتمع الجزائري مع الأحداث التي ساعدت هذا الشعب لكي يقوم بنفسه بالتغيير التاريخي في نوفمبر 1954.

و هناك مصادر باللغة الفرنسية لجزائريين عاصروا هذه الفترة من أبرزها:

Abbas (F), le Jeune Algérien de la Colonie vers la Provence , (1931)
-Naegelen , (M.E), Autobiographie , Mission En Algérie , Paris , Flammarion, 1962 , 311 P
-Sefla (A), la Reforme de la justice, Alger,1946

– مصدر الجرائد المعاصرة للأحداث

و هي جرائد المعمرين ،أمثال L'Echo D'Oran ,L' Echo d'Alger, Journal d'Alger et La Dépêche Oranaise

و جرائد التيار اليساري منها:

Oran républicain , Alger républicain,liberté , Le Monde , l'Humanité

و جرائد التيار الوطني : كالبصائر و الشهاب

La République Algérienne ,la Nation Algérienne …

و قد أمدتنا هذه الجرائد بمعطيات هامة عل الأوضاع الجزائرية في هذه الفترة و نقل بعضها مجريات مداولات المجالس العامة و أنشطة أعضاء المجالس العامة و الحملات الانتخابية ،و أمدتنا بالبرامج السياسية للأحزاب و المستقلين .

– أما المراجع الأساسية، فكان الكثير منها قد تناول أوضاع الجزائريين خلال هذه الفترة ، و منها الدراسات الأكاديمية و معظمها باللغة الأجنبية،و منها:

- Agéran (Ch.A),Histoire de l'Algérie contemporaine ,ed , O.P.U
- Benachenhou (A) , Formation du sous développement En Algérie , Essai sur les Limites du Développement du Capitalisme (1830 – 1962)
- Collot ©, les nstitutions Coloniales

و من بين **الأطروحات الجامعية و الأكاديمية** المعتمدة عليها ، و التي وفرت لنا بعض المعطيات التاريخية و الاقتصادية و الاجتماعية :

- Le Feuvre (D) l'industrialisation de l'Algérie 1930-1962 Echec d'une politique ,T 2, thèse de doctorat sous la direction de Mr Jaque Marseille .
- Chentouf (T),L 'Assemblée algérienne 1947, 1956, Thèse de Doctorat 3em cycle de lettres et de sciences Humaines , Paris 1976 , 183p

– بن داهه عدة،« ظاهرة الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر بين 1830 و 1962 » ، رسالة دكتوراه ،تحت إشراف د . فغرور دحو ،كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية ، جامعة السانيا – وهران،2008.

بناء الموضوع:

بعد التعريف بهذا الموضوع و ما تبعة من مراحل الإنجاز فقد قسمنا موضوعنا إلى مقدمة و مدخل و بابين و كل باب إلى فصول و خاتمة .

فأما المقدمة،فعرّفنا فيها بموضوع هذه الرسالة ،ثمّ أسباب اختيار الموضوع و أهميته،و طرحنا إشكالية الموضوع و تناولنا أيضا المناهج المتبعة في هذه الرسالة و الصعوبات التي اعترضننا في إنجاز هذا العمل و كذلك الدراسة النقدية للمصادر و المراجع التي اعتمدنا عليها في إنجاز هذه الرسالة.

فالمدخل ، يتناول الوضع العام للجزائر قبل 1947، وقد حاولنا فيه التطرق لجميع الأوضاع التي عرفتها الجزائر ما بين الحرب العالمية الثانية و سنة 1947،مركزين على أبرز الأحداث السياسية التي عرفتها البلاد في هذه الفترة ،كتأثير الحرب على الجزائريين و أحداث الثامن مايو 1945و سماح المشرع الاستعماري للأحزاب السياسية الوطنية من المشاركة في الانتخابات المختلفة ،بما فيه البرلمانية .

و تطرقنا أيضا للمعطيات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة ، و قد ركزنا على دور المنتخبين المحليين و الجهويين في المؤسسات الاستعمارية ، من حيث نقل انشغالات السكان المسلمين إلى سلطات العمالات .

و الباب الأول من هذه الدراسة ، فكان بعنوان :

"الإطار القانوني و الإداري للمجالس العامة في الجزائر "و قسمناه إلى أربعة فصول كالآتي:

– **الفصل الأول** بعنوان**" التطور التاريخي للمجالس العامة في الجزائر"**، و تناولنا فيه عدّة عناصر و مطالب ، تعالج التطور التاريخي لهذه المجالس منذ مرسوم 1875/09/23الخاص بنشأة المجالس العامة الجزائرية و تحديد أبرز خصائصها و طبيعتها القانونية إلى غاية المصادقة على القانون الخاص في الجزائر بتاريخ 1947/09/20،وهي **الفترة التي حددناها نموذجا لهذا الدراسة** ، و هي فترة هامة من تاريخ

المؤسسات الاستعمارية في الجزائر ، اتضحت فيها معالم السياسة الاستعمارية الإدماجية للجزائر حسب نصوص القانون الخاص ؛الذي اعتبر الجزائر و عمالاتها الثلاثة جزءا من فرنسا ،و بالتالي لم يتغير من السياسة الفرنسية الشيء الكثير .

لذلك عالج المطلب الثاني لهذا الفصل واقع المجالس العامة ضمن المؤسسات الاستعمارية الأخرى ، بعد 1947و وضحنا فيه دور القانون الخاص في تحديد العمالات الجزائرية و نظرته لهذه المجالس من حيث دورها الجهوي،و أيضا نضرة المشرع الاستعماري لهذه المجالس و موقفه من مطالب المنتخبين المسلمين على مستوى هذه المجالس ، الداعية إلى المساواة بين الهيئتين الانتخابيتين .

و عرجنا في المطلب الثالث إلى أهمية المجالس العامة ضمن المؤسسات الاستعمارية في الجزائر بعد الإصلاحات الجديدة ما بين 1947 و 1954 بالنسبة للسكان المسلمين ، و تجسدت هذه الأهمية باختيار الجزائر،مكانا لانعقاد مؤتمر رؤساء المجالس العامة للمتربول ، الذي خرج بعدة توصيات ،تعالج مشاكل السكان على مستوى العمالات .

– الفصل الثاني: التركيبة والأطراف الفاعلة في المجالس العامة للعمالات ما بين 1947 و 1954

و قد تناولنا فيه طبيعة أعضاء المجالس العامة و تركيباتهم المختلفة ، و أدوارهم المختلفة بهذه المؤسسة الجهوية ،وانتماءاتهم الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية و الوسط المنطلقين منه في جلسات المداولات و فق ثلاثة مطالب كالأتي:

– التركيبة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية لأعضاء المجالس العاهة الثلاثة ، و قارنا فيها ما بين الأعضاء المسلمين و الأوربيين ، محاولين التوصل إلى القناعات الفكرية المؤثرة عليهم ، و مدى حملهم للانشغالات الاقتصادية و الاجتماعية للسكان المسلمين .

– التركيبة السياسية لأعضاء المجالس العامة ،و حللنا فيها طبيعة الانتماء السياسي ، و تأثيره على توجهاتهم داخل المجالس العامة ، خاصة و أن فرنسا سمحت بتواجد ممثلي السكان على مستوى المجالس المتربولية منذ سنة 1945 ، و اعترف الدستور الفرنسي لسنة 1946 للسكان المسلمين بالحصول على المواطنة الفرنسية ، و أكد القانون الخاص هذه المواطنة ، و اعتبر جميع السكان في الجزائر مواطنون متساوون ، مما سمح الأحزاب الوطنية بالتواجد بهذه المجالس بشكل علني على إثر إعادة هيكلة الأحزاب المسلمة في سنة 1946 .

– الأطراف الفاعلة بالمجالس العامة من أوربيين و مسلمين ،و قد أوردنا بعض الشخصيات الفاعلة بالمجالس العامة من أعضاء أوربيين و مسلمين و تأثيراتهم على الساحة الجهوية و المركزية و المتروبولية

وتفاعلهم مع ممثليهم ، و قوّة مكانتهم داخل المجتمع المسلم.

- **الفصل الثالث ، صلاحيات و مهام المجالس العامة** ، وقد عرجنا في هذا الفصل إلى أبرز الصلاحيات و المهام التي حضيت بها المجالس العامة ، من قبل المشرع الاستعماري ، و تتبعنا تطورات صلاحياتها معتدين على النصوص القانونية التي ألزمت بها في تسيير شؤونها من خلال العناصر الآتية:

- صلاحيات المجالس العامة من خلال التشريعات الاستعمارية ،انطلاقا من مرسوم 1875/09/23الذي حدد في أحد أبوابه الصلاحيات الأساسية التي ينبغي للمجالس و أعضاؤها الالتزام بها و مجموع التعديلات التي أدخلت على هذا المرسوم إلى غاية 1954،حينما سمح بالمساواة بين الهيئتين بداخلها ،و ردود الفعل من هذه الصلاحيات و التماسات أعضاء المجالس بتوسيعها .

- مراقبة الجهاز التنفيذي للولاية و الحكومة لأشغال المجالس العام و المصادقة على مداولاتهم ،و التأكد من خضوعها للأحكام و القوانين المسيرة للمجالس العامة،و كانت أهم هذه الإصلاحات التي حددتها القوانين ، تمثلت في صلاحية مناقشة السياسة العامة للحكومة بالجزائر و مناقشة القضايا الاجتماعية و الثقافية التي تشغل بال السكان عموما .

- مناقشة ميزانية العمالة و المصادقة عليها ، حيث نظمت القوانين السارية الإجراءات و طرق مناقشة هذا الموضوع و البث في كل ما يتعلق بالشأن المالي ،و العراقيل التي واجهت ممثلي السكان في تنفيذ التشريعات الاستعمارية ، و تباين المصالح بين الهيئتين ، بل بداخل الهيئة الواحدة ، نظرا لتضارب المصالح السياسية و المادية لبعض الشخصيات المستقلة و ممثلي الأحزاب الأوربية و الوطنية ، و أبرزنا أيضا مواقف أعضاء المجالس العامة من سياسة الإصلاحات المالية المقترحة عليهم .

الفصل الرابع،علاقة المجالس العامة بالمؤسسات الاستعمارية في الجزائر و المتربول

تناولنا في هذا الفصل ،أهم خصائص العلاقات ما بين مؤسسة المجالس العامة بنظيراتها من المؤسسات الاستعمارية بالمتربول و بالجزائر ،على اعتبار الأهمية القسوة التي كانت تتمتع بها هذه المؤسسة بين السكان، خاصة المسلمين منهم ، الذين لم يعرفوا التمثيل البرلماني إلا بعد سنة 1945، و كانت تعتبر هذه المجالس بالنسبة لهم برلمانات اقتصادية محلية ، و أتتبعنا تحليل هذا الفصل ، من خلال المطالب الآتية:

- **علاقة المجالس العامة بالمتربول،** حيث وصحنا فيه دور تواجد مندوبين و ممثلين عن المجالس العامة من شخصيات بارزة أوربية و مسلمة في المؤسسات الحكومية و المجالس المتربولية التشريعية الذين حملوا انشغالات السكان الجزائريين المسلمين ، و لاحظنا قوة التمثيل بعد سنة 1947 من قبل أعضاء

حزبين ينتمون لأحزاب وطنية أو "انفصالية" حسب التعبير الفرنسي و الذين طرحوا هموم و مشاكل الجزائريين الحقيقية .

- **علاقة المجالس العامة بالمؤسسات الاستعمارية في الجزائر** ،و التي طرحنا فيها أهمية تمثيل السكان المسلمين على المستوى الجهوي و المحلي و قوة رفع انشغالات السكان ، و خاصة أن هؤلاء الممثلين جاءوا من مناطق عديدة (بلديات كاملة الصلاحيات و مختلطة)، و حاولنا أن نتتبع علاقة هذه المجالس بالحكومة العامة و الهيئة التنفيذية للعمالة من خلال عاملها و أمانتها العامة و المصادمات التي كانت تقع أحيانا بينهما بسبب قوّة الدفاع عن السكان ، مثل الذي حدث بين الأحزاب اليسارية و الوطنية و والي العمالة ، خاصة في ما تعلق بالمسائل السياسية التي كانت تمنع المجالس من مناقشتها و كذلك علاقتها بالمجالس البلدية في المجال الإداري و المالي و التفاعل الذي وجد أحيانا بين شيوخ البلديات أو الحكام المدنيين مع أعضاء المجالس العامة بنقل انشغالات هذه المجالس إلى قاعات مداولات المجالس العامة، و أنهينا الفصل بقوة تواجد أعضاء أوربيين و مسلمين بهذه المؤسسات الاستعمارية و قوة تمثيلهم لمجالسهم كمنتخبين أو مندوبين لهذه المجالس.

الباب الثاني الموسوم ب:عرض أشغال المجالس العامة و انعكاساتها على الجزائريين ما بين 1947 و 1954، فقد قسمناه إلى أربعة فصول ، تحلل في مجملها معظم قضايا الجزائريين المرفوعة من قبل ممثلي السكان المسلمين بقاعات المداولات ، و أيضا مجموع الالتماسات التي رفعها هؤلاء الأعضاء إلى السلطات التنفيذية، بالإضافة إلى مناقشة جميع تقارير ولاة العمالات و لجان المجالس العامة و أيضا تناولنا انعكاسات أشغالهم على التحولات المختلفة للمجتمع الجزائري في هذه الفترة.

فالفصل الأول ، الموسوم بعرض القضايا السياسية و الإدارية : تناولنا فيه أهم القضايا التي شغلت بال ممثلي السكان على المستوى الجهوي ، و المشاكل الناجمة عن السياسة الاستعمارية المطبقة في الجزائر و التي حاولت التضييق على الممثلين الحقيقيين للسكان و فق عدّة عناصر أبرزها:

- **واقع و مشاكل التيارات السياسية داخل المجالس العامة**، حيث وضحنا طبيعة النشاط المسموح به لهذه الأحزاب داخل المجالس العامة، من تحالفات سياسية و الانتقادات الموجهة للسلطة التنفيذية و عرجنا إلى قوة تواجد الأحزاب الأوربية بهذه المجالس منذ مدة و خبرتها في تناول القضايا و الدفاع عن مصالح المستوطنين معتمدين على قوّة القانون الذي منحهم الأغلبية بداخلها ، في حين تمتعت الأحزاب الوطنية بنفوذ محتشم ، نظرا للمضايقات التي كانت تتلقاها من قبل الإدارة الاستعمارية خلال العملية الانتخابية و ممارسة التزوير على النتائج ، و بالتالي تحجيم دورها التمثيلي ، و رغم ذلك أدى

ممثلو الأحزاب الوطنية دورا بارزا في نقل انشغالات السكان ، و تناولنا أيضا في هذا العنصر دور الممثلين المسلمين المستقلين الذين شكلوا أغلبية الهيئة الثانية لاعتبارات عديدة ، سواء تعلقت بقوّة تمثيلهم للسكان نظرا للارتباطات التاريخية منذ نشأه هذه المجالس أو محاولة الإدارة الاستعمارية استمالتهم إلى جانبها ، و كان لبعضهم دورا بارزا على الساحة التمثيلية أمثال " بن جلول " و الابراهيمي " و السايح عبد القادر و فارس عبد الرحمان و قاضي عبد القادر"الذين اعتبروا أنفسهم الممثلين الحقيقيين للسكان .

– **اقتراح البلديات و التقسيم الإداري:** تناولنا في هذا العنصر نماذج من قضايا و مشاكل إدارية ، كانت تواجه السكان المسلمين و قام هؤلاء الأعضاء بنقلها إلى السلطات الوصية ، و عرضنا هذه القضايا وفق العناصر الآتية:

– مناقشة الإصلاح الإداري الجديد و أثره على السكان ، و تناولنا فيه أهمية هذا الإصلاح الذي عرضته الحكومة الفرنسية على هيئتها التشريعية ، و عرض أيضا على المجالس العامة لاستشارتها لأنه يدخل في مجال الصلاحيات التي كلفت بها هذه المجالس،و تتبعنا المواقف المختلفة لأعضائها من هذه الإصلاحات، و كيفية تأثيرها على السكان المسلمين و مدى تعاملهم مع هذا الإصلاح .

– مناقشة تحويل المراكز العمرانية و البلديات المختلطة إلى بلديات كاملة الصلاحيات ، حيث تتبعنا هذه المناقشات و عرضنا أهم تدخلات أعضاء المجالس العامة في هذا الشأن ، و حللنا بعض المواقف و قارنا بين بعض التدخلات في هذا الموضوع ، لأنه حسب رأينا كان يمس جماهير المسلمين ، فالمشاكل لا تطرح بحدتها لدى الأوربيين بقدر ما عانى منها السكان المسلمون .

– طرح مشاكل السكان المسلمين الإدارية ، التي كانوا يتعرضون لها ،جراء الاستبداد الإداري بالبلديات المختلفة و نقل انشغالات السكان المسلمين الإدارية إلى قاعات المداولات .

الفصل الثاني بعنوان :عرض القضايا الاقتصادية ،و تناولنا فيه أهم المشاكل التي كانت تعترض الجزائريين في هذا المجال ، نظرا لأهميته و ارتباطه بحاجيات السكان الأساسية من أنشطة زراعية و صناعية و مالية ، و قد تطرقنا لأبرز القضايا التي رفعها أعضاء المجالس العامة ،و ركزنا على أبرزها :

– **المسألة الزراعية**،و تناولنا فيها طبيعة السياسة الاستعمارية المتبعة في هذا القطاع الذي يهم المعمرين الكبار الممثلين بقوة في هذه المجالس ، و أيضا الممثلين المسلمين الذين رفعوا انشغالات السكان و المشاكل التي يعاني منها الفلاحون و الخماسون ، و تناولنا أيضا تدخلاتهم في أبرز المشاكل الزراعية التي باتت تعترض عالم الريف المسلم .

و تعرضنا إلى المواقف المختلفة من هذه السياسة المتبعة من قبل أعضاء المجالس العامة ، و تطرقنا أيضا إلى عرض نماذج من تدخلاتهم في إبداء الاقتراحات و الحلول لهذه المشاكل .

موضوع التصنيع و أهميته في مداولات المجالس العامة ،و تناولنا فيه دوافع التصنيع بالجزائر و أهميته بالنسبة لممثلي السكان ، الذين ناقشوا الصعوبات و التحديات ، و قد تباينت مواقفهم من هذا الموضوع نظرا لحداثته و مدى ارتباطه بالسكان المسلمين، خاصة في مجال توفير حاجيات السكان و توفير مناصب الشغل لليد العاملة المسلمة ،و قد ركز المنتخبون في تدخلاتهم أهم المشاكل التي تعترض تصنيع الجزائر و مدى استفادة السكان منه .

تباين مواقف أعضاء المجالس العامة من مسألة الضرائب ، حيث تتبعنا كثير من مداخلات أعضاء المجالس العامة حول هذا الموضوع،و تعرضنا لمواقفهم من دور الضرائب في دخل ميزانية الجزائر و العمالات ، و الحلول التي قدموها لإنجاح الإصلاح الضريبي و المالي و طالبوا بضرورة تخفيف العبء الضريبي على السكان المسلمين و قدمنا إحصائيات حول هذا الموضوع، أكدت مخاوفهم من المشاكل التي بات السكان يتعرضون لها جراء التطبيق السيئ للقوانين الخاصة بهذا الموضوع .

الفصل الثالث المعنون بعرض القضايا الاجتماعية و الثقافية، و تناولنا فيه عدّة قضايا ارتبطت بهذا الموضوع الحساس المرتبط مباشرة بالسكان المسلمين الذين تعرضوا لهذه المشاكل أكثر من غيرهم،و عرضنا في هذا الفصل العديد من هذه القضايا بالتحليل و المناقشة كالآتي:

- **مشاكل قدماء المحاربين داخل المجالس العامة،** حيث عرضنا أبرز التدخلات حول هذا الموضوع ،بتحديد مكانة هذه الفئة في المجتمع المسلم و دورها الاجتماعي و جللنا أهم الانشغالات التي طرحه ممثلوهم داخل قاعات المداولات .

- **القضاء الاستعماري في مواجهة مشاكل الجزائريين**،و قد تتبعنا في هذا العنصر التطور التاريخي للقضائيين قبل 1947 و بعدها ،محللين واقعهما و دور كل منهما حسب المشرع الاستعماري و عرجنا إلى المشاكل التي بات يتعرض لها السكان المسلمون ، مما فرض على ممثليهم بهذه المجالس إلى حمل انشغالاتهم إلى السلطات الوصية و تقديم الحلول و الالتماسات لمعالجة هذه المشاكل .

- **مناقشة مشاكل النمو الديموغرافي للسكان المسلمين** ، و قد تتبعنا مداولات المجالس العامة في هذا الموضوع مركزين على عرض و تحليل العديد من المشاكل الناجمة عن هذا التطور ، منها :

*مواقف ممثلي السكان من التزايد السكاني و تباين مواقفهم منه

*تحليل مواقف أعضاء المجالس العامة من مشكلتي التشغيل و البطالة و النتائج المترتبة عنهما

*مناقشة الوضع الصحي للسكان المسلمين ، و إبداء المواقف المختلفة منه ، و تطرقنا إلى الحلول المقدمة في هذا الشأن .

*موضوع الهجرة و تحليل مواقف أعضاء المجالس منها ،و تعرضنا إلى المشاكل التي عرضها هؤلاء الأعضاء لعلاج هذه الظاهرة ، كما طالبوا أيضا باحترام المهاجرين المسلمين بالمتربول .

– المسالة التعليمية و الثقافية، و ركزنا فيها على عرض و تحليل عنصرين مهمين هما :

*مواقف أعضاء المجالس العامة من المسألة التعليمية ، حيث تتبعنا السياسة التعليمية الاستعمارية في الجزائر ، و المراحل التي قطعتها **و صولا إلى المرحلة التي اخترناها نموذجا لهذه الدراسة،** و تطرقنا أيضا إلى تدخلات أعضاء المجالس العامة في هذه المسألة و الحلول المقدمة لعلاج مشاكل التعليم للأطفال المسلمين .

* المسألة الثقافية بالمجالس العامة ،و تتبعنا فيها نماذج من القضايا المرتبطة بالموضوع المطروح على مستوى مداولاتهم و الاقتراحات المقدمة من قبلهم، و التي تعلقت بالحفاظ على الخصوصيات الثقافية للسكان المسلمين الجزائريين .

الفصل الرابع الموسوم بانعكاسات أشغال المجالس العامة على الجزائريين:و قد تتبعنا مختلف الانعكاسات التي ترتبت عن أشغال المجالس العامة علة الجزائريين ، و ركزنا فيها على أبرز القضايا التي شكلت مدى قدرة أعضاء المجالس العامة على طرح انشغالات السكان و تأثيراتها المختلفة كآتي:

– **الانعكاسات السياسية و الإدارية** ، التي شكلت تحديا للمنتخبين من قبل الإدارة الاستعمارية ، بسبب الضغوطات التشريعية ، التي تمنعهم من مناقشة القضايا السياسية، و رغم ذلك فقد كانت لأعضاء المجالس العامة مواقف عديم من بعض هذه القضايا :

*المواقف المختلفة من مشاركة الجزائريين في الانتخابات و عمليات التزوير الانتخابي

*مواقف أعضاء المجالس العامة من احتجاجات الجزائريين النقابية

*مواقف أعضاء المجالس العامة من الأوضاع الأمنية بالجزائر و بلدان الغرب العربي ، وركزنا على مواقفهم من اندلا ع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954

– **الانعكاسات الاقتصادية** ، و التي ركزنا فيها على تأثير مداخلات أعضاء المجالس على الأنشطة الزراعية و الصناعية للسكان المسلمين ، و مدى استجابة ممثلي السكان لتطلعات السكان في مواقفهم من المساعدات المالية للفلاحين و تسهيل عمليات التبادل العقاري بين الأوربيين و المسلمين و مشاكل اليد العاملة المسلمة و الأنشطة الحرفية للسكان .

- **الانعكاسات الاجتماعية و الثقافية** ، و قد تتبعنا في هذا العنصر أهم الانعكاسات المترتبة على هاتين المسألتين ، و وضحنا مواقف أعضاء المجالس العامة من السياسة الاجتماعية الفرنسية المتبعة في الجزائر، و مدى قدرة إيصال انشغالات الجزائريين في قضايا الشغل و حرية الهجرة و حرية التمدرس للجزائريين إلى السلطات الوصية ،و مدى قدرة مساهمتهم في علاج هذه المشاكل و استجابة هؤلاء الأعضاء لتطلعات الأطفال المسلمين ، و بينا مواقفهم من مسألة الإدماج الثقافي للجزائريين في الثقافة الفرنسية !

و أنهينا موضوعنا بالإجابة على التساؤلات التي طرحت في إشكالية الموضوع ، بقدر من الانسجام و التوفيق بين مختلف القضايا المطروحة ، و ألحقنا موضوعنا بملاحق عن الموضوع و فهارس للأعلام و الأماكن و ببليوغرافية الدراسة (قائمة المصادر و المراجع) و فهرست المواضيع .

و انطلاقا من هذه المناقشة و التحليل لما ورد في مداولات المجالس العامة للعمالات الثلاثة في الجزائر نكون قد حاولنا شرح أوضاع السكان الجزائريين من خلال هذه المداخلات، و فتح المجال لباحثين آخرين ، مع إدراكنا لصعوبة تحقيق كل الأهداف المرجوة من هذه الدراسة المتواضعة ، التي نعتقد من خلالها أن هناك ثمة نقائص ، قد تسجلها علينا لجنة المناقشة المحترمة ،و نتمنى لباحثين آخرين تدارك ما خفي عنا و نقص.

المـــدخـــل

الوضع العام للجزائر قبل 1947

1 – الوضع السياسي و الإداري للعمالات الجزائرية قبل 1947

إن الجزائر المستعمرة الفرنسية المميزة عن غيرها من المستعمرات،اعتبرها المشرع الاستعماري عمالات فرنسية فيما وراء البحر ، رغم خصوصياتها الإثنية و الاجتماعية و الثقافية على إثر أمرية 22 أبريل 1834[1].

لقد عرفت هذه العمالات الفرنسية،سيطرة المعمرين عليها بشتى الوسائل القمعية و القانونية، في ظل حكومات متعاقبة إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية ،التي أحدثت مفاجأة لدى الجزائريين و الرأي العام الدولي؛بانكسار قوّة فرنسا و تحطيم هيبتها ، باحتلال الألمان لعاصمتها "**باريس**"في جوان 1940.

و خضعت الجزائر لحكومة الماريشال" **بيتان** " الموالي للألمان ، و بداية عهد جديد للجزائريين باحتلال ثنائي فرنسي و ألماني للجزائر .

و لهذه الغاية سنحاول التعرف على واقع الجزائر الجغرافي و الإداري و السياسي للجزائر قبل 1947، "ففرنسا المترو بولية كانت تضم خلال هذه الفترة مساحة 551000 كلم مربع ، و كان عدد سكانها 40 مليون نسمة ، و كانت مقسمة إلى 89 عمالة بمساحة لكل منها ب 6200 كلم مربع و 214 دائرة بمساحة 2500كلم مربع لكل منها ، أما الجزائر الشمالية قدرت مساحتها 207000 كلم مربع و ثمانية ملايين نسمة ، و كانت مجزأة إلى ثلاثة عمالات ،بمساحة كل واجدة منها 69 ألف كلم مربع، بعشرة مرات العمالات الميتربولية و على مستوى الدوائر 11000كلم2 لكل دائرة خمسة مرات أكثر من فرنسا".[2]

معنى ذلك أن هذا التقرير الجغرافي يوضح لنا أهمية العمالات الجزائرية بالنسبة لفرنسا عبر تاريخها الاستعماري ، و أصبح الاحتفاظ بها أكثر من أي وقت مضى . ففرنسا اعتبرت الجزائر امتدادا لها عبر البحر المتوسط ؛ و تخضع لنفس قوانينها، مع بعض الخصوصيات التشريعية خلال حكومات الجمهورية الثالثة،ابتداء من إصلاحات 1919 ، التي حاولت من خلالها رفع نسبة التمثيل السياسي لدى المسلمين المطالبين بحقوقهم السياسية ،"و أن مسألة توسيع القاعدة الانتخابية للمسلمين

[1] -Meneville (M.P),Dictionnaire de Législation Algérienne, V1, Ed, Hune Et Cie , P 42 -

[2] C.A .O.M, boite N° 8H/14 , Reformes Administratifs Le comité de l'Algérie du nord -

الجزائريين قد ارتفعت تدريجيا،و أصبحت ضرورة سياسية ..."[1].و وضح لنا المؤرخ الفرنسي آجرون بأن حق التمثيل السياسي للمسلمين في سنة 1919 جاء بعد تطور تدريجي ،منذ مشاركة بعض المسلمين في العمل الانتخابي ببعض المدن الكبر ى و الجماعات ببلاد القبائل وصولا إلى السماح للمسلمين بانتخاب أعضاء لهم بالمجالس العامة في سنة 1908 و فيما بعد انتخاب النواب المسلمين بالمفوضيات المالية [2] .

و تزداد أهمية موقع الجزائر الاستراتيجي من خلال التقارير المرفوعة، بهذا الشأن حيث اعتبرها التقرير المقدم للجمعية الفرنسية ، بواسطة الناطق باسم المجلس الاقتصادي السيد :"ديلارقنات روبارت Robert delargnette " "أن الجزائر ذات و ضع بسيط لكنها معقدة جغرافيا واقتصاديا ، و مجزأة في سواحلها ، بفعل عوامل تضاريسية متجهة على شكل معاكس"[3]،و يورد التقرير أيضا معطيات عن قسوة مناخها مقارنة بالمتربول.

و في الواقع أن الجزائر بلد ذو جغرافية مميزة بالنسبة للمستعمرات الفرنسية،فيما وراء البحر ، فهي تمتد من تونس إلى المغرب على مسافة كبيرة وتمتد بها سلاسل الهضاب العليا و تقدر مساحتها الإجمالية آنذاك ب 2204860 كلم2، و اعتبرت الصحراء فيها ذات أهمية قصوى من الناحية الاقتصادية ، و اعتبر المشرع الاستعماري الجزائر عبارة عن ثلاثة عمالات في الشمال و تراب جنوبي ، و بهذا المنظور فهي مميزة عن غيرها من المستعمرات الأخرى.

و كان التنظيم الإداري في الجزائر خلال هذه الفترة ، على شكل ثلاثة عمالات في الشمال ، و عشرين دائرة و 329 بلدية كاملة الصلاحيات و 78 بلدية مختلطة أو ملحقة و 188 مركز بلدي بالإضافة إلى أربعة أقاليم في الجنوب مكونة من 19 بلدية ذات طابع عسكري ، و خلال الإصلاح

---

[1] - ابراهيم مهديد ،القطاع الوهراني ما بين 1850- 1919، دراسة حول المجتمع الجزائري ،الثقافة و الهوية الوطنية ، منشورات دار الأديب ،2006،ص 149.

[2] - Agèran (CH.R), Genèse de L'Algérie Algérienne, éd bouchers, Paris , 2005,p 179 .

[3] - **C.A.O.M**, 81F/1794 .Situation Economique et Sociale de L'Algérie

J.O.R.F ,N° 19,du 05 juillet 1955,séance,18 juin 1955 .

الإداري الذي تمّ اعتماده بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أضيف تأسيس دائرتين بعمالة الجزائر و هما البليدة و أومال Aumale [1].

و تتشكل العمالة من جهاز تنفيذي معين من قبل الحاكم العام ،برئاسة الوالي و مجلس منتخب بالاقتراع العام ، و يمكن أن ينتمي الرئيس لإحدى الهيئتين الأولى أو الثانية [2].

و إن التطرق لتطور العمالات الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية و ما بعدها ، مرتبط بالكم الهائل للإصلاحات الفرنسية في المجالين الإداري و السياسي ، محاولة منها الاستجابة لفئات عديدة من مسلمي الجزائر، الذين ناضلوا نضالا سياسيا و دفعوا ثمنا غاليا لنضالهم بالسجن و الإبعاد و منع الحركات السياسية خلال هذه الحرب ،خاصة هؤلاء المجندين الذين جندوا في جبهات الحرب الأوربية و اعتبروا جيش إفريقيا المنتصر، الجيش الذي حرر فرنسا من الاحتلال الألماني، و عادت فرنسا الاستعمارية إلى عمالاتها، إلا أن الوعود الفرنسية كانت شحيحة مقارنة بالمطالب الكثيرة [3]،عندئذ تغيرت السياسة الفرنسية نحو اتجاه آخر،و ذلك بضرورة الضغط على المعمرين للقبول بإصلاحات نسبية لصالح الجزائريين؛ من خلال سلسلة من التشريعات الاستعمارية لصالح المسلمين الجزائريين .

و لهذه الغاية حاولت حكومة الهيئة الفرنسية للتحرير الوطني (C.F.L.N)،بقيادة الجنرال ديغول de gaulle إصدار بعض الإصلاحات السياسية لصالح السكان المسلمين ،و إلغاء القوانين الصادرة

---

[1] - أنظر ملحق خرائط العمالات الجزائر ية رقم01 عند :

- Aron(R),et Autres, les Origines de la guerre d'Algérie, textes et Documents Contemporains fayard , paris ,1962n p 2

,Et Encyclopédie Mensuelle d'Outre Mer, Supplément 1955,Document N° N°55, mars

- Et Boyer (B) ,L'évolution de L'Algérie médiane (Ancien Département , Alger), , de (18301956),ed, librairie d'Amérique et d'orient , Adrien , maison neuve, paris , 1960,p 170. et la carte p 58

[2] - Kharchi(DJ), Colonisation et politique D'Assimilation En Algérie 1830-1962, ED Kasbah, 2004 pp , 440- 448

[3] - Courrière (Y),les Fils de la Toussaint , ed, Marabout,1968, . - CF, Goinard (P),Algérie ; L'Œuvre Française , ed, Robert Laffont, Paris ,1984, p , 147

في عهد حكومة فيشي [1]، محاولة لملمة الشرخ الذي أحدثه بعض المعمرين ، و الاقتناع بوجود إثنيتين و مجموعات اجتماعية متصارعة داخل إطار المصلحة العامة لفرنسا،و ضرورة احتفاظ المسلمين بهويتهم داخل مجتمعهم و مراعاة الواقع الثقافي و الديني للمسلمين[2] .

و لرد الجميل لهؤلاء الجزائريين ،الذين ضحوا بأنفسهم في سبيل تحرير فرنسا و قوة احتجاجات الطبقة السياسية المسلمة ، التي نشطت تحت لواء البيان الجزائري في فبراير 1943،و تجمع الجزائريين المسلمين في جبهة موحدة المتمثلة في أحباب البيان ، وعد رئيس هيئة التحرير الفرنسية من قسنطينة بهذه الإصلاحات العاجلة حسب ما يذكر المؤرخ الفرنسي "جوليان"، نقلا عن خطاب" ديغول **de gaulle**":"أن هيئة التحرير بادئ ذي بدء قررت ذي بادي بدء إسناد حقوق المواطنة الكاملة فورا إلى عدّة عشرات من ألاف المسلمين الفرنسيين بالجزائر [...]و سترتفع في نفس الوقت نسبة المسلمين في مختلف المجالس التي تتناول المصالح العامة "[3].

و قد حلل العديد من المؤرخين و المتتبعين للشأن الجزائري،هذه الفترة الحساسة من تاريخ الجزائر ؛ و اعتبروا إصلاحات 07 مارس 1944، ذات أهمية بالغة إذا ما قورنت بالتجارب الإصلاحية الأخرى مثل إصلاحات مشروع "بلوم فيوليت" مثل ما ذكر ذلك موريس فيوليت في كتاب له ، "هل ستعيش الجزائر "[4] .

فهذه الأمرية وسعت من حقوق التمثيل و الانتخاب للمسلمين البالغين السن 21 سنة،حوالي 1600000شخص بتمثيل نسبي و صل إلى الخمسين 5/2 ،و منحت أيضا 16 صنفا من الشخصيات ، صفة المواطن الفرنسي ، مع الاحتفاظ بقانون أحوالهم الشخصية وهم:- قدماء الضباط - الحاملون لشهادات و الدروس التكميلية أو الشهادات العليا - الموظفون أو قدماء الموظفين – أعضاء الفرق الاقتصادية والباشاوات والأغوات والقياد – المحصلون على النيبات –

---

[1] - مراسلة من وزير الداخلية الفرنسي إلى الحاكم العام حول التماس المجلس العام لوهران المؤرخ بتاريخ 10يناير 1946 الذي يطلب فيه إلغاء جميع القوانين و القرارات الحكومية السابقة لحكومة فيشي، أنظر: C.A.O.M ,B, N° 81F/714, les Conseils Généraux

[2]- chikh (S),L'Algérie En Armes, Ou Le Temps Des Certitudes O.P. U,1981, p 13

[3] – أندري شارل جوليان ، إفريقيا الشمالية تسير ، تعريب المنجي و آخرون ، الدار التونسية للنشر ، س.و.ن.ت،تونس 1976ص 326.و انظر أيضا : CF ,Marizot (J),L'Algérie Kabyliseè, ed, Peyronnet et Cie Paris VI, 1962, p 98

[4]- violette(M),l'Algérie Vivra' Elle,ed Alcan , Paris ,1931,260- 281

الحاملون للأوسمة[1]،و تراوح هذه الفئة مابين 50 إلى 60 ألف في الهيئة الأولى و 1500000 مسلم في الهيئة الثانية، وأصبح كل المسلمين الجزائريين معنيين بالمشاركة في الانتخابات المحلية[2]و لكن بنسب تمثيلية لا تتعدى الخمسين مثل ما سبقت الإشارة إليه.

و لم تكن الإدارة الاستعمارية غافلة مما كان يجري في الساحة السياسية من مناقشات و مواقف مختلفة اتجاه هذه الإصلاحات ، و جسدت هذه المواقف بداية الإحساس الجماهيري بضرورة الحصول على الحقوق السياسية المشروعة لهم ، و التي وعدو بها من قبل السلطات الاستعمارية لهيئة التحرير الفرنسية،و كانت هذه الإدارة تتابع هذه المواقف من خلال أجهزة خاصة بها ، تمثلت في شرطة الاستعلامات و تقارير الإداريين و رؤساء البلديات و نواب الولاة،التي كانت تصل الأمانة العامة للحكومة العامة للجزائر.

و من بين النماذج التي كانت تصل والي عمالة وهران ، تقرير للمحافظ العام للشرطة بوهران يتناول فيه رضا المسلمين و قبولهم للإصلاحات ، مركزا على الأوساط التي رحبت يها ،و من أبرزها : – قدماء المحاربين الذين منحو حق المواطنة الفرنسية – بعض الأوساط الشعبية و الدينية، موضحا اللقاء الذي حدث بين الشيخين"بن تكوك "من مستغانم و" غلام الله "من تيارت ببوحنيفية بواسطة ضابط الاستعلامات[3]، و هناك تقرير آخر عن الأوساط الإصلاحية بمعسكر التي ارتاحت للموضوع من قبل الشيخ سعيد الزموشي[4] .

لا نجادل حول أهمية موضوع الإصلاحات،و لكننا نعتقد من خلال هذه الوثائق والتحليلات المختلفة للأوضاع في هذه الفترة ، بأنها كانت تمثل مناورة فرنسية للخروج من المأزق، الذي وصلت إليه و فقدانها لهيبتها ، و محاولة منها استرجاع مكانتها و استعادة عمالاتها الجزائرية و إبعاد سخط المسلمين على السياسة الفرنسية المنتهجة منذ مدة ، ذلك ما ستكشف عنه الأيام المقبلة لهذه الإصلاحات .

---

[1] - أندري شارل جوليان ،مرجع سابق ،ص 327 و أيضا: - Kharchi (DJ), op cit p, 382.

[2] - Benkhada (B), Les Origines Du 1er Novembre,1954 ed, Dahleb, 1989, p 95
Cf, Ramaoun(H),L'Algérie , Histoire et Cultures , ed , Casbah, Alger, 2000 p 52

[3] - D.A.W.O ,Boite N°4062, Reformes Musulmanes ,rapport N° 103, du 15 mars 1944.

[4] - ibid

فقد تحركت النخب السياسية المسلمة[1]بزعامة "فرحات عباس "و أنصار "مصالي الحاج" و البشير الإبراهيمي في إطار" أحباب البيان و الحريات" A .M.L " و خلايا حزب الشعب المنحل و جهود العلماء الإصلاحيين، بالإضافة إلى تحرك الشيوعيين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في شهر مايو خلال احتفال الجماهير الجزائرية المسلمة و العمال المسلمين بعيد الشغيلة و فرحا بانتصار الحلفاء .

و سبق للأجهزة الإستعلماتية أن ذكرت في تقاريرها :"بأن الوضع هادئ في الجزائر ، نظرا لانشغال المسلمين بأوضاعهم المختلفة "[2]،أما الجالية الأوربية فقد رفضت أية إصلاحات لصالح المسلمين ؛ و اعتبرتها تهديدا لتواجدها في الجزائر و أن فرنسا تريد التخلي عنها[3] بترك الجزائر لأغلبية من المسلمين.

في هذه الظروف المتقلبة بين المؤيدين للإصلاحات و الرافضين لها ،اندلعت أحداث مايو 1945في الجزائر عموما و بعمالة قسنطينة على وجه الخصوص ، و حسب العديد من التقارير السرية المرفوعة إلى الولاة و الحاكم العام ، تشرح فيها أسباب و خلفيات هذه الأحداث ، و تحمل المسؤولية للأحزاب الوطنية،و تشرح بالتفصيل ملابساتها و اعتبرتها انقلابا على المؤسسات الاستعمارية و السيادة الفرنسية في الجزائر[4] .

و لقد اندلعت هذه الأحداث في عهد الحاكم العام الجديد "شتانيو Châtaigneau,[5]، و هي تعتبر ثورة سلمية في نظر النخب السياسية المسلمة ، و حركة تمردية في نظر السلطات الاستعمارية ، و بسبب إظهاره بعض المعاملات الحسنة اتجاه المسلمين ،اعتبره المستوطنون عدوا لهم

---

[1] - عبد الكريم بو الصفصاف:"التحولات السياسية عي الحركة الوطنية الجزائرية"في مجلة **سيرتا ،السنة الثالثة العدد** 5، ماي ،1981،ص ص29- 38

[2] - C.G.depar ,Oran, Rapport du Préfet , Avril 1946, p163.

[3] - عبد الله شريط ، محمد مبارك الميلي ، مختصر تاريخ الجزائر السياسي و الثقافي و الاجتماعي ، م.و.ك،الجزائر ص281.

[4] - أحداث 08 مايو 1945 من وجهة نظر التقارير الرسمية الفرنسية أنظر:(C .A.O.M) boite N° 81F/10,op cit

[5] - لقد حلّ محل "كاترو" Catroux في 09 سبتمبر 1944، و كان جامعيا مبرزا في الجغرافيا ، فأظهر مشاعر الديمقراطية ، فاضطلع في البداية بأعباء الكاتب العام لرئاسة الوزراء في عهد ليون بلوم و اهتم بالمشاكل المغربية و في الجزائر عامل المسلمين معاملة حسنة ، أنظر : **شارل أندري جوليان ، مصدر سابق ،ص 333**.

فسموه ب"**فيوليت العرب**" و رغم هذا الحماس و محاولة التقرب من العرب حسب ادعاء المستوطنين ، فلقد وقعت الأحداث في عهدته ، لعوامل عديدة منها **الداخلية** :

– فشل السياسة الفرنسية في العملية الإصلاحية، و افتقارها لقابلية التغيير.

– عدم انصياع المستوطنين لقادتهم ، رافضين الإصلاحات الخاصة بالمسلمين،واعتبروا أن العربي لا ينصاع إلا بالقوة .

– نتائج الحرب العالمية الثانية و التوعية الوطنية.

– نشاط الأحزاب الوطنية المستمر من خلال مطالب البيان و ملحقه ، إضافة إلى مطالب حزب الشعب و العلماء .

– محاولة إظهار قوة العمل النقابي المسلم ، بعيدا عن الشيوعية ، مما أدى بالشيوعيين إلى الانقلاب على الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال .

– الحرمان الاجتماعي و تحطيم البنية الاقتصادية للمسلمين، و عدم احترام الهوية العربية الإسلامية.

أما **العوامل الخارجية** ، فكانت عديدة أهمها:

التأثر بنتائج الحرب العالمية الثانية ، و نشاط الأحزاب المغاربية ، رغم أن المؤرخ الجزائري سعد الله ، يرى عدم فعالية العوامل الخارجية قائلا : " و يبدو من كل ما سبق أن الدوافع الخارجية وراء الحادثة 8 مايو 45 كانت غير موجودة لفرنسا و إن وجدت كانت غير فعالة و غير مباشرة "[1] .

و اندلعت الأحداث مثل ما سبقت الإشارة إليه ، و قد تناولت صحافة المعمرين وصحافة الأحزاب الوطنية بالتحليل صيرورة الأحداث ، و أشارت التقارير الاستعمارية إليها بشكل دقيق .

و عموما يستشف من جميع تلك التحاليل بأنها خلفت ضحايا كثر ، فالإدارة الاستعمارية تحصرهم في عدد قليل ، أما دراسات الجزائريين و بعض المحايدين تؤكد بأن العدد أكثر من المتوقع ليزيد عن 45ألف قتيل ، نظرا للقمع المسلط و الإبادة الجماعية المرتكبة في حق الجزائريين ، و تتفق الباحثة "قولدازيير"goldzayer مع السيد **ريني ريقاس Renè rygasse** أحد الإداريين الكبار حيث تطرقا ، لهول الأحداث و القمع المسلط في كل الجزائر في قسنطينة و المدن الكبرى ، و يذكر

[1] - أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ج2،1900- 1930 ، ط 4 ،دار الغرب الإسلامي لبنان ،1992 ص249

-Cf, Bouruiba (B),les Syndicalistes Algériens , Leurs débats de L' Eveil de la libération 1936 – 1962, ed, Dahleb, Emag, 1998 , pp 67 – 68

تقرير **لريني ريقاس** ، و كان مسؤولا "بثنية الحد" ، بأنه طلب من الشرطة القبض على كل من تسبب في الأحداث ، و قد تلقى الحاكم العام "شاتينيو " تقريرا بذلك[1].

أما الجزائريون الذين عايشوا الأحداث ، فيؤكدون نفس الملاحظات ، بارتكاب فرنسا مجزرة بالجزائر ، حيث ذكر " **توفيق المدني** " "أنه خلال أربعة أيام تمكنوا من قتل 45 ألف جزائري و جزائرية مقابل مائة و نيف من الأوربيين "[2]، أما عبد الرحمان كيوان فقد أورد لنا من خلال شهادة الدكتور " **شوقي مصطفاوي** " سياسة العنف المطبقة على الجزائريين[3]،و أيضا شهادة **بن يوسف بن خدة** حول الأحداث الذي وضح لنا ، بأن الجزائريين كانوا يريدون الاحتفال سلميا من خلال رفعهم لشعارات : – أطلقوا صراح " مصالي " – أطلقوا سراح المعتقلين – الاستقلال ، و يواصل قائلا : "عندما كان فرحات عباس و الدكتور سعدان متوجهان إلى الحاكم العام لتهنئته بانتصار الحلفاء ، وجد عباس نفسه في السجن و سعدان بالمستشفى تحت المراقبة ، و يجد عباس نفسه مرة ثانية في نفس الزنزانة مع الشيخ البشير الإبراهيمي..."[4] و تتفق دراسات لمؤرخين أوربيين مع نفس شهادات المناضلين الجزائريين الذين عايشوا الأحداث.

مما لا شك فيه أن هذه الدراسات و الشهادات ، تظهر لنا حجم المجزرة الاستعمارية المرتكبة في حق المسلمين الجزائريين ، الذين حاولوا التظاهر سلميا و التعبير عن فرحتهم ؛ بانتصار الحلفاء على النازية ، و في نفس الوقت أرادوا التعبير عن طموحاتهم في نيل الحرية و الاستقلال .

ترتب عن هذه الأحداث نتائج عديدة، ذهب ضحيتها قتلى و معتقلين مشردين وتدمير للقرى و المداشر ، و عندما هدأت العاصفة ، حاولت الإدارة الاستعمارية إعادة النظر واستدراك أخطائها

---

[1] - Rene rygasse , document , Témoignage d'un ultra sous le drame Algerien , ed, - -Témoignage chrétien S.D,Cf , Goldzeguer,annérey , Aux Origines de la Guerre D'Algerie 1940 – 1945, Casbah Ed Alger 2002p 346

[2] - توفيق أحمد المدني ، حياة كفاح ، مذكرات ج2 ، 1925 – 1945، م,و ,ك، الجزائر 1988،ص 379

[3] - Kioane (A), Moment du Mouvement National , Textes et Positions , ed , Dahleb ; Alger 1995 p 109.

[4] - Benkhada (B), op cit pp 99 – 101 ; CF, Goinard (P), op cit p 148

بإيجاد الحلول لمسألة الضحايا من خلال مؤسساتها الاستعمارية ، التي تلقت تقارير عن المجزرة من أهمها [1]:

– تقرير الجنرال" تيبار" Tubert .

– تقرير آخر أكثر دقة ،للأمين العام للحكومة آنذاك" قازاني " Pierre René Gazagneو مطالبة الحركات السياسية داخل الجمعية الفرنسية و المجالس المنتخبة ،بإصدار مشاريع قوانين تخص العفو السياسي ، رفعت من قبل مجموعة من النواب المسلمين أبرزهم ابن جلول [2] .

و تمّ منح العفو للسجناء السياسيين ، استثني منهم أصحاب الجنايات كخطف الأشخاص والتعمد في الضرب و الجرح ، إضافة إلى ذلك جهود الشيوعيين الذين كانوا يبحثون عن دعاية انتخابية ، لجلب المسلمين للتصويت على مرشحيهم [3]، فيما طلب أعضاء المجالس العامة بقسنطينة بتفعيل قانون العفو من خلال التماس موجه لوالي العمالة ، بإدماج الموظفين ، ضحايا أحداث 8 مايو 1945 رفقة نواب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بزعامة فرحات عباس ، و تقرير آخر لوالي العمالة يتحدث عن تعويض ضحايا أحداث مايو 1945 من إمضاء نواب المجلس العام لقسنطينة السادة: – بن جلول – لخضاري – شواردية [4].

و لهذه الغاية قامت السلطات الاستعمارية ، بفتح المجال أمام الجزائريين للمشاركة في الانتخابات بأسماء جديدة،و لذلك شاركت الأحزاب الوطنية في انتخابات جوان 1946 حيث تحصل الاتحاد الديمقراطي على نتائج هامة ، و بالتالي انتقلت المشاكل الجزائرية من المجالس المحلية إلى قبة البرلمان الفرنسي، و دخلت حركة مصالي الحاج في الانتخابات البلدية ل 1947؛ و تطرقت التقارير السرية الاستعمارية لمطالب الأحزاب الوطنية ، و خشية الأحزاب اليمينية في الجزائر من توحد القوى المسلمة حول الوحدة الأيديولوجية و التمرد على السيادة الفرنسية[5]،مما دفع بالإدارة الاستعمارية

1- Chikh (S), op cit p 45, d’après la Revue RASJEP , N°4 1974

2 - عضو سابق في إتحاد فيدرالية قسنطينة ، كان عضوا في المجلس العام لقسنطينة و نائب في الجمعية الفرنسية .

3 - J.O.R.F, débat parlementaire 1946 , 1 er mars 1946 p 540

4- C.G de Constantine , Rapport préfet , Session Octobre 1947 pp 182 – 183

5 - C.A.O.M, boite N° 81F/10, Situation Politique , économique et sociale de l’Algérie, CF, Assemblée financière, séance 16 janvier 1948 TII pp 1295 - 1296

على محاولتها تحطيم إرادة الناخبين المسلمين ، و إرجاع الكفة لصالح المستقلين الموالين للإدارة الاستعمارية .

و قامت الإدارة الاستعمارية بدراسة الأوضاع في الجزائر ، من خلال مؤسساتها التشريعية بباريس بالتداول حول الوضع العام في الجزائر و الاهتمام بأحداثها ، و شرعت في إصدار سلسلة من الإصلاحات، كانت بدايتها السماح للنخب السياسية المسلمة بالمشاركة في مختلف الانتخابات،من خلال أمرية 17 أوت 1945[1]، التي سمحت بإرسال ممثلين مسلمين من الهيئة الثانية إلى البرلمان الفرنسي ، و قامت بحل المندوبيات بتاريخ أوت 1945 ، التي حل محلها مجلس مالي يشارك فيه رؤساء اللجان المالية لمجلس العمالات الثلاثة في 1945 في انتظار صدور تشريع آخر يخص خصوصيات الجزائر ، و بهذا الشكل فهذه **الفترة الممتدة ما بين 1945 و 1947** ، تعتبر مرحلة انتقالية جاءت بعد أحداث جسيمة ، حاولت فرنسا الاستعمارية من خلالها استرجاع هيبتها في الجزائر [2] .

و تظل الأوضاع السياسية على حالها ،خلال هذه الفترة الانتقالية بالانشغال بمختلف الانتخابات المختلفة :

انتخابات بلدية لسنة 1945 و المجلس التأسيسي الأول بتاريخ 21 أكتوبر 46 والثاني بتاريخ جوان 1946 و الاستفتاء على الدستور الفرنسي في أكتوبر 1946 و فيما بعد الانتخابات التشريعية في نوفمبر 1946.

و قد شاركت الأحزاب الوطنية في هذه الانتخابات رغم عراقيل الإدارة الاستعمارية ، في انتظار مشاريع إصلاحية سياسية في الجزائر ، محاولة من فرنسا مداواة الشرخ الذي أحدثته مجازر مايو 1945.

---

[1] - منحت أمرية 17 أوت 1945لكل من للهيئتين ،بالتواجد بالبرلمان الفرنسي.

[2] - Nouchi (A), L'Algérie Amère ,1914- 1994,ed de la maison des sciences de l'homme, Paris 1995 pp 179 – 185

Cf Kadache (M), Histoire du Nationalisme Algérien, question Nationale et Politique Algérienne ,1919- 1951 , TII ,SNED, Alger , 1980 p 750

و انظر أيضا الطيب محمد العلوي ، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 – 1954، منشورات التحف الوطني للمجاهد ص 213.

2 – المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية

لقد عانت الجزائر كغيرها من المستعمرات الأوربية من الحرب العالمية الثانية و كانت لها آثار بالغة على ملايين المسلمين الجزائريين ، الذين استغلت أراضيهم و صودرت محاصيلهم الزراعية ، لنجدة الدول المتحاربة ،نظرا لأن الجزائر كانت مسرحا قتاليا بين قوات الحلفاء و المحور ، مما أدى إلى انخفاض المستوى الاقتصادي للجزائر ، رغم أن فرنسا كانت تحاول جاهدة تموين المعمرين و توفير جميع الإمكانيات لهم ،و توفير الحد الأدنى للمستوى المعيشي للمسلمين [1].

شكل هذا الهاجس صعوبات اقتصادية و اجتماعية لدى فرنسا بنقص الاحتياطي الاقتصادي ، و مضاعفة البطالة و مشكل التموين ؛ و اعتبر المشكل الجزائري جد صعبا بالنسبة للساسة الفرنسيين،و إلى غاية 1945 لم يكن هناك برنامج اقتصادي و اجتماعي واضح لفرنسا بالجزائر لصالح المسلمين [2].

إن هذه الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة،تدفعنا إلى تحليل أهم المظاهر الزراعية و الصناعية و الديموغرافية التي عرفتها الجزائر قبل 1947.

و لعل أهم مظهر اقتصادي تميزت به الجزائر منذ وطأة الاستعمار الفرنسي بالجزائر و ازدادت شدّة الاهتمام به بسبب ظروف الحرب ، تمثل في القطاع الزراعي ، لأن الجزائر بلد فلاحي عملت الحكومة الفرنسية و حكوماتها العامة بالجزائر و المستوطنين على ترسيخ هذا المكانة .

فالمحاصيل الزراعية كانت ممتازة إلى غاية سنة 1939 ب 24 مليون قنطار ، إلا أنها تراجعت في سنوات الحرب ، و عرفت إنتاجا سيئا في سنة 1945 ب 5 مليون قنطار لدرجة صار الخبز مقننا و صعب التوزيع ، و برزت المجاعة في بعض الدواوير.

و يرجع ذلك في نظرنا إلى السياسة الفرنسية المتبعة في الجانب الفلاحي ، بمصادرة أراضي الجزائريين الذين تحولوا إلى خماسين و عمال عند المعمرين ، و استفاد المعمرون و قلة من الملاك

---

1 - CAOM, B, N° 81 F/ 1794, Situation économique et sociale de L'Algérie d'après une Revue Bimensuelle N° 8 commune de L'Algérie , 15 février 1956

2 - Journal Transméditerranéen 1er Année N°2 Avril 1942

Cf, Kadache (M), op cit, pp 735 -736

الأهالي من أجود الأراضي الزراعية ، وكانت معظم الزراعات ذات طابع تجاري مثل الخمور وأن القمح الذي كان ينتج في الجزائر أصبح يصدر نحو المجهود الحربي ، إضافة للعوامل الطبيعية الجفاف الذي أصاب المحصول الزراعي[1]،و تورد لنا الإحصائيات الفرنسية تطور **الإنتاج الفلاحي** كالآتي :

الجدول رقم:01

السنوات	الوحدة	1939	1942	1944	1948
الحبوب	مليون قنطار	16 ,6	07,6	07,6	2,4
القمح الصلب	//	4,9	4,7	3,9	1,6
المعلبات	//	67	96	67	48
تين	هكتولتر	648	696	535	691
زيت	//	112	202	106	81

Annuaire Statistique de L Algérie 1939 – 1949 Alger pp 135- 136

و كانت الإدارة الاستعمارية ممثلة في حكومتها العامة و ولاة عمالاتها و نوابهم ورؤساء البلديات و جهاز الإستعلمات يقومون بالتبليغ عن هذا التطور الزراعي وانعكاساته على المسلمين و الأوربيين من خلال التقارير المرسلة بالتفصيل، مبينة التدهور الزراعي بشكل دقيق ، مثل ما توضحه الدراسات التي قامت **مجلة فرنسا الوثائقية** France Document [2]، حيث عثرنا على عدّة وثائق محفوظات **أرشيف أكس بروفانس** حول هذا الموضوع ، تشير إلى المشاكل الزراعية خلال هذه الفترة ،و قد رافع عنها أعضاء المجالس العامة الجزائرية ،موضحين مواقفهم منها[3] .

و تشير هذه التقارير[4] بأن الجزائر بلد فلاحي ، تعتمد على محاصيل أساسية أهمها زراعة الحبوب و الكروم و بعض الخضروات و الأشجار المثمرة ، فالخمور تمثل 50% من قيمة صادرات

---

[1] - Philippe (M) : '' Une Province Récalcitrante '',in Historia Magazine N°199,27 octobre 1971, Belgique pp 178 – 183, Cf , Nouchi (A), op cit pp 133 – 137

و أيضا محفوظ قداش ،جزائر الجزائريين ، تاريخ الجزائر 1830 – 1954 ، ترجمة محمد المعراضي ، منشورات ANEP ، 2008 ص 337.

[2] - CAOM, 81F/10, revue France Document , op cit-

[3] - سنتطرق لهذا الموضوع في الباب الثاني من هذه الدراسة عن المشاكل التي كان يرفعها أعضاء المجالس العامة

[4] - CAOM, B, N° 81F/10, Débats sur L Algérie, op cit , CF , Aron(R)op cit p 177

الجزائر ، و تتمثل المساحة الزراعية في أكثر من 400 ألف هكتار وعدد كبير من قطيع الحيوان ، و قدمت لنا أيضا هذه الوثائق تحليلات معمقة للوضعية الزراعية المتدهورة بسبب الحرب لمدة أربعة سنوات متتالية إضافة للجفاف و نقص اليد العاملة ونقص الأسمدة و فساد العتاد الفلاحي ، مما دفع بالمسِؤولين في الحكومة العامة إلى استراد كميات كبيرة من الحبوب ،بسبب انخفاض هذا المحصول حيث كان متوسط إنتاجه 18 مليون قنطار قبل الحرب ، و انخفض إلى 4 ملايين و 800ألف قنطار سنة 1945،و هي أرقام ليست بعيدة مما نقلناه أعلاه من مصدر الدليل الإحصائي للجزائر. أما إنتاج الخمور فكان قبل الحرب في المتوسط 17 مليون هكتولتر ، و انخفض إلى 10 مليون هكتولتر و فقد قطيع الحيوان 50% من رؤوسه [1] .

و من هذا المنطلق قامت الإدارة الاستعمارية في الجزائر، بمحاولة تدارك هذه النقائص من أجل إيجاد الحلول و البدائل الاقتصادية في المجال الفلاحي ، باعتباره شريان الحياة الاقتصادية للمسلمين بتوفير الغذاء و المئونة خلال عهد الحاكم الجديد السيد **شاتينيو** الذي قام بإصلاحات زراعية ، توقعا للموسم الزراعي لسنة 1945 ، لتقوم الحكومة العامة بجهود كبيرة لمواجهة غضب الجماهير المسلمة ، التي انتفضت في مايو 1945، و ذلك بتوفير القروض الفلاحية و تدعيم المعمرين و الملاك المسلمين الكبار بهدف رفع الإنتاج الزراعي لعدّة اعتبارات أهمها:

- البؤس الحاصل عند السكان المسلمين ، خاصة بالهضاب العليا و الأقاليم الجنوبية .
- البحث عن كيفية استراد الحبوب ، و هي المادة الغذائية التي يعتمد عليها السكان المسلمين بدرجة أساسية [2] .

و لهذه الغاية قامت الحكومة العامة بما يلي :

- تلبية حاجيات السكان الغذائية ، و التدعيم الصحي و توفير العمل للسكان المسلمين
- فرض مادة الشعير بدلا من القمح ، و منع من الاستهلاك الحيواني .
- فتح مصانع للعجائن .

و أيضا ، ثابت رضوان عناد ، 8 أيار / ماي 45 و الإبادة الجماعية في الجزائر ، منشورات ANEP،ترجمة سعيد محمد اللحام ص 40.

1- Aron(R)Et Autres,op cit p 197

2- C.A.O.M, boite N° 81F/10, situation politique et ….op **cit**

– توفير 7700 طن من الحبوب للاستهلاك المحلي .

و قامت أيضا بتدعيم الفلاحين المسلمين ، بواسطة إنشاء شركات التدعيم الريفي (SAR) بتاريخ 18 أبريل 1946، إثر إصلاحات شاتينيو ، بهدف تحسين أوضاع سكان الأرياف ، آخذة بعين الاعتبار الضغط الديموغرافي و ذلك بإدماجهم في تعاونيات فلاحية[1]،إضافة للشركات الزراعية الاحتياطية SIP التي تأسست في القرن التاسع عشر بتاريخ **14 أبريل 1893**، تحت ضغط الظروف الاقتصادية ، و توسعت بفعل ترسانة قانونية ، التي شكلت الميثاق القانوني،و أصبح من مهامها خلال الأزمة تلبية حاجيات السكان الغذائية و ساهمت في الإصلاحات الزراعية[2] .

و أوردت لنا الإحصائيات الفلاحية لسنة 1946،جداول عن تطور إنتاج القمح الصلب للعمالات الجزائرية لكل من الأوربيين و المسلمين[3] :

الجدول رقم 02 :تطور أنتاج القمح الصلب للعمالات الجزائرية

النوع	عمالة	الجزائر		عمالة	وهران	عمالة	قسنطينة	أقاليم	الجنوب
المساحة	الهكتار	القنطار		الهكتار	القنطار	الهكتار	القنطار	الهك	القنطار
أوربيون	53791	404921		85686	672144	121879	1320680	250	1900
مسلمون	153855	541103		140534	354577	359948	2077792	7449	17800
المجموع	207646	946024		226220	1026721	481823	3349481	7699	19700

المصدر: **Renseignement Statistiques Agricole Année 1946 Série B**

يمثل هذا الجدول، تطور محصول القمح الصلب عند المسلمين و الأوربيين،و هو يعتبر مادة غذائية أساسية، لكننا نستخلص من الأرقام تفوق الأوربيين ، حيث 11% من المعمرين يسيطرون على كميات كبيرة منه ، عكس المسلمين الذي يبقى الإنتاج عندهم قليلا ، بسبب التفاوت في استخدام الوسائل الحديثة و توفر الأوربيين على التقنيات العالية،حيث نجم عنه انخفاض إنتاج الحبوب و تراجع قطيع الحيوان عند المسلمين الجزائريين؛ نظرا للمشاكل التي ظل يعاني منها الفلاح الجزائري في انتظار تدعيم المؤسسات الفلاحة الاستعمارية لهم من قبل الشركات الاحتياطية الأهلية

1- Aron (R), op cit pp 189- 200 , Cf, Nouchi (A), op cit p 134

2- Document Algérien , N° 11 ,industrialisation, série économique, parue le 25 mai 1946, pp 77-78

3- Renseignements Statistiques Agricoles , année 1946 Série B p 15

و قطاعات التدعيم الفلاحي للمزارعين المسلمين وغيرها...مثل ما قام به السيد مارتن Martin ، **مدير مصلحة المياه والاستيطان** ، بتوفير بعض الأراضي الخارجة عن محيط الاستيطان و توزيعها على الفلاحين الأوربيين والمسلمين ؛ ومنح قروض لشراء المعدات و قطيع الحيوان .

و قد استفاد من هذه العملية أكثر من 1500 فلاح ، بمعدل 3 هكتار للفلاح الواحد رغم بعض العراقيل العقارية المرتبطة بتطبيق القوانين السابقة ل 1887 و 1897 ، كحل للمشاكل الناجمة عن مصادرة أراضي الجزائريين و منها للأوربيين ، فكانت إصلاحات **شاتنيو** محاولة من الإدارة الاستعمارية التخفيف من هذه المعاناة و مساعدة الفلاحين المسلمين ، و تدعيمهم بالتقنيات الفلاحين ، رغم الفرق الواضح الموجود بين ملكيات المعمرين و الفلاحين المسلمين .

و قد دفع هذا المشكل الإدارة الاستعمارية إلى الاهتمام بهذا القطاع و تدريب الفلاحين على الأساليب الحديثة ، من أجل رفع المردود الزراعي ، تخوفا من الهاجس الديموغرافي الذي بات يهدد السياسة الفرنسية في غياب رؤى واضحة لسياسة زراعية تحد من تجاوزات المعمرين ، لكي يتركوا للفلاحين المسلمين بعض الأراضي لاستغلالها [1] .

و إن المعطيات التي قدمها الباحث "جين مازيرو "Mazirot حول طبيعة تموين الجماهير المسلمة بالمواد الغذائية[2] ،تصطدم بالخلل في التفاوت العقاري بين المستوطنين و المسلمين الذين لا يملكون سوى **17%**من الأراضي بالنسبة للأوربيين .

و أن بعض البلديات بدائرة مستغانم صودرت معظم أراضيها ، فمنطقة **''لاباسي"**بالبلدية المختلطة **''كاساني"**؛ فإن المعمرين بها والذين سبق لهم ان استفادوا من 100 هكتار أصبحت لهم فيما بعد 2500 هكتار أخرى ،و في المقابل أن 1105 عائلة مسلمة يوجد منها 403 عائلة لا تملك شيئا ، و 169 عائلة أخرى تملك أقل من 20 هكتار ،و **ب" وليس "** المركز البلدي المجاور التابع لنفس البلدية المختلطة ، فمن بين 445 عائلة مسلمة ، منها 203 عائلة لا تملك شيئا

---

[1] - Martin©, Histoire de L'Algérie Fançaise1830 – 1962, ed les 4 fils Aymon , Paris S.D pp332 – 338

[2] - مدير الإدارة المدنية **بالجزائر له دراسة عن:** Mazirot (J), L'Algérie Kabylisée, ed , j . payer, Paris, S.D p 10

و 242 عائلة تتقاسم أو تشترك في 598 هكتار ، في حين أن أربعة ملاك أوربيين، يسكنون مستغانم يملكون 1346 هكتار من الأراضي منتجة للكروم[1] .

توضح لنا هذه الإحصائيات الشرخ الموجود بين المجموعتين المسلمة والأوربية، حيث ينتظر السكان المسلمين أن ترفع انشغالاتهم إلى المجالس المنتخبة،من أجل إيجاد الحلول لها .

أما في المجال الصناعي فقد تميزت الجزائر بأنها بلد زراعي ، و حاول المتربول جعلها منطقة تبادل تجاري ،يستورد منها بعض المحاصيل الزراعية مثل الخمور و الحوامض و يصدر لها المواد المصنعة ، و في بداية القرن العشرين اهتمت الإدارة الاستعمارية بالثروات المنجمية المكتشفة في الجزائر كالزنك و الرصاص و منجم الحديد و الفوسفات [2] .

وتذكر دراسة موجودة في سلسلة**"الوثائق الجزائرية"** في مقال حول التصنيع بالجزائر[3]، بأن الجزائر اعتبرت إلى غاية الحرب العالمية الثانية بلد فلاحي ، و مع مجيء الحاكم **"شاتينيو"** تمّ الإعلان عن إصلاحات اقتصادية ، ومنها إدخال التصنيع إلى الجزائر وفق قرار 15 مايو 1946 ، حيث تأسست لجنة استشارية بالحكومة العامة مكلفة بدراسة الطلبات المقدمة من قبل بعض المؤسسات الصناعية والتجارية ، التي يمكن أن تستفيد من المساعدات المالية للحكومة العامة.

و بالرجوع للتطور التاريخي للتصنيع في الجزائر ، فإنه يعود إلى أيام الحرب العالمية الأولى حينما قامت فرنسا بتحويل بعض الصناعات نحو الجزائر لمواجهة ألمانيا ، و خلال الحرب العالمية الثانية بدأ التفكير جديا بتوسيع المنشآت الصناعية الموجودة ؛ و وضع مخطط لتصنيع الجزائر[4] .

و قامت فرمسا في نهاية الحرب العالمية الثانية ،بتحويل بعض المصانع إليها و سمحت للمستثمرين بإقامة منشآت صناعية، بجانب تلك التي تواجدت بالجزائر بمساعدة الشركات المستثمرة في هذا القطاع ، و خاصة أن اليد العاملة الجزائرية متوفرة بتكاليف أقل من المتربول .

1- ibid, pp 98 – 99, d'après monographie de la commun mixte de cassaigne(SIP), 1948

2- Eleschans (H),la Guerre d'Algérie1954- 1962,la Transition d'une France aune Autre, le Passage de la IV er V république Published,1999, p 159

3- Document Algérien N° 27 ,industrialisation série économique paru le mois de juillet 1947 p 99

4- ibid p 100

و هكذا اتضح بشكل فعلي ،بأن العديد من المؤسسات الموجودة بالمدن الفرنسية قد قررت إقامة ورشات أو مصانع لها في الجزائر مثل مصانع الزيوت و المواد الغذائية و مواد البناء و صناعة الزجاج بعدّة مناطق بالسانيا بوهران و مدينة الجزائر و مدن أخرى[1] وفق المخطط العام الصناعي في عهد **''شاتينيو''**.

و بالتالي فإن الحرب العالمية الثانية شكلت بداية للتصنيع في الجزائر لعدّة اعتبارات منها[2]:

– حاجة المستوطنة الفلاحية إلى الاعتماد على نفسها في مجال التصنيع ، بحيث أن بعض المستوطنين الذين توفرت لديهم ثروات مالية ،أرادوا الاستثمار في هذا المجال .

– رغبة العديد من الصناعيين بالمتربول الاستثمار في الجزائر ،بعد أن فقدوا العديد من المزايا بسبب الحرب.

– نقل بعض المصانع الحيوية للجزائر خوفا من تدميرها أثناء الحرب من قبل ألمانيا.

– المنافسة العالمية فيما بين الدول الأوربية ،و حاجة فرنسا إلى المواد الأولية .

– تلبية الحاجيات الأساسية للسكان الجزائريين من مسلمين و أوربيين .

و كان هدف فرنسا الاستعمارية من هذه الخطة الصناعية ،ربط علاقات تجارية مع الجزائر التي تمثل أهم عمالاتها فيما وراء البحر، ذات الخصوصيات التشريعية ،تتميز عن غيرها من المناطق الأخرى ، حيث يوجد جوالي مليون أوربي و سبعة ملايين مسلم ، و خضعت هذه العلاقات **لتعليمة 24 يناير 1945** التي تقضي باستراد المترو بول للمواد الأولية،و كذلك قيام الجزائر بتصدير المواد المصنعة نحو فرنسا بمراقبة الحكومة العامة في الجزائر[3].

---

1 - Nouchi (A),L'Algérie Amère , op cit, p 130,

Cf , Document Algérien Série Economique 1946 p p100- 106

2 - ibid : حيث توضح هذه الوثيقة أهم الصناعات التي أقيمت في الجزائر ، بعد الحرب العالمية الأولى و من أبرزها : الصناعات المعدنية و الكهربائية و الكيماوية و صناعة الخشب و الفلين و الورق و الزجاج و المواد الغذائية و النسيجية

3 - D.A.W.O, AP, Région Economique d'Algérie N°27, Avril 1945 p p 27-28

قارن شارل أندري جوليان، مصدر سابق صص 338 – 339

و قد كلف المتربول الوالي الجديد السيد **"شاتينيو"**، بتجسيد هذه الإصلاحات في المجال الصناعي لخدمة المصالح الفرنسية،و مراعاة خصوصيات المسلمين[1] .

و لا يمكننا أن نتجاهل العراقيل التي وضعت أمام عملية التطور الصناعي بسبب المشاكل الجمركية،و تخوف بعض المستوطنين الكبار ذوي الأملاك الزراعية الكبرى من تحول النشاط الاقتصادي إلى المجال الصناعي،و هم الذين سعوا منذ الاحتلال إلى تطوير الزراعة بشكل كثيف[2].

أما في **المجالين الاجتماعي و الثقافي** ، فقد عرفت الجزائر مظاهر متعددة ارتبطت بوجود إثنيتين مختلفتين اجتماعيا و ثقافيا،حيث سيطرت الأقلية الأوربية التي انخفض عدد سكانها من 946000 نسمة سنة 1936 إلى 922000نسمة سنة 1948، و في المقابل ارتفع عدد السكان المسلمين من 6212000 نسمة سنة 1936 إلى 7600000 نسمة سنة 1948[3]، حيث خضعوا للاحتلال الذي طبق عليهم سياسة استعمارية قاسية و أخضعهم للأقلية الأوربية ، بواسطة سلسلة من التشريعات العقارية و القضائية والاستثنائية،التي لم يطرأ عليها تغيير إلى غاية أمريتي 07 مارس 1944 و 23 نوفمبر 1944[4]، حيث تدل هذه الإحصائيات على تمايز واضح بين المجموعتين السكانيتين في الجزائر ، حيث يتزايد المسلمون بنسبة 3,1 % أما الأوربيون فبنسبة 1%.

شكل هذا التمايز، هاجسا لدى الإدارة الاستعمارية بالمتربول و الحكومة العامة في الجزائر لمعرفة أسباب هذه الزيادة و متطلباتها، و انعكست هذه الأرقام على أوضاع الجزائريين الاجتماعية ، بسبب تنامي الفقر و المجاعة ونقص العمل و انتشار البطالة، حيث قامت المجالس العامة في الجزائر،بمناقشة هذه الأوضاع ، و قامت اللجان المالية بالتحضير لميزانية خاصة لمواجهة مشكلة البطالة.

---

1 - D.A.W.O ,Série I ,B ;N°2261, dossier 15/7, Economie des indigènes musulmans

Cf , Fillippe(M) ,OP CIT pp 180- 183

2 - لقد أحدث هذا التحول بروز طبقة عمالية متأثرة بالأفكار الثورية و الاستقلالية ، و ابتعدت عن أطروحات الحزب الشيوعي ، الذي حاول غرس مفهوم " **الجزائر أمة في طور التكوين** " من خلال منظر أحد قادة هذا الحزب السيد **"طورس"**

3 - Nouchi(A), op cit p 127

4 - **C**andas (M), la justice Musulmane dans la législation Algérienne d' après l'ordonnance du 23 novembre 1944et la loi du 07 mars 1946 ; p 41

فبعاملة وهران وضح السيد" فلينوا"Flinoit مقرر اللجنة المالية في تقريره ، بوجود مؤشرات البطالة منها[1]:

- عودة الموظفين المجندين من جبهات الحرب.
- بطء الأشغال لدى مختلف المؤسسات الصناعية و التجارية .
- توقيف العمال من مختلف الورشات و تسريحهم،حوالي 30000 عامل.
- توقف بعض الأعمال الموسمية بالأرياف .
- تشغيل اليد العاملة المغربية بدلا من الجزائرية .

و مما صعب من مهمة تشغيل اليد العاملة المسلمة ، العدد الكبير لعدد الطلبات المسجلة في مكاتب التشغيل ، حيث وصلت إلى 5721 بوهران وحدها،و أشار التقرير السابق ذكره ، أنه لا بد من إيجاد الحلول لهذا المشكل بتحصيل الضرائب ؛ حيث تساهم العمالة ب 20% و البلديات ب 20% و 60% من خزانة الجزائر ، و قرر المجلس العام لوهران في نفس الجلسة بتوفير مصاريف قدرها واحد مليون ف/ف لإتمام ورشات البطالة .

و دارت نقاشات حادة داخل قاعة المداولات بين العديد من أعضاء المجلس حول هذا الموضوع[2]. و تسببت الأزمة الاقتصادية لدى المسلمين في بروز ظاهرة الهجرة من الأرياف نحو المدن للبحث عن العمل ، و هروبا من انخفاض رواتب العمل الفلاحي[3] و الأعباء الاقتصادية، بالإضافة إلى تخلي الملاك الكبار المسلمين والأوربيين عن هذه اليد العاملة لصالح يد عاملة مغربية ، مما نتج عنه عدّة مشاكل اجتماعية لدى الإدارة الاستعمارية؛التي حاولت أن تدخل الجزائريين في آليات النظام الاستعماري المتحول نحو الصناعة .

و توضح لنا دراسات أخرى متخصصة[4]،انعكاسات الهجرة التي أدت إلى حدوث عدّة مشاكل اجتماعية ،كتواجد بيوت الصفيح على أطراف المدن و نقص التشغيل و بروز ظاهرة الإجرام

---

[1] - C.G.départe d' Oran , procès verbal , session extraordinaire, mars 1946, séance 12 mars 1946 p 16

[2] - ibid ,pp 19- 25

[3] - ذكر قداش بأنه لا يستفيد من الرواتب الفلاحية سوى عدد محدود ، ما بين **125 ألف و 150 ألف** عامل فلاحي فقط انظر. Kaddache (M), Nationalisme…T2, op cit , p 73

[4] - Marizot(J), op cit ,p 402

و المتابعات القضائية ، و انخفاض المستوى المعيشي ، و بالتالي هجرة بعض المجموعات من منطقة القبائل و المناطق الداخلية نحو المتربول لتعيش نفس الأوضاع المزرية ،مع اختلاف بسيط في استغلال هذه اليد العاملة من أجل الحصول على أجر أكثر ارتفاعا لما هو عليه في الجزائر.

و بسبب التزايد السكاني لدى المسلمين،تزايد عدد الأطفال القابلين للتمدرس،وهو الأمر الذي أضاف الأعباء على الإدارة الاستعمارية و التي دخلت في مناقشات حادة فيما بين أعضائها التنفيذيين و داخل مجالسه الجهوية ، و تحول النقاش فيما بعد إلى قبة البرلمان الفرنسي ، لمواجهة هذا المشكل لإيجاد الحلول له.

و بالرجوع لإحصائيات ما قبل الحرب،نجد عدد محدود من التلاميذ المسلمين يلتحقون بالمدارس. لكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية،أصبح التعليم من أولويات النخب المسلمة ، التي وضعت مطالب في برامجها للضغط على الإدارة بفتح المدارس أمام المسلمين[1] .

و يذكر الكاتب الفرنسي **"آرون"** في دراسة له ، أنه من بين 1250000تلميذ في سن الدراسة لا يلتحق منهم سوى 100000 تلميذ ، أما بالنسبة للأوربيين فيلتحق بالمدرسة قرابة 200000 تلميذ ، و هي نسبة عالية في 1400 مدرسة،بمعنى مرتين نسبة عدد الأطفال المسلمين إذا ما اعتبرنا أن عدد السكان المسلين يمثل سبعة أضعاف الأوربيين[2].

و قامت الحكومة الفرنسية بإصدار سلسلة من التشريعات الخاصة بالمجال التعليمي،منها مرسوم 27 نوفمبر 1944الذي يفرض إجبارية التعليم على جميع الأطفال الجزائريين دون تمييز في إطار مخطط 20 سنة المقبلة ،للوصول إلى مليون طفل مسلم متمدرس[3] ، و نعتقد أن الهدف الحقيقي لهذا المشروع ، هو تبني سياسة الإدماج الثقافي وتسهيل دخول المسلمين في الثقافة الفرنسية ، بدليل أن المخطط اهتم بتعليم البنات و فتح مراكز التكوين المهني للكبار.

أما في **مجال التعليم الثانوي** ، لم تكن تتوفر الجزائر إلى غاية سنة 1947 ، سوى على 50 ثانوية و ثلاثة مدارس إسلامية التي افتتحت وفق مرسوم 1850و تحولت هذه المدارس سنة 1944

1- Document algérien , Série Culturelles, plan de scolarisation , octobre 1945-31 décembre 1946, p p 40 - 41

2- Aron(R), op cit , p 210

3- Document algérien , Série Culturelles e problème d' enseignement en Algérie,1946 p 41

إلى ثانويات عمومية مسلمة ،ذات تعليم مزدوج حيث كان عدد تلامذتها ستة 1945 حوالي 155 طالب .

أما التعليم العالي فكان به 6553 طالب منهم 9 % من المسلمين[1] ، و قد ناقشت المجالس العامة في العديد من جلساتها مشكلة التعليم في الجزائر ، بالاستماع لمفتشي أكاديمية التعليم للتربية الوطنية ومسؤولين في الأجهزة التنفيذية حول مشاريع التعليم من قاعات دراسية و سكنات المعلمين و عدد المتمدرسين[2].

و نقلت أجهزة الاستعلمات تقارير عديدة حول تطور الشؤون الدينية و الثقافية للمسلمين الجزائريين،خاصة فيما تعلق ببعض الشعائر الدينية مثل صوم رمضان و الإفطار ورؤية الهلال و الخلافات التي تحدث ما بين الاتجاه الإصلاحي و الجمعيات الطرقية والزوايا حول الشؤون الدينية[3]. فكانت ترفع الكثير من التقارير إلى والي العمالة حول أنشطة المدارس ذات الطابع الديني و احتفالاتها و عدد المنتسبين إليها و اتجاهات هذه المدارس[4].

إن الهدف من عرض هذه التقارير،هو توضيح التطور السريع للمجتمع الجزائري المسلم خلال الحرب العالمية الثانية إلى غاية سنة 1947 في جميع المجالات ، ليستطيع هذا المجتمع الاستفادة من بعض نتائج هذه الحرب ، بعد ما فرض عليه الجهل و حرم من العمل السياسي لمدّة طويلة و جوبه بالحديد و النار[5]، ليستيقظ و يتفتح على العالم ، ليواجه الترسانة القانونية الاستعمارية ، التي جعلت منه أهليا مسلما ثم مواطنا فرنسيا ينتمي لهيئة ثانية وفق دستور 1946 الفرنسي و يتساوى في التمثيل مع الأقلية الأوربية خلال **صدور القانون الخاص للجزائر سنة 1947،**

---

1 - -ibid p 41

2 - C.G du Départ d'Oran session extraordinaire de juillet1946, situation de l'enseignement p89

3 - DAWO ,Série I B,N°, 2260, Affaires indigènes

4 - ibid , dossier I17

5 - لحسن بومالي ،إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 – 1956 , منشورات المتحف الوطني للمجاهد د. ت ص ص 44 - 45

ذلك ما سنحاول أن نستوضحه في هذه الدراسة من خلال التعرف على طبيعة هذه المجالس العامة و تطورها التاريخي وعرض قضايا الجزائريين من قبل ممثلي السكان المسلمين على مستوى هذه المجالس الجهوية الثلاثة .

الباب الأول

الإطار القانوني و الإداري للمجالس العامة في الجزائر

الفصل الأول : التطور التاريخي للمجالس العامة في الجزائر

الفصل الثاني : التركيبة و الأطراف الفاعلة في المجالس العامة ما بين 1945 و 1947

الفصل الثالث : صلاحيات و مهام المجالس العامة في الجزائر

الفصل الرابع : علاقة المجالس العامة بالمؤسسات الاستعمارية الفرنسية

الفصل الأول

التطور التاريخي للمجالس العامة في الجزائر

1 – نظرة المشرع الاستعماري للمجالس العامة منذ مرسوم 1875 إلى غاية القانون الخاص 20سبتمبر 1947

2- واقع المجالس العامة ضمن المؤسسات الاستعمارية في الجزائر بعد 1947

3 – أهمية المجالس العامة لدى المسلمين الجزائريين ما بين 1947 و 1954

الفصل الأول: التطور التاريخي للمجالس العامة في الجزائر:

لقد خضعت الجزائر لفرنسا عن طريق الاحتلال العسكري ، و عندما استقر الفرنسيون في الجزائر، بينت اللجنة الافريقية في تحقيقها لسنة 1833 غموضا في المسالة الجزائرية، و بذلك أصدرت فرنسا تشريعا قانونيا في أبريل 1833 ،اعتبرت بموجبه الجزائر من أملاكها . وجاءت أمرية 22 جويلية 1834 التي تجعل من الجزائر جزءً من التراب الفرنسي و أكدت المادة التاسعة من دستور 1848 التشريع السابق.

نستشف من ذلك،أن المشرع الاستعماري أحدث غموضا تشريعيا في مواجهة المسالة الجزائرية، و واصل تسيير الجزائر بواسطة المراسيم ؛من خلال المجلس التشريعي الفرنسي و رئيس الدولة،ممثلا في الإمبراطور الثالث و ذلك بهدف وضع أسس تشريعية خاصة بالجزائر،و لكن مجيء الجمهورية الثالثة، أحدث انقلابا في هذا الأمر، ومنح المشرع الفرنسي قوة قانونية للمستوطنين الأوربيين بتسيير الشؤون الجزائرية، و اتضحت أطماع الرأسماليين الأوربيين و الفرنسيين بجعل الجزائر امتدادا للعمق الفرنسي بتطبيق القوانين الفرنسية أو يتم توسيع تطبيقاتها في الجزائر[1].

و ظل الأمر على حاله إلى غاية مصادقة الجمعية الفرنسية عليها، و لم يمنع ذلك من استمرار الحكام العامين و الولاة في الجزائر بإصدار قرارات تنفيذية لا تخالف التشريع المعمول به[2].

و لهذه الغاية نستفسر عن كيفية تعامل فرنسا مع الأهالي المسلمين و مؤسساتهم؟ و ما هي البدائل التي طرحتها فرنسا في هذا المجال؟ و ما هي أبرز التشريعات التي مست تطور المجالس العامة منذ نشأتها في الجزائر؟ و ما هي أبرز صلاحياتها؟ و ما هي علاقة هذه المجالس مع المؤسسات الاستعمارية الأخرى بالمتر بول و بالجزائر؟

---

(1)- Beysade (J), **« le régime collectif de l'Algérie »**, in le Document Algérien, décembre 1948 à octobre 1949 parus le 30/12/1949 pp 9-25

وانظر أيضا محمد، بليل ، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر ما بين 1881 و1914، القطاع الوهراني نموذجا،** مذكرة ماجستير ، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 2006/ 2007، فصل عن إشكالية التشريعات، صص 3-18

(2)- انظر مجموعة من المصادر التشريعية: - Mener vile «(P), Op cit volume 1

– Larcher(E) Traité élémentaire, de législation Algérienne T 1 , ed Jourdan, rousseau 1903, P 2

1– نظرة المشرع الاستعماري للمجالس العامة في الجزائر منذ مرسوم 1875 إلى غاية القانون الخاص لـ 20سبتمبر 1947 .

إن فرنسا الاستعمارية حاولت قدر المستطاع أن تجعل من الجزائر نموذجا حيا لانجازاتها في إطار التنافس الاستعماري مع الدول الأوربية، و ذلك من خلال منظومة تشريعية مميزة خاصة بالجزائر.
و أهم ما ميز التشريع الفرنسي في مجال المؤسسات، تمثل في التعديلات العديدة التي طرأت على المراسيم و القوانين الخاصة بالمؤسسات الاستعمارية في الجزائر.

إن إطلاعنا على الترسانة القانونية الخاصة بهذه المؤسسات، يدفعنا إلى التركيز على أهم كل **التعديلات التي واكبت نشأة المجالس العامة في الجزائر**، و ارتباطها بالمؤسسة الأصلية للمتر بول، التي تعود إلى أيام قيام الثورة الفرنسية و إرساء معالم نظام ديمقراطي انتخابي؛ يراعي مصالح السكان على المستوى المحلي و الجهوي[1].

و استند التشريع الخاص بتطور المجالس العامة في الجزائر إلى خصوصياتها بوجود عناصر سكانية متمايزة، أبرزها الأهالي المسلمين الذين يشكلون الأغلبية و هم السكان الأصليون الذين تعرضوا للاحتلال و اغتصاب أراضيهم،و أجبروا على الخضوع لهذه التشريعات، و السكان الأوربيون الذين جاءوا إلى الجزائر منذ بداية الاحتلال، و قد سهلت لهم الإدارة الاستعمارية كل سبل الهجرة و أمدتهم بإمكانيات البقاء؛ و أصبحوا فيما بعد يشكلون لوبيا استيطانيا ضاغطا يتحكم في مصير المشرع الاستعماري بباريس؛إضافة إلى العنصر الإسرائيلي الذي تحصل على الجنسية الفرنسية،و بعض الأجانب من الدول المغاربية المجاورة[2].

1.1– تطور التشريعات الخاصة بإنشاء المجالس العامة للعمالات في الجزائر

إن تزايد نسبة المعمرين في الجزائر و تنامي النخب الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، التي شكلت قوة ضاغطة من الملاك الزراعيين و الصناعيين البرجوازيين وأصحاب رؤوس الأموال و المثقفين من أطباء و محامين و معلمين، يعني ذلك بأنه تشكل مجتمع جديد بهذه المستعمرة المميزة الخاضعة

---

(1)- collot ©, les institution de l'Algérie durant la période coloniale 1830- 1962 ed, CRNS Paris OPU, Alger 1991, pp 52- 53.

(2)- منحت أوامر كريميو في أكتوبر 1870 الجنسية الفرنسية للأهالي الإسرائيليين بالجزائر.(مراسيم 24 أكتوبر 1870)

للأملاك الفرنسية و اعتبرها المشرع الاستعماري جزء من التراب الفرنسي ،حسب ما نص على ذلك دستور الجمهورية الثانية ،و أقر هذا المشرع استفادتها من القانون الفرنسي.

و حسب ما يذكر الباحث الاجتماعي، النشونس هارموت (Elenshans(H في دراسة له عن الاستعمار الفرنسي بالجزائر أنه: " كانت مصلحة الرأسمال الزراعي وغالبية الطبقة المتوسطة من الإداريين، ترى أن مصالحها تتمثل في إيجاد مؤسسات سياسية و إدارية مضادة لطموحات و إصلاحات المتربول و الحد من تأثير السكان المحليين" [1].

نستخلص من ذلك تناقضا واضحا بين سياسة حكومة المتربول، الداعية إلى إدماج الجزائر كلية بالمتر بول و الموقف المعاكس للمستوطنين لهذه النظرة، الذين كانوا يفضلون الاحتفاظ بتسيير شؤونهم الخاصة و الاستفادة من المؤسسات المتربولية، مثل ما هو الشأن بالسماح لهم بإنشاء مجالس عامة مشابهة بما هو موجود بالمتر بول.

و في المقابل فإن فرنسا المتربولية، لم تتجاهل الأقلية الأوربية من خلال آليات تشريعاتها، و حاولت كسب رضا هؤلاء المستوطنين، لأنهم العمود الأساسي لبقاء التواجد الفرنسي بالشمال الإفريقي، و سعت جاهدة للقضاء التدريجي على المؤسسات المسلمة على مستوى الدولة والنظم الإدارية المحلية [2]، رغم أنها استفادت من النظام الإداري التركي السابق المبني على أساس الوحدة الإدارية الجهوية ممثلة في إقليم البايلك،و في هذه الظروف التي ارتبطت بعملية الاحتلال و تشجيع الاستيطان الأوربي، فرضت على فرنسا الاستجابة لطموحات الأوساط الجزائرية حسب ما يذكر السيد "ميليو"المختص في التشريع الاستعماري، مما دفع بالهيئة التشريعية الفرنسية بتبني مبدأ نقل و توسع المجالس الفرنسية إلى الجزائر، و بمعنى آخر إدخال إصلاحات إدارية تتوافق مع خصوصيات المستعمرة المميزة [3].

---

(1)- Elenshans (H) la guerre d'Algérie 1964-1962, op cit, P 176.

(2)- ibid p 177

(3)- Milliot (L) et autres, l'œuvre législative de la France en Algérie, ed felix Alecan paris 1930 P 149

و نعتقد من جهتنا بأن السؤولين الفرنسيين، وجدوا أنفسهم بين **حقائق التاريخ** المتمثلة، في أن بلادهم بلد مستعمر و محتل ،فينبغي عليهم معاملة السكان المسلمين وفق مقتضيات العرف و القانون الدولي،و إنها مسؤولة على حمايتهم من الاضطهاد والبطش، و **حقائق الجغرافيا** باعتبار الجزائر بلد مترامي الأطراف له جغرافية مميزة وواسعة بفصلها عن فرنسا البحر المتوسط.

وفي نفس الوقت سمحت الظروف التاريخية بوجود **جالية أوربية مستوطنة** و من هنا ترك المشرع الاستعماري بعض الفجوات للمسؤولين المعينين في الجزائر، بأن منحت له بعض صلاحيات إصدار الأوامر و القرارات الخاصة بتسيير الشؤون المحلية في الجزائر[1].

ولهذه الغاية **فالمجالس العامة للعمالات في الجزائر**، ارتبطت بعملية التنظيم الإداري الفرنسي للجزائر، مثل ما سبقت الإشارة إليه،و ذلك بالاستجابة لطموحات المعمرين.

و هي **عبارة عن مجالس تمثيلية جهوية، بإنشاء مجلس عام منتخب إلى جانب الجهاز التنفيذي للعمالة، حيث قسمت الجزائر إلى ثلاثة عمالات كبرى في الشمال و أقاليم جنوبية في الصحراء**، وأن المجالس العامة للعمالات في الجزائر الشمالية كانت كلآتي[2]:

- **عمالة الجزائر بدوائرها الخمسة:** الجزائر- المدية- مليانة- أرنيوفيل- تيزي وزو ثم أضيفت لها البليدة و أومال.
- **عمالة قسنطينة:** قسنطينة- باتنة- بونة، سطيف- فليب فيل.
- **عمالة وهران:** وهران- معسكر- مستغانم- سيدي بلعباس- تلمسان.

إضافة لهذا التقسيم الخاضع لمبدأ الجغرافيا، فقد اعتبرها المشرع الاستعماري مجالسا منتخبة حسب مرسوم 23 سبتمبر 1875 ممثلة من قبل المعمرين و الأهالي المسلمين حسب ترتيبات وإجراءات قانونية، منظمة لهذه المجالس سنرجع لاحقا.

---

(1)- Ibid, 151 et aussi khel, © indigènes musulmans, note historique et juridique Oran, fouque, P30

ومثل ما ورد لدى ميليو "الأوساط الجزائرية" ،فإن هذا المصطلح تم تداوله خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر بنعت الأوروبيين بهذه الصفة، أما السكان الأصليين فكان يطلق عليم بالأهالي واعتبرهم قانون الأحوال الشخصية لسنة 1865 بالرعايا الفرنسيين بسبب احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية، .

(2)- Document Algérien, octobre 1948- décembre 1948 pp 29, 30

و أن التأسيس الفعلي لهذه المجالس قبل شكلها الحالي[1]،تعود إلى فترة أيام الجهورية الثانية سنة 1848، حيث أكد مرسوم 16 ديسمبر 1848 على أهمية هذه المجالس و أعطى الأوامر لرئيس الهيئة التنفيذية في الجزائر بتأسيس ثلاثة عمالات و ثلاثة مجالس عامة منتخبة، لها نفس صلاحيات المجالس العامة بفرنسا[2]، و حدد المرسوم عدد الأعضاء الأوربيين ب 16 بمجلس الجزائر و 12 لكل من مجلسي عمالتي وهران و قسنطينة، و كان التمثيل في هذه المرحلة ، مقتصرا على الأوربيين فقط.

وأصدر المشرع الاستعماري مرسوما آخر بتاريخ 27 أكتوبر 1858 بالسماح للمعمرين بتسيير شؤونهم الخاصة في الجزائر من خلال مجلس لكل مقاطعة، و كان الأعضاء يعينون في البداية من قبل الإمبراطور نابليون الثالث و بتزكية من وزير الجزائر و المستعمرات في عهد "جيروم نابليون"الذي حكم الجزائر في إطار ما يسمى بوزارة الجزائر (1858-1860)، و سمح هذا المرسوم للأعيان المسلمين و الإسرائيليين بالتواجد بهذه المجالس إلى جانب الأعيان الأوربيين، و أقر نفس المرسوم بأن يكون عدد الأعضاء ما بين 12 و 20 عضوا لكل مجلس[3].

إن المعمرين استطاعوا الحصول على بعض الصلاحيات من خلال تواجدهم في مجالس جهوية محلية بالجزائر، و تمكنوا من مناقشة قضاياهم؛ قبل أن الحصول على التمثيل البرلماني، و دعا المشرع إلى ضرورة إشراك السكان في الجزائر خاصة المسلمين منهم، المحتفظين بأحوالهم الشخصية وفق ما أقره قانون الأحوال الشخصية (سياناتوس كونسلت لسنة1865) ، Sénat us consulte وتم إصدار مرسوم آخر بتاريخ 11 جوان 1870 الذي حدد 36 عضوا لكل عمالة منهم 06 أهالي مسلمين و هم **عبارة عن مستشارين** ليس لهم صفة العضوية ،معينون من قبل الحاكم العام.

و يبين ذلك في نظرنا نقل مبادئ التشريع الفرنسي ،الخاصة بالمجالس العامة للمتربول مع وجود فرق بسيط ،ممثلا في وجود مسلمين معينين و أصبح للمجالس العمالة في الجزائر نفس الخصوصيات

---

(1) - مصلحة أرشيف ولاية مستغانم رقم العلبة 116: FillIpi (J), Rosu (P) décret 23 septembre 1875 sur l'organisation des conseils généraux d'Algérie

(2)- Vallery luc, ben saadoune (H), l'Oranie, biographie, imprimerie, heurts frères, Oran 1934, 35

(3) - Minérville(, P) 3em V op cit P 110

و الصلاحيات للعمالة في فرمسا[1]، و وجدت فرنسا نفسها أمام الأمر الواقع، بوجود سكان محليين و أوربيين ينبغي الاستماع إلى انشغالاتهم المحلية، دون المساس بمصالح فرنسا بعمالاتها فما وراء البحر.

و قد أعطى مرسوم 11 جوان 1870 السابق ذكره للعمالات الفرنسية في الجزائر، صيغة انتخابية بالنسبة للأوربيين، و أصبحوا مسؤولين أمام هيئة تنفيذية ممثلة في والي العمالة و مجلسها التنفيذي[2] .

و خلال مرسوم 10 أوت اتضحت معالم هذه المؤسسة الجهوية، الذي وسع من صلاحيات المجالس العامة و عدل بعض الأسس التي كان يرتكز عليها التنظيم الجهوي، بتأسيس لجان خاصة بالعمالات، و حددت الجمعية الفرنسية التي انبثقت عن نجاح الجمهوريين، الأسس العامة لمناقشة واسعة للمسألة الجزائرية؛ من خلال القانون العضوي المنبثق من مرسوم 10 أوت 1871 لذى تناول عدة محاور أهمها[3]:

الباب الأول: معطيات عامة و من أهم مواده:

المادة الأولى:يوجد بكل عمالة مجلس واحد... ينتخب المجلس لجنة العمالة و إن الوالي هو المسؤول التنفيذي للعمالة.

المادة الثانية: يخضع إنشاء المجالس العامة للعناصر الآتية منها:

* كل مجموعة تنتخب عدد معين في المجلس.

* يتم الانتخاب بواسطة الاقتراع السري.

* يمنع المسؤولون في الإدارات والمحاكم و الوزارات من الترشح.

الباب الثالث: أهم مواده:

* التداول في جلستين خلال السنة و يمكن الاجتماع في دورة استثنائية.

---

(1)- Piquet, (V) l'Algérie française, Un siècle de Colonisation1830- 1930,ed ,librairie , arnand colin, Paris , 1930 P 151

(2) G.G.A, les conseils généraux, interprétation de la lois organique 10 aout 1871, Boyer, levraut et, c les éditeurs, préface.

(3)- ibid PP 1- 39

المشرع الاستعماري وضع عدة أبواب في هذا المرسوم تشكل مواد عامة لكل المراسيم المقبلة والمعدلة مثلما سيأتي شرحه في العناصر اللاحقة .

الباب السادس: اللجان الجهوية: وضع المرسوم صلاحياتها و أنها تنتخب كل سنة.

وتفسر لنا هذه المواد بان مرسوم 10 أوت 1871،احتفظ بنفس الخصائص القانونية لمرسوم 11 جوان 1870، الخاص بانتخاب الأعضاء الأوربيين و الإسرائيليين و تعيين المسلمين و الأجانب و استمر المشرع الاستعماري في إصدار المراسيم، التي اعتبرت أن المسلمين عبارة عن مستشارين بناءً على مرسوم سبق أن صدر بتاريخ 28 ديسمبر 1870، بأنهم يعينون من قبل وزارة الداخلية باقتراح من الحكومة العامة في انتظار تشريع خاص بالجزائر.

و قد حدد مرسوم أوت 1871 عدد أعضاء المجالس الثلاثة ب 36 عضو لكل منها ب 30 عضو فرنسي منتخب و 06 مستشارين مسلمين معينين و سمح لهم القانون بحق التداول داخل المجلس بشكل حر[1].

أحدثت هذه المراسيم مشاكل تنظيمية داخل المجلس العام للجزائر ضد مشاركة المسلمين في التداول[2] رغم قلتهم، و قد رفض أعضاء هذا المجلس المجتمعين بتاريخ 07 يناير1873 مرسوم وزارة الداخلية، **بمشاركة المسلمين في التداول داخل المجلس** بتاريخ 20 فيفري 1873 و مداولة أخرى لمجلس عمالة قسنطينة في نفس الموضوع بتاريخ 13 فيفري 1875[3].

وتعود هذه الخلافات الخاصة **بتمرد أعضاء المجالس العامة الفرنسية** على حكومتهم بباريس إلى المشاكل الناتجة عن انتقال الحكم من الإمبراطورية إلى الجمهورية الثالثة،حيث توقف المجلس العام للجزائر من الاجتماع من سنة 1863 إلى غاية1872، وعندما استتب الأمن، واتضحت معالم السياسة الفرنسية في الجزائر من خلال إصدار المشرع، لسلسلة من القوانين و المراسيم و الإجراءات لصالح المعمرين الأوربيين في جميع الميادين؛اتجه المشرع الاستعماري بعد ذلك بالاهتمام بإعادة التنظيم

---

(1)- G.G.A, le département d'Oran et sons conseil général 1830- 1930, Oran, imprimerie frère heurts 1930 P 60.

(2)- lois 22 novembre 1872, relatif au élection et doit de vote, indigent musulman in bulletin de lois, 1er semestre 1874 .

(3)- FillIpi (J) , la vie et l'œuvre du conseil général d'Alger ,imprimerie nord africain, Alger, 1958 P 19.

الإداري، وإدخال بعض الإصلاحات الطفيفة على المراسيم السابقة، الخاصة بتنظيم إدارة العمالات و مجالسها المنتخبة.

وأهم هذه المراسيم التي اعتمدت فرنسا عليها طيلة تواجدها بالجزائر منذ 1870، تمثلت في **المرسوم الخاص بتنظيم المجالس العامة** في الجزائر بتاريخ **23 سبتمبر 1875** الذي اعتبر **ميثاقا قانونيا**،خصت به فرنسا مجالسها بالجزائر[1]، بسبب المشاكل الناجمة ما بين المنتخبين الفرنسيين و المستشارين المسلمين المعينين، ليصبح هذا التشريع قانونا واضحا من خلال مواد دقيقة، رغم أن هذا المرسوم أدخلت عليه تعديلات أخرى مثل ما سيأتي ذكره[2].

و نجد أن هذا المرسوم يتكون من ثمانية أبواب أساسية، و كل مجزأ إلى فصول و كل فصل إلى مواد توضيحية و تنظيمية و تنفيذية و من أبرز هذه الأبواب ما يلي:

الباب الأول: معطيات عامة أهم مواده:

المادة الأولى: يوجد بكل عمالة في الجزائر مجلسا عاما مكونا من أعضاء فرنسيين و أعضاء مسلمين.

المادة الثانية: ينتخب المجلس العام بداخله لجنة العمالة.

الباب الثاني: تشكيل المجالس العامة و أهم مواده:

المادة الرابعة :يحدد الحاكم العام بالحكومة العامة المقاطعة الانتخابية بقرار منه و انتخاب عضو المجلس العام الفرنسي و المسلم.

المادة الخامسة: يتم انتخاب الأعضاء الفرنسيين بواسطة الاقتراع العام بكل بلدية بناء على القوائم الانتخابية الخاصة بالفرنسيين، أما الأعضاء المسلمون ينتخبون بواسطة الاقتراع الفردي من قبل المستشارين البلديين في إطار الأعضاء الأهالي بالبلديات الكاملة الصلاحيات، و بواسطة الأعضاء

---

(1) - مصلحة الأرشيف بمستغانم علبة رقم 116، organisation, fonctionnement et délibération des conseils, décret 23 septembre 1875, Oran imprimerie heurts frères, 1955 P 7 .

(2) - انظر الدراسة الهامة حول تطور المجلس العام بالجزائر:

Fillipi, (J)la vie et l' œuvre du conseil d'Alger , op cit PP 10-12

Gérault (H) principe de colonisation et de législation coloniale 7 em édition, librairie du recueil, Sirey paris 1938 PP 125- 129.

الأهالي باللجان البلدية للبلديات المختلطة و البلديات الأهلية و بدائرة تيزي وزو من طرف رؤساء الجماعات المعروفة بالخروبة (و ذلك بعد إدخال تعديل على هذه المادة وفق مرسوم 1908).

المادة الثامنة: حددت الشخصيات و الهيئات الممنوعة من الترشيح للمجالس العامة مثل الولاة و نوابهم و رؤساء الفرق القضائية و قضاة الصلح والعسكريين وغيرهم[1].

الباب الثالث: دورات المجالس العامة و أهم مواده:

المادة الثالثة و العشرين: للمجالس دورتين: الدورة الأولى ما بين 15 أبريل و 15 مايو، الدورة الثانية، تفتتح يوم الاثنين الأول من شهر أكتوبر و لها مدة محددة بشهر.

المادة الأربعة و العشرين: يمكن أن تجتمع المجالس بواسطة:

– مرسوم وزاري– دعوة والي العاملة– ثلثي أعضاء المجلس أو بطلب من لجنة العمالة.

المادة السادسة والعشرون: للمجلس العام الحق في إعداد قانونه الداخلي، أما الأبواب المتبقية فسنرجع لها في العناصر الأخرى لهذا البحث[2].

و لقد ارتبط هذا المرسوم السابق ذكره ،بخصوصيات العمالات الفرنسية في الجزائر الذي خضع لسلطة و رغبة المعمرين من جهة، واحتجاجات المستشارين المسلمين المتكررة من جهة أخرى و التي وقف عندها الإمبراطور نابليون الثالث عند زيارته للجزائر في سنوات 1860و 1863، و خلال زيارة لجنة الثمانية عشر مشيخا للجزائر في 1892 و التي اطلعت على معاناة المسلمين و استمعت إلى رغبات المستوطنين الجشعة مثل ما سماهم مهندس التوسع الاستعماري جول فيري[3].

و منح قانون 19 ديسمبر 1900 الاستقلالية المالية للمعمرين و تأسيس مند وبيات مالية على إثر مرسوم 23 سبتمبر 1898، على شكل برلمان محلي، ينظر في القضايا الاقتصادية بمشاركة

---

[1] - أنظر مصلحة الأرشيف بمستغانم علبة رقم 116 : décret 23 septembre 1875 op cit

[2]- سنرجع للأبواب الخاصة بالمجالس العامة و كيفية انتخابها في العناصر المقبلة. انظر :

Rose France (N),les Conseillers Généraux Indigènes, Etude sociale 1858-1908,1974 ,Université de Nice, Maitrise en Histoire sous la direction du Dr, Nouchi pp 10- 25

و ملحق رقم 02 خاص بتطور المجالس العامة ل : Fillipi, (J) œuvre du conseil…. op cit

[3]- جوليان شارل أندري ،مصدر سابق ص 44

المسلمين[1]، حيث أصبحت للجزائر شخصيتها المدنية، و اضطر المشرع الاستعماري إلى إصدار مرسوم آخر متعلق بالمجالس العامة، متصل ببعض مواد المرسوم السابق (23سبتمبر 1875)، فأدخلت عليه إصلاحات عديدة أبرزها، منح المسلمين الحق في انتخاب أعضاء المجالس العامة ومنحهم صفة العضوية بدلا من صفة المستشار، ووصلت نسبهم إلى الربع من المقاعد الكلية لكل مجلس وفق مرسوم 24 سبتمبر 1908.

و تمثلت إصلاحات جونار[2] في 6 فيفري 1919،إنشاء النظام الانتخابي للمجموعتين، ومنح المواطنة الفرنسية لبعض المسلمين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط السياسية والثقافية، لكن هذه الإصلاحات اصطدمت برفض المعمرين لها و منع المسلمين من الاستفادة من ايجابياتها و احتفاظهم بالتمثيل داخل المجالس المحلية و رفض ترشيحهم للانتخابات البرلمانية.

و نعتقد أن هذا التطور التشريعي الخاص بالهيئة الانتخابية للمسلمين داخل المجالس العامة، ظلت حبيسة للمرسوم الأصلي لسنة 1875، رغم بعض التعديلات التي أقرتها المراسيم المختلفة والسابقة و اللاحقة، مثل مرسوم 06 سبتمبر 1926 المنظم للمجالس العامة بالمتر بول الذي عمم تطبيقه في الجزائر[3].

هذه التعديلات لم تمس جوهر القضية المتمثلة في تمثيل السكان المسلمين في الجزائر و لم يطرأ عليها تغيير مؤثر، و ظلت هذه المجالس تحت رحمة المعمرين و سياساتهم وأحزابهم مع وجود بعض الممثلين المسلمين، غالبيتهم ينتمون إلى عائلات من الأعيان خاضعين للسياسة الفرنسية.

دفع ذلك بعض النخب السياسية المسلمة، بعد إصلاحات 1919 إلى التعبير عن امتعاضهم لهذه المعاملة و تحققوا من أن فرنسا ترفض منح المسلمين الجزائريين تمثيلا حقيقيا و تمنع أيضا العمال

---

[1]- ADDA(DJ),LE Rôle Des Elus Musulmans Au Sein Des Délégations Financières En Algérie Des Origines A La veille De La 2ème guerre Mondiale Institut Du Doit , Université D'Oran ,thèse Doctorat 3ème Cycle 1995p p10-22

[2]- حاكم عام في الجزائر قبل الحرب العالمية الأولى

[3] - أنظر ملحق رقم 02 من هذه الرسالة المتعلق بتطور المجالس العام Fillipi,Le(J) , conseil d'Alger., op cit

المسلمين من الهجرة نحو فرنسا، بسبب مشروع المعمرين المتمثل في استغلال المسلمين لصالح الاقتصاد الكولونيالي[1].

و أهم إصلاح مس المجالس العامة جاء خلال الحرب العالمية الثانية، عندما تمكنت هيئة التحرير الفرنسية بزعامة **ديغولDé gaule** من إصدار أمر بتاريخ 07 مارس 1944، عندما تم منح بعض الحقوق السياسية للمسلمين، التي وسعت من بعض صلاحيات المجالس العامة و استفادة المسلمين منها، رغبة من المشرع الفرنسي بمكافأة الجنود المسلمين المشاركين في جبهات الحرب العالمية الثانية و التخفيف من الضغط المفروض على المسلمين بسبب مشاكل الحرب، و الوعود التي تعهدت بها فرنسا لصالح الشعوب المستعمرة، بإيجاد تنظيم جديد لأقاليمها فيما وراء البحر، و يوسع من حق التمثيل للمسلمين بإقرار نظام المعينين الانتخابيين بإقرارها بأن جميع المسلمين غير الحاصلين على الجنسية الفرنسية يمكنهم الانتخاب في الهيئة الثانية بدون شروط[2].

و جاءت إصلاحات أخرى في سنوات 1945-1946 وسعت من تمثيل المسلمين داخل هذه المجالس، إضافة للسماح لهم بالترشيح في الانتخابات البرلمانية.

إن تتبعنا لهذه الدراسة القانونية في تأسيس المجالس العامة و تطورها منذ التواجد الاستعماري في الجزائر، الهدف منه معرفة الظروف و الملابسات التي جاءت فيها هذه المجالس، حتى نستطيع أن نستقرأ من مداولاتها في **فترة بحثنا (1947-1954)، أهم القضايا السياسية و الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي شغلت بال الممثلين.**

2- تطور عمليات الانتخاب و التمثيل داخل المجالس العامة:

إن القراءة الموسعة للتشريعات الاستعمارية المطبقة في الجزائر فيما يخص موضوعنا، المتعلق بتطور المجالس العامة ،تجعلنا نعتقد أن المشرع الاستعماري وجد نفسه أمام معطيات خاصة بالجزائر؛ تمثلت في وجود أقلية أوربية محظوظة و مدعمة من قبل السلطات العليا للمتربول، حيث تمكن هؤلاء المعمرين

---

[1]- Gérault (H),op cit,124,CF, Abbas(F), le jeune Algérien,(1931) de la Colonie vers la Provence Paris ,.p 80

[2]- C.A.O.M , Boite N° 81F/1794, Situation Economique et Sociale , revue « France Document , N°85 janvier 1954,p 4

من إيجاد الظروف المناسبة للتحكم في زمام الأمور بالجزائر، غير آبهين بوجود مجموعات سكانية بجانبهم، تحضا بالتمثيل داخل هذه المجالس الجهوية، رغم أن القوانين و المراسيم وضحت بشكل دقيق طبيعة هذا التمثيل رغم محدوديته.

و نجد أنفسنا أمام غموض تشريعي في مجال تمثيل المسلمين[1]، لان المستوطنين المتحكمين في الجزائر، يفتخرون بانجازاتهم و عددهم المرتفع بداخل هذه المجالس، عكس نسب التمثيل المحدودة للمسلمين التي حددتها المراسيم حماية للأقلية الأوربية، و خوفا من التفوق العددي للمسلمين[2].

و من هذا المنطلق نجد أنفسنا أمام كم هائل من هذه المراسيم، المنظمة لتمثيل الأعضاء داخل المجالس العامة، سواء كانوا فرنسيين أو مسلمين.

فالبداية الفعلية لهذا التمثيل من حيث طبيعة و خصوصيات المجالس العامة الجزائرية تعود إلى مرسوم 11 جوان 1870، الذي سبق لنا التطرق له في العنصر السابق و الذي ينظم عملية انتخاب أعضاء المجالس العامة في الجزائر، في حين حدد المرسوم المعدل بتاريخ 28 سبتمبر 1870 إطارا عاما تمثيليا ب 36 عضوا بكل مجلس منهم 06 أعضاء مستشارين مسلمين معينين[3].

فقراءتنا لهذه المراسيم توضح لنا مبدئيا، بأن التمثيل الخاص بالمسلمين كان محتشما داخل هذه المجالس، حيث لم يعتبرهم المشرع أعضاء إنما مجرد مستشارين، يساعدون المجلس العام على تمثيل الجماهير المسلمة.

و هو تمثيل غير متكافئ في اعتقادنا، إذا ما رجعنا لتصريحات المسؤولين الفرنسيين، بأن فرنسا جاءت لحماية المسلمين من الإقطاعية التركية، بل إننا نجد أنفسنا أمام دولة إقطاعية أخرى، مكنت مجموعات غريبة عن هذا المجتمع، بمنحها جميع الحقوق و التسهيلات، و عدم مراعاة الأربعة ملايين مسلم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

1- C.A.O.M , Boite N° 12 H/6 , Représentation des Indigènes

2- Agéran (CH .R), les Algériens Musulmans et La France TII,1871-1954, O.P.U , ALGER 1969 , P 1129

3- ESTOUBLON(R) , Lefebure(p) , Code Annoté de L'Algérie, éd JourdanT I ,1903, PP 300-328

إن الجمهورية الثالثة المعروفة تاريخيا بجمهورية المستوطنين، الذين تحصلوا على حقوق معتبرة و داس المشرع الاستعماري من خلالها على جميع القوانين و المراسيم السابقة التي تحمي المسلمين من التعسف[1].

وحسب المؤرخ الجزائري محمد حربي: "فالجزائر في نظر المشرع متاع بدون صاحب[...]ففرنسيو الجزائر كانوا يعرفون من خلال الصراع الذي يخوضونه ضد طبيعة قاسية، تسيطر عليها بفضل مجهوداتهم, و وسط معاد و ضد العرب الذين يفكرون دائما في هدم ما تم تشييده..."[2].

فالمنظر الاستعماري يعلم بشكل جيد أن الجزائريين المسلمين يرفضون سيطرة المستوطنين، بدليل تلك المقاومات التي اندلعت في معظم التراب الجزائري منذ مقاومة الأمير عبد القادر و أحمد باي و المقراني و الشيخ بوعمامة، و يبدو أن المشرع الاستعماري، كان حبيسا لأفكار إيديولوجية معادية لحقوق الشعوب، و خاصة أن هذا المشرع غالبية المنتمين إليه مثقفون قانونيون و مسؤولون تنفيذيون، يعلمون جيدا طبيعة التشريع و قوانينه.

فبالرجوع لمرسوم 23 سبتمبر 1875[3]، المنظم للمجالس العامة في الجزائر، نجده يوضح لنا الكيفية الأولى لعمليات الانتخاب و طبيعة الهيئة الانتخابية و عدد أعضاء المجالس العامة لكل أثنية، فلغاية هذه الفترة كان تمثيل المسلمين جد محدود.

فالمادة الأولى من الباب الأول لهذا المرسوم تذكر بوجود مجلس عام لكل عمالة متكونا من أعضاء فرنسيين و أعضاء مسلمين.

و حددت المادة الخامسة: بان انتخاب الأعضاء الأوربيين، يتم وفق الاقتراع العام في كل بلدية على أساس القائمة الانتخابية للمسجلين الفرنسيين، في حين يتم انتخاب الأعضاء المسلمين وفق

---

[1] - حاولت الإمبراطورية الثانية في عهد نابليون الثالث ،إرساء بعض القوانين لحماية المسلمين من تعسف المعمرين من خلال قانوني الأرض 1863 و قانون الأحوال الشخصية لسنة 1865.

[2] - محمد حربي ، سنوات المخاض ،مرجع سابق، صص 93 - 97

[3] - أنظر مصلحة أرشيف مستغانم ، علبة رقم 116: organisation, fonctionnement et délibération des conseils, décret 23 septembre 1875, Oran imprimerie heurts frères, 1955 PP, 7- 9

الاقتراع الفردي من قبل المستشارين البلديين بالبلديات الكاملة الصلاحيات،وأعضاء اللجان للبلديات المختلطة، و البلديات الأهلية و بدائرة تيزي وزو من قبل رؤساء الجماعات المعروفة بالخروبة.

و حددت المادة السادسة من نفس المرسوم صفات و شروط الترشح للمجلس العام من قبل الفرنسيين و المسلمين و تم تحديد السن 26 سنة.

و حددت المواد 7 و 8 الأشخاص الممنوعون من الترشح (إطارات و مسئولون وقضاة...الخ.).

و حلل السيد "كولو" المختص في التشريع الاستعماري طبيعة هذا التمثيل، خاصة فيما يتعلق بالمسلمين، حيث اعتبر عددهم محدودا في ضوء تطور عدد السكان،فهم كانوا قبل مرسوم 1908 يعينون من قبل الحاكم العام لكل عمالة من قبل أصحاب الملكيات العقارية المتواجدين بالمقاطعة[1].

فالمرسوم السابق ذكره ل 23 سبتمبر 1875، الخاص بالتنظيم الإداري وصلاحيات والمجالس العامة و لجنة العمالة يفسر القاعدة التشريعية الأولى للمجالس العامة في الجزائر، و ظل أمر التمثيل جد محدودا لأكثر من ثلاثة عقود إلى 1908، حينما اصدر المشرع الاستعماري الفرنسي مرسوما آخر بتاريخ 24 سبتمبر 1908، الذي يعدل من بعض مواد المرسوم السابق.

فالمادة الخامسة منه تحدد كيفية انتخاب الأعضاء المسلمين و تلغي و تعدل المادة السابعة الخاصة بتعيينهم من قبل وزارة الداخلية باقتراح من الحاكم العام[2].

فهذا المرسوم يعتبر تطورا تشريعيا ،خصّ المجالس العامة في الجزائر، و حاول أن يستجيب لبعض الانشغالات و المطالب التي ناضل من أجلها مجموعة الشبان الجزائريين، التي بات نشاطها ملحوظا مع بداية القرن العشرين و الاستفادة من لجنة التحقيق البرلمانية في نهاية القرن التاسع عشر، و حصول الجزائر على شخصيتها المدنية، بحصولها على برلمان اقتصادي من خلال المندوبات المالية التي تأسست وفق مرسوم 1898 و قانون 19 ديسمبر 1900 الذي منح المستوطنين استقلالا ماليا، إضافة إلى التحولات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية للجزائر قبيل الحرب العالمية الأولى، و إرساء مشروع التجنيد الإجباري للجزائريين خلال هذه الحرب[3].

1- COLLOT©, Les Institutions coloniales de L'Algérie ,O.P.U1979, op cit p54

2- Rose(N),op cit ,p 66

3- C.A.O.M ,boite N° 81F/1794, Revue France , document, op cit pp 4 – 10

في هذه الظروف حاول المشرع الاستعماري، وضع أسس جديدة،تسمح بانتخاب الأعضاء المسلمين بواسطة الاقتراع الفردي من خلال المستشارين المنتخبين في مختلف أصناف البلديات التي خضعت بدورها لخصوصيات واضحة وفق القانون البلدي ل 04 أبريل 1884، نظرا لحدوث مستجدات جديدة ،منها دخول فرنسا و معها القارة الأوربية في حرب عالمية، امتد لهيبها إلى أجزاء عديدة من العالم، بحكم وجود المستعمرات الأوربية بإفريقيا و آسيا و دخول روسيا القيصرية و الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحرب، التي تجند فيها الجزائريون في جبهات الحرب و قيام فرنسا باستغلال الاقتصاد الجزائري لخدمة المجهود الحربي.

في هذه الأثناء طالبت أصوات عديدة تواجدت بعد سنة 1908 إلى غاية 1919 من أبرزها جماعة الشبان الجزائريين ، و كان أبرز المدافعين عن التمثيل الخاص بالمسلمين الأمير خالد الجزائري، الذي ناضل نضالا سياسيا بعد انسحابه من الجيش الفرنسي،دفع الساسة الفرنسيون إلى إعلان بعض الإصلاحات الخاصة بالمسلمين من خلال قانون 04 فبراير 1919 و مرسوم جونار بتاريخ 06 فبراير 1919، حيث حددت المادة 12 من هذا المرسوم طبيعة الانتخاب و التمثيل الخاص بالمسلمين، حيث تم رفع هذا التمثيل إلى ربع المقاعد[1]، و أصبح من الآن فصاعدا، جميع الأهالي المسلمين حسب القوائم الانتخابية في البلديات المختلطة للانتخابات المجالس العامة، يمثلون وعاءا انتخابيا متكاملا،و وضح مرسوم 20 ديسمبر 1922، هذه الإجراءات التطبيقية حيث وصل إلى عدد الجماعات الخاصة بالمسلمين إلى غاية 1949للدواوير و 78 بلدية مختلطة[2]، و بالتالي أصبح للأعضاء المسلمين بالمجالس العامة، نفس الحقوق للممثلين الفرنسيين باستثناء، أنه لم يسمح لهم بالترشح للانتخابات البرلمانية.

إن العديد من الدارسين و الباحثين[3]، حللوا بنود ومواد مرسوم جونار، و اعتبروه إصلاحات جزئية، لم ترق إلى ما كان يطمح إليه المسلمون، و لكنه في المقابل سيسمح للمنتخبين المتواجدين

---

[1] - أنظر المادة 9 من مرسوم 6 فبراير 1919

[2] - أنظر مراجع خاصة بالتشريع و تطوره التاريخي ، حللت هذه القوانين منها:

- Arexy(A), Op cit pp 159- 160 et Filippi(J),L'œuvre du Conseil général, Op citp 28

[3] - أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية الجزائرية ج1900،2- 1930ط4،دار الغرب الإسلامي،لبنان 1992ص -280

بالمجالس العامة إلى طرح انشغالات السكان على المستوى الجهوي بتنسيق مع المستشارين البلديين عبر التراب الجزائري[1].

و ظل قانون 1919 قانونا إصلاحيا، مكّن الأهالي المسلمين الجزائريين، داخل هذه المجالس الفرنسية الاستعمارية من التمتع بالحصانة القانونية، و رفع مطالب اقتصادية واجتماعية، كان من الصعب رفعها فيما مضى لولا طبيعة التمثيل وخصوصياته، بمحاولة التدخل باسم تيارات سياسية مسلمة،غير معترف بها، بالولوج إلى المجالس العامة، مما شكل هاجسا لدى الإدارة الاستعمارية و النخب السياسية الأوربية، الذين تنازلوا للمسلمين المعتدلين المؤيدين للإدارة الاستعمارية بهدف الحفاظ على التوازن داخل المجالس المنتخبة.

و يعود ذلك إلى أن الساحة السياسية الجزائرية، شهدت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ضجيجا سياسيا لدى المسلمين، الذين قاموا بتأسيس النوادي و الجمعيات السياسية، وازدياد المشاحنات السياسية وإحساس المسلمين في الجزائر بأنهم تعرضوا للاحتلال و الإبادة، أثناء قيام فرنسا بالاحتفال بالذكرى المأوية للوجود الاستعماري في الجزائر[2]، فتقوم فرنسا بإصدار بعض الإصلاحات السياسية في عهد ليون بلوم و فيوليت، بمنح الجزائريين مزيدا من التمثيل داخل المجالس المحلية، لكن دون جدوى بسبب معارضة المستوطنين، و **فشل اليسار الفرنسي** في إيجاد آليات تنفيذ مصالح و قرارات **المؤتمر الإسلامي**، الذي شكل قاعدة أساسية للمسلمين بالقبول بالتواجد الفرنسي، مع احترام خصوصيات المسلمين، ومجيء **حكومة دلاديي**، التي انهزمت أمام جحافل القوات الألمانية. و خضوع الجزائر لاحتلال ثنائي، حيث قامت الإدارة المزدوجة الفرنسية الألمانية، بإلغاء المجالس العامة وقف قانوني 13 أكتوبر 1940 و 14 نوفمبر 1940، الذي يسمح لأعضاء المجالس العامة بالاستقالة الجماعية.

---

[1]- سنرجع لهذا الموضوع في فصل آخر ،حول علاقة المجالس العامة بالمجالس البلدية لتحليل طبيعة العلاقات والقضايا المشتركة التي تشغل بال المنتخبين الجهويين الذين رفعوا انشغالات ممثلي المجالس البلدية.

[2]- Dépont (O) L'œuvre Centenaire, L'œuvre Française1830 – 1930, Bordeaux, imprimerie , cordan 1930,pp 230 – 234

و قارن أيضا ، ابراهيم مهديد ، نجم الشمال الإفريقي و حزب الشعب الجزائري 1926 – 1939 ، الإستراتيجية الوطنية و تأصيل الفكر الاستقلالي ، منشورات دار الأديب 2007 ص 12

و تشهد الجزائر مرحلة تشريعية انتقالية، إلى غاية تمكن هيئة التحرير الفرنسية من العودة إلى الجزائر في **عهد كاترو** و إصدار قرار 24 مارس 1943 بإعادة تثبيت الأعضاء المستقيلين بتاريخ 22 جوان 1940، و عودتهم إلى مناصبهم و أمرية بتاريخ 15 مايو 1943، التي تلغي قانون 30 مايو 1941، الذي أوقف الأعمال الإدارية للمستشارين الجهويين[1].

نعتقد أن هذه المراسيم خير تعبير على **الاضطراب التشريعي** الخاص بهذه المؤسسة الجهوية المحلية، منذ احتفالات فرنسا بغزوها للجزائر إلى غاية خضوع فرنسا للاحتلال الألماني، و كان ذلك بمثابة درس قاس للساسة الفرنسيين، و مراجعة حساباتهم اتجاه المسلمين الذين و قفوا إلى جانب فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، رغم تباين مواقفهم في تحرير فرنسا من قبل الجيش الإفريقي[2].

دفعت هذه الظروف برئيس هيئة التحرير الفرنسية الجنرال ديغول، بزيارة قسنطينة في ديسمبر 1943 ليعلن عن برنامج إصلاحي تمثل في أمرية بتاريخ 07 مارس 1944 التي منحت بعض الحقوق السياسية للجزائريين المسلمين، و رفعت من نسبة تمثيلهم إلى خمسي المقاعد، و المادة الخامسة منها أعطت الحق للفرنسيين في المجالس الجزائرية دون تمييز[3]، باعتبار المسلمين أصبحوا مواطنين، **لكنهم ينتخبون في هيئة ثانية خاصة بهم**، و يعود طبيعة هذا التمثيل و ارتفاعه للمستجدات الجديدة ،التي وقعت في الجزائر حلال أحداث 08 مايو 1945، التي سبق أن اشرنا لها في مدخل هذه الدراسة،بإدخال إصلاحات جوهرية و **إلغاء المندوبات المالية** في سنة 1944، التي حل محلها **مجلسا ماليا جزائريا** في سنة 1945، **المشكل أساسا من أعضاء اللجان المالية للمجالس العامة** ،وحدد القانون كيفية تمثيل أعضاء المجالس العامة فيه[4].

---

[1] - أنظر الملحق رقم 02، حول التطور التشريعي الخاص بالمجالس العامة في الجزائر.

[2] - أنظر مدخل هذه الرسالة،صص 27 -49، التي وضحنا فيها ، أهمية الجيش الإفريقي و محاولة فرنسا منح بعض الحقوق لهؤلاء المنتخبين الذين عرفوا بقدماء المحاربين ، حيث سنتعرض لهم بالتحليل في الباب الثاني .

[3] - ، سعد الله ، الحركة الوطنية ج 1930،3 – 1945، ط4 ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان 1992. ملحق.خاص بإصلاحات 7مارس 1944، صص 273 - 275

[4] - قانون 15 سبتمبر 1945، أنظر 29: Assemblées Financière de L'Algérie 1947, janvier 1948pp 15

و أيضا : Harbi (M), Stora (B), la guerre d'Algérie 1954 – 2000, la Fin de L'Amnésie, ed, Robert Laffont ,paris , 2004 pp 27 – 45.

و كان آخر مرسوم قبل فترة دراستنا عن قضايا الجزائريين المطروحة بداخل هذه المجالس تمثل في مرسوم 26 نوفمبر 1946، المكمل لمرسوم 23 سبتمبر 1875 المنظم للمجالس العامة في الجزائر[1]، سيسمح هذا المرسوم ببعض التعديلات منها، **السماح للأحزاب السياسية المسلمة بالمشاركة في الترشح داخل هذه المجالس** و نعتبر أن هذا المرسوم أدخل تعديلا عميقا في جوهر الموضوع الذي نقوم بتحليله، و **مناقشته من خلال قضايا الجزائريين المرفوعة داخل المجالس،** إذ افتصر التمثيل قبل أمرية 07 مارس 1944 على الموالين للإدارة الاستعمارية، و بعض الشخصيات المسلمة المؤثرة، لكن بعد هذا التاريخ ،ستسمع فرنسا ما لا يرضيها داخل هذه المجالس، بولوج **التيارات الوطنية المسلمة** إلى هذه المجالس الجهوية، و التعبير عن انشغالات الجزائريين المسلمين.

2- واقع المجالس العامة ضمن المؤسسات الاستعمارية في الجزائر بعد سنة 1947

1.2- القانون الخاص للجزائر 20 سبتمبر 1947 وطبيعة الإصلاحات الخاصة بالمجالس العامة:

لقد ارتبط تطور النظام الإداري للجماعات المحلية في الجزائر بعد سنة 1947 بمعطيات قانونية و سياسية، حيث حددت الإصلاحات الجزئية التي جاءت بها أمريه 07 مارس 1944، ودستور 1946، هذا الأخير قد اعتبر الجزائر عبارة عن مجموعة من العمالات غير واضحة المعالم وفق تشريع غامض، سعى المشرع الاستعماري من خلاله إيجاد ثنائية تشريعية، محاولا عدم المساس بالشرع الإسلامي، حسب ما نصت عليه اتفاقية الاحتلال مع الداي حسب يوم 05 جويلية 1830.

و من جهة أخرى وجد هذا المشرع نفسه،أمام متغيرات تاريخية و اقتصادية وسوسيو ثقافية بمعنى آخر ،تطور الإستغرافيا الاستعمارية في تحليلها للمشكل الجزائري الذي بات يشغل بال الكثير من النخب السياسية على مستوى الهيئة التشريعية الفرنسية.و مما دفع بهذا المشرع بعد استتباب الأمن بعد أحداث 08 مايو 1945 و الإعلان عن قانون العفو في سنة 1946، و استرجاع فرنسا لهيبتها بإعادة فرض سيطرتها على عمالاتها الجزائرية فيما وراء البحر إلى إصدار دستور 1946[2].

---

[1] - أنظر الملحق رقم 02 من هذه الرسالة ، حول التطور التشريعي الخاص بالمجالس العامة في الجزائر.

[2] - Aron(R), op cit p 162

لقد أوجد هذا الدستور خلطا تشريعيا في تعريفه للعمالات الجزائرية و مكانتها ضمن الاتحاد الفرنسي، مراعاة لتطور نفسية المسلمين و حسب آرون Aron، فان هناك حلين تم اقتراحها للعمالات الجزائرية ؛أما الإدماج الكلي مع فرنسا أو الاستقلال الذاتي كالآتي[1]:

الجدول رقم: 03 ،**حول الاتحاد الفرنسي**

الاتحاد الفرنسي	**الجمهورية الفرنسية** **أقاليم مشاركة عهدت حمايتها لفرنسا سنة 1919** **دول مشاركة**	**-المتربول, الوطن الأم** **-عمالات فيما وراء البحر** **-أقاليم فيما وراء البحر (مستعمرات سابقا)** **طوغو – كامرون** **الهند الصينية** **المغرب تونس**

المصدر: **Aron ® ,et Autres, Op cit p 162**

نستقرء من هذا الجدول، إن الجزائر كانت أمام حلين، إما الإدماج أو عمالات فيما وراء البحر ذات خصوصيات، و اختار المشرع صيغة حصول الجزائر على بعض الحريات وفق تصور المبدأ الثاني.

و دون الدخول في تحليل بما ورد في مشاريع القانون الخاص المرفوعة للحكومة، فانه تم النظر فيها في عهد حكومة " رمادي" **Ramadier**و جرت مناقشات عديدة لتحديد طبيعة العمالات الجزائرية قبل المصادقة على القانون الخاص ليوم 20 سبتمبر1947[2]، و كانت الجزائر قبل سنة 1947 تتشكل من مجموعة عمالات، و العمالة تتشكل من جهاز تنفيذي برئاسة والي العمالة و مجلس منتخب بالاقتراع العام الذي أصبح بعد سنة 1947 يسير وفق قوانين و مراسيم، أدخلت على النظام الإداري أهمها نظام الهيئتين الانتخابيين.

وكانت العمالات الجزائرية تتشكل من 19 دائرة ، منها 07 دوائر لعمالة الجزائر و06 لعمالة وهران و 06 لعمالة قسنطينة و كان مجموع البلديات الكاملة الصلاحيات 329 بلدية

1- ibid

2- J.O.R.F, Assemblée National , Débat sur le Statut 20 Aout 1947, pp 44 – 46

c f ,Document Algérien ,octobre 1948, décembre 1949, pp 29 – 30

و 158بلدي و 78 بلدية مختلطة[1]،و ذلك بعد الإصلاحات الإدارية التي أدخلت على النظام الإداري في الجزائر بشكل مستمر[2].

و لهذه الغاية أقرت الحكومة الفرنسية، طرح المشروع الاشتراكي القريب من توجهات الحكومة باعتبارها تنتمي إلى الحزب الاشتراكي على البرلمان بغرفتيه، و دارت مناقشات طويلة و اقتراحات واسعة في الهيئة التشريعية الأولى بالجمعية الوطنية ،التي لم يكن يتواجد بها ممثلون من الطبقة السياسية المسلمة بل أعضاء مسلمين مستقلين.

أما الهيئة الثانية المتمثلة في مجلس الجمهورية، كان يوجد بها بعض المتمثلين لحركة الاتحاد الديمقراطي بزعامة فرحات عباس، حيث طرحوا وجهة نظرهم من القانون،و اعتبروه مخالفا لما وعدت به الحكومة من إصلاحات سياسية و إدارية منذ أمرية 1944[3] داخل البرلمان الفرنسي، تمت المصادقة عليه يوم 20 سبتمبر 1947، و أصبح نافذ المعفول منذ صدوره بالجريدة الرسمية الفرنسية، و أهم خطوطه العريضة[4]:

– تتكون الجزائر من مجموعة عمالات لها شخصيتها المدنية، و الاستقلال المالي وتنظيم خاص حدد بواسطة المواد الموجودة بهذا القانون.

– السلطة التنفيذية في يد الحاكم العام، المسؤول أمام حكومة الجمهورية بمشاركة مجلس حكومي ب 06 أعضاء مكلفة بتنفيذ قرارات المجلس.

– تتكون الجمعية الجزائرية من 120 عضوا (60عضو بكل هيئة) لمدة 06 سنوات، تجدد بالنصف لكل ثلاثة سنوات و اقتراع سري خلال دورتين.

– الحاكم العام يصادق على الميزانية و المسؤول على المصالح المدنية.

---

[1] - Document Algérien ,octobre 1951, décembre 1951pp, 256 - 257

[2] - سنرجع لتحليل المشاكل السياسية و الإدارية في الفصل الأول من الباب الثاني

[3] - شار ل أندري جوليان ،مصدر سابق صص 350 - 352

[4] - J.O.R.F, N°223du 24 Septembre1947, 4970

J.O.A,1er partie N°79,du 30octobre1947 p 995

- **للجمعية الجزائرية صلاحيات تشريعية:** حيث ألغيت المراسيم و أصبح لها صلاحيات توسيع تطبيق القوانين المتربولية أو المصادقة عليها، و خارج مجال صلاحياتها تستطيع وضع تنظيمات خاصة من خلال صدور مرسوم بذلك.

- لها صلاحيات مالية بالتصويت على الميزانية و الضرائب و المصادقة عليها.

- إلغاء النظام الخاص بالمناطق الجنوبية التي ستتحول إلى عمالات.

- إلغاء البلديات المختلطة.

- تسيير الجماعات المحلية من قبل مجالس منتخبة (مجالس العمالات و المجالس البلدية والجماعات...).

- استقلالية الديانة الإسلامية.

- تدريس اللغة العربية.

- حق النساء في التصويت.

و تم تحديد 15 يناير 1948 لانتخاب أعضاء الجمعية الجزائرية و تجتمع 15 يوما بعد انتخابها، و قد تمت المصادقة على هذا القانون من قبل الرئيس الفرنسي " أريول" Ariolو رئيس الوزراء "رمادييه" **Ramadier**"[1].

و قد أثار هذا القانون جدلا و فتنة داخلية، كادت أن تتحول إلى حرب سياسية، بسبب التناقض الواضح الموجود بين الإثنيتين المركبة للسكان في الجزائر،أغلبية مسلمة كانت تنتظر من المشرع الاستعماري الاستجابة لمطالبها السياسية و انشغالاتها الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، ناضل آباؤها و أجدادها منذ الاحتلال الفرنسي ووقف أبنائها إلى جانب فرنسا في الحربين العالميين، و دفعوا ثمنا غاليا في التضحية لتحرير فرنسا من العبودية[2].

---

[1] - Document Algérien N°17, Série Politique ; Parus le 30 Aout 1948 , rubrique , Institution Algérien , octobre 1948, décembre 148 , pp 35 – 47

[2] - لقد تطرق ديغول عن ذلك بوصفه "خضوع بلاده للاحتلال الألماني" ، بتعرض الشعب الفرنسي للعبودية:"...و بعد جميع مظاهر الإذلال و الاضطهاد و التي ذاق الشعب مراراتها في جو من العبودية ..." أنظر:

ديغول شارل ، **مذكرات الأمل** ، منشورات عويدات ، بيروت ، لبنان ، 1971، ص 10

و أقلية أوربية نافذة تحصلت على ما كانت تحلم به و أصبحت تشكل قوة ضاغطة على الحكومات الفرنسية المتعاقبة، غير أن هذا القانون لم يمنح المسلمين تفوقا في التمثيل داخل هذه الجمعية، بل سوّى بينهما ب 60 نائب لكل منهما، مع إبقاء الجزائر خاضعة لفرنسا بواسطة الحاكم العام و الهيئة التنفيذية المتمثلة في مجلس الحكم، المسؤول أمام حكومة الجمهورية الفرنسية و إن صلاحيات الجمعية الجزائية محدودة و غير واضحة.

و حسب المؤرخ الفرنسي المعاصر لهذه الأحداث "جوليان"[1]. فان هذا القانون الأساسي المؤرخ بتاريخ 20 سبتمبر 1947، يعتبر أول مجهود يمنح الجزائر شبه استقلال ذاتي محدود ،و اعتبر الجزائر مجموعة من المقاطعات التابعة لفرنسا.

و الذي يهمنا في هذا التمثيل، هو علاقة هذا القانون الخاص أو دستور الجزائر مثل ما يحلو للبعض تسميته،بالتنظيم الإداري المحلي في الجزائر،و منها المجالس الجهوية المنتخبة كيف نظر لها هذا القانون ؟ و ما هي المواد التي حددت طبيعة التمثيل بداخلها؟ و هل أضاف هذا القانون صلاحيات خاصة بها؟

فبتفحصنا لمواد هذا القانون، نجده يرتكز على المعطيات العامة وبعض الصلاحيات التي منحها المشرع لهذا للجهاز التشريعي المنبثق عن هذا القانون الخاص و المتمثل في انتخاب جمعية جزائرية ممثلة من الأوربيين و المسلمين، تدرس انشغالات سكان هذه العمالات وفق بعض الخصوصيات.

و قد اعتمدنا على مجموعة من المصادر الأرشيفية والمطبوعة التي توفرت لدينا لاستخلاص بعض الملاحظات حول تطبيق بعض مواد هذا القانون منها[2]:

المادة الثانية: التي تعتبر بأن كل الفرنسيين (أوربيين ومسلمين)، متساوون في الحقوق والواجبات ، و تم إبداء بعض الملاحظات منها:

- أن المسلمين قد تحصلوا على بعض الحقوق السياسية منذ أمرية 07 مارس 1944.
- لا يوجد من الإداريين من يعارض التحاق المسلمين بالمناصب الإدارية.

---

[1] - شار ل أندري جوليان ،مصدر سابق صص 347 - 354

[2] - C .A.O.M, boite 81 F/ 09,Affaires Algériennes , dossier de la sous direction de L'Algérie 1 er Bureau

- المساواة في الرواتب.

و إن مرسوم 20 مارس 1948 رقم 666- 48، وضع شروط تطبيق إجراءات المادة الثانية للقانون الخاص ب 20سبتمبر 1947.

المادة الثالثة: حافظ القانون على الأحوال الشخصية للمسلمين.

المادة الإثنا عشر: الإجراءات الخاصة بالمجالس المحلية، مشاريع قانونية ينتظر أن تطرح على مكتب البرلمان خاصة بالتنظيم الإداري للمتربول و إجراءات خاصة بتطبيقها في الجزائر.

و اعتبر الجنرال ديغول من جهته حول تطبيق هذا القانون قائلا[1] :" و لكن موضوع مصير الجزائر هو الذي أربك نظام الحكم بأحسن شكل ممكن، و قد ظلت حكومات باريس و هي المتوالية بسرعة، تتبع أساليب المراوغة إلى أن نشبت الثورة، و انه لصحيح بأن أقرّ عام 1947، الذي أحدثت بموجبه جمعية جزائرية منتخبة بالاقتراع العام و تملك صلاحيات التصويت على الميزانية، و مناقشة القضايا التي يقترحها الحاكم العام...".

و تسبب رفض تعديل نظام هيئتي الانتخاب و خضوع الحكم لضغوط المسؤولين، فشل هذا القانون في تحديد طبيعة النظام الإداري الجديد الذي أعلنت عنه حكومات فرنسا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

فانطلاقا من تحليلات **جهاز الاستعلمات الفرنسي** في الجزائر و تصريحات كبار المسؤولين الفرنسيين، يتبين لنا أن هذا القانون بمختلف مواده، كان بمثابة ذر الرماد على عيون الجزائريين المسلمين، و لم يصل إلى المستوى الذي كانت تنتظره جماهير المسلمين التي اتجهت بأغلبيتها نحو الحركات الوطنية الأساسية، و تكوين دولة جزائرية بصيغتها المتحدة فيدراليا مع فرنسا،حسب أطروحة حزب الاتحاد الديمقراطيUDMAأو الانفصال والاستقلال الكلي حسب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية MTLDورغم هذه الإصلاحات المحتشمة فان المستوطنين، لم يرضو بسياسة الحاكم العام **شاتنيو**، واعتبروه عدوا لهم ،لأنه سهل من مهمة المشرع الاستعماري بإصدار هذا القانون، الذي لم يعالج المشكل الجزائري حسب وجهة نظرهم[2].

---

[1]- شارل ديغول ، مصدر سابق ، ص 20

[2] - Philippe (M), « **Une Provence récalcitrante** », in Revue Historia Magazine N° 199, 27 Octobre 1971, pp 178 – 183

و إن القانون الخاص اعتبر في مادته 55 من الباب التاسع ،الخاص بالجماعات المحلية بأنها تسير نفسها بشكل حر من قبل المجالس المنتخبة، بالاقتراع العام المباشر والسري و منها المجالس العامة، فإننا نجدها لا تزال محددة بمرسوم لم يتغير كثيرا[1]؛وظل القاعدة القانونية الأساسية لتسيير هذه المجالس، و حرمها هذا القانون من التطرق للقضايا السياسية.

لكن في المقابل فتح لها باب مناقشته الأوضاع العامة[2]، ذلك ما لاحظناه خلال بحثنا ،لما ورد من مداولات هذه المجالس ،أثناء مناقشتها لقضايا الجزائريين المسلمين مثل ما سيأتي توضيحه في الباب الثاني.

و كذلك إن المشرع الاستعماري، سيتأثر بالظروف السياسية الجديدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لإدخال بعض الإصلاحات الإدارية على المجالس العامة بهدف تمثيل حسن للمسلمين بداخلها لأنهم أصبحوا يشكلون ضغطا ديمغرافيا، مثل ما سيأتي تحليله في عناصرنا المقبلة لهذه الدراسة المتواضعة [3] .

2.2– التشريعات المنظمة للمجالس العامة بعد سنة 1947:

لقد أشرنا سابقا خلال تحليل مسألة تطور المجالس العامة، حسب وجهة نظر المشرع للمراسيم المنظمة للمجالس العامة قبل 1947، بأنها تشريعات شكلية ظلت تعدل من حين لآخر، و قد ارتبطت بالمنظومة القانونية الفرنسية على امتداد التطبيق التشريعي في الجزائر، لكن الذي صعب من مهمة المشرع تمثل في الخصوصيات، التي باتت تحضا بها العمالات الجزائرية، بعد صدور القانون الخاص للجزائر الذي منح الجزائر مجلسا تشريعيا محليا ووجود ممثلين مسلمين منتخبين في البرلمان الفرنسي.

---

[1] - مرسوم 23 سبتمبر 1875، الخاص بنشأة المجالس العامة .

[2] - في بداية كل جلسة افتتاح جلسات المداولات الخاصة بالمجالس العامة ، كان والي العمالة يقدم تقريرا عن الأوضاع العامة لعمالته تخص السياسة العامة و أحيانا يتدخل وزير الداخلية للحكومة الفرنسية،أنظر المداولات المختلفة للمجالس العامة الجزائرية بين 1947 و 1954

[3] - سنتطرق لهذا الهاجس السكاني الذي بات يهدد الكيان الاستعماري في الجزائر ، في العناصر المقبلة.

و سبق لهذا البرلمان أن أقر بعض القوانين الخاصة بالانتخابات الجزائرية، حيث تم توسيع تطبيق قانون 05 أكتوبر 1946، الخاص بنظام الانتخابات في الجزائر، بأنها ستجري وفق الاقتراع العام، و إن المرشحين بإمكانهم مراقبة مختلف عمليات التصويت و الفرز[1].

وقد جاء هذا القانون بعد بعض الإصلاحات الجزئية الخاصة برفع نسبة تمثيل المسلمين من ربع المقاعد إلى الخمسين، و ظل هاجس التمثيل قائما لدى النخب السياسية المسلمة و معارضة شديدة للمعمرين،الذين تكتلوا فيما بينهم للضغط على المشرع الاستعماري للكف عن إصدار المزيد من هذه التشريعات، خاصة فيما تعلق منها بالتنظيم الإداري المحلي.

و اعتبارا ما تحصل عليه المسلمين، كان كافيا حسب تحليلات النخب السياسية الأوربية[2] ،التي باتت تخشى تحسين الأداء التشريعي الخاص بتمثيل المسلمين داخل المجالس العامة، التي تعتبر وسيلة لتغيير المنتخبين المسلمين عن قضاياهم، خاصة مع وجود كتل سياسية متقاطعة معهم ممثلة في التيار الشيوعي المتواجد بالهيئتين الانتخابيتين، ووجود بعض المستقلين الأوربيين في إطار التحالف الأوربي المسلم، بهدف قطع الطريق أمام الوطنيين الراديكاليين حسب المفهوم الفرنسي لهم.

و أمام هذا الضغط السياسي الذي شكله المسلمون و أنصارهم، تم اقتراح عدة مشاريع قوانين لصالح الممثلين المسلمين داخل هذه المجالس، أبرزها المشروع الخاص بالتنظيم الإداري المرفوع للجمعية الوطنية سنة 1947، الخاص بمنح بعض الترتيبات في مجال رئاسة المجالس العامة و أهم المواد التي اقترحها هذا المشروع تمثلت فيما يلي[3]:

المادة الأولى: العمالات باعتبارها جماعة محلية تدار بواسطة المجلس العام.

المادة الثانية: تنفذ قراراته، بفضل صلاحيات رئيسه والمادة الثالث عشرة: تستدعى الهيئتين الانتخابيتين بواسطة مرسوم، مثل ما ورد في قرار 22 يناير 1952، الخاص بوزارة الداخلية و الداعي

1- C .A.O.M, boite 81F/ 683, Election Aux Conseils Généraux D'Algérie

2- C .A.O.M, boite 81 F /1794 France Document , Op cit

3- C .A.O.M, boite 81 F/41/Projet de la Loi Relatif a L'Organisation Départemental , devant L'Assemblée Nationale°1391, Séance 1947.

إلى انتخابات جهوية جزئية وغيرها من خلال المراسيم الأخرى السابقة و اللاحقة الخاصة بهذا الموضوع[1].

و أدخلت بعض التعديلات على قانون الحملات الانتخابية، قبل التعليمة الوزارية رقم 37 المؤرخة بتاريخ 15 سبتمبر 1951، حيث وضحت أن هذه الحملات لم يطرأ عليها أي تغيير، و لازلت سارية المفعول وفق مرسوم 10 أوت 1871 الخاص بمجالس العمالات والقانون المعدل في 02 مايو 1949، ادخل عليه تعديل واحد فقط مس طبيعة المراقبة وكيفية إجراء الانتخابات وفق ما ينص عليه القانون الخاص لسنة 1947[2].

رغم أن هذه القوانين لم تسلم تطبيقاتها من تدخلات الإدارة في عهد الحكام العامين مثل ما سيأتي توضيحه في العناصر المقبلة، يتبين لنا مما ورد من مراسيم و قوانين منظمة لعمليات التمثيل و الانتخاب داخل المجالس المحلية في الجزائر،أنها تنبع من مختلف الإصلاحات الإدارية، التي ستسمح للممثلين المسلمين برفع أصواتهم؛ داخل الهيئات التشريعية للمتربول ، بهدف تحسين أداء التمثيل و إنصاف المسلمين بوصولهم إلى نسبة 50% من التمثيل داخل هذه المجالس رغم أنهم يشكلون الأغلبية المطلقة من حيث عدد السكان.

و حسب "كولو"[3] المختص في تاريخ التشريع الاستعماري في الجزائر، بأن هذه الإصلاحات تأخرت كثيرا، مابين 07 مارس 1944 إلى غاية 1954 بصدور قانون المساواة بين أعضاء المجالس العامة، مناصفة بين الأوربيين و المسلمين[4]،بسبب اندلاع الثورة المسلحة التي ستقضي على أحلام المعمرين،و ترغمهم على القبول بهذه الإصلاحات و قد تنبأ بعض ساستهم بذلك، كفيوليت Violette و ليون بلوم اللذان شددا على ضرورة الإسراع في تطبيق التشريعات الفرنسية في الجزائر، و الحد من أطماع المعمرين الذين باتوا يهددون الوجود الفرنسي في الجزائر.

---

[1] - أنظر جميع المراسيم و القرارات الخاصة بتطور المجالس العامة في الجزائر في الملحق رقم 02 من هذه الرسالة .

[2] - C .A.O.M, boite 81 F /683, Election Aux Conseils Généraux D'Algérie, Op cit

[3] - Collot ©, Op cit , pp 52 - 53

[4] - C.A.O.M, boite 81 F/683 , organisation de Elections Cantonales , op cit

و كذلك إصرار وزارة الداخلية الفرنسية على تطبيق هذه المراسيم، لما للمجالس العامة من أهمية في طرح انشغالات السكان المسلمين، و إن سكان هذه العمالات الفرنسية في الجزائر متساوون في الواجبات و الحقوق[1]، و لهذه الغاية بدا واضحا،أن المشرع الاستعماري أصبح مجبرا على فتح الباب أمام تمثيل حقيقي للمسلمين في المجالس العامة، و نظرا للظروف السابقة الناجمة عن تطور نظرة هيئة التشريع للمشكل الجزائري الخاص بالتمثيل داخل المجالس العامة، جرت مناقشات و اقتراحات لنواب غرفتي البرلمان ؛التي شهدت طرح مشاريع قانونية لتعديل المراسيم السابقة في مجال نسبة التمثيل، بمناسبة مناقشة الجمعية الفرنسية للانتخابات الجهوية .

أضحت العملية الانتخابية ،تحضا باهتمام بالغ من قبل الطبقة السياسية الفرنسية، بعدما تحصل بضعة ألاف من المسلمين على حقوق المواطنة الفرنسية على اثر أمرية 07 مارس 1944 دون التخلي عن أحوالهم الشخصية،و أصبحوا يدلون بأصواتهم في الهيئة الانتخابية الأولى، و أصبح لجميع المسلمين حق الانتخاب في الهيئة الثانية، ذلك ما اقترحه النائب البرلماني من حزب الحركة الجمهورية الشعبية (**M.R.P**)السيد فولب اسبربار **Foulup esperaber**[2].الممثل لعمالة "باسرين" **Basrhi*n*** الخاص بإنشاء المجالس العامة و الانتخابات الجهوية، حيث قدم اقتراحا للجنة وزارة الداخلية التي وافقت على قبول العديد من المواد المقترحة خاصة صلاحيات رؤساء المجالس العامة،و ينتظر إن يصوت البرلمان على هذا المشروع في سنة 1948.

و تضاربت الآراء ما بين المسلمين و الأوربيين حول هذا التعديل الخاص بالعمالات الجزائرية، والإصلاحات الممكن إدخالها على ارتفاع نسبة تمثيل المسلمين[3].

واتضحت الأمور بالمتربول، بأن المناقشات بالبرلمان الفرنسي أسفرت عن وجود وجهتي نظر مختلفتين:

– وجهة نظر المعمرين بزعامة **رنكرال** Rencurel الرافضة لهذه الإصلاحات الخاصة بالمساواة داخل المجالس العامة.

1- Ibid, Situation des Départements d’Outre Mèr, et les Conseils Délibératifs

2- C .A.O.M, boite 81 F/49, Création de Nouveau Département 1949, Réorganisation Administratives

3- Echo D’Alger , 14 Aout 1949

– وجهة نظر المسلمين بواسطة النائب **مخطاري**[1]، الذي وافقت لجنة الشؤون الداخلية على مقترحه، و رغم قبول هذا الاقتراح، فان الضغوط الممارسة على هيئة التشريع، حالت دون المصادقة على مشروع قانون المساواة بين الهيئتين داخل المجالس العامة، رغم المناقشات الساخنة للمدافعين عن هذا الطرح من قبل التيار الشيوعي و الجناح الاشتراكي الثوري، هذا الأخير الذي تراجع في آخر لحظة عن دعم هذا المشروع[2].

و ظل المشهد السياسي يراوح مكانه بسبب تأجيل المصادقة على قانون المساواة داخل المجالس العامة، رغم صدور بعض الإجراءات و المراسيم التي سمحت بالتداول على رئاسة المجالس العامة، حيث وصل العديد من النواب المسلمين إلى هذه الرئاسة منذ مدة "كقاضي عبد القادر بقسنطينة و فارس عبد الرحمان بالجزائر، فحين لم يتبع مجلس وهران هذه التعليمة الآتية من وزارة الداخلية،و ظل الصراع على رأس المجلس لعهدات متعددة[3].

و أشارت التقارير الواردة من الاستعلامات المدنية و العسكرية، بأن مجلس الجزائر ستنهي عهدة رئيسه السابق من الهيئة الأولى السيد : بلعياشي مارسيل و سيحل محله السيد "سايح عبد القادر" من الهيئة الثانية و رئيس الجمعية الجزائرية سابقا،أما مجلس وهران فقد انتهت عهدة السيد "فرارا" Ferrara، وتشير المعلومات بأنه سيحل محله احد الأوربيين السيد "فوك"Foq[4]، أما مجلس قسنطينة فقد انتهت عهدة السيد: "روني مايار" Mayer René وسيخلفه أحد المسلمين.

نعتقد إن المعادلة السياسية واضحة بوجود أغلبية سكانية للمعمرين بعمالة وهران وقلتها بالعمالتين الأخريتين. و بعد جدال طويل حول تطبيق المساواة و طرح مشاريع قانون المساواة بعد خمسة سنوات، تمت المصادقة على هذا القانون من قبل الجمعية الوطنية تحت رقم 549000 بتاريخ 11 سبتمبر1954[5].

---

[1] - نائب شيوعي في الهيئة الأولى ، و استقال منه فيما بعد ، أنظر: - Alger Républicaine, 21 Avril 1948

[2] - Alger Républicaine, 28Aout1948

[3] - CAOM, 81F/715 – 716, Conseils généraux , Rapport Délibératif, dossier N°161

[4] - Ibid

[5] - مصلحة أرشيف مستغانم رقم العلبة 116: Décret 23 Septembre1875 ,op cit

و أهم ما ورد في مواده المعدلة :

المادة الأولى: المساواة في التمثيل داخل المجالس العمة للعمالات الجزائرية ما بين الهيئتين الأولى و الثانية.

المادة الثانية: ينتخب المجلس العام لجنة العمالة بداخله.

المادة الثالثة: سيدخل هذا القانون حيز التطبيق خلال التجديد المقبل للمجالس.

و رغم الالتزام تطبيقه فلم ير النور إلا في سنة 1955 (أي بعد فترة بحثنا).

وتطرقت الصحافة الاستعمارية بمختلف اتجاهاتها عن هذا الموضوع ، و تابعت تحركات بعض الأعضاء المرشحين في الدوائر الانتخابية المقترحة من قبل التعديل الإداري الجديد الذي سيسمح بوجود دوائر و عمالات جديدة، مثل نشاط السيد بن حليمة أحمد مندوب الجمعية الجزائرية بتاريخ 26 مايو 1954 في تهيئة الظروف ،لاقتراح نفسه مرشحا بدائرة " سانت دونيزسيق Saint Deniz Sigوتناولت أورو روبوليكان **Oran Republicain** [1]الموضوع بالتفصيل و تابعته تاريخيا، و ذكرت أن الفضل يعود لنضال المسلمين ،خاصة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي اقترح الموضوع مبكرا منذ سنة 1948[2] .

و استطاع المنتخبون المسلمون ، بمختلف اتجاهاتهم من تحقيق غاياتهم السياسية وإجبار المشرع الاستعماري على قبول مشروع القانون السابق ذكره، و الخاص أيضا بالمحطات الانتخابية و كيفية تجديدها، حسب ما ورد في تقرير خاص بعمالة قسنطينة ونقلته جريدة" ديباش كونسطونتين" ، dépêche de Constantine بوضع جدول لأهم المقاطعات الانتخابية[3] بناء على مصادقة مجلس الشيوخ الفرنسي على قانون المساواة داخل المجالس العامة بعد بعض التعديلات.

Et Aussi , JORF, 14 septembre 1954 ; d'après Philippi ET Pierre Rosi , Op Cit p6

1- CAOM, Boite N° 5I/92, Conseils Généraux , département D'Oran

2- Oran Républicain , 8 juillet1948

3- CAOM, boite N° 93/4105 département de Constantine , élection au conseil général Cf dépêche de Constantine 10 Mars 1955

و من هذا المنطلق نستخلص، أن المجالس العامة للعمالات الفرنسية في الجزائر طرأت عليها بعض التعديلات، منذ 1947 ومن أبرزها قانون المساواة في التمثيل داخل هذه المجالس و أصبح لهذه الهيئة الجهوية أهمية على مستوى الممثلين و السكان على حد سواء.

3- أهمية المجالس العامة لدى المسلمين الجزائريين ما بين 1947-1954

1.3- تطور نظرة المسؤولين الفرنسيين و المنتخبين لأهمية المجالس العامة في الجزائر

لقد اعتاد المسلمون الجزائريون على طرح انشغالاتهم المحلية، بواسطة مستشاريهم البلديين أو الجهويين (العمالات)، و اقتنع المواطن المسلم بهذه الهيئات التي تعتبر ذات أهمية مستوى أكثر من غيرها بالمتربول، باعتبار أن هذه الأخيرة توجد به هيئات تتحدث عن همومه بالبرلمان،أما بالجزائر فتوجد مؤسسات جهوية تنقل انشغالاته فحسب بوبار Boyer[1]، فان المجلس العام يخضع لسلم ترتيبي في النظام السياسي الإداري يشبه برلمانات محلية تناقش القضايا الاقتصادية و الاجتماعية.

والدليل على ذلك أن هذا المجلس ،قد تطور تدريجيا و بشكل بطيء من حيث تمثيل المسلمين في الهيئة الثانية[2]، مثل ما سبق الإشارة إليه في عناصرنا السابقة، و بعد سنة 1947 أكد القانون الخاص للجزائر على مساواة المواطنين فرنسيين ومسلمين، داخل المجالس المنتخبة، إلا إن ذلك لم يطبق إلى غاية قانون 11 سبتمبر 1954 بوصول نسبة التمثيل داخل المجالس كالأتي:

-مجلس الجزائر: 31 عضو لكل هيئة.

-مجلس وهران: 33 عضو لكل هيئة.

-مجلس قسنطينة: 37 عضو لكل هيئة.

وقبل هذا التاريخ كانت نسبة التمثيل للمسلمين تمثل الخمسين من المقاعد كالآتي[3]:

-عمالة الجزائر: 31 أوربي و 21مسلم.

-عمالة وهران: 33أوربي و 22مسلم.

1- Boyer(P),L'évolution de L'Algérie Médiane…op cit , p 128

2- Kharchi (DJ), op cit , p 385

3- سنرجع إلى تحليل هذه التركيبة داخل المجالس العامة ، من حيث انتمائها الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي في العناصر المقبلة لهذه الدراسة .

-عمالة قسنطينة: 37 أوربي و 25 مسلم.

و تدل هذه الأرقام على أهمية تمثيل المسلمين داخل المجالس العامة، و يطرح إشكال أمامنا عن أهمية أسباب تركيز المشرع الاستعماري على تحديد هذه النسب، رغم الأهمية البالغة الذي تمثلها هذه المجالس بالنسبة للسكان، و أن الأوضاع المزرية التي يعيشها هؤلاء السكان، لابد لها من ممثلين يقومون برفع انشغالاتهم إلى هذه المؤسسات الاستعمارية المحلية من أجل التخفيف من هذه المعاناة[1]؛ و يعود ذلك إلى تخوف هذا المشرع من غضب كتلة المعمرين.

رغم أن المسلمين الجزائرين في هذه المجالس، كثيرا ما ناقشوا قضايا عامة من أجل رفع قضاياهم إلى الهيئات المتربولية. و قد صدرت فعلا بعض القوانين التي سمحت بتمثيل المسلمين داخل البرلمان الفرنسي منذ 1946 رغم معارضة المعمرين لمثل هذا التطور،اعتقادا منهم ،أن المسلمين لم يبلغوا درجة من النضج السياسي تؤهلهم لنقل انشغالاتهم إلى البرلمان؛ و إن تواجدهم بهذه المجالس و ارتفاع نسبتها منذ أمرية 07 مارس 1944 و قانون سبتمبر 1954 اعتبرت ثورة في التمثيل حسب نظرة المستوطنين[2].

وكان تدخل العديد من أعضاء المجالس العامة في مناقشات حادة ،خلال المداولات حول أهمية طرح انشغالات السكان المسلمين ،و أبرز القضايا التي تهم السكان المسلمين، رغم اختلاف توجهاتهم من أجل ربح الوعاء الانتخابي المسلم، مثل ما قام بها التيار الشيوعي بالدخول في الحملات الانتخابية من خلال الهيئتين؛بهدف الدفاع عن المسلمين في إطار السيادة الفرنسية[3].

و تتكرر تدخلات النواب المسلمين و الأوربيين المتعاطفين مع قضايا المسلمين في العديد من المناسبات، خلال مناقشة الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي تشغل بال السكان المسلمين، مثل ما سيأتي توضيحه في العناصر المقبلة.

---

[1] - **جمال قنان** ،قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، 1994، ص 214.

[2] - Couriol (M), Perspectives Institutionnelles , Ed, Algérie , Monde Nouveau , Paris 1957 p17

[3] - من بين الصراعات التي كانت تحدث داخل المجالس ، محاولة قيام والي العمالة بطرد النواب الشيوعيين من المجلس و الدعوة إلى حل الحزب الشيوعي.أنظر: C.G.Déparet D'Alger, séance 3 octobre 1951, Protestation Contre L'Expulsion du Parti Communiste P 36.

ومن أبرز التدخلات العديدة التي أثارت انتباهنا في هذا الموضوع منها:

التماس رقم 102: خاص بإصلاح نظام الاقتراع العام داخل المجالس المحلية و الجهوية الجزائرية من خلال تدخل النائبين: بلومباPlomba و ماسيوMassieu بمجلس عمالة قسنطينة وضحا ما يلي: " إن النظام الانتخابي البلدي والعمالاتي (الجهوي) غير عادل، بالنسبة لتمثيل المسلمين، نظرا لأن طبيعة الانتخاب تسير وفق قسمين، و لا يضمن التعاون بين مختلف الإثنيات في بلادنا، و لذلك نطالب المجلس المستقبلي للجزائر و الجمعية الفرنسية الوطنية، إصدار قرارات حول إيجاد نظام انتخابي ديمقراطي يضمن العدالة في التمثيل الإثني في جميع المجالس المحلية الجهوية..." [1].

و استقراء لتقارير ولاة العمالات، التي تتحدث عن هذا المجال، تطرح جميع التقارير الهادفة إلى إثارتها للمناقشة؛ فخلال إحدى جلسات مجلس عمالة الجزائر تم طرح القضايا الآتية[2]:

- مشاكل قدماء المحاربين و ضحايا الحرب.
- مصلحة الطويو غرافيا و المياه و الغابات.
- مصلحة الفلاحة و مصلحة الماشية.
- محاربة الغش
- مصالح الحرف
- و أشغال البناء و حركات الشبان و الرياضات الخ...

تقرير رقم 31 لوالي عمالة قسنطينة[3]، حول التمثيل النسبي للمسلمين داخل المجالس المحلية و اللجان.

و **التماس آخر لممثلي مسلمي عمالة قسنطينة**، حول حق حصول الفرنسيين المسلمين على المناصب بالإدارة العمومية و ضرورة تمثيلهم في لجنة العمالة،و أيضا ببعض اللجان الأخرى التي

1- C.G.Déparet de Constantine, Séance Novembre 1947, T1, p252

2- C.G.Déparet d'Algérie, Rapport et Vœux du Préfet ,séance Avril 1950, Préface du registre

3- C.G.Déparet Constantine de, , Séance Avril 1949pp 490 – 49

تشغل بال المواطنين مثل لجنة التأجير من إمضاء الأعضاء "الحضاري" و "شروري" و "مساي" و "آيت شعلان"[1].

إن تتبعنا لأهمية هذه المجالس، خاصة فيما يتعلق بلجنة العمالة و اللجان المختلفة المتواجدة بداخل هذه المجالس، ترجع إلى النص التشريعي السابق ذكره الخاص بمرسوم 23 سبتمبر 1875، و المعدل مرارا إلى غاية حصول الممثلين المسلمين على المساواة داخل المجالس و اللجان[2].

فالمادة التاسعة من مرسوم 23 سبتمبر 1875، التي عدلت خلال مرسوم 24 سبتمبر 1908 و مرسوم 08 جويلية 1944، حيث تنتخب لجنة العمالة في كل سنة في نهاية دورة أكتوبر وتتشكل من 06 أعضاء فرنسيين غير مسلمين حسب الدوائر.

و المادة الواحدة والسبعون معدلة بمرسوم 20 أكتوبر 1899 تنتخب رئيسها و أمينها ومقرها بالعمالة.

المادة الثلاثة و سبعون: لجنة العمالة تعالج جميع القضايا التي تتسلمها من المجلس العام و تتداول في جميع القضايا المحددة قانونا و تقدم رئيسها فيها.

و إن هذه اللجنة لها صلاحيات عديدة،حددها نفس المرسوم المعدل إضافة لهذه اللجنة، فإن المجلس العام بداخله لجان عديدة أبرزها:

– لجنة الشؤون العامة – لجنة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية– لجنة المالية الخ...

و هي لجان تتلقى جميع القضايا التي يمكن عرضها على المجلس و لجان أخرى ذات طابع مدني، كلجنة مراقبة الأسعار و لجان توزيع الجرارات و اللجان الصحية و الرياضية الخ...، حيث نجد أعضاء من المجالس العامة بداخلها.

تتضح الرؤية أمامنا من خلال أهمية هذه اللجان، حيث نجد أن ممثل الدائرة الانتخابية وعضو المجلس العام ، له دور بارز في رصد الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للسكان و رفع تقرير عن ذلك إلى المجلس العام من خلال اللجان التي سبق أن أشرنا إليها، فأهم الانشغالات بعمالة قسنطينة، مثلا

---

[1] - C.G.Déparet de Constantine, Séance Novembre 1947 T2, pp 174- 175

[2] - أنظر مصلحة الأرشيف ب ولاية مستغانم علبة رقم 116: Décret 23 septembre 1875, Op cit

نجد المستشارون العامون يدافعون عن المنكوبين و المتأثرين بالجفاف و تمويل الفلاحين بالحبوب، فنجد في هذا الصدد، عضو المجلس العام بنفس المجلس السيد: "**قاضي عبد القادر**" يتدخل لصالح الفلاحين لدى مصلحة الحبوب و نجد عياشي يرافع عن تمثيل المسلمين بنفس المجلس باللجان المختلفة له[1].

و نجد أيضا ممثلين آخرين بالمجالس العامة، يدافعون عن تمثيل المسلمين بمختلف المجالس الوطنية و المتربولية، منها تدخل النائب " عبد الرحمان فارس " و عضو المجلس العام للجزائر، يرى ضرورة تمثيل المسلمين بالمجلس المالي للجزائر و المساواة داخل هذه المجالس[2].

و لأهمية التمثيل داخل المجالس داخل المجالس المختلفة، المتمثلة في رفع انشغالات السكان و إبراز مطالبهم من خلال اقتراحات و التماسات و تدخلات أعضاء المجالس، يطالب العديد من هؤلاء الممثلين من السلطات المحلية و المتربولية، إصدار قوانين تقوي من صلاحيات المجالس العامة الخاصة بالشؤون الإدارية والمشاكل اليومية للسكان[3].

ولهذا الغرض اهتمت صحافة المعمرين بما يجري داخل هذه المجالس، و نقلت لنا مداولاتها و إخبارها[4] ،كل ما تعلق بالتسيير و علاقتها بالمؤسسات التنفيذية المحلية والمتربولية، و تحدثت أيضا عن أنشغال اللجان بمشاركة أعضاء المجلس العام لوهران: السادة: "بلعابد سليمان" و "بوهراوة" و "لقرع" في لجنة التشغيل لهذا المجلس.

و نظرا لتزايد أهمية المجالس العام لدى المسلمين، نجدهم يبذلون قصارى جهدهم للتعبير عن انتماءاتهم لفرنسا مع احترام خصوصياتهم الحضارية،و يركزون على قضية التواجد داخل هذه الهيئة، حيث وصل

1- C.G.Déparet de Constantine, Séance Novembre 1947 , Rapport du Prèfèt N° 111,Et Aussi séance du 30 Avril 1947p 10, Intervention **Aiachi et Cadi** , T2, pp 174- 175

2- C.G.Déparet d'Algérie ,Séance 21 Avril 1947 , p 19

3- CAOM, boite N° 81F/714, Vœu sur l'Accroissement des pouvoirs des Conseils Généraux .

4- ibid , boite N° 5I/16, département d'oran , 1952 , CF, Echo D'Oran , 19/11/1952

عضو المجلس العام لقسنطينة السيد: "**بن سالم**" مبكرا إلى رئاسة هذا المجلس،تطبيقا لقرار تشريعي يسمح بالتناوب على رئاسة المجلس بين الأوربيين و المسلمين في المجالس العامة[1].

و لهذا الغرض نجد الحكام العامون ووزير الداخلية الفرنسي، يقومون بزيارات لمقرات المجالس العامة و يحضرون مداولاتها، و يلقي بعضهم خطبا يوضحون فيها طبيعة السياسة الفرنسية المتجهة في مجال التمثيل بالمجالس العامة.

ففي كل دورة يقوم والي العمالة و رئيس المجلس العام، و أحيانا وزير الداخلية بإلقاء خطب افتتاحية؛ و من هذه الخطب التي كانت تلقى داخل المجالس العامة، خطب الحاكم العام نايجلان بوهران و قسنطينة و تلمسان و الجمعية الجزائري،موضحا أفكاره الجديدة الخاصة بتسيير الجزائر[2]، و صرح بأن مجيئه مرتبط بتطبيق القانون الخاص، و كانت لخطبه صدى لدى المعمرين الضاغطين على السلطات التنفيذية و اعتبروه منقذا لهم من أعمال الحاكم العام السابق "شانتيو"، واعتبروه رجلهم الأول لتقليم أظافر الحركات الوطنية[3].

وتطرقت عدة جرائد لخطبه و تناولت بالتحليل السياسة الفرنسية الجديدة الخاصة بالمجالس المحلية، و نظرته إلى مستقبل الجزائر وكان خطابه أمام الجمعية الجزائرية، حوصلة الأفكار هذا الحاكم العام، الذي ارتبط اسمه بالانتخابات الجزائرية[4]، التي سنعود لها لاحقا، حيث ركزت جريدة "لقاليتي" **L'égalité** لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، رفضها لما جاء في خطب هذا الحاكم العام و اعتبرها تزييفا للحقائق، موضحة شروط الجزائريين للبقاء في الاتحاد الفرنسي منها[5]:

---

[1]- C.G.Déparet de Constantine, ,préface du registre des rapports du préfet , 1947 p 39 Séance Novembre 1947

[2] - **مصلحة الأرشيف بمستغانم علبة رقم 5**: Discourt du G.G / Naegèlen devant les Assemblées élus le 18 /02 /1948

[3] - **نايجلان** حاكم عام للجزائر ما بين 1948 1951 ، من مقاطعة الألزاس ، ينتمي للحزب الاشتراكي ، و وزير التربية القومية السابق ، جاء لمناهضة الحركات الانفصالية حسب التعبير الفرنسي ، ينظر **شارل أندري جوليان** ، مصدر سابق ص ص 354 - 355

[4] - C A O M ; boite N° 81 F/ 09 , Dossier concernant les Discours de Naegélen dans les Conseils élus

[5] - Egalité journal de L'UDMA, 28 mai 1948

- لا نريد الاندماج مع فرنسا.
- تحول تدريجي للمجتمع الجزائري نحو الحرية.
- تساوي الجزائريين في الحقوق و الواجبات.
- احترام الحضارة الإسلامية و الشخصية الجزائرية.
- الاهتمام بالتصنيع والتعليم و تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

هذه بعض مطالب الحركات الوطنية لتحسين أداء المجالس المنتخبة في تسييرها لشؤون السكان المسلمين، نظرا لأهمية الموضوع.

إن هذا الكم الهائل من خطب المسؤولين، كان هدفهم التسيير الحسن للمستوطنة وفق متطلبات الظروف الراهنة و الحفاظ على التوازن داخل هذه المجالس، بالسماح برفع قضايا السكان المسلمين من خلال ما ورد من تصريحاتهم و تدخلات بعض النخب السياسية المسلمة الممثلة داخل هذه المجالس،و إجبار الأجهزة التنفيذية المحلية إلى رفع هذه المطالبلدى المتربول ، الذي اضطر إلى النزول بداخل هذه المجالس لتوضيح طبيعة السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر في هذا المجال.

إننا نجد المسؤولون الفرنسيون يشيدون بإنجازات فرنسا في الجزائر، و قوة التعاون بين الأعضاء المسلمين و الأوربيين، من أجل الرقي الحضاري الفرنسي للمسلمين، حيث أشاد وزير الداخلية الفرنسي السيد: "برين" ''Brune'' بهذا التعاون مشبها بما يحدث في الجزائر قائلا: ''مثل ما جمعت صوامع الكنائس و منارات المساجد"[1] في خطاب له بداخل المجلس العام للجزائر بتاريخ 25 أبريل 1952 برفقة الحاكم العام ليونارد[2] Léonard والنائب المشيخي بورجو[3]" Borgeaud، ولقد ركز هؤلاء المسؤولين والمنتخبين على دور المجالس العامة في الاهتمام بانشغالات السكان و متطلباتهم.

و لم تقتصر هذه التدخلات على المسؤولين الفرنسيين وحدهم، بل أن الممثلين المسلمين بداخل هذه المجالس و الذين سيكون لهم شأنا في تطور الحركة التاريخية للجزائر بعد سنة 1954، أمثال

---

1 - Filippi (J) ,L'œuvre , op cit , p 133.

2 - **روجي ليونارد** ، حاكم العام ، خلف نايجلان منذ أبريل 1951، كان مديرا للشرطة بباريس ، حاول محو عار فرنسا الانتخابي في عهد خلفه نايجلان الذي أنهيت مهامه بتاريخ 15 أبريل 1951، أنظر : **شارل** أندري **جوليان** ، مصدر سابق ص 363.

3 - **بورجو** شغل عدّة مناصب منها: - عضو عام لمجلس العام للجزائر ، و نائب مشيخي ينتمي إلى فئة الملاك العقاريين الكبار .

السيد النائب وعضو مجلس عمالة الجزائر "فارس عبد الرحمن" ،الذي تدخل في نفس الجلسة موضحا نفس الاهتمامات و ضرورة الاعتناء بقضايا المسلمين[1].

إن قراءة نزيهة لما ورد في المعطيات المختلفة، تجعلنا نستخلص العبر التي حاولت الحكومة الفرنسية و الهيئة التنفيذية في الجزائر الاستفادة منها في تعاملها مع المشاكل الجزائرية، و فرضت عليها التقرب من الممثلين المسلمين، و القيام ببعض الانجازات الخاصة بالسكان في شتى الميادين، الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، تجنبا لما حدث في 08 مايو 1945.لكننا نعتقد أن الفترة جد قصيرة أمام السياسيين الفرنسيين، حسب تقديرات العديد من المحللين، الذين أرجعوا البطء في إدخال إصلاحات عميقة على هذه المجالس، التي ظلت تحت سيطرة المعمرين و بعض الممثلين المسلمين، القريبين من الإدارة الاستعمارية الذين عرفوا: "**ببني وي– وي**"، حسب تدخلات النواب الشيوعيين في مختلف مجالس العمالات الجزائرية، ذلك ما لاحظناه خلال تتبعنا لما ورد من تصريحاتهم خلال المداولات و رفعهم للمطالب و الالتماسات للسلطات الفرنسية[2].

و لأهمية موقع الجزائر الاستراتيجي، و لمكانة عمالاتها فيما وراء البحر، فإن المسؤولين الفرنسيين المحليين و الجهويين بالتنسيق مع المتربول، سيسعون بالاشتراك مع مجالس عمالات المتربول لمناقشة أفاق تطور المجالس الجزائرية بهدف الاهتمام بانشغالات السكان من خلال عقد المؤتمرات الخاصة بتقييم انجازات المجالس العامة، حيث سيعقد في الجزائر المؤتمر السادس عشر للعمالات المتربولية و عمالاتها فيما وراء البحر في شهر جوان 1953، ذلك ما سنحاول تحليله في العنصر المقبل.

2.3– أهمية انعقاد المؤتمر السادس عشر للمجالس العامة في الجزائر (جوان 1953)

خلال عمليات المسح التي قمنا بها بالمركز الوطني للأرشيف فيما وراء البحر بإكس بورفانس بفرنسا، عثرنا على ملف خاص بانعقاد هذا المؤتمر السادس عشر للمجالس العامة الفرنسية للمتربول

---

[1] - Filippi (J) ,L'œuvre , op cit , p 196.

[2] - إن الموضوع الذي نقوم بدراسته، تتشابه فيع العناصر و النقاط، على مستوى المداولات، فالعديد من هذه التصريحات موجودة بالسجلات الخاصة بالمجالس العامة ، و لكثرتها سنركز على نماذج منها ، و مقارنتها بنماذج أخرى لاستخلاص انعكاساتها على الجزائريين المسلمين ...

و عمالات فيما وراء البحر[1] بناء على دستور 1946 الفرنسي، الذي وضح طبيعة الاتحاد الفرنسي، و أضحت الجزائر من خلاله، عمالات مميزة ذات خصوصيات تشريعية، و لكنها ضمن العمالات الفرنسية؛ و عثرنا أيضا على تقارير مفصلة، خاصة بالجمعية الوطنية لرؤساء المجالس العامة تتناول أهمية انعقاد المؤتمر السادس عشر بتاريخ جوان 1953[2].

ونعتقد أن هذا المؤتمر، يندرج في إطار أهمية المجالس العامة الجزائرية ضمن المجالس العامة الفرنسية، باختيار الجزائر في هذا التوقيت الذي جاء بعد تعديلات عديدة، أدخلت على الإطار التشريعي الخاص بالعمالات الجزائرية، فيما يتعلق برفع نسبة التمثيل إلى حد وصولها سنة 1954 **بالمناصفة بين الهيئتين**.

و كذلك المناقشات المارطونية داخل المجالس العامة في الجزائر حول انشغالات الجزائريين، لكي تصبح هذه العمالات لها نفس الخصوصيات التشريعية و الهياكل الإدارية للمجالس المتربولية، مع بعض الاستثناء الخاص بوجود أقلية أوربية مع أغلبية مسلمة بحكم قوة الغالب. و حسب التغيير الذي طرأ على نسبة التمثيل، فقد صرح **بلقايد بلقاسم** أحد أعضاء مجلس وهران[3]: "بأنه دافع عن قضايا المسلمين خاصة في تعديل المقاطعات الانتخابية من أجل الوصول إلى المساواة" ، وذلك داخل المجالس العامة.

وحددت تقارير أخرى أهمية انعقاد الملتقيات و المؤتمرات ،الخاصة بطبيعة القضايا المرفوعة من قبل أعضاء المجالس العامة، ذلك ما عبرت عنه الجمعية الوطنية في مناقشتها حول نشأة المجالس العامة والانتخابات الجهوية، بضرورة الاهتمام بها ورفع نسبة تمثيل المسلمين حتى يتسنى لها رفع انشغالات السكان المسلمين[4].و لقد قام رؤساء المجالس العامة الثلاثة في الجزائر بدور بارز في تهيئة الظروف

1- C A O M ; boite N° 81 F/ 719, des rapports concernant , le 16 em congrès des présidents des conseils généraux de la France et les départements d'outre mer

2- Association Nationale des Présidents des Conseils généraux de France , Congrès XVI D'Algérie 12 – 21 juin 1953, imprimerie ; Baconnier , louval 1953.p 49 .

3- C.G.Déparde D'Oran , Séance 3 Novembre 1954 , Rapport Envoyait du Préfet au G. G , N° 784, du 23 Novembre 1954

4- C.A.O.M5I/169,départ,d'oran ,conseil général d'Oran 3 Novembre 1954

العامة لانعقاد هذا المؤتمر، حيث كان يرأس مجلس الجزائر السيد " عبد الرحمن فارس" و "فرارا"Férrara مجلس وهران و "قاضي عبد القادر" مجلس قسنطينة.

توضح لنا هذه التركيبة وجود مسلمين مقابل أوربي واحد على رأس المجالس العامة الجزائرية، مما يمثل تطورا ملحوظا في تطبيق القوانين السابقة، و مساعي الحكومة الفرنسية بإدماج المسلمين ضمن هذه المؤسسات الاستعمارية لأنها في نظرهم، قريبة من أغلبية السكان المسلمين[1].

و مما يلاحظ فإنه رغم اعتراض اللوبي الاستيطاني في الجزائر، وتغيير الحكومات الفرنسية و الحكام العامون، فإن صيرورة التاريخ تسير في اتجاهها الصحيح، بتحقيق أمال هذه الجماهير المسلمة العريضة، التي دفعت في نظرنا تضحيات جسيمة منذ الاحتلال إلى غاية ثورة"أحداث" مايو1945 مثل ما يطلق عليها البعض، فإن المسلمين الجزائريين بواسطة ممثليهم، يريدون تحقيق أمال من يمثلونهم،رغم الإشكاليات التشريعية، و ضغوط المستوطنين مثل ما وضح لنا ذلك المؤرخ الفرنسي **جوليان** بتاريخ 26أكتوبر 1955، على لسان حال الممثلين المسلمين بحديثه: "بأن الحلول لهذا المشكل غير منفصلة عن تشخيص هذا المرض، لأننا فقدنا الإيمان بالقانون، و لم يطبق القانون الخاص لسنة 1947 و فقدنا الإيمان بالديمقراطية... "[2].

و لقد حضر فعلا معظم رؤساء المجالس العامة لفرنسا بالجزائر، واستقبلوا من الهيئة التنفيذية للحكومة و المجالس العامة، و تناولت عدة جرائد يمينية واشتراكية تابعة للمستوطنين و الأحزاب السياسية، أهمية هذا المؤتمر الذي اعتبروه تجسيدا للسياسة الفرنسية في نظرهم، و حللوا ظروف انعقاده و تطرقوا لمداولات الرؤساء و اهتماماتهم وتنقلاتهم و زياراتهم إلى عمالة قسنطينة و وهران واستقبالاتهم و أنشطتهم[3].

-Cf Echo D'Oran, 25/10/1954 , 24/ 08 1948, - Alger Républicain 28/08/1954

[1] - C A O M boite N° 81 F/ 719, des rapports sur la participation des présidents des conseils généraux de France en Algérie

[2] - Julien(CH, A), Une Pensée Anti Coloniale , ed Sindbad , Paris 1979 p 158

[3] - C A O M boite N° 81 F/ 719 , Journal d'Alger14 – 15 juin 1953

و تطرقت جريدة **جور نال دالجي** ليوم 15 جوان 1953[1]، حضور رؤساء المجالس وكتبت في مقال لها بواسطة المحرر **جاكينو**، موضوعا طويلا حول أهمية انعقاد هذا المؤتمر في الجزائر بالرجوع إلى نشأة المجالس العامة الفرنسية، وفق قانون 10 أوت 1871 إلى غاية 1953 موضحة توفر الشروط ، بالارتقاء بهذه المجالس إلى الديمقراطية من أجل مناقشة أوضاع السكان و علاج مشاكلهم في إطار الاتحاد الفرنسي.

أما جريدة اكودورو[2]، فقد ذكرت استقبال رئيس مجلس الجزائر السيد: "فارس عبد الرحمن" للوفود الآتية من باريس و تطرقت في مقال لها عن أهمية انعقاد هذا المؤتمر في الجزائر.

و من هذا المنطلق نتساءل عن أهم ظروف انعقاد هذا المؤتمر؟

لقد انعقد هذا المؤتمر لظروف عديدة أبرزها:

- التحولات الديمغرافية للجزائر بوجود تسعة ملايين مسلم مقابل مليون أوربي.
- النقاش الدائر بالمجالس المتربولية حول المشكل الجزائري الذي بات يشغل السياسة الفرنسية.

و يمكننا أن نستخلص من خلال ما ورد في تدخلات رؤساء المجالس و اللجان المشكلة، بأن هذا الملتقى يعتبر حوصلة تقييميه لانجازات المجالس العامة في التعريف بجهود فرنسا في هذا المجال ، حسب وجهة نظر بعض المحللين المختصين بالتشريع الاستعمار ، أمثال السيد "فيلبي" Filippi و "بوير" Boyer، حيث اعتبرا وجود هذه المؤسسات الجهوية في الجزائر انجازا[3].

إن تطرقنا لموضوع اهتمام المسؤولين الفرنسيين بهذه المجال، إنما يعود للملابسات السياسية الداخلية و العالمية:

فداخليا: إن الإدارة الاستعمارية و هي تتابع بكثب نشاط الحركات الوطنية من خلال أجهزتها الإستعلماتية، لاحظت وقوف الجماهير المسلمة وراء هذه الحركات، خاصة حركة الإنتصار للحريات

1- ibid

2- Echo D'Oran, 17 juin 1953

3- Filippi (J), L'œuvre ….op cit pp 50 – 70

و نرى من جانبنا أن هناك مغالطة تاريخية في اعتبار المؤسسات الاستعمارية إنجازا حضاريا ، فإن تحليلا موضوعيا من وجهة نظر واقعية ، يبين إن هذه المؤسسات كانت تخدم الوجود الفرنسي في الجزائر ، و حرمت الأغلبية من السكان المسلمين من حقها الطبيعي في تسيير شؤونها ، و خضعت لأقلية أوربية التي ضغطت على المشرع ،بإصدار قوانين تحمي وجودها في الجزائر.

الديمقراطية، رغم العراقيل الإدارية و الأمنية المعاكسة لها ومحاكمة أعضائها، و فقدان الأطراف الأخرى المؤيدة للمشروع الاستعماري مكانتها، خاصة الشيوعيين الذين دخلوا في تناقض مع مبادئهم السابقة، الداعية إلى منح الاستقلال للجزائريين، و تلكؤهم أخيرا بالوقوف إلى جانب الاتحاد الفرنسي بمشاكله المختلفة.

و أن هذه الإدارة تخشى من الجماهير المسلمة، لذلك حاولت أن تظهر من خلال عقد هذا المؤتمر في الجزائر بأنها تهتم بالسكان و المنتخبين المسلمين و تقوم بإعطائهم مكانة للتعبير عن انشغالاتهم ممن يمثلونهم.

خارجيا: ظهرت تحولات لدى جيران الجزائر بتونس و المغرب و في البلاد الإسلامية، و بقارتي إفريقيا و آسيا بظهور أفكار تحررية، و موجات تحرر واستقلال بلدان كانت بالأمس تخضع للاستعمار الأوربي[1].

نعتقد من جهتنا أن هذه الظروف، قد سمحت بنجاح هذا المؤتمر، بطرح جميع انشغالات السكان في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بالميزانية التي كانت من نصيب صلاحيات الجمعية الجزائرية، و لكنها عاجزة عن سد حاجيات السكان المسلمين، لأن الجزائر حسب النائب "فارس" واسعة وغير مهيكلة مثل فرنسا المتربولية، فهي لازلت بحاجة إلى طرقات و إمكانيات كبيرة للوصول إلى مكانة المتربول[2].

و حسب التقارير الواردة من المؤتمر، فإن رؤساء المجالس العامة قد ركزوا على واقع التنمية، وطالبوا بانجاز المخطط الخماسي الخاص بتوفير الهياكل القاعدية بالإتحاد الفرنسي و الجزائر. ودعوا إلى سياسة مشتركة للاستثمار و التعاون فيما بين العمالات، باستغلال النصوص القانونية الخاصة بهذا الشأن[3]، التي تسمح لمجموعة من العمالات بالاشتراك في العمل الجماعي.

---

[1] - محمد علي القوزي ، في تاريخ إفريقيا الحديث المعاصر ، دار النهضة العربية ط1 ، بيروت ، لبنان ، 2006 ص ص 319 – 322.

[2] - discours de Fares , Association Nationale des Présidents des Conseils généraux Français Op cit pp 20 – 21

[3] - انظر المادة 88 من المرسوم الخاص بالمجالس العامة 23 سبتمبر 1875 ، تتناول هذه المادة ، المصالح المشتركة بين مجموعة من العمالات .

و قد تطرق وزير الداخلية الحاضر في المؤتمر من جهته بشرف حضوره هذا المؤتمر، و أهمية اختيار الجزائر بعقد هذا اللقاء، بفضل رجال اجتمعوا جاءوا من بعيد و ذكر أيضا: " إن هذا الاجتماع هو أكبر تجمع للإتحاد الفرنسي بقاعدة عريضة من الشعوب"[1]، و هو يعتقد أن هذا التجمع حقيقة واقعية أكثر من النصوص الخاصة بنشأة هذه المجالس و تسييرها.

و لهذه الغاية فهذا التجمع حسب وزير الداخلية الفرنسي، بمثابة أداة لبسط السيادة الفرنسية الحقيقية على التراب الجزائري،الذي أصبح يمثل عمق فرنسا في الشمال الإفريقي بفعل رجال عظماء. فهذا التجمع الذي انعقد بالجزائر في هذه الظروف، جاء بعد نضال طويل للممثلين المسلمين الذين دعوا إلى جعل هذه المجالس الجهوية، تعبر فعلا عن اهتمامات السكان المسلمين بفضل الالتماسات و الاقتراحات و تقارير الولاة المرفوعة، و انشغالات أعضاء المجالس العامة[2].

و تحدث "فليبي" Filippiصاحب دراسة عن المجلس العام للجزائر عن هؤلاء الرجال الذين عمروا مقر هذا المجلس أكثر من قرن و أشاد بجهودهم سواء منهم المعينين أو المنتخبين[3].

و قدمت لنا الجرائد المعاصرة لهذا الملتقى أهمية انعقاده في الجزائر، و هو ما يطرح أهمية وسائل الإعلام المكتوبة آنذاك لأوربية و المسلمة ؛التي نقلت مجريات مداولات المجالس العامة و تركيباتها، و العوامل المؤثرة فيها و طرح قضايا الجزائريين و إبراز دورها للقراء و إن بعض المجالس، مثل مجلس عمالة قسنطينة كان له نشريه إعلامية خاصة به مسماة: "لديل", الذي يقوم بنشر أخبار المجلس و التعليق على مداولاته حيث طالب العديد من نواب المجلس تدعيمه ماليا[4].

أما جرائد القطاع الوهراني مثل إكودورو [5]و أرون روبوبليكان، فقد تابعت هي الأخرى جلسات المجالس العامة، وتطرقت إلى أهمية مؤتمر رؤساء المجالس العامة.

1- C A O M boite N° 81 F/ 719 , d'après journal d'Alger

2- Filippi (J), L'œuvre ….op cit p 130

3- ibid

4- C.G. Départ de Constantine ,**Rapport de Malpel** , Séance 05 Novembre 1952 T2, P 1157

5- Echo D'Oran17 juin 1953

و بالتالي فهذا المؤتمر شكل أهمية كبرى، للمنتخبين المسلمين الذين وجدوا فيه ضالتهم، و إنهم حاولوا إبراز ميولا تهم للإدارة الاستعمارية الفرنسية، في غياب الممثلين الوطنيين الذين قاطعوا انتخابات هذه المجالس.

و نعتقد من جهتنا أن المجالس العامة الاستعمارية في الجزائر، قد عرفت تطورا تاريخيا معتبرا منذ نشأتها إلى غاية 1954 ،و لكنها بدأت تفقد مكانتها عند السكان المسلمين الذين باتوا منشغلين بالأوضاع السياسية أكثر من الانشغالات الاقتصادية والاجتماعية ، التي سنحاول التركيز عليها في **الباب الثاني من هذه الدراسة** .

الفصل الثاني

التركيبة و الأطراف الفاعلة في المجالس العامة ما بين 1947و 1954

1 – التركيبة الاجتماعية و الاقتصادية لأعضاء المجالس العامة للعمالات في الجزائر

2- التركيبة السياسية لأعضاء المجالس العامة في الجزائر

3 – الأطراف الفاعلة داحل المجالس العامة
(أوربيون و مسلمون)

الفصل الثاني

التركيبة والأطراف الفاعلة في المجالس العامة للعمالات ما بين 1947 و 1954

إن الفترة الزمنية التي نقوم بدراستها جد قليلة،إذا ما قورنت بأكثر من قرن من الزمان في إطار تحليل واقع المجالس العامة و معرفة التركيبة المختلفة للفئات التي اختير من أجلها هؤلاء الأعضاء المسلمين، الذين خضعوا لشروط صارمة من قبل الإدارة الاستعمارية في تعيينهم كمشاركين مساعدين لأعضاء المجالس الأوربيين،أو عندما سمحت لهم القوانين التشريعية بانتخابهم بنسب معينة، و كانت أهم شروط فرنسا ترتكز على مبدأين:[1]

- تمثيل السكان المسلمين داخل المجالس الجهوية.
- مكافأة الممثلين المسلمين الذين يخدمون المصالح الفرنسية.

و سبق أن تتبعنا طرق و كيفية تمثيل المسلمين، حيث ركزت الإدارة الاستعمارية على اختيار أعيان المسلمين الذين لهم مكانة في المجتمع الأهلي المسلم، و لكنهم في نفس الوقت يميلون للإدارة الاستعمارية[2].

1- التركيبة الاجتماعية و الاقتصادية لأعضاء المجالس العامة للعاملات في الجزائر

1 .1- واقع التركيبة الاجتماعية و المهنية و الثقافية قبل 1947

إن تتبعنا لهذه التركيبة عند أجيال عديدة، منذ أن سمح مرسوم 23 سبتمبر 1875 بوجود مستشارين مسلمين داخل هذه المجالس رغم اعتراض الأعضاء الأوربيين، إنما جاء ليكرس هيمنة السيطرة الأوربية على هذه المؤسسات ذات الطابع الاستعماري، لأن اختيار هؤلاء المسلمين إنما خضع لشروط الإدارة الاستعمارية و ضغوط المستوطنين الذين حاولوا قدر المستطاع تجاهل ملايين المسلمين ، بواسطة مصادرة أملاكهم و فرض المزيد من الضرائب عليهم.

---

(1)- Nadir. Rose France , conseillers généraux Musulmans OPcit, P 42.
(2)- Document Algérien ,Rubrique, institution, Décembre, 1950 juin 1951 P 11

و من هذا المنطلق فلإدارة الاستعمارية ، ركزت منذ بداية الاحتلال على مجموعة من الفئات المسلمة ذات العقارات الكبيرة، والمحافظة عل مجدها العسكري منذ الوجود العثماني في الجزائر.

لقد تمّ الاختيار في بداية الأمر على تمثيل عائلات المخزن السابقة، **لعمالة وهران** بشكل واسع داخل المجلس العام، مثل عائلة الجنرال مصطفى بن إسماعيل ولد مزاري و أخوه بن عروبة، أولاد قاض بفرندة و بلحضري من أولاد فليتة بغيليزان و الونشريس و أعضاء قبائل الدوائر مثل محمد بن داود و أخوه عبد القادر و الحاج بن ضيف أغا مستغانم،أما **بعمالة قسنطينة** فركزت على عائلة المقراني، بعدما استتب لها الأمن وتحصلت على ثروته بالاعتماد على عائلته و عائلة بن صيام و بن غنى،و هذه العائلات احتفظت بمكانتها العسكرية و الاجتماعية الهامة داخل مؤسسات المجتمع الأهلي[1].

إن الإدارة الاستعمارية ركزت في البداية على هذه العائلات العسكرية من أجل القضاء على الروح المعنوية للقبائل المتمردة و التي باتت أمام أوضاع جد خطيرة،من مصادرات لأراضيها واعتقال أبنائها وتهديم المؤسسات المحلية للمسلمين، خاصة مؤسسة القضاء بعد أن استطاعت فرنسا فرض إرادة القضاء الاستعماري، و إعطاء مكانة لفرض قوانينه على القضاء الإسلامي في نهاية القرن 19 و بداية القرن 20[2]. وفق مرسوم 17 أبريل 1889 المعدل بأمريه 23 نوفمبر 1944 الخاصة بتطبيق القانون الفرنسي على الأقاليم الشمالية.

و بعد ذلك عرجت الإدارة الاستعمارية نحو المجتمع الجزائري الريفي ، لكسب ود العائلات الريفية الفلاحية الكبرى التي استفادت من العقارات الكبرى من خلال قوانين نزع الملكية من المسلمين ومصادرتها،منذ قرار الأرض المعروف **"بالسناتوس كوسنسلت"**في أبريل 1863 الذي

1- ROSE(NADIR) op cit p 13. Cf, Collot ©, op cit, P 59.

2- Candas(M) ,OP cit ,P 43

سمح لبعض العائلات المسلمة،الاحتفاظ بأراضيها و مكافأة عائلات أخرى بسبب ولائها لفرنسا، بمنحها المزيد من تلك العقارات التي باتت تمثل قوة و هيبة لها، بفضل مواكبتها للمشروع الاستعماري؛ مثلما يذكر كولو Collotالمختص في التشريع الاستعماري بالجزائر[1].

أما فرنسا فقد ركزت في مرحلة ثانية على فئة الملاك الزراعيين الذين يستفيدون من مزايا الإدارة الاستعمارية بتمثيل أصحاب الملكيات الزراعية الكبرى داخل هذه المجالس، خاصة بالسماح للمسلمين بالوصول إلى المجالس العامة بواسطة الانتخاب على إثر مرسوم 24 سبتمبر 1908 و إصلاحات جونار وفق مرسوم 06 فبراير 1919 إلى غاية أمريه مارس1944، و ظل هؤلاء يمثلون الريف الجزائري، عن طريق انتخابهم من قبل مستشارين بالبلديات المختلطة أو رؤساء لجان البلديات الأهلية.[2]

و منحت الإدارة الاستعمارية ألقابا تركية إسلامية إلى زعماء الريف الجزائري كالباشاوات و الأغوات و القياد، حيث سمحت الإدارة الاستعمارية لهم بتمثيل الأرستقراطية الريفية لخدمة مصالح الاستيطان[3] ، و كانت الإدارة الاستعمارية خلال هذه الفترة ترفض أي تمثيل سياسي معارض لها داخل المجالس العامة، و نصت مواد المراسم الخاصة بشأن المجالس العامة هذا الأمر ومنعت أية مناقشات سياسية للعمالات في الجزائر و سمحت بمناقشة القضايا العامة. و في جدول وضعه كولو عن تركيبة أعضاء المجالس منذ 1923 إلى 1951[4]، نستخلص منه تطور هذه الفئة منذ سنة

1- Collot (C), OP cit, P50.

2- تميز تطور التشريعات الخاصة بالنظام البلدي منذ قانون 04 أبريل 1884 بشكل بطيء في مجال تمثيل المسلمين في جميع المجالس المنتخبة إلى غاية أمريه 07 مارس 1944 التي سمحت لهم بالخمسين من مقاعد هذه المجالس، أما المجالس العامة فقد ارتقت إلى تمثيل متساوي بعد قانون 1954 الخاص بالمساواة بين الهيئتين داخل المجالس العامة.

3- kharchi (Dj), OP cit,P404

4- collot (C), OP cit, p58

1909، من خلال ملاك زراعيين لعمالة الجزائر من خمسة ملاك سنة 1930 إلى 12 ملاك سنة 1951 .

أما **بعمالة وهران** فكان عددهم معدوما سنة 1909 ليترفع سنة 1923 إلى 06 ملاك و إلى 13 ملاك سنة 1951.

و **بعمالة قسنطينة** فكان عددهم 01 ملاك سنة 1909 إلى 06 ملاك سنة 1923 و 12 ملاك سنة 1951.

نستخلص من هذه الأرقام ،أن هذه الفئة الاجتماعية لمالكي العقارات الزراعية، تطورت بشكل سريع ، وظلت تمثل العمود الرئيسي التي تعتمد عليه الإدارة الاستعمارية في مجال تمثيل المسلمين داخل المجالس العامة.

مما لا شك فيه أن التركيبة العامة للأعضاء المسلمين قد تطورت ببطء،وشملت فيما بعد فئات أكثر مهنية و ثقافية، بعدما بدأت الطبقة المالكة تفقد بعض امتيازاتها بسبب الهجرة الكثيفة للسكان المسلمين نحو قرى المعمرين التي باتت تنشأ بشكل كثيف بعد سنة 1870 و خلال جمهورية المستوطنين، و نحو المدن الكبرى بعدما صودرت أراضيها.

و فقدت رزق معيشتها، فسكنت في أحياء الصفيح مثل سيأتي توضحه في العناصر المقبلة، لتركز الإدارة الاستعمارية على بعض أعيان القرى و المدن لاستمالتهم إلى جانبها بالسماح لهم بالدخول إلى مجالس العمالات بالتعيين أو بالانتخاب فيما بعد.

و اعتمدت أيضا على فئات التجار الكبار الذين ارتفع عددهم من عضو واحد سنة 1923**بعمالة الجزائر** إلى عضوين سنة1951[1]،و كذلك على قطاع القضاء الإسلامي من خلال أبرز قياداته القضاة و الأوكليين **oukils** و غيرهم. و ذلك أن فرنسا كانت تعلم جيدا لما لهؤلاء القضاة

[1]- انظر ملخص خاص بالتركيبة عند **كولو** رقم الملحق03 من هذه الرسالة.

من مكانة داخل المجتمع المسلم ، حيث ارتقت نسبهم تدريجيا لكن بشكل محدود، إضافة إلى بعض الفئات المهنية كالمعلمين و المهن الحرة مثل المحامون و الأطباء و الصيادلة لكن بشكل جد محدود.

و ركزت الإدارة الاستعمارية ، في فترة ما قبل 1947 على الاختيار الدقيق للموالين للإدارة الاستعمارية **لعائلات عقارية كبيرة** خدمت فرنسا من أبرزها عائلات بن جلول، وباي العقون **بعمالة قسنطينة** و عائلات بني صيام **بعمالة الجزائر** و هي تعتبر ضمن العائلات الإقطاعية التي سكنت المدن، و لكنها مالكة لعقارات زراعية كبرى بالعمالة وعائلة سايح بأرنيوفيل **وعائلات الإبراهيمي** و ابن علي و إسماعيل بإقليم **عمالة الجزائر**. و عائلات بن شنتوف و أورباح **بإقليم قسنطينة** و عائلات بن شيحه و بلحميتي **بعمالة وهران**.[1]

إضافة إلى هذه العائلات العقارية و القضائية فقد ركزت الإدارة الاستعمارية على العائلات **الدينية المرابطية** مثل عائلات مبارك بالقليعة و شنتوف بمعسكر و غلام الله بتيارت و غيرها[2].

هذه النظرة السريعة لهذه العائلات، الهدف منه معرفة الأصول الاجتماعية و المهنية و الثقافية لأعضاء المجالس العامة من الأهالي المسلمين و نظرة الإدارة الاستعمارية لهم[3]، ومدى استغلالها لهم في خدمة مشروع الاحتلال الفرنسي للجزائر و استمرار ولاء هذه العائلات لهم.

وفي نفس الوقت لا يمكن اعتبار كل هذه العائلات الجزائرية المسلمة، التي خدمت الإدارة الاستعمارية و مثلت المسلمين بدون **ذكر دورها الإيجابي**، فالموضوعية تفرض علينا أن نستخلص بعض مزاياهم من خلال تدخلاتهم بالمجالس العامة **ودفاعهم عن السكان المسلمين**، و رفع

1- Collot, (C) op cit P59

2- ibid, P 159

3- Kharchi(Dj), OP cit, P 356.

انشغالاتهم الاجتماعية و الاقتصادية و الدينية مثل ما سيأتي تحليله خلال القضايا المرفوعة من هؤلاء الممثلين المسلمين.[1]

2.1- واقع التركيبة المهنية و الاجتماعية و الثقافية للأعضاء المسلمين بالمجالس العامة بعد سنة 1947:

إن تتبعنا التاريخي لهذه التركيبة، لا يمكن لنا فصله عن موضوع المجالس العامة بعد سنة 1947، إذ ظل هؤلاء الأعضاء يمثلون المسلمين الجزائريين منذ فترة زمنية طويلة حيث احتفظت بعض الشخصيات المؤثرة في المجتمع المسلم لأكثر من 25 سنة، و تم توريث المنصب في بعض العائلات للأبناء و الأحفاد، حيث اطلعنا على بعض مناقشات أعضاء مجلس الجزائر ، منها تصريح **الأحضر الإبراهيمي**[2] الذي يعتبر من أقدم الأعضاء به منذ 46 سنة، و هو يفتخر بذلك موضحا أنه مثل و لازال يمثل المسلمين أحسن تمثيل في إطار السيادة الفرنسية ، و له وسام شرفي و عضو الجمعية الجزائرية وعضو في الغرفة الفلاحية و لجنة الديانة الإسلامية و أصبح نائبا مستقلا بعد الإصلاحات السياسية التي أتت بعد سنة 1947.

و صدفنا نموذج آخر خلال إطلاعنا على مداولات مجلس الجزائر، السيد زروق محي الدين أحد أعضاء المجلس، منذ 1919 الذي دخل في نقاش مع أحد الأعضاء الأوربيين حول التنافس

---

[1]- يمكن الرجوع إلى الأرشيف الاستعماري وتفحص التقارير الواردة من جهاز الاستعلامات و الولاة و الحاكم العام إلى وزارة الداخلية الفرنسية عن هؤلاء الأعضاء: CAOM 81F/703 op cit و CAOM 81 F/713

حيث توضح لنا هذه العلب تقارير عن متابعة الإدارة الاستعمارية لأعمال و تدخلات هؤلاء الأعضاء، خاصة بعاملة قسنطينة، و اخترنا لذلك ملاحق خاصة بسيرتهم الذاتية للبعض منهم-انظر ملحق رقم **04** من هذه الرسالة.

[2]- C.G depart d' Alger, séance 02 Oct 1951, P26

و انظر تصريح الإبراهيمي، حول دور الممثلين المسلمين في المجالس العامة في نفس الدورة .

على الأقدمية داخل المجلس في إطار جلسة انتخابية التي أقرت بإعادة انتخاب بعض الأعضاء السابقين[1].

و حافظ هؤلاء الأعضاء على مكانة عائلاتهم، و نفوذها داخل المجتمع المسلم، و كان معظمهم ينتمون إلى ملاك زراعيين أو قضاه أو مرابطين، و تحولوا فيما بعد إلى نواب وأعضاء مستقلين و ورثوا المؤسسات الاستعمارية من مجالس بلدية و مجالس العمالات والمجلس المالي ،الذي نشأ في إطار مرسوم سبتمبر 1945؛ الذي حل محل المندوبيات المالية و كذلك الجمعية الجزائرية و فيما بعد التمثيل بالأجهزة التشريعية بالمتربول.

و بأخذ عينة من مجلس عمالة وهران ما بين 1947و 1950، نجد نائبين مسلمين ينتميان إلى عائلات كبرى ضمن نواب رئيس المجلس السيد **هنري جينمو" Henri Geanmot"** و هما :

- **غلام الله حاج محمد** من طريقه دينية بتيارت و - **سعد الهاشمي المدعو سيد علي**.

ونجد ممثل دائرة معسكر السيد **دحو شكال** و عضو في نفس الوقت بمجلس الإتحاد الفرنسي و**عدة شنتوف** مندوب بالجمعية الجزائرية، و **خواصة عدة** من دائرة مستغانم مندوب بالجمعية الجزائرية و أحد الملاك الزراعيين الكبار بمنطقة **عين تادلس**[2].

و في تحليلنا لقائمة أعضاء الهيئة الثانية لمجلس عمالة وهران يمكننا وضع الجدول الآتي حول هذه التركيبة:

---

(1) - G.G Dep Alger , Rapport du préfet session Avril 1950, préface du . Registre session extraordinaire, janvier 1950

(2) - C.G, Départ d' Oron, session extraordinaire janvier 1950. Préface du registre

الجدول رقم: 04

ملاك زراعيين	غرف تجارية وتجار	أعمال حرة محامون– أطباء	شؤون دينية	مؤسسات	معلمين
قودرية محمد(سعيده) خواصه عدة (مستغانم) بلحميتي محمد (كساني) غلام الله (تيارت) بوخلوة محمد بالعربي (س.دونيزسبع) بن. لمواز (أفلو) باشاغا.	بن سحب يوسف (عين تموشنت) سعد الهاشمي بن علي خالد (بلعباس) بالعابد محمد (بودو) صلاح أحمد الكبير	مسلي من تلمسان جراح أسنان	شنتون عدة (بالكو) معسكر قرزلات Gouzlet شيخ بلدية بني صاف	بزيوط مكي نائب (مغنية)	بلعنوة قادة فرندة

Source :C.G.Départ D'Oran, 1947, Préface du registre

نستخلص من الجدول أن المهن التي ينتمي إليها الأعضاء المسلمون بعد سنة 1947 لازال الملاك الزراعيين يسيطرون عليها، و انضمت لها فئة التجار و الوسطاء و كذلك رؤساء الطرق الدينية، بينما لازالت المهن الحرة و التعليم جد قليلة بوجود طبيب أسنان واحد و معلم واحد[1].

وأهم ملاحظة تمثلت في وجود عضو أوربي في الهيئة الثانية تمثل في **شيخ بلدية بني صاف،** و قد سمح القانون بانتحاب الأعضاء الأوربيين ضمن القوائم المسلمة.

[1] - G.G.dep Oran 1947, Préface du registre -

هذه الظروف هي التي دفعت بالنخب المسلمة، إلى المطالبة بالمزيد من الحقوق السياسية والتمثيل بداخل هذه المجالس لرفع انشغالات السكان المسلمين، ذلك ما سنتعرف عليه في العنصر المقبل، حول التركيبة السياسية للأعضاء المسلمين التي عرفت تطورا بعد أمريه مارس 1944 ودستور 1946 و القانون الخاص سنة 1947.

2- التركيبة السياسية لأعضاء المجالس العامة للعمالات في الجزائر:

كانت المجالس العامة مقتصرة في بداية نشأتها على مستشارين مسلمين ينتمون لفئات اجتماعية و ثقافية و فيما بعد مهنية بعدد محدود، لم يكن يتجاوز ستة مستشارين و تطور هذا العدد إلى الربع،على أثر مرسوم جونار 1919[1] و إلى الخمسين **5/2** خلال أمريه 1944 و إلى المساواة بعد سنة 1954.

هذا التطور يعكس النضال المستميت للمجتمع الجزائري، بهدف تمثيله داخل هذه المجالس، ودفع بالإدارة الاستعمارية إلى رفع هذه الانشغالات إلى وزارة الداخلية وإحساس المشرع الاستعماري بضرورة الاستجابة لهذه المطالب، بالسماح للحركات والكتل السياسية المسلمة المشاركة في هذه المجالس.

1.2 – تطور محتشم للكتل السياسية المسلمة داخل المجالس قبل 1947:

بعد أن سمح المشرع الاستعماري، بانتخاب أعضاء المجالس العامة من قبل المستشارين المسلمين للبلديات المختلطة و رؤساء لجان البلديات المختلطة و الجماعات بدائرة تيزي وزو سنة 1908، و التي جاءت بعد أن استمعت لجنة الثامنية عشر نائبا لانشغالات السكان، الذين ركزوا على التمثيل السياسي خاصة البرلمان الفرنسي[2]، جاء مرسوم جونار 06 فبراير 1919 ليحقق بعض الآمال

[1]- انظر ملحق رقم02 بهذه الرسالة الخاصة بالتطور الكرونولوجي للتشريع الخاص بالمجالس العامة.

[2]- محمد بليل ، مرجع سابق ص ص،219 - 223

للمسلمين بالتمثيل السياسي و رفع نسبة المقاعد إلى الربع في جميع المجالس المنتخبة ،التي كان يمثل فيها المسلمون الأقلية.

و رغم ذلك حسب ما ورد عند **كولو**[1] ،انتقلت الهيئة الانتخابية في جميع المجالس المحلية من 5090 منتخب إلى 103000 شخص و ذلك لا يمثل سوى 10.6% من مجموع سكان الجزائر الذكور الأكثر من 25 سنة، و أن البلديات المختلطة التي تشكل 80% من مجموع السكان المسلمين لا تتوفر إلا على عشرة ألاف ممثل (أعضاء الجماعات و اللجان البلدية) .

و نعتقد من جهتنا أن هذا العدد المسموح له ، باختيار أعضاء المجالس المحلية جد محدود،و لا يعكس التفوق العددي للسكان المسلمين، وفق تمثيل يخضع لشروط الإدارة الاستعمارية من خلال تطبيق القوانين الصارمة على المسلمين الجزائريين.

إن الحرب العالمية الأولى أظهرت للساسة الفرنسيين، التطور الملحوظ لدى النخب المثقفة المسلمة المتأثرة بعوامل داخلية و خارجية، أبرزها:

- نهضة العالم الإسلامي وانتشار أفكار القوميين العرب والأتراك المسلمين و التونسيين،
- ظهور حركات تمرد بالريف المغربي
- بروز جماعة من الشبان الجزائريين المتأثرين بالثقافة الفرنسية،الذين ساوموا الإدارة الاستعمارية بالحصول على الحقوق السياسية و حرية التعبير و إنشاء النوادي و الصحف مقابل المشاركة في التجنيد الإجباري[2]، إضافة إلى نضال الأمير خالد، أبرز الشخصيات المسلمة التي ترشحت في المجلس البلدي للجزائر .

1- Collot(c), OP et. PP 56-57.

2- مرسوم 03فيراير 1912، الخاص بالتجنيد الإجباري،

و انظر أيضا: Brumel(C) , « service obligatoire des indigenes »in R .A N° 12, 1908, pp 153-154

كانت الإدارة الاستعمارية في هذه المرحلة، ترفض أية مشاركة للنخب السياسية المسلمة و تضع العراقيل القانونية و ترفض تطبيق بعضها ،بحجة أن المسلمين غير مواطنين و لازالوا يخضعون لأحوالهم الشخصية الإسلامية و لا يريدون الاندماج في الحضارة الفرنسية، و قد مثل هذا التيار المتحدي للإدارة الاستعمارية بعدم التنازل عن أحواله الشخصية، الأمير خالد الذي يعتبر من جماعة النخبة و لكنه في نفس الوقت يرفض سياسة الاندماج التي أنجر وراءها بعض الشباب، ولم تشفع لهم أفكارهم بتأسيس حزب مسلم، و ظل الشباب يحملون اسم " **حركة الشبان الجزائريين**"[1].

و بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، و مما أنجر عنها من انعكاسات إيجابية و سليمة على الجزائريين، اضطرت الحكومة الفرنسية بالسماح للمسلمين بنشأة النوادي شبه السياسية و إنشاء الجرائد.

2.2– وصول الكتل المسلمة إلى المجالس العامة:

لقد ارتفع عدد الممثلين بشكل محسوس، بوصول بعض المتأثرين بأفكار سياسية وطنية ودينية و إدماجية[2]، و في نهاية العشرينيات من القرن العشرين، حاول المسلمون المنتخبون بالمجالس المحلية تشكيل هيئة تعرف بفدرالية المنتخبين المسلمين بالعمالات الثلاثة، تعبر عن انشغالاتهم؛ و هي أول تجمع سياسي للمسلمين داخل المجالس المنتخبة ليصبح لها صدى بعد احتفال فرنسا المأوي لاحتلالها الجزائر،و أبرز زعماء هذه الكتلة هم[3]:

بن جلول – سعدان – لخضاري– فرحات عباس – دكتور تامزالي و المحامي عبد السلام طالب من تلمسان.

1- Viard(P.E),LES Droits Politiques Indigènes ,Librairie Se Rey, 1937pp 50-52

Cf, collot (c),op cit PP 59-60.

2- K harchi(Dj) op cit,p 386.

3- collot (c) OP cit, PP 59-60.

و أثناء طرح مشروع بلوم فيوليت الإدماجي في بداية الثلاثينات من القرن العشرين، تم إشراك الكتل و الأحزاب المسلمة التي نشأت من أبرزها نجم الشمال الإفريقي و جمعية العلماء المسلمين إضافة إلى الإدماجيين بزعامة فيدرالية المنتخبين إلى مناقشة هذا المشروع الإصلاحي الفرنسي والدعوة إلى عقد المؤتمر الإسلامي، لمناقشة المشروع والخروج بتصور للمسألة الجزائرية، أبرزها الحصول على الحقوق السياسية و المساواة داخل المجالس المنتخبة. و رغم فشل هذه المبادرة إلا أن فرنسا الاستعمارية بدأت تتراجع عن أفكارها السابقة بعدم إشراك القوى السياسية داخل المجالس.

و حسب الأستاذ مهديد إبراهيم في دراسة له عن نجم الشمال الإفريقي و حزب الشعب الجزائري[1]،ذكر بأنه لأول مرة تجرى الانتخابات الأهلية المحلية لسنة 1937 الخاصة بالمجالس العامة بمشاركة حزب الشعب الجزائري **PPA** حيث تم ترشيح المناضل **معروف بومدين**،و شارك أيضا الحزب الشيوعي بقوائم من الهيئة الثانية بمرشحين منهم، قدور بلقاسم و بوشاقور من سيدي بلعباس و نعاس من بني صاف الخ...

و يضيف الدكتور مهديد في تحليله لهذه الانتخابات، بأن الأحزاب الأوربية قد شاركت بقوائم من الممثلين المسلمين مثل الحزب الاشتراكي **SFIO** والإتحاد الاشتراكين إضافة لفدرالية المنتخبين المسلمين بالقطاع الوهراني[2] .

و اعتبرت هذه الانتخابات مصيرية لدى المسلمين الجزائريين، بفضل هذا التطور النوعي في قبول الإدارة الاستعمارية مشاركة أحزاب مسلمة و أوربية لقوائم من المرشحين المسلمين الذين سيرا فعون لصالح قضايا الجزائريين التي سنتطرق لها بالتفصيل في الباب الثاني من هذه الدراسة المتواضعة.

و رغم أن النتائج لم تعكس ما كانت تصبو إليه الكتل المسلمة والأوربية المؤيدة لبعض قضايا المسلمين كالاشتراكيين و الشيوعيين،إلا أنها عبرت عن نية المسلمين بطرح أفكارهم المختلفة، والتعبير

---

[1]- مهديد إبراهيم، نجم الشمال الإفريقي و حزب الشعب الجزائري، مرجع سابق ص 125.

[2]- نفسه ، ص 126.

عنها في هذه المجالس الجهوية،و بعد أحداث 08 مايو 1945 و ما نتج عنها من انعكاسات سلبية و أخرى إيجابية يفتح المجال بشكل واسع لتواجد الكتل المسلمة و استغلال بعض الإصلاحات الجزئية منذ 1944،حيث ازدادت اهتمامات المسلمين بالتواجد السياسي داخل المجالس العامة و محاولة طرح أفكارها و انشغالاتها،وتم تسجيل تواجد وجوه وطنية غير معلنه تحت أسماء أحزاب عديدة[1] أبرزها حزب الشعب الجزائري المنحل و حركة أحباب البيان، و تنامي قوة اليسار الفرنسي المدعم بعناصر مسلمة بعمالة قسنطينة ،التي تواجدت بهيئتها الثانية منتخبين من الحزب الشيوعي الجزائري و أربعة منتخبين من مناصري حركة أحباب البيان، التي تتحول إلى الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و ثلاثة اشتراكيين إضافة إلى بعض الوجوه المؤثرة اجتماعيا وثقافيا كالمعلمين أمثال **لقاني** و **املحا ين** و الموثق **فارس عبد الرحمان** بعمالة الجزائر وأحد الاشتراكيين بمجلس عمالة وهران.

و الذي يؤكد لنا هذه النظرة، أن دستور 1946 الذي وضح طبيعة الحقوق السياسية التي تمكن المسلمون من الاستفادة منها، وحاول أن يطرح بديلا عن الإدماج المرفوع منذ مدة في الجزائر، يمنح الجزائر قانونا خاصا بها في سنة 1947 مثل تطرقنا له في عناصرنا الماضية؛ و هو مشاركة التيارات السياسية في الانتخابات البرلمانية و البلدية سنة 1947، بتواجد أحزاب وطنية أبرزها حزب الانتصار للحريات الديمقراطية و الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بالإضافة إلى الحزب الشيوعي الجزائري[2].

إننا نعتقد أن الإدارة الاستعمارية، ستضطر تحت هذه الظروف، بالسماح لوجود سياسيين مسلمين ينتمون لأحزاب وطنية ، و آخرين انضموا إلى هيئة الصف الأول بناء على أمريه 07 مارس 1944، التي سمحت بوجود بضعة ألاف ما بين 60 إلى 90.000 بالتواجد بها، و أظهرت هي الأخرى عناصر سياسية مسلمة موالية للإدارة الاستعمارية بالإضافة إلى الممثلين المستقلين، و هم

1- Collot (c) OP et P 160.

2- علب عديدة في مركز الأرشيف في ما وراء البحر، CAOM، تطرقت للانتخابات الخاصة بالمجالس العامة

و انظر أيضا: Collot (c), OP cit, PP 59-60

يشكلون غالبية هيئة الهيئة الثانية، انتقلوا من خصوماتهم المهنية و الاجتماعية إلى ممثلين سياسيين، و وصل بعضهم إلى المؤسسات الاستعمارية الأخرى كالجمعية الوطنية و الجمعية الجزائرية و مجلس الإتحاد الفرنسي ،و تم فيما بعد سن فانون المساواة بين الهيئتين سنة 1954.

2. 3 – نماذج من التركيب السياسي للأعضاء المسلمين بالمجالس العامة:

لقد تتبعنا تطور الممثلين المسلمين داخل المجالس العامة ، من التمثيل الاجتماعي إلى المهني و الثقافي و الديني في نهاية القرن 19 و بداية القرن 20، و تطرقنا للظروف التي تحكمت في هذه العملية، و استخلصنا من هذه العملية، حركة تطور المجتمع المسلم حسب المفهوم الفرنسي آنذاك للجزائريين، و انخرطت بعض العناصر المؤثرة في المشهد السياسي للجزائر المسلمة، بمعارضتهم لأفكار الإدماج و الجنسية الوطنية الفرنسية، غير معترضين على جنسية سياسية بالانتماء إلى فرنسا مع الاحتفاظ بالخصوصيات الحضارية[1].

لذلك سعت الأطراف المسلمة المنتخبة في المجالس العامة للعمالات الجزائرية، بأن عليها دين بتمثيل المسلمين و رفع قضاياهم و التعبير عن همومهم المختلفة، منشغلين ببعض ثغرات التشريع الفرنسي. رغم أن هذه العناصر كانت جد محدودة، ووضعت أمامها العراقيل و تزوير نتائج الانتخابات ،كما سيأتي دراستها في عناصرنا المقبلة، فإنها تمكنت من إبداء رأيها السياسي في مجالس يمنع فيها التداول في القضايا السياسية.

ولم تكن الأجهزة الاستعمارية في الجزائر مثل شرطة الإستعلاماتPRG وفرق الاتصال الشمال الإفريقي SLNAغائبة عن هذا المشهد السياسي[2]، في تتبع تحركات المنتخبين وأنشطتهم

---

[1]- وضح ابن باديس هذه الثنائية المعقدة ما بين الجنسية السياسية و القومية و حللها تحليلا دقيقا. انظر:

الشهاب ، ح/ 12، 12 ذي الحجة 1355 الموافق ل فيفري1937 ، نقلا عن ميلي محمد، ابن باديس و عروبة الجزائر ط2،ش.و.ن.ت، الجزائر1980ص179

[2]- و كانت تصدر بعمالة وهران دوريات خاصة و سرية للغاية عن سير هذه المجالس، والتدقيق في المنتخبين وأنشطتهم منها: . Revue de l'activité musulmane, Des rapport Mensuels sur les Activités Musulmanes

وتجمعاتهم، و نقلها إلى السلطات العليا للمستوطنة من والي العمالة و الحاكم العام ووزارة الداخلية الفرنسية ؛ متابعتها لبعض أنشطة المنتخبين في الأحزاب المعارضة و المؤيدة للأهالي المسلمين خاصة الأحزاب الاشتراكية (SFIO) و الشيوعية (PCA) حيث ذكرت تلك التقارير مثل عن عدة أنشطة للنائب و عضو المجلس العام لوهران لعريبي LARIBI و بوخلوة و الهاشمي و بن شيحه، المنتخبون في مجلس الإتحاد الفرنسي ونواب سياسيين في الجمعية الجزائرية،الذين استقبلوا الوالي الجديد خلال حفل استقبال نظم على شرف السيد الوالي "ساري" Sarie، و رفعت تلك التقارير تدخلات هؤلاء الأعضاء و أحاديثهم مع الوالي، و تناولت في بعض التقارير نشاط أحد الأعضاء المنتمي إلى الحزب الاشتراكي (Sfio) السيد **سعد الهاشمي** المدعو **سي علي**، الذي فتح مداومة دائمة للحملة الانتخابية، مناهضا منتخبي حركة الانتصار(MTLD) [1].

و كانت هذه التقارير الاستعلامية حول المشهد السياسي المسلم تطلق مصطلح "الأحزاب الانفصالية"عن الحركات و الأحزاب الوطنية خاصة **(MTLD et UDMA)** أثناء موافاتها لتقاريرها عنها.

في حين أمدتنا العلب الأرشيفية المتواجدة بالمركز الوطني لأرشيف بإكس بروفنس فيما وراء البحر (CAOM) بتقارير مهمة عن أنشطة و تحركات هؤلاء الممثلين السياسيين المسلمين[2].

و من جانب آخر نجد بعض المسلمين السياسيين، المعروفين في عمالة قسنطينة المتمثل في العضو و النائب **بن جلول محمد** من فدرالية قسنطينة[3] يدعو في أحد جلسات المجلس العام بتاريخ 02 فبراير 1947 إلى تقديم التماس حول توفير نسبة مضمونة للمسلمين في الوظائف العمومية.

1- DAWO,BP 201(RMAM) Rapport pour l'activité musulmane mars, 1951,P3

2- CAOM 81F/703- Conseils Généraux d'Algérie

3- CAOM 815/703,op cit , C .G .dépa de Constantine vœu du 7 janvier 1948

و لنلقي نظرة سريعة عن التركيبة السياسية للأعضاء المسلمين في المجالس العامة في الجزائر خلال انتخابات 1947 و 1954 كالآتي[1]:

- مجلس عمالة وهران:

*16 عضو منتمي إلى المستقلين ،و هم عادة ملاك زراعيين و تجار و أصحاب نفوذ عائلي مالي و ديني، عبروا عن استقلالهم عن الأحزاب السياسية رغم تواجد بعض المتعاطفين مع الأحزاب؛ و لكن برامجهم تدل معظمها على الانتماء لأطروحة الإدارة الاستعمارية ،المتمثلة في خدمة فرنسا للأهالي و أنهم جزء منها و هم يشكلون أغلبية مجلس عمالة وهران.

*(02) منتخبان ينتميان إلى الحزب الأشتراكي SFIO

* 01منتخب ينتمي إلى المستقلين الأحرار ind, libéral

* 01تقدمي- progressiste

- مجلس عمالة قسنطينة:

04 مستقلين- 11 عضو تقدمي- 02 لبراليون- 02 حركة الاتحاد الديمقراطي UDMA

- مجلس عمالة الجزائر:

10 مستقلين- 04 أعضاء تقدميين لبراليين Prog-libéral

01 عضو ينتمي للحزب الشيوعي الجزائري PCA – 02 تقدميين.

هذه نماذج عن أبرز المكونات السياسية للمجالس العامة في الجزائر حسب تقارير أجهزة الاستعلامات لنشاط المجالس العامة المرفوعة إلى الحاكم العام و وزارة الداخلية الفرنسية، و هي تبين بشكل دقيق متابعتها لكل كبيرة و صغيرة عما يجري داخل المجالس و خارجها.[2]

---

[1]- ibid ,Conseils Généraux .Rapport- coupure...

[2]- فبالرجوع لهذه العلبة الأرشيفية نجد تقارير مفصلة عن سير العملية الانتخابية و فحص دقيق للمرشحين والمنتخبين من سنة 1947 إلى سنة 1954. اخترنا نموذجا توضيحيا للتعبير عن هذه الظاهرة: : ibid

و سنحاول أن نركز على بعض النماذج ،لبعض الشخصيات السياسية التي تحدثت عنها تقارير الأجهزة الاستعلاماتية ، بهدف معرفة طبيعة اختيار أعضاء المجالس العامة و ميولهم السياسية من خلال تقارير الإدارة الاستعمارية تحصلت عليها من جهاز الاستعلامات منها:[1]

- **بطاقة خاصة بالعضو**: عزيزي إبراهيم، مولود بالأوراس من مواليد 1921، وظيفته معلم، متزوج، تقلد عدة مناصب: عضو بالمجلس العام لقسنطينة، و رئيس لجنة العمالة، له أنشطة اقتصادية و اجتماعية.

ميوله السياسية: عضو مستقل متعاطف مع الحزب الراديكالي الاشتراكي و هو مبدئيا موالي لفرنسا.

- **عزاق محمد** المدعو **اعمر بن عبد القادر** ، من سيرته حاصل على وسام لشرفه ملاك ومزارع، عضو بالمجلس العام لقسنطينة له أنشطة اجتماعية و اقتصادية يدافع عن قضايا المسلمين.

- **بن زيتوني بن مقران**: مولود سيدي عايش، متأثر بالحضارة الفرنسية (مفرنس) Francophile، عضو الجبهة الجزائرية و فيدرالية الحركة الجمهورية الشعبية (NRB) والاتحاد الجمهوري، ينتمي لعائلة مرابطية و أبوه كان باشا.

-**باي العقون** ممثل دائرة بونا و ملاك ومزارع، كان رئيسا للشركة الأهلية للأحتياط (SIP) للبلدية المختلطة لدوغ (L'edough) كانت عائلته تملك 100 هكتار، انخرط في سنة 1944 في أحباب البيان ثم انخرط في حزب الاتحاد الديمقراطي و الحزب الشيوعي واعتقل في 18 مارس 1948.

إن تطرقنا لهذه النماذج، الهدف منه معرفة بعض الخصوصيات المتنوعة لأعضاء المجالس في الجزائر بعمالة قسنطينة، التي تبدو أنها كانت أكثر تمثيلا سياسيا خلال ما قدمنا سابقا بوجود ممثلين لأحزاب

= و هناك علب خاصة بعمالتي وهران وقسنطينة تتناول نفس الموضوعات منها :

-CAOM, boite, N ° 5I/169, depar D' Oran,op cit

-CAOM, département de Constantine , Série Continuée…93/1948

[1]- CAOM carton P 81F/703 conseils généraux, conseillers musulmans . op cit

وطنية، خاصة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي وصل صداه إلى العائلات الأرستقراطية و الثرية.

لم يسلم الممثلون الأعضاء **بمجلس عمالة وهران**، من المتابعة و المراقبة مثل ما سبق أن أشرنا له بوجود دورية شهرية تتناول بالتفصيل أنشطتهم[1]، و من بين بعض النماذج التي عثرنا عليها و هي كثيرة، سنقتصر على هذا النموذج المتمثل في متابعة مصلحة الاستعلامات بعمالة وهران (P.R.G) لأنشطة المجالس المنتخبة و ابرز المرشحين لعهدات انتخابية المدعو:

– **بن خلف أحمد المدعو بن سالم**، عضو المجلس العام لوهران من الحزب الاشتراكي SFIO، و هو حسب التقرير مستشار محلي للحزب في المجلس العام الذي أطلق تصريحا حول الأوضاع العامة في الجزائر و نقلته جريدة **أورو روبيليكان ORAN Républicaine**، يوم 04 نوفمبر 1954[2].

نستخلص مما ورد من معطيات عن التركيبة السياسية لأعضاء المجالس العامة، أن المسلمين تواجدوا بشكل سياسي وفق غطاء حزبي، للتعبير عن انشغالات السكان والتعبير عن الانتماء السياسي، باعتبار هؤلاء الأعضاء سيصبحون نوابا و مندوبين بالجمعية الوطنية و الجمعية الجزائرية و المجالس المتربولية المنتخبة، مثل ما سيأتي شرحه في العناصر المقبلة.

---

1. -DAWO, boite N°, 201 Rapport mensuel sur l’activité musulmane

Du mois janvier 1950 au septembre 1950

ففي معظم أعداد هذه النشرة الخاصة بمتابعة شؤون الجزائريين المسلمين ، نجدها تتناول أنشطة المنتخبين ، ومن بينهم أعضاء المجالس العامة .

2. - CAOM carton N : 5I/169 Depar d’ ORAN Rapport du PRG. N :2915

3- الأطراف الفاعلة داخل المجالس العامة (أوربيون ومسلمون):

إن تفحصنا لسجلات المداولات العديدة المتمثلة في سجلين لكل عمالة سنويا من سنة 1946 إلى 1954 و فقدان بعضها، حاولنا من خلالها رصد جميع المؤثرين و الفاعلين لهذه المجالس بالعمالات الثلاثة، بهدف التعرف على العناصر الفاعلة داخل المجالس العامة[1].

إضافة لعثورنا على ملفات وثائقية حول تقارير مرفوعة عن انعقاد جلسات المجالس و ملخصات عنها مرفوعة للحاكم العام و وزارة الداخلية الفرنسية، مكنتنا هذه المصادر من تتبع أنشطة مختلف الأعضاء الفاعلين من ولاة تنفيذيين و رؤساء العمالات و نوابهم رؤساء لجان العمالات و انتخابات مكاتب مجالس العمالات من سنة 1947 إلى 1954.

و حاولنا أن نضع جدولا تقريبيا عن هذه الفترة،مع بعض النقائص الطفيفة في ذكر بعض الأعضاء، و قد سبقنا للموضوع بعض المختصين الفرنسيين المعاصرين لهذه الفترة، و الذين كانوا يشغلون مناصب داخل هذه المجالس[2]، و آخرون اختصوا في مجال المؤسسات الاستعمارية[3].

و هذا الجدول يوضح لنا ابرز الفاعلين خلال هذه الفترة.

---

[1]- سلسلة السجلات الخاصة بالمداولات و تقارير الولاة للمجالس العامة موجودة بدور الأرشيف الجزائرية للولايات الثلاثة وهران- الجزائر و قسنطينة بشكل كامل.

[2]- انظر الملاحق في: Felippi (i) OP cit.

أ- قائمة الولاة لعمالة الجزائر من 1858 إلى 1956 ص 137.

ب- قائمة رؤساء المجالس العامة لنفس العمالة من 1858 إلى 1956 ص 138.

[3]- انظر قائمة مجلس عمالة وهران لسنة 1954 بمصلحة الأرشيف بمستغانم علبة رقم 116

La société d'Oranie , monument civil et professionnel ed 1953 ,ZADIC

جدول رقم: 05 **تركيبة رؤساء و نوابهم بالعمالات الجزائرية[1] من 1946-1954.**

العمالات	السنوات	الولاة	رؤساء المجالس	بعض النواب	بعض رؤساء لجان العمالات
الجزائر	1946-و1947	كاميل ارنست	Baretaud (H)	صالح طيب- costes	Torres
	1947-و1948	CAMIL	Torres (D)	- لمنهل علي و	
	1948-و1949	ERNEST	//	Burkhardt	Si salah
	1949و1950	//	//		
	1950-1951	//			
	1952				Poludet
	1953و				
	1953	روكس		Fares (A)	
	1954-و	Roux	Bourgeaud (H)		Ait ali
	1954-و1955	//			Zivaco(J)
		Tremeand	//		(D)
		//	Fares (A)		Ilmahaye n
		//	Belaiche Marcel		//
					mantaldo
			Sayah Abdelkader		
وهران	1946-1947	Cutoli (H)	Jean mot(H)	Canbon.	A.Reboul
	1947-1948	//	//	.Boudria	
	1948-1949	//	//	//	
	1949-1950	//	//		
	1950-1951	//	//	Chantouf	
	1951-1952	Yves perony		Ferarra	

[1]- les registres de délibérations du conseils généraux d'Algerie de 1946- 1954.

CF. CAOM 81F/878, compte rendu de la session des G.G D'Algerie, et CAOM 81F/715-716 compte rendu de la session, du G.G. Alger .

	1953–1952		Ferarra janvier	Saad el hachemi demeurie	
	1954–1953	//	//	//	
	1955–1954	Lambert(P)	//	//	
		//	Foucous duparc		
قسنطينة	1947–1946	/	/	/	/
	1948–1947	Petibon rené	Bensalam Aissa	//	//
	1949–1948	//	CUSIN Pierre	Mesbah	//
	1950–1949	//	René Mayer	Bendjelloul	//
	1951–1950	Papon(M)	//	//	//
	1952–1951	//	//	//	//
	1953–1952	Le cornu	Cadi Abdelkader	Benalou Aissa	Pr : Kessous
	1954–1953	Berrard	Rene mayer		
	1955–1954				

المصدر : les registres de délibérations des conseils généraux d'Algérie de 1946-1954

و يتضح من هذا الجدول، سيطرة بعض الأعضاء الفاعلين على رئاسة المجالس العامة في الجزائر لانتماءاتهم الاقتصادية والاجتماعية، ودورهم داخل مجتمع المعمرين، وكونوا لأنفسهم نفوذا داخل هذه المجالس بعقد التحالفات السياسية.

و الفترة التي تقوم بدراستها جد محدودة، إذا ما قيست بتواجد هذه المؤسسة الاستعمارية في الجزائر منذ 1848 في عهد الجمهورية الثانية و تطورت تدريجيا لتصل إلى هذا المستوى، بانتقال تمثيل المسلمين من 06 أعضاء مستشارين، إلى الربع و الخمس ثم المساواة داخل المجالس العامة، بعد جهد طويل و نضال للممثلين المسلمين داخل المجالس المحلية والجهوية و الجمعية الجزائرية،ضد استماتة المعمرين في الدفاع عن أطروحتاهم المتمثلة في فرنسيه الجزائر و أنهم السادة الفعليين فيها، خاصة بالمجالس الجهوية التي باتت تشكل برلمانات اقتصادية و اجتماعية صغرى لكل عمالة، حيث

وقفوا ضد جهود النائب المسلم المنتمي إلى المجموعة ع البرلمانية الراديكالية الاشتراكية (PRS) السيد **مخطاري**، عند عرض مشروع داخل المجالس للمساواة حيث صرح بأن: " المجالس العامة في الجزائر مركبة من نصف النواب،ينتمون إلى الصف الأول وأما الأغلبية توجد في الصف الثاني" [1].

و تطرقت معظم الجرائد الصادرة بالجزائر إلى هذا الموضوع و قامت بتحليله والتعليق على تدخلات البرلمانيين و موقف أعضاء المجالس العامة الأوربيين من مطالب الأعضاء المسلمين[2]، وكان أبرز الأعضاء الرافضين لمنح حقوق المساواة للمسلمين،تمثلت في النائب "رنكيرال" Rencurel باسم المجموعة الراديكالية الاشتراكية[3].

و سنحاول أن تتناول بالتحليل بعض الفاعلين داخل هذه المجالس و تصوراتهم من أوربيين و مسلمين.

1.3– الشخصيات البارزة داخل المجالس العامة (أوربيون و مسلمون):

إن البحث عن معرفة هذه الشخصيات و دورها داخل المجالس العامة، و صداها خارج هذا المنبر المؤسساتي الاستعماري في نظر السكان الأوربيين والمسلمين، حيث يجد صعوبة في التمييز بينهما و تشريحها، نظرا لطبيعة المؤسسة الجهوية التي تمنع إبداء الآراء السياسية ، حيث غلب عليها المظاهر الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

1- CAOM ,boite N° 81F/41.création de nouveau départements , élections cantonales en Algérie.

2- Alger republican 11 Aout 114 D, 21 out 1950 echo d'Oran 24/08/1948.

3- عضو الحزب الراديكالي الاشتراكي المتمثل عن مدينة الجزائر، أنظر:

CAOM, boite , N° 5I/169. du conseils généraux d'Algérie, op cit .

و من جهة أخرى نجد أنفسنا أيضا أمام مجلس غير متساو بين المسلمين الأوربيين والمسلمين، حيث تتحكم فيه الأقلية الأوربية، و تجد الأغلبية المسلمة أنها أقلية داخل هذا المجلس وقد وصلت في أحسن الأحوال إلى نسبة 40% حسب إيلنشونس هارموت[1] (Harmut Elenschans) ولم يطبق قانون المساواة إلا بعد اندلا ع الثورة المسلحة.

و بالتالي تطرح أمامنا إشكالية تمثيل المسلمين ديموغرافيا،رغم أن المشرع الاستعماري حاول من خلال تشريعاته،إيهامنا بأنه يحترم المبادئ الديمقراطية و لكنه في المقابل يريد أن يحمي الحزب الاستعماري من التفوق العددي للمسلمين؛وهو يعلم بأن الشعب الجزائري يرفض الخضوع لهذا التكتل الاستعماري داخل المجالس العامة.[2]

ولفك هذه المعادلة أقلية سكانية لها أغلبية داخل المجالس، و أغلبية سكانية لها أقلية داخل المجالس سنحاول تحليل أبرز المعطيات الفاعلة لدى الأوربيين و المسلمين وانتماءاتهم السياسية:

- **فبالمجلس العام للجزائر**، نجد أنفسنا أمام معطيات جديدة بعد سنة 1947 بوصول بعض السياسيين و المثقفين و المحامين و الأطباء إلى تركيبة المجلس، حيث يتربع على عرش رئاسة المجلس أحد الراديكاليين المستقلين سنة 1947 إلى غاية سنة 1950، وللعلم أن المجالس العامة تنتخب رئيسا لها في كل نهاية الدورة الثانية من أكتوبر كل سنة.

وذلك من خلال مبدأ التوافق بين الهيئتين الأولى و الثانية و أحيانا يتم بالانتخاب السري[3]، وهو الأمر الذي أصبح معقولا منذ إصلاحات 1947، ذلك ما جعل بعض الأعضاء المسلمين يحتجون

1- ELESHANT (H), op it, pp 1- 4.

2- Djerbal (D) : « La Question démocratique dans le mouvement national 1945-1952 » in revue insaniat 8eme Année , N : 25-26- juillet décembre 2004 CRASC , ORAN , PP 159-177.

3- G.G. Alger. Procès verbaux de délibération 2eme séance ordinaire, Préface, 1947

على طرق الانتخاب الرئيسي في الكواليس من أجل ربح **معركة الانتخاب السري**، حيث احتج السيد **إسماعيل** عل الطريقة التي تم فيها انتخاب بقية أعضاء المكتب، وقال:" أننا في ديمقراطية..."، و وافقه العضو **بن طيبه** على ذلك قائلا:"لابد لنا أن نعمل في إطار الإتحاد و الإخاء"[1] .

و هو ما نعتبره تطورا ملحوظا لدى الممثلين المسلمين، في معارضتهم لتصرفات بعض الأعضاء الأوربيين، في الضغط على الهيئة الثانية للخضوع للهيئة الأولى، و لم تقتصر المعارضة على مناقشة مسألة توريث رئاسة المجلس من قبل الأعضاء المسلمين، بل أن بعض الأوربيين المحسوبين على التيار الشيوعي قد تدخلوا في الموضوع، مثل تدخلات السيدة **سبورتيز** Sportise المتكررة، خلال دورات المجلس رافضة اللامبالاة في وجود أقلية داخل مجلس عمالة الجزائر، خلال إعادة انتخاب **"طورس""Tores"** لعهدة ثانية.[2]

وفي اتجاه آخر رفعت أجهزة الاستعلامات تقارير مختلفة إلى السلطات العليا، حول هذه الشخصيات المؤثرة خلال افتتاح دورات المجلس و انتخاب مكتبه و تشخيص التيارات السياسية الموجودة داخل المجلس بأنها تتقسم **ثلاثة كتل: – الأولى غير شيوعية و الأخرى شيوعية و الثالثة انفصالية**، و تطرق التقرير إلى شخصية مسلمة بارزة ضمن التيار الشيوعي الممثل في العضو **محمودي** و وصفته بالمشاغب[3].

و إلى جانب هذه الشخصيات ذكرت التقارير شخصيات أخرى فعالة ممثلة في رئيس لجنة العمالة السيد **آيت علي** بوصوله إلى رئاسة اللجنة بفضل نضال المسلمين الداعي إلى المساواة و التناوب **على الرئاسة و اللجان**[4].

1- ibid séance, 5 Novembre19 47 ; P11

2- G.G.Alger 2eme séance ordinaire 1948, P8.

3- CAOM 81F/714, conseils généraux d'Algérie , op cit, 1949 .

4- G.G.Alger, 2eme séance ordinaire, octobre 1951, séance octobre1951

و من الشخصيات التي تولت رئاسة المجلس لأكثر من عهدة، نجد **بورجو هنري** المنتمي للحزب **الراديكالي الاشتراكي**[1]، وهو نائب مشيخي ، و تم تعيين السيد **فارس عبد الرحمان** نائب أول له في إطار القوانين الجديدة المنظمة للتناوب على نيابة المجلس **بين الهيئتين**[2]، و يعتبر فارس إحدى الشخصيات المسلمة البارزة التي تقلدت عدة مناصب في **المجالس الانتخابية** ، منها مندوب المجلس العام لدى الجمعية الجزائرية ورئيسا لها فيما بعد ،و في دورة أكتوبر 1952 انتخب رئيسا للمجلس العام، و هو أول مسلم تربع على رئاسة المجلس بعمالة الجزائر[3].

وبتاريخ 05 أكتوبر 1953 تم انتخاب شخصية أخرى من الأوربيين، خلفا **لفارس** على رأس المجلس الممثل في السيد **بلعياش مارسيل**، و هو أحد الجزائريين المجنس بالمواطنة الفرنسية و ينتمي للهيئة الأولى، حيث تحصل على 34 صوتا، و هو نائب سابق لمجلس العمالة و مندوب له لدى الجمعية الجزائرية، و هو جمهوري مستقل،وهوعضو سابق في الحزب الاشتراكي[4] (SFIO).

و من أبرز الشخصيات المسلمة ،التي تقلدت رئاسة المجلس بعد **عبد الرحمان فارس**، نجد **السيد سايح عبد القادر** العضو المستقل، و الذي ترأس الجمعية الجزائرية سابقا،و من جهتها نقلت لنا **الجرائد الاستعمارية بالجزائر**، تفاصيل عن هذه الشخصيات و دورها المؤثر على المجتمع المسلم والأوربي في الجزائر و علاقاتها مع الأجهزة المحلية والعليا للحكومة العامة في الجزائر، و ذكرت في تحليلاتها المختلفة انتخابات رؤساء المجالس ونوابهم و رؤساء لجان العمالة[5].

1- CAOM 81F/714 G.G. Alger, 2 eme session rapport 22 October 1951.

2- CAOM 5I/168 Dep Oran. conseil general d'Oran

3- CAOM,81F/715-716 commission départementale , 1954.

4- G.G.dep Alger, Session, octobre 1953, élection du bureau, PP 10-12 CF,81F/778. Compte rendu de 2eme session ordinaire o du C.G.Alger octobre 1953 .

5- Dépêche quotidienne d'Alger 16 octobre 1951
Cf Echo d'Alger 17 Avril 1951, 8 octobre 1949

– **أما بالمجلس العام لوهران:** فالأمر يختلف نوعا ما لوجود أكثريه من المستوطنين عن العمالتين الأخريتين الجزائر و قسنطينة. و هو ما تحدثت عن التقارير المرفوعة إلى السلطات المعنية حول وجود لوبي استيطاني، ضاغط داخل المجالس المنتخبة بعمالة وهران، خاصة بالمجلس العام لوهران.

ومن أبرز الشخصيات التي تنتمي إلى الوسط الجمهوري السيد **جين مو** jeanmot الذي وصل إلى رئاسة المجلس لعهدات عديدة، بحكم تأثيره و مكانته في عمالة وهران و وتوفيقه بين الأحزاب الأوربية و المستقلين المسلمين المنتمين للإدارة الفرنسية بانتخابه و احتفاظه بهذا المنصب الرئاسي لمدة، و كان بجانبه في نيابة المجلس أحد المسلمين المنتمي إلى إحدى الطرق الدينية بمعسكر السيد بشنتوف[1].

و من الشخصيات الأخرى الأوربية التي حضت بأكثر من عهدة السيد "جانفي فرارا " Janvier Ferrara من سنة 1951إلى 1953 هذا الأخير المنتمي إلى الحزب الراديكالي الاشتراكي و هو ممثل الدائرة الانتخابية بأرزيو، كان في مواجهة إحدى الشخصيات الأخرى السيد "كامبون"Cambonالمنتمي لنفس الحزب و السيد **غلام الله** إحدى الممثلين المسلمين من منطقة تيارت الذي كان من كبار الملاك و ذو نفوذ ديني هام ومنتمي للإتحاد الفرنسي المسلم و كذلك في مواجهة أحد المسلمين السيد **سعد الهاشمي** المنتمي إلى الحزب الاشتراكي SFIO.

حيث فاز العضو **فرارا** على هؤلاء المرشحين للرئاسة بأصوات ضئيلة بعد أن انتهت عهدة **جينمو** التي أشادت به الجرائد الأوربية سابقا ،نظرا لأهمية انتخاب رئيس المجلس، و حصوله على عهدات متكررة و قد وصل خلال العهدة الماضية سنة1949[2]إلى الرئاسة بفضل تحالف الاشتراكيين مع أحزاب أخرى منها التجمع الشعبي الفرنسي RPF و التجمع التقدمي الفرنسي

1- G.G.Dep ORAN .session extraordinaire novembre 1946, PP ,3-7, et session 06 oct 1949, P14.

2- CAOM Carton 5I/167 Depart ORAN élection Cantonale octobre 1949

حسب ما ذكرت التقارير المرفوعة لأجهزة الاستعلامات [1] **(**SLNA) **و(RPG)** ، و بالرجوع إلى شخصية "**فرارا**" نجد اجتماعا حصل حوله بتحالف الاشتراكيين و بعض المسلمين معه، حيث احتفظ بالرئاسة لعهدات ثلاثة من 1952 إلى 1954، و أشارت التقارير إلى انتخاب "**فرارا**" و إعادة انتخابه لعهدات أخرى من خلال التصويت الذي تحصل فيه على الأغلبية[2].

و نفس الجرائد السابقة ،أشادت بهذا الممثل و خدمته للعمالة و السكان،و راحت في عناوينها الكبرى تذكر **مجلس عمالة وهران** بعد انتخاب **فرار**، و ركزت هذه الصحافة على بعض الممثلين المسلمين و من أبرزهم **سعد الهاشمي** الذي أشرنا له سابقا[3].

و نعتقد أن العمالة خلت عن مرشحين مسلمين لرئاسة المجلس، و حسب ما ذكرت التقارير أنه لا توجد شخصيات مسلمة بارزة تحرك المشهد السياسي للأهالي المسلمين، رغم صدور قانون 11 سبتمبر 1954 الذي يمنح المساواة داخل المجالس و التناوب على رئاسة المجلس و كذلك نوابه، و عكس المجلسين العامين للجزائر و قسنطينة، فإن سنة 1954 ستعرف ترأس مسلمين لهما، أما بوهران فالترشيح حسب الاستعلامات الفرنسية ستكون لأحد الأوربيين و هو السيد دي فانك فكوس (Foucous Dufanc) [4] رئيس بلدية وهران و هو ما سينعكس سلبا على عملية التمثيل داخل العمالة من خلال وجود مسلمين مستقلين يعملون لصالح الإدارة الاستعمارية.

و بعمالة قسنطينة:

الوضع العام للعمالة يختلف عن العمالتين بوجود كثافة سكانية مسلمة وهو ما تعاملت معه الإدارة الاستعمارية ترفع نسبة التمثيل التدريجي ،و أهم الملاحظات تواجد قوى سياسية مسلمة

1- Echo d'ORAN, 07 octobre 1949, Alger républicain 3-4 Avril 1943

2- CAOM, carton 81F/714, conseils généraux CF5I/169 Dep ORAN.

3- ORAN republicans, 5 oct 1954.echo d'Oran 5 oct 1954.

4- CAOM ; boite N : 81F/715-716 Commission permanente des conseils Généraux . Année 1954

و أوربية كبرى داخل المجلس، أبرزها الحزب الشيوعي PCA و الحزب الاشتراكي SFIO و الاتحاد الديمقراطي و فيدرالية المنتخبين إضافة إلى الكم الهائل من المستقلين.

و أبرز شخصيات التي ترأست المجلس العام، مسلمين بارزين و هما السيد **بن سالم بن عيسى** الذي ترأسه لعهدتين كاملتين، في عهد والي العمالة**"روني بوتيتبو"**René petitbon" الذي شكر الجميع على هذا الترشيح و الثقة التي عهدت له[1] و هو عضو مستقل كان ضمن أعضاء اللجان المالية المتواجدة بالمجلس المالي للجزائر.

و من أهم الشخصيات الأوربية التي ترأست المجلس العام لقسنطينة لأكثر من ثلاثة عهدات العضو السيد **روني مايار** René Mayer من سنة 1950 إلى 1952 في عهد والي العمالة **مورس بابون،** Papon حيث اقترح النائب **بنتالوني** pantaloni نائب و مستشار في العمالة عن منطقة "**بونا** " bonne ،باسم الاتحاد الديمقراطي الذي يضم الراديكاليين الاشتراكيين و المستقلين والحركة الجمهورية الشعبية MRP،حيث ترشح **مايار** الذي كان نائبا و وزير سابق و عضو المجلس العام عن سطيف حيث تحصل على 59 صوت أثناء جلسة **انتخاب الرئيس**[2].

و اقترح كل من **قاضي** و**بن جلول** ، ليكونان نائبين أولين للرئيس، وهما شخصيتان مسلمتان بارزتان، فينتمي **قاضي** إلى المستقلين و هو من أبرز الممثلين المسلمين عن منطقة بلزمة Belzma بالشرق الجزائري و انتخب رئيسا مسلما ثانيا، بعد **بن سالم عيسى** في دورة أكتوبر 1953 حسب القانون الذي سمح بالتناوب في المسؤوليات داخل المجلس و تم تطبيقه بعمالة قسنطينة، أما السيد

1- . G.G.départ de Constantine ,session d' octobre 1947 T1,p 39

2- انظر جلسات المداولات لمجلس العام لعمالة قسنطينة.

G.G. Dep Constantine session, Avril 1951 T1.et Session octobre 1953 T1.

CF, boite 81F/714 op cit.

بن جلول فينتمي إلى فيدرالية المنتخبين ؛و لعب دورا بارزا في العمالة بانتخابه عضوا في الجمعية الجزائرية و قام بأنشطة معتبرة داخل المجلس، حسب التقارير التي تحدث عن ذلك.[1]

و هناك شخصية أخرى بارزة داخل هذا المجلس، ممثلة في **فرحات عباس**، لكنها لم تصل إلى المسؤوليات الكبرى داخل المجلس بسبب انتمائها السياسي، و هو رئيس "**إ د ما**" UDMA وهو شخصية بارزة وطنية سبق لنا تعريفها.

و نعتقد أن هذه الشخصيات البارزة داخل مجلس عمالة قسنطينة من **أوربيين و مسلمين** لعبت دورا بارزا، حيث خصصت لها الصحافة و تقارير الاستعلامات حيزا كبيرا في الكتابة عنها.[2]

وهو ما يجعلنا نعتقد، أن دراستنا لنماذج من هذه الشخصيات المؤثرة في العمالات الجزائرية له تأثير مباشر على الحياة العامة للسكان.

2.3 – دور الشخصيات الأوربية و المسلمة داخل المجالس العامة

إن المعاينة الميدانية للتركيبة المهنية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية لأعضاء المجالس العامة المسلمين و الأوربيين، توضح لنا قراءة سياسية للمشروع الاستعماري في الجزائر منذ القانون الخاص ل 20 سبتمبر 1947، الذي وضع أسس واضحة لمعالم السياسة الاستعمارية في تشخيصه للمؤسسات الاستعمارية في الجزائر؛و أن هذا القانون الخاص في نظر الكثير من الشخصيات البارزة المسلمة التي تواجدت بالمجالس العامة، اعتبرته مفروغا من المحتوى الذي جاء من أجله، لأنه لم يمس جوهر القضية المتمثل في السكان المسلمين ،و أنه أعاد **سيناريو** سنة 1900 بإعطاء استقلال مالي

---

[1]- CAOM Caron, N° 81F/715-716 Commission permanente des conseils Généraux 1954 CF carton, 5I/168 Dep ORAN . conseil général d'Oran .

[2]- و هناك علبة هامة خاصة بالسلسلة المستمرة بعمالة قسنطينة :

Série continuée N° ; 93/126. Depart de Constantine, Interventions des Elus et membres du C.G de Constantin,e CF 93/4105 Election au C.G de Constantine

ذاتي بزعامة المعمرين[1]، و إن هذا القانون أضاف إجراءً غامضا بوجود مجلس جزائري يتساوى فيه المعمرون مع الأهالي المسلمين، و أن هذا الإجراء بشكله لم يحصل في المؤسسات الأخرى مثل المجالس العامة، التي لم تتحصل على هذا الأمر إلا بعد قانون سنة 1954.

و لكن هذه المجالس العامة، أثبتت مرة أخرى أنها تجسد معالم السياسة الاستعمارية في تحديد سنه تمثيل المسلمين، خاصة على مستوى الرئاسة و النواب و اللجان المختلفة للمجالس و لجنة العمالة التي ظلت تحت سيطرة المعمرين.

ومن أجل تحليل واقعي لهذه التركيبة السياسية للمجموعتين الممثلتين داخل المجالس،فقد تحددها الأرقام و النسب، فالجزائريون يمثلون 8 إلى 9 مرات عدد المعمرين المتواجدين في الجزائر و في نفس الوقت نسبة المسلمين داخل المجالس العامة، لم تتعد الخمسين إلى غاية 1954فترة دراستنا لدور هذه المجالس في حمل انشغالات السكان المسلمين، رغم النضال المرير لدى قادته الحركات الوطنية منذ أن فتح لها المجال في المشاركة في الانتخابات البرلمانية و المحلية، ومشاريع الإدارة الاستعمارية المختلفة المطروحة، أقلها ضررا بالنسبة للسياسة الاستعمارية مثل مشاريع المعتدلين، الممثلين في أحباب البيان سابقا و **حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** ،الذي استطاع الحصول على بعض المناصب داخل المجالس العامة منذ 1946 و قام بالنضال من داخل المجالس،لطرح أفكاره التي تعبر عن مشروعه الفيدرالي و إيجاد هوية جزائرية يتعايش فيها الجميع و إبراز معالم ديمقراطية تؤدي إلى فوز ساحق للحركات الوطنية[2].

ولكن الإستوغرافيا الاستعمارية الخاصة بتحليل المجتمع الجزائري، كانت جد واعية لما يريده الوطنيون، لذالك عينت حكاما لا يتساهلون مع هذه المواضع أمثال **نايجلان** لتحديد نسبة التمثيل

1- Benkada (S), « **La Revendication des libertés publiques dans le discours politique des nationalisme Algérien et l'anticolonialisme français 1919-1954** » in Revue Inssaniate 8eme année N : 25-26 juillet décembre 2004 Crasc , ORAN, PP 179-199.

2- أمين شريط التعددية الحزبية: تجربة الحركة الوطنية1926-1939 ديوان المطبوعات الجامعية 1998 ص ص 47-50

و تزوير الانتخابات،و التساهل مع وصول الشخصيات المسلمة المؤيدة للمشروع الاستعماري مثل ما ورد في تحليلاتنا السابقة.

ويرى المؤرخ **بن جامين ستورا** Stora في مقال له عن تاريخ الجزائر، **المصادر والمشاكل والكتابات**، بأن المشكل الجزائري مرتبط بالذهنية الاستعمارية التي عاشت مع أحلام الماضي ولا تريد أن تنتزع منها المكاسب التي حصلت عليها في مجال التفوق التمثيلي رغم المستجدات الدولية التي حدثت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[1]،حيث لم يتخلص المعمرون من أطروحتهم الماضية.

و نعتقد من جهتنا ، أن المشروع الاستعماري حاول جاهدا امتصاص غضب الجزائريين و استمالة بعض النحب السياسية و المثقفة إلى جانبه، من أجل ربح المعركة الانتخابية لصالح مناصريه من المسلمين المؤيدين لمشروعه ضد الوطنيين ، الرافضين للسياسة الاستعمارية المنتهجة في الجزائر.

وبالعودة إلى تحليل النتائج ،التي كانت الإدارة الاستعمارية تعلن عنها في تقاريرها الرسمية، سنحاول تشخيص التيارات السياسية داخل المجالس ،ونركز على المستقلين المسلمين المتعاونين معها والتقليل من حجم الشخصيات المسلمة البارزة، التي لم تتنكر للوجود الفرنسي إلى غاية اندلاع الثورة المسلحة، مثل ما جرى في المجلس العام لقسنطينة، حيث لعب فرحات عباس وأنصاره دورا مهادنا، للحفاظ على التوازنات التي فرضتها الإدارة الاستعمارية، وللاحتفاظ أيضا بالحقائب المتحصل عليها في مختلف المجالس من أجل التعبير عن انشغالات السكان [2].وفي نفس المجال ركزت الإدارة الاستعمارية في تقاريرها

1- Stora (B) : « l'Histoire de l'Algérie ,Sources ,problèmes, écritures », in revue inssaniate N ; 25-26.2004 crasc, Oran pp, 215-238

2- CAOM , 81 F/ 714, conseils généraux rapports du préfet ,au ministre de l'intérieure 26 novembre 1952

دور أعمال المجالس ، من ذالك تقرير عن عمالة وهران عن احتفاظ نفس التركيبة للمجلس وأنه تمّ إعادة انتخابها كاملة بدون تغيير.

وهو ما يمثل لنا عدم وجود مجال ديمقراطي تنافسي داخل هذه المجالس ، و إنما الاحتفاظ بالتوازنات التقليدية ،مثل ما سعى لذالك بعض الشخصيات المسلمة ويعلمنا أحد التقارير بالمشكلة الآتية [1] :

فرارا Ferrara رئيس راديكالي مستقل و4 نواب منهما مسلمان هما:

سعد الهاشمي، وبن قادة، مستقلين.

ونفس الأمر بالنسبة للجنة العمالة ،بإعادة انتخاب كل أعضائها:

– (**ربول**) Rebboul رئيسا المنتمي لنفس التيار الراديكالي المستقل و وجود ثلاثة مسلمين بداخلها وهم:**علولة** : ينتمي إلى الحزب الاشتراكي S.F.I.Oو**بلعابد سليمان:** مستقل و**لقرع** : مستقل.

وفي نفس السياق ذكرت تقارير من **والي عمالة الجزائر،** إلى **الحاكم العام** و وزير الداخلية التركيبة السياسية لمجلس العام للجزائر ،المتمثل في الراديكاليين والاشتراكيين والمستقلين من الهيئتين مع بروز بعض الشخصيات المسلمة المعتدلة المؤمنة بالمشروع الفرنسي من أبرزها العضوان **فارس، عبد الرحمن وسياح عبد القادر** اللذان حاولا قدر المستطاع ،رفع انشغالات السكان المسلمين في هذه الهيئة الجهوية [2].،بغض النظر عن بعض الاستثناءات التي كانت تحدث داخل

1- ibid

2- CADM(81F/714 ,Rapport DU Préfet D'Alger au Ministre de l'intérieure, le 22 octobre 1951

ووضحت تقارير دورية مرفوعة لدى السلطات أهمية انتخاب بعض الشخصيات المؤثرة في العملات الثلاثة :

- **فرارا** بمجلس العام بوهران ،**وسايح عبد القادر** بالجزائر **و روني مايار** بقسنطينة

مداولات المجالس العامة من قبل الكتلة الشيوعية (P.C.A) والحزب الاشتراكي S.F.I.Oبالدفاع عن قضايا العمال وحق الأحزاب والقضايا الاجتماعية التي كثيرا ما كانت تؤدي إلى أحداث بليلة داخل هذه المجالس، ويضطر والي والعمال إلى الانسحاب من الجلسات أو يقوم رئيس المجلس بإخراج هؤلاء الأعضاء وتوقيف مداخلاتهم، مثل ما حدث في تقرير الوالي إلى وزير الداخلية حول جلسة أبريل 1949 عن الاتجاه السياسي العام للمجلس بأنه هادئ باستثناء تدخلات الشيوعيين مثل أبو بلكر Aboulker، والسيدة Sportise، لمحاولة إبعاد إرادتهم السياسية داخل المجلس.

ويتبين من خلال هذه التقارير المرفوعة إلى الجهات الوصية ،التي سنتحدث عنها في عناصرنا المقبلة، بأنها ملزمة لمتابعة صارمة لأشغال المجالس العامة وإعداد تقارير دورية عنها وتوضح الرؤية السياسية لها .

وعموما تواجدت ثلاثة كتل رئيسية بالمجالس العامة الجزائرية و هي كالآتي:

_ **المؤيدون للإدارة الاستعمارية من وراديكاليين ومستقلين** من مختلف الأحزاب الأوروبية والشخصيات المسلمة ، من التحالف الفرنسي المسلم والمستقلين.

_ **الاشتراكيون والشيوعيون P.C A**

_ **الوطنيون حيث يطلق عليهم في مختلف التقارير الواردة بالانفصاليين Séparatistes** من قبل التقارير السرية التي تتابع تحركاتهم وأنشطتهم من قبل جهاز الاستعلمات العامة للشرطة(RPG)وجهاز الاستعلمات للشمال الإفريقي (SLNA) [1].

و يمكننا استخلاص أهم النتائج الخاصة ،بعملية الأطراف السياسية الفاعلة داخل المجالس العامة كالآتي:

---

[1] - أنظر ، التقارير الشهرية الواردة في النشرة السرية المتابعة لنشاط الحركة الوطنية:

Rapports Mensuels de L'Activité Musulmane de chaque mois

أما بعمالة قسنطينة، فانظر : CAOM ,Série Continué , département de Constantine93/1au 1450

– تفوق التمثيل الأوروبي بداخلها .

– نسبة الاستحواذ على الرئاسة في المجالس العامة ، فهو لصالح الأطراف الأوروبية من خلال الجدول لذي أعددناه عن الموضوع ،فإننا نجد رئيسين يتناوبان على مجلس عمالة الجزائر وهما **فارس عبد الرحمن، وسايح عبد القادر** .

ورئيسين بمجلس عمالة قسنطينة و هما : **بن سالم عيسى وقاض عبد القادر** ، أما مجلس وهران فلم يتول أي مسلم هذه المناصب، في الفترة التي نقوم بدراستها.و بلغة الأرقام نجد 4 مسلمين تقلدوا منصب رئاسة من أصل 21، عهده 7 عهدات لكل عمالة من (1947- 1954) .

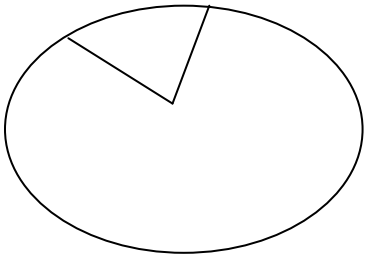
والنسبة المتحصل عليها هي 18.10%من المسلمين فقط استحوذوا على هذا المنصب ،في حين أضحى نواب رئيس المجلس يمثلون 50%، و3نواب مسلمين من أصل 8 في لجنة العمالة، وارتقت إلى 4 من 10 فيما بعد .ومقارنة بعدد السكان المسلمين نجد أن المسلمين ،يمثلون 9 أضعاف تقريبا سكان المستوطنين حسب آخر إحصائية للسكان لسنة 1954 [1].

وإذا ما حاولنا تجسيد هذه الأرقام، على شكل رسوم بيانية ودوائر نسبية ؛ستظهر لنا نسبة تواجد المسلمين داخل المجالس مقارنة بالسكان داخل الجزائر للمجموعتين الإثنتين كالآتي:

1- Bulletin Statistiques générales de 1954

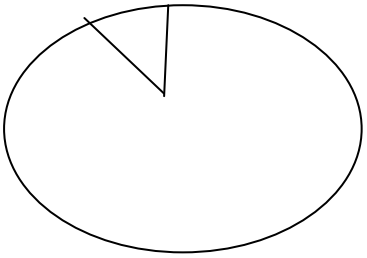
من سنة1947 إلسنة1954

نسبة عدد السكان للمجموعتين



△ **أوربيون**
▭ **مسلمون**

نسبة تقلد رؤساء المجلس



△ **مسلمون**
▭ **أوربيون**

ونخلص في الاخير إلى أن الادارة الاستعمارية، كانت دقيقة في اختيارها للمثلين المسلمين في هذه المجالس، وفق معايير واضحة وكانت تضع العراقيل أمام التمثيل النزيه،و قد كان للتثميل في المجالس العامة دور بالغ و مؤثر على الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية على السكان المسلمين

بشكل خاص و على الأوضاع العامة في الجزائر بشكل عام ، ذالك ما سنتطرق له في عناصرنا المقبلة بشكل تفصيلي.

الفصل الثالث

صلاحيات و مهام المجالس العامة

1 - صلاحيات المجالس العامة من خلال التشريعات الاستعمارية

2 - تجسيد السياسة العامة للحكومة الفرنسية في الجزائر

3 - المصادقة على ميزانية العمالة

الفصل الثالث : صلاحيات و مهام المجالس العامة

لقد حضيت المجالس العامة في الجزائر بمكانة مرموقة لدى السكان، من مسلمين وأوربيين من حيث المكانة التي كان يحضا بها ممثلوهم في المجالس الجهوية ، لأنهم كانوا على اتصال مباشر بقضاياهم و همومهم اليومية ، لذلك حددت التشريعات الاستعمارية حيزا قانونيا لهم ، و وضحت الإجراءات القانونية مكانتهم و دورهم داخل المجالس العامة و خارجها، مما يدفعنا للاستفسار عن أبرز صلاحياتهم و المهام المنوطة بهم؟

1- صلاحيات المجالس العامة من خلال التشريعات الفرنسية

إن المشرع الاستعماري الذي يتمثل في رئيس الدولة والهيئة البرلمانية من مجلسي النواب و الشيوخ، إضافة إلى قرارات الوزراء والحكام العامين وتعليمات الأجهزة التنفيذية المحلية في الجزائر، اعتبرت تشريعا خاصا لتسيير الشؤون العامة للجزائريين ،وبالتالي فالمجالس العامة منذ نشأتها بفرنسا و السماح بإنشائها في الجزائر خلال بداية الاحتلال، كان الهدف منها تسيير المستوطنة ،ورفع انشغالات الملاك الزراعيين الأوروبيين والمعمرين الذين استقروا بالجزائر وأسسوا قرى استيطانية (Villages Coloniaux).

ذلك ما ورد في حديث نابوليون الثالث، حينما أمر بإنشاء مؤسسات تمثلية استعمارية في الجزائر ،خدمة للاستيطان واستقرار السكان الأوروبيين بان أمر بتأسيس مجالس عامة للمقاطعات الجزائرية، قبل أن تتحول إلى عمالات بالشكل الذي نقوم بدراسته ، و ذلك منذ تاريخ 27 أكتوبر 1857،حيث أمر بإعطائها صلاحيات إدارية بنفس الحقوق التي تتمتع بها مثيلاتها بالمتربول، وأضاف قائلا: " أن الملاك الزراعيين الفرنسيين، باتوا لأول مرة في المستوطنة يناقشون مشاكل البلاد ويراقبون التسيير المالي ومناقشة لإجراءات الخاصة بعلاج المشاكل الفلاحية والصناعية والتجارية والتعبير عن أمالهم واقتراحاتهم خدمة لمصلحة الجزائر"[1].

وبعد أن أصبحت المجالس قائمة بشكلها الرسمي منذ سنة 1870 في عهد الجمهورية الثالثة، أصبح لها شأن هام في تسيير حر لمختلف مشاكل العمالات. وأضحت تتمتع بصلاحيات محلية ونفوذ إداري حددها القانون العضوي بتاريخ 10 أوت 1871 ،حيث

[1]- نقلا عن: Philippi (d) l'œuvre su le département d'Alger Op.cit, pp 09-10.

وسع تلك الصلاحيات إلى الجزائر[1] و جعلها المشرع تتمتع بحقوق هامة، وأن لها الحق في أن تنظر في جميع القطاعات الخاصة بالسكان المحليين منها:

- إبداء رأيها حول الإجراءات الإدارية للدوائر والبلديات، وكأن هذه المجالس أصبحت على شكل حكومة مصغرة تراقب جميع الأجهزة المحلية التابعة لها.
- النظر في القوانين الخاصة بالمجالس العامة، خاصة المادة 90 المتعلقة بالشأن الجزائري
- تبدي رأيها في مداولات المجالس البلدية.
- تقديم الشكاوي و الاحتجاجات للوزارات المعنية .
- و في نفس السياق منع المشرع المجالس العامة الخوض في المسائل السياسية، التي هي من صلاحيات البرلمان.

ونظرا للتطور السريع للمستوطنة وتحكم الأوربيين في زمامها في عهد الجمهورية الثالثة التي اعتبرت بحق جمهورية المستوطنين، فقام المشرع خلالها بإصدار كم هائل من التشريعات الخاصة بالمجالس العامة ،من أبرزها مرسوم 23 سبتمبر 1875 السابق ذكره[2]، حيث وردت فيه المواد القانونية الخاصة بصلاحيات ومهام لمجالس العامة في الجزائر، مع بعض التعديلات التي تمثلت في مراسيم عديدة أهمها مرسوم 1908 الذي سمح بانتخاب الأعضاء المسلمين من قبل الهيئات البلدية ؛ومرسوم 6 فبراير 1919 الذي منح صلاحيات إضافية للمجالس المنتخبة و أمرية 7 مارس 1944 التي أصبحت تمثل إطارا سياسيا للمسلمين[3].

وكذلك دستور 1946 للجمهورية الرابعة الفرنسية الذي حدد طبيعة الحقوق الخاصة بالممثلين في المجالس المنتخبة ، والتي سبقها حل المندوبيات المالية وتعويضها بأعضاء من المجالس العامة الثلاثة تنتخب من قبل أعضاء المجالس العامة الجزائرية، و تنتدب في المجلس المالي الجزائري الذي له

1- Les conseils généraux ,de la loi organique de 10 Aout 1871, op.cit, p 01-37.

2- أنظر العنصر الأول في الفصل الأول الخاص بنشأة المجالس وتطورها ص ص.51- 94. وكذلك الملحق رقم **02** من هذه الرسالة الخاص بالتطور الكرونولوجي للتشريعات الخاصة بالمجالس.

3- رفعت أمرية 7 مارس 1944 من حصة التمثيل، بأن وصلت إلى الخمسين من المقاعد ،انظر المرسوم في ملاحق، سعد الله ، الخركة الوطنية ،ج3،1930 -1945،مرجع سابق صص 273 - 275

صلاحيات اقتصادية واجتماعية[1] ،إضافة لقانون المساواة بين الهيئتين الأولى والثانية داخل المجالس العامة بـ11 سبتمبر 1954 [2].

1.1– محتوى الصلاحيات التي منحها تشريع 23 سبتمبر 1875 والمراسيم المعدلة لها إلى غاية 1954:

لقد تطرقنا في المدخل التاريخي، للمكانة التي باتت المجالس العامة تحضا بها في منظور المشرع الاستعماري ولدى السياسيين الفرنسيين في كيفية معالجة الأوضاع بالعمالات الجزائرية ما وراء البحار، وتوسيع التطبيق التشريعي للمتربول مع الاحتفاظ ببعض الخصوصيات التي تتمتع بها الجزائر، لوجود أقلية أوروبية ضاغطة على هذا المشرع ،مثل ما سبقت الإشارة إليه.

حيث حاولت هذه الأقلية ،اعتبار نفسها صاحبة الحق في تسيير العمالات الجزائرية و أغلبية مسلمة لها تمثيل رمزي داخل هذه المجالس، والذي لم يصل إلى مرتبة العضوية ،بل إلى عضو مشارك فقط.

ونظرا للظروف التي مرت بها فرنسا ومستعمراتها، والتطور الديمغرافي الذي عرفه الجزائريون في بداية القرن العشرين، اضطر المشرع الاستعماري تحت هذه الظروف بأن يمنح حق التداول للمسلمين، و انتخابهم وحصولهم على بعض الحقوق السياسية التي سمح لهم بالمناقشة وإبداء الرأي والمساواة والتحالف.

ومن خلال قراءتنا لما ورد من موارد في مرسوم 23 سبتمبر 1875 والمراسيم المعدلة وقوانين الجمهورية الفرنسية الثالثة والرابعة،يمكن لنا أن تصنف هذه المواد و فق الترتيبات والإجراءات التي مكنت أعضاء لمجالس العامة من حقها في تسيير هذه المجالس والتداول في القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، وإبداء الرأي في المسائل السياسة العامة ،ومنع إبداء الرأي السياسي إلا بعد سنة 1947، التي عرفت دخول الأحزاب السياسية المسلمة لهذه المجالس كالآتي[3]:

1- G.G.A ,Assemblée financière de l'Algérie, 1947, T1. p 184

2- أنظر مصلحة أرشيف ولاية مستغانم علبة رقم 116 :

C. G. département Alger, décret 23 septembre 1875, présenté par , Philippi Jean, pp 6-7

3- مصلحة أرشيف مستغانم، علبة رقم 116 : , décret 23 septembre 1875, présente par, Felippi Jean

Op.cit, pp 17-22.

– فالمواد الخاصة بصلاحلات المجالس العامة ، والتي حددها المشرع الاستعماري بشكل دقيق وفق مواد قانونية تلزم المجالس العامة بتنفيذها، وحقوق يتمتع بها لأعضاء من رئيس المجلس ونوابه وأعضاء المجلس ولجنة العمالة،وعلاقة المجلس بالهيئات التنفيذية ، والتي سترجع لها في العنصر المقبل لتوضح طبيعة هذه العلاقات.

– المواد القانونية الخاصة بصلاحيات المجالس العامة ، تنقسم إلى مواد إجرائية أي تنفيذية ،وأخرى شكلية خاصة بتسيير المجالس العامة، وأخرى تعتبر في نظرنا جوهرية في الصلاحيات الممنوحة فعلا؛ لهذه المجالس من زاوية قانونية بحتة.

– إجراءات خاصة بالشؤون المالية للمجالس من المادة 37 إلى المادة 42 خاصة بتوزيع المداخل المالية داخل المجالس، والتصريح بها ، وذلك خلال جلسته الثانية في السنة من شهر أكتوبر،والتي تعتبر تحضريه للسنة الموالية، بالاتفاق مع البلدات في حالة تحديدها، ويقوم المجلس بتحديد السنتيمات التكميلية.

و والمادة 40 تتمثل في مصادقة المجلس على القروض الممنوحة والتي ترد في أجل أقصاه 30 سنة حول الثروات العادية و غير العادية.

بمعنى أن المشرع ركز في بداية الصلاحيات على المجال الضريبي والمالي الخاص بالعمالة، وكيفية تسيير المال العام لهذا المجلس بشكل دقيق في مجال تسير الصفقات العمومية المحلية.

– إجراءات خاصة بالشأن الانتخابي من خلال المادة 43 التي تحدد انعقادها في كل سنة خلال دورة أكتوبر، فإن المجلس العام ملزم بالتعاون مع جميع البلديات في المراجعة الانتخابية و يضع جدولا خاصا بذلك، نظرا لأن العملية لها أهمية كبرى،خاصة بعد الإصلاحات التي جاء بها المشرع الاستعماري منذ سنة 1944 وفي سنوات 1947 و1954[1].

– إجراءات وصلاحيات خاصة بالأشغال الكبرى للعمالة منها

– المواد 45 و 46 الخاصة بتسيير قطاع الطرقات بمختلف أشكالها ومسالكها وإنجازاتها، وكذلك قطاع التربية في مجال منح الطلبة وتعيين العمال في هذا القطاع[2].

---

[1]- سنرجع في دراستنا لاحقا للانتخابات الجهوية ومشاكلها وأبرز الفاعلين فيها لأهميتها ومكانتها لدى السكان، واعتبارها من أبرز صلاحيات المجالس العامة.

[2]- هناك مداولات عديدة حول هذا الموضوع في معظم سجلات المداولات الخاصة بأسماء الطلبة المعنيين بالمنح أو الممنوعين منها، أنظر مثلا: C.G.Dépar D'Oran séance 28/10/1948, pp 577- 597
C.G .Départ D'Alger séance 08/101948, pp 91 - 107

– كما ينظر المجلس في المجال العقاري الخاص بالعمالة وكيفية تسيرها (المادة 46 من المرسوم).

– أما البنود رقم 16-14 من المادة 46 فتتناول بشكل مفصل طرقات العمالة وصفاتها والمؤسسات الخاصة بإنجازها.. إلخ.

– أما البنود من 18 إلى 21 فخصصت للطفولة المسعفة والإنجازات الاجتماعية من معاهد خاصة بالحماية الاجتماعية وتنظيم مصاريف التقاعد التابعة للعمالة..

أما البند 22 من نفس المادة (46) خاص بالصلاحيات العمومية للأشغال الخاصة بالعمالة أو البلديات.

– أما البند 25 فيتناول نظر المجلس في كل التفسيرات الإدارية الخاصة بالعمالة أو الدوائر أو البلديات.

– إجراءات تنظيمية تمثلت في المواد الآتية:

–المادة 47 تناولت مجال المداولات الخاصة بالمجالس،ومصادقة الهيئة التنفيذية عليها وشروط المصادقة.

– أما المادتان 48 و49 فقد ألغيت خلال تعديل مرسوم آخر[1].

– المادة 51: تنص على منح صلاحيات أعضاء المجالس العامة ،حيث ترفع اعتراضاتهم أو مقترحاتهم من خلال التماس يقدم إلى الحاكم العام أو القرارات المعنية أو منح المجلس صلاحيات عديدة كما سيأتي تحليلها في العنصر الموالي الخاص بوجهات النظر من الصلاحيات[2]، والتي سنتعرض لها بالتحليل في الباب الثاني الخاص بالقضايا المرفوعة من قبل أعضاء المجالس العامة.

– أما المواد 52 إلى 54 فخاصة بالعلاقة بين المجالس العامة والهيئة التنفيذية للعمالة وقطاع العدالة في مجال تطبيق القوانين الممنوحة للمجالس.

– أما المادة 56 فهي المادة ، التي تلزم الولاة في آخر جلسة أكتوبر من السنة لتقديم تقرير مفصل عن مدلولات المجلس والوضعية العامة للعمالة.

---

[1]- مرسوم 02 فبراير 1955، أنظر: مصلحة الأرشيف لولاية مستغانم علبة رقم 116:
Organisation, constitution, contribution des Conseils Généraux , op.cit, p21.

[2]- في كل مداولة حول العديد من القضايا التي ترفع من قبل المجالس العامة ، ترفق بالتماس أو اقتراح لأعضاء هذه المجالس وتتم المصادقة على معظمها باستثناء التي تخص القضايا السياسية ،مثل تلك التي رفعها الحزب الشيوعي حول المعتقلين السياسيين و استخدام العنف ضد الوطنيين انظر:
G.C. Département D'Alger séance octobre 1944, rapport du préfet, pp 441-.483
Cf ,C.G. Depart de Constantine, T2 octobre 1947, budget primitif du département pp 278-277

– باب خاص بالمصادقة على الميزانية من المادة 57 إلى المادة 68 بتفصيل دقيق[1].

تعتبر هذه المواد القانونية الخاصة بصلاحيات المجالس العامة، عبارة عن مهام وتنظيمات وإجراءات خاصة بالمجالس الجهوية في مجال التسيير والحقوق و الوجبات الخاصة بأعضاء المجالس العامة.

2.1– ردود الفعل المختلفة من هذه الصلاحيات (أوربيون و مسلمون)

بالرجوع لقضية التشريع الاستعماري المطبق في الجزائر، نجده يخضع لخصوصيات تخضع للتركيبة السكانية في الجزائر، لذلك فإنها تتوفر على شخصية قانونية مميزة، بأن حاول هذا المشرع أن يستخلص من التشريع الفرنسي الخصائص المتشابهة ،وفق اقتراحات الهيئات المخصصة في وضع المواد التي تجعل من هذا التشريع يرقى إلى حل إشكالية المؤسسات الموجودة في الجزائر،ويؤكد بأن الجزائر هي جزء من التراب الفرنسي[2] ، لكنها تخضع لقوانين خاصة وغير معارضة لمبدأ هذا التشريع.

وأثناء أداء المجالس العامة لصلاحياتها ومهامها التي حددتها المراسيم التي سبق ذكرها، والتي يعتبر فيها مرسوم 23 سبتمبر 1875 **القاعدة التشريعية**، التي تنطلق منها الهيئات التنفيذية والمنتخبة في مناقشة القضايا،وإصدار القرارات والإجراءات والالتماسات والاقتراحات الخاصة بانشغالاتهم، في حدود القضايا الاقتصادية و الاجتماعية، لأن **المادة 51** من هذا المرسوم منعت على المجلس العام إبداء **الالتماسات السياسية**.

وفي نفس الوقت سمحت المراسم التنظيمية الخاصة بالمجالس العامة، بإمكانية أعضاء المجلس **إبداء رأيهم في قضايا السياسة العامة التي تخص الجزائر أو المتربول؛** خاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وهي القضايا التي تهم المواطن وسكان الجزائر، لأن المشرع حاول تجنيب المجلس العام من أن يحل محل الهيئة البرلمانية.

ومن ذلك أن القوانين سمحت للأجهزة التنفيذية بإلغاء خمس التماسات سياسة للمجالس العامة باقتراح إلغائها لدى السلطات العليا[3].

---

[1]- سنرجع إلى تحليل هذا الموضوع ضمن عنصرنا المقبل الخاص بالمصادقة على الميزانية.

[2]- Dessoliers Félix, organisation politique de l'Algérie, ed Augustin , Paris, 1894, p2

[3]- CAOM 81F/878 les Conseils Généraux Vœux a caractère politique , émis par les conseils Généraux

نستنتج مما سبق ذكره،أن المراسيم المنظمة لعمل المجالس العامة والصلاحيات المخولة لأعضائها بالتداول في جميع القضايا، طرحت أمامنا فرضية فهم هذه الصلاحيات من قبل الشخصيات والكتل السياسية الممثلة داخل هذه المجالس.

وسنحاول أن نستقرأ ،أهم ردود فعل الأعضاء والهيئات التنفيذية والمنتخبة داخل هذه المجالس بالتركيز على بعض الفئات الخاصة بهذا الموضوع، حتى نستطيع أن نقيم التطور الذي عرفته المجالس العامة بعد سنة 1947 في منظور المشروع الاستعماري والسلطات المحلية والمتربولية ووجهات نظر الممثلين الأوربيين والمسلمين.

وأن ردود الفعل لدى الأعضاء الأوروبيين والمسلمين، تناولت مجموع الإصلاحات الإدارية والمالية الخاصة بالعمالات.

فخلال قيامنا بعملية المسح لمداولات هذه المجالس، استوقفنا بعض الملاحظات حول آراء أعضاء لمجالس من الإصلاح الإداري الخاص بإدماج الأقاليم الجنوبية بالمتربول، حيث رفض الأعضاء في مجموعهم هذه الإصلاحات وبرروا هذا الموقف،بأن مجلسهم أولى من غيرها باقتراح الحلول لهذا الموضوع الخاص بالتغيير الإداري لعمالاتهم، قبل أن يصل إلى البرلمان الفرنسي ثم الحكومة الفرنسية[1]، وتناولت الجرائد هذا الموضوع ونقلت تقارير عديدة لتدخلات النواب في هذا الشأن[2] الذي سنرجع له لاحقا.

وطرحت أيضا داخل أطر المجالس العامة ،إشكالية أخرى حول توزيع الصلاحيات بين الوالي و الهيئة التنفيذية للعمالة ورئيس المجلس العام، وذلك من خلال مشروع قانون[3] سيطرح على الجمعية الوطنية للنظر فيه، خاصة صلاحيات ومهام الأجهزة التنفيذية والمنتخبة بالعمالة، حيث حدد هذا المشروع مجموع الصلاحيات التي يتمتع بها الوالي، باعتباره ممثل الجهاز التنفيذي و مندوب الحكومة بمراقبة تنفيذ القوانين والقرارات الخاصة بالعمالة ، و يمثل أيضا المصالح الوطنية بالتعيين و التنسيق بين أنشطة موظفي الدولة و ضمان المراقبة الإدارية للجماعات المحلية .

1- C.A.O.M (Carton 81F/41, Administration des Conseils Généraux , op cit
2- Alger Républicain , 12 Aout 1949
3- CAOM, carton 81F/41 Administration et réorganisation , projet de loi, concernant -la commission départemental, session de 1947, n°1391

ويسعى والي العمالة إلى إدخال إصلاحات إدارية لصالح العمالات و توسيع مجال الحريات فيها .

و يضيف المشروع من خلال مواده المقترحة،بأن هذا الجهاز التنفيذي لا يمكنه القيام بمهامه إلا بمشاركة الهيئة المنتخبة الممثلة في المجلس العام[1].

وحاول المشروع الخاص بإصلاح العمالات في الجزائر، توضع العلاقة القائمة بين الجهاز التنفيذي والمجلس العام بالرجوع إلى الصلاحيات التي أقرها قانون 10 أوت 1871، بأنها صلاحياته عامة، تخص مجموع البلديات المنظمة للعمالة، وأن المجلس يمكن حل إشكالية الصلاحيات بواسطة المداولات[2].

وحاول المشروع الرجوع إلى دور المجلس التأسيسي المنتخب سنة 1946 بإدخال تعديلات تنظيمية، بفرض رقابة إدارية محدودة مثل مراقبة مدى تطابق أشغال المجالس المنتخبة وفق القوانين والقرارات ،وهي تسمح في نفس الوقت بعمل جيد لهذه الجماعات المحلية وأداء مهامها، والسعي إلى إيجاد نوع من اللامركزية في تسير ومراقبة مصالح العمالة[3].

و ظل المشروع يراوح مكانه بسبب ضغط الهيئات المنتخبة في الجمعية الجزائرية والمجالس العامة إلا بعد سنة 1950 حينما قام المتربول بإدخال إصلاحات فعلية على الجماعات المحلية والجهوية.

وأن التماسات أعضاء المجالس العامة الثلاثة كثيرة ،وهي موثقة بسجلات المداولات وتقارير الولاة من بينها نماذج عديدة تخص موضوعنا المتعلق من الآراء المختلفة من الصلاحيات الممنوحة للمثلين الجهويين واقتراحاتهم حول المساواة، وأن هؤلاء الممثلين هم أنفسهم كانوا نوابا بمجالس متروبولية منذ أن سمح القانون للمسلمين بالتواجد بها،وكانوا أيضا نوابا بالجمعية الجزائرية ،وهم على دراية بالقوانين الدستورية والصلاحيات المخولة لهم، ومنهم أيضا كتل سياسية معارضة للجهاز التنفيذي وحكومة المتربول من اليمين إلى اليسار، فأحزاب اليمين عادة ما تعترض على الصلاحيات التي تؤدي إلى تدعيم المساواة بين الهيئتين داخل المجالس، وكمثال على ذلك سعى بعض الأحزاب

[1]- -Ibid, projet de loi, p3

[2]- هذه المدلولات الخاصة بالمجالس العامة، هي التي رافع من خلالها أعضاء المجالس أهم انشغالات السكان واقتراحات الأعضاء في مجال توسيع صلاحياته.

[3]- تدخل الهيئة التنفيذية في مراجعة أشغال المجالس العامة.، أنظر: CAOM, 81 F/41, op cit.

السياسية الأوروبية إلى اقتراح أعضاء لها في الهيئة الثانية مثل الشيوعيين (PCA) والاشتراكيين (SFIO).

و كان تدخل الأحزاب الوطنية بهذه المجالس عنيفا ،ولكنه كان محدودا بسبب عمليات التزوير الانتخابي[1]، فالأعضاء المسلمون خاصة منهم المستقلون ، كانت مطالبهم تتناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كالدفاع عن تمثيل المسلمين داخل المجالس[2] ومساواتهم مع الممثلين الأوربيين في الحقوق والواجبات.

وركز الأعضاء المسلمون على الجوانب الحياتية للسكان، من خلال اقتراحاتهم بمنح المجالس العامة صلاحيات إدارية فعالة داخل العمالة.

وللتدليل على هذا التجاذب حول صلاحيات ومهام المجالس العامة التي حددتها المراسيم والقوانين المختلفة التي تعرضنا لها بالتفصيل ،نستخلص بعض الملاحظات منها :

– قيام المجالس العامة باقتراح بعض القضايا التي تسمح بمنح للمجالس العامة صلاحيات إدارية فعالة بالتوافق بين جهازيها التنفيذي والمنتخب منها[3]:

*التماس لمجلس عمالة الجزائر في دورة له خلال سنة 1951 حول توسيع صلاحيات المجالس العامة في المجال الإداري، حيث وضح هذا الالتماس،بأنه نظرا للدستور الجديد الذي سيمنح صلاحيات جديدة للمجالس العامة ،سيستجيب لطموحات الحياة الإدارية الحديثة و نظرا للانتقاص الدائم من صلاحيات ورؤساء المجالس، فلا البرلمان و لا الحكومة قد أقرا وضع نصوص خاصة بصلاحيات محترمة للمجالس الجهوية ورؤساء المجالس و أيضا سلطات الولاة.

و نعتبر أن العمالات هي سبب هذه الوضعية ، و لذلك فهي تعيش في ظل نظام هجين يعمل وفق امتيازات متبادلة.

---

[1]- سنرجع لهذا الموضوع الهام في الفصل الرابع من الباب الثاني الخاص بانعكاسات أشغال المجالس العامة على المسلمين الجزائريين.

[2]- مناقشات حادة جرت داخل الجمعية الوطنية (لبرلمان الفرنسي) من منتخبين مسلمين مثلهم النائب مخطاري والمنتخبين الأوربيين مثلهم **رنكريل** Rencurul حول مشروع نسبة التمثيل داخل المجالس والمساواة بين الهيئتين. أنظر:
CAOM 51/167, département D'Oran élections cantonal**es**

[3]- أنظر ملحق رقم **06** من الرسالة الخاصة **بالتماس حول توسيع صلاحيات المجالس العامة**.ل **باريطو**
G.C Département Oran, séance 06 Novembre 1951. CF CAOM 81/71Conseils Généraux d'Algérie .

ولهذه الغاية هناك استعجال لتوسيع صلاحيات المجال الإداري للمجالس العامة وللرؤساء والولاة.

وقد وقع هذا الالتماس الناب الحر باريتو(**Baretaud**)نيابة عن أعضاء مجلس الجزائر، ونعتقد من جهتنا أن أعضاء المجالس ؛كانوا واعين بمقدار الصلاحيات الممنوحة لهم، ولكنهم حاولوا الضغط على المشرع، الذي بات يقترح قوانين تخص المجالس المنتخبة مع زيادة انشغالات السكان والتطور السياسي السريع للأحداث، تحت ضغط الحركات الوطنية التي أصبحت تستقطب السكان المسلمين.

لذلك حاول أعضاء المجالس، الممثلين للسكان[1] باسم الإدارة الاستعمارية ،استغلال هذا الضغط السياسي ونقائص التشريع في المجال الإداري الخاص بتزايد الضغوطات الإدارية ،بسبب القوانين الملزمة للهيئات الإدارية والمجالس المنتخبة التي جاءت في القانون الخاص للجزائر، التي أمرت بإلغاء البلديات المختلطة وتطبيق التشريع الفرنسي مع احترام خصوصيات السكان المسلمين.

أما المنتخبون الممثلون للمسلمين بالعمالات ،خاصة الذين تبوؤوا مناصب قيادية داخل المجالس العامة ،أمثال النائب وعضو المجلس العام السيد **فارس عبد الرحمان** بمجلس الجزائر و**قاضي عبد القادر** النائب وعضو المجلس العام لقسنطينة ورئيس المجلس العام سنة 1953 أثناء استضافة الجزائر لمؤتمر رؤساء المجالس العامة السادس عشر و أشاد بعظمة فرنسا و أهمية الجزائر في نظر المتربول ، حيث تدخل هذا الأخير أمام المؤتمرين أثناء زيارتهم للمجلس العام لعمالة قسنطينة مبررا أهمية مطالبة الرؤساء بالضغط على الهيئة التنفيذية بالمتربول بالضغط على صناع القرار في الجزائر بالتطبيق الحر لمواد القانون الخاص لسنة 1947 في الجزائر.

وصرح **قاضي** أمام المؤتمرين بأن الجمعية الوطنية مع مشروع المساواة بين الهيئتين داخل المجالس العامة ،ويخلص ممثل عمالة قسنطينة ،بأن فرنسا تواصل مجهوداتها في سبيل تحقيق الديمقراطية داخل هذه المجالس؛ وهو عمل منظم ورائد يتمثل في تحقيق الحرية فوق الأرض الجزائرية[2].

---

[1]- وقع جدال داخل الساحة السياسية في الجزائر عن حدوث الانتخابات وتمثيل السكان حيث فبركت الانتخابات والنتائج لصالح المستقلين والتابعين للمشروع الاستعماري، فيما سميت بخصوصياتها في الدوائر الفرنسية بالانتخابات على النموذج الجزائري (**Election A L' Algérienne**) أنظر: Kaddache (M),Nationalisme… op.cit, p865- 878

[2]- Association des Présidents des Conseils Généraux , Congrès XVI des présidents des conseils généraux en Algérie, op. cit, p142

هذا النموذج لممثل مسلم عن المجالس الجهوية، حاول أن يوضح للسلطات الفرنسية بأنه يمثل السكان المسلمين، فهو من جهة يفتخر بمنجزات فرنسا الحضارية ،ومن جهة أخرى يدعوها إلى المزيد من هذه الانجازات من أجل خدمة فرنسا وتحقيق رغبات السكان، محاولا قطع تحركات النشطاء الوطنيين المعارضين للمشروع الاستعماري داخل المجلس العام؛ خاصة من قبل كتلة الاتحاد الديمقراطي بزعامة فرحات عباس والحزب الشيوعي الجزائري وبعض المستقلين الآخرين الذين كانوا ينتمون سابقا لفدرالية المنتخبين ، أمثال محمد بن جلول العضو النشيط والمدافع عن السكان المسلمين في إطار السيادة الفرنسية[1]،لأن الأعضاء المسلمين بالمجالس العامة، يعلمون جيدا المهام الملقاة عليهم والمتمثلة في تمثيل جيد للسكان بهدف الاحتفاظ بقناعاتهم وإيديولوجياتهم، برفعهم لقضايا تخص مجالات الحياة اليومية والانشغالات الكبرى في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن جانب آخر تحاول أغلبية أعضاء المجالس تجسيد السياسة الفرنسية على أرض الجزائر، فهم أولا وقبل كل شيء يعتبرون أنفسهم فرنسيين ويتداولون داخل مجالس منتخبة فرنسية، رغم بروز بعض التيارات السياسية ،**كالشيوعيين والوطنيين** الذين بدرت منهم تصورات إيديولوجية مغايرة **لنظرة المشرع الاستعماري** للوضع في الجزائر.

2- تجسيد السياسة العامة للحكومة الفرنسية في الجزائر

1.2- دور الهيئتين التنفيذية والمنتخبة في تجسيد السياسة الفرنسية

تطرح أمامنا جدلية معقدة للوجود الاستعماري في الجزائر، بوجود حكومة مركزية بالمتربول تعتبر الجزائر جزء منها وتخضع لمؤسساتها وقوانينها ،وأن هذه الحكومة ملزمة بتطبيق سيادتها على أرض الجزائر بواسطة جهاز تنفيذي ؛الذي يتمثل في الحكومة العامة للجزائر قبل 1947 ومجلس تنفيذي يمثل السيادة الفرنسية على أرض الجزائر، وفق قانون 20 سبتمبر 1947.ولكن الوقائع الميدانية بينت لنا أن السكان الأوربيين ،بواسطة ممثليهم المحليين و المتربوليين لهم نفوذا وتأثيرا على قرارات المشرع الاستعماري.

1- CF. CAOM, Carton N°81 F/41, organisations administratives, op cit

ولتحليل هذه الجدلية علينا معرفة وتتبع مدى تطبيق السياسة الفرنسية ،وتجسيدها ميدانيا في الجزائر من خلال ما تقرره حكومة المتربول، وما تقوم بتنفيذه الأجهزة التنفيذية المركزية واللامركزية بالعمالات الجزائرية.

ومن أهم الحكام العامين الذين حاولوا تجسيد هذه السياسة ،تمثل في الحاكم العام **شاتنيتو** الذي جاء بأفكار إصلاحية ،التي اعتبرت في نظر الأوربيين تعاطفا مع الأهالي المسلمين، حينها اعتبره **اللوبي الاستيطاني عدوا لنفوذهم**[1].

وأمام التحديات التي واجهت الجزائر منذ أحداث 8 ماي 1945 واكتساح الأحزاب الوطنية للعمل الانتخابي في سنوات 1946-1947-1948 ، تأكد **اللوبي الاستيطاني** خطورة هذا العمل في التعامل مع المسلمين في قضية **رفع عددهم التمثيلي**، والسماح لهم بالتعبير عن **انشغالات السكان المسلمين**، فضغطوا على حكومة باريس لتغييره من الجزائر ليحل محله حاكما جديدا، و الذي تمثل في مجيئ الحاكم "**نايجلان**" الذي تطرقنا له سابقا من أجل خدمة مصالحهم، هذا الأخير الذي دشن عهدته التنفيذية بالتأكيد على السياسة الفرنسية من خلال إشادته بالانجازات الحضارية لفرنسا مع احترام خصوصيات السكان المسلمين، خلال تواجده أمام المؤتمرين لفدرالية شيوخ بلديات الجزائر في فبراير 1948[2].

وحاول "نايجلان"تهيئة الرأي العام المسلم وطمأنة المعمرين ،بأنه جاء لخدمة المصالح العليا لفرنسا وتحقيق أماني ومستقبل السكان ؛وأنه يريد تطوير الخدمات الاجتماعية وإنشاء مستشفيات وعيادات جديدة وورش عمل و بناء المدارس [3].

ويبدو أن " نايجلان" جاء مصمما لتنفيذ سياسة فرنسا بالجزائر، و لكن على طريقته الخاصة، بمنع الحركات "الانفصالية" من الوصول إلى المجالس المنتخبة ،ودمج السكان المسلمين في الحضارة الأوروبية من خلال التركيز على الممثلين المسلمين المؤيدين للمشروع الاستعماري ،مثل ما سيأتي شرحه لاحقا، من خلال عمليات تزوير الانتخابات وتهديد العناصر الوطنية بواسطة القمع البوليسي

[1]- **شارل أندري** جوليان، مصدر سابق، ص ص 338-339.

[2]- CAOM Carton N°81F/9, Discours du gouverneur général le 28 février 1948

[3]- CAOM,Carton N° 81/9, Discours de Naegelen le 16 mars 1948,a Tlemcen

و الإستخباراتي؛ معنى ذلك أنه حاول أن يظهر للمثلين على مستوى المجالس المنتخبة محليا، بأنهم ملزمون بتنفيذ تعليماته وترسيخ مفهوم الجزائر الفرنسية، محاولا رمي العبئ إلى أعضاء المجالس المحلية المنتخبين وفق طريقته، حتى يتسنى لهم تجسيد السياسة الفرنسية.

ومن جهتهم فولاة العمالات الذين يمثلون الأجهزة التنفيذية المحلية أو لا المركزية الإدارية، مطالبون في نفس الوقت ،بتطبيق أوامر وقرارات التشريعات الفرنسية للوجود الاستعماري في الجزائر، وهم العين الساهرة على تطبيق السياسة الاستعمارية على مستوى العمالات الجزائرية[1].

والمتتبع لجلسات المجالس العامة، يجد في افتتاح كل جلسة خطب أساسية للولاة ورؤساء المجالس العامة حول وضعية عمالتهم، والتصريح بالقرارات والتعليمات والمراسيم الصادرة عن وزارة الداخلية والحاكم العام بضرورة تطبيقها ، من ذلك تعليمات حول إجراء الانتخابات الجهوية،أو اختيار أعضاء من المجالس عن طريق الانتخاب للمجالس المتربولية، وشرح قرارات الحكومة وتعليمات الجهاز التنفيذي[2]، وتوضح لنا طبيعة السياسة المتبعة .

و تتضح أمامنا ،مدى حرص ولاة العمالات على تنفيذ هذه السياسة وإلزام المجالس العامة لها من خلال المراسيم المنظمة لأشغال المجالس العامة ،والتي حددت صلاحياتهم ومهامهم المختلفة.

وسنركز على نموذج واحد لكل عمالة، مستخلصين من خطب رؤساء العمالات وولاتها للتدليل على أهمية المجالس العامة، في تجسيد السياسة الفرنسية على أرض الجزائر.

فمجلس عمالة الجزائر، قد انتخب السيد جوزيف تورسTores، لعدة مرات ووضع المجلس ثقته فيه لأنه في نظر الأغلبية الأوربية، يمثل السيادة الفرنسية ؛ونستقرأ من خطب الافتتاح العديدة لهذا المجلس مدى امتنان الأعضاء الأوربيين، ورضا حكومة فرنسا بأعماله الاستعمارية،خاصة حكومة "كويي"(queuille)[3] والحاكم العام نايجلان .

1- محمد بليل ،، مرجع سابق، فصل عن إشكالية التشريعات ومنها صلاحيات الأجهزة المحلية ص ص 3 - 13

2- يمكن استقراء دور الهيئة التنفيذية في تجسيد السياسة الفرنسية من خلال جلسات الافتتاح لدورات المجالس العامة الثلاثة : conseils généraux d'Algérie, Alger, Oran, Constantine de 1947- 1954

3- - C.A.O.M,B, N° 81F/714, Rapport sur les travaux des conseils généraux d'Algérie

ولأن رئيس المجلس العام الشخصية المعنوية البارزة ،التي مثلت الهيئة المنتخبة الفرنسية على مستوى المجلس الجهوي، فقد ركز رئيس المجلس العام في خطبه المسجلة بسجلات عمالة الجزائر وتناولتها الجرائد المعاصرة لعهدته بشكل مقتضب[1].

فخلال جلسة أبريل 1951 قد تأسف أعضاء المجلس العام بمغادرة نايجلان الحكومة العامة، و حسب وجهة نظر"**تورس**" ، أن الحاكم العام السابق "نايجلان" قدم لفرنسا نموذجا حيا عن الإدارة الفرنسية في الجزائر و أنجز عدة انجازات ،ورحب في نفس الوقت بتنصيب الحاكم السيد روجي ليونار (R.Leonard) [2].

و ركز "تورس" في خطبه على أهمية مناقشة أعضاء المجلس للقضايا التي تشغل بال السكان مثل الإصلاحات الإدارية والمالية للعمالات.

أما الأعضاء المسلمين فكانت تصريحاتهم تصب في نفس السياق السابق بالإشادة بإنجازات فرنسا ، وولاء الممثلين المسلمين خاصة المستقلين منهم لفرنسا في تجسيد سياساتها.

و من الخطب التي عملت في هذا الاتجاه ، رئيس المجلس العام السيد "**فارس عبد الرحمان** و "**الأخضر الإبراهيمي** "،الذي يعتبر من أقدم أعضاء المجالس المسلمين حسب تصريحه الذي طرحه أمام مجلس الجزائر، بمدى ولاء الممثلين المسلمين للسياسية الفرنسية منذ 46 سنة[3]، أما فارس فقد صرح في خطابه الافتتاحي سنة 1952 ، بأن النخب تشكل وحدة وطنية لصالح السكان في الجزائر[4].

وهو ما يجعلنا نعتقد أن الرجال النافذين بمجلس الجزائر، كانت توجهاتهم واضحة تتمثل في خدمة المصلحة الفرنسية وتجسيد السياسة الفرنسية ، وتطبيق التشريع الاستعماري من قوانين متربولية ومراسيم حكومية وقرارات الحاكم العام وتعليمات الوالي.

و رغم وجود بعض الكتل السياسية المعارضة داخل المجلس من شيوعيين واشتراكيين وبعض المستقلين، لكن تأثيرهم كان محدودا، وكان عبارة عن انتقاد لسياسة الحكومة القائمة ؛وغير موجه للوجود الفرنسي بالجزائر.

1- Echo d'Alger, 17 avril 1951 et 08 août 1949,et dépêche quotidienne 3 août 1951.

2- G.C. Département' Alger, 1er Session , Avril 1951.

3- CAOM, B, N° 81 F/714 , rapport sur les conseils généraux. CF, Dépêche quotidienne 3 Aout 1951.

4- CAOM , B , N°81F/714, rapport sur les travaux du conseil d'Alger n°1261

أما الحركات الوطنية بالمجلس فكانت مبعدة منه ،ولم تستطع التعبير عن مواقفها بداخله، لكنها عبرت عنها خلال تجمعاتها بواسطة صحفها،مثل "إقاليتي (egalité) التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي و روبوبليك ألجيريان(République Algérien) ، التابعة لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية .

أما **بمجلس عمالة وهران**، فركزّ على خطاب والي عمالة وهران السيد مارلي **Marly** ورئيس مجلس عمالتها السيد"**جينمو** "في الوسط الأوروبي، لترأس خمسة مرات لهذا المجلس .

حاول والي العمالة خلال الندوة الثانية لسنة 1949، شرح السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر خلال زياراته لبلديات العمالة مؤكدا، بأنه ملزم على تنفيذ تعليمات الحكومة الفرنسية في مواجهة بعض الأحداث كالاضطرابات الاجتماعية ،موضحا بأن الفرنسيين الأوائل دخلوا البلاد وقاموا بتطويع أراضيها و طبيعتها ،وأن فرنسا قامت بإنجازات لصالح السكان فوق هذه الأرض[1].

وأكد "**جينمو**"رئيس مجلس وهران نفس الطرح ، يتجسد السياسة الفرنسية خلال خطاب افتتاحي، مركزا على الدور الهام للمجلس في تسير المداولات وأشاد بوالي العمالة ،بأنه جاء للحفاظ على مزايا ومصالح فرنسا وحقوقها والدفاع عن الحريات في إطار الانضباط والأمن واحترام مؤسساتنا.

وطرح قضايا عديدة على أعضاء المجلس العام، انطلاقا من مرسوم 1875، بضرورة مناقشة جميع القضايا ،منها الجانب المالي الذي سنرجع له لاحقا[2].

تتأكد لدينا قناعة الممثلين و المسيرين الأوربيين على مستوى هذه العمالة،من خلال قراءتنا لما ورد في خطب الفاعلين والمؤثرين في لمجلس العام لعمالة وهران بالإشادة بالسياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر.

كان للمجلس العام دورا بارزا في تجسيد السياسة، مع بعض الانتقادات للحكومة من قبل التيار الشيوعي،و كان دور الوطنين فيه جد محدودا، بسبب مقاطعة انتخابات هذا المجلس لسنتي 1949-1951.

أما بمجلس عمالة قسنطينة،فكان تأثير المنتخبين المسلمين به قويا ،من قبل المستقلين المؤيدين للمشروع الاستعماري ،أمثال **بن سالم عيسى وقاضي عبد القادر**، اللذان ترأسا المجلس لعهدات عديدة، حيث مثلا الوجود الفرنسي في الجزائر في مهمتهما ،و أدعا أنهما يخدمان السكان

1- C.G. département d'Oran, séance 6 octobre 1949 , discours du préfet d'Oran, pp 14-15

2- ibid, discours de Mr **Jeanmot** , pp15-21

يعتبر جينمو من أبرز الممثلين الأوربيين في المجلس العام لوهران و رئيسه لعدة دورات.

المسلمين وفي نفس الوقت أن هؤلاء الأعضاء[1]، قاموا بتجسيد السياسة الفرنسية وتشريعاتها في الجزائر .

وأهم شخصية أوربية مثلت المنتخبين الأوربيين لمجلس عمالة قسنطينة السيد "**روني مايار** " Renie Mayer الذي تقلد هذا المنصب لمرات عديدة ،واختير عضوا في الحكومة الفرنسية كنائب رئيس مجلس الوزراء المكلف بالقضايا الاقتصادية و المالية ،والذي اعتبر في خطاب له سنة 1951[2] ، أن هذا المنصب الذي له أهمية بالغة و يمثل قاعدة في مجال تطبيق معالم السياسة الفرنسية .

وفي خطاب مطول له أثناء افتتاح جلسة أكتوبر 1953[3]، أشاد بالمهمة التي اختير من أجلها وثقة أعضاء مجلس قسنطينة في شخصه، وتطرق للسياسة الخارجية العامة للحكومة الفرنسية وأشاد في نفس الوقت بالوحدة "الفرنسية المسلمة" ،وأكد أيضا أن قسنطينة تعتبر إحدى العمالات الفرنسية فيما وراء وراء البحر.

وتطرق كذلك إلى الجانب السياسي المحلي ، مذكرا بأن عهد الوطنيين قد انتهى ليحل محله عهد التجمعات الاقتصادية الكبرى،بانضمام فرنسا إلى الوحدة الأوروبية واندماج العمالات الجزائرية **ضمن مجلس الاتحاد الفرنسي**، حيث دار نقاش حاد داخل قاعة المداولات حول طبيعة هذا المجلس لدى جاء على أثر قانون 27 أكتوبر 1946 ،وعلاقته بتمثيل أعضاء المجالس العامة من العمالات الجزائرية في هذا المجلس، وعلاقة هذا القانون بقانون سبتمبر 1947 لدى منح للجزائر شخصيتها المدينة.

خلاصة لما سبقت الإشارة إليه ،فإن هذا الممثل الفرنسي لمجلس عمالة قسنطينة وضح دور هذه الهيئة في تجسيد سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر.

وداخل مجلس عمالة قسنطينة ،تطرقت أصوات عديدة محسوبة على المسلمين عن دور هذه الهيئة في مجال تطبيق الديمقراطية في الجزائر، منهم **قاضي عبد القادر** الذي عهدت له رئاسة المجلس العام لقسنطينة، و ادعى نفسه أنه يمثل المسلمين في هذه الهيئات المنتخبة، وفق لمبادئ فرنسا ؛وسبق أن أشرنا بأنه قد استقبل الوفود المشاركة في **المؤتمر السادس عشر لرؤساء المجالس العامة**

1- C.C Département de Constantine, 2eme session ordinaire 1951, p39
2- C.G. Du Département de Constantine, session Avril 1951 TII troisième partie
3- Ibid, session octobre 1953, T1

الفرنسية بقسنطينة سنة 1953، مبديا قناعاته بترسيخ انتماء المسلمين لفرنسا، و تطرقت أصوات أخرى من المنتخبين المسلمين لمختلف القضايا ، بين الاعتدال تارة والوقوف إلى جانب المشروع الاستعماري تارة أخرى، من أبرزهم العضويين والنائبين بالجمعية الجزائرية[1]:

– **السيد "فرحات عباس" زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** ،الذي ناضل من أجل تحقيق العدل والمساواة بين الفرنسيين (مسلمين وأوربيين)،في إطار **جمهورية جزائرية متحدة فيدراليا مع فرنسا**.

– **السيد: "بن جلول محمد" العضو السابق في فيدرالية المنتخبين المسلمين لقسنطينة** والعضو المستقل ،الذي عبر عن توجهاته بالانتماء للحضارة الفرنسية، حيث استفسر عن الخلط التشريعي الذي أتى به قانون 27 أكتوبر 1946 حول انتخاب المجالس العامة في مجلس الاتحاد الفرنسي وعلاقته بقانون 20 سبتمبر ،1947 الذي اعتبر الجزائر عمالات فيما وراء البحر ذات خصوصيات ،و أما موقف **رئيس المجلس السيد "بن سالم عيسى" لعهدتين متتاليتين** فقد اعتبر أن دوره ، تمثل في تطبيق قانون أكتوبر 1946، الداعي بوجود أعضاء من المجالس العامة في مجلس الاتحاد الفرنسي.

و خلاصة لهذا الجدل ،فإن أعضاء مجلس عمالة قسنطينة، هم الآخرون عبروا عن دورهم في تطبيق معالم السياسة الفرنسية و تجسيدها ميدانيا في الجزائر[2].

نعتقد أن المجالس العامة الجزائرية كلفت بمهام عديدة، من أبرزها تجسيد السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر، بغض النظر عن الانتماء السياسي أو الديني أو الفرنسي أو الثقافي للمنتخبين، وكان للهيئة التنفيذية على المستوى المركزي بالجزائر العاصمة والأقاليم الجهوية ،دورا بارزا في مراقبة تطبيق هذه السياسة داخل المجالس العامة.

[1]- C.C du Département de Constantine, 2eme session ordinaire , octobre 1947.Rapports du préfet-

[2]- سنشرح في فصل لاحق إشكالية تواجد أعضاء المجالس العامة الجزائرية ،ضمن مجلس الاتحاد الفرنسي وأهمية ذلك ،وأبرز الانتخابات التي جرت لتحقيق هذه الغاية، باعتبار أن الممثلين في المجالس العامة ، سيحضا بعضهم بمناصب تنفيذية بحكومة المتربول.

2.2– مراقبة الجهاز التنفيذي لمداولات المجالس العامة والمصادقة عليها:

إن المتتبع لمحتوى التشريعات الاستعمارية الخاصة بعمل المجالس العامة في الجزائر ،من خلال المراسيم المنظمة لعمل المجلس وصلاحياته وعلاقته مع الجهاز التنفيذي، يدرك إن المشرع الاستعماري ضبط سير الأشغال داخل المجالس من قبل هيئة منتخبة، ولكنها تخضع لمعالم سياسية واضحة تلزم الجهاز الحكومي المركزي بباريس بتطبيقها في الجزائر ، وينفذها الجهاز المحلي بالجزائر مثل ما وضحنا ذلك خلال العنصر السابق.

ووضح لنا السيد **كولو** المختص في المؤسسات الاستعمارية في دراسة له، عن أهمية المجالس العامة وصلاحياتها في القوانين المسيرة لها ،والتي كانت تهدف إلى منح الأقلية الأوروبية أحقية تسيير هذه المجالس الجهوية[1] وفق أغلبية بداخلها، حتى يتسنى لها تجسيد سياسية فرنسا من أجل خدمة الوجود الفرنسي في الجزائر.

والمتصفح أيضا للمراسيم المنظمة للمجالس العامة في الجزائر، تستوقفه مواد قانونية رئيسية في مجال مراقبة الهيئة التنفيذية ،لأعمال المجالس العامة ومداولاتهم وانشغالاتهم واقتراحاتهم من خلال المواد 33 و34 و35 و36 مرسوم 23 سبتمبر 1875 التي حددت بوضوح علاقة المجالس العامة مع الجهاز التنفيذي، هذا الأخير الذي لا يمكنه المصادقة على أية مداولة خارج نطاق صلاحيات المجالس العامة[2].

وحدد المادة 47 من نفس المرسوم ،والتي عدلت وفق مرسوم 2 فيفري 1955 طبيعة العلاقة ما بين الجهازين التنفيذي والمنتخب في مجال المصادقة على مداولات المجالس العامة،ومنعت المادة 51 من نفس المرسوم الالتماسات السياسية لأعضاء المجالس العامة.

وركز **المشرع الاستعماري** على اختصاص المجالس العامة ،في مناقشة **القضايا الاقتصادية والاجتماعية و مناقشة السياسية العامة** التي يقترحها الحاكم العام أو يشير لها الولاة ،و بعض الأحداث الكبرى التي تهم الشأن العام الفرنسي ؛كمنافسة السياسة العامة الفرنسية بعد سنة

[1]- Collot (C). op.cit, p53

[2] - مصلحة أرشيف لولاية مستغانم علبة رقم 116
Organisation… des conseils d'Algérie de l' article 33 au 36 du décret 23 septembre 1878,op cit p16.

1945والقوانين التشريعية التي تخص الجزائر ،مثل قانون 20 سبتمبر 1947 و **الأحداث الأمنية كالاضطرابات العمالية أو الاجتماعية وأحداث أول نوفمبر 1954**.

أما قرارات الحكومة الفرنسية وتعليمات الجهاز التنفيذي للجزائر، كانت جد واضحة من خلال البرقيات والمراسلات التي كانت تتم بينهما في مجال مراقبة أشغال المجالس العامة، وتتبع أنشطة أعضاء المجالس الأوروبيين والمسلمين من قبل جهاز الاستعلام الفرنسي وشرطتها بالجزائر **SLNA** و(**P.R.G**) وفق تقارير رسمية سرية أو نشرات محلية خاصة بالعمالات حول مراقبة أعضاء المجالس العامة.

ولقد حفظت لنا دور الأرشيف بفرنسا خاصة بآكس بروفانس (**CAOM**)والأرشيف الوطني الفرنسي(A.N.F)، وبعض مصالح الأرشيف بالولايات الجزائرية الرئيسية **كالجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة** وبعض **الولايات الأخرى** بتقارير هامة حول أنشطة المجالس العامة[1].

وسنحاول أن نتطرق لنماذج عن هذه التقارير في مجال مراقبة ومصادقة الهيئة التنفيذية للولاية على المداولات، قبل إرسالها إلى الحكومة العامة بالجزائر ووزارة الداخلية الفرنسية.

فكان النوع الأول من المراقبة[2] ،يتمثل في قيام الولاة حسب المرسوم الخاص بالمجالس العامة المؤرخ في 23 سبتمبر 1875، والمعدل مرارا إلى إرسال تقارير دورية عن جلسات المجالس العامة والمواضيع التي تطرقت لها.

ذلك ما يوضحه التقرير المرسل من قبل والي عمالة وهران إلى الحاكم العام ووزارة الداخلية بتاريخ 3 ديسمبر 1952 خلال دورة أكتوبر 1950 ،حول أهم المواضيع المحتدم حولها النقاش والالتماسات المقدمة من قبل أعضاء المجالس، وتاريخ الافتتاح والاختتام،و تركيزه على القضايا الاجتماعية والاقتصادية للعمالة.

1- D.A.W.O, Série I :- Affaires musulmans B P,201rapport mensuel sur l'Activité musulmane
من بين هذه النماذج:
- CAOM, série 81F /714 – département Oran, 5I/167

2- :
- CAOM, Carton N°81F/714,
- Rapport sur les travaux des conseils généraux d'Algérie.
- Rapport du préfet d'Oran, le 03 décembre 1952
- Rapport du préfet d'Alger, le 16 décembre 1952

ومراسلة أخرى من والي عمالة الجزائر إلى وزير الداخلية بتاريخ 16 ديسمبر 1952 حول أشغال المجالس العامة، حيث تناول التقرير بالتفصيل المواضيع المطروحة للنقاش والمشاكل التي تحدث داخل المجلس من قبل تدخلات سياسية لأعضاء شيوعيين مثلا.

أما النوع الثاني من التقارير المرسلة إلى الهيئات التنفيذية ،(حاكم عام ووزير الداخلية) فتمثلت في تقديم صورة واضحة عن أنشطة أعضاء المجالس الأوربيين والمسلمين وتحركاتهم.

فمثلا تقرير 27 نوفمبر 1948 حول تحديد أسماء الأعضاء وانتماءاتهم السياسية من قبل وزارة الداخلية للولاة الثلاثة للعمالات الجزائرية، تم فيه إعطاء صورة واضحة عن ذلك ،والتعريف بالكتل السياسية الموجودة داخل المجالس العامة[1].

ويتضح أمامنا الهدف من هذه التقارير، المتمثلة في تتبع أعضاء المجالس العامة ،و وضع إستراتيجية حكومية لعلاج مختلف المشاكل المطروحة من قبل هؤلاء الأعضاء ،وإلزامهم باحترام صلاحياتهم.

والنوع الثالث من التقارير المرسلة من ولاة العمالات ، فتمثلت في طبيعة القضايا المرفوعة داخل قاعة المدلولات من قبل تقارير الولاة، ومدى خضوعها للنصوص القانونية الخاصة بصلاحيات أعضاء المجالس العامة.

فالسجلات التي حافظت لنا هذه المدلولات، نجد في بدايتها **فهرسا،لأهم المواضع المقترحة** للنقاش فمثلا دوره 17 أكتوبر 1949 للمجلس العام لعمالة الجزائر، ناقشت القضايا الآتية[2]:

- الحالة المدنية للمسلمين
- الديانة الإسلامية
- المسألة الاقتصادية
- التعليم العمومي

كما ركزت التقارير أهم المواضيع التي تناولتها المدلولات من أبرزها:

1- CAOM, B, N° 5I/167, Département d'Oran lettre du gouverneur général d'Algérie aux préfets des départements Algérienne, le 27 novembre 1948, CF CAOM, Carton N° 81F/715-716, op cit

2- C.G . D'Alger, séance 17 octobre 1949, 2 session Octobre 1949

- **قضايا للإصلاح المالي والإداري**،هي التي كثيرا ما كانت تهم أعضاء المجلس، وتأتي في مقدمة النقاش[1].

- ومن القضايا الأخرى التي حضت باهتمام تقارير الولاة:

***موضوع الانتخابات والتقطيع الانتخابي**، فخلال جلسة لمجلس عمالة وهران مثلا، صادفت وجود وزير الداخلية بالجزائر ،والذي حضر هذا المجلس بتاريخ 28 أبريل 1952، فوضح لهم في خطاب له تحية فرنسا لكل من يعمل لصالحها خاصة من المسلمين، ففرنسا حسب ما ورد في خطابه داخل المجلس :"أنها تسعى لتكوين نخب مسلمة مثقفة في الهيئة الثانية ،تدخل مؤسساتنا وتستطيع تمثيل السكان المسلمين"[2].

و في نفس الاتجاه وضح تقرير آخر من والي عمالة وهران إلى الحاكم العام **نايجلان** انتخابات المجلس العام لأعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي والتنافس من الكتل السياسية داخل هذا المجلس[3].

وفي غالب الأحيان كان الولاة يصادقون على مدلولات المجالس العامة في إطار القانون، باستثناء بعض اعتراضاتهم على تدخل بعض أعضاء كتلة **الحزب الشيوعي الجزائري أو أنصار الحركات الوطنية**، خاصة حزب الاتحاد الديمقراطي ؛ حتى وصل الأمر أحيانا إلى مشاجرة ومشاحنة داخل المجالس، مثل ما حدث بمجلس العام للجزائر، عندما تدخل النائب الشيوعي بلوزوليو Pelozuelo الذي انتقد تصرفات الوالي، الذي أمر الشرطة باستخدام العنف ضد العمال المتظاهرين المطالبين لحقوقهم،ورفض اتهام الوالي للحزب الشيوعي بالوقوف وراء الأحداث[4].

إذن فالقوانين والمراسيم حددت بشكل واضح ،صلاحيات المجالس العامة وسلطات الأجهزة التنفيذية، وكانت أشغال المجلس العامة تنقل بالتفصيل عن طريق هذه التقارير بهدف متابعة تطبيق معالم السياسية الفرنسية للعملات الفرنسية في ما وراء البحر بالجزائر.

1- CAOM, carton n° 5I/167, C.G. Département d' Oran, , octobre 1949.

2- CAOM , Carton n° E255, election Cantonale, d 'Oran

3- Ibid

4- Alger republican, 6 Mai 1953 .

3- المصادقة على ميزانية العمالة

بعد أن تطرقنا لصلاحيات عامة حددها التشريع الاستعماري لصالح المجالس العامة في الجزائر، ومن أبرزها موضوع الميزانية الذي يعتبر من أهم صلاحيات المجلس العام، حيث ألزم القانون المنظم لهذه الهيئة بالتصويت على ميزانية العماله، من خلال مشروع الجهاز التنفيذي المتمثل في والي العمالة وذلك بعد مناقشة واسعة لحيثيات هذه الميزانية، من خلال التقارير الواردة من إدارة العمالة لمختلف القضايا التي تشغل ممثلي العمالة[1].

وفي نفس الاتجاه حدد **كولو** واقع الميزانية الاستعمارية موضحا ،بأن المجلس العام هو الذي يداول ويصادق على الميزانية المهيئة من قبل والي العمالة ،وإن ميزانية العماله موجهة بأكملها نحو **تلبية رغبات السكان الأوروبيين**[2].

ويتضح مما سبق ذكره ،بأن المجلس العام للعمالة له دور بارز لدى سكان الجزائر (أوروبيين ومسلمين) بدرجات متفاوتة، لأن المشرع الاستعماري حاول منح ممثلي هؤلاء للسكان ،التسيير المالي الذاتي للعمالة منذ قانون ديسمبر 1900 ،الخاص بالاستقلال المالي الذاتي للجزائر، وهذا ما سنحاول مناقشته وتحليله في العناصر الآتية:

1.3 – أهمية ميزانية العمالة في التشريعات الاستعمارية:

لقد حدد التشريع الاستعماري الخاص بنشأة العمالات في الجزائر،كيفية تسييرها الإداري والمالي بواسطة مراسيم منظمة، سبق أن تطرقنا لها بشكل عام، خاصة مرسوم 23 سبتمبر 1875 المعدل مرارا، حيث تم التطرق في **الباب الخامس**، لموضوع الميزانية وحسابات العمالة بشكل دقيق من المادة 57 إلى المادة68،الحالات والوضعيات التي تسمح للمجلس العام، مناقشة الميزانية وإبداء الرأي فيها[3].

فالمادة 57 من المرسوم السابق الذكر والمعدل وفق مرسوم2 0 فيفر ي 1955، توضح لنا بأن مشروع ميزانية العمالة يهيئ ويقدم من قبل الوالي ،الذي يبلغ لجنة العمالة بالموضوع ب10 أيام

1- VAleroy Duc et Bensaadoun (H), op.cit, p36.

2- Collot (C). op.cit, p58.

3- مصلحة أرشيف ولاية مستغانم، علبة رقم116:
Philippe(J), conseil général du département d'Alger, décret 23 septembre 1875, op.cit, p37-44

على الأقل من انعقاد دورة أكتوبر، وإن الميزانية المصادق عليها تصدر بواسطة قرار من الحاكم العام، وهي مجزأة إلى **ميزانية عادية** و **ميزانية غير عادية**(استثنائية).

أما المادة 58 تحدد أنواع مداخل ميزانية العمالة من بينها:

- السنتيمات المضافة العادية وغير العادية
- مداخل الملكيات العقارية الخاصة بالعمالات
- حقوق المصاريف الخاصة بجميع القطاعات، التي تخص الاعمالة من صحة عمومية وطرقات وأشغال..إلخ.

والمادة 59 حددت الميزانية غير العادية والمادة 60 حددت الميزانية العادية، والمادة 61 حددت المصاريف الملزمة للعمالة.

والمواد 64 إلى 68 حددت خصوصيات المجالس المكلفة بحسابات الميزانية من مداخل ومصاريف.

وكانت المداخل الأساسية التي تعتمد عليها ميزانيات العمالات قبل قانون ديسمبر 1900[1]على الضرائب العربية،بانتزاع الخمس منها لصالح العمالات،إضافة إلى الضرائب المفروضة على الملكيات العقارية المبنية ؛وإن هذا الأمر طرأ عليه تغيير وفق مرسوم 1918 الخاص بالتعديلات التي أدخلت على مرسوم سبتمبر 1875[2].

وبعد إلغاء الضرائب العربية[3]،أصبحت ميزانية العمالات تمول بواسطة مداخل السنتيمات الإضافية التي يقرها القانون المنظم للضرائب الخاصة بالدولة الفرنسية والحكومة العامة في الجزائر حيث أصبحت تأتي من مختلف القطاعات التابعة للعمالة، حيث تستغل هذه الضرائب التي تدخل ميزانية العمالة ،لتهيئة الطرق و المساهمة في المساعدات والمرافق الاقتصادية والاجتماعية الضرورية للعمالة وفق قانون المالية الذي كانت تصادق عليه المندوبيات المالية منذ 1900 ثم المجلس المالي للجزائر منذ 1945 والجمعية الجزائرية منذ سنة 1947[4].

---

[1] - قانون خاص بالاستقلال المالي للجزائر، حينما سمح مرسوم 1898 بتأسيس مندوبيات مالية تهتم بالشؤون الاقتصادية والمالية للمستعمرة ، بمشاركة ممثلين عن سكان الجزائر وفق 3 فئات: معمرين وغير معمرين والمسلمين الأهالي.

[2]- Géraut (A), op.cit, pp. 112-213

[3]- Collot (C). op.cit, p60.

[4]- المادة 20 من قانون 20 ديسمبر 1947.

وحسب المختصين في التشريع الاستعماري فإن الجانب المالي ،اعتبر عصب الحياة في تسيير العمالات التي كانت تحدد ميزانيتها حسب المداخل التي تأتيها من المصاريف المخصصة لمختلف المشاريع المبرمجة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،لتوفير حاجيات السكان ومرافقهم الإدارية.

وبعد الإصلاحات الجديدة التي قامت بها هيئة التحرير الوطني ثم الجمهورية الرابعة في المجال الاقتصادي، و التي مست على وجه الخصوص إلغاء المفوضيات المالية التي كانت تشكل من مجموعات إثنية مثل ما سبق الإشارة إليه، لتأسيس مجلس مالي خاص بالجزائر متكون من اللجان المالية للعمالات الثلاثة الجزائرية ،مناصفة بين الأوروبيين والمسلمين في 1945.

تتضح لدينا معالم السياسة الاستعمارية الفرنسية في المجال الاقتصادي بإشراك المسلمين في النقاش والتداول حول شؤونهم الاقتصادية، ذلك ما نسعى إليه في مناقشة و تحليل القضايا التي رفعها أعضاء المجالس العامة في الباب الثاني من هذه الدراسة.

وهو ما عبرت عنه الحكومة الفرنسية بواسطة حكامها **شاتنيو و نايجلان** ،وإعادة هيكلة المؤسسات الجزائرية، حيث بات للمجالس العامة أهمية كبرى في مجال تمثيل أعضاء منهم في المؤسسات المركزية بالجزائر والمنتخبة بالمتربول[1].

ولقد أشار السيد"ديك دروم" Dic Drom مقرر للجنة المالية للمؤتمر السادس عشر لرؤساء المجالس العامة المنعقدة بالجزائر في جوان 1953 أهمية دستور 27 أكتوبر 1946 خاصة في المادة العاشرة، بتحديد مفهوم الاتحاد الفرنسي والمعالم السياسية للجمهورية الفرنسية ،التي قال عنها: " بأنها غير مجزأة تتكون من بلديات وعمالات وأقاليم ما وراء البحر"[2].

واعتبر من جهة أخرى بأن مجالسها المنتخبة تسير بكل حرية ،خاصة في مجال مناقشة ميزانية العمالات المرتبطة بالبلديات والحكومة.

وترجع أهمية مناقشة الميزانية وفق التشريع الاستعماري للاعتبارات الآتية[3]:

---

[1]- بعد سنة 1945، أصبح للمسلمين حق التمثيل في البرلمان الفرنسي بعد التصويت على الجمعيتين التأسيسيتين الأولى والثانية، حيث حدد دستور 27 أكتوبر 1946 حق المسلمين في اختيار ممثلين لهم في المجالس المنتخبة للمتبرول (البرلمان الفرنسي بغرفتيه)، وسنرجع لها في عنصرنا المقبل حول علاقة المجالس العامة بالمجالس المتربولية.

[2]- République française ,Association des présidents des Conseils Généraux Français , op.cit, p100 -

[3]- ibid , p 102

- أهمية الميزانيات المحلية
- الحاجة إلى الضرائب المباشرة
- نقص تدعيم الدولة
- تراجع الانجازات والأشغال
- عدم كفاية المداخل المباشرة
- أهمية القروض
- ارتفاع بعض الأعباء

إذن فالأعباء المالية الخاصة بالعمالات،شكلت الانشغال الأكبر للهيئة المنتخبةعلى المستوى الجهوي، لمحاولتها فهم النصوص التشريعية التي تخص صلاحياتها و المطالبة بإعفائها من قبل بعض الأعباء التي لا تنفعها ،مثل ثكنات الدرك التي أقر القانون خضوعها للحكومة ولكنها في الواقع لازالت تخضع للمصاريف الخاصة بالعمالات، حيث أصبحت هذه الأعباء تشغل بال أعضاء المجالس العامة، خاصة اللجان المالية أثناء قيامها بإعداد التقارير الخاص بالمداخل و المصاريف ، و بالتالي توضيح الرؤية من قل السلطات المركزية حول صلاحيات المجالس الخاصة بالمشاريع المحلية على المستوى البلدي والجهوي، ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مثل ما أكد ذلك النائب سوران Saurain مقرر للجنة المالية لعمالة وهران حول خصوصيات ميزانية عمالته المرتكزة على زيادات في المصاريف على حساب المداخل، وهو ما يؤدي إلى خلل مالي في الميزانية والحاجة إلى مساعدة الدولة[1].

وفي سنة 1947 ستحظى الجزائر بجمعية منتخبه محليا تنضم عمليات التشريع الخاصة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية،و تحل محل المجلس المالي ولها بعض الخصوصيات السياسية، بمناقشة التشريع الاستعماري ، وإبداء الرأي فيه بتوسيع تطبيقه أو الاعتراض عليه، ويمنح المشرع لهذه **الجمعية الجزائرية حق إعداد ميزانية الجزائر** بعد موافقة الحكومة الفرنسية عليها ،وتوزيعها على العمالات الجزائرية، التي أصبحت معنية أكبر من ذي قبل بطرح المشاريع بواسطة مداولات المجالس العامة لدى الجمعية لجزائرية على المستوى المركزي ، والاحتفاظ بأعداد ميزانية من قبل الهيئة

[1]- C.G,départ d'Oran, séances 04 mai 1951, pp, 280-281

التنفيذية لمجلس العمالة، ويقوم المجلس العام المنتخب بمناقشتها والتداول عليها والتصويت عليها فيما بعد.

ومع مجيء نايجلان الحاكم العام الجديد في سنة 1948 ،ركز على الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بعد الأزمات التي عقبت الحرب العالمية الثانية، حيث ارتفعت ميزانية الدولة في سنة 1950 إلى 89 مليار[1] ،ودعمت بالضرائب المحلية بأربعين مليار إضافة إلى خمسة عشر مليار للجماعات المحلية.

ومع ذلك فالضرائب مجتمعة لا تمثل إلى السدس1/6 من نظراتها بالمتربول، وقد شغل كاهل المجالس المنتخبة، إجراء مراقبة المال المحلي بمناسبة طرح المشاريع المختلفة ،وإبداء الرأي فيها، ذلك ما سنتعرف عليه من خلال تحليلنا لبعض نماذج الميزانيات التي نوقشت منذ 1947إلى 1954.

2.3– مناقشة واسعة لميزانية العمالة:

لقد تغيرت معالم السياسة الاقتصادية في الجزائر المستعمرة ،بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بتأسيس مجلس مالي، يهتم بميزانية الجزائريين بتوزيعها على العمالات حسب دراسة تقنية وميدانية للخبراء المختصين، الذين يساعدون السلطات التنفيذية من حاكم عام والولاة وللجان المالية على المستوى المركزي والجهوي،بإعداد تقارير مالية حول صياغة بيان خاص بميزانية الجزائر وميزانية العمالات.

والمتتبع للتقارير المرفوعة من قبل الولاة ،باتفاق مع اللجان المالية للمجالس العامة؛ يلاحظ الدقة في تقديم المعلومات والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية التي خصصت لها الميزانية، إعتمادات مالية مناسبة لها ،حسب الظروف والطوارئ المحتملة، التي يسعى من خلالها المختصون إلى التكييف معها ،مثل التطور الذي يطرأ على المحاصيل الزراعية والإنتاج الصناعي والمبادلات التجارية أو عكسها مثل الكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات ،وبالتالي انخفاض المستوى الاقتصادي للجزائر.

ذلك ما لاحظناه خلال مناسبة إعداد البيان المالي لمجلس عمالة الجزائر[2]،بناءً على المعطيات المقدمة له الخاصة بالوضع المالي للعمالة، ويمكن للمجلس العام اتخاذ المجلس قرارا بتعديل الميزانية من أجل إصلاح الإختلالات المالية والاحتفاظ بالمشاريع الكبرى، لبناء المدارس والطرقات وإتباع

1- Goinard (D),Algérie, l’œuvre française,op cit , p356
2- C.A.O.M ,B, N°81F/714, rapport du préfet d’Alger en ministre de l’intérieure 1948

تعليمات الحكومة، وقد وضح السيد **فارس عبد الرحمن**[1] **رئيس المجلس العام في سنة 1952** هذه الأوضاع أمام رؤساء المجالس العامة للمتروبول والعمالات فيما وراء البحر، بأن ميزانياتها لا يمكنها مواجهة الانفجار السكاني المعتبر ،باعتبار أن الجزائر بلد حديث واحتياجاتها كبيرة وعريضة أكبر من المتربول، وأن عمالة الجزائر ،وحدها تحتاج إلى 30 مليون لفتح الطرقات الجديدة ؛وأن التطور السكاني يحتاج إلى مستشفيات ومدارس عديدة وتجهيزات اجتماعية.

وبالنظر إلى ما قالة السيد فارس، بأن الجزائر بلد كبير عرف تطورا سكانيا في بداية القرن العشرين ، وازداد هذا النمو، ليصل قرابة 8,5 ملايين في سنة 1950، وأما جميع هذه المنجزات ممولة من قبل ميزانية العمالات الجزائرية ،وهي تحتاج إلى تدعيم ميزانية المتربول[2].

وإذا تتبعنا كرونولوجيا مناقشة ميزانية العمالات ما بين سنتي **1947**و**1954** ،فإننا نجد اهتماما بالغا لأعضاء المجالس العامة، بتوضيح الرؤية للسلطات التنفيذية حول أهم المشاريع المقترحة والاعتمادات المالية المخصصة لها، وإبداء تخوفاتهم واقتراحاهم وطلب المساعدات والمنح، من مختلف أنواع الميزانية العادية وغير العادية والأولية والتكميلية، كلها برامج قدمها المشرع لصالح المجالس العامة، وبإمكان هذه الأخيرة إضافة المقترحات للدراسة من قبل اللجان المالية.

ففي سنة 1947 ناقش **مجلس الجزائر** التقرير المالي المقدم الأعضاء المجالس حول ميزانية العمالة[3]التي عرفت تحسنا بالنسبة للسنوات الماضية ،وقد تدخل النواب المسلمون لمناقشة المشاريع الخاصة بالبلديات والدواوير والمساعدات التي يحتاجها السكان ،حيث تدخل السيد فارس،موضحا بأنه تم تخصيص 400,000 ف [4]من الوجبات المجانية للسكان المسلمين ،ممولة من قبل ميزانية الجزائر بنسبة 60% و ميزانية العمالة بنسبة 20 %وميزانية البلدية بنسبة20% ولذلك طلب تسجيل **1.333.333 ف**/ف من ميزانية العمالة ،كمساهمة مجانية لصالح السكان المسلمين.

1- Association des présidents des conseils généraux Algérie d'Algérie, op.cit, p21

2- Association des présidents des conseils généraux d' Algérie , op.cit, p22

3- C. G. depart d' Alger, séance octobre 1947, rapport du préfet pp 44-483.

4- Ibid, séance 25 novembre 1947 secours alimentaire p 721

وفي نفس السنة قدم والي عمالة وهران الميزانية الأولية ،جاء فيها مساعدة الدولة للبلديات لتلبية حاجيات الجزائر والتخفيف من مصاريف العمالة؛ وفي تحلله لهذه الميزانية وفضح والي العمالة في تقريره ما يلي[1]:

"إن مشروع الميزانية المقدم للمجلس العام بمضامينه اهتم بالتماساتكم ، وإن الإدارة ملزمة بأن لا تغير التكلفة وستستجيب بشكل عادل لأكبر عدد من الحاجيات، و أن الحل للمشاكل المطروحة لا يوجد في البناء الاقتصادي فقط ،ولكن يمكن أن يكن البديل في تأجيل تنفيذ لبعض المشاريع غير الضرورية".

وقدم مقرر لجنة المالية إحصائيات عن مصاريف ومداخل التي ارتفعت من 287767387 ف/ف إلى 337261820 ف سنة 1948 ،وركز هذا الأخير على الجانب الصحي الذي ارتفعت مصاريفه من 37112591 سنة 1947 إلى 39898300 ف سنة 1948.

وإن الميزانية تناولت قطاعات أخرى من أبرزها الطرقات والبناء والاتصال والطفولة المسعفة،أما في إطار التدعيم المالي للعمالة من قبل البنوك والمؤسسات المالية، فتتكلف بها المواد الخاصة بالمصاريف الاستثنائية[2].

أما **بعمالة قسنطينة** ،فقد قدم السيد **هرناندز**Herandez مقرر اللجنة المالية تقريرا للوالي حول ميزانية العمالة خلال سنة 1948[3] بتقديمه عرض عن أهم المداخل والمصاريف .

تم توضيح المصاريف بواسطة فصول و مواد قانونية كالآتي:

– فالفصل الأول والثاني: خصصا تدعيمات مالية لعمارات العمالة ،حيث ارتفع حجم تكاليفها سبب ارتفاع أسعار مواد البناء وأعمال الصيانة.

– أما الفصل الرابع فخصص مصاريف للموظفين التابعين للعمالة

– أما الفصول 7 و8 و9 و10 فخصصت للتدعيم العمومي.

– أما الفصل الثالث عشر فركز على المصاريف الموجهة للتعليم العمومي والصحة المدرسية ، و حدد طبيعة المداخل من خلال **عدة بنود**، هو الآخر كالآتي:

1- G.C Département Oran, rapport du préfet session ordinaire octobre 1947 pp 55-77

2- ibid ,pp 77 – 78
وتناول التقرير أيضا المداخل العادية والغير العادية في عدة أبواب ص ص 0 8-81.

3- G.C Département Oran, 2 session ordinaire, oct 19-

– فالبند الأول: تأتي المداخل من السنتيمات المضافة حسب ارتفاع حجم المصاريف.

– البند الثاني: خاص بالرسوم الخاضعة للعمالة، وذلك بعد أن تم توقيف تطبيق الرسوم المفروضة على القطيع الحيواني ،واستبدلت برسوم المبادلات العقارية المبنية و مصاريف خاصة بمصلحة تسجيل الضرائب بقيمة 30 مليون نسمة سنة 1948.

– أما الفصل السادس: يوضح أن العمالة استفادت من يومين خاصين بالاقتراض من أجل صيانة وإنجاز طرقات العمالة و السير الحسن لمصلحة الطرقات القروية.

وبتطبيق الرسوم المحددة من قبل المجلس ليومين يمنحان مصدرا للمنح يتضمن 150225870 ف لسنة 1948، وقدم لنا التقرير إحصائيات عن المداخل المقدرة بـ 338086324 ف والمصاريف بـ336304683.

ومما لاشك فيه أن ميزانية العمالات، ركزت بشكل كبير على الهياكل القاعدية الخاصة بالبنية التحتية من طرقات وبنايات و خصصت أيضا مبالغ مالية للشؤون الاجتماعية لمواجهة الانفجار السكاني؛ الذي بات يهدد السلطات في مجال التسيير، لأن المعمرين استولوا على أكبر نسبة من هذه الميزانية لصالح مشاريعهم واستثماراتهم.

وتتضح الرؤية أمامنا في مجال مناقشة فصول ميزانية العمالات واستفسارات الأعضاء عن ماهيتها ،حيث تدخل عضو مجلس عمالة الجزائر السيد بارتو Baretand[1] حول هذه المسألة مطالبا أعضاء المجلس مناقشة الميزانية فصل بفصل، ومعروف عن هذا العضو انه من المطالبين بمنح صلاحيات واسعة للمجالس العامة، وطرح مسألة الصلاحيات الخاصة بالمجالس العامة للعمالات بعد سنة 1947[2] على الجمعية الجزائرية بعرض ميزانية الجزائر والمصادقة عليها في إطار السياسة المالية الجديدة، و التي صادقت عليها الجمعية الجزائرية بعد تزكيتها من قبل الحكومة العامة في الجزائر

ومما يجسد هذا الطرح الخاص بالموضوع الذي أثاره العضو السابق الذكر ،تمثل في المناقشة الواسعة للفصول الخاصة بالمصاريف والمداخل، و نجد المجالس العامة الثلاثة تهتم بكيفية صرف هذه الميزانية، ذلك ما عبر منه مثلا، رئيس مجلس عمالة قسنطينة السيد **روني مايار** في خطاب له خلال

1- - G.C Département Alger 3 Novembre 1947, p703. -

2- وأنظر أيضا ملحق من الرسالة الخاصة برسالة **"باريطو" حول إصلاحيات المجالس العامة** رقم **05**
- C.G . Département de Constantine séance 04 novembre 1952, p912.

افتتاح الدورة الأولى من سنة 1951[1] خلال تطرقه للميزانية التكميلية، بأنها ستصرف لصالح الطرقات الفرعية ورواتب لموظفين،إضافة للكوارث الطبيعية كالجفاف والبرد .

و في نظره أن ذلك سيؤثر على الغلاف المالي للميزانية ،و وجه رسالة إلى أعضاء المجلس بضرورة التعبير عن الآراء بواسطة الالتماسات الخاصة بالأوضاع الاقتصادية من فلاحية وصناعية و مشكلة تجارة الخمور على مستوى المنتجين، لإقناعهم بالمشاركة في زيادة الإنتاج والاستثمار الصناعي.

ولمعرفة السياسة المالية المقترحة من قبل الولاة، نجد خطاب **والي عمالة الجزائر**[2] يتطرق للسياسة الاقتصادية المتبعة على مساعدة الفلاحين بالحبوب، بواسطة الشركات الاحتياطية الفلاحية SAPوالشركات الأهلية الاحتياطية SIP ، بهدف محاربة البطالة و ركز أيضا على مشاريع الطرقات لفك العزلة عن المناطق النائية و سانده في ذلك السيد **مارسيل بلعياش** رئيس المجلس في خطابه الموجه لأعضاء المجلس.

وإذا ما رجعنا لنماذج من المناقشات الخاصة بالتقارير المرفوعة حول ميزانية العمالات،ما بين سنتي 1953 و1954 ، نستخلص منها ؛ بأنه طرأ تحسن على مستوى مداخل الميزانية و ارتفاع حجم المصاريف ، من ذلك تقرير السيد **مالي Malé** مقرر للجنة المالية **لمجلس عمالة وهران** الذي ركز في تقريره، على الزيادة المالية المعتبرة لسنة 1953 مقارنة بسنة 1952 خاصة في مجال المنح المدرسية والطفولة المسعفة[3]، أما في سنة 1954 فتم تقديم تقرير مالي حول الميزانية الابتدائية **لمجلس عمالة وهران** وفق الإصلاحات المالية، بوضع الرسوم بدلا من السنتيمات الإضافية .

ولمساعدة الإنتاج الفلاحي، تم تقليص بعض الرسوم الضريبية المفروضة على هذا القطاع من 2,80 ف إلى 0,39 في القطاع التجاري، و من 0,23 إلى 0,19 في القطاع الصناعي[4].

1- -C.G . Départemende Constantine, séance d'ouverture 3 avril 1951

2- - G.C Département Alger, procès verbaux , séance 16 avril 1954, p11.

3- - G.C Département Alger 3 no 1947, p703

4- - C.A.O.M, Carton N°5I/169 département Oran ,Cf, Echo d'Oran, 2-11, 1953, , Oran républicain 5avril 1954.

وفي سياق تحليلنا للمناقشات الواسعة داخل المجالس العامة لمختلف التقارير الواردة من اللجان المالية وإعداد الولاة للميزانية ،نلاحظ أن الأعضاء تدخلوا في مناقشاتهم حول مواضيع عديدة تخص السكان المسلمين على وجه الخصوص، باعتبار أن السكان الأوروبيين شكلوا أقلية محظوظة وممثلة جيدا.

لذلك نجد الأعضاء المسلمين وبعض الأعضاء الأوروبيين من التيارات الشيوعية والاشتراكية، يثيرون قضايا تخص الجوانب المالية لصالح هؤلاء السكان، و سنتناول نماذج من ذلك كالآتي[1]:

– تدخل عدة نواب حول تمويل بناء محاكم إسلامية والحفاظ على المعالم الإسلامية من قبل رئيس اللجنة المالية السيد فارس والعضو زفاقو Zevago.

– وركز المتدخلين على التشريعات المنظمة للمحاكم الإسلامية ، بأن المصاريف المخصصة لما تحولت من ميزانية العمالة إلى ميزانية الجزائر وفق قانون 23 ديسمبر 1946، مرسوم 21 ديسمبر 1946.

المصادقة على ميزانية الأشغال الخاصة بالتعليم العمومي (بناء المدارس)بالتطرق إلى إنجاز ثلاثة أقسام إضافية في سنة 1948 وملحقة بالمدرسة الإسلامية لبوغارى ومطعم مدرسي،و تدخل في الموضوع ، العديد من الأعضاء ، من أبرزهم[2] **فارس عبد الرحمان و بن رامون** Benramoun و **محمودي و زفاقو** هذا الأخير ،الذي رد على تدخلات محمودي موضحا له بأن مناقشة وضع التعليم لم يحن أوانها بعد.

أما النواب الشيوعيين في نفس المجلس ، فقد تدخلوا لصالح منح الطلبة المتمدرسين مساعدات لطلبة جامعة الجزائر ومدرسة المتربول للتعليم الثانوي و الكوليج(مدرسة التعليم المتوسط حاليا) الحديث ومدرسة المحامين بالأبيار والمدرسة الإسلامية للجزائر[3].

وفي نفس الاتجاه عرف **مجلس عمالة قسنطينة** خلال الدورة الأولى من سنة 1948 مناقشات واسعة للميزانية بهدف المصادقة عليها ،حيث تدخل السيد ديمارتينيDemartini مسؤول الطرقات والسدود في تقرير له حول القروض الممنوحة والموزعة على الشركات المتخصصة بإنجاز

1- G.C Département Alger séance 12 octobre 1948, p212.
2- Ibid, séance 19 octobre 1948.
وسنرجع لموضع التعليم خلال الباب الثاني من هذه الدراسة لمناقشة انشغالات الأعضاء به.
3- G.C Département Alger, séance 4 octobre 1948 pp 96-101.

الطرقات وأشغال الصيانة ،بأنها تمت حسب تكلفة اليد العاملة وملحقاتها ،ردا على تدخلات العضو المسلم بن **شنتوف** حول الموضوع وطمأنته بأن العرض المصادق عليه، ما هو إلا جزء خاص بالأشغال المنجزة، وإن بقية العروض ستعرض على المشاريع المسجلة ،من ذلك مثلا **زاوية المرابط حملاوي**[1] التي خصصت لها 30% من ميزانية العمالة ومساعدات من ميزانية الجزائر.

أما **مجلس عمالة الجزائر** فقد صادق على ميزانية 1952، بالتركيز على البنايات المدرسية معتمدا على ما ورد في المخطط الثلاثي الخاص بالتمدرس[2] ،بحضور السيد**"تورس"Tores** رئيس المجلس السيد و نائبه **فارس** و حضيت جلسة المصادقة على هذه الميزانية ،أهمية كبرى بحضور السيد **ليونارد الحاكم العام**،واستماعه لتقرير مقرر لجنة المالية السيد **برخاردت Bukhardt** الذي وضح في تقريره ،بأن العمالة تعتمد على مساعدات البلديات والعمالة، و هي تحتاج في نظره إلى 1,5 مليون فرنك للبناء المدرسي.

بينما **مجلس عمالة وهران، صادق على ميزانية 1952** من خلال التقرير الذي رفعه رئيس لجنة المالية السيد **مالي** ،الذي وضح بأنها اتخذت طابع اجتماعي ،أبرزها مصاريف حول المساعدات الإنسانية والخيرية لفئة قدماء المحاربين و لمصالح حقن الدم[3].

أما ميزانية سنة 1954 فقد تناولت مواضيع هامة ،لأنها جاءت بعد الإصلاحات المالية التي تمت مناقشتها ؛ومست عدة قضايا اجتماعية مثل المنكوبين على أثر الفيضانات و نظام لنقل و التنظيم البلدي للعمالات، و طرح على المجالس العامة، موضوع الإصلاح المالي البلدي للعمالات[4]وكيفية التعامل معه في إطار المعطيات الاقتصادية والاجتماعية ،و في نفس السنة صادق **مجلس عمالة وهران** على ميزانية جد مرتاحة حسب ما عبرت عنه جريدة **إكو دورو** Echo d'Oranبقيمة 3,2 مليار ،ف رنك حيث تطرق **الدكتور ميشال** مقرر اللجنة المالية في سنوات 1952-1953،واضعا مقارنة مع سنة 1954 بأنها تركزت على المساعدات الصحة العمومية

1- Ibid, séance avril 1948, p214

2- CAOM ,B,N° 81F/1712 , Scolarisation, CF , dépêche quotidienne 17 novembre 1951. -

3- CAOM,B,N°, 51/ 168, les Conseils Généraux ,Département d'Oran
Cf - Echo d'Oran, 12 novembre 1952 Et Alger Républicain 6 novembre 1952

4- سنرجع لموضع الإصلاح المالي في العنصر المقبل،أنظر:
C.A.O.M,B, N° 81F/787 Conseil généraux, rapport des préfets

والتعليم والطرق والأشغال العمومية[1]، بمبلغ سبق ذكره من خلال عرضنا عن مصادقة المجالس العامة على ميزانياتها السنوية ؛بأنها ارتفعت من سنة لأخرى بسبب ارتفاع التكاليف وحاجيات السكان وتطبيق سياسة الإصلاح المالي في مجال تطوير البنية التحتية للجزائر وتحسين المرافق الاقتصادية و رفع المستوى المعيشي للسكان الذين لازالوا في مستوى معيشي سيء بالنسبة للسكان الأوربيين، ذلك ما سنحاول أن نتطرق له في العنصر الموالي الخاص بالإصلاح المالي.

3.3– المواقف المختلفة لأعضاء المجالس العامة من سياسة الإصلاحات المالية المحلية للحكومة الفرنسية في الجزائر

لقد وضحنا فيما سبق أن أهم صلاحيات المجالس العامة ،تمثلت في اقتراح المشاريع والمصادقة على الميزانية ،وأن المشرع الفرنسي قد ألزم أعضاء المجالس بذلك من خلال ترسانة قانونية.

وذكر بأن من مهام هذه المجالس،ضرورة التركيز على الميزانيات المحلية للعمالات والبلديات وفق التشريع الاستعماري الفرنسي[2]،ومن أهم المشاريع التي اقترح مناقشتها على مستوى الجمعية الجزائرية ،تمثلت في مشروع الإصلاحات المالية المحلية الخاصة بالعمالات والبلديات.

وتعود جذور هذا المشروع إلى نهاية الحرب العالمية الثانية،حيث تناولته التقارير الرسمية والصحافة الفرنسية بالجزائر في سنوات 1946-1948، ذلك ما تطرق له مقرر الميزانية العامة **لعمالة وهران،** السيد سوران Saurin في تحليله لمشروع الإصلاح المالي داخل مجلس عمالة وهران، موضحا بأن المشروع يعود لسنة 1946 بمحاولة الحكومة الانتقاص من استقلالية الجماعات المحلية[3] ،و وضح بشكل دقيق محتوى المشروع لأعضاء مجلس وهران في دورة أفريل 1950، مناقشا ومتحفظا على الموضوع مثلما سيأتي شرحه فيما بعد.

و يتمثل المشروع حسب مقرر اللجنة المالية للجمعية الجزائرية، السيد **ناربون** Narbonne[4] بإخضاع حوالي 150.000 فلاح صغير ومزارع وحرفي وتاجر للضريبة المباشرة، بإلغاء السنتيمات المضافة سابقا برسوم ضريبة حقيقية تعتمد على أساس حساب قاعدة مداخل التجار والصناعيين

1- . - CAOM Carton N°5I/169 op cit
- Echo d'Oran, 03 mai 1954.

2- - CAOM,B,N° 5I/ 167. C. G. D 'Oran ,session octobre 1949, Rapport du préfet

3- -ibid,C.G.d'Oran, séance 26 avril 1950, pp 590 – 591, Cf, Echo d'Oran 19/01/1949

4- CAOM,B,N 5I/ 168,depart D'oran , N° du dossier 1225, rapport du préfet d'Orant au ministère de l'intérieure

والمزارعين، وتحتفظ البلديات بصلاحية تحديد هذه الرسوم حسب احتياجاتها المالية، ويضيف السيد نارنبون موضحا:" لا زيادة في الضرائب ولكن توزيعا عادلا لها".

ومن جهته ذكر المدير العام للشؤون المالية، بأن هذا المشروع قد نوقش منذ 30 شهرا، وأنه قبل من غالبية أعضاء المجالس العامة وفيدرالية شيوخ البلديات للعاملتين ، (الجزائر وقسنطينة) والمؤسسات الإحصائية[1].

وبعد أن نزل المشروع للمناقشة وإثرائه داخل المجالس العامة ، لأنه يهمهم و يخضع لصلاحياتهم ، ومن حقهم مناقشة الأوضاع المالية للجزائر، ذلك ما تطرق له النائب لوبلونك le Blancمخاطبا رئيس مجلس عمالة وهران السيد **"جين مو"Jeanmot**"،مناقشا الإصلاحات المالية الخاصة بالجماعات المحلية وأثرها على صلاحيات المجالس العامة[2]في مجال تطبيق الحريات الديمقراطية وتدعيم اللامركزية الإدارية، ومن جهة أخرى ذكر رئيس المجلس، بأنه قدم تقريرا وافيا حول الوضعية المالية للعمالة ،واعتبر الجزائر هي من أهم المناطق ضمن المجموعة الفرنسية ،ويتعين عليها حسب وجهة نظرة لإعطائها أوج قوتها وفتح المجال أمام الأعضاء لمناقشة المشروع الحكومي الخاص بالإصلاحات المالية المحلية[3].

ولقد مرت عدة مناقشات داخل الجمعية الجزائرية والمجالس العامة، سنعرض نموذجين منها:

النموذج الأول: المناقشات التي جرت داخل مجلس عمالة وهران بوجود معارضين كثر لمشروع الإصلاح المالي في عدة دورات منذ سنة 1949، وذلك خلال عرض مقرر لجنة الميزانية السيد بول سوران **Paul saurin** في تقريره الخاص بالميزانية ،معلقا على الإصلاحات المالية المحلية ،التي اعتبرها بأنها إصلاحات عميقة وملائمة للجزائر ؛لأنها تعتمد مع مساعدة الدولة للعمالات والبلديات ، و يبقى توزيع الاعتمادات غير عادل ما بين العمالات .

وذكر مثالا فإن الاعتمادات الخاصة بالطرقات لوهران ناقصة بحكم وجود 4670 كلم ووضح، بأن مناقشة مشروع الحكومة الصادر بتاريخ 27 أكتوبر 1949[4] ينبغي التحفظ عليه، وطلب من أعضاء المجالس العامة المصادقة على التماس التحفظات على هذا الإصلاح المالي كالآتي:

1- Ibid.
2- C.G . Département d'Oran, 6 octobre 1949, p22.
3- Ibid, séance 6 octobre 1949, p22
4- CAOM ,B,N°5I/ 167. G.C.Rapport par préfet au ministère de l'intérieur.

– لا تعتمد الإصلاحات إذا مست صناديق التضامن الخاصة بتوزيع الثروات.

– تأسيس مجلس إداري موثوق فيه ،يتضمن ما اتفق عليه من قبل مندوبي أعضاء المجالس العامة.

وعرض **سوران** محتوى المشروع السابق ذكره ،على أعضاء المجلس العام لوهران من خلال مقرر لجنة المالية للعمالة السيد **"**مالي**"** Malé ،وذكر الأسباب التي جعلتهم يعترضون على هذا المشروع لأنه لم يعرض للمناقشة داخل المجالس قبل عرضه على الجمعية الجزائرية.

ودارت مناقشات حادة حول الموضوع، ركزت جلها على رفض المشروع، و وافقوا **سوارن** على تحفظاته، أما العضو **فالار Valleur** فقال ،أن آلية توزيع الاعتمادات على البلديات سلاح ذو حدين ، فإنه يمكن لها أن تعارض مبدأ التضامن الذي جاء من أجله هذا الإصلاح[1]،ودارت المناقشات بحضور النائب فليريسFluris بالجمعية الجزائرية المكلف بلجنة الشؤون المالية.

أما **بالجمعية الجزائرية** ،التي أصبحت لها صلاحية إعداد ميزانية الجزائر وتوزيعها على العمالات والبلديات ،أضحت تطرح قوانين تشريعية خاصة بالشأن المالي، فبعدما طرح عليها المشروع الحكومي الخاص بالإصلاحات المالية المحلية، فإنه تقرر التصويت على المشروع بعد مناقشات حادة ،ب26 صوت مقابل 23 صوت معارض ، في حين صوت مندوبي المجالس العامة لقسنطينة والجزائر ورفضه مندبو مجلس وهران[2].

وتطرقت الجرائد الصادرة آنذاك أمثال **إكو دورو** حول الموضوع ،و ذكرت المناقشات الجارية حول الإصلاحات المالية بالجمعية الجزائرية، وتطرقت أيضا إلى نفس النواب الوهرانيين المناقشين لهذا الموضوع [3].

ولقد أخذ مشروع الإصلاح المالي المحلي،خلال عملية التصويت عليه داخل الجمعية الجزائرية،الحيز الأكبر في المناقشات داخل المجالس العامة ،التي تباينت مواقفها بين مؤيد و رافض حسب مصالحها، حيث يعتقد أن **العمالتين قسنطينة والجزائر** رحبتا بهذا المشروع واعتبرت الرسوم الجديدة المفروضة، تفيد ميزانية عمالتيهما وتفتح أفاقا مالية جديدة لهما،أما **مجلس عمالة وهران** فقد تحفظ على هذا

1 - C.G.d' Oran, session extraordinaire , janvier 1950 séance 28 avril 1950. -
2 - C.A.O.M ,B ,N° 5I/618.op cit -
3 - Echo d'Oran, 17-12-1952. -

المشروع ،باعتباره ينهك قدرة الفلاحين والمزارعين والصناعيين لأن جلهم من المستوطنين، و في رأينا أن عمالة وهران يغلب فيها العنصر الاستيطاني ومتخوفين من عدم موافاتهم بالمال المحلي للبلديات التي تمول عمالتهم.

أما **الصوت المسلم** فكان قليلا بمعظم العمالات ،باستثناء تحفظات بعض أعضاء مجلس الجزائر ،أمثال **سايح عبد القادر** رئيس المجلس العام الذي أبدى تحفظا على الإصلاح المالي وطالب بتأجيل تطبيقه من قبل الجمعية الجزائرية[1].

و مما يؤكد لنا فشل الإصلاحات المالية ،بأنها اتخذت طابعا ليبراليا بفرض المزيد من الضرائب على الفئات المتوسطة، ترجع في نظرنا أيضا إلى محاولة تطبيق مواد القانون الخاص لسنة 1947 الذي يلغي البلديات المختلطة ،التي كانت تدعم العمالة بالضرائب ذلك ما تحفظ عليه بعض المعارضين للمشروع بعمالة قسنطينة من الأحزاب الوطنية، أمثال السيد **ساطور** عن حزب الاتحاد الديمقراطي و**فروخي** عن حركة الانتصار و**العقيد قاضي** من حزب التقدم الحر (P I) الذي عارضو مشروع مقرر للجنة المالية سابق ذكره السيد **نوربون**[2].

وتعود أسباب فشل هذه الإصلاحات المالية الاقتصادية في نظر العديد من الدارسين إلى ما يلي[3]:

– فشل المحاولات الاصلاحية في عهد **شاتنيو**، الذي حاول إرساء قواعد العدالة الاقتصادية والاجتماعية ،لكنه اصطدم بمعارضة المعمرين له.

– مجيء **نايجلان** الحاكم العام الجديد ،الذي ركز في سياسة على محاربة التيار الوطني.

– تخبط السياسة الفرنسية في إيجاد إصلاحات واقعية، تمس السكان الأصليين المعنيين بالأمر لأنهم هم الذين يمولون خزينة البلديات والعمالات وخزينة الجزائر بالأموال التي تنتزع منهم بواسطة الضرائب والرسوم المختلفة.

– التركيبة الاقتصادية غير العادلة في توزيع الثروات بين المجموعتين السكانيتين في مجالي الإنتاج والاستهلاك معا.

1- CAOM ,B,N°81F/878, conseils généraux, conseil d'Alger séance octobre 1951,

2- Oran, républicain 18 décembre 1952.

3- Benachenhou (A). Formation du sous développement en Algérie , essai sur les limites du développement du capitalisme, 1830-1962, OPU, 1976, pp360-361.

ونستخلص مما سبق ذكره ،أن مناقشة الأوضاع المالية والمصادقة على الميزانية تعتبر من **أهم صلاحيات المجالس العامة**، ذلك ما أثار حفيظة بعض أعضاء المجالس العامة، خاصة بالقطاع الوهراني على عدم استشارتهم في مثل هذه القضايا المصيرية التي ركزنا فيها على بعض وجهات النظر وانعكاساتها على السكان، واعتبر هذا الأمر من أعقد المواضيع التي نوقشت داخل المجالس العامة والجمعية الجزائرية، وهو الموضوع الذي سنتطرق له لاحقا في العلاقات التي تحكم المؤسسات الاستعمارية في ما بينها.

الفصل الرابع

علاقة المجالس العامة في الجزائر بالمؤسسات الاستعمارية الفرنسية

1 - علاقة المجالس العامة في الجزائر بالمترول

(La Métropole)

2 – علاقة المجالس العامة في الجزائر بالأجهزة المحلية (في الجزائر)

1- علاقة المجالس العامة بالمتربول La Métropole

عرفت الجزائر مرحلتين أساسيتين **في** خضوعها للمتربول، حيث امتدت الفترة الأولى منذ الاحتلال سنة 1830 إلى غاية صدور القانون الخاص سنة 1947، وامتدت الثانية منذ نشأة الجمعية الجزائرية وفق القانون الخاص، الذي حدد طبيعة النظام التشريعي الجديد للجزائر ،حيث اجتهد المشرع الاستعماري في إيجاد التعريفات والمفاهيم للعملات الجزائرية؛ مرجحا نظرية الجزائر المكونة من مجموعة عمالات فرنسية فيما وراء البحر تتمتع بخصوصياتها المحلية[1].

وعند إطلاعنا على مختلف النصوص المحددة والمنظمة للعملات الجزائرية، وجدناها تحدد تفسيرات وتطرح عدة إشكاليات ،حول كون الجزائر منفصلة عن فرنسا بواسطة البحر أو أنها تشكل عمالات مباشرة للمتربول، ذالك أن المادة 60 من الدستور الفرنسي 17 أكتوبر 1946، يحدد مفهوم الإتحاد الفرنسي،بأنه مكون من الجمهورية الفرنسية التي تتكون هي بدورها من فرنسا المتربولية والعملات والأقاليم فيما وراء البحر من جهة، والأقاليم والبلدان المشاركة من جهة أخرى[2].

وحسب العديد من المحليين ، فإن هناك غموض في هذه المادة حول علاقة الجزائر بالمتربول، فهي جزء من فرنسا مثل ما ورد في النظام التشريعي قبل 1947، و أيضا اعتبرتها المادة 09 من مرسوم 1848 جزءً من عمالاتها ، وأنها تشكل أقاليم فيما وراء البحر، حسب تحليل" فابر" fabere النائب البرلماني، و في دراسة له عن الاتحاد الفرنسي، حسب ما ورد في القانون الخاص ل1947، أما السيد"فيارد"viard المتخصص في المؤسسات الاستعمارية في دراسة له عن الخصائص السياسية والنظام التشريعي للجزائر، فيعتبرها عملات متربولية وفق دستور 27 أكتوبر 1946 في مادته الرابعة.

بينما يرى محللون آخرون أن الجزائر تتكون من مجموعة من عمالات وأقاليم جنوبية، فهي مجتمعة في شكل جماعات محلية، مما جعل من مجلس الدولة الفرنسي ، وهو أعلى هيئة دستورية تنظر

---

[1]- J.O.R.F. Assemblée Nationale , séance 22 aout 1947P 4584 -

[2] - المادة 60 من دستور 17 أكتوبر 1946 الفرنسي، وسبق لنا أن وضحنا في مدخل هذه الدراسة واقع العمالات ضمن المتربول

في مدى تطابق القوانين مع الدستور؛ و وضح بأن العمالات الجزائرية، هي عمالات فيما وراء البحر في مداولة بتاريخ 27 مارس 1947، مذكرا بأن المادتين 66و67 من الدستور السابق ذكره نتجت عنها عدة إجراءات ،وذلك أن المادة الرابعة من نفس الدستور توضح تركيبة وانتخاب أعضاء مجلس الاتحاد الفرنسي ، وبالتالي فالعمالات الجزائرية حسب هذا الطرح فهي عمالات فيما وراء البحر[1].

ومع ذالك يبقى الشك قائما من خلال المادة 73 من دستور أكتوبر 1947، التي توضح بأنه " **يبقى النظام التشريعي للعمالات فيما وراء البحر هو نفسه الموجود بعمالات المتربول، ما عدا الاستثناءات التي ستحدد بواسطة القانون** "[2]معنى ذالك أن القوانين المطبقة في المتربول هي نفسها المطبقة بالعمالات الجزائرية ،وحسم الموقف تدخل وزير الداخلية الفرنسي أمام البرلمان موضحا بأن دستور 27 أكتوبر 1946،لا يمكن تطبيقه في الجزائر إلا وفق مرسوم يوضح،بأن العمالات الجزائرية ذات خصوصيات حسب المشروع القانوني المقدم للجمعية الوطنية الذي صدر على شكل قانوني خاص يوم 20 سبتمبر 1947[3].

1.1- علاقة المجالس العامة بالحكومة الفرنسية

1.1.1-تمثيل أعضاء المجالس العامة بالهيئات الحكومية وأدوارهم فيها:إن مسألة تمثيل أعضاء مسلمين منتخبين في المجالس العامة والمحلية بالهيئات الحكومية الفرنسية، مر بشكل بطيء إلى غاية صدور أمرية 7مارس 1944 ،التي تمنح الحق للمسلمين بالتواجد فيها، وقسمت الهيئة الانتخابية في الجزائر إلى هيئتين:

1- Lambert (j) manuel de législation, op cit PP 61-62, CF document Algérien octobre 1948décembre 1948 série politique rubrique législative parue le 30 décembre 1948 PP13-14

2- **Ibid**,p14 cf J.o.r.f , débat parlementaire, 23 aout 1947 , P 45-83

3- **J.O.R.F** débat parlementaire Assemble 4 mars 1949 P 1244 et 23 avril 1949 P 2436

– **الهيئة الأولى** : تمثيل الفرنسيين، وبعض الجزائريين ما بين 60 ألف إلى 150 ألف مسلم دون التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية .

– **الهيئة الثانية:** مجموع السكان المسلمين الذكور.

وإذا ما حاولنا التدقيق في تواجد المسلمين المنتخبين، خاصة بالمجالس العامة التي تشكل تنظيما إداريا جهويا يتمتع بوجود مجلس منتخب من قبل السكان الأوربيين والمسلمين،نجده غير كاف و لا منسجم مع العملية التمثيلية في هذه المجالس.

وبالرجوع إلى نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين[1]، نجد عدة مواجهات بين المستوطنة الأوروبية لحكومة المتربول والمستوطنين، الذين حاولوا الانفصال وبأقل تقدير التمتع بالاستقلال الاقتصادي، وهو ما تحصلت عليه هذه الأقلية الأوروبية في الجزائر وفق قانون 19 ديسمبر 1900، ومرسوم 23 أوت 1898 الذي سمح لهم بإنشاء مفوضيات مالية ومجلس للحكومة.

ولكن الحكومة الفرنسية تراجعت عن ذالك تحت ضغوط سياسية ومتغيرات دولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بمشاركة المسلمين فيها [2]، ودفع بفرنسا إلى تبني بعض الإصلاحات رغم قوة اللوبي الاستيطاني المتواجد بالبرلمان الفرنسي.

وقد استجدت عدة أحداث سياسية عالمية ،أبرزها اندلاع الحرب العالمية الثانية التي هزت أركان الحكم الفرنسي بعد سقوط باريس في يد الألمان، وما ترتب عنها من خضوع ثنائي للجزائر بواسطة حكومة **فيشي** بقيادة الماريشال **بيتان** وعند انتهاء الحرب وتحرير الحلفاء للجزائر من الألمان، وعودة الحكومة الفرنسية إلى الجزائر ممثلة في حكومة التحرير الفرنسية C.F.L.Nبواسطة الحاكم العام **كاترو catroux** ، وإصدار **ديقول** لأمرية 7 مارس 1944، عند هذه الظروف بدأت تتغير الموازين

1 - C.A.O.M boite N°= 81F/10 reforme des Assemblées Algérienne, 28 janvier 1948

2 - E leshans (H) ,opcit P197

من تحت أقدام المستوطنين الذين حاولوا عبثا الاستمرار في نفوذهم وهيمنتهم الكاملة على الجزائر، من خلال المؤسسات الحكومية السابقة من مندوبيات مالية والمجلس الأعلى للحكم .

ذالك لأن المشرع الفرنسي سيحاول إدخال بعض التغييرات على نمط الحكم بواسطة مشاريع مقترحة من قبل لجنة التحرير المؤقتة الفرنسية وحكومة الجمهورية الرابعة بعد سنة 1946 من خلال دستور 27 أكتوبر 1946 السابق ذكره .

وفي هذه الظروف تم إصدار أمرية 15 سبتمبر 1945 التي جاء في مادتها الأولى:

"إلغاء المجلس الأعلى للحكم والمندوبيات المالية، واسند ذالك لمجلس مالي جزائري، ممثلا بواسطة اللجان المالية للمجالس العامة الثلاثة في الجزائر، يتواجد فيه ممثلين عن المسلمين"، وهي أولى الخطوات في نظرنا بتواجد أعضاء مسلمين بهيئات حكومية محلية ذات طابع تشريعي موحد في المجال المالي الخاص بالميزانية[1]

ووضحت أمرية 17 أكتوبر 1945 أيضا ،حق تمثيل المسلمين بالمتربول وأضاف قانون آخر يدعى بقانون: **لمين قاي** lamin gueye بتاريخ 7 ماي 1946 **يتمتع فيه جميع المسلمين والإسرائيليين بالأقاليم الجنوبية بحق المواطنة الفرنسية** [2]وهو ما يؤكده لنا سعي الحكومة الفرنسية في هذا الاتجاه.

وتدخل السيد وزير الداخلية، ممثل الحكومة الفرنسية مرارا أمام البرلمان الفرنسي، موضحا الطابع المؤقت لممثل هذه المجالس التي انبثقت عن إصلاحات 1944 وقانون 7 ماي 1946 السابق ذكره[3] المبرر لوجود هذا المجلس المالي، خلال انعقاد جلسة للمجلس المالي حول الميزانية التكميلية لسنة 1946، ووضح الوزير أن مشروعا قانونيا يخص الدستور الفرنسي الجديد، والذي صدر

1- C.A.O.M boite N°= 81F/10 reforme administrative concernant l'Algérie, 28 janvier 1948

2- Lambert(j) manuel de législation opcit P61

3- قانون أمين قاي السابق ذكره الذي اعتبر إصلاحا جوهريا بالنسبة للجزائريين و هو يمثل تغييرا واضحا في السياسة الفرنسية المنتهجة بالجزائر.

على شكل قانون 27 أكتوبر 1946، قد وضح في بعض مواده ،بأنه لا يمكنه حل المشكلة الجزائرية إلا بواسطة قانون خاص ،وفق مشروع قانوني طرح بتاريخ 24 سبتمبر 1946 حول الإصلاح الإداري للجزائر الذي عرض على الجمعية الوطنية الفرنسية في دورتها الأولى سنة 1947.

وخلال اطلاعنا على مداولات المجالس العامة، وتصفحنا أرشيف الإدارة الاستعمارية وجدنا عدة مراسلات و تدخلات لنواب من المجالس العامة حول تمثيلهم في الحكومة الفرنسية[1]،وقد ذكرت جديدة **إكو دورون** [2]في نقلها لوقائع جلسات الجمعية الفرنسية عن تدخل نواب مسلمين عن **الهيئة الثانية،** كانوا سابقا **ضمن المجالس العامة الجزائرية،** استيائهم لعدم وجود ممثلين ، كأمناء وكتاب عامون في الحكومة الفرنسية باستثناء النائب **مكي** من عمالة وهران، بعد نشر قائمة الأمناء العامين للحكومة الفرنسية.

وتدخلت **المجموعة المسلمة الفرنسية** ،أيضا في مجلس الشيوخ مطالبة بضرورة تمثيل المسلمين للهيئة الثانية في الحكومة الفرنسية من أجل إنصاف التمثيل المسلم داخل الهيئات الحكومية.

أما الأعضاء الأوروبيين من المجالس العامة الثلاثة، فقد سمح لهم القانون الفرنسي بالتواجد بالحكومة الفرنسية منذ مدة، فرئيس مجلس عمالة قسنطينة لعهدات عديدة السيد **روني مايار،** فقد عين وزيرا للعدل في سنة 1951، حيث أرسل له الحاكم العام ليونارد بواسطة والي عمالة قسنطينة السيد **بابون** paponرسالة تهنئة على هذا المنصب، مبينا الدور الهام الذي أداه في مهامه خلال ترأسه

---

[1]- C.A.O.M boite N°= 81F/10 reforme administrative op cit CF Lambert (j) ,op cit PP61- 62

[2]– CAOM boite N°=5I/92, département d'Oran élections des conseillers généraux

Dans le C.R.F

للمجلس العام لقسنطينة[1]،وفي نفس السياق عين **جينموا** Jeanmot أحد أعضاء مجلس عمالة وهران ورئيسة لعهدات عديدة، كنائب لرئيس اللجنة الاقتصادية للحكومة الفرنسية.

وفي مجال آخر طالبت مجموعة من الممثلين المنتخبين المسلمين من مجلس الجمهورية ، إشراك منتخبين مسلمين عنهم في الحكومة مراعاة للتطور السياسي والاقتصادي لسكان شمال أفريقيا[2].

وتدخل أيضا **روني مايار** السابق ذكره والعضو بالحكومة الفرنسية ،موضحا أهمية إشراك الشمال الإفريقي بالمؤسسات المتربولية[3]، وضرورة تمثيل منتخبين جهويين للمجالس العمالاتية بقصر **البربون**[4]لتسيير الشؤون الجزائرية من باريس.

ومن جانب آخر، فإن علاقة المجالس العامة بحكومة المتربول تجلت خلال انعقاد جلسات المداولات لهذه المجالس، التي كثيرا ما وجهت أسئلة شفهية وكتابية لأبرز الوزراء كالداخلية والاقتصاد والتجارة ووزارة الخارجية في مسائل عديدة مرتبطة بالشأن الجزائري،للاستفسار من الحكومة الفرنسية عن عدة قضايا تهم السكان الأوروبيين والمسلمين، وكذالك إبداء الرأي في مختلف المشاريع القانونية في مختلف المجالات.

ومن أبرز العينات التي شكلت مواجهة مباشرة بين أعضاء المجالس العامة والحكومة الفرنسية، تمثلت في إبداء الرأي حول مشروع **مارشال** ،المخصص لمد إعانات لفرنسا، حيث تدخل بعض النواب الأوروبيين أمثال **مارسلانMarcellin** و**بورتولوني Portolotti**حول المواد الآتية من المتربول الناتجة عن مشروع **مارشال**، خاصة التدعيم المالي للفلاحة الجزائرية[5]،وذالك بسبب انعكاسات

1- CG depart de Constantine ordinaire séance, 4mai 1951

2- Echod'Oran, 26.02.1954

3- Ibid,le 11 décembre 1954

4- مقر الحكومة الفرنسية

5- CG départ d'Alger , séance 27 octobre 1950, PP436-499

الحرب العالمية الثانية على الجزائر، وعوامل طبيعته كالجفاف التي نتج عنها انخفاض محصول الحبوب والخضر، وحسب عضو بمجلس العام للجزائر السيد **دالبي dalibey**، فإن مشروع **مارشال** جاء لتدعيم الجزائر في مجال التجهيزات وامتصاص عدد البطالين المتزايد في الجزائر[1].

أما الممثلين المسلمين في المجالس العامة، فقد ركزوا في دفاعهم عن السكان بتوجيه الرسائل المشفرة إلى حكومة المتربول، يبلغونها مدى تذمر السكان، وأن مطالبهم نبيلة ينبغي الأخذ بها.

فالسيد **بن خلفة** عضو المجلس العام لوهران[2]، تدخل لدى حكومة المتربول بالاستفسار عن وضعية العمال المهاجرين المسلمين وأيضا انتقاد الصحف اليمينية التي كتبت عدة تقارير عن مناهضة الفرنسيين لتواجد العمال المسلمين بفرنسا، وذكر أيضا أننا نعيش في الجزائر مع إخواننا الفرنسيين، ردا على بعض تدخلات الأحزاب الوطنية لدى الأمم المتحدة حول الاحتلال الفرنسي للجزائر،و كان يقصد **بالرسالة التي أرسلها حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية** (MTLD) إلى الأمم المتحدة سنة 1951 حول الوضع في الجزائر، ومن جانب آخر تدخل أحد أعضاء المجلس السيد **مكي** بالدفاع عن المسلمين أمام الحكومة الفرنسية بدلا من تورطهم في قضايا هامشية[3].

و لتدارك ذلك قامت الحكومة الفرنسية بتسهيل عمليات التبادل التجاري مع الجزائر،فحسب مجلة المنطقة الاقتصادية الصادرة في الجزائر(R.E.A)، فإن ألمانيا قدمت للجزائر قرضا قدره

=جلسة خصصت للقروض الآتية عن مشروع مارشال الأمريكي لسنة 1947 المقدم لبعض الدول الأوروبية

1- Ibid, P49

2- CG déparde d'Oran, séance 15 octobre 1952PP 100-101

3- ibid P102

1.217000دولار و أنها تعاملت تجاريا مع دول عديدة كالنمسا وبلجيكا وهولندا وفنلندا، وهي البلدان التي تربطها علاقات متينة مع المتربول[1].

وأما رئيس المنطقة الاقتصادية بالجزائر، فقد وضح في تصريح له عن المكانة التي تحضا بها الجزائر اقتصاديا، وأنه يمثل الخلية الجزائرية ويرأس لجنة شمال أفريقيا بباريس، وأنه يتابع المسائل المرتبطة مع المتربول، وقد وضح أيضا بأنه تلقى جميع التسهيلات من الحاكم العام لتقديم مختلف الخدمات للجزائريين[2].

ولقد اخترنا هذه النماذج عن دور الممثلين للمجالس العامة ،بالمتربول وحكومته للتدليل على تفاعل العلاقات بين هذه المجالس وحكومة فرنسا،بتحرك الهيئة التنفيذية وممثليها في الجزائر ورئيس الهيئة المحلية بمجلس الحكم في الجزائر في اجتماعات ومداولات المجالس العامة.

2.1.1– تدخل الهيئة التنفيذية للحكومة الفرنسية في اجتماعات ومداولات المجالس العامة في الجزائر

تطرح أمامنا مجموعة من الأسئلة حول علاقة الهيئة التنفيذية للحكومة الفرنسية مع مجالسها المنتخبة في الجزائر، باعتبار أن الجزائر لازالت وفق التشريعات السابقة أو اللاحقة جزء من التراب الفرنسي رغم وجهات النظر المختلفة حول طبيعة ارتباطها بفرنسا.

ولكن المؤكد أن المجالس العامة هي مجالس منتخبة،بالعمالات الجزائرية تخضع لنفس القوانين والمراسيم التي تنظم العمالات المتربولية ،باستثناء المراسم الخاصة التي تنظم هذه المجالس لخصوصيات التركيبة السكانية[3]، وأن المشرع الاستعماري قد أكد على الطابع الخاص للجزائر التي تخضع لنظام تشريعي خاص بها.

---

1 - D .A.W.O, région économique janvier 1946 ; 2eme N°= 31

2 - Ibid, N°33 Année 1947 ; exposé de Mr le président de la région économique, PP13-19-

3 - أرشيف مصلحة ولاية مستغانم رقم العلبة 116 : Decret 23 septembre1875,op cit

فما هي طبيعة تدخل الحكومة الفرنسية بالمجالس العامة؟ وما هو رد فعل أعضاء المجالس العامة منها؟

فالجزائر بعد سنة 1947، قد طرأت عليها بعض التغييرات، وأدخلت عليها أيضا بعض الإصلاحات، من أبرزها اقتراح مشروع قانون خاص لها ينظم العلاقة بينها وبين حكومة المتربول حسب وزير الداخلية السيد **دبروDeproux**[1]،ونقلت عنه جريدة **إكودورو** أيضا تصريحا حول مخاطبته : "لكل الذين يريدون طرد فرنسا،بأنهم لا يقبلون الديمقراطية..."[2]، وأضاف أيضا أن الوزراء سيدرسون الأربعاء المقبل القانون الخاص للجزائر"، ووضحت جريدة **الفغاروا** le figaro حول نفس الموضوع ب "أن فرنسي الجزائر يتمنون اتفاقا مشرفا بين مختلف عناصر السكان...ويخشون بأن التصويت سيسمح بوجود قانون خاص سيء الفهم يحمل الكثير من المخاطر بدلا من الفوائد..."[3].

وبعد مصادقة البرلمان الفرنسي على مشروع هذا القانون بتاريخ 20سبتمبر 1947 بعد مناقشات حادة بين المؤيدين والرافضين لمشروع حكومة **رمادي** Ramadierالاشتراكية،هاته الآخيرة التي حاولت إقناع الجميع بأهمية هذا القانون الذي يوضح العلاقة الشاملة بين العمالات الجزائرية والحكومة بالمتربول. ولم يأبه الممثلون الأوربيين بما ورد من مواد قانونية في القانون الخاص لصلح لمسلمين، فإن ممثليهم بالمجالس الجهوية قد تواطئوا مع الهيئات التنفيذية للعمالات وهيئة الحكم بالجزائر بعدم احترام تطبيق مواده[4]، فالعديد منهم انتخب فيما بعد، نوابا برلمانيين بالجمعية الوطنية أو المجلس الجمهوري،

1- Echo d'Oran 12 mai 1947

2- Ibid,le 15 mai 1947

3- le Figaro 22 mai 1947

4- CAOM boite N° 5I/169, département d'Oran conseil général départ d'Oran =

Cf, Alger Républicain le 19/10/194

رفضوا تحويل البلديات المختلطة إلى بلديات كاملة الصلاحيات مثل ما ورد في القانون الخاص، تخوفا من فقدان سيطرتهم على المسلمين.

وأمام هذا الوضع المشحون بالمخاطر في تجاهل المنتخبين المحليين لقرارات الحكومة، يقوم رئيس الجمهورية الفرنسية السيد **أريول** Auriol بزيارات ماراطونية لمختلف مناطق الجزائر[1]، محاولا شرح سياسة حكومته،حيث تتضح نوايا الحكومة الفرنسية في التمسك بالجزائر واعتبارها جزء منها، لا يمكن الاستغناء عنها من خلال خطاب رئيس الجمهورية الفرنسية **أريول** بتلمسان[2]:" أن المتربول والجزائر يشكلان الوطن الفرنسي" وأردف قائلا:**" بأنه فوق التراب الجزائري يمكننا أن نفهم جيدا تعانق الشرق والغرب معا"**.محاولا إيهام المسلمين بأنهم يمثلون جسور الأخوة بين العالمين وأنهم نموذجا جيدا لذالك،و أن الحكومة الفرنسية تمثل المجموعتين السكانيتين.

ولقد عكست لنا مختلف التقارير المرسلة من ولاة العمالات ورؤساء المجالس العامة إلى الحاكم العام ووزير الداخلية الفرنسية هذه العلاقة الوطيدة، بإبلاغ الحكومة الفرنسية بكل مداولات المجالس العامة، وكان أيضا لجهاز الاستعلامات من فرع الارتباط للشمال الافريقي(S.L.N.A) والشرطة العامة للاستعلامات، دورا بارزا في إبلاغ وزير الداخلية بكل ما يجري في العمالات الجزائرية[3] .

وحاولت الحكومة الفرنسية الاستفادة من بعض أخطاء الماضي ،باستبدال تمثيل المسلمين بواسطة عائلات كبرى من الأشراف أقل ثقافة، بنخب مثقفة داخل المجالس العامة،ذالك ما وضحه

---

1 - CF Alger république 19/10/1949

2 - Echo d'Oran 2janvier 1943 et du 3janvier 1949

3 - يمكن الرجوع لعدة علب أرشيفية عن هذه المراسلات التي كانت تتم مابين المجالس العامة ووزير الداخلية منها:

CAOM boite N°= 81F/10-11 compte rendues des délibération des conseille généraux

Ibid, B ,N° 5I/167;département Oran

تقرير الوالي لعمالة وهران إلى وزير الداخلية[1]،بأنه اجتمع مع البرلمانيين وأعضاء المجالس العامة بمناسبة افتتاح جلسة المجلس بتاريخ 9أفريل 1952، ليوضح لهم السياسة الفرنسية الجديدة في تمثيل النخب المثقفة من المسلمين بالمؤسسات التمثيلية الاستعمارية، وفي نفس الوقت ،قدم مبررات للوزير حول الإبقاء على ترشح بعض الشخصيات للمجالس المتربولية مثل النائب **بن شيحة** الذي ينتمي لعائلة كبيرة لا يمكن الاستغناء عنها لأنها من المؤيدة لفرنسا،وكذالك الإبقاء على ترشيح النائب **شرقي** بالجمعية الجزائرية لأنه رئيس لجنة الديانة الإسلامية، في انتظار إيجاد منتخبين أكفاء، وتعهد المرشحون السابقون بالترشح للانتخابات إذا ما طالبت الإدارة منهم ذالك.

نستخلص من ردود فعل الشخصيات المسلمة في المجالس العامة والمجالس المتربولية على تمسكها بتأييد فرنسا، وإن إصرار الحكومة الفرنسية على تغيير تعاطيها مع هؤلاء الممثلين، جاء نتيجة تحرك قوى المعارضة الوطنية المعروفة لدى الحكومة الفرنسية، بالأحزاب الانفصالية .

ومن أهم هذه الإصلاحات[2] التي أتت بها الحكومة الفرنسية، تمثلت في الإصلاحات الإدارية مما أدى ببعض أعضاء مجلس عمالة الجزائر يتدخلون في الموضوع ،موضحين طبيعة العلاقات بين دور المجالس العامة والحكومة الفرنسية ،ممثلة في وزير الداخلية الذي طرح مشروع إدماج الأقاليم الشمالية خاصة منطقة **الميزاب** واصفا العملية بالهامة، معتبرا أن الوحدة تصنع القوة[3]، ردا على تدخل عضو المجلس العام المسلم السيد:**آيت علي** حول نفس الموضوع، وأبرز ما كان يشغل بال الحكومة الفرنسية الأوضاع المالية لعمالاتها ؛لأن الحكومات الفرنسية المتعاقبة في فرنسا ركزت على الجانب المالي منذ احتلالها للجزائر، فهي قد منحت الاستقلال المالي للجزائر سنة 1900 وأنشأت مجلسا ماليا في 15 سبتمبر 1945، وكانت تطالب المجالس العامة بإرسالها تقارير خاصة حول الميزانية.

1- ibid,B, N° E/ 255,élection ;départ d'Oran Rapport préfet , aout 1952 -

2- C.G.départe d'Alger séance du 26/01/1950 P,60 Session extraordinaire

3- Ibid,P61

وبعد اندلاع الثورة المسلحة ركزت أيضا على إبقاء لجان متخصصة لدراسة الأوضاع المالية في جزائر،والعلاقات المالية بين المتربول والجزائر من خلال مجموعة **ماسيبتبول**،[1]الذي اجتمع في الجزائر، لمعاينة الأوضاع الاقتصادية في الجزائر وخلص إلى تقديم حوصلة عن وضعية الاقتصاد الجزائري و أهم النفائص الاقتصادية للجزائر و عمالاتها.وكانت المجالس العامة الثلاثة معنية بهذا التقرير، لأنها كانت كثيرا ما تقترح إعتمادات مالية على الهيئة التنفيذية في الجزائر، لكن لا تلبي رغباتها، فتضطر إلى الاستنجاد بالحكومة الفرنسية لتدارك هذه النقائص[2]،من أجل التخفيف من أعباء الحكومة العامة في الجزائر.

1. 2– علاقة المجالس العامة مع البرلمان الفرنسي(مجلسا النواب والشيوخ):

إن التمثيل الجزائري في المجالس المنتخبة المتربولية مر بمرحلتين:

_ المرحلة الأولى قبل 1944 التي عرفت تمثيلا للأوروبيين، بمختلف المجالس المنتخبة المتربولية للعمالات الثلاثة الجزائرية،منذ 1848 والتي خضعت لمرسوم 24 أكتوبر 1870 لنفس النظام التشريعي للعمالات المتربولية، واستفادت من تمثيل برلماني من خلال مرسوم 5فيفري 1871، الذي سمح بإرسال ممثلين عن كل عمالة (ستة نواب)، أما قانون 30 نوفمبر 1875 حدد نائبين لكل عمالة جزائرية [3]،أما التمثيل بمجلس الشيوخ فجاء من خلال قانوني، هما: قانون 9 ديسمبر 1874 و قانون 24 فيفري 1875، حيث منح هذان القانونان نائبا منتخبا لكل عمالة للهيئة الموحدة و تم تطبيقهما بواسطة المادة 11 من القانون العضوي بتاريخ 2اوت 1875[4]

1- CAOM boite N° 81F/1794, rapport Mastepiol résumé 27/06/1955

2- CAOM, boite ,N°81f/1794, Situation Politique et économique, opcit

3- Document Algérienne 1er janvier 1949 décembre 1949 N° 17 série politique parue le10 aout 1948 P21

4- Ibid

– أما **المرحلة الثانية** فكانت بعد سنة 1944، أي بعد **74 سنة من تمثيل الأوروبيين في المجالس البرلمانية.**

وفي ظل حكومة التحرير الفرنسي (CFLN) ، تم إصدار أمرية 7 مارس 1944 من قبل الجنرال **دي قول De Gaule**حيث يتمتع من خلالها بضعة ألاف من المسلمين بحق المواطنة الفرنسية، وتأسيس هيئتين داخل المجالس المنتخبة الجزائرية، فالهيئة الأولى تتكون من الأوروبيين وبضع ألاف من المسلمين والهيئة الثانية تضم جميع المسلمين غير المواطنين.

أما دستور أكتوبر 1946فقد منح المواطنة الفرنسية لجميع العملات الجزائرية، في انتظار صدور القانون الخاص بالجزائر الذي سيسمح بإنشاء الجمعية الجزائرية، و ارتفع تمثيل المنتخبين المسلمين إلى الخمسين من مجموع مقاعد هذه المجالس والتساوي في المقاعد بالجمعية الجزائرية.

وسمحت أيضا القوانين الفرنسية بانتخاب 30 نائبا بالجمعية الوطنية مناصفة ب15 مقعد لكل هيئةو14 نائبا لمجلس الشيوخ الذي أصبح يعرف بمجلس الجمهورية ب سبعة أعضاء لكل هيئة[1]. و بالتالي سنحاول أن نتطرق في هذا العنصر علاقة المجالس العامة الجزائرية بالبرلمان الفرنسي بغرفتيه في إطار تصنيف الجزائر ضمن مجموعة العمالات الجزائرية المنتمية للمتربول[2]، حيث أصبح لها الحق في هذا التمثيل .

1.2.1– علاقة المجالس العامة بالجمعية الوطنية Assemblée Nationale

سمح للمسلمين الجزائريين بالتمثيل بالجمعية الوطنية، منذ أن قرر قانون **لمين قاي** بتاريخ 7ماي 1946، منح صفة المواطنة لكل سكان الأقاليم فيما وراء البحر، بما فيها العمالات الجزائرية،

[1] - DOCUMENT Algérien , janvier 1951 décembre1951 , P257

[2] - المادة الأولى من القانون الخاص للجزائر 20سبتمبر 1947

و دعمت الترسانة القانونية الخاصة بعملية التمثيل بقوانين أخرى، منها قانون 5 أكتوبر 1946 المعدل بتاريخ 9 ماي 1951[1].

حددت هذه القوانين كيفية انتخاب المسلمين عن العملات الجزائرية بالجمعية الوطنية، فهم ينتخبون وفق القائمة الجهوية بالأغلبية في دور واحد ،وفق التمثيل النسبي في حالة عدم حصول أية قائمة على الأغلبية المطلقة (أكثر من 50%) ، وتلغى القوائم التي تتحصل أقل من 5%[2] .

وسبق أن منحت القوانين السابقة **30 مقعدا مناصفة لكل هيئة** ،كما وضحت نفس هذه القوانين شروط الترشح لمقعد **الجمعية الوطنية،** بالنسبة للهيئة الأولى فإنها تضم جميع المواطنين الفرنسيين غير المسلمين ،والمواطنين الفرنسيين المسلمين حسب المادة الثالثة من أمرية 7 مارس 1944 حسب شروط منها:[3]،ذوي الشهادات والأوسمة **و** الحصول على الشهادة الابتدائية **و** منتخبون في إدارة الشركات الأهلية الاحتياطية (sip)،**و لذلك ضمت الهيئة الثانية** جميع المسلمين الذكور، وتتوزع المقاعد حسب الهيئتين لكل عمالة جزائرية كالآتي[4]:

الهيئة الأولى: – ستة نواب لعمالة الجزائر – خمسة لعمالة وهران – أربعة لعمالة قسنطينة.

الهيئة الثانية: – خمسة مقاعد لعمالة الجزائر – ثلاثة مقاعد لعمالة وهران — سبعة لمجلس قسنطينة

نستخلص من هذه المعطيات، أن الإدارة الاستعمارية كانت واعية لما يدور في الجزائر، وأنها تحاول التعاطي مع التطور الديمقراطي للمسلمين وذالك بالسماح للمقربين منها تمثيل المسلمين ورفع انشغالاتهم التي يناقشونها داخل مجالسهم الجهوية والمحلية.

1- CAOM boite N° 81F/80 représentation des conseillers généraux dans les assemblées métropolitaines

2- ibid, CF Lambert(J) op cit PP 229-230

3- CAOM boite N°= 81F/80 opcit

4- ibid

لكن المشرع الاستعماري كثيرا ما يصدر قوانين غامضة، ومتناقضة أحيانا في التعامل مع ظاهرة التمثيل ومراعاة مصالح المسلمين في مجال توضيح الرؤى لدور هؤلاء المنتخبين من العمالات الجزائرية لدى الجمعية الوطنية [1]،وكانت الإدارة الاستعمارية تراعي في تمثيل هؤلاء الأعضاء، انتمائهم إلى التيارات السياسية المؤيدة للإدارة الاستعمارية أو معتدلة على الأقل مثل ما هو الحال في نظرها لمرشحي حزب الإتحاد الديمقراطي (المديا)، وتضع العراقيل أمام المرشحين الوطنيين المنتخبين .

ولقد تباين مواقف النواب في الجزائر من أوروبيين ومسلمين حول جملة من القضايا، التي كانت ترفع للجمعية الجزائرية، ومن بين الأمثلة التي تناولها النواب في مداخلاتهم بغرفة النواب،**القضايا الإدارية والاجتماعية والاقتصادية**.

ففي **مجال الإصلاح الإداري للمجالس الجزائرية**، خاصة المجالس العامة، قضية المساواة بين الهيئتين، حيث جرى نقاش حاد في هذا الموضوع بين النائب الأوروبي **رنكرال Recurel** والنائب المسلم من الحزب الشيوعي **مخطاري** [2].

وتواصلت المناقشات داخل الجمعية الوطنية حول موضوع الانتخابات الجهوية من أجل تأجيلها أو إبقائها في مواعدها المحددة، وكذالك الموضوع الخاص بالمشروع المقدم للجمعية الوطنية حول صلاحيات أعضاء المجالس العامة، وكيفية ممارسة مهامهم وصلاحياتهم وانتماءاتهم[3].

ومن الشخصيات التي لعبت دورا بارزا في الجمعية الوطنية بين الهيئتين، رئيس مجلس عمالة وهران

1- Document Algérienne octobre 1948 décembre 1948 pour le 30 décembre 1948 , rubrique législative de l'Algérie ,PP09-25

2- Alger républicaine ,12 aout 1948

3- CAOM boite N°= 81F/41 élection des conseils généraux

وسبق لنا أن تطرقنا للموضوع في الفصل الثاني من الباب الأول حول المساواة داخل المجالس العامة . صص132 - 169

السيد **جينمو** نائب أول للجنة الدفاع الوطني [1] ، والسيد **مكي** النائب الأول للجنة قدماء المحاربين و**العربي** وقاضي والسيد **قارة** في لجنة العمل الخ.....[2] .

وفي هذا الصدد لعبت **المجموعات السياسية الأوروبية المسلمة** أدوارا بارزة بالتعريف **بالمشاكل الجزائرية،** ورفع انشغالات السكان لدى المتربول في جميع الميادين من الكم الهائل من التدخلات لهؤلاء النواب، حول القضايا التي تشغل بال الجزائريين [3]،

وعموما فإن النواب المنتخبين من المجالس العامة،قد ساهموا بشكل كبير في رفع بعض القضايا التي تهم الجزائر وسكان[4]، رغم الاختلافات الإيديولوجية والمصلحية بين نواب الهيئتين المتمثلتين بالجمعية الوطنية.

2.2.1-علاقات المجالس العامة بمجلس الجمهورية (Sénat):Assemblée de la république

احتفظ قانون27 أكتوبر 1946، بانتخاب ممثلين عن العملات الجزائرية في المجالس المتربولية، بما فيها مجلس الجمهورية(الشيوخ)[5]،وصدرت قوانين أخرى توضيحية حول كيفية الانتخاب بهذا المجلس التشريعي بتاريخ 24 سبتمبر 1948، حيث حدد هذا القانون انتخاب مستشارين جزائريين (أوروبيين ومسلمين) بمجلس الجمهورية وأيضا اقتراح تنظيم الإدارة العمومية، وحدد نفس القانون عدد مقاعد العمالات الجزائرية بأربعة عشر 14 مقعدا، بسبعة مقاعد لكل هيئة، وقد تم توزيع المقاعد على العمالات الجزائرية على النحو التالي [6]:

1- DAWO, R.M.A.M, depart d'Oran N° 713,janvier1951

2- Ibid, N°80 janvier 1950

3- سنرجع للقضايا الجزائرية المرفوعة من قبل أعضاء المجالس العامة بالجزائر في الباب الثاني من هذه الدراسة

4- DAWO,SLNA , R.M.A.M, N° 673, 1951

5- Document Algérien , 1 janvier 1948 décembre 1948,op cit PP 09-25

6- Lambert(j) op cit P 230

الهيئة الأولى:عمالة الجزائرب ثلاثة مقاعد

عمالة وهرا ن بمقاعدين

عمالة قسنطينة ثلاثة مقاعد

الهيئة الثانية: عمالة الجزائر بمقعدين

عمالة وهران بمقعدين

عمالة قسنطينة بثلاثة مقاعد

و أن هذه المقاعد المحصل عليها تنتمي إلى قوائم مختلفة والمجالس متنوعة وتركيب سياسي معقد،وتتكون القوائم المرشحة لمجلس الجمهورية في الجزائر مما يلي[1]:

الهيئة الأولى تتكون من:

- نواب الهيئة الأولى للمقاطعة الانتخابية
- مندوبين لدى الجمعية الجزائرية
- أعضاء المجالس العامة

- المندوبون المنتخبون بنسب مندوب واحد لكل 500 منتخب مسجل على القوائم الانتخابية للهيئة الأولى من قبل المنتخبين لهذه الهيئة في مجالس البلدية، وللجان البلدية للبلديات المختلطة للعمالة والأقاليم الجنوبية باستثناء الوادي.

- المندوبون المنتخبون بنسب مندوب لكل 500 منتخب مسجلين في القوائم الانتخابية في كل بلدية أهلية من الأقاليم الجنوبية والبلدية المختلطة للوادي و جزء من البادية المختلطة لكولومب بشار .

الهيئة الثانية:

تتركب من نفس الفئات الخمسة السابقة المنتخبة للهيئة الثانية.

1- CF Kharchi(dj) opcit P 429

ومما نستقرأه من هذه المعطيات، فإن هذه الفئات الخمسة[1]، قد منحها القانون الخاص سنة 1947، حق انتخاب نواب مجلس الشيوخ ممثلين عنها،و بواسطة الممثلين الجزائريين، تمكنت الجزائر من إيصال مشاكل سكان الجزائر وانشغالاتهم إلى المجلس المتربولي، خاصة السكان المسلمين،ولمعرفة طبيعة الانتخابات في هذا المجلس من قبل المجالس العامة في الجزائر، ومجالس البلدية لمختلف أنواعها،فإننا سنحاول أن نركز على بعض النماذج في انتخاب أعضاء مجلس عمالة وهران[2]:

فمن خلال مراسلة من والي عمالة وهران إلى السيد وزير الداخلية الفرنسي بتاريخ 20 مايو 1952، حيث وضح التقرير بشكل دقيق مجريات انتخابات 18 مايو 1952، وذكر التقرير بأن هذه الانتخابات، جرت في ظروف حسنة،وركز التقرير على القوائم المرشحة للهيئة الثانية، مصنفا ومدققا للوجوه البارز ة فيها كالآتي:

– فقائمة **الاتحاد الفرنسي المسلم** حسب التقرير، ضمت شخصين بارزين بعمالة وهران ممثلة في السيدين **قارة وابن شيحة** اللذان تم انتخابهما.

– قائمة حزب **الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري** وكانت النتيجة حسب التقرير ،حصول المستقلين على المقعدين المخصصين للعمالة، فحين حاول الحزب الشيوعي المقاطعة، ولكنه منح أصواته لحزب حزب البيان الديمقراطي "**الادما** "أما **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية** فقد انقسمت إلى قسمين، قسم طالب بالمقاطعة وقسم آخر وقف إلى جانب حزب الإتحاد الديمقراطي **الإدما** ،وقدم التقرير أيضا مقارنة بين نتائج انتخابات 18 مايو 1952 بنتائج انتخابات 1948 حسب كل هيئة[3]:

1- ibid, P 430

CAOM boite N° E255 élection dans le département d'Oran

2- CF, D.A.W.O, S.L.N.A, R.M.A.M depart d' Oran, mai 1952, N° 496

3- ibid

الهيئة الأولى: ففي سنة 1948تحصلت ثلاثة قوائم على الأغلبية وهي:

- قائمة الحزب الشيوعي pca، تحصلت على 38 صوت
- قائمة الحزب الاشتراكيsfio: تحصلت على 77 صوت
- قائمتا التجمع الشعبي الفرنسي rpfوالتجمع العام الجمهوريrgr على 413 صوت، بالإضافة إلى المستقلين الذين تحصلوا على المقعد الثاني.

الهيئة الثانية: تحصلت قائمة الاتحاد الفرنسي المسلم في سنة 1952 على 103 أصوات إضافية عن سنة 1943.

وفقدت الأحزاب الوطنية **الإدما** Udma و **المتلد** Mtld 103صوت لما كان لها في سنة 1948.

وتحصل الحزب الشيوعي على 10 أصوات سنة 1948، ولم يشارك بقائمة سنة 1952.

والجدول الآتي يوضح لنا الأعضاء المرشحون عن التيارات المسلمة (الهيئة الثانية) في سنة 1952[1]:

[1] - C.A.O.M, boite N°E 255 élections dans le département d'Oran, rapport du SLNA les élections des conseillers généraux au conseilles de la république mai 1952

الجدول رقم : 6

الأحزاب	الفترة الانتخابية	
	48–11–07	52–05–18
قائمة الإتحاد الفرنسي المسلم	478صوت	582صوت
– سيد قارة	478//	580 صوت
– بن شيخة		
قائمة إ.د.ب.ج UDMA		
– طاهر	255 //	208 //
– عزة(7–11–1948)	255 //	208 //
– بوطارن1952		
قائمة ح.إ.ح.د MTLD		
–العبدلي		
– مرسلي	90 صوت	X
الحزب الشيوعي PCA	90 //	X
– بوديسة1948	10 //	2
– تانداري1952	10 //	2
– بوزيري1948	2 //	X

المصدر: C.A.O.M, boite N°E 255 élections dans le département d'Oran, rapport du SLNA les élections des conseillers généraux au conseille de la république mai 1952

وواصل التقرير تحليل نتائج هذه الانتخابات لعمالة وهران، موضحا مدى تأثير عملية **الانتخاب المشيخية** على الحياة السياسية للعمالة [1]:

[1] - Ibid

– **فالهيئة الأولى** وضح هذا التقرير لنا ،بأن المقعدين المحصل عليهما ينتميان لعالم الفلاحة، وهو ما يدعم اللجنة العامة للفلاحة ، التي كانت تشتكي بعدم وجود ممثلين لها بالجمعية الوطنية، وتطرق النائب **قاي Gay** في حملته الانتخابية ،بأن تواجده بالمجلس المشيخي يمثل استمرارية التواجد الفرنسي في الجزائر، وقد أثار انتباهنا أيضا اشتداد الصراع بين النائبين **فوك دي بارك Fouq Duparcولمبار Lambert** تسببت المنافسة الانتخابية في أزمة سياسية ببلدية وهران.

– أما الهيئة الثانية فقد ذكرت التقارير أن المستقلون تحصلوا على 10 أصوات إضافية، مما كانت لديهم في سنة 1948 وحصل على 80صوت، في حين طالب والي العمالة بضرورة تكوين نخب مسلمة قوية تمثل المسلمين،و أن الانتخابات بعمالة وهران تعتبر نموذجا، لما كان يجري في العمالتين الأخريتين[1]،ولكن بسبب عمليات التزوير الانتخابي[2]، كانت القوائم الموالية للإدارة الاستعمارية ،تستفيد من جميع التسهيلات على حساب الأحزاب الوطنية.

وفي نفس السياق، تناولت جرائد المعمرين وجرائد الأحزاب الوطنية، مجريات العملية الانتخابية لأعضاء المجالس العامة بالتحليل، موضحة أهم الحملات الانتخابية، وتدخلات المرشحين داخل المجالس التي يمثلونها[3].

ونقلت لنا أيضا التقارير السرية لأجهزة الاستعلامات وقائع هذه الانتخابات داخل المجالس العامة وملابساتها وأحداثها،بوقوع تجاوزات داخل مجلس عمالة وهران من قبل الوطنيين والشيوعيين،

1- C.A .O.M, boite E/ 255, Election dans le départ d'Oran rapport du S.L.N.A, les élections au conseil de la république

2- سنرجع لتحليل موضوع التزوير الانتخابي في الجزائر خلال عهد الحاكم العام نايجلان في العناصر المقبلة من هذه الدراسة التي باتت تعرف بالانتخابات الجزائرية .

3- Alger républicaine le 28 Avril 1952

في حين ساد الهدوء تدخلات الأعضاء الأوروبيين والمسلمين غير "الانفصاليين"[1]،و هي محاولة من هذه الإدارة التشكيك في مصداقية هذه الأجزاب.

ومما لاشك فيه أن هؤلاء قاموا بدور بارز في نقل مشاكل مجالسهم ، وبالتالي رفع انشغالات السكان إلى هذا المجلس المتربولي، وهناك أمثلة عديدة من تدخلات النواب المنتخبين من قبل المجالس العامة لدى مجلس جمهورية، كان لها دور بارز و جزيئ في علاج المشاكل الجزائرية،فخلال جلسة مجلس الجمهورية بتاريخ 03 جوان 1948، طرح سؤالين على وزير الداخلية من قبل نائبين كالآتي[2]:

– فالسؤال الأول كان للنائب **ليون هومون léon hommon**حول حقيقة السياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر من جراء إصدار القانون الخاص للجزائر،أما السؤال الثاني فكان للنائب المسلم **أحمد بومنجل** من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية MTLD حول طبيعة السياسة الفرنسية في الجزائر منذ مجيء **نايجلان.**

ولقد رد وزير الداخلية على هذين **السؤالين الشفويين** بما يلي:[3]

فبخصوص الرد على **أحمد بومنجل،** ذكر بأنه في حالة احترام الجميع لقوانين الجمهورية، فإنه لا أحد يستثنى من العملية الديمقراطية،حسب ما وصفها الحاكم العام **نايجلان، بهدف** مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وأنه على الحكومة والبرلمان مد المساعدات لمؤسساتها المحلية في الجزائر، وهي الخطة المرسومة للسياسة الاقتصادية المتبعة في إطار الإتحاد الفرنسي،والجواب على السؤال الثاني، فأجاب عنه بالقول، بأنه سيطرح على الجمعية الوطنية عدّة مشاريع قوانين

1- D .A.W.O,S.L.N.A, R.M.A.M, depart d'Oran ,N°396 , mai 1952P 02

2- CAOM 81F/9 intervention des élus dans l'assemblée de la république, Rapport du ministre de l'intérieure18/06/1949

3- -ibid

من أجل إيجاد المساواة الكاملة بين المواطنين الفرنسيين مسلمين وغير مسلمين أمام جميع الهيئات والوظائف.

وفي **المجال الإداري** وضح الوزير، بأن هناك جملة من المشاريع والقوانين الخاصة بالتنظيم الإداري للعملات المتربولية ستطرح على البرلمان، وأنه سيتم توسيع تطبيق هذه القوانين إلى الجزائر باحترام خصوصياتها التي حددتها القوانين والمراسيم[1].و طالبت الإدارة الاستعمارية من أنصارها المنتخبين، لدى مجلس الجمهورية بزيارة بلدياتهم وأقاليمهم للإطلاع على أحوال السكان تتبعا لتعهداتهم لهم أثناء الحملات الانتخابية[2]،مثل ما ورد في التقرير الذي رفعه رئيس دائرة تلمسان إلى والي عمالة وهران حول نشاط النائبين السيد **قارة وبن شيخة**، وتقرير آخر من محافظة شرطة أحد أحياء وهران إلى محافظة الشرطة العامة لولاية وهران يوضح له بعض المناوشات التي وقعت بين أنصار المرشح **تركي** والمرشح **شرقي** قرب قصر العدالة، حيث قام هذا الأخير برفع شكوى ضد أنصار تركي[3].

ومما يوضح طبيعة العلاقات بين أعضاء مجلس الجمهورية والمجالس العامة ،التدخلات القوية لرئيس لجنة الداخلية **لمجلس الجمهورية**، لدى مؤتمر رؤساء المجالس العامة المنعقد في الجزائر سنة 1953، موجها خطابه إلى المؤتمرين: «**أنكم تمثلون تجمع للشعوب الفرنسية، وأنكم أيضا إداريون تتحدثون عن الحلول لمشاكل السكان، وبإمكانهم توجيه الرأي العام، وأنتم أيضا رجال**

[1] - قانون 20 سبتمبر 1947 ومواده المختلفة

[2] - CAOM boite N°E255 élection des conseillers généraux d'Oran A L'Assemblée de la républiques

[3] - Ibid

سياسيون تهتمون بالمصالح الكبرى للبلاد، ولا يمكنكم ترك أية قضية تخص الحياة الاقتصادية بدون علاج....» [1].

تؤكد لنا هذه النماذج عن مشاركة نواب العمالات الجزائرية لدى مجلس الجمهورية ، أن فرنسا المتربولية حاولت إشراك منتخبي مختلف المجالس المحلية والجمهورية في مختلف القضايا التي تهم فرنسا في الجزائر، من أجل التصدي لأطروحات الحركة الوطنية الرافضة للتواجد الفرنسي في الجزائر.

ونعتقد من جهتنا، أن مجلس الجمهورية، كان ناقصا من النواب المعارضين للسياسة الفرنسية في الجزائر، لأن الإدارة الاستعمارية ركزت جهودها على اختيار الموالين لها، خوفا من خطر التمثيل الوطني.

3.2.1 – علاقة المجالس العامة في الجزائر بمجلس الإتحاد الفرنسي Conseil de l'union française

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية واستقرار المؤسسات الاستعمارية في الجزائر والسماح للمسلمين بالمشاركة في الانتخابات بالمجالس المتربولية ،أقر المشرع الاستعماري إصلاحا تشريعيا في مجال تمثيل المجالس العامة **بمجلس الإتحاد الفرنسي**، الذي تأسس بموجب دستور مارس 1946، الذي طرح إشكالية ثنائية المستعمرات الفرنسية بما فيها العمالات الجزائرية فيما وراء البحر،وفق الدستور الفرنسي الذي حدد نظريتين:

- الأولى تتمثل في إدماج هذه المستعمرات
- الثانية الاستقلال الذاتي

وقد تباينت أراء الإدارة الاستعمارية حول هاتين النظريتين في الجزائر، ما بين المستوطنين الذين يرفضون المساواة مع المسلمين ،رغم أنهم لا يمانعون من وجود اللامركزية الإدارية بالحصول على المزيد

---

1 - CAOM boite N°81F/719,18eme congrès des Président des conseils généraux Algérie , le 15-18 juin 1953

من الاستقلال الذاتي والمالي والسياسي في إطار الإتحاد الفرنسي والخضوع للتشريعات الفرنسية المحددة لتطبيق قانون 27 أكتوبر 1946 بتمثيل المجالس العامة في مجلس الإتحاد الفرنسي[1]

1.3.2.1 – التعريف بمجلس الإتحاد الفرنسي والقوانين المنظمة له في مجال تمثيل العمالات الجزائرية بداخله:

لقد حدد **دستور 27 أكتوبر 1947** الذي أنهى الفترة الانتقالية لحكومة هيئة التحرير الفرنسي، وأعلن عن **ميلاد الجمهورية الرابعة الفرنسية** ،حيث ركز هذا القانون الجديد على توضيح علاقات المتربول مع مستعمراته وعمالاته في وراء البحر، باحترام خصوصية كل منطقة وشعب من هذا الإتحاد ولهذه الغاية، فإن فرنسا تسعى من خلال هذا الدستور، إلى تأسيس إتحاد ما بين الشعوب الخاضعة لها،على أساس المساواة والحقوق والواجبات دون تمييز عرقي أو ديني بين الأمم والشعوب، التي ينبغي لها أن تجعل من الثروات والمجهودات حافزا لتحقيق التقدم الحضاري المنشود، وإن فرنسا تسعى إلى قيادة هذه المستعمرات بتسيير نفسها بنفسها وفق العملية الديمقراطية، مبتعدة عن كل نظام استعماري مبني على الديكتاتورية فالمتربول [2].

فمجلس الإتحاد الفرنسي بهذا الشكل، ممثلا لكل الشعوب الخاضعة للاستعمار الفرنسي، ولا يستطيع مواجهة جميع المسائل المرتبطة بها، وقد يتطلب منا دراسة أكثر عمقا عن العلاقات بين هذا المجلس والعمالات الجزائرية من خلال القوانين والإجراءات التوضيحية التي جاءت لتفسير مواد الدستور الفرنسي 1946، الذي عدل وفق قانوني 27 أوت و4 سبتمبر، وكذالك

1- CAOM boite N°E255 élection des conseilles généraux op cit

يوجد في هذه العلبة تقارير عديدة حول القوانين المنظمة لعملية انتخاب أعضاء مجلس عمالة وهران بهذا المجلس.

CF ,Kharchi (dj), op cit, PP423-424

2- Lambert (J), op cit, P232

مرسوم 27 أوت 1948 الذي جاء ليوضح ما ورد في مرسوم 15 نوفمبر 1947 حول تمثيل العمالات الجزائرية بهذا المجلس[1].

إلا أن الجزائر ستحتفظ بقوائمها الخاصة المميزة لها، رغم أنها عمالات فرنسية، حيث وجد المشرع نفسه أمام صعوبات تنظيمية، حول طبيعة العمالات الجزائرية من خلال تدخلات العديد من أعضاء المجالس الثلاثة، التي كانت ستدعي لانتخاب أعضائها بهذا المجلس، وكذالك تدخلات بعض النواب الأوروبيين بمجلس الإتحاد الفرنسي حول طبيعة هذه العلاقات.

وخلال انعقاد الدورة الثانية للمجالس العامة الجزائرية بأكتوبر 1947، طرحت مسألة وجود مندوبين من العمالات الجزائرية في **مجلس الإتحاد الفرنسي** من خلال مراسلة وزير الداخلية للحاكم العام، هذا الأخير الذي أرسلها إلى الولاة الثلاثة، وقرأها رئيس كل مجلس عام على أعضاء المجالس العامة، ويتعلق لمراسلة المستعجلة بقيام الحكومة الفرنسية بطرح مشروع على الجمعية الوطنية بتعديل قانون 27أكتوبر 1946 في بنوده المتعلقة بانتخاب ممثلين عن الجزائر، وأهم مما ورد في هذه البرقية[2]:

"أرجو منكم إطلاع رؤساء المجالس العامة الثلاثة في الجزائر على التوضيحات الآتية، المتعلقة بانتخاب ممثلين بمجلس الإتحاد الفرنسي، حيث قدمت الحكومة مشروعا لتعديل قانون 27أكتوبر 1946 حول كيفيات تمثيل مختلف مناطق التراب الفرنسي في مجلس الإتحاد الفرنسي، أما الجزء الخاص بالجزائر، فقد أرجئ من قبل الجمعية الوطنية، لكي لا تقرر حكما خاصا بقانون الجزائر، ريثما تتهيأ النصوص الخاصة[...] فالجمعية الوطنية ستحدد الإجراءات المرتبطة بمسألة تعيين ممثلين عن الجمعية

1- CF Kharchi (DJ) opcit P428 ,

2- C.G. depart d'Oran, session , 12 novembre 1947 ,PP139-14

CF C. depart de Constantine octobre 1947, PP126-127

الجزائرية وتناقش المسألة في الجلسة المقبلة للجمعية الوطنية، وستتخذ الإجراءات ريثما يصدر القانون بالجريدة الرسمية..."، ونبه وزير الداخلية بأنه سيعلم المجالس العامة في كيفية التمثيل بالإتحاد الفرنسي وطالبهم بالانتظار في هدوء وثقة قرار الجمعية الوطنية،**وتدخل نواب المجالس العامة في مناقشات حادة حول الموضوع**[1]، وكان أبرز المتدخلين النائب المسلم **لعربي،** وكذالك تدخل أعضاء من مجلس قسنطينة من أبرزهم **بن شنتوف والحضاري** حول نفس الموضوع.

ولذالك **فمجلس الإتحاد الفرنسي يعتبر مجلسا تشريعيا لجميع الإمبراطورية الفرنسية،** وبهذا الحجم فهو **يمثل شعوبا مختلفة الأعراق والأديان والخصوصيات** .

أما **علاقة المجلس بالجزائر فهي جد خاصة،** لأن القوانين السابقة الذكر، قد وضحت بشكل دقيق هذه العلاقة رغم ذالك واجهت المشرع الاستعماري مسألة المصطلحات في مجال التشريع الخاص بالمجلس لصالح الجزائر.

هل يستطيع أن يبدي رأيه في المسائل الجزائرية ويحل محل صلاحيات الجمعية الوطنية؟ ذالك ما طرح من قبل العديد من التدخلات النواب الأوربيين المختصين في مجال التشريع أمثال **فيار** viardالذي تعرض في تدخلاته بالجمعية الوطنية حول الإشكاليات الآتية[2]:

– ما هي المكانة الصحيحة التي تحتلها الجزائر ضمن مجلس الإتحاد الفرنسي بقصر فرساي؟ و ما هي الأنشطة المختلفة للمجالس المتربولية؟ فهل يستطيع مجلس الإتحاد الفرنسي أم لا يستطيع الموافقة على مسألة تخص الجزائر وخصوصيتها السياسية؟...، وأضاف **فيارد** إن هذا الإشكال رفع من قبل **أوقانت** Auganteممثل الحكومة في إطار المادة 71 من الدستور باقتراح مسألة تكييف مجلس الإتحاد الفرنسي يومي 28 و29 أفريل 1950،حيث تم طرح مسألة تواجد الجزائر بهذا المجلس ،باعتباره يمثل جميع الأقاليم ولا يمكن فصل الجزائر عن المتربول، لأن المادة 71من الدستور تحدد مفاهيم حول صلاحيات هذا المجلس ولا توجد حدود لهذه المهام في مختلف المجالات ويمكن تقديم استشارات من الحكومة تخص الأقاليم فيما وراء البحر والمتربول الجزائري.

1- CAOM, 5I/ 92, départ d'Oran, Rapports sur les élections des conseillers généraux a (A.U.F) et L' A . N le 27 novembre 1950

2- Oran républicaine 13.04 1951-

ويضيف **فيارد** في تدخله بالجمعية الوطنية حول علاقة القانون الخاص للجزائر ، بما ورد في القوانين السابقة المتعلقة بتمثيل الجزائر بمجلس الإتحاد الفرنسي:"المشكل الأساسي يمثل أخيرا في مكانة الجزائر ضمن مجلس الإتحاد الفرنسي، حيث يعتبر المشكل السياسي للقانون لخاص للجزائر من أصعب القضايا المعالجة، أمام غموض النصوص التشريعية، وما نود توضيحه، بأن مجلس الإتحاد الفرنسي معتاد على الاهتمام بالجزائر والمتربول....."[1].

وطرح "**فيارد** "في آخر تدخله مستفسرا عن الحالة التي تناسب الجزائر ضمن الحالات الثلاثة[2]: – فرنسا المتربولية – عمالات في ما وراء البحر – أقاليم في ما وراء البحر، واستطرد موضحا للبس القانوني المستخلص من مواد القانون الخاص للجزائر، حيث ذكر أن المادة الأولى منه تعتبر ،أن الجزائر مجموعة من العمالات الفرنسية، ولكنها تتميز بقانون خاص، فهو يدرجها ضمن مناطق مثل **الألزاس وكورسيكا**، ويرفض إدراجها فيما وراء البحر.

وفي اعتقادنا،إن النصوص تبقى غامضة، فمثلا المادة 75من الدستور 1946 الفرنسي تبين الفرق بين الأقاليم فيما وراء البحر والبلدان لمشاركة، وحاول بعض فقهاء التشريع الفرنسي التوفيق بين كون الجزائر عمالات فرنسية وعمالات فيما وراء البحر، تتميز بقانون خاص.

ولهذه الغاية تدخل نائب آخر بالجمعية الوطنية النائب: **بولوس باسيBolus basset** متسائلا: **لماذا يمثل الجزائر إذا بمجلس الإتحاد الفرنسي** ؟ وهل الجزائر ممثلة بنفس الكيفية للعملات المتربولية؟ فالمسائل الخاصة بالجزائر ليست من صلاحيات مجلس الإتحاد الفرنسي، وجرت عدة مواجهات ساخنة بين هذا النائب **وفيارد** حول نفس الموضوع[3].

حيث طرح **باسي** مجموعة من الأسئلة على **فيارد** صاحب المداخلة بالجمعية الوطنية حول مكانة الجزائر بمجلس الإتحاد الفرنسي كالآتي[4]:

---

[1] - تدخلات عدة في موضوع صلاحيات مجلس الاتحاد الفرنسي ،انظر :

CAOM, 5I/ 92, départ d'Oran, Rapports sur les élections des conseillers généraux a (A.U.F) et L' A . N le 27 novembre 1950

[2]- - نواب ممثلين عن مجلس عمالة وهران بالجمعية الوطنية Ibid

[3] - CAOM boite N5I/92 op cit

[4] - Ibid

السؤال الأول: نحن عمالات ولكن أي عمالات؟

الجواب: عمالات متربولية.

السؤال الثاني: فما هي طبيعة القانون الخاص بالجزائر؟

الجواب: القانون وحده الذي يحدد، أن بعض العمالات لها نظام تشريعي خاص بها.

السؤال الثالث: فما هو إذن دور التمثيل الجزائري بهذا المجلس؟

الجواب: إسماع صوت الجزائر في إطار القضايا المختلفة للإتحاد الفرنسي

وما نستخلصه من مختلف التدخلات للنواب المنتخبين بالجمعية الوطنية، بأن الجزائر ليست عمالة فيما وراء البحر بالمعنى العام، لكنها مجموعة عمالات لها نظامها الخاص.

ونعتقد من جهتنا، بأن هذا الطرح سبق للجزائريين طرحه بشكل واضح ودقيق عند تناول العلاّمة **ابن باديس** الفرق بين الجنسية القومية والجنسية السياسية،[1] حيث ظلت هذه الجدلية قائمة إلى غاية سنة 1954،أما تدخلات أعضاء المجالس العامة في الجزائر كانت حادة في إطار الرد على وزير الداخلية الذي يأمرهم بانتخاب ممثلين لهم في هذا المجلس، في إطار غموض قانوني موجود ما بين دستور1946، و خصوصيات القانون الخاص للجزائر لسنة 1947.

ولهذا الغرض، سوف نتعرض لنماذج من تدخلات أعضاء المجالس العامة الثلاثة في الجزائر، ومواقفهم من تواجدهم بهذا المجلس (A.U.F).

المجلس العام للجزائر عرف عدة تدخلات حول الموضوع منذ دورات سنة 1947[2] التي تطرق فيها الأعضاء إلى طبيعة هذا التمثيل وأهميته، والاستماع إلى تقارير وزير الداخلية، وبرقيات الحاكم العام، ووالي العمالة، حول دعوة أعضاء المجلس الانتخابي ممثلين عنهم، مثل ما سيأتي ذكره، وستقتصر على أحد تدخلات النواب المسلمين المدعو **آيت علي**[3]،الذي قدم تصريحا خاصا لموضوع الإتحاد الفرنسي، معرجا لمختلف القوانين المنظمة لهذا المجلس منذ قانون 27 أكتوبر 1946، الذي وضح طبيعة تمثيل داخل هذا المجلس، ووضح أيضا الجزء الخاص بالجزائر، بوجود تمثيل متساوي

---

[1] - الشهاب عدد فبراير 1937، حيث وضح ابن باديس في كونه فرنسي الجنسية السياسية وإيجاد كيان جزائري متحد مع فرنسا مثل مشروع الدمنيون الإنجليزي، لكنه محافظ على جنسية القومية العربية الإسلامية .

[2] - C.G. depart d'Alger, séance 29 Avril 1950, P609 déclaration au sujet de l'union française

[3] - ibid, P609

للهيئتين، وحاول هذا العضو اتهام أحد الأعضاء المسلمين لمجلس عمالة الجزائر من قائمة حزب الشعب الجزائري، بأنه لا يمثل السكان المسلمين المؤدين لفرنسا مستغلا تقلص وجودها بسبب عمليات التزوير مثل ما سنحاول دراسته لاحقا.

وبالمجلس العام لقسنطينة[1] فقد عرف مناقشات حول نفس الموضوع، للاستماع إلى برقية وزير الداخلية الخاصة بالتمثيل داخل مجلس الإتحاد الفرنسي، وقد قرأها رئيس المجلس السيد: **بن سالم** بتوضيحه للشروط والكيفيات، ودارت عدة مناقشات ، تدخل من خلالها عدّة أعضاء أبرزهم السادة أعضاء المجلس العام **السيد قاضي عبد القادر و ابن شنتوف و الحضاري** حول طبيعة المواد الخاصة بقانون أكتوبر 1946، الذي لم يطبق في الجزائر[2]، بسبب غموض النصوص المنظمة.

أجبرت هذه المناقشات تدخل والي عمالة قسنطينة في نفس الموضوع[3]، الذي وضح بأنه لا يمكن تطبيق المادة 60 من قانون 27 فبراير 1946، لأن المادة 16 تحدد بأنه هناك إجراءات أخرى خاصة بالجزائر،وقد تدخل العضو **ابن جلول**[4]في نفس الموضوع ردا على والي العمالة، مستفسرا: أليست الجزائر عمالات فرنسية شبيهة بعملات المتربول؛وفي نهاية مداولات أعضاء مجلس قسنطينة حول موضوع تمثيل الجزائر بمجلس الإتحاد الفرنسي، تدخل رئيس المجلس السيد:**بن سالم** موضحا طبيعة هذا التمثيل وكيفياته من خلال القرار الحكومي المستخلص من القوانين كالآتي[5]:

المادة الأولى:مجلس الإتحاد الفرنسي يتكون من عدد متساوي لممثلين عن المتربول من جهة وممثلين عن عمالات فيما وراء البحر والأقاليم فيما وراء البحر والبلدان المشاركة من جهة أخرى.

المادة الرابعة: أن 75 عضوا للإتحاد الفرنسي يمثلون عمالات وأقاليم ما وراء البحر ،منهم 12 نائبا عن الجزائر. ولهذا الغرض أمر **بن سالم** بانتخاب مندوبين من المجلس يوم 25 نوفمبر 1947.

1- C.G. depart de Constantine, le 29 novembre 1947,P 40

2- ibid,intervention de benchentouf , P128

3- ibid, intervention du préfet de Constantine, PP129-131-

4- ibid ,intervention de Benjelloul ,P130l

5- ibid,intervention de président ben Salem, P131

أما بمجلس عمالة وهران[1]، فقد قرأ رئيس مجلس العمالة برفقة وزير الداخلية الفرنسي من قبل الحاكم العام التي تناولت كيفيات انتخاب ممثلين لهذا المجلس بناءً على قانون أكتوبر 1946 والقانون الخاص للجزائر ،ولكن ثمة غموض نظرا لعدم نشر القانون المصادق عليه من قبل مجلس الدولة[2].

ولهذا الغرض تدخل العديد من أعضاء مجلس وهران ،خلال جلسة نوفمبر 1947 حول نفس الموضوع المطروح للتحليل، من أبرزهم السادة أعضاء المجلس، **لعريبي**، ملحا على ضرورة انتخاب أعضاء من المجلس قبل موعد 28 نوفمبر، وطالب من والي العمالة بالتدخل لدى الحاكم العام **شاتينيو**،حول هذه المسألة،أما العضو الأوروبي السيد **فالار** فقد تدخل موضحا:"بأنه كان بإمكان الحكومة إتمام إجراءات الانتخاب قبل انعقاد مجلس الإتحاد الفرنسي يوم 28 نوفمبر، وتأسف لعدم تمثيل الجزائريين في أول مجلس لهذا الإتحاد..."[3]، وطالب **فلار** بإيصال هذا الاحتجاج إلى السلطات العليا، وفي الأخير تدخل رئيس المجلس **فرارا** حاسما الموضوع بأنه تم تحديد تاريخ 26 نوفمبر 1947 لانتخاب أعضاء من المجلس العام لمجلس الإتحاد الفرنسي، وفق القوانين المنظمة والإجراءات والشروط بناءً على القانون الخاص للجزائر ومرسوم 15 نوفمبر 1947، وباقتراح من الأمين العام للحكومة تم تقرير اجتماع:- المجالس العامة يوم **26** نوفمبر 1947 من أجل انتخاب ممثلين للعمالات الجزائرية بمجلس الإتحاد الفرنسي و التصويت في قاعة المداولات[4].

نستخلص مما سبق ذكره، أنه جرت مناقشات حادة وعميقة لمختلف النصوص المنظمة لكيفيات تعيين **ممثلين عن المجالس العامة بمجلس الإتحاد الفرنسي**، وتم الاستماع لتدخلات الهيئة التنفيذية للحكومة الفرنسية والهيئة المحلية للحكم في الجزائر من قبل المجالس العامة الثلاثة، وتم تأكيد مشاركة العمالات الجزائرية في هذا المجلس رغم التضارب التشريعي وغموض بعض النصوص القانونية.

1- C.G. départ d'Oran, séance 5 novembre 1947

2- Ibid ,intervention de président du conseil d'Oran Mr : Ferrara P139

3- Ibid, ,intervention de **valeu**r et **laribi** séance le 12 novembre 1947, PP139-140

4- Ibid , séance 26 novembre 1947, élections A l'Assemblées « L' U .F » P 291

1.2. 3. 2– نماذج من الانتخاب داخل المجالس العامة، ودور هؤلاء المنتخبون بمجلس الإتحاد الفرنسي

لقد وضحت القوانين السابقة الذكر كيفيات تمثيل الشعوب المستعمرة من قبل فرنسا في إطار الإتحاد الفرنسي، باعتبار أن هذا المجلس يتكون من المتربول وعمالاته وعمالات وأقاليم فيما وراء البحر والبلدان المشاركة كالآتي[1]:

– 80نائبا منتخبا من قبل مجلس الشيوخ و75نائبا منتخبا من قبل مناطق فيما وراء البحرو65 نائبا منتخبا من قبل البلدان المشاركة،وذالك لمدة ستة سنوات ويجدد جزئيا كل ثلاثة سنوات، و تمثل العمالات فيما وراء البحر ب 75 نائبا، منهم 12 نائبا عن العمالات الجزائرية.

إن تمثيل الجزائر يتكون من 12 عضوا منتخبا من المجالس الثلاثة و6 مندوبين إقليميين منتخبين من الجمعية الجزائرية بعد سنة 1949[2]،وأن كل عمالة تنتخب أربعة نواب عنها مناصفة بين الهيئتين.وقد تضاربت الآراء ما بين أعضاء المجالس العامة،حول موضوع تعيين وانتخاب أعضاء منهم لدى هذا المجلس[3] ،وسنقتصر على نماذج من هذه الانتخابات ،في إطار تتبعنا لهذه العملية من خلال مداولات المجالس العامة والتقارير السرية المنشورة فيما بعد في مصلحة الأرشيف فيما وراء البحر، هذه التقارير التي كانت ترسل من قبل جهاز الاستعلامات إلى وزير الداخلية، حول طبيعة هذه الانتخابات، ووقائعها داخل المجالس.

1- iBid P430

2- Document Algérienne, janvier 1951 décembre 1951 P257

3- لقد جرت مناقشات حادة ومثيرة في العديد من جلسات المداولات، بهذه المجالس، خلال انتخاب أعضاء منهم لدى مجلس الإتحاد الفرنسي، أنظر:
-CG d'Alger se 12 novembre 1947 PP 162-163

CG d'Oran session 7 octobre 1947, P 99 et 7 octobre 1953 P76

- CG Constantine se 26 novembre 1947 P 273

لقد كانت سنة 1947 بداية فعليه، لانتخابات أعضاء المجالس العامة ، لدى مجلس الإتحاد الفرنسي بعد الجدال الواسع حول الغموض التشريعي الذي واكب هذه العملية أكثر من غيرها[1]، ودعوة المجالس العامة لانتخاب أعضاء منها، كمجلس الإتحاد الفرنسي بتاريخ 13 نوفمبر 1947، بعد نشر مرسوم 15 نوفمبر 1947 بالجريدة الرسمية بتاريخ 16 نوفمبر 1947 المطبق للمادة 16 من قانون 17 أكتوبر 1946 ، و قد وقعت منافسة سياسية حادة بين الأحزاب السياسية و المستقلين للفوز بمقاعد المجالس العامة ، و التقرب من السكان لجلب أصواتهم و رفع انشغالاتهم . و أدى ذلك بمختلف الأطراف إلى تبني حملات انتخابية واسعة للوصول إلى الأهداف المسطرة و وضع القوائم المناسبة للحصول على عدد كبير من أصوات الناخبين.

وتمثلت نتائج انتخابات 26 نوفمبر 1947 بالنسبة للقوائم الفائزة على النحو الآتي[2]:

-**عمالة الجزائر** : كانت النتائج كالآتي: **للهيئة الأولى**

- مقعد لقائمة الإتحاد الجمهوري U.R
- مقعد للحزب الاشتراكي S F I O
- الحزب الشيوعي لم يتحصل على أي مقعد PCA

بالنسبة للهيئة الثانية : كانت النتائج كالآتي:

- مقعد للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بالتحالف مع الحزب الاشتراكي على مقعد واحد تمثل في العضو **لقاني**
- ومقعد لقائمة التحالف الإسلامي الفرنسي

-عمالة وهران :

الهيئة الأولى: تحصلت قائمة الحزب الاشتراكيS F I Oعلى تسعة أصوات، وتحصلت قائمة الإتحاد الجمهوريU.R على 12 صوتا .

1- CAOM boite N° E/257, Deprt d'Oran Rapport N°2250 d'Alger le 17 novembre 1947

2- CAOM boite N° 81F/667, élections au sein des conseils généraux pour la représentation des élus de l' ass … de l' U.F, le 26 novembre 1947 1er et 2eme collège

ركزت هذه التقارير على تحليل نتائج الهيئة الثانية : CF boite N° 81F/674 , op cit

الهيئة الثانية:

قائمة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المتحالفة مع الحزب الاشتراكي S F I O على ستة أصوات، وقائمة الإتحاد الفرنسي المسلم على ثمانية أصوات بعد فوز كل من **بوطارن** من **إدما** UDMAوالحزب الاشتراكي **وشكال دحو** من الإتحاد الفرنسي المسلم.

–عمالة قسنطينة:

الهيئة الأولى: تحصلت قائمة الاشتراكيين الراديكاليين على 14 صوت، والإتحاد الجمهوري على 15 صوت.

الهيئة الثانية: تحصلت قائمة الإتحاد الديمقراطي على 13 صوت أما قائمة المستقلين على 9 أصوات.

ومما نستخلصه من نتائج 26 نوفمبر1947 ، تمثل في حصول بعض أحزاب الحركة الوطنية على تمثيل داخل مجلس الإتحاد الفرنسي؛ بالإضافة إلى الاشتراكيين S F I O، ومشاركة الحزب الشيوعي الجزائري بالترشح للهيئتين معا، بفضل أمريه 7 مارس 1944التي سمحت بحصول بعض آلاف المسلمين على المواطنة الفرنسية، و الانضمام إلى الهيئة الثانية دون التخلي عن أحوالهم الشخصية[1] ،أما انتخابات10 أكتوبر 1953، فقد حافظت على نفس التوازنات يفوز معظم المرشحين المنتهية عهدتهم، للانتخابات الأولى لسنة 1947 مع بعض التعديلات الطفيفة، التي مست أحزاب الحركة الوطنية والشيوعيين الذين انسحبوا من العملية الانتخابية بسبب عمليات التزوير[2].

و فاز المرشحون الموالون للإدارة الاستعمارية حسب العمالات الجزائرية [3]:

– عمالة الجزائر– الهيئة الأولى: السادة **بلخاردت** Bulkhardt ،أستاذ بالمعهد الصناعي وعضو مجلس العام، وشيخ بلدية **عين طاية** ينتمي إلى المستقلين، والسيد **بقالت** beckalet ،أحد

1- C.A.O.M, boite N° 81F/667, élection au sein des conseils généraux pour la désignation des élus A (A.U.F) le 26 novembre 1947

2- CAOM boite N° 81F/674, élection au sein des conseils généraux A ASS.U.F, le 10 octobre 1953

3- Ibid

الملاك الزراعيين **بمليانة** ، عضو مجلس الإتحاد الفرنسي المنتهية عهدته ينتمي إلى الجمهوريين المستقلين(*ind.rep*)**.**

- **بالهيئة الثانية** :فقد فاز **لقاني**، العضو المتقاعد وعضو مجلس الإتحاد الفرنسيين المنتهية عهدته، وعضو المجلس العام، ينتمي إلى المستقلين التقدميين، و **بن تونس حسين** : مالك أراضي ومزارع بعين بسام عضو المجلس العام، ينتمي إلى قائمة المستقلين التقدميين .

– عمالة وهران

الهيئة الأولى فاز **فينجارViniger**،عضو مجلس الإتحاد الفرنسي المنتهية عهدته، وعضو المجلس العام وينتمي إلى التجمع الجمهوري الشعبيRRPو **بقارا** عضو مجلس الإتحاد الفرنسي المنتهية عهدته وينتمي إلى الحزب الاشتراكي S F I O.

الهيئة الثانية :فقد فاز **شكال دحو**، عضو مجلس الإتحاد الفرنسي وهو مستقل، **وبلعابد محمد** من الحزب الاشتراكي.

عمالة قسنطينة:

– الهيئة الأولى :**فاز ليسياني**Luciani رئيس تحرير جريدة **ديباش دوكنستنتين** وعضو المجلس العام من الحزب الراديكالي الاشتراكي **وفودا اندري** Foda Andri عضو المجلس العام، والنائب الأول لشيخ بلدية بونا(جمهوري مستقل) .

– الهيئة الثانية: بن شيكو علال مستشار مجلس الإتحاد الفرنسي المنتهية عهدته وهو مستقل و **بن عمار عزيز** ، محامي بباريس وهو راديكالي اشتراكي، وقد جاءت هذه النتائج بعد قرار سبتمبر 1953 الذي يحدد يوم 10 أكتوبر 1953 اجتماعات المجلس العام للجزائر بهدف انتخاب ممثلهم بواسطة مراسلة للحاكم العام **ليونارد** من قبل وزير الداخلية[1].

وقد تناولت جرائد المعمرين صدى هذه الانتخابات، حيث ذكرت **إكودورون**، بأن المجلس العام يعين ممثليه بمجلس الإتحاد الفرنسي[2]، بينما ذكرت **أورون روبولكان** بأن 18 مستشارا جزائريا بمجلس الإتحاد الفرنسي سينتخبون مستقبلا، و أن المادة 40 من المرسوم 15 نوفمبر 1947، تخص

1- CAOM boite N° 81F/674, arrêté du 24 septembre 1953, CF ,le figaro le 10 octobre 1953 : ''la la réunion des conseils généraux pour élire les représentants de l'Algérie aux ASS de ,l' U,F

2- Echo d'Oran 12 octobre 1953

انتخاب ممثلين للعمالات الجزائرية بالمجلس وفق قاعدة التمثيل النسبي[1]،و أما جريدة **ديباش كوتديان** العاصمية[2]، تناولت بالتحليل و التعليق على هذه النتائج.

وركزت تقارير أخرى عن أجهزة الاستعلامات في الجزائر في مراسلتها لوزير الداخلية، الوضع العام الذي جرت فيه هذه الانتخابات وقدمت تصورا عن المرشحين والمنتخبين فيما بعد[3].

ونعتقد من جهتنا أن المنتخبين ينتمون إلى أحزاب ومجموعات موالية للإدارة الاستعمارية بالجزائر في غياب الأحزاب الوطنية، وبعض التيارات الأوروبية كالشيوعيين عن هذه الانتخابات واقتصر دور هؤلاء المستشارين والفائزين لعهدت متكررة ،بتمثيل رغبة الإدارة الاستعمارية، وخدمة أهدافها في الجزائر، وكانت لهم عدة تدخلات في مسألة صلاحيات هذا المجلس في مجال المسائل الجزائرية.و قد ذكر النائب **بوشنتوف** من عمالة وهران ، بأن الجمعية الوطنية طرحت إشكالا على هذا المجلس، بخصوص مناقشة المسائل الجزائرية وذالك بفتح المجال أمام فئات من المواطنين المحافظين على القانون الفرنسي في الهيئة الثانية ،بطرح انشغالاتهم داخل المجلس، وكان رد هيئة المجلس بأن هذا الأخير لا يتناول القضايا ذات الصلة بالجزائر، بسبب احتفاظها بخصوصياتها[4].

وتدخل النائب **إسماعيل** عن عمالة الجزائر مشيدا بجهود ودور المجالس العامة،موضحا بأن الجزائر جزء من الإتحاد الفرنسي،وقد سببت لها مشكلة المصطلحات كموضوع الجزائر الجغرافي فيما وراء البحر والأحول الشخصية الإسلامية،خصوصيات تميزها عن باقي عمالات المتروبول، ولكن الجزائر تنتمي إلى العمالات الفرنسية حسب هذا النائب ، وأنه ينبغي لهذا المجلس مراعاة هذه الخصوصيات من أجل تحقيق بناء الإتحاد الفرنسي بمشاركة الجزائر حسب وجهة نظره[5].

1- Oran républicaine 29 -09-1953,

2- Cf- dépêche quotidienne 11,12/10/1953-

3- C.A.O.M, départ d'Oran boite N°E257 élection au Ass U.F

4- ibid boite N°5I/92 départ d'Oran , Rapport du 13/10/1953

Cf, D.AW.O ,S.L.N.A, R.M.A.M,depart d'Oran février 1951, N°156

5- X,V,I congres des président des conseils généraux d'Algérie, juin 1953 op cit, P123

نستخلص مما سبق ذكره بان المجالس العامة الجزائرية،كانت لها علاقات قانونية وإنسانية مع جميع المجالس المتربولية ،وتفاعلت معها بوجود ممثلين لها، الذين حاولوا رفع مطالب أعضاء المجالس العامة وانشغالات السكان المسلمين على وجه الخصوص ،الذين كانوا ينتظرون من هؤلاء النواب الممثلين من قبل المجالس الجهوية، الاهتمام بقضاياهم الاقتصادية والاجتماعية.

2 – علاقة المجالس العامة في الجزائر مع الأجهزة المحلية(في الجزائر)

2. 1– علاقة المجالس العامة مع الحكومة العامة في الجزائر: G.G.A

فبإلقاء نظرة متأنية للموضوع الذي نقوم بدراسته ،فإننا نواجه تشعبا تشريعيا في مجال علاقة المجالس العامة بالحاكم العام و مجلس الحكم اللذان يشكلان الحكومة العامة في الجزائر،و ذلك بالرجوع إلى القوانين الأولى المنظمة للحكومة العامة،حيث يمكننا التمييز بين فترتين كالآتي[1]:

الفترة الأولى قبل 1947 و الفترة الثانية بعد 1947.

و لهذه الغاية ، فإننا نستفسر عن ماهية مكانة الحاكم العام في الجزائر ؟ و ما هي أبرز صلاحياته خلال الفترتين؟و بما تميزت العلاقات بين الحكومة العامة و مجالسها الجهوية الثلاثة؟

2.1.1– التعريف بالحكومة العامة و صلاحياتها اتجاه مجالسها

تعتبر الحكومة العامة أعلى هيئة تنفيذية و هي متمركزة في الجزائر العاصمة،وجدت بمقتضى المراسيم و القوانين المنظمة لها منذ أمرية 1834 ، التي حددت مهامها و صلاحياتها وهي تحت سلطة الحاكم العام الذي يمثل السياسة الفرنسية ؛ و يخضع للحكومة الفرنسية بمقتضى نفس القوانين و المراسيم المنظمة للسلطة الاستعمارية في الجزائر[2].

و إن الحاكم العام و هو بمثابة **رئيس السلطة التنفيذية في الجزائر** ، فإنه يعين بواسطة مرسوم وزاري بتزكية من وزير الداخلية ، و أن الحاكم العام يعتبر أعلى من مراتب موظفي الجمهورية ؛ و هو يمثل الوحدة **السياسية لفرنسا** و مصالحها الإستراتيجية ،و يفرض سلطته على العاملات الثلاثة

---

[1]- مراسيم نظمت مهام و صلاحيات الحكومة العامة ،و حددت بشكل دقيق كيفية تسيير شؤون الجزائر ، حيث سنحاول مناقشة قضايا الجزائريين المطروحة على مستوى مداولات المجالس العامة ، أنظر:

- أمرية 22 جويلية 1834، عند: Milliot(L),op cit p79

- مرسوم 23 أوت 1898 عند : Girault(A), op cit p 103 , Lambert(J), op cit p157

[2]- Ibid p 92

وهيئاتها التنفيذية، الممثلة في الولاة و الهيئات المنتخبة ،الممثلة في المجالس الجهوية و البلدية،فهم مسؤولون أمامه و ملزمون بإرسال تقارير دورية عن مختلف أنشطتهم[1] .

و مرّ الحاكم العام في الجزائر بعدّة مراحل منذ التواجد الاستعماري بالجزائر ،حيث كانت وظيفته متغيرة باستمرار و خضعت لمراسيم كثيرة،أبرزها أمرية 22 جويلية 1834 ؛ التي تعتبر **القاعدة الأساسية للتشريع الاستعماري في الجزائر** ،باعتبارها ميثاقا خاصا بالجزائر ،و لكن تطبيقاتها مرّت بعدّة مراجل تنظمية كالآتي[2]:

– فما بين سنتي 1830 و 1900 ، تغيرت وظيفته من ممثل وزارة الحربية الفرنسية إلى وزير خاص مندوب الحكومة الفرنسية في عهد **الإمبراطور نابليون الثالث** و إلى حاكم عام مدني ممثلا من قبل وزارة الداخلية في عهد الجمهورية الثالثة، و يتلقى الأوامر من السلطة العليا للحكومات الفرنسية ، ومنح بعض صلاحيات التنظيمية في حفظ المصالح الحيوية باستثناء العدالة و التعليم العمومي المالية.

و ما لاحظناه في هذه الفترة أ،ن الحاكم العام رغم تمتعه بهذه الصلاحيات،إلا أنه كان يخضع لتأثيرات اللوبي الاستيطاني الأوربي في الجزائر ،و هو ما مثل ضعفا في السلطة المخولة له قانونا ، مما أدى بإحدى لجان التحقيق في الجزائر برئاسة "بهيك"Behik [3] تتناول في تقريرها ، بأن الحكومة العامة في الجزائر "إنجاز معقد ، فهو سياسي أكثر منه إداري، و يتطلب منها معرفة الرجال و المواضيع الأخرى؛و أن يكون لها سلطة قوية في وسط السكان ..."و أشارت اللجنة أيضا إلى نظريتين "نظرية قوة الحكومة العامة بأن تتمكن من السيطرة على الوضع العام ، أو أن تبقى مجرد هيئة تنفيذية... ، و أن اللجنة اختارت بان تكون الحكومة العامة ،ذات استقلال ذاتي و مسؤولية تنفيذية واسعة مثل الوزارات الباريسية..."[4].

و في عهد الجمهورية الثالثة ،ألغي منصب الحاكم العام ذو الطابع العسكري و التوجه نحو صيغة **"حاكم عام مدني "**، من خلال مرسوم 24 أكتوبر 1870، و حسب رأي نفس اللجنة السابقة

---

[1] - document Algérien , octobre 1948au décembre 1948, Rubrique , institution , d'après le décret 23 /10/ 1934

[2] – ينظر فصل خاص بالتطور التاريخي للحكومة العامة في الجزائر عند: Lambert(J)op cit p 155

[3] - ممثل برلماني ،و رئيس لجنة التحقيق في الجزائر في عهد الإمبراطورية الثالثة: -Ibid

[4] - -Ibid, pp 170 – 171

الذكر فإن الحكومة وافقت على منصب "حاكم عام و وزير"، لكنه لم يتحصل على صلاحيات وزارية و تحول المجلس الأعلى للحكم،من مجرد موظفين إلى منتخبين يراقبون الميزانية وخضع الحاكم العام لنصوص تشريعية معقدة منذ مجيء الجمهورية الثالثة [1] .

و عرفت الجزائر أيضا نظام الإلحاق المباشر ،في عهد الحاكم العام "تيرمان "ما بين عامي 1881 و 1891 ،و سمحت التشريعات الاستعمارية بإنشاء المندوبيات المالية سنة و قانون 1900 الخاص بالاستقلال الذاتي المالي للمستوطنين 1898 [2].

و خلال هذه المرحلة ، **أي قبل فترة موضوعنا (1947)**، بدأت تتشكل معالم جديدة للحكومة العامة في الجزائر ، بوجود حاكم عام تحت سلطته العمالات الثلاثة الجزائرية و الأقاليم الجنوبية .

أما فيما بين عامي 1900و1947 ظلت هذه الإجراءات سارية المفعول على المنطقتين الشمالية و الجنوبية إلى غاية صدور القانون الخاص سنة 1947 الذي منح الجزائر قانونها الخاص[3]،الذي سمح بانتخاب جمعية جزائرية تحضا بتشريعات خاصة مع بقاء العمالات الجزائرية خاضعة لفرنسا و إدماج الأقاليم الجنوبية بالمنطقة الشمالية أو إنشاء عمالات جديدة بها،و إلغاء البلديات المختلطة و الأهلية.

– سلطات الحاكم العام بعد سنة 1947: لم تتغير هذه السلطات كثيرا ،لكن التشريعات الاستعمارية منحتها بعض الصلاحيات مكها:* بأن أصبحت الجزائر تتمتع بوجود مجلس تشريعي ، و أصبح للحاكم العام أجهزة ملحقة به منتخبة من قبل الهيئتين و هي كالأتي:

– مصلحة المالية و المنح ، – الفلاحة و الصناعة و الحرف ، – مصالح التجارة و النقل و التجارة البحرية ، – الأشغال العمومية و البريد و المواصلات و السكك الحديدية ، – الصحة العمومية و التأمينات و الضمان الاجتماعي و مصلحة قدماء المحاربين ومجلسا للحكم الذي أدخلت عليه عدّة تعديلات، حسب مواد القانون الخاص[4]،و أصبحت مهامه استشارية خاضعا للجمعية الجزائرية

---

[1] - Lambert(J), op cit , p p, 174- 175

[2] - لقدكان مرسوم 23 أوت 1898 و قانون 19 ديسمبر 1900، بداية مرحلة جديدة في تحكم المستوطنين على الجزائر ، و منحت الحكومة العامة صلاحيات واسعة انظر: Ibid p188 cf, Dessolier(F),op cit p p , 69- 70 ،

[3] - Article 1et 5 du Statut de L'Algérie , 20 septembre 1947

[4] - لقد رافق مجلس الحكم ، الحاكم العام منذ عهد الإمبراطورية الثانية سنة 1860،إلى غاية 1947و أدخلت عليه تعديلات حسب المادة السابعة من القانون الخاص

أكثر مما هو خاضع للحاكم العام عكس ما كان عليه سابقا ، حيث أصبح بداخله شخصيات منتخبة تمثل السكان ،وأصبح له علاقات مباشرة مع المجالس المنتخبة و من بينه المجالس العامة .

2.1.2- **العلاقات المباشرة بين الحكومة العامة و المجالس العامة الجزائرية**

كان المستوطنون المسيطرون الحقيقيون على الحكومة العامة قبل سنة 1947 ، التي كانت مجبرة على تنفيذ رغبات الأحزاب الأوربية الناشطة على **شكل لوبي استيطاني** بالجالس العامة .

فلقد فرضت الأقلية الأوربية وجودها على هذه المجالس ، منذ أن أصبح لها الحق بالتواجد بالهيئات التنفيذية المركزية كالمفوضيات المالية و المجلس الأعلى للحكم [1]،فقد سمحت المراسيم المنظمة لهذه الهيئات، بانتخاب 15 عضوا من المجالس العامة ،بخمسة مقاعد لكل مجلس ،حيث سيطرت الأقلية الأوربية عليه و بتأثير من الحكام العامين ،الذين لم يستطعو فرض إرادتهم القانونية بالدفاع عن السكان المسلمين الذين يشكلون الأغلبية، مثل ما فعلوا مع الحاكم العام **"فيوليت"**[2]، لم يستطع فرض توجهاته الإصلاحية،و عملوا نفس الشيء مع الحاكم العام **"شاتينيو"** ؛ حيث وصفوه بأمكر الصفات و **اعتبروه عدوا لهم** و أنه **صديق العرب** [3]، و طالبوا بتنحيته .

– **أما الفترة التي أتت بعد سنة** 1947 ، خلال التصويت على القانون الخاص ، فقد جدد هذا القانون شكل الحكومة العامة ،و أدخل بعض الإصلاحات على المجالس المنتخبة ، بالسماح للأحزاب المسلمة بالانخراط في العملية السياسية ، و قد ساهمت عدّة عوامل في هذا التحول منها:– صدور أمرية 07 مارس 1944 – أحداث 08 ماي 1945 التي ترتب عنها عدّة انعكاسات بصدور قانون العفو العام الذي سمح يتواجد الأحزاب السياسية بالمجالس العامة التي قامت بطرح انشغالاتها داخل هذه المجالس[4] .

و قد ساهم هذا الجو على تحرك الهيئة التنفيذية للحكومة العامة، بالقيام بزيارات للحكام العامين لمناطق عديدة من الجزائر ؛ و شرح السياسية الإصلاحية الفرنسية خلال هذه الفترة .

---

1 - Arexy (G), législation Algérien , édition P et G sonbiron , Alger,1932 pp 150 – 151

2 - Eleshans (H), op cit ,p 181

3 – شارل أندري جوليان ، مصدر سابق ص 339.

4 C .G.depart de Constantine, Séance octobre 1947 préface du registre

و قد بدأ هذه الحملة الحاكم العام و الوزير المقيم في الجزائر السيد "إيف شاتينيو" Chataigneau حسب ما ذكرت ذلك،عدّة جرائد و منها "إيكودورون"[1] بزيارته' لمعسكر"عاصمة الكروم و"تيارت" عاصمة الحبوب ؛ حيث طرح قضية "الوحدة الوطنية" بين المسلمين و الفرنسيين ، و ذكر أيضا في خطابه ؛ القضايا الاقتصادية و دعا السكان إلى ضرورة الاهتمام بالتصنيع الفلاحي بمساهمة الشركات الاحتياطية الفلاحية ، و تعرض هذا الحاكم العام لانتقادات ممثلي الأحزاب اليمينية الأوربية بالمجالس العامة، بسبب دعوته لهذه الإصلاحات و في نفس السياق **رحب المستوطنون و ممثليهم بالمجالس المنتخبة،** و منها المجالس العامة بتعيين الحاكم العام "إدوارد نايجلان" **Naegelen** المؤيد للمستوطنين ، ففي إحدى جلسات المجلس العام للجزائر رفضت **الأقلية المسيطرة على المجلس العام** التماسا تقدمت به المجموعة الشيوعية، تنتقد فيه سياسة الحاكم العام الجديد من قبل أحد ممثلها العضو "أبوكير"Aboukir''حيث أتهمه باستخدام العنف البوليسي ضد المواطنين المسلمين [2].

إن التمعن في تقارير الولاة المرسلة إلى الحاكم العام [3]،نجد أنها تحتوي على معلومات دقيقة و صورة واضحة عن الوضع العام الذي تجري فيه مختلف المداولات ،و افتتاح دورات هذه المجالس، و هي شبيهة في الطرح ، تختلف في بعض جزئياتها بين والي عمالة و آخر ، نظرا لبعض الظروف التي تتحكم في هذه المجالس ،مثل وجود بعض المعارضة الشيوعية و الاشتراكية و الوطنية الممثلة في حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، و كانت أنشطة هذا الحزب الوطني فعالة في العديد من الجلسات فدعا ممثلوه في مجلس عمالة قسنطينة من الحكومة العامة .

و تدل هذه التدخلات لمختلف أعضاء المجالس العامة ،في مجال اقتراح السياسة العامة للحكومة العامة ، أهمية عرض مشاكل و انشغالات السكان المسلمين و مواقفهم المختلفة من السلطات التنفيذية للعمالات الجزائرية ، و توضح لنا أيضا هذه التدخلات ،إصرار هؤلاء الأعضاء على إسماع

---

[1] - L' Echo Oran,9 -10 Mars 1947

[2] - بمقتض القانون الخاص للجزائر ، أصبح السكان المسلمين مواطنين فرنسيين مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية، انظر: Alger Républicaine, 12 Aout 1949

[3] - وردت تقارير عديدة حول العلاقات بين المجالس العامة و الحكام العامون من خلال تقارير الولاة إلى الحكام العامين مشاركتهم في افتتاح الجلسات ، انظر :

C.A.O.M, boite N° 81F/714et B, 81F/ 92 , B ,81F/ 67op cit , concernant les Rapports des préfets au gouverneur General de l'Algérie

صوتهم لدى الحكومة العامة ، من خلال تدخلاتهم في جميع القضايا المقترحة للنقاش من قبل الحكومة العامة ،و انتقاد أعمال الحكومة العامة أحيانا ،مما يزعج الجهاز التنفيذي للعمالة ، فيضطر والي العمالة في بعض الأحيان إلى الانسحاب من قاعة المداولات ،أو يقوم رئيس المجلس العام بمنع المتدخل من مواصلة حديثه عن هذه المواضيع المشحونة بالنقاش الحاد ما بين الكتل السياسية و المستقلين و في بعض الحالات يتم تبادل رسائل مباشرة، ما بين أعضاء من المجلس العام و الحاكم العام نفسه في توضيح بعض القضايا داخل المجالس العامة ، مثل رسالة الوداع للحاكم العام المنتهية مهامه السيد"نايجلان"،حيث تدخل العديد من أعضاء مجلس قسنطينة بمناقشتها ،أمثال:
شنتوف و قاضي و رسالة أخرى إلى الحاكم العام "ليونارد" من قبل أعضاء المجالس العامة تهنئه و تطالبه بتلبية انشغالاتهم و قضايا السكان المسلمين [1].

و من جانب أخر كان الحاكم العام نفسه ،يقوم بإرسال برقية شكر ودعم لبعض أعضاء المجالس العامة ،خاصة الرؤساء يطالبهم بتطبيق القانون و خدمة المصالح الفرنسية ، من ذلك رسالة الحاكم العام "ليونارد" إلى رئيس مجلس قسنطينة السيد"روني مايار"[2]لمنتهية عهدته بواسطة والي العمالة الجديد السيد"بابون" « papon» يهنئه فيها على المجهودات المبذولة.و تعتبر هذه الرسائل المتبادلة ما بين أعضاء من المجالس العامة و الحاكم العام من خلال تدخلاتهم في الكثير من القضايا ،ذات أهمية كبرى في مجال طرح انشغالات السكان، خاصة المسلمين منهم[3]،و يدل ذلك في نظرنا على العلاقات المباشرة ما بين المجالس العامة و الحكومة العامة.

2.2– علاقة المجالس العامة مع المجلس المالي الجزائري و الجمعية الجزائرية (Assemblée Financière et Assemblée Algérienne)

عرفت الجزائر منذ نصف قرن ،أي ما بين 1898 و 1947 نوعا من الاستقلالية المالية ،وفق مرسوم 23 سبتمبر 1898 الخاص بالمندوبيات المالية و قانون 19 ديسمبر 1900 الخاص بالاستقلال

---

1 - -C.G du Départ de constantine , TI, Avril 1951 pp 398- 403

2 - - ibid ,

3 - في هذا الموضوع ،اطلعنا على علبة أرشيفية تحتوي على تقارير هامة من جهاز الاستعلامات الفرنسي ،عن تدخلات أعضاء المجلس العام لقسنطينة و نواب الجمعية الوطنية الفرنسية و مجلس الاتحاد الفرنسي ،موجهة لوالي العمالة والحاكم العام ،أنظر : CAOM, Série Continuée , département de Constantine, N°93/1993,op cit

الذاتي المالي ،سمحت هذه التشريعات على وجود فروع منتخبة عن سكان المستوطنة لها صلاحيات التشريع في المجال الاقتصادي .

دفعت هذه الإشكالية بممثلي السكان خاصة الأوربيين منهم ، إلى دعوة الحكومة و مجلسها التشريعي،بإنشاء مجلس موحد للفروع الثلاثة للمندوبيات المالية يكون له صلاحيات واسعة[1] .

و وقعت حول نشأة هذا المجلس ،خلافات عديدة و تصورات مختلفة،فاهتدى المشرع الفرنسي إلى إصدار قانون خاص بإنشاء مجلس مالي جزائري مؤقت ،مهمته التداول حول الأوضاع الاقتصادية ممثلا من قبل اللجان المالية للمجالس العامة،في انتظر الظروف المواتية لمجلس تشريعي أكثر فعالية .

فما هي طبيعة هذا المجلس ؟و ما هي علاقته بالمجالس العامة ؟و لماذا استبدل بجمعية جزائرية ؟ و ما هو دور مندوبي المجالس العامة في المجلس المالي الجزائري و الجمعية الجزائرية؟

1.2.2– علاقة المجالس العامة بالمجلس المالي الجزائري

حددت أمرية أوت 1945 بشكل واضح ،حل مجالس المندوبيات المالية الثلاثة و المجلس الأعلى للحكم ،ليحل محلها مجلسا ماليا جزائريا ، وفق مرسوم 15 سبتمبر 1945، و ذلك بإدخال إصلاحات سياسية و اقتصادية على المنظومة التشريعية في الجزائر،تلبية لمطالب الممثلين المتكررة بالمجالس الجهوية و رغبات المستوطنين الجامحة ،للحصول على الانفصال المالي التام عن المتربول [2].

ويعود ذلك في نظرنا لأسباب عديدة،أبرزها:

– التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر منذ أمرية 7 مارس 1944 ،و مشاركة المسلمين الجزائريين في تحرير فرنسا بالإضافة إلى مجازر الثامن من مايو 1945.

– مطالب الممثلين الأوربيين و المسلمين بالمفوضيات المالية في تحقيق الإصلاحات السياسية و الاقتصادية.

غير أن هذا المجلس أنشأ مؤقتا، لتلبية حاجيات الحكومة الفرنسية ،لسد الفراغ الحاصل في مجال اقتراح و مناقشة ميزانية الجزائر ،التي كانت تقوم بها المفوضيات المالية و تراكم مشاكل الانتخابات في سنة 1945 .

1- -Document Algérien , Série Institution , décembre 1951, pp , 3-14

2- Collot (C), op cit p,220

و أهم ما ميز هذا المجلس ،أنه **يتكون من اللجان المالية للمجالس العامة** ،وفق قاعدة تمثيلية للمثلين المسلمين بنسبة الخمسين من الهيئة الانتخابية،بناء على أمرية مارس 1944،و بالتالي أصبح المجلس المالي الجزائري يتكونمن، 37 عضوا، منهم 22 عضو أوربي يمثلون 454 ألف ناخب أوربي و 15 عضوا مسلما يمثلون 1,210000 ناخب مسلم ،و تتوزع مقاعد هذا المجلس بالنسبة للعمالات للمجمعتين السكنيتين كالأتي[1]:

- عمالة وهران: 07 أوربيين و 05 مسلمين ،بمجموع 12 عضوا.
- عمالة الجزائر: 06 // 04 // // 10 //.
- عمالة فسنطينة :09 // 06 // // 15 //.

و أصبح الأوربيون يمثلون هيئة انتخابية خاصة بهم،تعرف "**بمجموعة المعمرين الفلاحيين** ، و ألزم مرسوم أخر بتاريخ 03 نوفمبر 1945، على ضرورة تواجد عضو مسلم في مكتب المجلس و أعضاء مسلمين باللجنة المالية له،و أهم صلاحيات هذا المجلس ، ضمان تسيير مالي للسنوات الثلاثة المقبلة من مايو 1945 إلى غاية 1948،أي حتى يتسنى **للمشرع الاستعماري** إيجاد بديل لهذا المجلس من خلال مشاريع التيارات السياسية الأوربية و المسلمة الخاصة بإنشاء الجمعية الجزائرية .

2 .2.2 – التعريف بالجمعية الجزائرية

بدأنا موضوعنا بتحليل العلاقة الموجودة بين المجالس العامة مع المجلس المالي الجزائري،حيث وحد هذا الأخير بين المجموعتين في مجلس واحد، قبل صدور المشاريع الخاصة بالقانون الخاص للجزائر ، و هي خطوة أولى هامة في مسار تمثيل المسلمين بالمجالس المحلية و المترو بولية ، و تحديد الأصناف التي يحق لها الانتخاب و الترشح لهذه المجالس بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

و قع جدال ساخن على مستوى الهيئة التشريعية الفرنسية،خلال مناقشة الإصلاحات السياسية في الجزائر [2]، و الذي يعود للنصف الثاني من القرن التاسع عشر ،حيث تحصل الجزائريون المتخلون عن أحوالهم الشخصية الإسلامية على المواطنة الفرنسية ،وفق قانون سيناتوس كونسلت (**قانون الجنسية**)، أما **الأهالي الإسرائيليين** فقد تحصلوا على الجنسية الفرنسية ،بموجب مرسوم 24 فيفري

1- Collot (C), op cit p 221

2- Lambert(J), op cit, pp212 – 213

1870، و تحصل **الأوروبيون غير الفرنسيين** على هذه المواطنة في سنة 1889، و بعد **الحرب العالمية الثانية تحصل بعض المسلمين على المواطنة الفرنسية** بشروط دون التخلي عن أحوالهم الشخصية، و خلال قانوني "**لمين قاي**" بتاريخ 07 مايو 1946 و الدستور الفرنسي بتاريخ 05 أكتوبر 1946 ،**وافق المشرع الاستعماري على منح المواطنة الفرنسية لجميع سكان الجزائر** . **و ضلّت إشكالية عدم المساواة السياسية قائمة بين المجموعتين السكنيتين،** حيث تمّ إقرار الهيئتين الانتخابيتين.

و سعى المشرع الاستعماري إلى طرح مبادرة إنشاء مجلس تشريعي يراعي هذه الخصوصيات المتمثلة في **ازدواجية الهيئة الانتخابية**،حيث ذكرت جريدة "إكو دورون"في أعدادها المختلفة[1]، المشاريع المختلفة المطروحة على البرلمان الفرنسي،موضحة مواقف رئيس مجلس الوزراء السيد"**رمادييي**"، الذي وضح بأن هذا القانون،لا يقصد به الانفصال و ليس نظاما تأسيسيا Statut quo ،و **ستبقى الجزائر ضمن إطار الجمهورية** الفرنسية .

و أقرت الجمعية الوطنية ،مشروع وزير الداخلية "دبرو" Depreux ،المتعلق بالقانون الخاص، في حين **لم يحض المشروع الوطني بالموافقة،** و الذي قدم من قبل الاتحاد الديمقراطي و المجموعة المسلمة المستقلة القاضي بجعل الجزائر عضوا مشتركا في الاتحاد الفرنسي،و قد ساهم البرلمانيون المسلمون ، أمثال[2]: بن شنتوف و بن علي شريف و قاضي عبد القادر و مكي و العربي اسماعيل،و **هذه الشخصيات البرلمانية ،تعتبر شخصيات نافذة داخل المجالس العامة** ؛حيث تقلدت عدّة مناصب بهذه الجالس .

و بتاريخ 20سبتمبر 1947،تمت المصادقة على مشروع القانون الخاص للجزائر في عهد الجمهورية الرابعة؛ بمنح الجزائر برلمانا خاصا بها ،يمثل سكان المجموعتين الأوربية و المسلمة ب 120نائب ، مناصفة لكليهما ب 60 نائب لكل مجموعة[3] :

1- **Echo d'Oran le 29/05/1947 et 30/05/1947 ,31/05/1947,03/06/10947,04-06/1947**

2 - **مثل هؤلاء الأعضاء أيضا، المسلمين بالمجالس العامة الجزائرية ،ارجع إلى فصل "تركيبة المجالس العامة "ص ص.95 - 131**

3- - Goinard(P)op cit p357

– فالهيئة الأولى تنتخب من قبل الأوربيين و بضعة ألاف من المسلمين المحصلين على المواطنة الفرنسية،وفق أمرية مارس 1944.

– الهيئة الثانية تتكون من مجموع المسلمين المواطنين لمدة ستة سنوات ،وفق الاقتراع العام المباشر ، و تتداول المجموعتين معا ،في حين ينتخب الرئيس و نائبه لمدة سنة فقط بالتناوب بين الهيئتين .

و نعتقد أن هذا التمثيل غير عادل ،بوجود أقلية أوربية و أغلبية مسلمة ،متساويتان في عدد الممثلين ؛و حاول المشرع إيجاد حل لهذه الإشكالية منذ مدّة،من خلال الحجج و المسببات ، بأن **''الأهالي ''المسلمين لم يصلوا بعد إلى النضج لفهم العمل الديمقراطي** ، و يحتاجون لوقت طويل للوصول إلى هذا المستوى[1].

غير أننا نعتقد ، أن السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر ،ترتكز على العنصر الأوربي ، الذي **شكل لوبيا استيطانيا بالمجالس المتروبولية**،و سعى لإيجاد الصيغ القانونية لإحكام قبضته على المسلمين ، مبالغا في التخوف من الهاجس الديموغرافي للسكان المسلمين ،حيث انعكس ذلك سلبا على واقع الحياة السياسية للمسلمين في الجزائر،الذين سيقفون مع أحزاب الحركة الوطنية.

و قد أشاد بعض الممثلين المسلمين ، الذين يتقلدون مناصب عليا في الجمعية الجزائرية ،بالدور الحضاري لفرنسا بمنطقة البحر المتوسط[2]،و يعتبر هؤلاء الممثلين المسلمين أيضا ، أعضاء سابقين في المجالس العامة ، و كان لهم دورا في مطالبة إيجاد مجلس منتخب يضم الهيئتين ؛لمناقشة القضايا المرفوعة من قبلهم ، و قد حدد القانون الخاص الصادر بتاريخ 20سبتمبر 1947، صلاحيات و مهام الجمعية الجزائرية ،وفق عنصرين هما[3]:

– **صلاحيات تشريعية محددة** ، بالموافقة على توسيع تطبيق قوانين المتروبول أو إصدار بعض التشريعات الخاصة بالجزائر ، دون أن تتعارض مع الدستور الفرنسي .

– **صلاحيات مالية** ، تتمثل في مصادقة الجمعية الجزائرية على المشروع الحكومي الخاص بمواد قانون ميزانية الجزائر .

1- ibid pp 255- 257

2- Association Nationale des présidents des conseils généraux …, op cit pp 20 – 21

3- Lambert(J), op cit pp 224- 225

و تناولت الجمعية الجزائرية العديد من تدخلات البرلمانيين في مناقشة ميزانية الجزائر ،ففي إحدى جلساتها ،ناقش بعض النواب أمثال "فالار"Valeurو "سوران " Saurain ، بعض المواد المتعلقة بميزانية العمالات ، و كيفية توزيعها على المجالس العامة الثلاثة و الأقاليم الجنوبية [1] .

أدى ذلك ببعض الممثلين المندوبين للمجالس العامة بالجمعية الجزائرية ،بطرح انشغالات مجالسهم و المساهمة في مناقشات حادة حول مشروع الإصلاح المالي ، الذي أعدته الحكومة العامة و وافقت عليه الجمعية الجزائرية ، و تسببت المناقشات في خلافات داخل المجالس العامة، خلال طرح تقرير خاص بالميزانية الإضافية لعام 1954[2].

3.2.2 – انتخاب و تعيين مندوبي المجالس العامة لدى الجمعية الجزائرية أشارت مختلف التقارير المرسلة من قبل الحاكم العام لوزير الداخلية للوضع العام في الجزائر و طريقة الانتخاب لدى المجالس العامة و الجمعية الجزائرية ، إضافة للتقارير السرية لجهاز الاستعلمات الفرنسي ، المتعلقة بتقارير تفصيلية عن المرشحين الأوربيين و المسلمين للانتخابات التشريعية التي أقرتها الحكومة الفرنسية [3].

و تم إقرار يومي 04 و 11 أبريل 1948 موعدا لإجراء الانتخابات ،لأول مجلس تشريعي جزائري،حيث تمّ انتخاب المقربين من الإدارة الاستعمارية بفضل تدخل الحاكم العام "نايجلان" في العملية الانتخابية ، و ما شهدت عليه الأحزاب الوطنية المشاركة في هذه العملية[4]، و انتخب أول رئيس لها من الأوربيين السيد "لكيار رايمون" Laquiére Raymond ، و دعا "نايجلان"خلال الجلسة الافتتاحية إلى ضرورة توحيد الجزائر مع فرنسا و استحالة انفصالها عنها [5]، و يمثل هذا التصريح في اعتقادنا ،تخوف "نايجلان"من فشل مهمته بتطبيق القانون الخاص ،و إيجاد مجلس يعكس طموحات المستوطنين الذين سبق لهم أن غضبوا من "شاتينيو".

1- C.G.depart d'Oran, séance 24 Avril 1952 p 70

2- C.A.I.M, B , N° 5I/ 169 conseil général d'Oran… op cit ,

و انظر أيضا : العنصر الخاص بالإصلاح المالي في الفصل الثالث ص ص ،165 - 169

3- C.A.O.M, B, N° 81F / 703, Rapport sur les Elus des conseils généraux d'Algérie

4- Martin ©, op cit p 351

5- Goinard (P), op cit p 357

و وصل العديد من المرشحين المسلمين المستقلين إلى قبة" **البرلمان الجزائري"**، و من أبرزهم "قاضي عبد القادر "عضو المجلس العام بقسنطينة و "السايح عبد القادر " عضو المجلس العام للجزائر و أشارت العديد من الجرائد أنشطتهم الانتخابية منذ شهر جانفي 1948[1].

وتقلد العديد من **أعضاء المجالس العامة السابقون**،رئاسة الجمعية العامة أمثال ،عبد الرحمان فارس و السايح عبد القادر خلال سنتي 1949 و 1951[2]، أما خلال انتخابات 1954فقد وصل إلى **قبة الجمعية الجزائرية** العديد من **ممثلي المجالس العامة الثلاثة** ،و ذكرت لنا بعض التقارير الفرنسية المرفوعة إلى حكومة الميتربول العديد من الأسماء منها[3]:

- أيت شعلال أحمد و و عزلي ابراهيم و قاضي عبد القادر عن مجلس قسنطينة .
- و ايت علي و بن تونس محمد و فارس عبد الرحمان عن مجلس الجزائر .
- بن شنتوف و سيد قارة و شكال دحو عن مجلس وهران .

هذه الشخصيات مقربة من الإدارة الاستعمارية ، و رغم ذلك فإن الإدارة الاستعمارية كانت تتابع أنشطتها و تحركاتها و ترفع التقارير عن تدخلاتهم بالمجالس العامة من خلال أجهزة الاستعلامات،و **إن ممثلي و مندوبي المجالس العامة بالجمعية الجزائرية** ،كانت لهم عديدة من القضايا المطروحة في جلسات المداولات ،ذلك ما سنحاول أن نتعرف عليه في العنصر المقبل من هذه الدراسة.

4.2.2 – تدخلات مندوبي المجالس العامة بالجمعية الجزائرية

كانت تجري عدّة مناقشات داخل المجالس العامة ،حول الآليات التي يمكن إدخالها في العلاقات ما بين المجالس العامة و الجمعية الجزائرية فيما يتعلق بالملفات التي يقوم المندوبين برفعها من مجالسهم لدى الجمعية الجزائرية ، و تتسبب في العديد من الخلافات بين أعضاء المجالس العامة ، حيث طرح

---

1 - Echo d'Oran , 06 janvier 1948

2 - - ibid 11 mai 1949

3 - -CAOM N° 81F/703 , OP CIT

أحد اعضاء مجلس الجزائر السيد"زفاغو" Zévago اقتراحا يخص إيجاد وسيلة فعالة لإيصال انشغالات و استفسارات المجلس للجمعية الجزائرية الخاصة بالعمالة [1].

يدفعنا ذلك إلى **تتبع نشاط مندوبي المجالس العامة لدى الجمعية الجزائرية** ،بطرح انشغالاتهم في جميع القضايا التي يسمح القانون بمناقشتها و البث فيها ، و من أبرزها:

- بعض مسائل السياسة العامة و الإصلاح الإداري
- المسائل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية

فالمسائل السياسية ممنوعة على المجالس الجزائرية،لكي لا تحل محل الهيئة التشريعية بالمتربول ، و لكن يسمح للجمعية الجزائرية مناقشة بعض قضايا السياسية العامة ،المرتبطة بالمعتقلين السياسيين على خلفية أحداث 08 مايو 1945 و القمع البوليسي المسلط على المسلمين بوهران ، حيث كانت تدخلات الحزب الشيوعي قوية في هذا المجال [2]،ضد تجاوزات الهيئة التنفيذية ،مما دفع ببعض الأصوات اليمينية داخل الجمعية الجزائرية ؛بأن تطالب بحل كلا من الحزب الشيوعي و حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بسبب مواقفهما الحادة اتجاه السياسة الاستعمارية المطبقة في الجزائر .

و كان **لمندوبي المجالس العامة دور بارز في الدفاع عن مسلمي شمال إفريقيا في الميتربول خلال تدخلات العديد منهم** ،من بينها تدخل النائب "فالار"الذي تطرق في مداخلته ، بأن أخبارا تصل من الجمعية الجزائرية عن المعاملة السيئة لمسلمي الشمال الإفريقي ، و طالب من الجمعية الجزائرية إيفاد لجنة تحقيق إلى فرنسا [3].

إن هذه العينات المستخلصة من تدخلات العديد من هؤلاء النواب ، تعكس لنا قوة تدخل مندوبي المجالس العامة لخبرتهم بالمسائل المرتبطة بالسكان ، بسبب ممارستهم الميدانية للعملية التمثيلية المتكررة ،فبعضهم انتخب لعهدات عديدة بالمجالس العامة و نواب برلمانيين في المجالس الميتروبولية و بالجمعية الجزائرية .

---

[1] - C.G.depart d'Alger, séance 24 Avril1951pp 154-155

[2] - D.A.W.O ,S.L.N.A, Rapport Mensuel sur l'Activité Musulmane ,mars 1950 N° 247 p **2**

[3] - C.G.depart d'Alger, session extraordinaire, 22 janvier 1950pp 26- 27,

أما في المجال الإداري ،فكانت تدخلات العديد منهم واضحة في مناقشة التقسيم الإداري و الإصلاحات الإدارية ،خاصة فيما يتعلق بدمج الأقاليم الجنوبية بالعمالات الشمالية أو دوائر جديدة بهدف تطبيق مواد القانون الخاص ل 1947 [1].

و في المجال الاقتصادي، كان تدخل مندوبي المجالس العامة لدى الجمعية الجزائرية هاما ، فخلال العديد من الجلسات بالمجالس العامة ،تمّ التطرق للمسائل المالية و القروض الممنوحة للفلاحين و تخفيف العبء الضريبي ، حيث تدخل النائب "فارس"رئيس اللجنة المالية بالجمعية الجزائرية موضحا في تقريره أهمية طرح هذه القضايا التي تشغل بال مندوبي المجالس العامة [2]، أما أعضاء مجلس عمالة وهران فطالبوا بضرورة الاحتفاظ بالتشريعات السابقة [3] رافضين الإصلاحات المالية.

و يدل اهتمام مندوبي المجالس العامة ،لدى الجمعية الجزائرية بموضوع الإصلاح المالي بسبب أهميته و ارتباطه بمجالسهم الجهوية ، التي تبرمج الميزانية الجهوية وفق ما نصّ عليه القانون حول الميزانية الأولية و التكميلية لجميع الميادين ،لأن الأمور المالية تعتبر عصب الحياة للاقتصاد الجزائري في نظر الممثلين الجهويين ، الذين يقترحون عدة قضايا على اللجان المالية التابعة لمجالسهم ،و هذه الأخيرة تقوم بطرحها على الحكومة العامة،لنأخذ مثلا عينة واضحة عن هذا الموضوع بتدخل مندوب المجلس العام "املحيان"Imalhayen في قراءته لتقرير رقم 99 باسم اللجنة الثالثة،مخاطبا النواب :"أيها السادة النواب ،إنه في هذه السنة سجلت الجمعية الجزائرية مبلغ 45 مليون فرنك لتنظيم ورشات خاصة بالبطالة ،لدعم البؤساء في الجزائر..."و أضاف قائلا: "... و قرر مجلسنا بأن الربع المخصص للعمالة و المتعلق بهذه الورشة سيسدد من ثلث القرض الممنوح من ميزانية الجزائر ...أي حوالي 15 مليون ..."[4] .

1- ibid séance 22 Octobre 1952

2- C.G.depart d'Alger, séance,04 mars 1952 , Rapport du préfet N° 2 p 33

3- C.A.O.M ,B N° 5I/169, rapport du préfet sur la session du 6novembre 1953 du Conseil Général d'0RAN

4- C.G.depart d'Alger, séance, 24 octobre 1952 ppn203- 204

إن العلاقات المالية بين الجمعية الجزائرية و المجالس العامة ، تحددها القوانين التشريعية من قبل الهيئة التشريعية الفرنسية و أيضا مناقشة الجمعية الجزائرية للتشريع المالي الخاص بالعمالات الجزائرية .

و تندرج هذه الصلاحيات ضمن السياسة الفرنسية المطبقة في المجال المالي ،لكن ذلك لم يمنع أعضاء المجالس العامة، المندوبون لدى الجمعية الجزائرية من إبداء الرأي فيها.

و هناك نماذج عديدة تناولها هؤلاء المندوبون في مجال مناقشة ميزانية الجزائر ،حيث تطرقوا لها بإسهاب داخل مجالسهم،و نقلوا تلك الانشغالات خلال مداولات الجمعية الجزائرية [1].

و في المجال الاجتماعي و الثقافي ، فهناك عدّة عينات من تدخلات أعضاء المجالس العامة و مندوبهم حول مواضيع اجتماعية عديدة كالشغل و الضمان الاجتماعي و مسائل تربوية خاصة بعملية التمدرس و الهياكل المدرسية[2]،و في هذا الموضوع دعا مقرر اللجنة المالية لمجلس عمالة الجزائر، زملائه بالجمعية الجزائرية علاج مشكل نقص قاعات الدراسة و مشاريع بناء المدارس و التعليم التقني، ورد عليه النائب "فارس" رئيس اللجنة المالية نبأن الجمعية الجزائرية قد أدت دورها كاملا [3].

و في نفس الموضوع ،تدخل السيد "بن سالم عضو المجلس العام لقسنطينة،موضحا وضعية التعليم و هياكلها ، و دعا في تدخله إلى الضغط على الجمعية الجزائرية و الحكومة العامة ، لبذل مجهودات معتبرة لصالح إيجاد مؤطرين للثانوية الفرنسية المسلمة[4] .

و نستخلص مما سبق ذكره ،من خلال عرضنا لهذه العينات ،الخاصة بتدخل أعضاء المجالس العامة ،الذين انتدبوا لدى الجمعية الجزائرية و قاموا بدور بارز في نقل انشغالات

---

[1] - C.G.depart d'Alger, séance, 24 octobre 1952 ppn203- 204

- C.G .départ d'Oran , séance 10 octobre 1950, p 114

- C.G.depart d'Alger, séance,4 novembre 1952 T2 p , 907-

[2] - Echo D'Oran , 11 juillet 1949

[3] - C.G.depart d'Alger, séance,3 novembre 1949, p 699

[4] - C.G.depart , de Constantine ,Séance 16 octobre 1953, T1, p 493

زملائهم و إيصال هموم السكان إلى أعلى مجلس منتخب في هذه المستوطنة الفرنسية، بهدف الضغط على الحكومة العامة لإيجاد الحلول الكفيلة لهذه المشاكل .

3– علاقة المجالس العامة بالمجالس البلدية في الجزائر

لقد قامت الإدارة الاستعمارية منذ الاحتلال ،إلى وضع لبنات أساسية لتسيير المناطق التي يتواجد بها المستوطنون و الأهالي المسلمين على شكل وحدات إدارية و سياسية تتميز ببعض الخصوصيات ، و قامت أيضا بوضع آليات إدارية لتسيير الدواوير و المناطق الاستيطانية بواسطة المكاتب العربية منذ بداية الاحتلال .

و استمر الوضع على هذا النحو إلى غاية الإطاحة بالإمبراطورية الثانية و مجيء الجمهورية الثالثة،التي كانت تخضع إلى اللوبي الاستيطاني ،حيث أرغم هذا الأخير الحكومة الفرنسية على نقل آليات التسيير البلدي الفرنسية إلى الجزائر .

و لهذه الغاية ،أصدر المشرع الاستعماري عدّة قوانين منظمة للمؤسسات المحلية ،فما هي أبرز خصوصيات المجالس البلدية في الجزائر ؟وما هي القوانين المنظمة لها ؟و أين تكمن علاقة هذه المجالس البلدية بالمجالس العامة في المجالات المختلفة؟

1.3 – خصائص المجالس البلدية في الجزائر

تعتبر المجالس البلدية في الجزائر ،وحدات إدارية قاعدية أساسية لعملية الاستيطان الأوربي ،حيث خضعت هذه الوحدات لنصوص قانونية أهمها[1]:

–القانون البلدي ل 05 أبريل 1884

– القانون البلدي المعدل بتاريخ 28 أبريل 1952.

و من خلال الإصلاحات الإدارية التي أدخلت على المنظومة التشريعية الخاصة بالجزائر ،حيث قسمت العمالات الجزائرية الثلاثة في **الشمال إلى نوعين من البلديات** :

– بلديات كاملة الصلاحيات C.P.E:

إن هذا النوع من البلديات أنشأ في المناطق الاستيطانية،لتي كانت تعرف بقرى المعمرين استجابة لرغبتهم بضرورة تطبيق نفس القانون الفرنسي على المراكز البلدية .

---

[1]- Lambert (J), op cit p 357

حدد القانون البلدي لسنة 1884 طبيعة المجالس البلدية، المشكلة أساسا من المواطنين الفرنسيين **حسب أطروحة المشرع الاستعماري**،و يرأسها شيخ بلدية أوربي منتخب ، يتمتع بنفس صلاحيات شيخ البلدية الفرنسية بالمتروبول .

و تتكون هذه البلدية من فرقة أو عدّة فرق و دوار آو عدّة دواوير ،تسير وفق الطابع المدني الذي حدده نفس القانون السابق لسنة 1884 [1] .

و حسب إصلاحات 1919 ،فإنها سمحت بانتخاب أعضاء مسلمين داخل هذه المجالس بنسبة ربع المقاعد ، و أن تتوفر في المرشحين المسلمين بعض الشروط منها[2]: –الانتماء لقدماء المحاربين – يكون صاحب ملكيات عقاري-- حاصلا على شهادة التعليم الابتدائي – عضوا في الفرق الزراعية أو التجارية – و له وسام فرنسي .

و يعفى هذا الصنف من المنتخبين المسلمين من مواد قانون الأهالي المطبق على السكان المسلمين منذ 1881.

و يتضح من هذا التطور التاريخي للمجالس البلدية الكاملة الصلاحيات ، أنها اقتصرت على انتحاب المواطنين الفرنسيين ،و ظل هذا الوضع قائما إلى غاية أمرية 07 مارس 1944، التي منحت **بضعة ألاف من المسلمين حق المواطنة الفرنسية دون التخلي عن أحوالهم الشخصية** الإسلامية، و بالتالي سمح لهم بالترشح في هذه المجالس، **و أصبح للمجالس العامة رأي في إنشاء هذه المجالس الكاملة الصلاحيات،** وفق أمرية 02 نوفمبر 1945، الخاصة بالتعديلات على المقاطعات الإدارية و الإقليمية المطبقة في الجزائر[3]،و تطور عدد ممثلي هذه المجالس بعد سنة 1944 إلى **الخمسين من مقاعد المجلس البلدي** .

---

1 - C.A.O.M ,B, N° 8h/ 14 , Rapport sur la Réorganisation Administrative en Algérie

2 - Kaddach(M), Algérie des Algériens , Histoire de L'Algérie 1830- 1950, ed , rocher 1998, p 174

3 - Lambert (J), op cit ,p p 356 – 357

أما بعد سنة 1947، فقد سعت فرنسا بعد المصادقة على القانون الخاص إلى محاولة إصلاح الأوضاع المحلية ، **بأن أصبح جميع منتخبي هذه البلديات مواطنين وفق قانون "أمين قاي"لسنة 1946 و الدستور الفرنسي المصادق عليه في أكتوبر** 1946[1].

و لكن المجلس البلدي ،ظل يسير وفق نظام الهيئتين الانتخابيتين ، مواطنون من الدرجة الأولى يتمثلون في الأوربيين وبضعة ألاف من المسلمين المحصلين على المواطنة الفرنسية منذ قانون الجنسية لسنة 1865 إلى غاية أمرية 07 مارس 1944،و مواطنون من الدرجة الثانية يتمثلون في الأغلبية المسلمة المحصلة على المواطنة الفرنسية في سنة 1946 .

و بفضل التطورات السياسية التي عرفتها الجزائر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ،سمحت القوانين السابقة الذكر للأحزاب الوطنية بالمشاركة في انتخابات المجالس البلدية، و الحصول على مقاعد بهذه المجالس ، مثل ما حدث بمستغانم وسيدي بلعباس ، و كانت تدور مناقشات ساخنة بداخلها،خاصة من قبل الحزب الشيوعي الجزائري، الذي كان كثير التحالف مع الأحزاب الوطنية الأخرى، باعتباره حزبا كان يشارك بمرشحين من الهيئتين الانتخابيتين[2]، و يمثل هذا التطور ثمرة نضال الممثلين المسلمين بمختلف المجالس المنتخبة في الجزائر بالمندوبيات المالية و المجالس العامة و الجمعة الجزائرية ، هذه الأخيرة طالبت ممثليها المسلمين بإدخال إصلاحات إدارية على المجالس العامة ، و التفتح على مشاكل الجزائريين ، و لا يمكن رفع هذه الانشغالات ،إلا إذا تواجد ممثلون حقيقيون يدافعون عنهم .

– **بلديات مختلطة** : تعود أصول نشأة هذه البلديات إلى النظام الإداري السابق ، المطبق من قبل إدارة الاحتلال على المناطق التي يتواجد بها أغلبية من الجزائريين المسلمين و قلة من الأوربيين تسير من قبل المكاتب العربية وتم تنظيمها وفق القانون البلدي لأبريل 1884 و المراسيم الأخرى الموضحة لتطبيقه في الجزائر ،و هي تنشأ وفق قرار صادر من والي العمالة ، و هي عبارة عن تجمع

1- Eleschant (H), op cit p 179

2- D.A.W.O ,B , N° 201 Bulletin Mensuel, d'Information ,(R. M. A. M) N° 567 , juillet 1950

تحتوي هذه العلبة على تقارير هامة عن الانتخابات الجهوية و البلدية ، و تقدم في تقاريرها أوضاع البلديات و مشاكلها.

سكاني من مراكز استيطانية و دواوير و قبائل ،تشكل مجتمعة وحدة إدارية ،يحكمها حاكم مدني[1] ، و لجنة بلدية منتخبة من قبل الأوربيين و أعضاء مسلمين معينين؛و أن هذا النوع من البلديات لها شخصيتها المدنية ، و أن قرار والي العملة هو الذي يحدد تقطيعها الإقليمي و تنظيمها من خلال المادة السادسة من مرسوم 6 فيفري 1919، و تطور هذا التنظيم فيما بعد ،ليخضع بعد سنة 1947 ، إلى مواد القانون الخاص الصادر في هذه السنة بإلغاء البلديات المختلطة و تحويلها إلى بلديات كاملة الصلاحيات [2].

و لا يمكن إدخال التعديلات على البلديات المختلطة ،إلا بعد موافقة الحاكم العام و **المجلس العام للعمالة** ، فيجري إدخال هذه التعديلات على هيكلها و مؤسساتها ، و يتم تحويلها إلى بلديات كاملة الصلاحيات أو اقتطاع أجزاء منها و إنشاء مراكز بلدية بداخلها [3].

و عموما فإن هذين النوعين من المجالس البلدية،تخضع لآليات تنظيمية حددتها القوانين الخاصة بهذا الشأن ، و دعمت هذه المجالس بصلاحيات إدارية و اقتصادية مرتبطة بالمجالس الجهوية .

2.3 – علاقة المجالس العامة بالمجالس البلدية إداريا و اقتصاديا

تلعب أجهزه العمالة التنفيذية و المنتخبة دورا بارزا في التواصل مع مختلف البلديات ، و فق تنظيمات و إجراءات قانونية، تحدد طبيعة هذه العلاقات .

و تبقى إدارة العمالة من خلال مكاتبها المختلفة و لجانها المتعددة ،تضطلع بتطبيق القرارات و الإجراءات التي يصدرها والي العمالة .من ذلك مثلا،تطبيق القانون الخاص بالموظفين المؤرخ بتاريخ 28 أبريل 1952الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية و بتاريخ 14 نوفمبر 1952 بالجريدة الرسمية للجزائر المتضمن القانون الخاص لموظفي البلديات[4] .و قد صدر قرار توضيحي حول كيفية تطبيق هذا

1- C.A.O.M ,B,N°8H/14 , Réorganisation ….op cit

2- Lambert (J) OP CIT P 362

3- C .G.Départ D'Oran, séance, 14 octobre 1947 , p 214

4- مصلحة الأرشيف بمستغانم :

B, N° 75, Circulaire du 14 mars 1952N° 1921 relative aux modalités d'application général du personnel des communes et établissements communaux

القانون على مختلف أسلاك الموظفين العاملين بمختلف البلديات ،حيث شمل هذا القانون عدة أبواب منها:

- باب خاص بالمفهوم الدقيق للقانون و أصنف العمال المستفيدين منه .
- باب ثاني خاص بكيفية تمثيل البلديات نقابيا على مستوى العمالة .

و ما نستقرئه من هذا القانون ، يتمثل في **أن البلديات مرتبطة بشكل مباشر بالعمالة في المجالين الإداري و الاقتصادي** .

1.2.3 – علاقة المجالس العامة بالمجالس البلدية في المجال الإداري

إن التعرف على الوضع الإداري الذي تعيشه مختلف بلديات العمالة ، و علاقة المجالس البلدية بسكانها ،و كيفية تسييرها لمختلف الأنشطة الاستيطانية و السكان الجزائريين بالأرياف ، هي **من اختصاصات و صلاحيات أعضاء المجالس العامة** ،الذين يعتبرون الممثلون لسكان هذه المناطق و يقومون برفع انشغالاتهم على مستوى مجلس العمالة ،ذلك ما أوردته مختلف التقارير المرفوعة من قبل والي عمالة وهران حول خصوصيات و صلاحيات الأجهزة الإدارية على مستوى **البلدية المختلطة** و المتعلقة **ب''كبير الدوار''**،لأنه في نظر تقرير والي العمالة ،همزة وصل بين السكان الأهالي و الإدارة المحلية للبلدية المختلطة من جهة و الجهاز التنفيذي للعمالة من جهة أخرى[1]،حيث طالب والي العمالة إعطاءه المزيد من الصلاحيات رغم المصادقة على القانون الخاص ، الذي يلغي البلديات المختلطة و إسقاط الامتيازات التي كان يتمتع بها هؤلاء الأشخاص المقربون من الإدارة الاستعمارية ؛ و نعتبر ذلك تناقض صريح بين ممارسات الإدارة و النصوص القانونية التي ظلت حبرا على ورق .

و نعتقد من جهتنا ، أن هذا التناقض الموجود بين إرادة المشرع الفرنسي في توضيح العلاقات بين مختلف المؤسسات الاستعمارية في الجزائر و تمادي المجالس البلدية و الأجهزة التنفيذية للعمالة في تطبيق هذه النصوص القانونية ، إنما راجع لقوة اللوبي الاستيطاني، الرافض للتنازل على الامتيازات التي تحصل عليها منذ الاحتلال .

و هدفنا من التطرق لهذا القانون ، أن نتعرف على العلاقات المباشرة بين إدارة البلدية و إدارة المجلس العام بواسطة السلطة التنفيذية للعمالة.

1- - C .A.O.M,B, N°, 5I/169 depart d'Oran , op cit

و يؤدي هذا التناقض الموجود بين الهيئة التشريعية و الهيئة التنفيذية في مجال تسيير المجالس البلدية إلى تدخل العديد من أعضاء المجالس العامة المسلمين في رفع انشغالات السكان و شكواهم من تجاوزات الحاكم المدني للبلدية المختلطة،و قسوة معاملة المقربين من الإدارة المحلية ، الذين يقومون بابتزاز السكان المسلمين من خلال عملية جمع الضرائب و حرمانهم من التعبير عن آرائهم و منعهم من الذهاب إلى مكاتب التصويت، و اختيار ممثلين عنهم لمجلس الجماعة ببلاد القبائل أو اللجان الإدارية لهذه البلديات .

و قد تدخل العديد من أعضاء المجالس العامة في هذا الشأن ،من بينهم العضو**"سي علي"** عن المجلس العام لوهران،حول السماح للعمال و السكان المسلمين باختيار يوم مناسب لهم في التعبير الحر بأن يكون، يوم العطلة الأسبوعي المتمثل في **"**الأحد**"**في اختيار ممثلهم بالجماعة و اللجان البلدية و وافق المجلس العام على اقتراح هذا النائب [1].

تدل هذه المناقشات ، على أن هموم السكان كانت تشغل بال الأعضاء المسلمين ، و حسب ما ورد في مداخلات أعضاء المجلس العام لقسنطينة،الذين طرحوا دور البلديات المختلطة في الانتخابات الجهوية لاختيار ممثلين لهم بالمجلس العام ، و ضرورة تقديم التسهيلات للمرشحين أثناء حملاتهم الانتخابية عكس ما تدعيه بعض الأطراف المشككة في هذا الدور ، و تدعو المجلس العام ، بأن لا يتدخل في الشؤون الداخلية للبلديات[2] .

ما نستشفه من هذه العلاقات المباشرة بين المجالس العامة و المجالس البلدية ،خاصة المختلطة منها ،**أنها تمثل الوعاء الحقيقي للمرشحين المسلمين للمجالس العامة** ،و تفرض على المنتخبين المسلمين الالتزام بعهدتهم الانتخابية .

أما **المجالس البلدية الكاملة الصلاحيات** C.P.E،فهي عادة ما يمثلها الأعضاء الأوربيون ، و لكن بداخلها عدة دواوير ،يسكنها عدد كبير من السكان المسلمين ، حيث ازدادت أهميتها الانتخابية ،و تحاول بعض الأحزاب الأوربية الحصول على ود هؤلاء السكان،بطرح انشغالاتهم و اقتراح بعض المرشحين الأوربيين لتمثيل السكان المسلمين في الهيئة الثانية ، مثل ما حدث

---

1 - C.G.depart d'Oran, séance 6 novembre 1947, p 120

2 - C.A.O.M , série continuée de Constantine B ,N°93/4105

في المجلس العام لوهران **بانتخاب شيخ بلدية "بني صاف"**،و في بعض الأحيان،يقوم الحزب الشيوعي الجزائري ،بترشيح مرشحين من هذه البلديات في الهيئتين للمجالس العامة.

و تبقى البلديات خاضعة لإدارة العمالة من خلال إرسال مداولاتها إلى والي العمالة للمصادقة عليها و إبداء الملاحظات، و هي تحمل المعلومات المتعلقة بها من تاريخ للجلسة و تاريخ استدعاء المجلس البلدي و الأعضاء الحاضرون و الغائبون و عدد المصوتين،إضافة إلى محتوى محضر الجلسة[1].

و نستخلص مما سبق ذكره بان المجالس العامة، لها علاقات إدارية مباشرة مع المجالس البلدية بصنفيها، الكاملة الصلاحيات و المختلطة .

2.2.3 – علاقة المجالس العامة بالمجالس البلدية في المجال الاقتصادي

يعتبر الشأن المالي عصب الحياة الاقتصادية ،لذلك كان اهتمام المجالس العامة بهذا الموضوع جد هام في معظم مداخلات أعضاء هذه المجالس ،خلال مناقشة ميزانية العمالة ، حيث توزع الاعتمادات المالية على البلديات ، حسب المشاريع المقرحة من قبل المجالس البلدية.

و لهذه الغاية ،كانت تنتخب لجان جهوية بكل عمالة ، لها صلاحيات واسعة في إعداد المشاريع الاقتصادية و الصفقات العمومية ، التي تتطلب اعتمادات مالية كبيرة ، حيث كانت هذه اللجان تعد ملفات خاصة بمنح أموال من أجل تنفيذ مختلف البرامج التنموية ،و من أبرزها الأشغال العمومية التي تتطلب إمكانات مالية ضخمة [2].

و مما **يدعم سياسة العلاقات بين هذه المؤسسات الاستعمارية**،يتمثل في إنشاء **صندوق التضامن بين العمالات في الجزائر و البلديات بتاريخ 24 سبتمبر 1946** ، بهدف أيجاد صيغ تعاون واضحة للمصلحة العامة ، بمساعدة الجماعات المحلية التي تعيش في ظروف صعبة ، و تحولت فيما بعد إلى مؤسسة عمومية بعد إصدار الجمعية الجزائرية مرسوم 02 أوت 1949حول هذا الموضوع حيث يحدد هذا التدعيم و طرق تنفيذه [3].و لقد تدخل العديد من أعضاء المجالس العامة حول

---

1 - Recueil des actes Administrative de Constantine Septembre 1950 N° 16 , rapport concernant les délibérations , des Assemblées locales

2 - Valery Duc , Bensaadoun , op cit p 32

3 - Lambert (j), op cit p 332

موضوع مساعدة المجالس البلدية بالتدعيم المالي من خلال مداولات المجالس الجزائرية الثلاثة ،بهدف تنفيذ مخطط الحكومة العامة في العديد من المجالات ، من بينها :

- **المجال العمراني** الذي اخذ حيزا كبيرا في الناقشات داخل هذه المجالس .

و هناك أمثلة عديدة حول هذا الموضوع الحساس، الذي بدأ يؤرق ميزانية البلديات في مجال إسكان السكان المسلمين النازحين من قراهم نحو المدن و بنائهم البيوت القصديرية،حيث ناقشت المجالس العامة هذا المشكل من زواياه المختلفة:

- **فمجلس عمالة الجزائر** ،قد ناقش موضوع إشراف المهندسين على الدراسة الميدانية لبناء المدارس حيث تدخل العديد من الأعضاء ، من بينهم السيد"بريطو" Barétaud" مدافعا عن المجلس في رده على العضو "ليقاني" ،هذا الأخير قد حمل في تدخله مهندسي الحكومة بقوله:"آ لا يوجد مهندس بلدي يشرف على مخطط البناء ، ثم يقدم تقريره للمهندس المعتمد..."[1]

– أما بمجلس عمالة وهران ،فقد تصدر هذا اللف إحدى جلسات ها المجلس برئاسة رئيس المجلس السيد"**فرارا**"و ممثل والي العمالة السيد "بيروني"Perony ،بهدف دراسة المخطط العمراني للعمالة و الموافقة على منح القروض للبلديات ، حيث تدخل أحد الأعضاء المسلمين السيد "**بوخلوة**"، باقتراح مهلة لدراسة هذا المشروع حتى يتسنى لأعضاء المجلس دراسته ؛ و انتهت المناقشات بمنح **مليون فرنك** إلى البلديات من أجل انطلاق المخطط الجهوي للعمران [2].

و تزداد أهمية العلاقات بين المجالس العامة و المجالس البلدية، في مجال الأشغال العامة بإنشاء ديوان بالعمالة مكلف بدراسة اقتراحات البلديات في هذا الشأن ، ذلك ما تطرق له أعضاء من **المجلس العام لقسنطينة**،حول موضوع المساعدات المالية للبلديات بتخل العضو "**برتاغنة**" "Bertagna"،الذي هاجم مقرر اللجنة المالية السيد "**مالبل**"Malpel" باسم مجموع 341زملائه موضحا ،بأن الأموال مخصصة لمحاربة البطالة لصالح ورشات الشغل و التضامن،و ليس مشاريع الرحمة ، لأن هذا التدعيم له ثلاثة جهات مكلفة هي:

- خزينة الجزائر بنسبة 60% – حزينة العمالة بنسبة 20% – خزينة البلدية بنسبة 20%

1- C.G.depart d'Alger, séance 3 novembre 1949 , p 698

2- Oran républicain ,8/11/1953

و طالب من السلطات المعنية ،توفير الشغل لهؤلاء البؤساء لإبعادهم عن البطالة [1].

إننا نعتقد بأن هناك العديد من أعضاء المجالس العامة ،يهتمون بفئة السكان المسلمين غير المسجلين في قوائم البطالين على مستوى البلديات ، بسبب بؤسهم أو عجزهم أحيانا عن مزاولة بعض الأنشطة ؛ فيطالب هؤلاء الأعضاء بالمجالس العامة ، بتخصيص منح مالية للبلديات للتكفل بهم، كي لا تمد يدها للناس لسد حاجيات عائلاتها ،و تزخر سجلات مداولات المجالس العامة،**بأمثلة عن تدخلات أعضاء المجالس العامة لصالح البلديات في المجال الاقتصادي** بتدعيمها و توفير حاجيات السكان كتوفير المياه الصالحة للشرب و توزيع الأشجار المثمرة على البلديات و منحا خاصة بالتضامن بهدف القضاء على الفقر و البؤس و اعتبرت هذه القضايا مصيرية بالنسبة لتمثيلهم للسكان،و اعتبروا أنفسهم ملزمين بالدفاع عن البلديات التي يمثلونها[2] .

خلاصة لما سبق لنا ذكره عن هذه العلاقات، **ما بين المجالس العامة و المؤسسات الاستعمارية في المتروبول و في الجزائر** ، أنها تميزت بالواقعية بسبب التفوق العددي للأعضاء الأوربيين الذين تدخلوا في العديد من هذه القضايا التي تخص ارتباط مؤسستهم الجهوية بالمؤسسات الفرنسية ، و حاول المستقلون المسلمون الانجرار وراء أكذوبة التفوق الحضاري للمؤسسات الاستعمارية ، في حين **عارضت الأحزاب الاشتراكية و الشيوعية و الوطنية هذا التوجه**،و طالبت بإعطاء المزيد من الاستقلالية للمؤسسات الجزائرية،و فتح المجال أمام ممثلي السكان الحقيقيين للتعبير عن انشغالات،ذلك ما **سنحاول أن نتتبعه**،من خلال تدخلات أعضاء المجالس في المناقشات التي تخص **قضايا الجزائريين في الباب الثاني من هذه الدراسة.**

1- C.G.depart DE CONSTANTINE , séance octobre 1947, pp 150- 151

2- C.G.depart d'Oran, procès verbaux des délibérations, octobre 1949, p 519.

Cf, C.A.O.M ,B, N° 5I/169, rapports du préfet au gouverneur général , 1954

الباب الثاني

عرض أشغال المجالس العامة و انعكاساتها على الجزائريين ما بين 1947 و 1954

الفصل الأول : عرض المشاكل و القضايا السياسية و الإدارية

الفصل الثاني : عرض القضايا الاقتصادية

الفصل الثالث : عرض القضايا الاجتماعية و الثقافية

الفصل الرابع : انعكاسات أشغال المجالس العامة على الجزائريين سنتي 1947 و 1954

الفصل الأول

عرض القضايا السياسية و الإدارية

1 - واقع و مشاكل التيارات السياسية داخل المجالس العامة

2 – اقتراح البلديات و مشاكل التقسيم الإداري

الفصل الأول : عرض القضايا السياسية و الإدارية

إن التقارير المرسلة من الهيئات التنفيذية والمنتخبة في الجزائر إلى وزارة الداخلية، تعكس لنا التسلسل الإداري في مجال هذه المراسلات،و تعتبر الحكومة العامة في الجزائر ومجالسها العامة،امتدادا لنظام الحكم في الميتربول.

و لهذه الغاية فوزارة الداخلية تراقب عن كثب كل ما يجري داخل المجالس العامة من مناقشات وتحاليل لمختلف القضايا التي تشغل بال السكان (أوربيون ومسلمون).

ومن بين هذه الانشغالات التي كانت تطرح على منبر المجالس العامة:

– **القضايا السياسية** من قبل بعض الأحزاب الأوروبية كالشيوعيين والاشتراكيين، وأحزاب الحركة الوطنية،رغم أن المشرع الاستعماري قد وضع حدودا لصلاحيات المجالس العامة، بأن منع عليها مناقشة القضايا السياسية [1]مثل ما ورد في مرسوم 23 سبتمبر 1875 والمراسيم الأخرى المعدلة، وذلك لم يمنع العديد من الشخصيات والهيئات الحزبية بالتعبير عن كثير من القضايا السياسية التي كانت تشغل بالهم وإبداء الرأي فيها ، رغم قيام رئيس المجلس العام في كثير من الأحيان برفع الجلسات الخاصة بهذا الموضوع، مثل ما حدث مع بعض الأعضاء الشيوعيين والوطنيين.

– **القضايا الإدارية** والتي كانت من صلاحيات المجالس العامة للبث فيها، حيث تدخلت مختلف الأحزاب الأوروبية والمسلمة لمناقشة قضايا الانتخابات والإصلاح الإداري والتعديلات الخاصة بهما، [2]مما يجعلنا نعتقد أن هذه القضايا لا تقل أهمية عن القضايا الاقتصادية و الاجتماعية التي ناقشها أعضاء المجالس العامة.

ومن هذا المنطلق يشغل بالنا ،استفسارات عديدة عن أهم القضايا السياسية والإدارية التي رفعها أعضاء المجالس العامة، و التي شكلت بعض مطالبهم و انشغالاتهم و تصوراتهم في إطار مناقشة السياسة العامة في الجزائر.

---

[1] - أنظر مصلحة الأرشيف لولاية مستغانم علبة رقم 116 :- décret 23 septembre 1875 1op cit:

[2]- عدة علب أرشيف تناولت بالتحليل قضايا الإصلاح الإداري وتوضيحات وزارة الداخلية الفرنسية حول هذا الموضوع ومواقف المجالس العامة منها انظر: C.A.O.M, B, N° 81F/41 , Reforme Administratif

Ibid, B, N°8F/10 , la réorganisation Administrative

1- واقع ومشاكل التيارات السياسية داخل المجالس العامة:

1 1.- نشاط التيارات الأوروبية المهيمنة:

إن تتبعنا لمعظم جلسات المجالس العامة لثلاثة في الجزائر منذ 1947إلى غاية سنة 1954، لاحظنا نشاطا دءوبا لمعظم نواب هذه المجالس من أوروبيين ومسلمين.

و كان نشاط الأعضاء الأوروبيين متنوعا، نظرا لوجود عدد كبير من المستقلين المنتمين إلى اتجاهات مختلفة وأحزاب سياسية، تنتمي هي أيضا إلى اليمين والوسط واليسار .

فالساحة السياسية في الجزائر شبيهة إلى حد ما بما يوجد في المتربول، بوجد نفس الأحزاب الأوربية التي لها امتداد في الجزائر، باستثناء بعض الخصوصيات التي أقرتها القوانين والمراسيم المنظمة للعمل الحزبي منذ أمريه 07 مارس 1944 وقانون 05 أكتوبر 1946، والقانون الخاص للجزائر بتاريخ 20سبتمبر 1947، والمتمثلة في وجود هيئتين انتخابيتين[1] :

– الهيئة الأولى: ممثلة في الأحزاب الأوروبية المنطوية تحت لوائها الأوروبيين والمواطنين الفرنسيين المسلمين.

– الهيئة الثانية: يندرج تحت لوائها جميع الفرنسيين المسلمين المحافظين على أحوالهم الشخصية الإسلامية.

وأهم الأحزاب الأوروبية الممثلة داخل المجالس العامة تمثلت فيما يلي:

- الحزب الجمهوري اللبرالي PRL
- التجمع الشعبي الفرنسي RPF
- الحركة الجمهورية الشعبية MRP
- الحزب الراديكالي PR
- الحزب الراديكالي الاشتراكي P.R.S
- الإشتراكيون S.F.I.O
- الحزب الشيوعي الجزائري PCA ، ويشارك أيضا في الهيئة الثانية.

---

1 - Document Algérien 1er janvier 1949- 31 décembre 1949

Série politique n°24 parus , le 30 décembre 1949 pp

ومما لا شك فيه أن بعض **الأحزاب اليمينية الراديكالية** كونت جبهة متحالفة ضد التيار الوطني المدعو "**بالانفصاليين** "حسب وجهة نظرها، والتي كانت ترى أن الديمقراطية حكرا على المعمرين ، منذ أن سمحت لهم التشريعات الاستعمارية بالسيطرة على المجالس المنتخبة منذ المرسوم الخاص بإنشاء المندوبات المالية بتاريخ 23 سبتمبر 1898 وقانون 19 ديسمبر 1900 الذي منحهم الاستقلال الذاتي في المجال المالي، فاعتبروا الجزائر ملكا خاصا لهم، يقررون فيها ما يشاءون **ينتخبون النواب بالهيئة التشريعية ويضغطون على الحكومة العامة، ولهم لوبي ضاغط على حكومات المتربول بباريس** [1].

كان الصحفي **آيف كوريار Couriére (Y)**، يتابع تحركات المجتمع الجزائري خلال الثورة و تحدث في دراسته له عن **اللوبي الاستيطاني** الضاغط بشكل مقلق[2]،وأعتبر النائب في مجلس الشيوخ وعضو المجلس العام للجزائر السيد "**بورجو**"، أحد هؤلاء الضاغطين على **جميع المؤسسات الاستعمارية في الجزائر**،و كان عدوا للضمان الاجتماعي لعمال الزراعية ، باعتباره كانت لديه **إمبراطورية مالية**، يتحكم في الكثير من القطاعات الاقتصادية، خاصة زراعة الكروم لعمالة الجزائر بأكملها **ومتحالف مع إمبراطور صناعة التبغ الذي يراقب قسنطينة والغرب الجزائري**،أما **فلنوا** flinoisعضو المجلس العام لوهران، فكان **يراقب الحبوب بالهضاب العليا الغربية**.

وبالتالي فإن هذين العضوين كانا من أبرز أعضاء الحزب الراديكالي، و اللذان كانا لهما نفوذا بالغا داخل المجالس العامة، و كانت **لبورجو**Borgeaudعلاقات مع **روني ميار René Mayer**، الشخصية البارزة في عمالة قسنطينة،التي تحدثنا عنها سابقا.

---

[1]- محمد حربي ، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض،تعريب نجيب عباد ،موفم للنشر ،الجزائر 1994،ص 87

[2]- Couriere(y).les Fils de la Toussaint t, la Guerre D'Algérie 1954- 1962 TI,ed Marabout,1968 p.p 152-153

إضافة لهذه الشخصيات الثرية، وذات النفوذ الواسع في الجزائر كلها، هناك الإخوة **مورال** Morel **و آلان ديسينيي** Alain Deseregny ، مدير **"إيكو دوورون"** Echo d'Oran وقائد الاستعلامات **كوست** Coste ،كانوا هؤلاء كلهم حلفاء **لبورجوو وفلنوا و ومايار**.

وهناك شخصيات داخل التيار الراديكالي ،تختلف عن توجهات **بورجو**، منها زعيم الحلفاء في الجزائر السيد: "بلاشات "Blachatte ، فهو صناعي له مصانع و يتحكم في الطرق التجارية مع انجلترا وغيرها، ويراقب الشركة الجزائرية للمياه بوهران، **وكان عضو بالمجلس العام لوهران** ،ربط علاقات مع رئيس بلدية الجزائر السيد **جاك شوفاليي**(J)Chevalier [1] ، وكانت له علاقة حسنة مع جريدة جورنال دالجي journal D'Alger[2].

نستشف مما سبق ذكره، **إن اللوبي الاستيطاني في الجزائر قد استطاع النفوذ إلى داخل المجالس المنتخبة المختلفة ومنها المجالس العامة**، وربط علاقات متينة مع نواب الهيئة التشريعية بالمتربول، وأعضاء المجالس العامة البارزين، أمثال **روني مايار، وفلنوا**، وشكلوا جناحا راديكاليا يحمي مصالحهم الضخمة، التي تحصلوا عليها من حكومة المتربول والحكومة العامة في الجزائر، وكان نشاطهم واضحا يتمثل في منع وصول ممثلين مسلمين أقوياء، ورفض المساواة بين الهيئتين داخل المجالس العامة.

وتتضح الرؤية أمامنا، بأن هذا اللوبي الضاغط هو الذي كان وراء حرمان المسلمين من تسيير شؤونهم المحلية، **واعتبر هذا اللوبي هو المالك الحقيقي لما في الجزائر**.

ولكن المشهد السياسي في الجزائر، طرأت عليه تغييرات جوهرية بسماح المشرع الفرنسي بتواجد أحزاب أوروبية ومسلمة جديدة داخل هذه المجالس، والتي بات لها نشاطا بارزا داخل المجالس وخارجها، وربطت علاقات سياسية واجتماعية، ثقافية مع بعض التيارات المسلمة والمستقلين خلال الحملات الانتخابية[3]،فكثيرا ما شكلت تحالفات فيما بينها لمصلحة مؤقتة لمواجهة التيار الوطني تارة والدفاع عن الجماهير المسلمة تارة أخرى.

---

[1]- شوفاليي: نائب برلماني لمدينة الجزائر والمجلس الجزائري ورئيس بلديتها، كان عضوا في حكومة منداس فرانس، وعضوا بارزا للمدرسة الاستعمارية الجديدة ومؤلف كتاب "الجزائر الثائرة" وله حلفاء أمثال بورجو وروني مايار أنظر: ابن العقون، الكفاح القومي و السياسي ج3 ...مصدر سابق ص 240

[2]- Couriere (Y) op cit, p154

[3]- CAOM,B, N°93/4105 , depart de Constantine, , Serie Continuée 1949

ولهذه الغاية فالعديد من الأحزاب الأوروبية تحركت في ممارسة أنشطتها من زوايا أيديولوجية ومصلحيه، أمثال أحزاب اليمين التي كانت تجمعها تحالفات انتخابية وتفترق عندما تتعارض مصالحها مع مبادئها، ذالك ما ذكرته مختلف التقارير للأجهزة الإستعلماتية الفرنسية عن أنشطة الأحزاب الأوروبية كالحزب الاشتراكي SFIO والحزب الراديكالي الاشتراكي PRS و إعطاء دعم للانتخابات الجهوية، مثلا الراديكاليون يصوتون على مرشحي الحزب الاشتراكي في المقاطعات التي ليس لهم فيها مرشحين، والعكس بالنسبة للاشتراكيين، وتتطرق هذه التقارير أيضا إلى مساندة لجنة الوحدة الجزائرية للجمهورية، لنشاط التجمع الجزائري، والتجمع الشعبي الفرنسي[1].

إن هذه التقارير المختلفة المرسلة من قبل مصالح شرطة الاستعلامات(P.R.G) أو تقارير الولاة عن سريان الجلسات الخاصة بمداولات المجالس العامة، تذهب كلها إلى وزارة الداخلية بهدف تبع الإدارة الاستعمارية لنشاط الأحزاب الأوروبية وتدعيمها من أجل الحفاظ على هيمنة المستوطنين في الجزائر.

وتواصل التقارير التدقيق في أوضاع الجزائر، وتوجهات الأحزاب الأوروبية مركزة على الأحزاب اليمينية المعتدلة التي تمثل قوة رئيسية داخل هذه المجالس[2].

وهناك تقرير آخر يرصد لنا تحالف القوى الراديكالية واليمينية داخل المجالس العامة، للتفاهم المسبق بين العديد من المنتخبين للحصول على منصب بالاتفاق فيما بينهم بدائرة **فليب فيل** من قبل المندوبين والجمعية الجزائرية وأعضاء للمجالس العامة والبلديات الذين اجتمعوا في مكتب رئيس بلدية هذه المدينة من اجل توحيد عملهم، لترشيح أحد النواب وتزكيته لأنه يمثل مصالح فرنسي الجزائر حسب اعتقادهم[3].

ومن بين الموقعين على هذه التزكية حسب نفس التقرير كريفو**CREVAUX**عضو المجلس العام ومندوب لدى الجمعية الجزائرية و شيخ بلدية **فليب فيل** والسيدين **مورال Morel وديران Durin**عضوا المجلس العام لقسنطينة.

1- C.A.O.M B,N°1F/129-130, depart D'Alger Rapport du PRG le 18 mars1947

2- ibid ;B, N° 1F/129-130 Rapport du (PRG) novembre 1948

3- ibid,B N° 81F/667, Rapport du préfet de Constantine N° 834/G.A.B le 19 octobre 1953

وفي نفس السياق، نجد المستقلون الراديكاليون لهم دورا بارزا في تدعيم الشخصيات القوية رغم احتجاج المسلمين، أمثال **"بن جلول"** على هذه الطريقة غير الديمقراطية في اختيار الممثلين.

يتضح أمامنا النشاط البارز لهذه الأحزاب الأوروبية ،التي باتت تمثل السياسة الاستعمارية، بهدف تمكين اللوبي الاستيطاني بالحفاظ على مصالحه بمختلف الوسائل.

أما الأحزاب المتربولية، فكثير ما كانت تقوم بأنشطة متنوعة في الجزائر من خلال قيام بعضها بزيارات للجزائر للتأثير على السكان الأوروبيين والمسلمين،أمثال التجمع الشعبي الفرنسي الذي أرسل النائبين**"ديغول بيار"De gaulle piere "وجين فريبوري"jean friboury**، لدورات برلمانية بشمال إفريقيا، بزيارتهما لمدن وهران ومستغانم ومعسكر وبلعباس [1] وشاركهما في هذا النشاط أيضا المجموعة البرلمانية الممثلة لعمالة وهران الآتية[2]:

- كويلسي quilici من مجموعة البرلمانيين المستقلين
- جين موjean mot ولعربي من المجموعة الراديكالية
- رابيrabier من المجموعة الاشتراكية
- مخطاري، شيوعي سابق .

ومن هذا المنطلق فإن نشاط الأحزاب الأوروبية كان كثيف التأثير على السكان بالعمالات الجزائرية، ولكن هناك أحزاب أوروبية أخرى ذات اتجاه تقدمي وشيوعيي، كانت لها إيديولوجية معارضة لتوجهات الحكومات الفرنسية اليمينية والاشتراكية، رغم أنها كانت مقتنعة جميعا ببقاء الجزائر عمالات تابعة للمتربول.

وقد تباينت مواقفها من القضايا السياسية والمشاريع الإصلاحية التي تخص الجزائر، ومن أبرزها، الحزب الشيوعي الجزائري **PCA**الذي كان به أغلبية أوروبية وأقلية جزائرية، وكان يشارك في الهيئتين الانتخابيتين.

لقد تبنى التيار الشيوعي عدة انشغالات، داخل المجالس العامة، اتضحت من خلال أنشطة أعضائه الذين لم يفوتوا أية فرصة في الدفاع عن السكان المسلمين، بالتدخل لدى الحاكم العام

1- D.A.W.O ,BP201 Bull, mensuel. (.R.M.A.M), deprt d'oran , mars 1950, N° 247

2- ibid, janvier 1951,N° 102

في قضايا اجتماعية، بالدفاع عن عمال السكك الحديدية أمثال العضو **بولوزيلو** Polozueloالذي قام برفع انشغالات هذه الفئة.[1]

وكان للحزب الشيوعي نشاطا كثيفا، بدعوة السلطات المحلية والحكومة العامة بالسماح للعمال بالتظاهر في يوم عيد العمال، واشتكى هذا الحزب من المنع المتكرر للوالي وأحزاب اليمين، أمثال النائب اليميني "**مالي**" Malé الذي اعتبر قرار منع التظاهر حكيما.

وتدخل آخرون موضحين أن التعليمات، تأتي الشيوعيين من موسكو أمثال **شارفرو charfreau** ، وقد لعبت نقابة"**س،ج،تC.G.T**"، دورا بارزا في تحريك هذا النقاش داخل المجلس العام لوهران[2].

أما في **المجال السياسي**، فقد طلب التيار الشيوعي الحكومة العامة بأخذ التدابير والإجراءات لإصدار مشروع العفو العام على مختلف الأحداث لمايو 1945 وإطلاق سراح المساجين السياسيين المسلمين، ورفع العقوبات المسلطة على الأبرياء، بتدخل احد أعضائه السيد **دالبي Dalibey** .[3]

ومما لا شك فيه أن الإدارة الاستعمارية ممثلة في والي العمالة، كثيرا ما كان يرفع الجلسات ويعتبر هذه التدخلات ممنوعة، ولكن نظرا لاعتبارات سياسية، فإن هذا التيار كان يناقش القضايا السياسية ذات الصلة بالسياسة العامة للحكومة الفرنسية، ويضطر خلال هذه المناقشة إلى طرح الانشغالات السياسية.

وإذا ما اعتبرنا أن هؤلاء الأعضاء،كانوا وأصبحوا في بعد نوابا برلمانيين بالجمعية الجزائرية والبرلمان المتربولي، فقد كانت لهم تجربة سياسية في طرح انشغالات السكان.

وكان ممثلي التيار الشيوعي بالمجالس العامة، يهتمون أيضا بالقضايا الدولية ذات التأثير على فرنسا والجزائر، بمعنى أنه كان الكثير منهم يطرحون قضايا دولية تثير انتباههم .

1- C.G. depart d'Oran séance, 2mai 1952, pp 247-249

2- ibid

3- C.A.O.M ,B, N° 81F/714, vœu du conseil général d'Alger, séance ,26 octobre 1951

فهناك أمثلة عديدة من تدخل أعضاء هذا التيار حول موضوع العلاقات الدولية لفرنسا، فهذه السيدة **سبورتيز**[1] **sportise** تتدخل في قضية تحريم أسلحة الدمار الشامل والتنديد بالمناورات العسكرية التي عرفتها الجزائر، ودعوة فرنسا إلى التوقيف الفوري عن حرب الفيتنام، وكان أعضاء آخرين قد تدخلوا في قضية الحرب الكورية والدعوة إلى إيجاد القوات الأجنبية عن كوريا ورفض أعضاء من مجلس عمالة قسنطينة تهديدات الحرب المعلنة على هذا البلد[2].

مما لا شك فيه أن التيارات الأوروبية، تباينت مواقفها من أعمال الحكومة الفرنسية ودار صراع حاد بين الأعضاء الموالين لأحزاب اليمين والراديكاليين الذين يهتمون بالهيمنة على المجالس العامة ، وبين أنصار التيارات الاشتراكية والشيوعية المطالبين لفتح المجال أمام طرح قضايا المسلمين.

ذالك ما سوف نتطرق له في العنصر الموالي حول دور التيارات المسلمة والشخصيات المستقلة داخل المجالس العامة الثلاثة. [3]

2.1– التيارات الوطنية والبحث عن الوجود داخل المجالس العامة:

لقد سمحت التشريعات الفرنسية منذ أمرية 7مارس 1944، وقانون 5اكتوبر 1946، بالسماح بتواجد أحزاب سياسية مسلمة إلى جانب المستقلين والتيارات الأوروبية بالمجالس العامة ووجد المشرع الفرنسي نفسه أمام مطالب قوية للحركات الوطنية التي اختارت التقارير الأمنية للشرطة الفرنسية، لإشارة إليها بمصطلح الأحزاب الانفصالية « **séparatistes** ».

ولقد ساعدت هذه الظروف الأحزاب الوطنية المشاركة العديد من الاجتماعات بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وصدور قانون العفو سنة 1946، الدخول في الانتخابات البرلمانية للمجلس التأسيسي الأول والثاني، وحظيت الحركات الوطنية،خاصة الجناح المعتدل منه حسب نظرة الصحافة آنذاك المتمثل في حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري **U.D.M.A**الذي وقفت معه شخصيات

---

[1] - C.G. dep d'Alger, séance 6 octobre 1951 P 110

[2] - C.G.dep de Constantine , Séance 23 avril 1953 pp 396- 397

[3] - إن القضايا المرفوعة في هذا المجال عديدة، فإننا اضطررنا إلى تحليل عينات منها للتدليل على قوة التيارات الأوروبية وهيمنتها على المجالس العامة ،على اعتبار أنها كانت تشكل الأغلبية بثلثي المقاعد ما بين 1944- 1954، وتم موافقة البرلمان على المساواة بين الهيئتين داخل المجالس العامة سنة 1954

مسلمة هامة[1]،أمثال: الإبراهيمي لخضر، وسايح عبد القادر وأبوطيبة، من عمالة الجزائر والباشاغا شنتوف والأغا بن قانا بعمالة قسنطينة والباشاغا بن منصور بوهران، وعائلات أخرى حفظت على مشاركة الأحزاب الوطنية خوفا من مكانتها ومصالحها.

ويدل هذا التحول في المشهد السياسي للجزائر المستعمرة، إلى التحولات السياسية الكبرى التي عرفتها خلال المصادقة على القانون الخاص الذي اعتبر قانونا إصلاحيا، إذا ما قيس بما تحصل عليه المسلمون منذ أكثر من قرن، بدعوة المشرع الاستعماري إلى مشاركة جميع السكان المسلمين في تسيير الشؤون الجزائرية[2].

ذالك ما سنحاول أن نتطرق إليه من خلال أنشطة الحركات السياسة البارزة على الساحة الجزائرية، والتي تمثلت في ثلاثة أحزاب كبرى هي : حركة الأنتصار للحريات الديمقراطية **M.T.L.D**والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري **U.D.M.A**والحزب الشيوعي الجزائري**P.C.A**

1.2.1– نشاط الأحزاب الوطنية داخل المجالس العامة:

كان أبرز حزب وطني معارض للسيادة الفرنسية على ارض الجزائر منذ نشأته سنة 1926 على شكل نقابة عمالية، ليتحول إلى الجزائر على شكل حزب علني باسم **حزب الشعب الجزائري و حركة الانتصار للحريات الديمقراطية** بعد الحرب العالمية الثانية، وقد عرف بموافقة السياسية المتمثلة في إيجاد برلمان جزائري، جمهورية جزائرية مستقلة.

وقد عارض الحزب في مختلف أنشطة انتخابية وانتقد السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر المبنية على العنف وعدم احترام حقوق المسلمين[3].

ولقد تطرق الباحث الجزائري المعاصر للأحداث **ابن العقون** في مذكراته إلى نشاط حركة الانتصار M.T.L.D بشكل وفي وحلل مواقفها الوطنية، معتبرا أنه الحزب الوطني الأول، الذي كان

1- C.A.O.M .boite N° 81f/10, le régime électoral, rapport du préfet d'Alger aux gouverneur général de l'Algérie et ministre de l'intérieure le 27 janvier 1946

2- Ducoment Algérien, 1er janvier 1949, 31 décembre 1949 série politique N°24 parus le 30 décembre 1949

3 - ا بن العقون عبد الرحمن: الكفاح القومي و السياسي ...ج/3 مصدر سابق ص136-138

يرى ضرورة المشاركة في الانتخابات البلدية1946 وما بعدها للضغط على الاستعمار من أجل الحصول على الحقوق الكاملة، ولكن الحزب ارتاب من السياسة الفرنسية بعد مصادقة البرلمان الفرنسي على القانون الخاص لسنة 1947، فاعتبره خيبة أمل لدى الجزائريين.

فكثيرا ما **قاطع الانتخابات، ولم يشارك فيها ولم يمثل داخل المجالس العامة،** لكنه خاض الانتخابات البرلمانية وكان له بعض الممثلين في الجمعية الوطنية الفرنسية لأن الحزب اعتبر هذه المجالس ممثلة "**ببني وي وي**"المؤيدين للإدارة الاستعمارية، إضافة إلى العراقيل التي وضعها أمام ممثلي الأحزاب، في عهد الحاكم العام نيجلان**Naegelen** ، الذي كان يعتقل مرشحي الحزب ويقتحم مقراته ويزوّر الانتخابات [1]

فخلال تتبعنا لمداولات المجالس العامة، لم نعثر كثيرا على ممثلي هذا الحزب وإنما تحصلنا على بعض أنشطته من خلال تقارير شرطة الاستعلامات **P.R.G**[2]، التي تطرقت في تحليلها للأوضاع السياسية، التي تتعلق بما وصفته بالأحزاب الانفصالية، بأنها تشكل خطرا على السيادة الفرنسية وعلى المتعاونين معها .

وكانت هذه التقارير تشير إلى أنشطة حركة الانتصار التي قاطعت الانتخابات في كثير من الأحيان واعتبرت ذالك مضيعة للوقت.

ومما لاشك فيه أن هذا الحزب قد ساهم في التوعية الوطنية بمطالبة الجماهير المسلمة بالوقوف إلى جانبه من **أجل تحقيق قضية الجزائريين العادلة،لإيجاد دولة جزائرية مستقلة؛** مما جعل هذا الحزب عرضة لهجوم شن عليه من قبل الحكومة والأحزاب الأوروبية بحملات إعلامية قوية .

ونعتقد من جهتنا أن أنشطة هذا الحزب الوطني، كانت تصب معظمها في التوجه نحو مواجهة فرنسا عسكريا، رغم بعض المناورات السياسية التي كان الحزب يمارسها في نشاطه العلني بواسطة جرائده **كالشعب والبرلمان الجزائري أو الأمة** غير المرخصة، التي كانت تنشر مواقف الحزب من مختلف القضايا المتعلقة بالسكان المسلمين[3].

1- RKharchi(DJ) opcit p 441

2- D.A.W.O.SLNA ,B, N° 201,Bull.Mon. (R.M.A.M..) septembre 1950, N° 715

3- D.W.A.O, B P N°201 Bull.Mon(R.M.A.M).SLNA ,Septembre 1950 -

وكان للحزب علاقات جيدة أحيانا ومتذبذب أحيانا أخرى مع بقية الأحزاب الوطنية الأخرى من حيث مواقفه المختلفة من الإدارة الاستعمارية.

أما الحزب الوطني الثاني المعروف بمواقفه المعتدلة من السياسة الاستعمارية حسب التعبير الفرنسي، تمثل في حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري **UDMA**، الذي كانت له أنشطة بارزة داخل المجالس العامة الثلاثة، حيث سنحاول أن نأخذ منها عينات بارزة لتحليلها من أجل قوة هذا الحزب ومكانته داخل المجالس العامة.

رغم وضوح سياسة الحزب اتجاه السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر على أساس المشاركة في المؤسسات الاستعمارية، فإن هذا الحزب **لم يتساهل مع قضايا الجزائريين المسلمين** التي حاولت فرنسا طمسها أو إدماجها ضمن الهوية الفرنسية حيث رفض سياسة الإدماج والانفصال معا.

وطالب الحزب منذ بداية نشاطه، بضرورة قانون تقدمي **يضمن وجود جمهورية جزائرية ضمن الاتحاد الفرنسي، يسير نفسه بنفسه،** وربط الحزب علاقات سياسية جيدة داخل المجالس العامة، مع بعض المستقلين أمثال **ابن جلول**،وأعضاء من الحزب الاشتراكي SFIOمن الهيئة الأولى بهدف إيصال أطروحاته.[1]

ولم يخف أعضاء من الحزب،ممثلين في المجالس الثلاثة **مواقفهم المعادية للاستعمار والمطالبة بالعدالة والديمقراطية تعتمد على الشعب.**

وطالب هؤلاء الأعضاء من الشعب الفرنسي بالمتربول،الضغط على الحكومة الفرنسية لاحترام حقوق الشعب الجزائري، ومن جانب آخر كانت "**الإدما** "تركز أيضا على المسائل الاجتماعية والاقتصادية للمسلمين داخل المجالس، نظرا لأن القوانين التشريعية تسمح بذالك.

– وقد احتوت هذه العلية عدة تقارير استعلاما تيه حول هذا الحزب، وكانت تنشر موافقة كملاحق في آخر كل عدد شهري من هذه الدورية التابعة لجهاز الاستعلامات الفرنسي

1- C.A.O.M.B,N° 81F/714, rapports sur les G.G d'Algérie,02 juin 1947

C.F.Echo d'Oran28 avril 1948.

حيث ذكرت هذه الجريدة في مقالاتها تدخل أعضاء من الحزب للمطالبة بجمهورية جزائرية، لكن المناقشات توقفت بسبب قيام رئيس المجلس برفع جلسات المجلس العام لوهران.

لكن ذالك لم يمنع "**ال. إد. ما**" من الاستفسار عن القضايا السياسية بمطالبتها بتحرير **المعتقلين السياسيين** [1].

واتضحت أيضا سياسة الحزب خلال انعقاد مؤتمر له في سطيف أيام 16إلى 19 سبتمبر 1949، بأن حاول مناقشة قضية المسلمين ضمن الإتحاد الفرنسي، فهو لم يكن يبحث عن الوطنية الإسلامية، ولكنه طالب **بوطنية جزائرية**، وحسب **ابن العقون**[2]، فإن الحزب له الحق في هذا الطلب، لأنه كان يعتقد بوجود جمهورية جزائرية لكل سكان الجزائر.

ومما لا شك فيه أن أجهزة الاستعلامات الفرنسية، كانت تتابع نشاط أعضاء الحزب المنتخبين داخل المجالس العامة، وترصد حركاتهم، وترسل تقارير عنهم إلى السلطات المعنية.

ومن أهم الأعضاء البارزين داخل المجالس العامة رئيس الحزب السيد: **فرحات عباس** الذي كانت له **تدخلات قوية لصالح المسلمين الجزائريين** وكان يطالب باشتراك المسلمين في تسيير بلدهم بالطرق السلمية، فقد كان يصرح في العديد من المناسبات: " **إن الاستعمار له الجنود والأسلحة، وليس لدينا إلا الله والعدالة**[3]"

وكانت له أيضا عدة تدخلات في **الشأن السياسي داخل مجلس عمالة قسنطينة**، تهم القضايا العامة للمسلمين، مثل ضحايا أحداث الثامن ماي 1945 بمطالبة الإدارة الاستعمارية بتنفيذ وعودها بتبرئة هؤلاء الضحايا منذ ثلاثة سنوات،وفي هذا الموضوع تدخل منتخبي الحزب بنفس المجلس، أمثال العضو: **جمانة djamana**، حول اقتراح إعطاء والي العمالة الموافقة لنوابه على الدوائر، بمراسلة الموظفين والعمال ضحايا هذه الأحداث، وتسهيل الإجراءات الإدارية للالتحاق بمناصب عملهم[4].

---

[1] - La république Algérienne 23 septembre 1948

[2] - عبد الرحمن ابن العقون ، الكفاح القومي و السياسي ،ج 3 ... مصدر سابق ص.361

[3] - D.A.W.O.BP201 Bull, .Mon,(R.M.A.M).départ d'Oran octobre 1951

[4] - C.G.depart de Constantine, rapport spécial sur les événement de 8 mai 1945, séance Avril1948 ,TII, 1948,N° 118.P 150

وفي هذا الإطار و عند تتبعنا لنشاط أعضاء حزب "**الإدما**" داخل المجالس العامة، استوقفنا **نضاله المستميت في المطالبة بتحقيق العدالة والمساواة داخل المجالس العامة،** حيث كان إصراره عليها سنة 1948، من خلال أحد نوابه الذي لعب دورا بارزا في رفع هذا الانشغال داخل مجلس عمالة وهران إلى الحكومة بباريس، والضغط على المشرع الفرنسي للإسراع في تنفيذ هذا الإصلاح المتمثل في المساواة بين الهيئتين داخل هذه المجالس، وفعلا لقد تم المصادقة عليه في سنة 1954، ودخل حيز التنفيذ بعد سنة 1955،أي بعد فترة بحثنا ، وتحققت فكرة المساواة والتناوب على رئاسة المجلس بين الهيئتين قبل هذا التاريخ[1].

وبهذا المجهود فإن " **الإدما**" قدمت دعما لبعض المستقلين أمثال النائب الشيوعي سابقا **مخطاري** بإصدار هذا القانون بالجمعية الفرنسية،وهو إنجاز كبير قد ساهمت فيه "**الإدما** "حسب اعتقادنا و قد مثل اتجاهها.

أما بالنسبة لنشاط الحزب الشيوعي**PCA** فقد سبق أن تطرقنا لبعض عناصره الأوروبية، التي لازالت مرتبطة **بالحركة الشيوعية الفرنسية،** وتأتمر بأوامر السوفيات حسب العديد من منتقديهم،ذالك لا يمنعنا أن ندرج هذا الحزب، ضمن آلية أنشطة الحركة الوطنية لأنه تتواجد به كوادر جزائرية قوية، ساهمت من منطلق إيديولوجياتها، **بالدفاع عن المسلمين الجزائريين،** مثل ما سنأتي في شرحه لا حقا.

وقد تباينت مواقف الحزب من أحداث 8ماي 1945، بالوقوف تارة إلى جانب الاندماجيين أو تارة أخرى إلى جانب الاستقلاليين، **بوجود جمهورية جزائرية وبرلمان منتخب في الإطار الفرنسي،** واتضحت رؤيته خلال انعقاد اجتماع له بتاريخ 29 مايو 1949، لدعوته إلى الوحدة مجددا مع الحركات الوطنية في إطار شعار " **الحرية، الأرض، الخبز، جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية**" وخرج الاجتماع بالمطالبة الآتية:[2]

– تحرير المساجين السياسيين.

---

[1] - C.A.O.M, B,N° 5I / 92 ,Depar d'Oran, Assemblées élus , représentation des français Musulmans dans les Assemblées délibératives C.F.Oran républicaine13 mars,1954 et Echo d'Oran 21mars 1954

[2]- عبد الرحمن ابن العقون ، الكفاح القومي و السياسي ،ج3 ... مصدر سابق الذكر ص 113

- إلغاء انتخابات الجمعية الجزائرية وطرد نايجلان
- إلغاء نظام الانتخابات البلدية المختلطة.
- سحب القوات العسكرية من الجزائر.

إن تحرك هذا الحزب في مجال القضايا الوطنية، يدل على مناوراته السياسية، لربح معركة الانتخابات التي سوف نتحدث عنها لاحقا.

وحسب المؤرخ الجزائري **محمد حربي:**" فإن الحزب الشيوعي، كان احد العناصر الأكثر جلبا للأفكار الجديدة، فقد جعل أكثر من أية حركة أخرى من **المسألة الاجتماعية، مسألة مركزية،** وعمل على تغيير العقليات، وساعد على ترسيخ أساليب تنظيمية عصرية، خاصة في صفوف العمال... **ولكن خطه السياسي هو الذي دفع بالعمال إلى السير نحو القضية الوطنية...** "[1]

وفي هذا الإطار وجدنا أن عناصره كانوا يتدخلون بشكل قوي في القضايا السياسية الممنوعة عن النقاش داخل المجالس العامة.

وأهم القضايا التي كان أعضاؤه يتدخلون فيها كانت كالآتي[2]

- حرية الصحافة التي باتت تتعرض للمضايقة خاصة جرائده ومنها:

الجزائر الحرة، الجزائر الجمهورية، الجمهورية الجزائرية والحرية.

- تحرير المعتقلين الديمقراطيين أمثال **حاج علي سير والعربي بوالي** وهما أمينين عامين للحزب.
- احترام حرية التعبير، إعادة المناهضين للغاشية إلى عائلاتهم،.

أما القضايا الاجتماعية، والثقافية، فقد كان للحزب باع فيه بالتركيز على المشاكل التي يعاني منها السكان المسلمين مثل ما سيأتي ذكره لاحقا.

لقد تدخل لصالح هذه القضايا، العديد من المنتخبين الشيوعيين لصالح المجتمع المسلم الذي ساءت أحواله الاجتماعية والاقتصادية.[3]

---

[1] - محمد حربي ، مرجع سابق ص 115

[2] - C.G.depard'Oran, séance 04 octobre 1950 PP66-67

[3] - Ibid séance 26 janvier 1950 PP356-379

فقد كانت مواقف الحزب قوية، اتجاه سياسة **نايجلان،** وطالبوا برحيله لأنه كان مستبدا في نظرهم، **لوضعه عدة عراقيل أمام الأحزاب الوطنية،**مما دفع بالحزب إلى طرح قضايا الوحدة مع الأحزاب الوطنية لمواجهته

2.2.1 المطالبة بوحدة الأحزاب الوطنية والبحث عن الوجود داخل المجالس العامة:

لقد تناولت عدة تقارير استعلاماتية للشرطة الاستعمارية في الجزائر، المواقف المختلفة للأحزاب الوطنية من القضايا الدولية والمحلية[1]وحللت كل موقف على حده، من أجل إيصال إشغالاتها المشتركة للسكان داخل المجالس المنتخبة المختلفة.

يصف لنا الكاتب والمؤرخ الجزائري توفيق **المدني،** قضية وحدة الأحزاب الوطنية في جبهة الدفاع عن الحريات:"هذه الجبهة عجيبة غريبة، كانت في أيامها الأولى تحمل آمال الشعب، وكانت في تكوينها تمثل إتحاد الأمة، وكانت في غايتها تهدف إلى إنشاء كتلته القومية المناضلة، والمحاربة الفدائية ليصل الشعب الجزائري إلى هدفه الأسمى الاستقلال...تألفت الجبهة في شهر جوان 1951 بعد جهود مضنية ومذكرات عميقة ... كانت الهيئة تشمل ممثلي عن الهيئات السياسية الموجودة يومئذ بالبلاد..."[2]

ويضيف المؤرخ الجزائري،موضحا الأطراف الوطنية المختلفة التي تشكلت منها هذه الهيئة التي كان لها شأنا هاما، و بصيص الأمل لدى المسلمين كلهم كالآتي: [3]

- كان يمثل العلماء: التبسي ومحمد خير الدين وتوفيق المدني
- كان يمثل حزب الشعب و" أ.م.ت.ل.د"،أحمد مزغنة ومولاي مرباح وعبد الرحمن كيوان.
- كان يمثل أحباب البيان: أحمد فرسيس، أحمد بومنجل، البشير أبو حرا وقدور الساطور.
- أما الحزب الشيوعي فكان يمثله لويس كوس، ومسيو كابا ليبرو.

---

[1] - C.A.O.M.boite N°1F/ 129 -130, depart D'Alger, rapport du police, le 20/06/1948

[2] - توفيق أحمد المدني: حياة كفاحي ج 1،، 1925 – 1945، م,و ,ك، الجزائر ص 54

[3]- المصدر نفسه، ص.402 و قارن :بوعزيز يحي،سياسة التسلط الاستعماري من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)،د.م.ج،الجزائر 1995،صص 23 -41

– ومثل الأحزاب المستقلين: السيد أحمد توفيق المدني، إلا أنه أصبح من العلماء تتضح العورة أمامنا، بأن هناك مشهدا سياسيا تشكل في بداية الخمسينيات من القرن العشرين.

و أشاد العديد من المعاصرين بهذه التجربة الرائدة أمثال الكاتب **ابن العقون** الذي حلل وجهة نظره بقوله: " لقد عزَّ هذا النوع من الإتحاد لدى الأحزاب الجزائرية، بالرغم من كثرة الغضب والمناورات... فناقشت الجبهة الجزائرية..على أساس حرية كل حزب"[1]

وبعد هذا التعريف بهذه الهيئة، فإنه هناك عدة تقارير وردت لنا أنشطة هذه الجبهة، رغم قصر مدة تواجدها، وفشلت بسبب خلافات إيديولوجية وتباين مصالح كل الأطراف[2]، ولاحظنا إقحام جمعية العلماء في هذه الهيئة السياسية، رغم كونها جمعية دينية، لكنها كانت تهتم بالشأن العام الوطني، لأنها كانت تمثل البعد الحضاري للأمة الجزائرية في نظرنا.

وقد تطرقت أعداد عديدة من مجلة البصائر الثانية إلى دور هذه الجبهة وأهميتها في الانتخابات، وضرورة الدفاع عن الحريات حيث تطرق أحد زعمائها **الشيخ العربي التبسي موضحا: "بان الشعور بالظلم، هو الذي وحدنا ضد الإدارة الاستعمارية..."**وواصل قائلا: "**لابد لنا من مواجهة السياسة الاستعمارية كرجل واحد إلى غاية حصولنا على الحرية..."**[3]

ومواصلة لدور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين داخل هذه الجبهة، فهذا الشيخ **البشير الإبراهيمي** في مقال له يؤكد "**وها نحن أولا نرى خصوم القضية الجزائرية من أئمة الاستعمار قد جمعوا خصومهم وأجمعوا على أمرهم على حرب قضيتنا في بيتها أشد من حاربوها في فرنسا...إن خصومكم يتقدمون إلى الميدان بقائمة واحدة مختارة من أهل الكفاءات... أما أنتم تتقدمون ما دمتم مختلفين بقوائم مختلفة.."** [4].

---

[1] - عبد الرحمن ابن العقون: الكفاح القومي و السياسي ...ج 3 ، مصدر سابق ص 369

[2] - D.A.W.O, boite N°201 Bull.Mons. (R.M.A.M) depar d'Oran, Avril 1950 N° 635

Cf,,kharchir(dj) opitP416

[3]- البصائر :13أوت 1951 حول مقال عن تصريح الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات بتاريخ 5أوت 1951

[4] - البشير الإبراهيمي: عيون البصائر ، البصائر العدد 10-1947

ورجوعا إلى التقارير الفرنسية، تطرقت هي الأخرى إلى نشاط هذه الجبهة داخل المجالس العامة، و في أحد التقارير المرسلة إلى وزير الداخلية[1]، ذكر التقرير ميلاد الجبهة الجزائرية بتحالف **الأحزاب الوطنية في أعقاب اجتماعا لها بتاريخ 17 جوان1951** و ذكر التقرير بأنه يتبنى الانشغال بقضايا المسلمين الاجتماعية والاقتصادية بدلا من انتخابات المجالس العامة.

أما الدورية التابعة لجهاز الاستعلامات في القطاع الوهراني SLNA، فكانت تتابع تحركات الأحزاب الوطنية داخل المجالس العامة وتطرقت في احد أعدادها[2] إلى نشأة تحالف الأحزاب تحت اسم **الجبهة الوطنية للدفاع عن الحريات الديمقراطية** والتي دعت إلى حرية التصويت وتطرقت إلى المناقشات حول الموضوع داخل المجلس العام لوهران،ولقد فشلت هذه المبادرة حسب ما يذكر **ابن العقون** إلى عدم رضوخ بعض الأحزاب لهذه التجربة.[3]،

وفي موضوع أخر ،يسرد لنا نفس الكاتب في مذكراته ، فشل الأحزاب الجزائرية في الوحدة و قد وصل الخلاف بداخل بعض الأحزاب مثل حركة الانتصار ، ما بين زعيمها "مصالي الحاج و أعضاء اللجنة المركزية إلى أزمة حقيقية ، في مقال له عن " المحنة الكبرى"[4].

أننا نعتقد أمام هذا الكم الهائل من التقارير الفرنسية حول دور ونشاط هذه الجبهة، وتحليل الكتاب المعاصرين لها والمؤسسين لها أمثال **العربي تبسي وتأييد البشير الإبراهيمي** وقادة الأحزاب الأخرى لها، إنما كانت تدل على الإرهاصات الأولى لطرح فكرة التوحيد والعمل السياسي المشترك، لمواجهة الإدارة الاستعمارية.

وسبب الاختلافات فيما بين أقطب الحركة الوطنية، تمكنت السلطة الاستعمارية من إجهاض هذه التجربة السياسية خلال الكفاح السياسي للجزائريين ودعمهم للمنتخبين بالمجالس العامة، التي دار فيها النقاش كثيرا لدى الأعضاء المناصرين للأحزاب الوطنية وبعض المستقلين.

---

[1] - C.A.0.M ,boite N°81F/683, assemblées cantonales élections des conseils généraux 17juin1951

[2] - D.A.W.O.boite N°BP201, depar d'oran (B.R.M.A.M)N° 673-84

[3] - عبد الرحمان ابن العقون: مصدر سابق ص. 163

[4] -عبد الرحمان ابن العقون ، مذكراتي ،منشورات دحلب ، الحزائر 2000،ص ص 192- 197

وخلاصة لهذا الموضوع، فإن الأحزاب الوطنية والشخصيات النافذة في المجتمع الجزائري من مستقلين وعلماء قد **استفادوا من منابر المجالس العامة** المنتخبة لطرح انشغالاتهم والبحث عن التواجد بهذه المؤسسات الاستعمارية على المستوى الجهوي لرفع انشغالات السكان المسلمين.

3.1– المستقلون المسلمون بالمجالس العامة

إن الشخصيات المستقلة المسلمة داخل المجالس العامة ، **قد شكلت قوة ضاربة ؛ و أصبح لها نفوذا قويا لاعتبارات عديدة ،بأنها تمثل دعما قويا للإدارة الاستعمارية في تسيير الشؤون الجزائرية للمسلمين** .

و قد مثلت هذه **الشخصيات السكان المسلمين منذ نشأة هذه المجالس** ، سواء بالتعيين من قبل الحاكم العام و بتزكية من والي العمالة ، و بواسطة الانتخاب في مرحلة لاحقة .

و بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، طرأت تغييرات جوهرية على الساحة التمثيلية في الجزائر باقتحام ممثلي أحزاب الحركة الوطنية في المجالس العامة و نشأت **علاقات صداقة و عداوة** ، ما بين هؤلاء المستقلين و ممثلي الأحزاب الوطنية.

و أهمة فصيل من المستقلين ، كان عبارة عن هيئة تمثيلية للمسلمين تحت اسم"**فيدرالية النواب المسلمين للعمالات الثلاثة** " ، التي كانت تدخل المعارك السياسية موحدة .

و كانت هذه الهيئة[1] تتشكل من عناصر مستقلة قوية تلعب نفوذا بارزا داخل الساحة السياسية بالمجالس العامة ، أمثال "بن جلول " من قسنطينة و "فارس " و لقاني"و املحيان" بعمالة الجزائر، الذين كثيرا ما كانوا يقومون في المناسبات بتأييد أحباب البيان القريب أيدلوجيا منهم ،لذلك تقدوا بالتماس لدى الإدارة الاستعمارية يرفضون فيه حل هذه الهيئة ، و طالبوا بتوسيع الحريات ، خاصة ممثلي عمالة قسنطينة بزعامة" بن جلول " رئيس المجموعة البرلمانية المسلمة .

و نجد أن قوة هذا **التيار المستقل المسلم** ، تتمثل في تواجد شخصيات بارزة على هرم رئاسة المجلس العام بقسنطينة، بتولي العضو" **بن سالم "رئيسا للمجلس لعهدتين متتاليتين**[2] و هو ما

1- C.A.O.M, B, N° 81F/705, Rapport Mensuel du G.G .A ,Avril 1947

2– C.G .depar de Constantine , Avril 1947 TII, p 202

يعكس حقيقة نفوذ هذا التيار ، الذي كان له نشاطا سياسيا بارزا في مواجهة بعض الأحزاب ، مثل المواجهة التي وقعت بين " بن سالم "من مجلس قسنطينة و الحزب الشيوعي حول نشر أخبار مداولات المجالس و عرقلة الجرائد في تغطية أخباره ،و التساهل مع جريدة " **ديباش كونستيتينوا**" dépêche constantinois، فتدخل الرئيس" بن سالم" بشكل حازم ، بأن الجريدة غير حزبية و طالب باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لكل الجرائد الأخرى بتقديم المداولات و التقارير لها ، لتستطيع نقل أشغال المجلس العام بكل حرية [1].

يعكس هذا التدخل قوة هذه الشخصية المسلمة داخل المجلس العام لقسنطينة ، و بعمالة الجزائر، نجد شخصية بارزه قد لعبت دورا في مجريات مجلسها ، من خلال ترئسها لهذا المجلس في سنة 1951 ، المتمثل في " عبد الرحمان فارس" الموثق و رئيس الجمعية الجزائرية و عضوا بارزا في المؤسسات الاستعمارية الأخرى ، بسبب شخصيته المميزة سياسيا في التقريب بين التيارات المختلفة داخل هذا المجلس ، و كان لهذه الشخصية أنشطة مختلفة و مؤثرة على قرارات المجلس .

و تدخل" فارس " معتزا بكونه منتخبا مسلما ، و أنه اختير من قبل أعضاء المجلس للهيئة الثانية مندوبا لهم بالمجلس المالي، و تطرق في بعض المناسبات بأن المساواة ينبغي أن تكون بين مواطنين جزائريين في الحياة العامة قبل أن تكون داخل المجالس العامة التي كانت تناقش هذا الموضوع [2]

أما بمجلس عمالة وهران فنجد شخصيات بارزه،كان لها نفوذا سياسيا و دينيا أمثال العضو'قارة' الذي كالت كلمته مسموعة في العديد من القضايا داخل هذا المجلس التي شغلت بال المنتخبين ، مثل الانتخابات و الانتداب بالمجالس الاستعمارية الأخرى[3]، كمجلس الإتحاد الفرنسي والجمعية الجزائرية و المجلس المالي السابق .

و استغل المستقلون في العديد من المرات تعاطف الإدارة الاستعمارية معهم ، كتأييد معنوي لأنشطتهم ، و استغلوا أيضا **تعاطف سكان الأرياف معهم بتأثير من الطرق الصوفية عليهم** .

1- ibid p 272

2- C.G .depart de Constantine 1er session ordinaire 21/04/1947 p19

3- - D.A.W.O, Bull Mensuel (R.M.A.M), depart d'Oran , Avril 1951, N° 312

فالعضو "بن خلفة" من غليزان كان **انتخابه بالمجلس بتأييد من أحد شيوخا المتمثل في الشيخ "بن تكوك عبد القادر"**[1].

نستخلص من هذا التأييد ، قوة الطرق الصوفية بالمنطقة و التي لعبت دورا بارزا في هذا الموضوع ، حيث تذكر التقارير الاستعمارية للشرطة الفرنسية بأن :" أهل الصوفية بالأرياف يعملون لصالح الإدارة الاستعمارية، فينبغي لنا إيجاد نوع من المصالحة فيما بينهم من أجل استقرار الأرياف الجزائرية ، و حملها على تأييد المرشحين المستقلين ، خاصة بمنطقة مستغانم من خلال الطرق الصوفية الآتية[2]:
* السنوسية ببوقيراط * القادرية بواد الخير * العلوية بمستغانم الدرقاوية (العبد الباقية)بكساني.

و كانت التقارير الاستعمارية تتابع عن كثب،ما كان يدور بين هذه الطرق و النشطاء السياسيين المستقلين أثناء الحملات الانتخابية ، و نجد أن المستقلين في جانب أخر يحاولون إنشاء أحزاب خاصة بهم من أجل المساهمة في العملية الانتخابية في مبادرة لهم لتحدي أحزاب الحركة الوطنية ، حيث قام النائب "**الحاج حسن شنارزي بن عودة،" العضو السابق بمجلس وهران بتأسيس حزب سياسي بالقطاع الوهراني** [3].

و ذكر تقرير آخر لشرطة الاستعلمات PRG مرسل إلى والي العمالة ، تفاصيل عن النشاط السياسي لهؤلاء المستقلين ، بأنهم ينوون تأسيس المجموعة الفرنسية المسلمة [4]،و هي تدعيم للإدارة الاستعمارية ، و موازية لها في مواجهة الأحزاب المعرضة من وطنيين و شيوعيين.

و في إطار تتبعنا لأنشطة المستقلين داخل المجالس العامة ، لاحظنا تباينا في المواقف السياسية في الكثير من التدخلات ،سنحاول التركيز على تحليل بعض العينات منها ، للتدليل على قوة المستقلين داخل المجالس العامة ، **و التعرف على الدور الوسيط الذي لعبوه ما بين التيارات**

1- Ibid,série I, B, N2260, note sur l'entente dans les milieux traditionnels Mostaganemois, 1949 dossier N°13

2- ibid

3- ibid, Cf,B,N° 201 R.M.A.juillet 1950 N° 781

4- CAOM , B, n° I/92 , depart d(Oran , Rapport du PRG au Préfet d' Oran 8/05/1951

الأوربية المهيمنة على هذه المجالس و التيارات الوطنية التي كانت تطمح إلى إسماع صوتها و إبراز تواجدها بهذه المجالس .

فالمستقلون اعتبروا أنفسهم الممثلون الحقيقيين للسكان المسلمين، البعدين عن الصراعات الحزبية ؛ رغم ما وجد فيما بينهم من صراعات سياسية و خلافات عائلية ، باعتبار أن هؤلاء المستقلين ، **كانوا ينحدرون من عائلات كبرى مؤيدة من قبل الإدارة الاستعمارية** .

و نجد أبرز هذه العائلات متواجدة بالعمالات الثلاثة ، و موزعة جغرافيا عبر مختلف دوائر العمالات .

فبعمالة قسنطينة دعا أحد الأعضاء البارزين من **"الإتحاد الجزائري" للمجوعة المستقلة**، التي تشكلت هي الأخرى ضمن المجموعات المستقلة بالمجالس المنتخبة ،إلى ضرورة تمثيل هذه المجموعة من خلال انتخاب مكتبها بالطرق القانونية ، لكي تستطيع أن تلعب دورا بارزا داخل الساحة السياسية الجزائرية ، خلال إحدى جلسات هذا المجلس[1].

و تؤكد لنا دعوة هذا العضو من مجموعته بالتوحد، مدى اهتمام الأعضاء المستقلين على الوحدة فيما بينهم من أحل الحفاظ على مصالحهم أمام المتغيرات الجديدة التي بدأت تعصف بمصالحهم و امتيازاتهم السابقة ، بسبب تصاعد قوة الأحزاب الوطنية و اليسارية،التي أضحت تتعاظم عند الجماهير المسلمة .

و حول نفس الموضوع احتج العضو " بن جلول " على نتائج التصويت و الاقتراع بالمجلس العام لقسنطينة [2]، واصفا العملية بأنها غير ديمقراطية ، من خلال التقرير الذي رفعه عن هذا الموضوع ، خلال مداولات المجلس ،الخاصة بانتخاب مندوبين من المجلس لصالح المجالس المتربولية، و دعا إلى اعتماد الشفافية هي هذا الشأن .

و هناك نماذج عديدة من الشخصيات البارزة بمجلس قسنطينة ، التي كانت تقوم بدور بارز بين السلطات المحلية و المركزية،في رفع انشغالات شخصية لمواطنين من العمالة و التدخل لدى هذه السلطات لحل مشاكلهم ، منها تدخل النائب " **أيت شعلال** "لدى والي العمالة بالدفاع عن أحد

1- C.G.depart .de Constantine , Avril 1949, p60

2- CAOM, B, N°81F/667 , Protestation de Bendjelloul contre les Elctions de l'A.U.F

المواطنين المدعو" عيساوي عمار بن طاهر" بسبب المضايقات التي تعرض لها مقهاه الموريسكي من قبل أعوان الإدارة الاستعمارية بمقاطعة سطيف [1].

و في هذا السياق، تمثل مراسلة النائب "بن جلول" إلى الحاكم العام المتعلقة بوضعية أحد المواطنين السيئة ، التي لم تراعها اللجنة الاجتماعية للعمالة عند زيارتها للمنطقة ، و لم تأخذ بانشغالاته بحجة أنه كان غائبا يوم الزيارة ، حيث دعم مطالب هذا المواطن في شكواه، من خلال طلب "ابن جلول" من الوالي بإعادة النظر في هذا الانشغال[2] .

أما بمجلس الجزائر ، فقد طرح ممثلوه عدة قضايا تخص رفع انشغالات السكان ، وحافظت لنا سجلات المداولات العديد من هذه النماذج التي تدافع عن السكان ، و التي سنرجع لها في الفصول اللاحقة [3].

إن الهدف من ذكر بعض العينات الخاصة بأنشطة الأعضاء المستقلين المسلمين، تتمثل في إبراز قوة بعض الشخصيات و المواضيع المطروحة للنقاش من اجل الدفاع عن السكان المسلمين و فع انشغالاتهم و مشاكلهم في قاعة المداولات من خلال المناقشات و الاستماع إلى تقارير الولاة و لجان المجالس العامة و الموافقة علة الالتماسات .

تمثل هذه التقارير في اعتقادنا ، قوة الطرح بالحجة الدامغة لهؤلاء المستقلين ، من خلال تدخلاتهم القوية و انتقاد بعض الأطراف المعرقلة لقضايا السكان.

2- اقتراح البلديات و التقسيم الإداري

إن أعضاء المجالس العامة و النواب الممثلون لهذه المجالس بالهيئات البرلمانية في الجزائر والمتربول ، قد قاموا بنقل انشغالات السكان في المجال الإداري ،حيث تتبعنا تحركات السكان عبر التجمعات

1- CAOM , série, continuée, depart de Constantine B, N° 93/3 correspondance de Ait chaalal au G.G

تحتوي هذه العلبة على مراسلات و تقارير عدة هامة عن أنشطة منتخبي المجالس العامة بعمالة قسنطينة و هي تكشف لنا الدور البارز الذي كان يلعبه الممثلين المستقلين .

2- Ibid

3- C.G.depart d'Alger , séance 15/05/19530pp 70- 71

السكانية ، التي طرأت عليها تغييرات عديدة في ضوء الإصلاحات الفرنسية في المجال الإداري على المستويين المحلي و الجهوي ،فنجم عنها عدة مشاكل و نزاعات ما بين السكان.

لذلك حاول المشرع الاستعماري طرح عدة مشاريع قوانين تخص التطور الإداري للعمالات الجزائرية ،و فرض ذلك على وزارة الداخلية الفرنسية ، مراعاة خصوصيات السكان في مجال التنظيم الإداري ، بما يخدم مصلحة فرنسا و المعمرين على وجه الخصوص[1].

1.2 – مناقشة الإصلاح الإداري الجديد و أثره على السكان

دأب المسؤولون الفرنسيون التنفيذيون في الجزائر إلى طرح مجموعة من المشاريع على حكومة المتروبول،داعيين فيها إل ضرورة مراعاة الأوضاع الإداري الجزائرية التي ظلت مجزأة إلى ثلاثة مقاطعات إدارية منذ الاحتلال ، وتحولت في بعد إلى ثلاثة عمالات كبرى و أقاليم جنوبية [2] .

و بعد الحرب العالمية الثانية ، طرأت عدّة تغيرات على المشهد السياسي الفرنسي ، بمحاولة فرنسا الاستعمارية إعادة النظر في تنظيم مستعمراتها و عمالاتها فيما وراء البحر،إلا أن الحكومة العامة في الجزائر لم تتمكن من فرض وجهة نظرها، بسبب انشغال الحكومة الفرنسية بإعداد مشروع القانون الخاص للجزائر.

إضافة إلى ذلك ،فإن هذا الإصلاح اصطدم بمشاكل إدارية تخص الأقاليم الجنوبية الكبرى ، و تم عرض وجهات نظر عديدة حول الموضوع من قبل الحكومة العامة و منتخبي المجالس الجهوية ، الذين كثيرا ما ناقشوا هذا الموضوع و حاولوا نقل انشغالات المسؤولين و المنتخبين على مستوى البلديات المختلطة و الكاملة الصلاحيات [3].

و من أبرز العراقيل التي واجهت مشروع إنشاء وحدات إدارية جديدة ، تمثلت في المشاكل المادية و البشرية مثل نقص الإمكانات المالية و الإطار البشري .

---

1 - CAOM ,B,N°81F/10, Situation économique , sociale et politique série reformes Administratives , rapport du 08/01/01946, concernant la création du nouveau départements en Algérie

2 - Ibid B,N°, 81F/41 , Création de Nouveau départements et arrondissements, en Algérie

3 - انظر الفصل الرابع من الباب الأول ، حول علاقة المجالس العامة بالمجالس البلدية ص ص .170 - 230.، حيث كان يقوم أعضاء المجالس العامة في مقل انشغالات رؤساء البلديات و الحكام المدنيين .

وسبق للحاكم العام " شاتينيو" أن اقترح ،إنشاء ستة عمالات وهي:بونا و قسنطينة و تزي وزو و الجزائر و مستغانم و وهران ، بمعنى إضافة ثلاثة عمالات حديدة و محاولة دمج الأقاليم الصحراوية ضمن هذه العمالات في إطار دوائر كبرى ، رغم اعتراض الجمعية الجزائرية التي تأسست بموجب قانون 1947/09/20على هذا الموضوع ،مبررة ذلك بأنه لا يمكن تأسيس عمالات جديدة إلا وفق قانون صادر عن البرلمان الفرنسي[1]،و لكن ثمة إشكالية قانونية واجهت المجالس العامة في هذه الاقتراحات ، تمثلت في المادة 120من الدستور الفرنسي الذي يقضي بإنشاء الجمعية الجزائرية ، مما جعل المشرع الفرنسي يتريث حتى يستكمل انتخاب هذه الجمعية ، و تقوم بالبث في الموضوع من خلال المادة 12 من القانون الخاص للجزائر السابق الذكر ، الذي يمنحها صلاحية البث في التقسيم الإداري .

و شكل هذا التضارب في عدم مقدرة هذه الجمعية من التشريع في هذا المجال ، و وجود مادة قانونية تسمح لها بذلك ، حيث مثل هذا التضارب إشكالية معقدة في النظام التشريع الفرنسي المتبع في الجزائر، حيث طالب مستشارو المجالس العامة توضيحها و التساؤل حول جدوى وجودها؟

و كانت الإدارة الاستعمارية تهدف من هذا الإصلاح ، الخاص بإرساء اللامركزية الإدارية و الاستجابة لرغبات ممثلي السكان المسلمين و أطماع المستوطنين على السواء إلى ما يلي[2]:

– تربية الجماهير المسلمة على ممارسة المشاركة في تسيير الشؤون العمومية

– لا مركزية الإدارة و تسهيلها من أجل ضمان أحسن الظروف وفق الاعتبارات الآتية:

* إنشاء مراكز بلدية * توسيع صلاحيات الجماعات و الدواوير

و نرى من جانبنا أن هذه المشاريع ، التي كانت تعرضها الحكومة العامة على المجالس البرلمانية و الجهوية ، إنما تؤكد مدى اهتمام الإدارة الاستعمارية بمطالب ممثلي السكان المتزايدة و ضرورة الاستجابة لانشغالاتهم .

1- CAOM , B, N° 81F/10serie reformes administratives , op cit , Cf , B, N°81F/41corespendence du ministre de l’intérieure a Mr le directeur de la sous direction de l’Algérie le 18/12/1947

2- ibid ,

مما لا شك فيه أن الحكومة العامة في الجزائر ، كانت تضغط على المشرع الاستعماري من خلال طرحها للعديد من المشاريع الإدارية إضافة للمشاريع السياسية الأخرى. انظر ضغوط مندوبي المجالس العامة بالمجالس المتروبولية بعد سنة 1946 correspondance entre le G.G .A et la Métropole

لأن النظام الإداري السابق ، أصبح عاجزا عن ذلك ، إضافة إلى إلحاح المستوطنين على إنجاز هذا العمل الإداري بتحقيق رغباتهم و السيطرة على الوضع الديموغرافي المتزايد للسكان المسلمين .

و لهذه الغاية سنحاول أن نتعرف على المواقف المختلفة للأعضاء المجالس العامة خلال جلسات المداولات و دور مندوبيهم بالمجالس الأخرى .

و في هذا الصدد دخل أعضاء المجالس العامة الثلاثة في مناقشات ساخنة للمشروع المقترح من قبل الجمعية الجزائرية ، الخاص **بالإصلاح الإداري في الجزائر** ،و القاضي بإعادة تنظيم الأقاليم الجنوبية و إنشاء عمالة "بونة Bonne ،من خلال مرسوم 1949/01/23، الذي عرض في مداولات المجالس العامة لإبداء رأيهم فيه [1] . نقلت عدة جرائد تدخلات أعضاء المجالس العامة هذا الموضوع ، الذي نوقش من جميع جوانبه المختلفة ، و قد ركز المتدخلون علة الإمكانات المالية و البشرية لهذا الإصلاح و تطرقت هذه الجرائد إلى دور الحاكم العام " نايجلان"في تمرير هذا الإصلاح [2].

و خصصت جريدة "أورون روبوبليكان "مقالا عن المشروع الإداري للحكومة العامة لدى الجمعية الجزائرية ، القاضي بإنشاء عمالات إضافية و تحويل الأقاليم الجنوبية إلى دوائر كبرة ، و هي : – عين الصفراء –الأغواط – بسكرة – و دائرتين صحراويتين في الجنوب الشرقي و الجنوب الغربي[3].

و قد تدخل أعضاء مجلس الجزائر في هذا الموضوع ، خلال مناقشة الأوضاع المالية ، التي ترتبط أساسا بإنشاء وحدات إدارية جديدة ، لكن مواقفهم من هذا المشروع قد تباينت بشكل واضح ، الذي رأى فيه أحد الأعضاء السيد " روجريي" Rogerier" :" بأننا أمام تأسيس عمالات مستقلة عن الشمال ، أو إلحاق الأقاليم الجنوبية بالعمالات الشمالية "و حسب وجهة نظره ،فإن الحل الثاني هو الأقرب إلى التطبيق بسبب قلة الإمكانات [4].

1- CAOM, B,N° 81F/714, brochure du **journal d'Alger** 20/01/1950,Cf , B,N° 5I/167 depart d'Oran délibération du conseil l général

2- Oran Républicain 22/11/1949- et Echo D'Oran le 228/12/1949

3- - Oran Républicain, 19/111949

4- - C.G.depart d'Alger, commission départementale décembre 1949- mars 1950séance 20/01/1950 pp 58- 60 -

و رد عليه النائب المسلم "**أيت علي**"، بأن الإمكانات المالية ليست عائقا،و أشاد أيضا بالدور الحضاري لفرنسا التي أصدرت في نظره قانونا خاصا من أجل تحسين أوضاع المسلمين ، و أن سكان "**المزاب** "يريدون الدخول في العائلة الفرنسية[1].

و في **ختام جلسة المجلس العام للجزائر** ، وافق الأعضاء على مشروع التنظيم الإداري بتأسيس عمالة "**بونة**"و إلحاق **بعض مناطق الجنوب بالشمال** [2]، و وافق أيضا أعضاء مجلس قسنطينة بعدد تردد طويل على المشروع الخاص **بعمالة "بونة"** ، بسبب تخوف بعض الأعضاء من نقص المداخل المالية لعمالة قسنطينة ، و قد حضر أيضا في جلسة مناقشة هذا المشروع بنفس المجلس أعضاء من المجلس البلدي لقسنطينة [3].

و من جانب آخر أثيرت عدة مشاكل بسبب هذا المشروع ،بتخوف بعض الأعضاء من فصل الأقاليم الصحراوية عن الشمال ، **مما** دفع ببعض أعضاء المجلس العام للجزائر إلى مطالبة الجمعية الجزائرية **بالحفاظ على وحدة التراب الجزائري ، و اعتبار الأقاليم الجنوبية امتداد لعمق الشمال** و لا يمكن فصلها و إخضاعها للمتربول،و طالبو منها **استشارة المجالس العامة** في هذا الموضوع حسب تدخل احد الأعضاء المندوبين لديها السيد " **بن عودة** "[4] ، الذي ذكر أن الالتماس المقدم حول هذا الموضوع لا يخص منطقة القبائل بل الجزائر كلها .

إن هذا التباين بين توجهات الإدارة و منتخبي المجالس العامة له ما يبرره ،بوجود الكم الهائل من مشاريع القوانين المطروحة على البرلمان الفرنسي و الجمعية الجزائرية ، و هو ما يوحي بإدخال تغيير عميق على النظام الإداري في الجزائر، بمحاولة الحكومة الفرنسية إعادة ترتيب صلاحيات الأطراف الفاعلة في الجزائر ، خاصة الولاة الذين يمثلون امتداد للجهاز التنفيذي للحكومة

1- ibid, intervention de Ait Ali, p 60

2 ibid , séance 20/01/1950

3- CAOM , B, N° 81F/714, Réorganisation départementale , depart de Constantine

4- G.G.depar d'Alger séance 22/10/1952 p 185

العامة ،مما دفع بحكومة " لانيال" Laniel بإصدار مجموعة من المراسيم التنظيمية لتدعيم موقف الولاة في السيطرة على الأوضاع الداخلية .

و في خضم الإصلاح الإداري الذي تمّ مناقشته مرارا ، ورد فيه توسيع صلاحيات الأجهزة التنفيذية ، موازاة مع صلاحيات الحاكم العام و مجلس الحكم [1].

و لقد ورد في جريدة "**لا ديباش أورناز** "**مقالا حول الإصلاح الإداري** و تدعيم سلطة والي العمالة و قد جاء فيه ، بأن الدستور الفرنسي اعتبر الولاة ممثلين و مندوبين للحكومة العامة بالعمالات الجزائرية ، و قد وضخت النصوص القانونية ، صلاحيات تسيير الشؤون العامة و أنشطة موظفي الدولة "و بأن الوالي مكلف بممارسة وظيفته السياسية باسم الدولة و له دور سياسي"[2] .

و لقد أكد السيد "كوتولي " Cutoli"، الأمين العام للحكومة العامة في الجزائر هذه المكانة التي يحضا بها الولاة في تنفيذهم لمشروع الإصلاح الإداري قائلا:"إن الولي يخضع لسلطة الحاكم العام، الذي يمثل الحكومة و الجمهورية الفرنسية في كل التراب الجزائري...و هو يقوم بوضع الخطوط العامة للسياسة الجزائرية..."[3] ، و ذلك وفق الصلاحيات المحددة في الفانون الفرنسي .

2.2 – مناقشة تحويل المراكز العمرانية و البلديات المختلطة إلى بلديات كاملة الصلاحيات

سعت الإدارة الاستعمارية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى إحداث تغييرات على النظام الإداري السابق من خلال سلسلة من القوانين و المراسيم ،التي فتحت المجال أمام الحكومة الفرنسية بباريس و الحكومة العامة في الجزائر إلى طرح مجموعة من المشاريع القاضي بتفكيك بنية البلديات المختلطة وفق ما نص علية قانون 1947/09/20،بتحويل بعض الدواوير و فروع من هذه البلديات إلى مراكز عمرانية مستقلة تسير من قبل ممثل عن الحاكم المحلي (المدني).

---

1 - Dépêche Oranaise 17/10/1953

2 - Ibid , Article du Louis Perillier

3 - Document Algérien , 01/01/1954- 31/12/1954, Discours Prononcé au cours de la séance de congrès du corps Préfectoral , Alger du 03 au 07 /05/1954 pp 10 – 12

و كان تأسيس هذه المراكز يخضع في بداية الأمر لمرسوم يصدره الحاكم العام ، يكلف فيه والي العمالة بإنشاء هذه المراكز البلدية مثل مرسوم 1945/08/29[1] ،الذي أمر بتكوين ستة مراكز بلدية من خلال قرار تفصيلي عن كيفية إنشائها ؛و وضح هذا القرار الذي صدر عن والي عمالة الجزائر في إحدى جلسات مجلس هذه العمالة بأنه كلف بتسيير ملف تحويل هذه المراكز البلدية إلى بلديات كاملة الصلاحيات و إحداث مراكز عمرانية مستقلة أو تابعة للبلديات المختلطة المتبقية[2].

و قد وردت العديد من التقارير، توضح فيه نية الحكومة العامة تجسيد هذا المشروع الإقليمي و تستشير فيه المجالس العامة و تأخذ رأي الجمعية الجزائرية عن تفكيك العديد من البلديات المختلطة و قدمت إحصائيات مفصلة عن هذه المراكز البلدية التي تمّ إنشائها في سنة 1951 و المقدرة ب 167 مركزا بلديا ، كانت عبارة عن دواوير و أشارت هذه التقارير أيضا إلى الوضع الإداري خلال هذه السنة بالمناطق الشمالية كالآتي[3]:

- 376 بلدية كاملة الصلاحيات
- 314 مركز بلدي أو بلديا ريفية
- 14 بلدية مختلطة ،لم يطرأ عليها لأية تغييرات ، و لازال الحاكم المدني يمارس فيها صلاحياته
- 55 بلدية مختلطة تحول بعض دواويرها إلى مراكز بلدية أو بلديات فلاحية ، في حين لا زال الحاكم المدني يمارس التسيير في بعض دواويرها .

و نستدل من هذه الإحصائيات ، بأن الإدارة الاستعمارية كانت حريصة على توسيع القاعدة الإدارية ، بضغط من ممثلي المستوطنين الذين كانوا يحاولون إخضاع السكان المسلمين لسيطرة النظام البلدي لسنة 1884[4].

1- CAOM, B , N° 8H/14 Reformes Administratives , Modification sur le régime Administratives

2- Ibid, Rapport de L'Assemblée algérienne Etude de Projet de Reformes Administratives le 23/01/1949

3- Ibid B,N° 8H/14 op cit

4- Cf , Document Algérien , janvier 1951- décembre 1951 p 257

و من جهة أخرى سبق لقانون 1947/09/20، أن أقر في مواده على ضرورة إلغاء البلديات المختلطة و بدأت العملية تجسد على أرض الواقع بشكل بطيء ، بسبب صعوبات بشرية و مالية ، و قد أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية هذا الإصلاح الإداري في مجال ترقية دواوير إلى بلديات ريفية و تحويل مراكز عمرانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات [1] و إيجاد مداخل مالية لها .

و حسب "أرون"[2] فإنه منذ 1947، بدأ الإلغاء الفعلي للبلديات المختلطة و تحويلها إلى بلديات كاملة الصلاحيات وفق ما نص عليه القانون الخاص بالجزائر ، و تمّ التركيز على منطقة القبائل التي عرفت في نظره ، تحول جذري نحو المراكز العمرانية البلدية و البلديات الكاملة الصلاحيات ، و دفع ذلك سلطات المتربول إلى إلغاء بعض المؤسسات التابعة له في الجزائر مثل اللجنة العليا المتوسطية و فرع قي ما وراء البحر التابعة لوزارة الحربية و جرى الحديث على إلغاء مؤسسة الشؤون العسكرية للمسلمين الخاصة بالضباط القدماء للترجمة العربية [3].

كانت تهدف هذه التحولات العميقة التي أحدثتها فرنسا الاستعمارية في الجزائر إلى إعطاء بعض الحكم الذاتي للعمالات الفرنسية فيما وراء البحر ، التي أضحت تتميز بخصوصيات تشريعية حسب ما ورد في القانون الخاص ، باعتبار أن السكان المسلمين أصبحوا مواطنين فرنسيين، يحق لهم تسيير شؤون هذه الأقاليم .

لكن المعمرين لا زالوا يعتبرونها مستوطنة خاصة بهم ،لذلك وجدنا العديد من زعمائهم يعارضون تطبيق مواد القانون الخاص أو يتعاملون مع مواده حسب ما تقتضيه مصالحهم الشخصية .

و تعكس النماذج الخاصة بهذا الموضوع ، لتدخلات بعض أعضاء المجالس العامة من الممثلين المتطرقين للمستوطنين وبعض الممثلين المسلمين الباحثين عن رضا الإدارة الاستعمارية صورا حية لهذا **التعامل المزدوج من القوانين المراد تطبيقها على السكان المسلمين .**

1- Aron (R), op cit p 198 et p 299

2- ibid, op cit p 299 , Cf , Document algérien janvier 1951 – décembre 1951 p 256

3- Ibid

في حين تصطدم مواقف ممثلي الأحزاب الوطنية و اليسارية مع مواقف الأغلبية الأوربية بالمجالس العامة الرافضة لمنح المزيد من الحريات الديمقراطية لهؤلاء الممثلين ، حيث يصل الأمر إلى مقاطعة تدخلاتهم أو إلغاء جلسات المداولات و القيام بتزوير الانتخابات .

و نظرا للكم الهائل من التدخلات حول هذا الشأن، **فأننا سنقتصر على عرض بعض النماذج التي تدخلت في هذا الموضوع و منها:**

* **عرفت قاعة مداولات المجلس العام لوهران** : عدة جلسات خصصت لمناقشة الإصلاح الإداري الخاص بإنشاء البلديات الجديدة و تحويل بعض الدواوير إلى مراكز عمرانية ، حيث تباينت مواقف هؤلاء المستشارين ؛ بين مؤيد للإصلاح بصيغته القانونية و رافض له من حيث الإجراء الشكلي.

و من بين الجلسات التي ناقشت هذا الموضوع ، جلسة أكتوبر 1947 [1] التي استمعت إلى تقرقر لجنة الشؤون المختلفة من قبل مقررها العضو " فيكتوري " Victori"، الذي قدم عرضا حول تحويلات الدواوير و المراكز العمرانية إلى بلديات و التحفظ على البعض الأخر ، و على إثر هذا التقرير ، تدخل العديد من الأعضاء حول هذا الموضوع ؛ خاصة ممثلو دائرة تلمسان الذين تدخلوا لصالح ترقية دواوير و مراكز عمرانية إلى بلديات و تحويل بلديات مختلطة إلى بلديات كاملة الصلاحيات ، أمثال بلديات "ندرومة" و نمور"و"ببني صاف" ومونتانياك"، و كان موقف العضو المسلم "**علي صالح**" قويا ؛ حيث تطرق إلى بلدية "ندرومة "التي تضم 60 ألف نسمة و بها ثمنيه دواوير ، فطالب بضرورة تحويل جزء من دوار " بني منير" إلى بلدية "نمور" و جزء آخر إلى بلدية "مونتانياك "؛ فرد علية العضوان الأوربيان "فلينوا " و "بلان" ،بأن موضوع بلدية **ندرومة** لم يطرح في المجلس ، لأن لجنتها البلدية رفضت أن تحول بلديتها إلى بلدية كاملة الصلاحيات[2].

مما يجعلنا نستخلص ، أن هناك عدة صعوبات كانت تواجه اللجان الإدارية المتخصصة في المجلس العام لدراسة موضوع هذه التحويلات ، و قد وضح لنا تدخل العضو المسلم "مسلي" هذه

1- -C.G. depar d'Oran, Session d'Octobre 1947p 21

2- - ibid p 212

الصعوبات ، موجها خطابه إلى والي العمالة ، بضرورة توفر بعض الشروط لتحويل بلدية ما إلى بلدية كاملة الصلاحيات .

و قد أكد العضو الأوربي "قانزلاس " Ganzales" ذلك مفسرا ، بأن الموضوع غير مبني على رفض اللجنة البلدية وحدها ، لأن هناك مصالح أخرى تتحكم في هذه العملية [1].

و تتضح الصورة أمامنا من خلا تدخل أحد الأعضاء الأوربيين السيد "فلار" Valleur"الذي ذكر بأن المجالس البلدية التي تقبل بالموضوع يكفي تحويلها بقرار بسيط،خاص بالتعديلات الإقليمية[2]. لكن عندما ترفض هذه البلدية التحول إلى بلدية كاملة الصلاحيات، فإن المجلس العام يقدم رأيه و ينقل الملف إلى الرئيس للتدخل في الموضوع بواسطة مرسوم من قبل مجلس الدولة الفرنسي .

و في موضوع آخر ، و في نفس الجلسة السابقة الذكر ؛وافق الأعضاء المسلمين أمثال "علي شكال "و آخرون على تحويل مركز" سانت لوسيو" Saint lucieu"إلى بلدية كاملة الصلاحيات و تحويل بعض الدواوير إلى **ب/ك/ص** بمعسكر.

و انتهت المناقشات حول هذا الموضوع خلال هذه الجلسة ، بتدخل النائب الأوربي "فلينوا" Flinoi" بقوله ،بأن ملفات البلديات الراغبة في التحول إلى **ب/ك/ص**،ينبغي أن تكون ملفاتها كاملة[3] .

نستخلص من دوره المجلس العام لوهران ، بأنها تعكس لنا المناقشات الحادة حول هذا الموضوع ؛ الذي جاء مباشرة بعد إلزام المادة 53 من القانون الخاص إلغاء البلديات المختلطة[4] .

1- Ibid p216

2- Ibid p 216

3- Ibid p 217

4- DAWO ,B,N° 201 ,SLNA , R.M.A.M Février 1950 ,N°170

و جاء في هذه النشرة التابعة لجهاز الاستعلمات الفرنسي بعمالة وهران ، أسماء البلديات المختلطة التي تحولت إلى **ب/ك/ص** و إنشاء البلديات الريفية محل الدواوير

إضافة لهذه المناقشات الطويلة حول نفس الموضوع ، كانت تقارير الوالي ، تطرح أسماء العديد من هذه المراكز المتحولة إلى بلديات ريفية أو ب/ك/ص[1] .

و في دورة أكتوبر من سنة 1949،فقد تضاربت الآراء حول نفس الموضوع بين الأعضاء المسلمين و الشيوعيين خلال مناقشة تحويل بعض المراكز ، أمثال "زقلة"Zegla التابعة للبلدية المختلطة "تلاغ" ومركز "لاباسي" Lapasset التابع للبلدية المختلطة " **كساني**" ، الذي ينتظر منذ 20سنة للارتقاء إلى بلدية ، في حين شكك النائب المسلم " بوهراوة "لهذا الموضوع ، وتدخل قائلا ، بأنه يفضل الحكام الإداريين حيث يتمتع المسلمون تحت رعايتهم بمزايا عديدة ، مناهضا خطاب الشيوعيين الذين يريدون تحويل المسلمين إلى شيوعيين [2].

أما جريدة "أورون روبوبليكان " اليسارية فقد تطرقت إلى تعليمات من والي العمالة بضرورة تقديم تفسيرات حول هذا التحويل في تقرير رسمي [3].

و في موضوع متصل ، كان تدخل الأعضاء الشيوعيين قويا لصالح تحويل العديد من البلديات المختلطة بالمناطق الجنوبية الغربية إلى **ب/ك/ص** للمراكز العمرانية التابعة" لجيري فيل " geryville الآتية [4]:

– كولومب بشار – عين الصفراء – مشرية

و مما لاحظناه في نفس الموضوع ، أن والي العمالة و الحاكم العام كانا يراسلان وزارة الداخلية من خلال تقاريرهم ، حول جريان جلسات هذه المجالس العامة ، و يتطرقان للصعوبات و الإمكانات القليلة لإنجاح هذه العملية .

1- C.G.depar d'Oran 11/10/1949, rapport du préfet N° 76

2- Echo d'Oran le 19/10/1949

3- Oran Républicain le 19/101949

4- C.G.depar d'Oran ,séance 16/01/1950

لذلك كان المندوبون الممثلون للمجالس العامة بالبرلمان الفرنسي ، يتطرقون إلى هذا الموضوع ، و هو ما نفهم منه ، **أن المشكل الجزائري في مجاله الإداري** ؛كان يطرح بشكل قوي خلال مناقشة وتحليل القضايا المرتبطة بالإصلاح الإداري .

* **أما بالمجلس العام لعمالة الجزائر**:كان موضوع الإصلاح الإداري يناقش بصفة دورية في معظم جلساته ، بتدخل العديد من الأعضاء الذين ترافعوا لصالح مشاكل السكان ، خاصة منطقة القبائل التي كانت تعرف "**نظام الجماعات** "التي تحولت معظمها إلى **ب/ك/ص**[1] .

فخلال جلسة أكتوبر 1947،تمّ مناقشة تحويل العديد من البلديات المختلطة و المراكز العمرانية إلى ب/ك/ص،أمثال "دوار أم الجيلالي" بضرورة ربطه ببلدية " بوغاري"و تحويل مركز "عزازقة" إلى ب/ك/ص و أيضا مركز " روبالي" Rebelais"و عين بوسيف" إلى ب/ك/صو مراكز أخرى أمثال "بارولي لا صابي" Barelylassapie " و فرع بني هارون" و "فارنيي" warnier"إلى ب/ك/ص[2]، أما مركزي "هاردي" و فيكتور هقو" hardy et Victor hugo، فتم الموافقة على تحويلهما إلى بلديات كاملة الصلاحيات[3].

* **أما بالمجلس العام لقسنطينة** :عرف هو الأخر مناقشات ساخنة حول تحويل العديد من المراكز العمرانية و البلديات المختلطة إلى بلديات ريفية و ب/ك/ص ،من خلال اقتراحات أعضاء المجلس بتحويل مراكز "إدغر كينات " Edgard quinet " إلى بلدية ريفية و دوار "موسى" بالبلدية المختلطة " بلعين القصر" إلى بلدية ريفية [4].

---

1 - CAOM ,B,N° 81F/714 , Rapport, concernant les Conseils généraux, Projet de Création de nouvelles **C.P.E**

2 - C.G.depar d'Alger , séance octobre 1947 pp 35 -39

3 - Ibid séance octobre 1950 p 17

4 - C.G.depar de Constantine, novembre 1947 p 359

و أشارت تقارير والي عمالة قسنطينة إلى أسماء العديد من المراكز العمرانية و الدواوير التي تحولت إلى ب/ك/ص[1]، و تم تسجيل هده البلديات الجديدة في نشرات خاصة تحت اسم " **البلديات الجديدة في سنة 1957**[2] .

نستخلص من هذا العرض المتواضع حول بعض النماذج من تدخلات أعضاء المجالس العامة حول هذا الموضوع ،التعرف على الانشغالات التي رفعها هؤلاء الأعضاء لدى السلطات التنفيذية ، محاولين التطرق للمشاكل اليومية التي يعاني منها السكان المسلمين في هذا المجال ، ذلك ما سنحاول أن نتعرف عليه في العنصر المقبل .

3.2 – عرض المشاكل الإدارية للسكان المسلمين الجزائريين

لقد تطرقنا في العناصر السابقة إلى جهود الإدارة الاستعمارية ،في تنظيم المؤسسات الإدارية و تقريبها من السكان المسلمين؛ الذين باتوا يشكلون هاجسا ديموغرلفيا بالنسبة للمستوطنين ، الذين طالبوا توسيع سيطرتهم على التجمعات السكانية المسلمة .

إلا أن الحكومة الفرنسية ، ستحاول التوفيق بين وجهات النظر المختلفة لممثلي المجموعتين السكانيتين في الجزائر، بعرضها لمجموعة من المشاريع الخاصة بالإصلاح الإداري ،بهدف علاج المشاكل التي باتت تعترض السكان من خلال تبني مشاريع التقسيم الإداري الجديد منذ أمرية 7مارس 1944؛ التي شكلت الإطار العام للإصلاحات الفرنسية في الجزائر[3] .

و لكن الجهاز التشريعي الفرنسي سيصدر سلسلة من القوانين و المراسيم المنظمة للجانب الإداري في الجزائر ، أبرزها مرسوم 29 أوت 1945الذي بسط من التشريع الخاص اللامركزية الإدارية ، حيث تمّ تحويل كثير من الصلاحيات التي كانت بيد الحاكم العام إلى الحاكم المدني المحلي

---

[1]- لقد حافظت لنا تقارير الولاة بالسجلات الخاصة بمداولات المجالس العامة بأسماء هذه المراكز ، و الهدف من هذه العملية ،يتمثل في محاولة الإدارة الاستعمارية ترقيتها إلى مراكز حضرية لخدمة استقرار المستوطنين فيها

[2] - مصلحة أرشيف ولاية مستغانم علبة رقم 75: Commune d'Algérie , 1957 :

[3] - CAOM , B, N° 81F/10, Réformes administratifs , op cit

(على مستوى البلديات المختلطة) ، و قد شكل هذا الموضوع أحد انشغالات المجالس العامة التي تمّ طرحها على الحكومة العامة ، بضرورة فتح المجال أمام المسلمين في المناصب الإدارية[1].

و وضحت لنا بعض التقارير الإدارية ،التي كانت تصدر شهريا و دوريا لأوضاع العمالات الإدارية و المشاكل المترتبة عنها و التي بات يعاني منها السكان .

لذلك طرح موضوع إعادة تنظيم مصالح العمالات بإنشاء سكرتاريات عامة متوازنة ،و اختيار الرجال و الأطر ذات الكفاءة العالية ، بهدف الاهتمام بانشغالات المسلمين الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية ، مثل تحسين الأداء الإداري بالبلديات المختلطة ، بتوظيف المسلمين فيها و تأسيس لجان تحقيق على مستوى نواب الوالي (رؤساء الدوائر)لمعالجة المشاكل المطروحة و توفير جو من اللامركزية ، **بإصلاح النظام البلدي و كل ما يرتبط به** .

و تطرقت التقارير التي اطلعنا عليها أيضا إلى نقص الأموال، التي تعيق تسيير البلديات للمرافق العمومية كالطرقات و المدارس و المشاريع المخصصة للسكان [2] .

إضافة إلى ذلك فقد انشغل بعض ممثلي السكان **بالنظام الانتخابي** الذي عادة ما يرافق كل تقسيم أداري جديد ، بإنشاء مقاطعات انتخابية جديدة ،التي ارتفعت من 22 مقاطعة إلى 33 مقاطعة انتخابية بعمالة وهران مثلا من أجل تحضير جيد للانتخابات المحلية و الجهوية ،مثل ما عبر عنه رئيس المجلس العام لوهران السيد "دوموري"Demeuré"[3]؛أثناء مناقشة موضوع اقتراح الدوائر والعمالات خلال جلسة أكتوبر 1954 .

نعتقد أن هذا التحرك من قبل المجالس العامة الخاص بطرح انشغالات السكان و إيصالها إلى السلطات التنفيذية ، جاء بعد عدة أنشطة و تحركات العديد من المنتخبين عبر بلدياتهم و مقاطعاتهم الانتخابية و وفاءً لتعهداتهم الانتخابية أمام السكان [4].

1- Ibid , cf , B,N° 81F/9, Suppression des communes mixtes d’après les interventions de quelques députés de l’Assemblée de la Républiques(Léon Hanson et Ahmed Boumendjel)

2- CAOM , b B,N° 81f/683 , LA SITUATION Administrative de L’Algérie-

3- - Echo D’Oran le 28/101954

4- Bull Mons(R.MA.M) ; Aout 1950 N° 335

أما تدخلات أعضاء المجالس العامة الثلاثة حول المشاكل الإدارية فهي كثيرة ، سنحاول أن نتطرق لنماذج منها وفق تسلسل زمني (1947- 1954)؛حيث انصب اهتمام ممثلي السكان خلال المناقشات بالقضايا التي تخص التقسيمات الإدارية و ضرورة توفير الإمكانات المالية للاهتمام بالمرافق العامة من أجل إنجاز مشاريع الطرقات ة الأشغال العامة [1].

و في هذا الصدد سجلنا عدد كبير من الالتماسات و الاقتراحات التي تقدم بها أعضاء مجلس الجزائر في دورة أبريل 1947، حول العديد من القضايا التي باتت تشغل السكان ، مثل ربط المراكز الإدارية ببعضها لبعض و توفير المرافق الصحية و التعليمية و مسألة "الحبوس"(الأوقاف) الخاصة بالمسلمين من خلال تدخلات نواب مسلمين أمثال "بلعياشي" و "أيت علي" و "عاصمي " و "محمودي" ...إلخ ، الذين ترافعوا لصالح انشغالات سكان عمالة الجزائر[2].

و في نفس الموضوع تقدم أعضاء من مجلس عمالة وهران بمطالب للسلطات التنفيذية ، يدعون فيها إلى علاج بعض القضايا التنظيمية الخاصة بالسكان المسلمين داخل الجماعات و الدواوير بحرية اختيارهم لممثليهم باللجان البلدية ، ذلك ما رافع عنه العضو " سي علي"بضرورة السماح للسكان بالتصويت يوم الأحد ، لأنه يوم عطلة بدلا من الأيام الأخرى يكون فيه السكان منشغلين ، و ذلك بفتح حرية التعبير حسب وجهة نظره [3].

و رافع أعضاء من التيار الشيوعي ، انشغالات سكان المناطق الجنوبية الغربية ، كرفض سكان بلدية " أفلو" الارتباط بدائرة عين الصفراء ، و رافع أيضا هؤلاء الأعضاء عن سكان المناطق التي حدثت فيها أعمال الشغب ،تعبيرا عن تذمر السكان من المشاكل اليومية التي يواجهونها ، و قد اتهمت الإدارة النقابات الشيوعية و الأحزاب الوطنية بتحريك السكان المسلمين للمطالبة بحقوقهم و التعبير عن مشاكلهم[4] .

1- C.G.depar d'Alger , les Rapports du préfet et vœux de L'Assemblée p 61

2- Ibid p p 59-78

3- C.G.depar D'Oran , Séance octobre 1947, **Election du Djemaa** ,p 120

4- Ibid , séance 26/01/1950 , p p 66 – 67, Cf Oran Républicain le 22/10/19530, Evénements de Nedroma

و قد تدخل أيضا بعض أعضاء مجلس عمالة الجزائر هم الآخرون ، لتوضيح بعض المشاكل التي تقع بين الدواوير و البلديات الحدودية ، بسبب النزاع على الأراضي ؛ و طالبوا من الوالي بإعطاء صلاحيات لنوابه بالدوائر، بتحويل العديد من المراكز العمرانية إلى بلديات ريفية و كاملة الصلاحيات بمنطقة القبائل،و دراسة ملفات العقارات المتنازع عليها بين المراكز البلدية بسبب التقسيمات الناجمة عن الإصلاح الإداري[1].

و عرف مجلس قسنطينة هو الأخر،تطرق منتخبيه للعديد من المشاكل التي كانت تعرفها العمالة ، و قد حافظت لنا مصلحة الأرشيف فيما وراء البحر بعدة وثائق خاصة برفع شكاوي و التطرق لمشاكل السكان الإدارية،كالسجلات التجارية و عراقيل أمام دخول المسلمين للمناصب الإدارية [2].

أن مشاكل المسلمين الإدارية عديدة،و قد ظهرت للعيان بعد أن تحصل المسلمون على بعض الحقوق السياسية و الإدارية ، و باتوا يرفعون انشغالاتهم مباشرة بواسطة الاحتجاج أو عن طريق ممثليهم بالمجالس الجهوية و المحلية .

و هو ما شعر به هؤلاء الممثلين ، و قاموا برفع تلك الانشغالات السياسية و الإدارية ، **رغم أن المشرع الاستعماري ،منع عليهم التطرق للمسائل السياسية** ، و سمح لهم بالتطرق للسياسة العامة التي تنتهجها الحكومة العامة ، و لأن الكثير من هؤلاء الأعضاء أصبحوا نوابا و مندوبين للمجالس العامة في مجالس تشريعية؛فإنهم رافعوا و جاهروا بهذه القضايا داخل منابر المجالس العامة ، **و أحدثوا ضجيجا و هزات بداخلها ، أزعجت ولاة العمالات و بعض المؤيدين للإدارة الاستعمارية.**

---

1 - CAOM, B, N° 81F/878 , Séances des conseils Généraux , Octobre 1953, Cf , C.G.depar D'Alger, 27/10/1954 p239

2 - Ibid , Série continuée, depar de Constantine B, N° 93/1390- 1560 des rapports des membres et députés du département

الفصل الثاني

عرض القضايا الاقتصادية

1 – المسألة الزراعية

2 - موضوع التصنيع و أهميته في مداولات المجالس العامة

3- تباين مواقف أعضاء المجالس العامة من موضوع الضرائب

الفصـــل الثـاني

عرض القضايا الاقتصادية

شكلت سنة 1947 منعطفا حاسما لدى الجزائريين المسلمين،الذين ناضلوا منذ مدّة لتحسين ظروف حياتهم اليومية و أوضاعهم الاقتصادية بواسطة نقاباتهم و أحزابهم الوطنية ، التي رفعت انشغالاتهم لدي السلطات المحلية و المركزية ، و كذلك من خلال ممثليهم في مختلف المجالس المنتخبة،خاصة الجهوية منها التي كانت ترفع انشغالات السكان خلال انعقاد دورات هذه المجالس التي كانت أحيانا تخصص عرضا للسياسة العامة الفرنسية في الجزائر .

و من أبرز القضايا التي نوقشت ،كانت القضايا الاقتصادية، التي اعتبرت من صميم صلاحياتهم[1]؛و قد رافع فعلا جميع أعضاء المجالس العامة من مختلف التيارات من أوربيين و مسلمين عن مطالب السكان في المجالات الاقتصادية (زراعة و صناعية و تجارية)التي كانت تشغل بالهم [2] .

ذلك ما سنحاول أن نتعرف عليه من خلال مناقشتنا و تحليلنا لما ورد في مداولات المجالس العامة الثلاثة الجزائرية في الشأن الاقتصادي ، معرجين على السياسات الاقتصادية التي كانت تطرحها الحكومة الفرنسية و مواقف أعضاء المجالس العامة منها ، إضافة للحلول التي طرحها هؤلاء الأعضاء في هذا الشأن،خاصة ما ارتبط منها بمشاكل السكان المسلمين .

---

1 – تناولنا في الباب الأول صلاحيات و مهام المجالس العامة ص ص 132 – 169، و التي تطورت من خلال المراسيم و القوانين المحددة لها ، و طبيعة تدخلات هؤلاء الأعضاء في القضايا الاقتصادية .

2- لقد تطورت هذه الانشغالات مع ازدياد حاجيات السكان المسلمين في مختلف المجالات الاقتصادية ، حيث كانت تعرضت تقارير الولاة و لجان هذه المجالس ، ثمّ تليها مناقشات عامة و المصادقة على المداولات .

1- المسألة الزراعية

1 .1- السياسة الزراعية الفرنسية المنتهجة في الجزائر ما بين 1947 و 1954

لقد احتلت القضايا المرتبطة بالمسألة الزراعية حيزا كبيرا داخل مداولات المجالس العامة ،من خلال تتبعنا لمختلف التقارير المطروحة للمناقشة،و كذلك تدخلات أعضاء المجالس العامة في هذا الشأن[1].

و من بين التقارير المرفوعة حول هذا الموضوع على مستوى مجلس عمالة وهران[2]،تقرير يتناول حوصلة للواقع الزراعي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية و ما بعدها ، خاصة عند السكان المسلمين ، التي أضحت تعيش ظروفا صعبة ؛بسبب الخسائر التي لحقت بالحملات الفلاحية السابقة في مجال زراعة الحبوب ، مما تطلب استيراد الحبوب من الخارج ، لتأمين الوضع الغذائي للسكان على مستوى المناطق الحضرية و الأرياف .

و تطرق التقرير أيضا إلى تناقص قطيع الحيوان الذي تعرض هو الأخر لمشاكل قلة أراضي الرعي و الخسائر التي لحقت به في بعض المناطق . و حسب نفس التقرير ، فإن الشركات الفلاحية لم تقم بتمويل الفلاحين بالحبوب ، بسبب تضاعف عدد المنخرطين فيها و عجزها عن سد طلباتهم ، فمثلا أن الشركات الأهلية للاحتياط SIP ارتفع عدد المنخرطين فيها من 94465 عضو سنة 1943 إلى 99047 عضو سنة 1945، و عجزت هذه الشركات من تمويل السكان غذائيا ، مما تطلب حسب هذا التقرير فتح المجال أمام شركات فلاحية أخرى لتلعب دورا في المجال التعاوني و تدعي جماعات الفلاح[3].

---

[1]- **شغلت المسالة الزراعية حيزا واسعا في المناقشات داخل المجالس العامة** في جميع الدورات التي اطلعنا عليها من1947 إلى 1954 ، حيث اهتمت بواقع الزراعة عند السكان المسلمين خاصة و في الجزائر عموما و حللت أيضا السياسة الزراعية المنتهجة انظر:
C.G .depart .d'Oran rapport du Préfet sur la situation Economique du département en 1946p 153

[2]- Ibid , pp 154 – 155

[3]- Ibid p 156 ,Cf , Document Algérien N° 61 série économique parue le 20/05/1949 -

و تعتمد الفلاحة الجزائرية بشكل كبير على قطاع الحبوب ، الذي عرف تطورا هاما منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر ،حسب ما يذكر السيد جرمان في دراسة له حول المشاكل الجزائرية[1] و مجهودات فرنسا في تطوير بعض المحاصيل الزراعية الأخرى من خلال بناء السدود و التغلب على الصعوبات الطبيعية بهدف إعالة و تموين السكان المسلمين ، و قد عرض في دراسته إحصائيات عن الأراضي الزراعية التي قدرها ب 07 مليون هك مستغلة جزئيا بسبب العوامل المتحكمة فيها،كعدم انتظام سقوط الأمطار و انتشار الصقيع و السوروكو و الأمراض الزراعية بالسواحل ، و رغم هذه الصعوبات تظل الزراعة المصدر الرئيسي لمعيشة الجزائريين منذ مدّة[2].

لكن جزائر المعمرين كانت تتوفر على فلاحة رائدة بإمكاناتها الهائلة بالسواحل المخصصة للخضروات و الكروم و الشجار المثمرة و مناطق الحبوب الداخلية أمثال " السرسو" الغني بالقمح و الزراعات الجديدة التي تمّ تجربتها بالقطاع الوهراني مثل زراعة الأرز التي وصل إنتاجها ما بين 30 و80 ق/هك الواحد إضافة إلى الصوجا و القطن [3] .

و من أجل معرفة وضع الزراعة الجزائرية في الفترة التي نقوم بدراستها فإن الإحصائيات الواردة في مختلف الحوليات الإحصائية الخاصة بتتبع الاقتصاد الجزائري ركزت على تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر ، و ثمة دراسات معاصرة لهذه الفترة تناولت بالتحليل هذه الإحصائيات محاولة تفسير عملية تطور الإنتاج ، و عرجت أيضا إلى أوضاع السكان المسلمين،حيث نجد أنفسنا أمام مصادر أحادية الطرح ، تتناول الموضوع من وجهة رسمية في غياب أرقام دقيقة موازية لعدم وجود مؤسسات

1- Germenes (J.S), Economie Algérienne , Nouvelle Ed, Alger,S.D, pp 94 – 95-

2- Alistaire (H) , Guerre d'Algérie , op cit pp 62 – 63

3- Anonyme, Quelques aspects des Problèmes Economiques et sociaux S.D p 75

محايدة ، مما دفع بالأحزاب الوطنية و اليسارية بالمجالس العامة تنتقد هذا الموضوع و تستفسر عن استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية للفلاح المسلم[1].

و سنحاول أن نتتبع و نستقرأ هذه المعطيات لنتعرف على أوضاع الزراعة الجزائرية في هذه الفترة ، فحسب تدخلات أعضاء المجالس العامة فإن الفلاحة الجزائرية قد تعافت من مشاكلها التي عرفتها خلال الحرب الأخيرة بحلول سنة 1953 ، بتحسين استغلال الأراضي و تدعيم الفلاحين المسلمين بمساعدة الشركات الفلاحية العاملة في المجال التعاوني[2]، و حاول المشرع الفرنسي إيجاد إطار عام لها منذ تأسيس الشركات الاحتياطية للأهالي و تدعيمها بشركات أخرى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، **إلا أن الفلاحين المسلمين ظلوا أقل تأخرا من المعمرين** ، حيث كان مردود إنتاجهم في مجال الحبوب لا يتعدى 4 ق/هك الواحد،في حين كان مردود الأوربيين 9,13 ق / هك الواحد[3] .

و نقل لنا السيد "جارمان"**إحصائيات للمساحات المستخدمة في الزراعة** نقلا عن الدليل الإحصائي العام للجزائر في سنة 1953 كالآتي:

جدول رقم :07

المحاصيل	عدد/ هك	المحاصيل	عدد /هك
الحبوب الطبيعية	**22910**	**زراعات أخرى**	**7360**
الحبوب الشتوية	**3253290**	**أراضي البور**	**2,66686**
الخضر الحافة	**116080**	**الكروم**	**403080**

1- Germenes (J.S), op cit p 95

2- Anonyme , Quelques aspects des Problèmes, op cit pp 81 – 83

3- Ibid , p 105

الكلاء الاصطناعي	**61180**	**الأشجار المثمرة**	**256730**
الزراعات الصناعية	**49510**		
الزراعات الجافة	**52010**		
المجموع			**6888730**
منتجات طبيعية و أراضي خاصة بالحطب و الرعي	**32170**		
	40136000	**أراضي زراعية منتجة**	**372810**
المجموع	**/**		**47430310**

المصدر : Germenes (J.S), op cit p95

و سبق للمنطقة الاقتصادية في الجزائر قد ترافعت في مداولاتها واقع الزراعة في سنة 1948[1]، محاولة منها طمأنة المتعاملين الاقتصاديين ، بأن الجزائر قد خرجت من وضعيتها المزرية السابقة،بأن المحصول قد وصل هذه السنة إلى 20مليون /ق؛ دون أن تخفي قلة الشغل و نقص التوظيف في المجال الفلاحي و اعترفت في تقاريرها ، حجم المشاكل المرتبطة بالقطاع ،كنقص الاعتناء بتربية الحيوان و نقص احتياطي الخمور ، مما أثر سلبا على العمل التجاري في مجال التصدير.

و من جانب آخر وضح لنا مجلس عمالة الجزائر في دورة **1950**[2]،الهياكل القاعدية للزراعة في هذه العمالة من خلال تقارير الوالي المرفوعة للمجلس العام، و التي أشارت أيضا لعدد المستخدمين من تقنيين فلاحيين و عمال إداريين وأنشطة القطاع،و قد ورد فيها أيضا التزام 107 بلدية بتقديم إحصائيات فلاحية من 127 بلدية كانت ملزمة بذلك،و فق قرار 17 مارس 1947 و تمّ و ضع بطاقات مونوغرافية (تعريفية) ل 138 بلدية من أصل 147 بلدية المتواجدة العمالة.

1- D.A.W.O. BP 36 , Région Economique d'Algérie , Situation Economique de L'Algérie , 1948 , pp 47– 48

2- C.G.depar d'Alger avril 1950, rapport du préfet « cammille Ernest » ,pp 339 – 349

يقدم لنا هذا التقرير صورة واضحة عن واقع الزراعة بالعمالة،لكننا قد نجد أنفسنا أمام تقارير أخرى إحصائية ، تبين لنا الفرق الواضح بين ما يملكه السكان المسلمين مقارنة بالمعمرين في القطاع الزراعي من حيث الأراضي المخصصة للإنتاج الزراعي أو المساعدات التي تتلقها جمعيات الفلاح ، ناهيك عن أغلبية المسلمين الذين يمتهنون العمل الفلاحي عند المعمرين أو خماسين عند كبار الملاك المسلمين،و الجدول الآتي، **يوضح لنا توزيع الأراضي المخصصة للإنتاج عند المسلمين و الأوربيين:**

الجدول رقم:08

الإنتاج الزراعي	أربيون/المساحة/باهك	%	مسلمون / المساحة / باهك	%
الحبوب الصيفية	3,146	15	17170	85
الحبوب الشتوية	874,620	28	2334400	72
الخضر الجافة	50820	40	74430	60
الكلاء الاصطناعي	40790	74	14096	26
الزراعات الصناعية	17,110	40	25120	60
زراعات جافة	26850	54	23096	46
زراعات أخرى عشبية	3620	59	2460	41
أراضي بور	702,346	29	1748050	71
أراضي طبيعية	16100	49	16960	51
الكروم	3666430	90	40050	10
زراعة الأشجار المثمرة	59190	29	144890	71

المجموع	**2161010**	**33**	**4440710**	**67**

المصدر: CAOM, 81F/1794,op cit d'après Renseignements statistiques, Série Agricole B,1952

ما يمكننا استخلاصه من هذا الجدول ، فإن الزراعة تحضا بمكانة بارزة عند السكان الأوربيين و المسلمين ، فإذا كان المعمرون يملكون أجود الأراضي، فإن السكان المسلمين يعتمدون على هذه الحرفة بنسبة 88% مقارنة بالأوربيين التي تصل نسبتهم إلى 12,5% [1].

و الزراعة حسب وجهة نظر التقرير السابق ،بأنها توفر150مليار ف/ف في المتوسط ،حيث نجد أن الأوربيين يحضون منها ما قيمته 93 مليار مقابل 67 مليار للمسلمين،و أن حجم الملكيات الأقل من 10 هك، تمثل نسبة 73,5% عند المسلمين و بنسبة 32 % فقط عند الأوربيين ، في حين أن 24% من الأوربيين يملكون أكثر من 100 هك،و هي تمثل نسبة 80 % من ملكيات الأوربيين[2].

إن هذه الإحصائيات توضح لنا بشكل واضح ، **أن عشرة ملايين مسلم يملكون ضعف أراضي مليون مستوطن فقط أي بنسبة 67% مقابل 33 %** ، و تدر هذه النسبة الأخيرة من الأراضي التي يملكها الأوربيون أكثر من 93 مليار /ف ، في حين لا تدر 67 % من الأراضي الممتلكة للمسلمين سوى 67 مليار /ف .

و يمكن مقارنه ما ذكرته هذه الإحصائيات الرسمية بباحثين آخرين معاصرين لهذه الفترة أو قريبين منها،تطرقوا للأوضاع الزراعية في الجزائر موضحين الفرق الشاسع مابين توزيع الأراضي ما بين

1- CAOM, 81F/1794,op cit d'après Renseignements statistiques Agricoles Série B,1952

2- Ibid

المسلمين و الأوربيين الذين استحوذوا على أجود الأراضي و أغناها ، فالباحث" هوري آليستار" نقل لنا تقريرا عن الخبير"جرمان"[1]

"أن إنتاج الجزائر لا يستطيع تغذية مليونين أو ثلاثة ملايين نفس ، و أن عدد المسلمين وحدهم قد بلغ تسعة ملايين سنة 1954..." و سرد بعض الأرقام التي توضح هذا الفرق من حيث امتلاك الأراضي الزراعية على المستوى الفردي ، بأن الأوربي يملك في المتوسط ما قدره 123,7/هك، أما الفلاح المسلم لا يملك سوى 11,6/هك ، مقابل دخل فردي للأوربي يزيد عن 11000/ف ولا يزيد عن 500/ف عند الفرد المسلم

أما الباحث الفرنسي "**ياكونو**" المعاصر لهذه الفترة ، تحدث عن أنماط الاقتصاد الزراعي في الجزائر بأنه على نوعين ، تقليدي يحترفه المسلمون و حديث يمتهنه الأوربيون ، وتعرض إلى جملة من المشاكل التي تعترض المسلمين في المجال الاقتصادي[2].

أما على **مستوى المجالس العامة** ، فقد كان عرض القضايا الفلاحية يشكل مستمر في كل دورة بتدخلات لأعضاء المجالس في هذا الموضوع ، مقدمين في تقاريرهم معطيات عن الزراعة الجزائرية خلال الفترة التي نقوم بدراستها .

فمن بين أبرز التقارير التي توضح لنا هذا الواقع ، ما تطرق له عضو المجلس العام لقسنطينة النائب "**بن قارة**"، مقرر اللجنة الفلاحية للمجلس[3] ، حيث أبرز العوامل المتحكمة في الزراعة بإقليم الهضاب العليا الشرقية التي عرفت تقدما في الإنتاج مقارنة بالمناطق الساحلية التي انخفض فيها الإنتاج إلى 10% بسبب المشاكل المالية و محدودية القروض الممنوحة و انعدام التسهيلات في هذاالقطاع

1- Alistaire (H), op cit p p 62 – 63

2- . Yacono(x), : « l'Economie Algérienne » In Revue Extrait d'initiation d'Algérie Ruiz-Andrieu Maisonneuve 1957, pp 372 – 373

3- C.G.depar dr Constantine TII, Séance 22/10/1953 , Commission Economique pp 507 – 528

و قدم أرقاما عديدة تبين انخفاض محصول الحبوب بالعمالة إل 15% في سنة 1953 مقارنة بسنة 1952، بعجز قدر ب 4,173,300/ق، و حصل نفس العجز في المحاصيل الأخرى حسي نفس التقرير .

يؤكد لنا هذا التقرير ، مدي قيام أعضاء المجالس العامة بنقل واقع الزراعة الجزائرية من حيث إمكاناتها و وهياكلها و إنتاجها و الصعوبات التي ظلت نواجهها ؛ و قد ركز المتدخلون على انشغالات السكان الذين يفتقرون للإمكانات التي توجد عند المعمرين .

أما في مجال القطاع الحيواني الذي تعتمد علية فئات واسعة من السكان المسلمين ، خاصة بالمناطق الداخلية و الأقاليم الجنوبية ،فقد تراجع هو الأخر بسبب الظروف السابقة الذكر ، و تبقى وضعيتها غير مستقرة[1] حيث تراجعت رؤوس الماشية مثل ما يشير إليها هذاالجدول الخاص **بتطور قطاع الماشية ما بين 1946 و 1953كالآتي** :

الجدول رقم :09

السنة	الغنم	المعز	البقر	الحمير	البغال	الأحصنة	الجمال
1946	**2808000**	**2050000**	**638000**	**260000**	**220000**	**180000**	**134000**
1947	**3145000**	**2560000**	**900000**	**300000**	**222000**	**205000**	**141000**
1948	**3150000**	**2240000**	**716283**	**282299**	**229374**	**204756**	**251979**

[1] - CAOM , B,N° 81F/1994 , ,Rapport de André Ruiz, op cit

1949	3315895	/	740283	/	228262	201502	/
1950	4541000	2862000	766000	325000	231000	216000	140000
1951	5318000	3209000	810000	333000	235000	212000	151000
1952	6000000	1254000	848000	363513	237711	217267	158000
1953	5050000	1895000	965000	342000	240000	216000	182000

المصدر: CAOM , B,N° 81F/ 1794,,ministère de L'Intérieure
In Document Français N°1962,le 22/10/1954

و رغم المشاكل التي كانت تعترض المسلمين في المجال الزراعي ، إلا أن السكان كان اعتمادهم على تربية الماشية كبيرا بسبب العجز الفلاحي،واعتمدوا علية في تنمية اقتصادهم الريفي.

تطلب هذا العجز المسجل أحيانا في القطاع الفلاحي ، إلى تبني الحكومة الفرنسية سياسة زراعية و تقوم بإلقاء عرض على المجالس المنتخبة بالمتربول و الجزائر لتوضيح رؤيتها في معالجة المسألة الزراعية.

ذلك أن الزراعة تقوم بتغذية ثلاثة أرباع السكان المسلمين من خلال الإصلاح الزراعي الذي أعلنته الحكومة الفرنسية في تحليلها للوضع الزراعي و الإجراءات الممكن اتخاذها في هذا الشأن كالآتي[1] :

- رفع رواتب العمال الفلاحيين
- إصلاح نظام" الخماسة"بوضع عقد مشروط للعمل

[1] - anonyme , Quelques Aspects de Problèmes…op cit p 90

– تحسين ظروف منتجي التبغ و تعويض منتجي الحلفاء

– تسوية مشكلة العقار الفلاحي و حماية الأراضي المسقية و تكوين دواوين خاصة بتنظيم الأراضي الزراعية

– إنشاء صندوق خاص بالتنمية الريفية

– تمليك بعض الملكيات التابعة سابقا للشركات الفلاحية لبعض الفلاحين و تدعيم الفلاحين بالقرض الفلاحي

هذه بعض الإجراءات التي حاول المشرع الفرنسي التركيز عليها لإنجاح **الإصلاح الزراعي** بإعطاء فرصة لصغار الفلاحين بالاشتغال في أراضيهم ، و سبق للحاكم العام "**شاتينيو**" أن ساهم في إعداد المخطط الإصلاحي الأول (1949 -1952) ، الذي تمّ تمويله من قبل ميزانية الجزائر و مساعدات المتربول ، و بسبب النمو الديموغرافي الهائل ، اضطرت الحكومة الفرنسية إلى الإعلان عن المخطط الإصلاحي الثاني (1953 -1956) ،لرفع المستوى المعيشي للسكان المسلمين بواسطة الاستثمار و الاهتمام بعالم الريف و تدعيم الفلاحة الجزائرية و إنشاء المزيد من التعاونيات الفلاحية[1]بتدعيم من **فرق التحسين الريفي**.

وقد تطرق الباحث الجزائي "اين شنهو" في هذا الموضوع إلى أزمة **تراكم الرأسمال عند المستوطنين**[2]، ووضح لنا طبيعة السياسة الفلاحية المعتمدة بشكل أساسي على تدعيم البنية التحتية للزراعة و توقيف مصادرة الأراضي في الأرياف من خلال سياسة التعاون الفلاحي و تدعيم الفلاحين الكبار بالقروض ، بهدف إيجاد "برجوازية" فلاحية من المسلمين منذ سنة 1947، حيث

1 - Oran (LA) Républicaine , 05 juin 1953

2 - Benachenhou (A) , Formation du sous développement En Algérie , Essai sur les Limites du Développement du Capitalisme (1830 – 1962)O.P.U, Alger 1976, p 343

ارتفعت قروض المنشآت إلى 2,210مليون /ف ، و في نفس السياق استفادت جمعيات الفلاح من قروض هامة .

و حسب وجهة نظر "ابن شنهو "،فإن المخطط الرباعي الثاني،كان يهدف إلى تدعيم الرأسمال الزراعي و جعل المستثمرين الأوربيين المسلمين يمتلكون الثروة من خلا تدعيمهم بقروض بفوائد ذات نسب ضئيلة للسماح لهم بامتلاك الوسائل الفردية و الجماعية للإنتاج ، حيث ألزمت الخزينة العمومية أن تتدخل في الموضوع ، ليس فقط للموافقة على المنح ،ولكن منح جميع المؤسسات الخاصة بالقروض الفلاحية من أجل تكوين ثروتها على المدى البعيد[1].

و بالتالي فإن المخططين الاقتصاديين(1949 - 1956) كان لهما هدفا أساسيا ، يتمثل في تدعيم القطاع الفلاحي ، باعتباره الركيزة الأساسية التي بني عليه الرأسمال الزراعي في الجزائر ، فمن جهة يوفر الغذاء للسكان و الثروة لكبار المعمرين الذين يستغلون جزء كبيرا من هذه الثروة في القطاعات الاقتصادية الي سنتطرق لها لاحقا، و ركزت جريدة " إيكو دورون " في العديد من أعدادها على الوضعية الزراعية و دعمت موقف الحكومة الفرنسية في هذا المجال[2]،و تناولتها بالتحليل و دافعت عن المعمرين بضرورة تدعيمهم من أجل الجزائر الفرنسية حسب اعتقادها.

و قد واصل الحاكم الجديد السيد "ليونارد" الإصلاحات الاقتصادية لتغطية المشاكل المترتبة عن تزوير الانتخابات من قبل سلفه خلال زياراته الميدانية للأرياف الجزائرية ، شارحا السياسة الزراعية التي تخدم الفلاح الجزائري و قد ركز في خطبه على سياسة منح القروض للفلاحين[3].

1- Ibid p 346

2- Echo d'Oran , 01/01/1947 et 4 et 9 et 21 janvier 1947

3- CAOM , B ,N° 81F/ 683 , Situation Economique, les Elections Cantonales , Départ de Constantine

و من هذا المنطلق، حاولت الإدارة الاستعمارية ترضية عموم المعمرين ، بتوفير الأموال لهم من أجل استرجاع الاستثمار قوته السابقة ، و من جهة أخرى حاولت تحمل جزء من مسؤوليتها اتجاه السكان المسلمين المعتمدين على القطاع الفلاحي .

و قد طرحت الحكومة الفرنسية هذا المشروع الإصلاحي الاقتصادي لمواجهة مطالب ممثلي السكان في مختلف المجالس، و ذلك ما لاحظناه خلال تتبعنا لتدخلات أعضاء المجالس العامة الثلاثة للمسالة الزراعية في الجزائر ، ذلك ما سنحاول أن نتعرف عليه في العنصر المقبل.

2.1 – مرافعات الأعضاء المسلمين في المسألة الزراعية و الغابية

(دراسة نماذج من القضايا المرفوعة على مستوى العمالات الثلاثة ما بين 1947– 1954)

إن تتبعنا للعديد من المداخلات الخاصة بالوضع الاقتصادي الذي عرفته العمالات الجزائرية ، جعلنا ندرك حجمها الكبير، باعتبارها النشاط الاقتصادي الرئيسي للسكان المسلمين ، و نظرا لأننا لا يمكننا إعطاء كل التدخلات حقها ، فإننا سنركز تحليلنا لنماذج منها و مقارنتها بالتقارير الإدارية الرسمية و الدراسات الأخرى حول هذا الموضوع .

وأن العمالات الثلاثة قد تأثرت بنفس العوامل الطبيعية و البشرية [1]، ذلك لأننا قد لاحظنا مدى التشابه في الطرح لمناقشة و تحليل المسالة الزراعية في الجزائر ،مما يجعلنا نتطرق لأهم تدخلات أعضاء المجالس في هذا الموضوع بشكل مختصر كالآني :

1.2.1 – تدخلات أعضاء المجالس في موضوع المحاصيل الزراعية

الحبوب : أخذ هذا المشكل القسط الأكبر من تدخلات أعضاء المجالس العامة ، نظرا لأهميتها الغذائية للسكان المسلمين و دورها التجاري لجزائر المعمرين و المتريول ، وقد تطرق الباحث " هني

1 - CAOM , B, N° 81F/1794 « , Rapport et études », in Revue Economique 22/121954N° 1962 , ministère intérieure de France -Cf, Anonyme , Quelques aspects …op cit pp 785 – 76

أحمد" لأهمية محصول الحبوب من قمح وشعير ، باعتبار الجزائر بلد متوسطي قريب من الصحراء ، فهي إذن حسب وجهة نظره تتعرض لمشاكل جغرافية و بشرية[1] .

و قد تطرق أعضاء المجالس العامة لهذا المشكل في معظم دورات مداولاتهم خلال الفترة المدروسة :

– **فبمجلس عمالة قسنطينة** ،كانت أبرز التدخلات منشغلة بالنمو الديموغرافي للمسلمين و العوامل الطبيعية و البشرية المتحكمة في الإنتاج الزراعي ، حيث أننا في هذه الدراسة سنركز على أوضاع الفلاحين المسلمين مقارنة بما يملكه المعمرون و الذي يؤثر أحيانا على المتدخلين ، فحسب دراسة أحد الخبراء الاقتصاديين الفرنسين ، قد بين لنا الفرق في هذا المحال ما بين الفئتين في مجال إنتاج القمح بنوعية سنة1952 كالآتي[2]:

*إنتاج القمح الصلب عند المسلمين 2, 5 ق/ هك الواحد يقابله 10,2 ق/ هك الواحد عند المعمرين

*// // اللين // 5,1 // // 9,1 // //

و من هنا يتضح حجم الفرق بين أنتاج الفلاح المسلم و المعمر الأوربي ، مما جعل العديد من المتدخلين يركزون على نقص الإمكانات و انخفاض مرد ودية الإنتاج لدى الفلاح المسلم، ففي الدورة الثانية لهذا المجلس من سنة 1947،قام النائب"قاضي عبد القادر"مقرر اللجنة الفلاحية،بتقديم عرض شامل حول مسألة الحبوب التي يعاني منها السكان المسلمون و ذكر في تقريره[3]، بأن العمالة تعيش ظروفا سيئة و طالب من المنتخبين و الإدارة بضرورة إيجاد الحلول المناسبة لهذه الوضعية وفق الخطوط العريضة الآتية :

– وضعية الفلاحة بالعمالة – جهود السلطات المحلية في هذا الشأن

1- Heni (A),Colonisation Agraire et le sous développement En Algérie , 3 Emme Partie , le développement de L'Agriculture p 335

2- CAOM B ; N° 81F/1794 Rapport d'André Ruiz ; 1952 , op cit

3- C .G . depar de Constantine 2 emm Session , Octobre 1947 pp 55 – 56

– انشغال الحكومة العامة بهذا الوضع

– أما بخصوص الإجراءات ، فطالب بتعيين لجنة من المجلس تحضر تقرير للحكومة العامة و دراسة وضعية الفلاحين و العاجزين منهم في العمل الفلاحي .

و ذكّر الجميع ، بأن الجزائر كانت مخزون روما للحبوب ، و عرج في تقريره إلى مشكلة الحبوب بمنطقة الهضاب العليا الشرقية و جنوب العمالة،معتبرا أن الحبوب تشكل مصدرا أساسيا للسكان ، و خاطب الحكومة العامة، بأنه يأمل منها أن تقوم بحملة واسعة لتمويل الجزائر بالحبوب للقضاء على مشكلة غلاء بذور الحبوب ، التي تظل مرتفعة ما بين 2700/ف و 2800/ف للقنطار ، و هذا الأمر لا يساعد الفلاح ، و طالب من الإدارة و والي العمالة و مجلسها المنتخب مساعدة الفلاحين و إرغام شركات الأهالي للاحتياط بمساعدتهم في شراء هذه الحبوب ...[1].

و تبع هذا العرض مناقشة واسعة لأعضاء مسلمين و أوربيين حول هذا التقرير،و كانت أهم التدخلات للأعضاء "بن قارة و " باي العقون " و" بن سالم "، الذين وافقوا ما جاء في هذا التقرير ، مركزين في تدخلاتهم على صعوبة الحصول على البذور بأسعار مقبولة .

أما تدخل السيد " فرحات عباس " الممثل لحزب " الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، فقد ركز على مشكلة توزيع الحبوب على صغار الفلاحين و قال :" إنني منذ 15 سنة أجلس معكم في هذا المجلس ، و إننا نقوم بتكرار نفس المشاكل التي تعاني منها زراعة الحبوب و دعونا بضرورة استفادة المعمرين و صغار الفلاحين بمخزون البذور المتواجدة في مخازن الشركات الفلاحية..."و واصل قائلا : "من واجبنا أن ندافع عن هذا الموضوع لأن الفلاحين يعانون مشاكل عديدة جراء نقص هذه البذور ، مما يضطرون إلى شرائها بأسعار مرتفعة و بالتالي يصبحون مدانون ..." [2].

---

[1] - Ibid pp 60 – 61 -

[2] - قمنا بالتصرف في تدخلات أعضاء المجالس العامة نظرا لكثرتها انظر : C.G .depart de Constantine , op cit , pp 79 – 80

و خلال دورة أكتوبر 1953 ،قدم النائب"بن قارة"عرضا للمجلس حول نفس الموضوع ، موضحا العوامل المؤثرة من تذبذب للمناخ و الجفاف ،وحسب رأيه فقد ارتفع محصول الحبوب بصورة طفيفة في الهضاب العليا[1] عكس سنة 1951، مع تسجيل انخفاض نسبة الحبوب بالمناطق الساحلية للعمالة ب 10% مقارنة بنفس السنة،و على إثر هذا العرض تدخل العديد من الأعضاء المسلمين ، محللين الوضع العام للحبوب بالعمالة ، و قد طرحوا انشغالات سكان الهضاب العليا و المناطق الجافة الذين يعانون من هذه المشاكل[2]:

– **أما بمجلس عمالة الجزائر** ،عرف هو الأخر نقاشا حادا لموضوع الحبوب الذي بات يشغل سكان المنطقة ، الذين يجدون أنفسهم محاصرون بمزارع ضخمة للمعمرين،و يشتكي الفلاحون من غلاء البذور و عدم استفادتهم بالمساعدات المالية و التقنية للشركات الفلاحية .

و عرف في دوراته المختلفة ، مناقشة المسألة الفلاحية ضمن المشاكل الاقتصادية، و لهذا الصدد عرف المجلس نقاشا ساخنا في دورته الأولى سنة 1947 حول الأوضاع الفلاحية للعمالة و الصعوبات التي تواجه الفلاحين و قد و رد في تقارير الوالي ، تدعيم مزارع المعمرين بالإمكانات المالية بهدف تشغيل العمال المسلمين فيها[3].

و في دورته الأولى من سنة 1950، فقد ناقش المجلس مشكلة الحبوب بصورة مفصلة حيث تدخل العديد منهم موضحين صعوبة حصول الفلاحين على البذور و تواجده بالسوق الموازية ، مثل ما وضح ذلك العضو "إسماعيل" و شاطره الرأي نواب آخرون أمثال "بن طيب" و "لقاني" وأضاف

1- Ibid pp, session22 Octobre 19653 , TII, p 507

2- Ibid , p p 5 20-524

3- C.G.depar d'Alger 1er session 1947 pp 90 -91

"إسماعيل قائلا:"أن السكان في بلاد القبائل لا يأكلون سوى الشعير بسبب غلاء المحاصيل الأخرى ..."[1].

و تساءل النائب "ولد عودية "عن مشكلة التسويق الحر للحبوب و العراقيل التي تضعها الإدارة أمامه[2]، ويفسر هذه التدخلات مدى انشغال أعضاء بالمجلس بالوضع الفلاحي للسكان.

– **و بالمجلس العام لوهران** ،ركزت تقارير والي العمالة على مشكلة الحبوب و اعتبرتها من بين المشاكل الكبرى التي يعاني منها الفلاحون، من حيث الإنتاج و العراقيل البيروقراطية للشركات الفلاحية[3].

نعتقد أن هذه التدخلات حول موضوع الحبوب من قبل أعضاء المجالس العامة تعكس لنا الأهمية الغذائية القصوى لهذا المحصول الذي خصص له مناقشات في معظم مداولات المجالس العامة.

الكروم:و هي زراعة المعمرين التي أدخلت إلى الجزائر على إثر المرض الذي أصابها بفرنسا في سنتي 1870 و 1871، لتحتل مكانة هامة في اقتصاد المعمرين و السكان المسلمين فيما بعد .

و قد **خصصت المجالس العامة في دوراتها المختلفة نقاشا واسعا لهذا المحصول الزراعي** الذي اعتبر احتكارا للمعمرين و أن أغلب سكان الأرياف يعملون عندهم ، و كان لتدخل ممثلي المعمرين قويا في الدفاع عن هذه الزراعة ، ذلك ما وضحه العضو الأوربي "برتانيا" Bertagna "الذي ذكر بأن هناك عاملين يتحكمان في زراعة الكروم و إنتاجها و هما[4]:

– أزمة الخمور في فرنسا – المؤشر الديموغرافي

1- Ibid , p 76

2- Ibid , p 78

3- C.G.depar d'Oran , Octobre 1950, Exposé du Préfet sur la Situation Economique du depar p p 269 – 290

4- C.G.depar de Constantine , séance 22/10/1953TII ,p p549 – 563

و ذكر أيضا أن إنتاج الخمور قد عرف انخفاضا بالمتربول و الجزائر،مما دعا المشرع الفرنسي إلى إصدار تشريعا خاصا يحمي هذه الزراعة سنة 1933، و حسب وجهة نظره فإن مجلس قسنطينة قد رفع التماسا حول تطبيق إجراءات لحماية السكان المسلمين من تدهور أسعار هذا المحصول الذي بات يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الزراعي عند الفلاحين.

و قد ارتبط إنتاج هذه المادة بالتصدير إلى الخارج ، و كان هذا القطاع يشغل عدد كبير من السكان المسلمين حسب وجهة نظر أحد الباحثين[1] ،ذلك لم يمنع العديد من الفلاحين المسلمين إلى منافسة المعمرين في هذا المحصول الزراعي .

و بالرجوع لدراسة المؤرخ "آجرون" ، نجد أنه يقدم لنا إحصائيات عديدة حوا ارتفاع مساحة الكروم ، 76 % بالجزائر عكس المتربول ، و في نظره بأنها قد أفادت العمال المسلمين و بعض المستثمرين المسلمين في هذا القطاع بقوله:"لقد استحدث أثرياء يهود مزارع كثيرة للكروم في مناطق عين تموشنت و مستعانم ،ببنما كان المسلمون أنفسهم يطورون كرومهم ..."[2] ، مما يجعلنا نعتقد أن بعض الفلاحين المسلمين وجدوا ضالتهم فيها.

أما **المحاصيل الأخرى** فقد ركز عليها الممثلون المسلمون ،مثل زراعة الأشجار المثمرة كأشجار الزيتون و الحمضيات و النخيل ، فقد كانت محل اهتمام العديد من المتدخلين،و من بين هذه التدخلات في هذا الموضوع ،نجد تدخل العضو" مصباح " في مسألة تمار التين و التمور و الزيتون ، حيث طالب رفع الاحتكار عن هذه المحاصيل الزراعية،و طالب أيضا ممثلو كتلة الأحرار التابعة

1- Heni (A), op cit p 324

2- شارل روبار أجيرون ، مرجع سابق قصص 796 -797

"**للإتحاد الجزائري**"أمثال "أيت شعلال "و بن قانة" و شنتوف"من مجلس قسنطينة بضرورة علاج هذا المشكل الذي بات يقلق الفلاحين[1].

2.2.2 – – تدخلات أعضاء المجالس العامة في موضوع الري

اعتبر هذا الموضوع حساسا لأنه يمس جميع السكان المسلمين ، و كانت تدخلات الأعضاء فيه متباينة ومن أبرز النقاط التي طرحت في المناقشة كانت كالآتي:

– نقص المياه و إمكانات الري ، بسبب قلة العيون و السدود ، و كان مجلس عمالة وهران قد تطرق في احدي جلساته لاقتراحات في هذا المجال كالآتي[2]:

– تمويل سكان الأرياف بالمياه – إحصاء عدد الأبار المحفورة بالعمالة و البلديات

– تدعيم مشاريع الإنجاز في هذا القطاع بالإمكانات المالية

و ركز **أعضاء مجلس قسنطينة** على ضرورة تدعيم العمالة بالمشاريع الكبرى ، وتطرقوا لبعض الإنجازات المتمثلة في إقامة السدود على وادي "جن جن" من أجل سقي مساحات واسعة من الأراضي الزراعية[3] .

و نستشف من العديد من التدخلات في هذا المجال ، أهمية الري عند السكان المسلمين و حاجاتهم الماسة له ، و أنه كان من صميم انشغالات هؤلاء الأعضاء ، باعتبار المياه مصدرا أساسيا للحياة لا يمكن الاستغناء عنه،لذلك نجدة قد احتل مساحة في هذه المناقشات.

1- C.G.depar de Constantine , séance,17/10/1951 p p 435–457

2- C.G.depert d'Oran , pp 325et 374

3- C.G.depar de Constantine , séance ,d'Octobre 1947 p p 165-166

3.2.2 – تدخل أعضاء المجالس العامة في موضوع قطيع الحيوان

لا يقل هذا الموضوع أهمية عن القطاعات الزراعية الأخرى،باعتباره من أبرز أنشطة السكان المسلمين بالمناطق الهضابية و الأقاليم الجنوبية، بل حتى الساحلية منها ، حيث كانت التدخلات في هذا القطاع عديدة من أبرزها، العروض المقدمة من قبل مقرري اللجان الاقتصادية للمجالس الثلاثة ، حيث طرحت قضية المساحات السهبية المخصصة للرعي و تناقص قطيع الغنم بسبب الجفاف و قلة الكلاء و بالتالي هلاك العديد من رؤوس هذه الماشية[1]، و بالتالي قد شكل هذا القطاع أهمية كبرى لدى المسلمين من حيث أهميته الغذائية و التجارية .

4.2.2 – تدخلات أعضاء المجالس العامة في قطاع الغابات

لقد لعبت مصلحة المياه و الغابات الاستعمارية في الجزائر دورات حاسما في تحديد المناطق و تنفيذ التشريعات الغابية الخاصة بها منذ قانون 1903/02/21الذي عدل بأمريه 1945/06/02 التي فرقت ما بين الملكيات الغابية المحروقة لأقل من 10 سنوات،و التي يزيد أجلها عن 10 سنوات[2].

و قد وضحت لنا عدّة دراسات متخصصة، أوضاع القطاع الغابي في الجزائر ما بعد الحرب العالمية الثانية،و اعتبرت هذا القطاع يمس حاجيات السكان المسلمين، لأن معظمهم ريفيين يسكنون بالقرب من الغابات[3].

---

1 - Ibid, 2em session ordinaire 1947, Exposé du MR Cadi pp 55-56

2 - C.G.depar d'Alger 1er session ,29/04/1947 pp 309 – 310

و أيضا صاري الجيلالي و قداش محفوظ ، المقاومة السياسية ،1900-1954،الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري،ترجمة عبد القادر بن حراث،ش.و.ن.ت، الجزائر 1987،صص 152- 153

3 - شارل روبار أجرون ، مرجع سابق صص 780- 789

و تفاوتت الإحصائيات من مركز إحصائي إلى أخر،و لكنها اتفقت على وجود ثلاثة ملايين،هك من الغابات.

أما الخبير **أندري رويز** فقد نقل لنا جدولا إحصائيا عن الوثائق الجزائرية لسنة 1947 يبين فيه أهمية هذا القطاع[1].

و سنقتصر على نقل جدول خاص **بأشجار الفلين التي شكلت موردا اقتصاديا** هاما كالأتي:

الجدول رقم10

نوعية الغابات	أشجار فلين قابلة للإنتاج	أشجار فلين غير منتجة
غابات تابعة للدولة	**13,623 طن**	**67,448 طن**
// // **للبلدية**	// **3,105**	// **3617**
// // **للخواص**	// **16627**	// **30511**

المصدر : CAOMB,N° 81F/1794 , Rapport André Ruiz

و يأتي بعد أشجار الفلين نبات الحلفاء، حيث يوجد جزء منه مستغلا من قبل شركات مختصة، و ما تبقى من غابات فهي للإنتاج المحلي كالحطب و حماية التربة من الانجراف .

و لقد تدخل في هذا الموضوع العديد من أعضاء المجالس العامة ، لطرح وجهات نظرهم و تقديم التقارير و الالتماسات و التعليق على مشاريع الإدارة و في هذا الشأن .

[1] - Document Algérien, janvier 1947 , d décembre 1947 p 46, Cf CAOM,B,N°81F/1794 Rapport Ruiz, Concernant les Forêts d'Algérie

فقد عرض أعضاء مجلس الجزائر في دورتي أبريل و أكتوبر من سنة 1947 ، وجهات نظرهم من قضية الغابات،التي باتت تؤرق السكان المسلمين بسبب القوانين التعسفية ، التي تمنع عليهم الاقتراب من الغابات أو الرعي فيها و جلب الحطب منها[1].

و في هذا الموضوع تدخل السيد " **محمودي** " بمجلس الجزائر للرد على تقرير والى العمالة الذي جاء فيه فتح 237000 /هك من الغابات لصالح السكان و السماح لهم بجمع الحطب و استصلاح بعض الأراضي القريبة من الغابات ، وكذلك التخفيف من أعباء الغرامات التي فرضت على السكان بسبب مخالفتهم للتشريعات الغابية[2].

و في موضوع أخر،تدخل العضو "حليمي"[3] مقرر اللجنة الثالثة لمجلس الجزائر حول قضية الغرامات المفروضة على السكان المسلمين الساكنين بالقرب من الغابات،ووضح بأنه خلال جلسة 1948/05/10 ،وافقت الحكومة العامة على التماس للمجلس ، عاص بتخفيف الغرامات المالية في القطاع الغابي بشكل عادي..." ، وذكر أيضا بأنه تلقى من السكان المسلمين عدة شكاوي من تظلمات الإدارة لهم ،بسبب دخول حيواناتهم المناطق الغابية .

أما عرض الجزائر السنوي الذي نشرته الحكومة العامة سنة 1952،فقد ورد فيه إحصائيات رسمية عن واقع الغابات و أنواع المخالفات المرتكبة و الغرامات المدفوعة من قبل السكان[4] و هو ما يوحي لنا النقاش الحاد بين أعضاء المجالس العامة حول قطاع الغابات الذي شكل عبر تاريخ

1- Ibid , Rapport André Ruiz

2- C.G.depar d'Alger, séance 27/11/1947, p 881

3- Ibid , 18/10/1948 ,p 229

4- GGA, Exposé de la Situation …1952 op cit p p249-259

الاحتلال الفرنسي للجزائر، **نقطة خلاف بين السكان المسلمين و الإدارة الاستعمارية** ، مما اضطر ممثلي السكان إلى التدخل لتخفيف المشاكل الحاصلة في هذا القطاع .

لقد قمنا بتتبع تدخلات أعضاء المجالس العامة في مجال الإنتاج الزراعي و الحيواني و المشاكل المترتبة عن ذلك و لا يمكن أن نغادر هذا الموضوع بدون التطرق لموقف الإدارة الاستعمارية من ممثلي السكان بهذه المجالس إلا بالرد عليهم ، مبررة الإنجازات التي قامت بيها في هذا القطاع و أنها لا يمكنها علاج جميع المشاكل بدون تدخل الشركات الفلاحية التجارية لمساعدة السكان المسلمين .

5.2– تدخلات أعضاء المجالس العامة في موضوع و سائل الإنتاج و الشركات الفلاحية

حاول ممثلو الإدارة الاستعمارية على مستوى المجالس العامة التحدث عن ضخامة الإمكانات المرصودة للقطاع الزراعي من خلال تقارير الولاة و الدراسات التي كانت تشرف عليها لجان خاصة تابعة لوزارة الفلاحة،بالتطرق لازدياد عدد الجرارات من 5600جرار سنة 1938 إلى 8600جرارسنة1948و إلى 15700جرار سنة 1952 ، و انتقال عدد الحاصدات إلى 2248 في نفس السنة[1].

و تدخل السيد "قاضي عبد القادر" من مجلس قسنطينة معقبا على تقرير الوالي، الخاص بتدعيم الفلاحين بالمحروقات و الجرارات قائلا ، بأن ذلك لم يحدث بدليل عدم تدعيم الفلاحين بالبذور قبل الوسائل ، و تدخل أيضا السيد "بن قارة "في موضع النقائص المسجلة في العتاد الفلاحي[2].

و في نفس الموضوع تدخلت المجموعة الشيوعية باسم "بن خلفة " من مجلس وهران لصالح توزيع

1- CAOM , B, 81F/1794, : « La politique coloniale dans le domaine économique »in Revue Notes d'études économiques le 22/12/1954 N° 1962 ministère de l' intérieure

2- C.G.depar de Constantine , séance ,Novembre 1947pp 55 – 57 -

الأراضي على الفلاحين المسلمين و عدم نزع ملكياتهم الزراعية،لأن بعض شيوخ البلديات قاموا بنزع هذه الملكيات تعود لأصحابها منذ 100 سنة[1].

و هذا ما يفسر حجم المشاكل التي تعترض الفلاحين في أراضيهم بسبب السياسة المتبعة من قبل المسؤولين المحليين الذين يستخدموا الأساليب التعسفية في حقهم .

و تطرق أعضاء من مجلس قسنطينة لمشكل العتاد الفلاحيي الذي يندر عند الفلاخين ، إضافة لعدم تطبيق التشريعات الخاصة بالعمل الفلاحي ببقاء رواتب هذا القطاع على حالها منذ مدة ، و عدم احترام أرباب العمل للنصوص القانونية المتعامل بها في الجزائر ، حيث تسبب ذلك في هجرة الفلاحين إلى المتربول[2].

كانت التدخلات في مجال القروض الفلاحية و الشركات الفلاحية متنوعة ،إضافة لتفاخر المسؤولين التنفيذيين بإنجازات فرنسا في هذا القطاع ، بأنها قامت بتوفير الإمكانات المادية و البشرية لصالح الفلاحين ، حيث تدعمت شركات الأهالي للاحتياط بالصندوق الفلاحي التعاوني .

أما ممثلي السكان بمجلس قسنطينة، أمثال "بن قارة"و "أورباح "، فقد اعتبرا هذه الإنجازات غير كافية ، و طالبا بإدخال إصلاحات عميقة عليها،و ذكرا بأنهما سيرفعان هذا الانشغال لدى الجمعية الجزائرية، و دار نقاش ساخن حول إصلاح هذه الشركات ما بين العضو " **بن قارة**" و الأعضاء "**أورباح " و قارة"و "باي العقون**"، من أجل الوصول إلى توافق فيما بين الإدارة و المنتخبين حول هذا الموضوع[3].

1- -CAOM , B, N° 5I/167 , depar d'Oran , Rapport sur les Délibérations du ,C.G,d'Oran octobre 1949

2- -C.G.depar de Constantine , séance , Avril 1949 , p 136

3- Ibid , Séance avril 1949 p 497

و أعيد طرح نفس الموضوع خلال جلسة 1953 ما بين العضو " لخضاري" رئيس إحدى جمعيات الشركة الاحتياطية للأهالي و العضو"باي العقون"حول مكانة هذه الجمعيات لدى الفلاحين المسلمين[1].

و هناك عدة دراسات تناولت دور الجمعيات الفلاحية في الاقتصاد الجزائري،خاصة سلسلة " الوثائق الجزائرية "D.A "في عدة أعداد ، حيث تتبعت نشأة هذه الشركات و جمعياتها التعاونية منذ نهاية القرن التاسع عشر و تطورها بعد الحرب العالمية الثانية و أدخلت عليها إصلاحا ، تمثل في فرق التدعيم الفلاحي (SAR) التي أصبحت جزء منم النسيج الإداري للشركات الفلاحية الاحتياطية SAP في سنة 1949 بقيامها بمساعدة الفلاحين المسلمين بالقروض المتوسطة و البعيدة الآجال ، و بالتالي أضحت تلعب دورا في مجال التخفيف من أعباء المسلمين الفلاحية[2]، و تناولت نفس هذه السلسلة ،أهمية القرض الفلاحي في تطوير الإنتاج و توجيهه في إطار المخطط الاقتصادي الأول . و هذا المشكل جعل العديد من الأعضاء يتدخلون في مناقشته و إرغام الإدارة إلى اتخاذ إجراءات لصالح استفادة الفلاحين من القروض المخصصة لهذه العملية[3].

و قد تدخل العضو "بوخلوة" من مجلس وهران في نفس الموضوع بقوله:" أن القروض المقدمة غير كافية،و ينبغي توسيع منع القروض لهم باعتبارها مسألة حيوية..."[4].

لا شك أن الموضوع أخذ حيزا كبيرا في مناقشات أعضاء المجالس للمسألة الزراعية ، بسبب اختلاف وجهات النظر ما بين الممثلين المسلمين الذين اشتكوا من قلة هذه القروض

1- Ibid , Séance 07 /05/1953 p 337

2 – Document Algérien N° 61 , Série Economique parue le 20/05/1949, sur « la Place et le Rôle du Paysannat dans l'Economie Algérienne »pp 43 – 52 Cf , Ibid , N° 109 parue le 30/051954 pp 43 -52

3- Ibid ,Rubrique Crédit Agricole parue le 25/04/1954,pp 49 – 77

4- C.G. depar d'Oran séance 04/11/1947 p 53

و نظرائهم الأوربيين ،الذين اعتبروا أنها كافية و لا دعي للمزيد منها بحجة الاضطرابات المالية الممكن حدوثها بميزانية الجزائر.

3 – الحلول المقترحة للقضايا الزراعية المرفوعة من قبل أعضاء المجالس العامة

إن العرض الذي قدمناه عن واقع الزراعة الجزائرية من خلال مداخلات أعضاء المجالس العامة ، وفق السياسة الزراعية المنتهجة في الجزائر ، و التي استندت إلى المخطط الإصلاحي الاقتصادي، الذي كان يهدف حسب وجهة نظر السيد "بيار بارطو" Berthaut(P) "إلى تحسين المستوى العام للفلاحة المسلمة، في إطار"فرق التحسين(التدعيم)الريفي المرتبطة بالشركات الفلاحية الأهلية SIP و الشركات الفلاحية الاحتياطيةSAP مدعما تدخله بأرقام عن ملكيات الدولة و البلديات[1].

أما على المستوى الرسمي فكان يهدف هذا الإصلاح إلى ما يلي[2]:

تحسين الأداء العقاري – تدعيم الأشغال الخاصة بحماية التربة و القيام بعمليات التشجير و الاهتمام بأشغال الري و توفير الإمكانات المالية و ضرورة استفادة الفلاحين من القروض و قدم لنا "أجرون" تحليلا وافيا عن الإصلاح لدي الدوائر الرسمية للحكومة الفرنسية بإدراكها ، أهمية القيام بعمل طويل الأمد لمعالجة جمود الإنتاج الزراعي و تحويل عالم الريف المسلم و مواجهة الأفواه المفتوحة للسكان المسلمين ، و بالتالي معالجة الأوضاع الفلاحية[3].

---

[1] - Berethaut (p), « La vie Politique et sociale» , Entretien avec la Revue Agricole de l'Afrique du nord S.D

[2] - Document Algérien, Crédit Agricole, Parue le 258/04/1950pp 49 – 77

[3] - شارل روبار أجرون ، مرجع سابق ص 811

أما على مستوى المجالس العامة ، فكانت النقاشات حادة من خلال تباين المواقف من هذا الإصلاح الحكومي ، و أهم الالتماسات التي وردت في هذا الموضوع ،تمّ عرضها في إحدى جلسات مجلس قسنطينة مطالبين بما يلي[1]:

- ينبغي تموين السكان بالحبوب
- // محاربة السوق السوداء و احتكار هذه المواد
- فتح الغابات أمام الرعي
- إلغاء الضرائب على الفلاحين العاجزين ، و مد الآجال للفلاحين الآخرين لتسديد ديونهم
- تدعيم سياسة القرض من خلال الدعم الفلاحي

و لهذه الغاية ، فإننا سنحاول أن نركز على الحلول و الاقتراحات التي خرج بها أعضاء المجالس العامة الثلاثة للمشاكل الزراعية المطروحة خلال جلساتهم المختلفة و من أبرزها:

- ركز معظم المتدخلين على مشكلة الحبوب و ضرورة تدعيم الفلاحين بالبذور ، و تسهيل شراء مادة الشعير باعتبارها مادة غذائية أساسية للسكان و ماشيتهم و تحديد أسعارها .

و قد تدخل أعضاء مجلس قسنطينة في هذا الموضوع مطالبين بضرورة بناء مخازن لهذه الحبوب و تحسين المردود الفلاحي لها [2]،و في نفس الموضوع طالب العضو"بلعابد"من وهران، الاهتمام بمناطق الهضاب العليا التي تعتبر مخزون الحبوب في الجزائر[3]،و شاطرت الجمعية الجزائرية،خلال طرح

1- -C.G .depar de Constantine , Avril 1949 , Situation Agricole ,pp 388 – 398

2- C.G.depar ,de Constantine , 23/04/1951, pp 388 – 395 , Cf Goinard (p), op cit , 160- 161

3- C.G, depar D'Oran Novembre 1947p 200 et Séance 11/101949 p 131

تقرير اللجنة الفلاحيةالذي قدمه النائب"جاك كالان"(Calan j، حول سوق الحبوب هذا الطرح بانتقادها السياسة المتبعة في هذا المجال[1].

و لذلك استشعر العديد من أعضاء المجالس العامة خطورة الأوضاع الفلاحية المتمثلة في انخفاض محصول الحبوب و كيفية مواجهة بؤس الفلاحين ،مثل ما تدخل النواب " بن جلول" " مصباحي و بن قارة" من مجلس قسنطينة ، مطالبين والي العمالة السيد "بابون "Papon ،بضرورة إيجاد حلول عاجلة لمصاعب الوضع الفلاحي بالعمالة[2].

و استنتاجا لمداخلات أعضاء مجلس قسنطينة ، تبين لنا أن هذه العمالة ؛ كانت عرضة لمشاكل زراعية عديدة أكثر من غيرها، بسبب الظروف الطبيعية القاسية و امتلاك المعمرين لأجود الأراضي[3].

في حين كان النقاش حادا من قبل ممثلي الأوربيين حول محصول الخمور و زراعة الكروم التي انخفضت تدريجيا ، و أثرت على العمال المسلمين الذين فقدوا وظائفهم الدائمة و المؤقتة ، مثل ما تطرق لها العضو" لوبون" lebon" ، الذي دعا إلى ضرورة تعويض خسائر المناطق الساحلية بإعادة غرس أشجار الكروم بمناطق الهضاب العليا تدعيما لزراعة الحبوب ، التي بدأت تفقد مكانتها بسبب غلاء البذور،و أضاف مطالبا السلطات المخولة بالتفكير في تشجيع المستثمرين الأوربيين و المسلمين بأنواع جديدة من أشجار الكروم ، ذلك ما دفع أعضاء مجلس وهران بتقديم التماس حول غرس أشجار المكروم بالمناطق شبه الجافة بالعمالة.

1- Oran républicain , 16/06/1954 et 17/06/1954

2- C.G.depar ,de Constantine, 25/04/1951, TI, pp 414 – 453 Cf, Echo D'Oran , la situation agricole en Oranie , le 28/11/1949

3- C.G.depar ,de Constantine , séance 16/10/1953 TI,pp 436 – 440 et séance 22/10/1953 TII, pp 507 – 528

أما الحلول التي اقترحها أعضاء المجالس العامة في موضوع القطاع الحيواني ،فانطلقت معظمها من المشاكل التي أصابت هذا القطيع ، بسبب الجفاف و قلة المياه و الكلاء و التشريعات الصارمة المضيقة على الرعي في الغابات[1] .

و كانت عمالة قسنطينة من أكثر العمالات ، التي تعرضت لهذه المشاكل حيث أبدا ممثلو هذه العمالة عدة ملاحظات لهذا القطاع كالآتي[2] :

– انخفاض محسوس لرؤوس الماشية في العمالات الثلاثة ، مستندين على معلومات من جمعيات مربي الماشية

– ضرورة إدخال تقنيات عصرية في تربية الماشية

– الاعتراف بالتسهيلات المقدمة لتربيتها في المناطق الساحلية عكس المناطق الداخلية .

نستخلص من هذه المداخلات ، الاهتمام الكبير بهذا القطاع و إبراز المشاكل التي يعاني من هذا القطاع ، عكس التقارير الرسمية التي كانت تشيد بإنجازاته .

أما في **مجال الري** فقد طالب العديد من ممثلي السكان بضرورة الإسراع في بناء السدود و إنجاز العيون و مساعدة الدواوير في الاستفادة من المياه الصالحة للشرب ، ذلك ما طالب به أعضاء مجلس وهران بتوجيه الأسئلة لمدير مصلحة المياه و الغابات،حول تطبيق القرار الخاص بتزويد الأراضي الفلاحية بالمياه [3].

و في مجال قطاع الغابات ،ركزت معظم التدخلات على السماح للسكان المسلمين الساكنين بالقرب من الغابات بالرعي في هوامشها و جمع الحطب والتخفيف من التشريعات الخاصة بهذا

1- C.G, depar D'Oran , session 22/04/1949 p 109Cf ,GGA, Exposé de la Situation En Algerie , 1952 pp 121- 123

2- C.G.depar ,de Constantine , séance ,29/04/1949 pp 115- 197

3- C.G, depar D'Oran , session26/101949 p 426

القطاع ، لتجنب هجرة الرعاة نحو المدن ، حيث خصص مجلس عمالة الجزائر جلسة لهذا القطاع بتقدمه لالتماس واضح ، أهم ما جاء فيه [1]:

نظرا لإجراءات التضييق المطبقة على الفلاحين الساكنين بالقرب من الغابات ، من ضرائب مفروضة عليهم و هلاك قطعانهم ، يطالب أعضاء المجلس العام لعمالة الجزائر باتخاذ الإجراءات الآتية :

- السماح للفلاحين بالرعي بالغابات التي يتجاوز عمرها عشر سنوات
- لابد على مصالح الضرائب، مراعاة أوضاع العائلات المرتكبة للمخالفات الغابية
- فتح ممرات أقل من 100 متر عرضا لزراعة الحبوب و جمع الحطب و رعي الماشية فيها

و في جلسة لمجلس عمالة قسنطينة الخاص بالتخفيف من حدة التشريع الغابي ، صدر تقرير عن والي العمالة جاء فيه ما يلي[2]:

- العفو عن الذين دخلوا الغابات المحروقة
- إلغاء الضريبة المفروضة على القطيع الحيواني ،أو تخفيفها إلى 10/ف
- السماح بجمع الحطب من الغابات المحروقة

أما رد الإدارة الاستعمارية على اقتراحات و الحلول المقدمة من قبل أعضاء المجالس العامة ، فبررت مواقفها الرافضة لكثير من اقتراحاتهم ؛بأنها تحافظ على أملاك الدولة و الغابات من الانجراف و الحرائق [3] ،

لذلك نستخلص بأن غالبية أعضاء المجالس العامة قد اتفقوا في الدفاع عن السكان و الضغط على الإدارة لتتساهل معهم في تطبيق التشريعات الخاصة بهذا القطاع .

1- C.G.depar d'ALGER , séance 29/04/1947 pp 309 – 310 , Cf , Goinard , (P), op cit , p p 181 – 182

2- C.G.depar ,de Constantine , séance ,29/04/1949 pp 197- 198

3- Document Algérien , janvier 947 – décembre 1947p 16

و في مجال تدعيم الفلاحين بالأموال و القروض و العتاد و مساعدة الشركات الفلاحية لهم اتفقت غالبية تدخلات أعضاء المجالس العامة ،على ضرورة منح القروض لصغار الفلاحين و تدعيمهم بالوسائل الحديثة ، و كان تدخل أعضاء مجلس وهران قويا في هذا الشأن بتدعيم مناطق الهضاب العليا المتضررين والفلاحين الآخرين بالإمكانات المادية و البشرية [1].

أما أعضاء مجلس قسنطينة ، فقد طالبو ا في نفس الموضوع باتخاذ إجراءات ضرورية لصالح الفلاحين المنكوبين في إطار تعليمة الحاكم العام الخاصة بإصلاح شركات الأهالي للاحتياط[2] ، و قد وضح لنا المؤرخ "حربي" هذا الطرح المتمثل في الفرق الشاسع بين المجموعتين السكانيتين في المستوى المعيشي و التدهور المتزايد في أحوال هؤلاء الفلاحين[3].

و تدخل العديد من الأعضاء في مجال القروض المالية ، مقدمين حلولا و اقتراحات، تتعلق بإعطاء مهل لتسد يد الديون و ضرورة قيام الشركات الفلاحية و فرق التدعيم الريفي بواجبها اتجاه الفلاحين و طالب بعض أعضاء هذه المجالس بالتخفيف عن فئة الخماسين التي تتعرض لاستغلال بشع ،و ضرورة إعادة النظر في العقد الذي يربط هذا النوع من العمل الفلاحي بصاحب الأرض ، مما جعل السلطات المحلية في الجزائر تنقل في تقاريرها هذه الانشغالات لدى السلطات العليا في الجزائر[4] .

---

1 - C.G, depar D'Oran session Octobre 1947 , « la question économique » , p 86 et session Novembre 1947 p78

2 - C.G.depar ,de Constantine , séance , novembre 1949 , Cf, C.G. d'Alger 30/04/1950 pp 75 – 81

3 - محمد حربي ، مرجع سابق صص 89- 90

4 - Enquêtes de demi siècle , Rapports des Autorités Locales , Cf , C.G.depar de Constantine 09/10/1953 , pp 344 –387

نستخلص مما سبق لنا ذكره من تدخلات أعضاء المجالس العامة في المسالة الزراعية ، بأن الفلاحين الجزائريين قد عنوا من صعوبات عديدة و تعرضوا لمضيقات قانونية، و رغم السياسة الاستعمارية المتبعة في هذا القطاع الحيوي ، إلا أن ممثلي السكان المسلمين كانوا في غالب الأحيان في المستوى المطلوب في الدفاع عن انشغالاتهم المشروعة حسب وجهة نظر أعضاء المجالس المنتمين للأحزاب الوطنية واليسارية على وجه الخصوص .

2 . موضوع التصنيع وأهميته في مداولات المجالس العامة :

ظلت الجزائر إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية، بلدا زراعيا في إطار المنظومة الاقتصادية للمعمرين، الذين ركزوا في مختلف مجالسهم المنتخبة في الجزائر و ممثليهم بالمجالس المتروبولية على المجال الزراعي، والاعتماد على المتربول في استيراد المواد المصنعة[1]، غير أبهين بتطور المجتمع الجزائري الذي تكيف مع المعطيات الاقتصادية الجديدة، عن طريق الهجرة إلى فرنسا أو إلى المدن الكبرى التي يسكنها المعمرون.

عندئذ وجدت الإدارة الاستعمارية نفسها أمام متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، في معاملاتها مع مشاكل السكان المسلمين، الذين صودرت منهم أراضيهم وتحولوا نحو المدن ليجدوا أنفسهم بدون عمل، وتراجع الأوروبيين المالكين للأراضي بسبب احتكار الشركات الكبرى لها، وكذالك حاجة فلاحة المعمرين إلى أجهزة صناعية بسبب المتطلبات المتزايدة،ذالك ما سنحاول أن نناقشه، بالتطرق لأسباب قيام فرنسا الاستعمارية بإرسائها لمعامل التصنيع، والسياسة المطبقة في الجزائر وأهم تدخلات أعضاء المجالس العامة في هذا الموضوع.

[1] - Document Algérien N°27 , parus le 15 juillet 1947 série économique, rubrique , industrialisation PP99-101

1.2 . مناقشة السياسة الصناعية للحكومة الفرنسية:

1.1.2 . دوافع التصنيع وأهميته في الجزائر:

تطرقت الكثير من الدراسات إلى أوضاع الجزائر الاقتصادية خلال الفترة الاستعمارية، مركزة على دوافع الاستعمار الفرنسي في الجزائر، الذي كان يبحث عن الثروة والغناء، رغم محاولة بعض منظريهم الاقتصاديين نفي ذالك بقولهم، لم نأت للجزائر بسبب الذهب أو غناها، وإنما لظروف تاريخية وجغرافية تعلقت بخصوصيات الجزائر خلال العهد التركي ، مثل ما جاء في قول رئيس الغرفة التجارية لباريس بحضور السيد **موريس موراند** [1]في محاضرة لهما سنة 1947 حول الجزائر،و أعلنا عن وجود بعض المشاكل الاقتصادية الناجمة عن تأثيرات الحرب بانخفاض إنتاج الخمور الذي هبط إلى ما بين 8إلى 9 هكل بعد ما كان 20 مليون هكتار، وكذالك انخفاض محصول الحبوب، بما يعني في نظره أن الجزائر بحاجة إلى تصنيع لتعويض الإنتاج ألفلاحي.

وطرح السيد **رفوروبي**[2]Reverobi رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية لمجلس الاتحاد الفرنسي هو الآخر نفس النظرة في تقرير له ،بتأكيده على أن الجزائر رغم كونها بلد فلاحي ومخزون روما من القمح، فإن فلاحتها تحتاج إلى التصنيع، بسبب انخفاض الإنتاج الزراعي وتقلص الأراضي الزراعية ،وأضاف موضحا أن الحكومة الفرنسية بدأت تهتم بالتصنيع منذ الحرب العالمية الأولى،حيث عرفت فرنسا أشد أزماتها الاقتصادية خلال الحرب العالمية الثانية ، حينما هددت ألمانيا باجتياح الأراضي الفرنسية و أصبحت مصانعها عرضة للدمار الألماني.

---

[1] - Echo D'Oran 18 janvier 1947 Mr Morande président du R.E.A. SOULIGNE LE ROLE DE LA France EN Algérie

[2] - C.A.O.M. boite N° 81F/174 Rapport du reverobi rapporteur de la commission des Affaires économique au sein du A.U.F.31/03/1955

ففرض ذلك على الحكومة الفرنسية وضع الآليات الأولى لبنية التصنيع في الجزائر رغم معارضة المعمرين مثل هذا التوسع الصناعي[1].

وتطرق الباحث الفرنسي **لوفافر دانيال** Lefeuvre Daniel في أطروحته حول التصنيع في الجزائر[2]، إلى ترجيح ضغط العسكريين الذين أصروا منذ الأزمة العالمية إلتي ضربت أوروبا في سنة 1929 إلى تبني خيار نقل الصناعة التكنولوجية إلى المستعمرة الجزائرية، من خلال ما جاء في التصريح للجنرال **بهرار buhrer في 04نوفمبر 1938**، بضرورة إيجاد صناعات حربية في المستعمرات، وجاء في تقرير آخر سنة 1938 إنشاء مصانع مختلفة في الجزائر بفضل مساهمات العسكريين، بتوفير حاجيات الجيش وتحويل بعض المصانع و الورشات المتربولية، إنجاز مصانع جديدة في الجزائر، وكلف الجنرال **قفار** gavar [3] دراسته مشروع مؤسسات التصنيع.

تدل هذه التصريحات لقادة الجيش الفرنسيين بأن الجزائر أماله الأساسي لتدارك النقص ، والخوف من المجهول وبذل المجهودات لتطوير الصناعة خارج المتربول.

وكانت للمجالس المالية والغرف التجارية نصيبا في مناقشة هذا التطور الجديد[4] الذي تعرفه فرنسا بالاعتماد على مصدر اقتصادي **آخر للتراكم المالي الرأس مالي من أجل إنعاش اقتصاد الاستعماري الفرنسي**، ذالك ما ذهب إليه أيضا المؤرخ الفرنسي "آجرون" بقوله رغم وجود المواد

1- ibid .

2- Le feuvre (D) l'industrialisation de l'Algérie 1930-1962 Echec d'une politique T 2 thèse de doctorat est sous la direction de M, jaque Marseille université de paris, I.V.F.R.HISTIRER P254

3- Ibid ,P 255

4- R.E.A,.travaux de la chambre du Commerce d'Alger 1938,, industrialisation de l'Algérie Motion de la 07decembre, 1938, P60

Cf Stora(B) histoire d'Algérie contemporaine de 1830-1988 casbah,Alger,2004.P 106

الأولية الخاصة بالتصنيع، إلا أن الجزائر خالية من المصانع وحسب وجهة نظره أن الحكومة الفرنسية أرادت تصنيع الجزائر لمعالجة هذا النقص ورفع مستوى معيشة السكان المسلمين الذين لم تكن الفلاحة قادرة على احتوائهم ولا على إطعامهم[1].

ومن جانب آخر اتفقت دراسات أخرى صادرة عن لجان وتحقيقات لمجالس متربولية منتخبة حول تحليلها للواقع الاقتصادي للمستعمرة الجزائرية[2] ودعوتها إلى ضرورة الاهتمام بمجال التصنيع الذي اعتبرته حيويا بالنسبة لاقتصاد المتربول، وركزت هذه الدراسات على تأثير العامل الديمغرافي، المتمثل في الانفجار السكاني بالجزائر على التنمية الاقتصادية.

وبذلك فهذه التحاليل ناقشت العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت الحكومة الفرنسية التي تبنت عملية تصنيع الجزائر، وحاولت الضغط على الجهاز التنفيذي للحكومة العامة في الجزائر للقبول بإدخال الصناعة إلى الجزائر وتحدي بعض اللوبيات الضاغطة على صناع القرار الاقتصادي في الجزائر؛ بدعوة الهيئة التشريعية بتبني وضع قوانين تسمح بإدخال التكنولوجيا الصناعية الحديثة إلى الجزائر[3]،معنى ذالك أنه كانت هناك في الجزائر بعض الصناعات المحلية ولكنها لم تكن كافية لتزايد الاستهلاك وحاجة الاقتصاد الجزائري لها.

وبسبب أزمات الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي في الجزائر وتدهور القطاع الصناعي بالمتريول و رغبة الحكومة العامة في الجزائر على توفير الشغل لليد العاملة الجزائرية

---

[1]- أجرون ، تاريخ الجزائر المعاصرج2 -مرجع سابق ، ص 816،وصاري وقداش ،مرجع سابق،صص177-183

[2] - J.O.R.F.N° 10, 105 5juillet 1955 rapport du conseil économique le 28/06/1955 PP327-328 -

[3]- C.A.O.M.boite N°81f/1794 revue connaissons de l'Algérie 1956, : « **la situation économique et sociale en** Algérie »

التي باتت تهدد الأمن الاقتصادي للمستعمرة ،دفع كل ذلك إلى انجاز مصانع لاحتوائها [1]، مما تطلب من الحكومة بباريس وجهازها التمثيلي في الجزائر إلى إقناع شركائها الاقتصاديين في المجال الصناعي لدعوتهم إلى الاستثمار في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة لتدعيم القاعدة الصناعية المتواجدة والتي تزخر ببعض المواد الأولية المعدنية، إضافة إلى إمكانية تحويل المواد الزراعية .

وبذلك اكتست الصناعة في الجزائر خلال الأربعينيات من القرن العشرين أهمية كبرى لدى صاحب القرار الفرنسي في باريس وخضوع اللوبي الاستيطاني إلى إغراءات المشاريع الإصلاحية الفرنسية في المجال الصناعي، بدعم مالي وتقني وإعفاءات ضريبية، مما جعل هذه القضية تصبح لها طابعا ماليا، **بسبب تكدس رؤوس المال للشركات الزراعية الكبرى في الجزائر**، التي تنشط في المجال الصناعي، مثل يذكر الباحث الجزائري **ابن شنهوا**[2] في تحليله للوضع الاقتصادي للجزائر المستعمرة خلال هذه الفترة.

2.1.2– المخطط الصناعي الفرنسي الاستعماري في الجزائر منذ 1946 خطوطه العريضة وأهدافه

نظرا لما سبق لنا أن أشرنا له من أزمة الصناعة المتربولية وحاجة فرنسا الحرة إلى مستعمرتها الجزائر بنقل التصنيع إليها، فإن الساسة الفرنسيين وممثلوها في الجزائر بواسطة **كاترو** أحد زعماء اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني C.F.L.N، الذي صرح في ديسمبر 1943 باسمها [3]:"إن فرنسا ملزمة بتوفير حاجيات المسلمين من أجل تجسيد سياسة الأفعال ،بسبب عدم رضا المسلمين بسياسة الإصلاحات الفرنسية" .

1- C.A.O.M.boite N°81F/1794, Revue, notes et études documentaires, ministère de l'intérieure N° 1962, 22 décembre 1954

2- Benachenhou(A) op cit PP335- 340

3- Document Algérie N° 27 , parue le 15 juillet 1947 Rubrique industrialisation, Cf, Lefeuvre(D) op cit p 304

وكان يدور الحديث لدى **لجنة الإصلاحات المسلمة** بضرورة مناقشة الأوضاع الاقتصادية للجزائر وإيجاد صناعات قادرة على امتصاص العدد الكبير للعمال المسلمين، وبالفعل تم مناقشة هذا الموضوع في جلسة لها بتاريخ 23 فيفري 1944 من قبل مقررها دفالون devallon المكلف باللجنة الاقتصادية.

ويؤكد إصرار هذه اللجنة على مناقشة الوضع الاقتصادي بالنسبة الحكومة العامة بهدف بناء قاعدة صناعية حقيقية، منذ 1944[1] ، تسمح على الأقل بتوفير أمن إنتاجي وتشغيل أكبر عدد ممكن من اليد العاملة الجزائرية.

ولكن أهم تغيير جذري ستقوم به هذه اللجنة تمثل في دراسة معمقة للمشكل الصناعي في الجزائر من خلال التقرير الذي قدمه السيد بالانسيbalensi مدير القضايا الاقتصادية لتطوير الصناعة بالمستعمرة بالحكومة العامة في الجزائر **C.G.A** ، أو ما سمي بالمخطط الصناعي سنة 1946[2] ، والذي لخص أسباب عرض المخطط الصناعي للحكومة العامة.كالآتي:

-عدم التوازن بين الموارد الاقتصادية والنمو الديمغرافي، وازدياد الوضعية تدهورا خلال الحرب العالمية الثانية .

-المعطيات السياسية والإستراتيجية المتعلقة بالوضع السائد عالميا في الشمال الإفريقي، من النتائج المترتبة عن حكومة فيشي ونزول الحلفاء بالجزائر وعودة حكومة فرنسا الحرة ووعودها للسكان الجزائريين .

-عجلت الحرب بتحويل جزء من الاحتياطي الصناعي الفرنسي إلى الجزائر و تأكدت وجهة نظر بعض العسكريين الذين طرحوا هذا المشروع .

---

[1]- أجرون شرل روبير: مرجع سابق ، ص- 18، 17

[2] -Cf Le Feuvre (D) , Ma Chérie Algérie op cit, P302 et Stora (B) op cit, 106-

-التأثير السياسي على الحكومة العامة نتيجة ضغط الحركة الوطنية منذ بيان فبراير 1943 و نشأة أحباب البيان وأحداث 08 مايو 1945،بضرورة إصلاح الأوضاع الاقتصادية، وإشراك المسلمين في التنمية والتطور الصناعي[1]،وذالك بطرح مجموعة من الصناعات القابلة للتنفيذ في الجزائر في قطاعات البناء والأشغال العمومية والصناعات الكيميائية والنسيجية والأغذية وتحسين صناعة الجلود، الخ...

وبالرجوع **للتشريعات الأولى التي مست الموضوع الخاص بالإصلاح الاقتصادي في شقه الصناعي**، كان وفق رسالة اعتماد بناء على مرسوم 11 أكتوبر،1946 المتعلق بتمويل الإنتاج الصناعي الذي يناسب الحاجيات الاقتصادية الحقيقية، ومرسوم 6 أبريل 1946 الذي يضمن للصناعيين في الجزائر استثمار رؤوس الأموال في إطار خطة التصنيع الجزائرية [2].

وكان قرار 15 مايو 1946[3] قد وضع الخطوط العريضة للخطة الصناعية في الجزائر من قبل الحكومة العامة، بإنشاء لجنة مختصة مكلفة بدراسة الطلبات المقدمة من قبل المؤسسات الصناعية أو التجارية بالاستفادة من المساعدة المالية للجزائر، بإنجاز ورشات ضرورية للحياة الاقتصادية للبلاد وإنشاء مصانع جديدة.

ولهذه الغاية فإن السلطة الحاكمة في الجزائر، كانت تفضل تقديم المساعدات للمؤسسات الصناعية بهدف وضع إطار عام لاستغلال ثرواتها المحلية والبحث عن مناصب شغل جديدة، وبالتالي تصنيع الجزائر وقف شروط عديدة[4]:

1- G.G.A, D'Apres la commission des Reforme Musulmans T_2 1er V, documentations de MR, **Balensi**, Note sur **l'industrialisation de L'Algérie**, Cf le Feuvre (D) op cit, P308

2- Document Algérie N° 27 parus le 15 juillet 1947 op cit PP,99-100

3- Ibid, P ,100

4- ibid, 15 juillet 1957, op cit PP 100-10

– تقوم الشركات الصناعية بتقديم مساهماتها للجزائر وتحصل على التدعيم المالي وتخفيضات جبائية.
– أن يكون الإنتاج ضروري للحياة الاقتصادية للبلاد.
– إنجاح التصنيع في الجزائر، وتدعيم المؤسسات العاجزة بالمساعدات المالية.

وبالتالي أصبح جليا أن الحكومة بباريس والحكومة العامة بالجزائر، قررتا بعد تردد القيام بتصنيع الجزائر، بهدف خدمة الاقتصاد الفرنسي[1] وقامتا بوضع الإطار المناسب في نظرهما للعديد من المشاريع الصناعية، التي يتم تنفيذها ابتداء من 01جوان 1947 في عهد الحاكم العام **شاتنيو** الذي وضع البرنامج الإصلاحي في مجاله الصناعي حيزا التنفيذ باعتماد الصناعات الأساسية الممكن انجاز ما في الجزائر وهي كالآتي[2]:

– الصناعات الحديدية، والميكانيكية، بإنجاز الو رشات والمصانع.
– الصناعات المنجمية، مثل معالجة منجم الزنك.
– الصناعات الكهربائية، والكيميائية.
– الصناعات المطاطية والخشبية والفلين.
– صناعات البناء والنقل والورق والصناعة والزجاج والنسيجية والغذائية الخ...

وحسب تقرير **رفوروبي** [3] السابق ذكره، أن انجازات هذا المخطط الصناعي باتت واضحة من حيث المؤسسات المنجزة والإعتمادات المقدمة مابين سنتي 1946-1948، حيث تم إعطاء

---

[1]- شارل روبير أجرون: مرجع سابق

[2] - C.A.O.M. boite N° 81F/1794, France document « l'économie Algérienne ». Op cit

CF. Document, Algérienne , Parue le 15 juillet 1957 op cit P102

[3] - CA0M, B, N°81F/1794, Assemblée de U.f Rapport du Reverobi le 31/03/1955 p 59

الاعتماد لـ73 مؤسسة، وأن 93 مصنعا أصبح في الخدمة سنة 1951 وأصبحت الجزائر قابلة للتصنيع ؛أما في سنة 1953 وصلت الاعتمادات إلى 160 مصنع، توقف منها 6 فقط.

وقد وجد 15000عامل مسلم ضالتهم في العمل بالمصانع الجديدة، وقدمت هذه الصناعات تدعيما للأنشطة الاقتصادية الأخرى وحسب وجهة نظر التقرير فإن 600 ألف شخص يعيشون بشكل دائم من عملية الأنشطة التحويلية،التي يمكن لها أن تنشط ألاف المصانع والو رشات، منها 600 بها أكثر من 50 عامل للمصنع الواحد ؛وأن قطاع البناء شكل وحده 30 % لسنة 1952 من الدخل العام المقرر ب500 مليار/ف ، وقامت فرنسا في إطار خطتها الاقتصادية بمخططين رباعيين آخرين سبق لنا أن تطرقنا لهما في العنصر السابق:[1948-1953]- و [1953- 1956] و كانا يهدفان حسب الحكومة العامة إلى استثمار 14 مليار/ ف منها 6,800 مليار/ ف قروض مضمونة، وتم إعطاء اللامركزية للصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية، لشمال إفريقيا عن المتربول، وكان المخطط الثاني 1953-1956 يهدف إلى ضمان توفير العتاد الفلاحي والأشغال العامة[1] .

وأورد لنا "أجرون" في دراسته ،العديد من الإحصائيات حول عدد المصانع ومناصب الشغل **ولكنه اعتبرها قليلة إذا ما قورنت بالنمو الديمغرافي المتزايد للسكان**[2].

وهذا الأمر يجعلنا نناقش ونحلل ما ورد في هذه التقارير، ومقارنتها بدراستها أخرى تطرقت إلى هذا الإصلاح الاقتصادي، بالبحث عن التعليقات في الجرائد وبعض المذكرات التي أوردت عكس ما ذهبت إليه هذه التقارير؛ بازدياد معاناة السكان المسلمين وعدم ارتفاع مستواهم المعيشي حسب هذا البرنامج الطموح بالنسبة للإدارة الاستعمارية.

---

1 - Ibid,P60

2 - شارل روبير أجرون مرجع سابق ص819

لكن حقائق الميدان حسب ما يذكر الكثير من المعاصرين للأحداث، أنها كانت **لصالح اقتصاد المعمرين** الذين وجدوا أنفسهم مضطرين إلى تبديل الشكل الاقتصادي السابق ،المتمثل في الزراعة والتحول نحو الصناعة **لخدمة الاقتصاد الكولينالي**[1].

ومن جهتها،ناقشت **المجالس العامة** في العديد من دوراتها العادية والاستثنائية مشاريع الإصلاح الاقتصادي **وتصنيع الجزائر**، بما يناسب إمكانياتها وحاجياتها؛ وتدخل العديد من أعضاء المجالس العامة بطرح الأسئلة الشفوية وإبراز عيوب الإصلاح الصناعي من حيث أهدافه ونتائجه، ودار نقاش حاد مابين **التيارات الشيوعية والاشتراكية والأحزاب اليمينية** الذين دافعوا عن زراعة الخمور، وطالبوا بالمزيد من مساعدات المتربول في مجال القروض الصناعية[2]، وحاولوا طرح المشاكل التي تعيق التطور الصناعي في الجزائر.

ومن جانب آخر، كانت سنة 1954 حاسمة في عدة مجالات بظهور العديد من التقارير الخاصة بالأوضاع العامة للجزائر، بما في ذالك المجال الصناعي، خاصة تحقيقات نصف قرن للسلطات الاستعمارية التي كلفتهم بها سنة 1952، لجميع البلديات المختلفة والكاملة لصلاحيات والمراكز البلدية وأيضا رؤساء الدوائر وعمال الولايات.

حيث قام في هذا الصدد الأستاذ **شنتوف طيب** بدراسة الأوضاع للجزائر خلال سنة 1954 انطلاقا من تحقيقات نصف قرن للسلطات المحلية حول مختلف القضايا ،من ذالك ما جاء

---

[1] - يمكن الرجوع للعديد من المصادر والمراجع منها:

- عبد الرحمن ابن العقون-الكفاحى القومي...،مصدر سابق ، ص جوليان شارل اندري، مصدر سابق ص.ص 365 -366.
Cf,Benachenhou ,op cit , p p 360 – 371

[2] - تم مناقشة هذه المواضيع ضمن الوضعية العامة للعملات من خلال تقارير اللجان الاقتصادية للمجالس الثلاثة ما بين 1947-1954 ب:

Le conseil généraux d'Alger Oran Constantine les sessions ordinaire et extra ordinaires débats sur lea situation économique

في تقرير لدائرة تزي وزو بضرورة تصنيع البلاد من أجل إعطاء العمل للإنسان لينتج وجعل الجزائر آلة صناعية كبرى قادرة على امتصاص اليد العاملة المحلية، لا ينبغي تركيزها في المناطق الساحلية فقط ولكن تعميمها وتوسيعها إلى المناطق الداخلية وهو ما يهم سكان الأرياف الذين يجدون ضالتهم إلى غاية حدود الصحراء[1].

ومن جهة ركز الأستاذ **بن شنهو** حول الموضوع متطرقا لنفس الموضوع حول طبيعة السياسة الاقتصادية المساعدة على تراكم رأس المال إلى غاية سنة 1954 وفشلها، بسبب التنافس ما بين كبار المزارعين والصناعيين الجدد[2].

فيما ركزت دراسة أخرى حول علاقة التحقيقات التي أمرت بها السلطات الاستعمارية من ممثليها بالمحليين، حول الوضع العام للجزائر وعلاقته بالأوضاع السياسية والاقتصادية، وخلصت الدراسة بفشل سياسة التصنيع، رغم الإمكانيات التي وفرتها الإدارة الاستعمارية؛وهو ما يناقض في نظرنا ما جاء من دراسات وتدخلات حول هذا الموضوع[3].

وسنحاول في العنصر المقبل أن نتطرق إلى تدخلات أعضاء المجالس العامة حول مناقشة إمكانيات التصنيع والعراقيل التي واجهته في العملات الثلاثة في الجزائر.

---

1 - Enquête du demi siècle des autorité locales D'Algérie, voir Benchentouf(T) , op cit P310

2 - Benachenhou ,op cit , p p 360 – 371

3 - Alleg(H) et Autres, sous la direction de, la Guère d' Algérie , op cit , p p 308 – 379

إن تقرير السلطات المحلية جاء ليعكس الأوضاع العامة للجزائر في هذه الفترة وخرج للعلن سنة 1954 يحتوي على 300صفحة، حيث طالب الحاكم العام من جميع رؤساء البلديات وحكام المحليين بتقديم ملاحظاتهم حول أوضاع مناطقهم و أ رفقت هذه المنوغرافيا بتقارير نواب الولاة وسجلت في عمومها الأوضاع المتدهورة للسكان المسلمين.

2.2 – تدخلات أعضاء المجالس العامة في مجال إمكانات الصناعة ومشاكلها.

2.2.1– إمكانيات الصناعة ودورها في تطوير اقتصاد المستعمرة

لقد اهتدت الحكومة العامة إلى طرح مشروع تصنيع الجزائر بشكل سريع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،و واكب مناقشة هذا المشروع وتنفيذه توفر الجزائر على إمكانيات صناعية، خاصة مع التنفيذ الفعلي للخطة الصناعية ابتداء من سنة 1946.

ووفق تقرير لقونزلاس gonzales مقرر اللجنة الرابعة للمجلس المالي الجزائري[1] الذي ناقش تداعيات تصنيع الجزائري والإمكانيات المتاحة،فقد تطرق إلى التسهيلات الفرنسية في مجال الاستثمار و مناورات عديدة لإنشاء صناعات جديدة، حيث ارتفعت الإعتمادات سنة 1947 إلى 113 مشروع من بين 49 مشروع سبق دراسته بناء على قرار 8 جوان 1947 وقبلت منها 34 مشروعا في مجال :

- صناعات أشغال البناء خاصة في مجال الاسمنت.
- صناعات حديدية، صناعة الورق والورق المقوى بقسنطينة
- صناعات كيميائية، صناعات رخامية وهران.
- صناعات نسيجية، وغذائية في العديد من المدن.

ويدل هذا التقرير على رغبة المجلس المالي المكون أساسا من أعضاء المجالس العامة الثلاثة بتصنيع الجزائر وتوفير الإمكانيات لها.

وفي تقرير "**لأندري رويز**" السابق الذكر حول الاقتصاد الجزائري، فإن الصناعة في الجزائر أصبحت تمثل 28%من إجمالي الإنتاج الجزائري و يعمل فيها 7% من المسلمين و 38% من الأوربيين،

1- C.G.A. Assemblée financière de l'Algérie, session Extraordinaire, TII ,compte, des délibérations Séance 20 février 1947 ; Rapport gonzales,pp237.137 ,Cf Echo D'ORAN 14/01/1949

في حين وضح المؤرخ الجزائري **محمد حربي** [1]في دراسة له **تحليلا للقوى المنتجة في الصناعة،** بأن الأوربيين معظمهم يسكنون المدن ويعملون في الصناعة بنسبة34% و50% في قطاع الخدمات، وأن معظم الجزائريين المسلمين عمال يوميين، 7% منهم إطارات عليا فقط.

وهو يفسر أن جميع الإمكانات المتوفرة من قبل الحكومة العامة، إنما كانت تتجه لأصحاب رؤوس الأموال الكبرى وقلة من كبار الملاك الجزائريين المسلمين وبالتالي فالهوة جد متسعة ما بين المسلمين والأوروبيين، **والجدول الآتي يمثل عدد العمال المسلمين والأوروبيين في القطاعات الصناعية المختلفة .**

رقم الجدول 11: **مؤشرات العمل في القطاع الصناعي لسنة** 1948[2]

الإنتاج	المسلمين	الأوربيين	المجموع
المناجم	22,938	3,491	26,429
صناعات تحويلية	116,305	100,189	216,494
النقل والبضائع	104,244	21,337	125,581
المجموع	243,437	125,017	368,504

المصدر: **C.A.O.M.Boite N° 81F/1794**

Rapport de André Ruiz , 4eme commission du A.U.F.7 janvier 1955

[1] -محمد حربي: سنوات المخاض، مرجع سابق ص 30-31

[2] - C.A.O.M.Boite N°= 81F/1794 , Rapport de André Ruiz op cit P34

أما الصناعات الخاصة بقطاع الأشغال العمومية ومواد البناء فكانت لها أهمية بمستوى نسبة 57% من **الإنتاج الصناعي من خلال الجدول الآتي :**

جدول رقم:12نسبة مساهمة بعض القطاعات الصناعية[1]

الإنتاج الصناعي	%	الإنتاج الصناعي	%
الأشغال العمومية	40,8	صناعة النسيج	4,4
مواد البناء	16	صناعة كيميائية	3,3
تحويل المعادن	9,2	تبغ وأعواد الكبريت	2,6
استخراج المناجم	8,3	المواد الدهنية والصابونية	1,7
الكهرباء	5,2		

المصدر: **C.A.O.M.Boite N° 81F/1794 , Rapport de André Ruiz opcit P34**

تظهر لنا هذه الإحصائيات عن المكانة المحدودة للصناعة في الجزائر، خاصة بالنسبة للعمال المسلمين بسبب عدة مشاكل، سنرجع لها فيما بعد، وتؤكد لنا أيضا مؤشرات اقتصادية أخرى للجداول الإحصائية المقدمة من قبل الحكومة العامة نفسها، بأن هذا الإنتاج تطورا قليلا، رغم الجهود المبذولة من قبلها[2] .

1- Ibid

2- C.G.A.service de Statistique général Bulletin statistique général supplément de septembre 1950 ,PP17-18

وأكدت لنا إحصائيات وتحليلات المجموعة الخاصة بالعلاقات التجارية والمالية بين المتربول والجزائر المعروفة باسم رئيسها ماستبول **Maspetiol**[1]، في إطار دراستها للأوضاع الاقتصادية للمنطقتين وخلصت في نوفمبر 1954 بوجود فرق شاسع ما بينهما في مجال الصناعات المعدنية والبناء والأشغال العمومية، فكان للجزائر نسبة 27%فيما كان للمتربول ما نسبته 50% ،وهو ما جعل الحاكم العام **'ليونارد'** يعلن عن شروط توسيع المجال الصناعي في الجزائر من أجل اللحاق بالمربول[2].

واعتبر ذالك نقصا لمكانة الجزائر في المجال الصناعي، حسب العديد من تدخلات أعضاء المجالس العامة في العديد من دوائرهم التي ركزت على ضرورة مساعدة الجزائر ماليا والتأني في توسيع القاعدة الصناعية حسب ما جاء في دورة 1947 لمجلس عمالة قسنطينة حيث وقعت مناقشات حادة، ما بين بعض النواب الأوربيين أمثال بلومبا Blomba، والعضو المسلم **فرحات عباس** حول الاهتمام ببعض الصناعات، منها صناعة الصوف ومساعدة صانعي الأحذية وتوفير الجلود لهم، ورفع نفس أعضاء المجلس بواسطة **ابن قارة**، التماسا حول ضرورة توفير المعدات الفلاحية للجزائر، و لذلك طالب أعضاء المجلس بما يلي[3]:

- مساواة أسعار البيع للمعدات لفلاحة مع المتربول.
- إنشاء مصانع أو ورشات في إطار المخطط الصناعي.

---

1 - CAOM.81F/1794 , Rapport **de Mastepiole** (Résumé de 17 P)

2 - Oran républicain 27 janvier 1954

3 - C.G. depart de Constantine séance Novembre 1947 P 162

وتطرق من جهته **ابن قارة،** بأن الجزائر ضعيفة صناعيا فلابد من توفير الدراسات الضرورية لتصنيع الجزائر في أقرب وقت ممكن، وتم قبول مقترح الأعضاء المسلمين للمجلس[1].

وفي نفس الموضوع تدخل العديد من النواب حول توفير المعدات والآلات وتوفير مصانع لها من أجل القضاء على قلتها وبالتالي توفير شروط التصنيع في الجزائر[2].

ولهذا الغرض اعتبر **أجرون** في إحدى دراساته بأن التصنيع في الجزائر انطلق سريعا ولكنه تباطأ في الخمسينات من القرن 20 فلم يوفر سوى 15000 وظيفه وهو قدر ضئيل للتطور السكاني للمسلمين، ولم تتمكن الإدارة الاستعمارية وضع مشروع أساسي لتصنيع الجزائر إلا متأخرا[3].

ونعتقد من جهتنا أن فرنسا الاستعمارية حاولت **تلبية رغبات المستوطنين في مجال التصنيع دون مراعاة الحاجات الأساسية للسكان المسلمين،** رغم ما كانت تقوم به المؤسسات الصناعية من دور لإبراز معالم التصنيع بواسطة تقديم أرقام متطورة عن هذا التصنيع ولكنها لم تستطع أن تذكر أن ذالك كان غير كاف، ذالك ما ورد في دراسة للمنطقة الاقتصادية للجزائر (R.E.A) بقولها: « **وأخيرا فإن التصنيع في الجزائر لا يتوفر إلا على عدد قليل من التخصصات،تصبح غير كافية لتنفيذ المخطط الصناعي وهذا هو المشكل الكبير الذي ينبغي معالجته...**»[4]

وذهب الباحث إيليشونس(H) Elenshans إلى تحليل الإمكانيات والنقائص، وأن الجزائر بإمكانها أن تتحصل على صناعاتها الخاصة بها[5]،أما الباحث **قونار** فقد عدد أهم الإنجازات التي

---

1 - Ibid,Séance 29/04/1952,Motion ,N°01, P400

2 - Cf,ibid , séance 22 octobre 1953 TII, Rapport de benkara, Industrialisation, pp 315 – 316

3 - Agéran(H.R), Histoire Contemporaine …TII, Ed PUF, p 83

4 - D.W.A.O, BP, 36, Revue de Région Economique d'Algérie , Situation Economique , 1948

5 - Heleshans (H) La Guerre d'Algérie op cit, PP160-161

تحققت بسبب الإمكانيات الصناعية التي وفرتها فرنسا للجزائر من سنة 1946إلى سنة 1954 وقدم لنا أرقاما عن حصيلة الإنتاج الصناعي في الصناعات ، مجال الصناعات الغذائية كالدقيق بتوفير 500.000 قنطار و 330.000 و 125.000 من الكسكسي وأيضا الصناعات الخشبية والنسيجية كالقطن ومواد البناء[1].

إن هذه الأرقام التي تعبر عن الإمكانات الموفرة من جهة ، وانتقاد بعض المتخصصين لها بأنها غير كافية، تدل في نظرنا إلى الاهتمام المتزايد للإدارة الاستعمارية باستغلال الإمكانيات الصناعية للجزائر وتوفير اليد العاملة، ولكن هناك ثمة مشاكل في عدة قطاعات واكبت العملية الصناعية في نظر متدخلين من أعضاء المجالس العامة ،مثل ما نأتي في تحليله في العنصر المقبل.

2.2.2 – المشاكل المطروحة ومواقف أعضاء المجالس منها

كان هدف المخطط الصناعي الاستعماري في الجزائر، توفير الإمكانيات المالية من أجل تتبع حركة الإنتاج الصناعي لامتصاص مشاكل المسلمين المتزايدة في مجال الاستهلاك والشغل لكن بعد مرور ثلاثة سنوات من تنفيذ هذا المخطط 1946-1949 ،أظهرت لنا الوثائق الإحصائية التي تصدرها الحكومة العامة[2]، باستقرار الوضع الاقتصادي واستقرار الأسعار كالإنتاج الزراعي والصناعي.

أما التقارير التي **رفعها والي عمالة وهران إلى وزارة الداخلية الفرنسية** هي الأخرى تظهر لنا الأوضاع العامة لعمالة وهران في مجال التصنيع .

1- Goinard(P) op cit PP185-186

2- C.G.A Bulletin statistique général , juillet 1949

و ذكرت تلك التقارير الخاصة بجلسات مجلس عمالة وهران،أن الوضع في تحسن[1]،لكن الباحث الفرنسي **أجرون** وضح لنا عكس ذالك[2]،بأن الوضع الصناعي رغم بدايته الجيدة، فإنه تباطأ فيما بعد بسبب العراقيل المالية التي كانت تفترض لنجاح الخطة الصناعية، حيث كانت الجمعية الجزائرية تفرض الضرائب على المؤسسات الصناعية .

ومن جانب آخر تخوف المؤسسات الصناعية الفرنسية بالمتريول من نجاح التجربة الصناعية بعرضها المنافسة في السوق الجزائرية، وكذالك كان لندرة رؤوس الأموال سببا آخر في تخوف الرأسماليين المستثمرين، حيث أرجع "ابن أشنهو" تباطأ التطور الصناعي وارتفاع النشاط الخدماتي موضحا ذلك بما يلي «**بداخل القطاع الصناعي ، فإن تركيبة تراكم رأس المال جد ضعيفة** » مثل توضحه **نسب تراكم رأس المال في القطاعات الصناعية الآتية**[3]:**الجدول رقم 13**

النوع	الطاقة	البترول	الصناعات الاستيرادية	الصناعات المستهلكة	مواد البناء والأشغال	متنوعة		
1950	6	/	9	19	26	33	7	%100
1954	7	2	8	23	27	31	5	%100

المصدر: **Benchanhou(A), op cit p 356**

1- CAOM serie 5I/40, question économique , conseil général dépointent d'Oran 1947

2- أجرون شارل روبير: مرجع سابق:ص 813

3- Benchanhou(A) op cit P356

ولاحظنا تناقضا في الوثائق الرسمية للحكومة العامة[1]،في طرحها لمعطيات تشخيصية لسنة 1954 حول تطور الصناعة ،بأن إنتاجها قد ارتفع وفي نفس الوقت تعترف بأن بعض الصناعات مستها الأزمة المالية .

أما المنطقة الاقتصادية للجزائر (R.E.A) [2]، فإنها دقت نقوس الخطر سنة 1954 رغم تطور الإنتاج الصناعي إلا أن الصناعات التحويلية في الجزائر، باتت تتعرض لمشاكل خطيرة بسبب مناقسة الصناعات المتربولية، بسبب أعباء النقل والضرائب وارتفاع أسعار بعض المواد الفلاحية المصنعة مثل الأسمدة.

جعلت هذه المشاكل الكثيرة ، العديد من أعضاء المجالس العامة و ولاة العمالات يتدخلون بقوة لتقليل هذه المشاكل والمطالبة بإيجاد حلول لها.

فمن تلك التدخلات نجد بعضهم يهتم بمشكلة مصانع الزيت، أمثال النائب **آيت علي** من عمالة الجزائر ، الذي تطرق إلى "امتناع السوق المتربولية من بيع وعرض الزيوت الجزائرية رغم تدخل زملائنا البرلمانيين ورئيس الجمعية الجزائرية فإن شركة قنادا GNADA تهدد بمصادرة كل تصدير جزائري لها ،مما يهدد المحاصيل المحلية وتؤكد على ضرورة المساواة مع المنتجات المتربولية وحرية بيع الزيوت الجزائرية بدون فرض الضريبة عليها..."[3].

ومن جهة أخرى نجد أعلى مسؤول في عمالة قسنطينة، المتمثل في والي عمالتها يطالب من شيوخ البلديات وإداري العمالة ونوابه على الدوائر بضرورة شفافية الإشهار في مجال القطاعات

1- C.G.A l' Expose de la Situation de l'Algérie En 1954, industrialisation présente par gouverneur léonard introduction

2- D .A.W.O. BP36 R.E.A situation économique de l'Algérie en 1948

3- C.G. depart d' Alger , Séance 0 3 novembre 1949,

الصناعية والاتصال بالنقابات والجمعيات الممثلة لمختلف الصناعات بالعمالة، وإعفاء الضريبة للمتعاملين الجزائريين[1].

هذه المشاكل المالية التي باتت تلاحق الصناعة الجزائرية اضطرت بعض الشركات العاملة في مجال الزيوت مثلا إلى التواجد في كونفيدرالية تضم سبعة شركات صناعية بمنطقة السانيا بوهران[2]وأيضا العديد من الشركات العاملة في قطاع البناء والصناعات الغذائية والنسيجية حسب تقرير للمنطقة الاقتصادية للجزائر سنة 1949.

ومن المشاكل الأخرى الأساسية التي واجهت التطور الصناعي في الجزائر مشكلة اليد العاملة المسلمة التي أضحت تشكل عائقا آخر أمام تحسين الإنتاج الصناعي لأسباب تقنية ومادية.

وكان الهدف تحقيق مشروع الخطة الصناعية التي تحدثنا عنها سابقا،و المطالبة بضرورة إيجاد قرار مناسب لتصنيع الجزائر وإيجاد صناعات جديدة قادرة على امتصاص اليد العاملة المسلمة، وذالك ما ورد في جلسة مجالس الوزراء لفرنسا بتاريخ 24اكتوبر 1944، وقد تحول هذا القرار إلى حيز التنفيذ سنة 1946، ولكنه واجه مشاكل عديدة حسب وجهة نظر لجنة الإصلاحات المسلمة التي تأسست خلال هذه الفترة، ومما دعم هذا القرار تدخل العديد من أعضاء المجالس المنتخبة لدى السلطات التنفيذية بالتنبيه إلى خطورة مشكلة اليد العاملة المسلمة، التي باتت تتعرض لانهيار، بسبب الركود الزراعي والبطالة المتواصلة ومن أهم تلك التدخلات لممثلي المعمرين النائب **أوغست رونيكرال** (**A**)**Rencurel**، الذي تحدثنا عنه في الباب الأول وهو عضو مجلس العام للجزائر و شيخ بلدية

1- D.A.W.O recueil des Actes Administratives , depart de Constantine N°16 Sep 1950

2- Le Feuvre (D) opcit, P36, D'Apres (REA) N° 16 ,juin 1950 ,P4

أورنيوفيل (شلف حاليا)[1]الذي تدخل بقوة ، داعيا إلى ضرورة تصنيع الجزائر لمواجهة تطور المسلمين حسب وجهة نظره.

ومما زاد من المشاكل التي واجهت التصنيع في الجزائر، تمثل في ندرة اليد العاملة المؤهلة والمتخصصة، وارتفاع تكاليف اليد العاملة المتربولية، مما جعل بعض المؤسسات المختصة في المجال الاجتماعي بالجزائر[2]،توضح في تقاريرها الوضعية المتدهورة **لليد العاملة الجزائرية في مجال الصناعة خاصة في مجال ضعف رواتبها** ،حيث وضحت أن عددها قد وصل في أكتوبر 1954 في قطاعات المناجم والمصانع والورشات بما فيها الكهرباء والغاز إلى 210,000 شخص فقط بنسبة 2,4% من مجموع السكان المقدر ب9,154000 /ن ، و **وضحت لنا الإحصائيات الآتية، مقاربة في النسب ما بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى في كل من الجزائر والمتربول:**

جدول رقم14 . مقارنة قطاع الصناعات مع القطاعات الأخرى.

القطاعات الإنتاجية	الجزائر	المتربول
القطاع الأول الفلاحي	%72	%32
القطاع الثاني الصناعي	%11	%40
قطاع الثالث الخدمات والتجارة	%17	%28

المصدر : **secrétariat sociale d'Alger, Le micro industrielle opcit PP18-20**

1 - Le feuvre (D) , opcit P311

2 - Secretaires général d'Alger , la micro industrielle op cit, **la Main d'Ouvre Musulmane,** opcit PP ,18 -20

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قطاع الصناعة في الجزائر لم يصل إلى مستوى النصف بالنسبة للمتربول بسبب المشاكل السابقة الذكر، ومن أبرزها اليد العاملة المسلمة غير المؤهلة ولا المتكونة،و قلة مراكز التكوين المتخصصة، **مما جعلت المؤرخ الفرنسي أجرون** يتطرق لها في سنة 1954 موضحا: "وكانت تشغل الصناعة في الجزائر سنة 1954، 264000 شخص من أصل 940ألف عامل غير فلاحي وكانت أبرز الصناعات الأشغال والبناء لكن الصناعات النسيجية ظلت بطيئة ب2% من استهلاك المواد القطنية و16% من الاحتياجات الصوفية..."[1].

هذه الظروف دفعت بالعديد من اليد العاملة المسلمة بالهجرة إلى فرنسا،و قد أشارت الإحصائيات إلى وجود 250,000 يد عاملة فرنسية مسلمة بشكل دائم، وهي تعمل في ظروف صعبة متأثرة صحيا، بسبب الأعمال الصناعية الشاقة ولا تمتلك حصانات تقنية وذات رواتب ضعيفة حسب المتدخلين خلال انعقاد المؤتمر السادس عشر لرؤساء المجالس العامة المنعقد في الجزائر في جوان 1953[2]،وأبرز ما نستخلصه من المشاكل التي واجهت الصناعة في الجزائر، قلة نمو رؤوس الأموال، ومنافسة الشركات المتربولية وعدم كفاءة اليد العاملة المسلمة وارتفاع تكاليف اليد العاملة المتربولية.

3- تباين مواقف أعضاء المجالس العامة من موضوع الضرائب

لقد كان موضوع الضرائب من اختصاص وزارة المالية ومصلحة الضرائب منذ مدة، خاصة في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، بأن كانت خزينة الحكومة العامة للجزائر والعملات بصفة خاصة تزود من قبل الضرائب العربية التي كانت تطبق على المسلمين ، ونظرا لتأثيراتها الخطيرة

---

[1]- شارل أندري أجرون: مرجع سابق ص ص، 817-818

[2]- XVI congres d'Alger des présidents des conseilles généraux dd France, du 12 au 18 juin 1953 op cit ,Rapport du gravier, PP 72-73

على أوضاع المسلمين، ثم إلغائها واستبدالها بأنواع عديدة من الضرائب[1]، وكانت تناقش في مداولات المندوبيات المالية ثم المجلس المالي و بالجمعية الجزائرية.

ومن هذا المنطلق نسأل عن مدى اعتماد العمالات على الضرائب المفروضة على السكان المسلمين ومدى عبئها عليهم؟ وما هي أبرز تدخلات النواب عموما و المنتخبين المسلمين خصوصا في هذا الموضوع؟ وما هي أبرز الحلول والإصلاحات حول هذا الموضوع؟ وما موقف أعضاء المجالس العامة من الإصلاح الضريبي؟

1.3_ مناقشة دور الضرائب في دخل ميزانية العمالة

1.3. 1 - دور المؤسسات التشريعية المحلية في مجال الضرائب

لقد عاشت الجزائر المستعمرة أوضاعا اقتصادية سيئة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ذلك ما كان يدور داخل المؤسسات التشريعية في مناقشة دور الضرائب في إنعاش هذا الاقتصاد ومحاولة إيجاد حلول لمشاكل ميزانية وميزانية العملات، منذ أن حلت المندوبيات المالية وحل محلها المجلس المالي للجزائر في 1945، لذي أصبح يناقش مواضيع ذات **صلة بالضرائب**[2]، وبات أعضاؤه يطرحون مشاريع عديدة للعفو الضريبي المفروض على الشركات وأصحاب الملكيات الزراعية، وظل الموضوع متداولا بين أعضاء يمثلون المجالس العامة داخل هذه المؤسسة الجديدة.

وانتقل هذا الموضوع الثقيل الذي يمثل موردا اقتصاديا للمستعمرة ولخزينة الجزائر، إلى أروقة **الجمعية الجزائرية** ، حيث أصبحت المواضيع المالية من أبرز صلاحياتها.

---

1 - Candas(P) OP CIT , pp 132-138

لقد تدخل العديد من أعضاء المجالس العامة في مداولاتهم بالمجالس الثلاثة لمناقشة هذا الموضوع الذي سنرجع له في الفصل الثالث من هذا الباب

C.F, Collot (O) op cit PP 54-55

2 - Echo d'Oran 21mai 1947

وفي هذا الشأن، ورد تقرير مؤرخ ب11يناير 1951[1]، مرسل من قبل الحاكم العام إلى وزير الداخلية يعلمه فيه، أن الجمعية الجزائرية وافقت على النظام الضريبي الخاص بالتجارة و في تقرير آخر للحاكم العام إلى وزارة الداخلية وضح فيه أن الجمعية الجزائرية قد وافقت على مشروع العفو الضريبي[2]،وتدعيم المراقبة المالية من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

مما لاشك فيه أن دور هذه المؤسسات التشريعية بات واضحا من مسألة الضرائب التي أصبحت جزء مهما من دخل **ميزانية العملات الجزائرية**، وتدفع المشرع الاستعماري إلى إعداد سلسلة من القوانين التشريعية في موضوع الضرائب بهدف تنظيمها وتوضح دور الضرائب في مجال تدعيم الدولة وميزانية العملات.

ولهذا الغرض أصبح لمصلحة الضرائب بالحكومة العامة في الجزائر وملحقاتها بالعملات دورا أساسيا في جميع الضرائب ،وذالك من خلال تصويت الجمعية الجزائرية على مجموع قوانين المنظمة لهذه العملية ومن أبرزها تلك القوانين التي صدرت خلال الدورة غير العادية للجمعية الجزائرية بمارس 1952، خاصة بالجانب الفلاحي وتنظيم دفع الضرائب وفق القرارات الآتية:[3]

- قرار7 جويلية 1952
- قرارات 17 نوفمبر 1952، 6مارس1952، 13 مارس 1952
- قرار 2ماي 1952

1- C.A.O.M boite N° 81F/1933 politique des Impôts, Rapport du 11 janvier de gouverneur général au ministre de l'intérieur

2- ibid Rapport du G.G au ministre de l'intérieur du 04 juin 1952 N0 864

3- C.G.A expose de la situation générale de l'Algérie 1952 PP27-29

وكان الهدف من المصادقة على هذه القرارات ذات الطابع التشريعي في المجال المالي، تتمثل في تنظيم عملية جمع الضرائب، وتسهيل المهام أمام المصلحة المختصة لتستطيع جمع قدر ممكن من الضرائب وتمويل خزينة العمالات.

ولكن هيئة التشريع المحلية وجدت نفسها أمام عدة مشاكل في مجال جمع الضرائب، نظرا لأن السكان المسلمين ليست لهم موارد رزق كافية، يستطيعون من خلالها دفع الضرائب وتمويل المشاريع الخاصة بتطوير أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، حيث خلص تقرير مستبيتولMaspteol لذالك [1] ،بأن ركز على دور المتربول في دعم المجال المالي للمستوطنة خاصة في المجال التجاري، بهدف تحسين الأوضاع العامة للسكان المسلمين الذين **تضرروا أكثر من الضرائب المفروضة عليهم،** في غياب مراقبة واسعة لمحاصيل المعمرين وأموالهم التي لا تخضع غالبا للضرائب،**بسبب قوة نفوذهم وهيمنتهم على المؤسسات التشريعية ،وبالتالي كثيرا ما كانوا عائقا أمام تمويل خزينة العمالة.**

ويرى نفس التقرير أنه رغم ما حصل عليه المعمرون من أراضي وإمكانيات عديدة، فإن **السكان المسلمين كانوا الفئة الغالبة التي يفرض عليها هذه الضرائب**[2]، ووجد السكان المسلمين أنفسهم متساوون في مجال جمع الضرائب مع المستوطنين الذين يملكون أراضي عديدة وهم لا يمثلون **سوى نسبة 11% من مجموع السكان.**

1- CAOM boite N° 81F/1794 Rapport du maspitiol résumé de16 p

CF Arron (R)et Autres, op cit, P 209

2- Ibid p210

نجم عن ذالك قيام المشرع الاستعماري من خلال المؤسسات المتر بولية والجزائر ، من تدعيم مصلحة الضرائب في قيامها بجمع الضرائب من أجل تدعيم خزينة العمالات، مما ترتب عنها عدة مشاكل، سوف نتطرق لها في العنصر الموالي.

2.1.3– المشاكل التي اعترضت مصلحة جمع الضرائب:

إن تصفحنا لما ورد عن تدخلات حول موضوع الضرائب، أثار انتباهنا إلى المشاكل التي أصبحت تهدد مصلحة الضرائب وتأخرها،و ورد الحديث داخل مجلس عمالة الجزائر هذا الموضوع الذي طرح من قبل اللجنة الجهوية للعمالة[1]، التي درست الموضوع واعدت تقريرا وعرضته على المجلس وركزت في هذا التقرير على أهمية دور الضرائب وحجمها المتزايد، وطالبت من السلطات التنفيذية الممثل للبلديات بوضع تسهيلات أمام واضعي الضرائب، خاصة في مجال تسهيل ملئ الوثائق الخاصة بالتحصيل الضريبي، وفي هذا الموضوع سبق أن تدخل والي العمالة في جلسته 7يناير 1947[2]، أبدا فيها اهتماما بمصلحة الضرائب وتطرق إلى المشاكل التي يعترضها بسبب نقص الإمكانيات، رغم المراسلة التي بعثها إلى الحاكم العام ومصلحة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وذكر:" بأنه تلقى جوابا من هذه الأخيرة، توضح فيه نقص الموظفين وعدم احترام البلديات للآجال في ملئ الوثائق الخاصة بجمع الضرائب، وأيضا عدم استقرار التشريعات منذ 1939" وأشار أيضا والي العمالة قائلا:"إنني بلغت أعضاء المجلس بذالك...."[3]، رغم هذه التبريرات في مجال جمع الضرائب، إلا أننا نرى أراءً أخرى تورد لنا في تدخلاتها، إشارات أخرى خاصة بهذا الموضوع .

1- CG départ d'Alger, séance 11 mars 1947,PP79-80

2- Ibid, Pp79 – 80

3- Ibid, P80

ذلك ما ورد في مداولة مجلس عمالة قسنطينة خلال مناقشة الوضع الاجتماعي للسكان بتدخل العديد من أعضاء المجلس العام حول قضايا البؤس وارتفاع الأسعار وتحديد المرتبات الشهرية للعمالة.

وكان الموضوع البارز في هذه التدخلات، قد تمثل في مدى تحصيل الضرائب من السكان، وهل كل السكان يدفعون هذه الضرائب ؟أم أنها تقتصر على فئات معينة؟ من خلال رد النائب ماسيو Massio على زميله النائب الأوروبي باتيسلني Battislini:"**بأن كل المواطنين يدفعون الضرائب بطريقة غير مباشرة من خلال أنفسهم في الحياة الاقتصادية،**"[1]، وفي نفس الموضوع تدخل النائب المسلم **بن شنتوف** معلقا على تدخل ماسيو، حول العدالة الاقتصادية بأن ذكر أن سكان الجنوب ليست لهم مصادر رزق متكافئة، فهم يعيشون في البؤس وبأن تربية القطيع غير كافية وطلب بمراعاة هذه الظروف، وتدخل أيضا النائب الأوروبي فضةFadda محللا الموضوع الاقتصادي للعمالة ودور الضريبة في الميزانية[2].

إن هذه **التدخلات لأعضاء المجالس العامة** حول عملية جمع الضرائب وتحصيلها وفق التشريع الاستعماري، نجم عنها عدة مشاكل بسبب التفاوت الاقتصادي بين المستوطنين والسكان المسلمين، إذ لا يمكن تطبيق هذه القوانين بشكل عام بسبب الوضعية المأسوية للعمال والفلاحين المسلمين الذين يحصلون على رواتب زهيدة، وبالتالي لا يمكن زيادة الضرائب على تحصيل الرواتب حسب تدخل النائب **بن جلول** في إحدى جلسات مجلس قسنطينة.[3]

1- C.G départ de Constantine séance, octobre 1947 ,PP412-413

2- Ibid, P413

3- Ibid, séance 07 octobre 1952, P405

وفي نفس الجلسة تم إطلاع أعضاء المجلس برد والي العمالة على رسالة **ابن جلول** في مجال إنشاء أو إلغاء الضرائب و وضح الوالي في رده على ذلك ،بأن الهدف الحقيقي من الزيادات في الضرائب يتمثل في كيفية تحصيلها وأن 30% منها تذهب إلى البلديات.[1]

وكانت نتيجة المناقشات الحادة داخل مجلس عمالة قسنطينة حول موضوع الزيادات، بأن قبل النائب مشروع هرنونداز hernandez برفض الزيادات في الضرائب على دخل الفلاحين والعمال.

نستخلص من هذه التدخلات حول موضوع التحصيل الضريبي وعلاقته بميزانية العمالات، إن العينات التي تطرقنا لها من تدخلات بعض أعضاء المجالس العامة في الجزائر، قد بينت لنا الجدال **الدائر بين التيارات السياسية اليمينية التي كانت ترى في جمع الضرائب وسيلة ضرورية لميزانية الجزائر والعملات** ، في حين كان تدخل بعض النواب المسلمين رغم امتناع غالبية الممثلين، بأن **الضرائب تمثل موردا اقتصاديا لصالح مرافق السكان** ، ذالك ما سنحاول أن نتطرق له في العنصر الموالي.

1.3.3 – تدخلات أعضاء المجالس في مجال دور الضرائب في ميزانية العملات:

لقد تطرقنا سابقا إلى دور المجالس العامة في مجال الميزانية التي تعتبر من أهم الصلاحيات التي حضي بها أعضاء المجالس العامة في مناقشتها وتحليلها والتصويت على مشاريع الميزانية العادية والاستثنائية لكل عمالة.[2]

وكانت لجنة المالية لهذه المجالس تطرح هذه المشاريع وفق التصور الحكومي وبناءً على توجيهات وتعليمات القوانين الصادرة في هذا الشأن من حيث أهميته والأهداف المتوقعة من مشروع المالية المقترح.

---

[1] - Ibid, P 405

[2] - انظر الباب الأول في فصل صلاحيات ومهام أعضاء المجالس العامة والدور المنوط بهذه المؤسسة في المجال المالي ص ص132- 169.

وفي هذا الصدد تبين لنا العديد من الجلسات التي عقدت من أجل هذا الشأن في جدول الدورة الثانية بأكتوبر من كل سنة أو دورات استثنائية للمجالس العامة.

ومن بين الهيئات التي تبرز دور الضرائب في دخل الميزانية، المناقشات العامة التي جرت حول المصادقة على ميزانية العمالة لسنة1949 بالتصويت على 100 مليون سنتيم من الضرائب، لكن مقرر لجنة المالية السيد فلنوا،**flinois** طالب ب 32 مليون سنتيم إضافية لصالح ميزانية هذه السنة من أجل تعويض الخسارة حسب ما ورد في تقرير مراسل "ألجي روبوليكان".[1]

وفي نفس الجلسة طالب العديد من الأعضاء بالاستقلالية المالية للبلديات والعملات من أجل الانشغال بمشاكلها المالية المحلية[2].

وتدخلت شخصيات منتخبة على رأس بلدية وهران في مجال زيادة السنتيمات المضافة بميزانية العمالة، ذالك ما صرح به السيد **فوك ديبارك fouque dupare** ، رئيس بلدية وهران بضرورة إتمام الإنجازات الخاصة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لمدينة وهران[3]والعمالة ككل وأضاف قائلا: "**ينبغي للمجالس المنتخبة أن تصوت على السنتيمات المضافة في الضرائب الجديدة، من أجل توفير الموارد المالية لتحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي من أجل موازنة للميزانية ينبغي تدعيمها بالقروض الخاصة بها..**[4]

نعتقد أن هذه التدخلات الكثيفة لأعضاء المجالس العامة والمنتخبون المحليون على رأس البلديات، توحي لنا بمدى أهمية دور الضرائب المختلفة في تدعيم ميزانيات البلديات أو العملات،

1- Alger républicain, 22-04-1949

2- Ibid, Cf, Oran républicain le 22-04-1949

3- Depeche Oranaise 5 janvier 1952

4- Ibid

ونقرأ من خلالها اتفاق جميع المتدخلين على أهميتها، باعتبارها تشكل موردا اقتصاديا لصالح الخدمات الاجتماعية.

ومما يؤكد لما ذهبنا إليه من خلال تطرقنا لبعض العينات التي تناولت هذا الموضوع الاقتصادي الحساس، لما أوردة مقرر للجنة المالية لمجلس وهران العضو الدكتور **ميشال Michel** ، بتركيزه في قراءة تقريره على دور الضرائب في ميزانية العمالة[1] ، وأن نسب الضرائب المفروضة كانت غير عادلة إذا ما قارناها بالعملات المجاورة بسبب وجهة نظر مقرر لجنة المالية سابق الذكر.

نستخلص مما سبق ذكرهن **مدى اهتمام المجالس العامة بموضوع الضرائب**،نظرا لأهميته الاقتصادية واعتباره دخلا رئيسا لميزانية العمالات، لكنه شكل عبئا ثقيلا على السكان المسلمين الذين كانوا المستهدفين الرئيسيين لهذه المداخل، ذلك ما سوف نتطرق له في العنصر الموالي لهذا البحث.

2.3_ الحلول المقترحة لمشاكل العبء الضريبي على الجزائريين

2.3_1– تحليل عبء الضرائب المفروضة على السكان المسلمين

لقد تعددت تصورات ممثلي السكان لدور الضرائب في ميزانية العمالات، ولكنها توصلت إلى تحليل الوضع الراهن الخاص بعملية دفع الضرائب، وأنواع المواد التي تفرض عليها القيم المضافة، وتحمل السكان المسلمين على وجه الخصوص لهذه العمليات الحسابية في المجال المالي.

ذلك ما توصل إليه تقرير والي عمالة وهران المرفوع إلى أعضاء المجلس العام: "بأن تحصيل الضرائب كان ممتازا في سنة 1945 عن نضيره لسنة 1944 بارتفاعه من نسبة 86%إلى 88%، ووضح أيضا هذا التقرير في مجال الضرائب البلدية بانخفاضها قليلا.[2]

1- CAOM boite 5I/169 départ Oran Conseils généraux op cit ,CF Echo d'Oran 3 mai 1954

2- C.G. depar D'Oran , Rapport du Préfet Année 1946 p 163

يدل هذا التقرير على أن تحصيل الضرائب كان من الانشغالات الكبرى للهيئة التنفيذية للعمالة.

ويوضح لنا أيضا الباحث **يوسف جباري**[1] على أن الحكومة الفرنسية فرضت أنواعا جديدة من الضرائب غير المباشرة على المواد الاستهلاكية.

ويوضح لنا تطور نسب الضرائب من سنة 1946إلى 1948 بناءً على الإحصائيات الواردة في الحوليات الإحصائية، التي تبين حسب وجهة نظره فرقا ما بين المصاريف العادية للحكومة و الاستثمارات العمومية.

وإذا ما رجعنا إلى مشكلة العبء الضريبي، نجد أن الإحصائيات قد وضحت لنا، بأن المسلمين الجزائريين يدفعون نسب عالية رغم مداخلهم الهزيلة، في هذا الصدد تطرق الباحث"أليستار" Alistairعلى تعرض أكثر من 100ألف عائلة معوزة للضريبة، بمساهمتها بنسبة 12 %، في حين لا تدفع 14000 عائلة ثرية منها 10.000 أروبية سوي 29% من مداخلها، ترتب عن ذلك حسب وجهة نظر الباحث وجود 26% من البطالين بالمدن[2] .

وقد تصفحنا العديد من السجلات والتقارير الخاصة بالعبء الضريبي لمداولات المجالس العامة، بأنها قد وضحت ،أن عملية التحصيل جارية بشكل عادي لدى الفرنسيين المسلمين في سنة 1949 من خلال المراحل لآتية: [3]

- ضرائب مباشرة بنسبة 82,14 % .
- ضرائب متنوعة بنسبة 84,2% .

1- Djbari (Y), La France En Algérie ; bilan controverses VII, La Genèse d'Un Capitalisme Colonial, O.P.U, Alger , 1995, pp 323 – 324

2- Alistair(H), op cit pp 163-172

3- C.G.depart d'oran.octobre 1950 séance de reformes 1549.p338

- ضرائب بلدية بنسبة 90,90%.

وذكر التقرير أيضا أن النسبة قد زادت عن سنة 1948ب 3,64%، يضاف إلى هذه الضرائب المتنوعة، الغرامات التي تفرض على السكان المسلمين الرافضين للانصياع للقانون الغابي، التي تضم لخزائن البلديات[1].

من جهة أخرى نجد تقارير الولاة، تعترف في تقاريرها المرفوعة لمجالسها بعبء تلك الضرائب، رغم أنها تحاول التخفيف من حدة الأرقام، مثل ما ذهب إليه تقرير والي عمالة وهران سنة1950، بأن مساهمات المسلمين الفرنسيين تمثل 3,64 % من مداخلي قابضات الضرائب[2].

ونجد أنفسنا أمام عدة معطيات إحصائية، حول مشكلة العبء الضريبي، المفروضة على السكان المسلمين، رغم قلة إمكانياتهم المادية، وضعف مداخلهم الشهرية والسنوية، ولكن هذه الإحصائيات تثبت أن المسلمين ؛ **كانوا عرضة لضرائب متنوعة رغم إصرار السلطات الاستعمارية على أنها تخدم اقتصاد الجزائر و الحاجيات الاقتصادية و الاجتماعية للسكان.**

وفي مجال آخر، يجد الجزائريون المسلمون أنفسهم أمام تحديات كبيرة من جراء الضرائب المفروضة عليهم وإجراءات التحصيل المعقدة، حيث تستغل مصلحة الضرائب "الأمية "المنتشرة لدى المسلمين في تغليطهم، خاصة التجار العرب حسب تقرير العقيد شوان "**choen** " في مراسلة للسلطات المحلية في إطار التحقيقات حول أوضاع الجزائر في نصف قرن[3]، حيث يذكر بأن بعض الإجراءات جد معقدة أكثر من فرنسا وأن الإداريين المحليين ينشغلون عن مشاكل الجزائريين نظرا لكثرتها.

1- C.G.depart d'Oran. Séance 04 Novebre 1947, p104

2- ibid session ordinaire ,17 avril 1950,p338

3- Enquêtes des Autorités locales , du Demi Siècle , d'après Couriere (Y)…TI,op cit p 103

ولهذا الغاية قد **تدخل النواب الشيوعيين في تحليل ظاهرة العبء الضريبي والرد على تقارير الوالي** والإضافة إلى النواب المستقلين حول مناقشة نسب الضرائب المفروضة على السكان، أمثال أعضاء مجلس قسنطينة "ابن على شريف" و"فرنا نداز" **Fernandez** و"فضه" **fadda** ، هذا الأخير الذي طرح وجهة نظره حول الضرائب : **"بأننا لا نناقش وضعية الضرائب وإصلاحها ولكننا بصدد تسوية موضوع الميزانية ..."**[1]

وأمام هذه التدخلات لأعضاء المجالس العامة في تحليل مشكلة العبء الضريبي، التي باتت تشكل خطرا يهدد أوضاع المجتمع الجزائري المسلم، الذي أصبح عاجزا عن الالتزام بدفع الضرائب سيتدخل العديد من النواب في هذه المؤسسة الجهوية لتقديم بعض الحلول لهذا المشكل.

2.2.3 – اقتراحات أعضاء المجلس العامة حول الضرائب

إن تحليل آليات تطبيق النظام الضريبي نظراً للخصوصيات التي تتمتع بها الجزائر لمستعمرة، بوجود مستوطنين يستفيدون مما يدفعونه من ضرائب في مجال البينة التحتية من طرقات ومدارس وسكنات، **في حين نجد المسلمين لا يستفيدون منها، نظراً لوجودهم بالأرياف المحرومة من كل المرافق أو بيوت الصفيح بجوار المدن حسب ما تدخل به النائب المسلم "ابن جلول" في إطار المناقشات العامة حول تسعيرة الضرائب**[2] وفي نفس الجلسة، تدخل العديد من النواب الأوربيين أمثال "هرناندز" Hernandez" و"فضة""fadda"و من جانب النواب المسلمين، تدخل بن سالم وآخرون مطالبين بالتوفيق بين الأوامر التشريعية التي تطالب المجلس العام بتطبيق نسبت الزيادة في الضرائب بالعمالة وتعليمة الحكومية الفرنسية الخاصة برفع الضرائب .

1 - C.G départ de Constantine séance, Avril 1950 , pp 212 -513

2 - Ibid , Séance 07 Octobre 1952 , pp 396 -400

وفي نفس الموضوع تطرق الباحث المختص في التشريع الاستعماري السيد كولو[1] حول المساواة في الضرائب موضحا بأنه لا يعقل أن نساوي بين الأوربيين الذين يتوفرون على إمكانيات كبيرة و جماهير المسلمين ،الذين لا يستفيدون من الضرائب في المجال الاجتماعي وأنهم يجهلون حقوقهم، حسب ما نص عليها القانون الخاص لسنة 1947 .

و تورد لنا العديد من تقارير جلسات المجالس الوضعية المالية للعمالة في مجال دفع الضرائب و العقوبات التي يكون فيها المسلمون أكثر عرضة لها[2].

وفي المقابل نجد بعض الأطراف اليمينية تدعو إلى المساواة في الضرائب، محاولة استغلال قدرات السكان المسلمين لصالح اقتصاد المستوطنين، ذلك ما ورد في إحدى الجرائد اليمينية التي تطرقت إلى دور المشرع الاستعماري في إحداث المساواة وعدم تفضيل فئة على أخرى[3]، محاولة منها تبرير ذلك ،بأن السكان المسلمين هم فرنسيون، وينبغي للنظام الضريبي المفضل أن ينتهي، وحاولت نقل تصريح النائب البارز السيد جوزيف دوماري **Joseph demaris** خلال جلسة البرلمان الفرنسي الخاصة بهذا الموضوع.

ونعتقد أن بعض الممثلين للأحزاب اليمنية، حاولوا الدفاع عن موضوع التحصيل الضريبي لخدمة المصلحة العامة، ولكن السكان المسلمون حسب ما أوردناه سابقا من دراسات لباحثين فرنسيين أمثال ألستارalistair وكولو collot وبعض النواب الشيوعيين، **أن الضرائب لم تكن في خدمة السكان المسلمين.**

---

1 - Collot (C), op cit ; pp 60 – 61

2 - C.G.depart d'Alger ,1er session , Avril 1950 , Rapport du Préfet et Vœux du conseil , p 358

3 - Dépêche Oranaise , le 11/04/1953

رغم ذلك فإن اللجان المختصة في المجالس العامة ،كانت كثيرا ما تطرح مشاريع خاصة بزيادة نسب الضرائب على صغار الملاكين والمتوسطين أمثال تقرير رئيس لجنة من مجلس عمالة الجزائر السيد فقلار vegler،أما النائب "فوفر" fauvre من نفس المجلس[1] فقد طالب بمساعدة صغار المستوطنين.

ونجد أنفسنا أمام تدخلات متناقضة، بحكم وجود تيارات سياسية متباينة إيديولوجيا ،سبق لنا أن تطرقنا لتركيبتها في الباب الأول من هذه الدراسة المتواضعة.

ولهذا الغرض فقد كانت جل تدخلات أعضاء المجالس،نطالب بضرورة إنهاء السنتيمات المضافة وإنشاء قابضات ضريبية في كل البلديات والعمالات تختص بالضرائب الجزائرية.

في حين طالب رئيس مؤتمر رؤساء المجالس العامة للمتربول و الجزائر سنة 1953، وأحد أبرز أعضاء المجلس العام للجزائر النائب **فارس عبد الرحمان**[2] **بضرورة تخفيف العبء الضريبي على السكان، وبالتالي ضرورة إصلاح ضريبي يتناسب مع تطلعات الاقتصاد الجزائري**،ذلك ما سوف نتطرق له في العنصر الموالي .

3.3 – الإصلاح الضريبي في الجزائر ما بين 1947 و1954

نسأل عن مدى فعالية اقتراحات أعضاء المجالس العامة حول الإصلاح الضريبي؟وما هي أسسه؟ وما هي نتائجه على الوضع الاقتصادي لسكان الجزائر، خاصة المسلمين منهم؟

سبق لنا أن تطرقنا في مواضع سابقة عن الإصلاح الاقتصادي والمالي، عندما تناولنا موضوع صلاحيات ومهام المجالس العامة[3]، وتعرفنا على تطور الوضع الاقتصادي للجزائر منذ الحرب العالمية الثانية وقيام حكومة التحرير الوطني الفرنسي CFCN وحكومة الجمهورية الرابعة بإصدار سلسلة

---

1 - C.G.depart d'Alger, Séance 26/03/1953,Commission départementale , p 171 -

2 - CAOM, B, N° 81F/689 , concernant le congrés des Présidents des conseils Généraux de France En Algérie , juin 1953 , Cf, C.G.depart d'Alger, séance 26/03/1953 -

3- انظر الفصل الثالث من الباب الأول حول صلاحيات و مهام المجالس العامة ص ص 132- 169.

من التشريعات الخاصة بالإصلاح المالي، خاصة أمرية 4مارس 1943، التي أوجدت خزينة الجزائر وتحقيق إصلاح مالي هام،وبدءً من 01 يناير 1945 تمّ تكييف المحاسبين مع الخزينة العامة للجزائر[1]، وثم إقرار الزيادة في الضرائب غير المباشرة، مثل الكحول والتبغ والخمور، وأيضا الضرائب المباشرة، التي تمّ تحديد أنماطها ونسبة مساهمة كل طرف فيها كالآتي[2] :

- الضرائب الوطنية، وللجزائر نصيب منها.
- السنتيمات الجهوية للعمالات.
- السنتيمات البلدية
- غرفة التجارة
- الغرفة الفلاحية
- الصندوق المشترك العام للبلديات الجزائرية.
- حيث تم تحصيل ما مجموعة 697945590 /ف

وظل الوضع لإصلاحي على حاله، تناولته المجالس العامة والهيئات المنتخبة الأخرى،كالجمعية الجزائرية والبرلمان الفرنسي، إلى غاية قيام حكومة الجمهورية الرابعة باقتراح مشاريع جديدة للإصلاح المالي والضريبي على الوجه الخصوص.

ولهذه الغاية فقد **تلقت المجالس العامة تعليمة من الجمعية الجزائرية لمناقشة لإصلاحات المالية المحلية،** وبمجلس قسنطينة،دارت عدة مناقشات ما بين مفتش الضرائب المباشرة السيد "مارتان" Martin و أحد الأعضاء السيد "**الحضري**" باعتباره رئيس إحدى الشركات الأهلية

1 - C.G.depart d'oran , Exposé du préfet , 1946 , , Contributions divers 1945, pp 127 – 133

2 - Ibid , p 128

للاحتياط (SIP)وكانت الجلسة برئاسة رئيس المجلس السيد روجي فورنيRoger Fournier [1]،وذلك في انتظار عرض المشروع وأهدافه على المناقشة العامة داخل الهيئات المنتخبة المحلية.

وقد تطرقت عدة جرائد أوربية لمحتوى هذا المشروع بشكل مفصل، فجريد إكودورو[2] عنونت مقال تحت عنوان :الضرائب الحقيقية les taxes réels موضحة أنه حسب لجنة المالية فإن الضرائب الحقيقة تتمثل في ما يلي:

– الضريبة العقارية – الضريبة على النشاط المهني في المجال ألفلاحي والتجارة والصناعية – الضريبة على أصحاب المهن غير التجارية،وفي المجال الفلاحي تحسب قيمة الأرضي المستغلة، بفائدة 10% .

إن هذا النظام وسع من محتوى الضريبة، حيث تم فرض هذه الضريبة على أفراد آخرين كانوا معفين منها، وتطرقت الجريدة إلى انتقادات بعض النواب أمثال النائب "بلانك" blanc الذي اعتبر أن **هذا النظام غير ديمقراطي**، في حين عبر النائب المسلم السيد" بكوش" عن انزعاجه للوضعية المتعفنة للتجار والصناعيين وفق النظام الجزافي.

في حين تطرقت جريدة **ألجي روبولكان**[3] في إحدى أعدادها في عنوان لها " المشروع الإصلاحي للضريبة المحلية": "بأنه تم إحصاء 150 ألف فرد جديد من صغار الفلاحين والمزارعين والحرفين والتجار الخاضعين للضريبة" ، وتطرقت أيضا لمعارضة رؤساء بلديات وهران لهذا المشروع الإصلاحي ووضحت بأن المشروع كان يهدف إلى إلغاء السنتيمات المضافة ووضع ضرائب ثابتة، وأوردت لنا الجريدة رأي بعض أعضاء مجلس عمالة وهران، الذين صرحوا بأنهم ناقشوا هذا المشروع منذ 30شهراً، وقد قبل من قبل الأغلبية.

1- C.G .depart de Constantine , séance 25/02/1952 , pp 4 – 5

2- Echo d'Oran le 17/12/1952

3- Alger Républicain le 17/12/1952

في حين عارضه ممثل الأحزاب الوطنية المسلمة كحزب أحباب البيان UDMA وحركة الانتصارMTLD من خلال ممثلهم السيدين **ساطور وقاضي**.

أما جريدة **ديباش أوراناز** فقد ذكرت، بأن المشروع أعيد طرحه على الجمعية الجزائرية وتطرقت لأبرز خطوات المشروع الإصلاحي للضرائب المباشرة المحلية في الجزائر كالآتي[1] :

– تستفيد حاليا العمالات والبلديات من ضرائب مباشرة الآتية:

* السنتيمات الإضافية والمستحقات البلدية والضرائب المباشرة وغير المباشرة وضرائب أخرى

* تتوفر البلدية على الضرائب المنقولة المشكلة من الضرائب المضافة على ضريبة الحيوانات والضرائب الثانوية التالية:

الضريبة على قيمة كراء المحلات المهنية

الضرائب حول رفع النفايات المنزلية .

الضرائب على قنوات الصرف الصحي.

– أما المشروع الإصلاحي،فإنه يبقي على بعضها ويلغي الضرائب الأخرى كالآتي:

* يلغي: السنيتمات المضافة و الضريبة البلدية على الحيوانات و الضريبة البلدية على كراء المحلات المهنية.

* يحافظ على: الضريبة على إقراض الأموال والضريبة على النفايات و خصم الضرائب من أجور العمال لصالح العمالات والبلديات.

* ويحل محل ويستبدل الستنتمات المضافة بالضرائب الآتية:

– ضريبة المنقولات– الضريبة على الملكيات العقارية المبنية وغير المبنية

– الضريبة على الأنشطة المهنية.

1- Dépêche oranaise le 16/05/1953

وكان يهدف هذا الإصلاح في نظرنا إلى إلغاء بعض العبء على الجزائريين من خلال إلغاء ضريبة الحيوانات وأيضا إلغاء السنتيمات المضافة على الشركات البترولية بهدف مساعدتها على ممارسة أنشطتها العادية.

ومن جانب أخر فإن هذا **المشروع الإصلاحي** ،الذي سيمس الضرائب المحلية، **سيتعرض لموجة من انتقادات المعمرين الكبار وممثليهم على مستوى البرلمان الفرنسي**، أمثال "**روني مايار**"[1] رئيس المجموعة البرلمانية والمكلف بالفلاحة، ورئيس مجلس العام بقسنطينة الذي انتقد فرض ضرائب جديد على العديد من المواد، وأبدا رأيه داخل جلسة البرلمان ؛بأن هذا المشروع غير واقعي وينبغي إعادة النظر فيه ،أما على مستوى المجالس البلدية المحلية، فقد أبدا رئيس بلدية تلمسان السيد "**ريمون بلان**"[2] Raymand Blancرأيه في موضوع الضرائب حيث انتقدها واعتبرها غير اقتصادية.

نستخلص مما سبق ذكره، بأن الحكومة الفرنسية حاولت معالجة موضوع الضرائب، بإدخال إصلاحات عميقة على النظام الاقتصادي ككل في الجزائر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، نظراً للظروف التي طرأت على الوضع العام في الجزائر من خلال تراجع الرأسماليين الزراعيين الكبار وقيام مجموعات من المستوطنين والشركات الأوروبية للممارسة الأنشطة الصناعية في الجزائر، وتحول العديد من العمال الجزائريين من الزارعة إلى العمل في الصناعة، **بالإضافة إلى التحولات الاقتصادية والصناعية التي طرأت على المجتمع المسلم ومحاولة المعمرين السيطرة على اقتصاد الجزائر**.

و أجبر ذلك الحكومة العامة ،على طرح مشاريع الإصلاح المالي على الحكومة المركزية بالمتريول، حيث أثر هذا الإصلاح المالي على الوضع العام للجزائر وعلى المسلمين بشكل خاص،و بالتالي، فإن

1- Oran Républicain le 15/04/1953

2- Ibid le 07/02/1953

أعضاء المجالس العامة تمكنوا من طرح المواضيع الحساسة و أبدوا رأيهم فيها،محاولين رفع الانشغالات التي تهم السكان بشكل عام و السكان المسلمين على وجه الخصوص في **المجال الاقتصادي** .

الفصل الثالث

عرض القضايا الاجتماعية و الثقافية

1 - مشاكل قدماء المحاربين

2 - القضاء الاستعماري في مواجهة مشاكل الجزائريين

3 - مناقشة مشاكل النمو الديموغرافي للسكان المسلمين

4- المسألة التعليمية و الثقافية

الفصل الثالث :عرض القضايا الاجتماعية و الثقافية

لقد كانت انشغالات الجزائريين المسلمين في المجالات الاجتماعية و الثقافية من أبرز المشاكل التي **تطرق لها أعضاء المجالس العامة الثلاثة في الجزائر،لحساسيتها و ارتباطها بالمجتمع المسلم** الذي عرف تطورا سريعا بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية اندلاع الثورة المسلحة؛و سنحاول أن نتتبع هذه القضايا من خلال مناقشتها داخل قاعات المداولات للمجالس العامة ، و كيفية تناولها من قبل أعضاء هذه المجالس، و في ماذا تمثلت وجهات نظرهم إزاء هذه القضايا؟

1 – مشاكل قدماء المحاربين

1.1 – مناقشة مكانة هذه الفئة داخل المجتمع

لقد حضي قدماء المحاربين خاصة المسلمين منهم ،بمكانة هامة داخل المجتمع الجزائري المسلم، نظرا لأن السلطات المحلية في حد ذاتها ؛قد أولتها أهمية بالغة من خلال ما ورد من التقارير المرفوعة من قبل المسؤولين المحليين لمختلف البلديات و الدوائر حول التحقيقات الخاصة التي قامت بها السلطات المحلية في الجزائر سنة 1954[1] .

و لقد انخرط هؤلاء المسلمين في الجيش الفرنسي بشكل تطوعي قبل الحرب العالمية الأولى إلى جانب الجنود الفرنسيين في" الحرب البروسية"و بشكل مجبر خلال الحرب العالمية الأولى وفق مشروع "ميسيمي"Messimyوزير الحربية آنذاك من خلال مرسوم 1912/02/03،القاضي بتجنيد الجزائريين،و في هذا الصدد تحدث الكلونيل "فات" Vette" عن مكانتهم[2] وأنهم قد تأثروا بالأفكار الخارجية، و لكنه أكد أنهم ملتزمين بمؤسسة الجيش ، و من جانب آخر فإن البعض منهم قد تأثر بمظاهر الحضارة الأوربية و الأفكار القومية ،و أضاف العقيد الفرنسي السابق ذكره ،بأن الجزائري

---

1 - Chentouf (T),L'Algérie du demi siècle…op cit , pp 211 – 217

2 - D.A.W.O, la Série I, Administrations des Indigènes , N° 2260, brochure N°15 , Anciens Combattants

الأهلي لسنة 1940 أكثر تطورا من المحارب السابق ، و لذا ينبغي عدم معاملته بشكل غير إيجابي و ضرورة الاهتمام به و طالب بدراسة نفسية الجندي "الأهلي"و عدم دفعه نحو التطرف العربي[1].

أما الباحث الفرنسي " **قوانار**"،فقد وضح لنا مكانتهم عبر تاريخ تجنيدهم وصولا إلى غاية 1950،بأنه كانت لهم مرتبة عسكرية ممتازة ، رغم أن غالبيتهم لم تصل إلى مستوى "نقيب" ؛ و بالتالي فهم أقل مكانة من المجندين الأوربيين رغم مشاركتهم في نفس المعارك،و أنهم قاموا بتحرير فرنسا من الألمان و شاركوا أيضا في حرب الهند الصينية [2].

إن الحديث عن قدماء المحاربين ،يتطلب منا التعريف بهم و ذكر خصوصياتهم في إطار المجتمع ككل من مسلمين و أوربيين ، فحسب عرض الوضعية العامة للجزائر لسنة 1952في عهد الحاكم العام "روجي ليونارد"،ترى بأن لهم خصوصيات اجتماعية و سياسية من خلال أنشطتهم و مطالبهم فلغاية 31 ديسمبر من سنة 1952،كانت توجد أكثر من 85 مجموعة تضم 70000 منخرط،يساهمون في صناديق تعاونية و 150ألف منخرط غير مساهم تدفع عنهم مساهماتهم خزينة الجزائر ، و من أبرز هذه التنظيمات "**ديار العسكري**"التي تضم ألاف المنخرطين من المجندين المسلمين السابقين [3].

و لهذه الغاية ، فقد تناولت **المجالس العامة** الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية لهذه الفئة بالتحليل و المناقشة ، باعتبار أن بعضهم كانوا ممثلين في هذه المجالس و أنهم يشكلون شريحة اجتماعية تركت بصماتها في المجتمع الجزائري ، و تطلب ذلك من كثير أعضاء المجالس العامة الاستماع إلى انشغالاتهم و التعريف بدورهم في الحروب مع فرنسا، و قد ركز ممثلو السكان

1- Ibid

2- Goinard(P), op cit ,p 340

3- G.G.A, Exposé de la Situation En Algérie 1952, Présenté » par le G.G , Léonard , pp 839 – 844

على المستوى الجهوي،على المجندين الذين شاركوا في الحربين العالميتين و حرب الهند الصينية و وصلت مداولاتهم إلى الهيئات التشريعية بالمتربول و الجزائر لمناقشة دورهم ، حيث قام المشرع الاستعماري بإصدار سلسلة من القوانين و المراسيم لصالحهم.

فبمجلس الإتحاد الفرنسي الذي يضم مندوبين عن المجالس العامة الجزائرية ، ناقش وضعيتهم و أعلن عن إنشاء خلية لهم بوزارة الداخلية [1]، تقوم برفع انشغالاتهم بشكل دوري،أما أهم قانون جاء ليكرس مكانتهم ، فكان بتاريخ 1951/09/26،يحمل عدة فوائد منها توفير العمل لهم و حفظ كرامتهم أثناء التقاعد ،و كان النائب" ربري Ribéré قد تناول مطالبهم أثناء جلسات الجمعية الجزائرية ،مدافعا عن حقوقهم [2] .

أما جريدة "جورنال دالجي ، فقد كتبت مقالا هاما حول قدماء المحاربين تحت عنوان "قدماء المحاربين في نظرة المشرع "، تطرقت للتشريعات الخاصة ، و أنها كانت تهدف إلى إعطائهم مكانة حيوية في المجتمع الجزائري"[3].

أما جريدة"أورون روبوبليكان"فقد تناولت أهم المشاريع المطروحة من قبل لجنة الداخلية على نواب الجمعية الوطنية [4]،و ذكرت دور "موريس رابيي" Rabier بالدفاع عن مصالح قدماء المحاربين و ذكرت في ركن آخر،تطبيق المرسوم الخاص بتوسيع القانون السابق ذكره لصالح العمال المشاركين في الحرب.

1- CAOM , B ;N°81F/1675 ;Assemblée de L'U.F, Compte rendue Analytique , Séance 23/06/1949

2- J.O.R.F,Loi Concernant les Anciens Combattants N° 228, le 27/038/1951

3- CAOM , B, N° 81F/1675 , Assemblées …op cit , Journal d'Alger 13/01/1953

4- Oran Républicain 21/05/1953

و تطرقت المجالس العامة بدورها إلى مكانة هذه الفئة و ناقشت في مداولاتها ضرورة توفير الإمكانات المالية لإنجاز دار المحارب، حيث تدخل أعضاء من المجلس العام لوهران أمثال ، "بينيي"Béné و "بيروني"Perony ، مطالبين توفير الخدمات لصالحهم بالعمالة[1].

و نعتقد أن هذا الاهتمام يرجع إلى دورهم المشرف أثناء الحروب ، و أدت ضغوطات ممثلي السكان في الجزائر بمختلف الهيئات المنتخبة بالحاكم العام "ليونارد" إلى التدخل لصالحهم بإرسال منشور يتعلق بهم إلى رئيس المنطقة الاقتصادية في الجزائر (R.E.A)، يحثها بإدماج هؤلاء المحاربين القدماء في الحياة العامة و دعوة الشركات و المؤسسات الخاصة بقبول توظيفهم، و قد ركزت المراسلة على العائدين من الهند الصينية، كما طالب الحاكم العام من هذه المنظمة بالتوجه إلى "**ديار العسكري**"و جمعيات قدماء المحاربين لاستقبال ملفاتهم[2].

و كان موضوع إدماج هذه الفئة ، من الذين شاركوا في الحروب متطوعين أو مجبرين، مادة حيوية للعديد من الباحثين الفرنسيين[3]؛الذين تناولوا هذا الموضوع و تطرقوا للمحاربين المسلمين و قدروا أعدادهم ب 300 ألف، و طالبوا بإدماجهم في المجتمع الفرنسي؛**و قد حللوا أوضاعهم الاجتماعية التي تعيق حصولهم على امتيازات العمل و إنشاء الجمعيات**،و أن فرنسا حسب وجهة نظرهم ظلت **تفرق بينهم و بين الأوربيين** ، رغم أن بعضهم وصل إلى رتبة ضباط و عقداء أمثال العقيد "شريف قادي"، و أن هؤلاء المحاربين ،كانوا يفتخرون بعملهم و حصولهن على أوسمة الشرف.

1- C.G.depar d'Oran séance 03/02/1953

2- CAOM, B,N°81F/1675, Circulaire Daté du 07/01/1955

3- ELéshans (H), op cit pp 188 – 190 , Cf , Goinard(P), op cit p 148

لهذا الغرض فقد قامت عمالة قسنطينة بتوزيع الميداليات لصالح المحاربين القدماء الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية ،و كانت شروط التوزيع كالآتي[1]:

- الأعضاء المشاركين في الأمن و الدفاع أثناء الحرب
- المجندين بإرادتهم فرديا أو جماعيا
- المجموعات العسكرية ذات الهوية

و لقد قامت الهيئات الرسمية و الشعبية في الجزائر بالتعبير عن مواقفها اتجاه هذه الفئة و طالبت بصيانة مكانتها **بإنجاز ديار العسكري لصالح قدماء المحاربين المسلمين** في العديد من المدن الجزائرية[2] و قد قام هذه الفئة نفسها بالاحتفال بذكرى النزول بالشمال الإفريقي[3].

و لقد أشاد العديد من ممثلي السكان بمختلف الهيئات المنتخبة بجهودهم و دورهم في تحرير فرنسا ،بتدخل بعض النواب ،أمثال"مخطاري"العضو المستقيل من الحزب الشيوعي الجزائري في قبة البرلمان الفرنسي ، **والذي قام بعدة جولات لديار العسكري** ؛ و أيضا النائب " سعد الهاشمي " من المجلس العام لوهران ، الذي قام بحملة انتخابية ، **معتمدا على مناصرة قدماء المحاربين** له و ذلك بقيامه بالاطلاع على مشاكلهم و أوضاعهم المختلفة[4].

و من جهة أخرى ، قام بعض أصدقاء هذه الفئة من الأوربيين، أمثال العقيد"نفالي" Navali و "بفارد" Pavard بزيارة عدة مدن جزائرية و أشرفوا على وضع لبنات بناء دار العسكري [5].

1- Préfecture de Constantine , Recueil des Actes Administratifs de Constantine , Septembre 1950 , N°16

2- Echo d'Oran le 5 -6 /06/1949

3- Ibid , le 17/04/1950

4- D.A.W.O, BP 201, SLNA, bull.Mon.(R.M.A.M), mars 1950 N247

5- D.A.W.O, BP, 201, Bull ; Mons,(R.M.A.M), SLNA, Avril 1950 N°309 p 22 ; Cf, mos de Aout 1949, N°269, p 10

و كانت السلطات المحلية تعتبرهم حلقة وصل فيما بينها و بين سكان المناطق الريفية بالدواوير، و اعتبرت دار العسكري مركز تأثير على السكان في إطار الروح الأخوي[1] و واصل صدى هذا الاهتمام إلى المجالس العامة، ذلك ما سوف نتطرق له في العنصر الموالي.

2.1 – الانشغالات المختلفة لهذه الفئة داخل المجالس العامة

لقد دفعت المناقشات السياسية داخل مختلف الهيئات التنفيذية و المؤسسات المنتخبة في الجزائر و بالمتريول ، بالمشرع الاستعماري إلى إعطاء الأولوية لقدماء المحاربين ،لأنهم في نظره يشكلون أبرز الفئات الاجتماعية ذات المكانة العالية داخل المجتمع الأهلي المسلم ،حيث قام هذا المشرع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بإصدار تشريعات تحمي مكانتهم ، بتخصيص وظائف معينة لهم ، مثل ما ورد في الجريدة الرسمية الفرنسية لسنة 1942، والتي اعتبرت ابتداءً من 01يناير 1943 سوف تحدد في جدول خاص، أبرز الوظائف الموجهة لهم[2].

و لقد تطرقت العديد من الجرائد لهذا الموضوع و أولته اهتماما بالغا ، و نقلت أصداء مداولات الجمعية الوطنية ، التي أصدرت عدّة قوانين منذ 1946؛ و لكنها لم تطبق إلا وفق مرسوم 14 أبريل 1949 ، بسبب تماطل الهيئة التنفيذية ، حيث اشتكى العديد من ممثلي السكان بالجمعية الوطنية من العراقيل التي تمنع تطبيقاتها بالعمالات الجزائرية،من خلال تدخلات النواب " شوفاليي"و"ربار"**Ribere**و "بلاشات"**Blachette** [3] .

---

[1] - Chentouf(T), Algérie du Demi scicle… op cit p 213

[2] - Estoublon, Lefebure, Code de L'Algérie Annoté, Supplément, 1942, la maison Neuve , Alger , 1946 , p 325

[3]: - انظر عدة جرائد تناولت موضوع الوظائف الخاصة بهذه الفئة: Echo d'Oran le 13/03/1952,et Echo d'Alger le 13/03/1952

و من جهة أخرى ،فقد تناولت معظم المجالس العامة هذه المسألة،و تدخل العديد من الأعضاء الذين أبرزوا أحقية هؤلاء المجندين و المحاربين في الاستفادة من الوظائف بعد عودتهم من جبهات الحرب في الهند الصينية ، و طالبت هذه الفئة من ممثليها بالمجالس العامة ،رفع انشغالاتهم كتحسين مستواهم المعيشي و تطبيق التشريعات الخاصة بالوظائف الخاصة بهم و رفع الغطاء عنها[1]،و قد عقد قدماء المحاربين بمختلف جمعياتهم مؤتمرهم التاسع و العشرون ، و طرحوا خلاله جملة من الانشغالات،كانت أبرزها التوظيف و الدعوة إلى المساواة فيما بين قدماء المحاربين الأوربيين و المسلمين[2] .

و نعتقد من جهتنا أن هذا الكم الهائل من التدخلات، كان لصالح تقديم الحقوق الخاص بهذه الفئة،باعتبارها مكسبا لفرنسا الاستعمارية ، حيث دفعوا ثمنا غاليا في جبهات الحرب ، حسب ما أشارت إليه مختلف تقارير الإدارة الاستعمارية المرفوعة إلى وزارة قدماء المحاربين و ضحايا الحرب[3]. و من القضايا التي كان يطالب بها قدماء المحاربين ، وتناولنها الحكومة العامة و الهيئات المنتخبة بالنقاش و التحليل،مسألة المنح و الرواتب التي كانت كثيرا ما يتم تأجيلها أو تعطيلها لأسباب مالية أو تقنية.

1- Oran républicain le 26/05/1953

2- Ibid

3- CAOM ; B,N° 81F/1675 , la vie des Anciens Combattants, Cf, ibid , 2I/47 , depart d4Oran , Diar – El Asekri

Et BN°5I/167 , Depart d'Oran Anciens Combattants

و قد تناولت تقارير حكومية عديدة و مداولات المجالس المنتخبة ،انشغالات قدماء المحاربين ، ففي مسألة التساوي بين جميع الفئات في الاستفادة من المنح لهذه الفئة ، فقد قرر مجلس الوزراء في جلسة سنة 1948بضرورة تجسيد هذا المبدأ ما بين المسلمين و الأوربيين[1].

و قد تناولت بعض الجرائد هذا الموضوع، مقدمة أرقاما و شهادات من معاناة هذه الفئة ، فجريدة 'روبوبليك ألجيريان"ذكرت في عنوان لها "قدماء المحاربين بخنشلة ينتظرون رواتبهم و يطالبون الحصول على نفس المنح التي يتقضاها الأوربيون" [2].

و ذكرت التقارير الاستعلاماتية حول هذا الموضوع، إلى تدخل وزارة قدماء المحاربين بطرح مشاريع قانونية على البرلمان الفرنسي، لمعالجة مشاكلهم الخاصة بالتوظيف و تحسين الرواتب وفق موسوم مؤرخ بتاريخ 1950/12/29[3]. و في نفس الموضوع كشف تقرير آخر من وزارة قدماء المحاربين لعددهم و طبيعة المنح المقدمة و الوظائف الخاصة بهم.

و كانت المجالس العامة تضغط على الجهاز التنفيذي للعمالة، بهدف الاستجابة لمطالبهم مما جعل الولاة يقومون بإرسال مراسلات إلى مختلف بلدياتهم لتسهيل المهام أمام هذه الفئة،لإكمال الملفات الخاصة بمنحهم [4].

و حافظت لنا تقارير والي قسنطينة المرفوعة لمجلس هذه العمالة ، أنها كانت تهتم بإعطاء ضمانات للعسكريين و المجندين المسلمين،و لذلك ناقش أعضاء هذا المجلس أوضاعهم ، و من أهم المتدخلين في هذا الموضوع العضو "**جمانة**"الذي طرح وجهة نظره في هذا الموضوع مدافعا عن هذه الفئة التي

1- Echo d'oran le 11/03/1948

2- République Algérienne , journal de L'UDMA,le 04/03/1949

3- CAOM ; B,N° 81F/1675 , la vie des Anciens Combattants, rapport du Ministre des anciens combattants le 23/012/1953

4- Préfecture de Constantine , Recueil des Actes Administratifs de Constantine15/07/ 1950

خدمت فرنسا[1]، أما بمجلس عمالة وهران ، فدعا أعضائه إلى ضرورة تعيين ممثل عنهم في الديوان الجهوي لقدماء المحاربين من أجل متابعة انشغالاتهم ز مشاكلهم[2] .

أما الانشغالات الاجتماعية الأخرى فقد تطرقت لها جريد روبوبليك الجيريان ، وذكرت أن الإدارة المخولة بهم قد أرسلت رسالتين إلى الوزارة الوصية توضح فيه انشغالاتهم و مشاكلهم وعدم تطبيق القوانين الاجتماعية في مجال تعليم أبنائهم و ،أضافت الجريدة موضحة بأن المجالس العامة قد ناقشت في جلساتها هذا الموضوع و لاحظ أعضاء هذه المجالس،نقص التعليم و التمدرس لدى أبناء هذه الفئة[3] .

أننا نستخلص من هذه التقارير و المداولات الخاصة بمشاكل قدماء المحاربين، أنها كانت تهدف إلى الاستجابة لهذه الشريحة الاجتماعية من خلال المرافعات القوية من بعض ممثلي السكان بالمجالس العامة،ولا يمكن تحقيق رغباتهم إلا بتوفير الاعتمادات المالية لهم[4].

و عند اطلاعنا عل الكم الهائل من مداولات المجالس العامة الثلاثة و مداولات مجلس الاتحاد الفرنسي و الجمعية الوطنية الفرنسية و الجمعية الجزائرية،لاحظنا تدخلات عديدة لممثلي هذه المجالس تطالب بإعادة النظر في المسائل المالية الخاصة بجمعيات قدماء المحاربين و ضرورة تقديم المساعدات المالية لهم ،و تمّ طرح انشغالاتهم في هذه المنابر .

1- C.G.depart de Constantine , Avril 1948 , TII, rapport du Préfet N° 22, p 420

2- CAOM, 5I/167 , Depart d'Oran ; Conseil général d'Oran

3- République Algérienne le 18/03/1948

4- نوارة بشوش:**"الإدارة الفرنسية تراسل قدماء المحاربين الجزائريين لتسليمهم التعويضات"**في جريدة الشروق اليومي ليوم،11 /08/ 2011 ،ص 04

و في هذا الموضوع تدخل الدكتور لخضاري"من مجلس قسنطينة في دورة أكتوبر 1947، موضحا معاناة المجندين المسلمين قائلا[1]"أن الآلاف من المسلمين الشجعان قدموا أرواحهم في سبيل فرنسا ، فلبوا نداء الأمل و تركوا عائلاتهم ..."، و قد طالب باحترام كرامتهم و صيانة حقوقهم، و من بين أشكال المساعدات التي اقترحها البرلمان و أعضاء المجالس العامة ، إنشاء بطاقات خاصة بهم حسب تدخل االنائب "شانوان كير"**Chanoine kir** بمقاطعة كوت دور **Cot d'or** في الجمعية الوطنية،بهدف مساعدتهم و تحقيق المساواة بين جميع أصناف هذه الفئة[2].

أما بمجلس عمالة وهران ،فقد خصص مبلغ مالية لمساعدة قدماء المحاربين في المناسبات و الأعياد و وافق على مبلغ 40سنتيم لدار المحارب و ديار العسكري و إيجاد جو من المساواة بين فئات قدماء المحاربين[3]،و من أهم التقارير التي اهتمت بقدماء المحاربين ،تلك التي تناولها المجلس العام لعمالة الجزائر من خلال عرض **أنشطة الديوان الجهوي لقدماء المحاربين خلال سنة 1949**،الذي تناول القضايا الاجتماعية لهذه الفئة موضحا ما يلي[4]:

– إحصاء 166415 ضحية حرب بعمالة الجزائر و قد ارتفع عددهم حسب أحدث الإحصائيات إلى 196509 ضحية.

– قدم التقرير جميع الحالات الاجتماعية التي تخص هذه الفئة و منها :

* المعنيين بإصلاحات 1919 ..... 49000حالة

---

1 - C.G. depart de Constantine séance 06/10/1947, TI , p 189

2 - Dépêche Oranaise le 05/01/1952

3 - CAOM , B, N° 81f/714 , Rapport Du Depart d'Oran au G.G , le 16/12/1952et session extraordinaire du C.G depar d'Oran ; janvier 1953

4 - C. G .depart d'Alger , Séance Avril 1950, rapports et Vœux , p 317

*المستفيدين من منح خاصة بكبار المعطوبين .....1125 //

* // // الأخطار الكبرى ..... 1125 //

* // // الإمراض الصدرية .....500... //

* // // مسبقة نسبية ..... 1850 //

* // // الأقدمية و النسبية ..... 16500 //

* // // أرامل الحرب الأوربيات ..... 7500 //

* // // أصول الأوربيين (الأحفاد)..... 9800 //

* // // ضحايا و أرامل المسلمات و أصولهم ..... 18500 //

* // // أيتام الأمة ..... 9148 //

* // ذوي البطاقات(محاربي حرب (1914 – 1918) .....45461 //

المجموع 196509

و ذكر نفس التقرير[1]،انه تمّ تقديم مساعدات مالية و منح متنوعة لهم ؛و خلص نفس التقرير في النهاية إلى التأكيد على نسبية هذه الإحصائيات، مقارنة بالعدد الهائل لفئة قدماء المحاربين و حسب هذا التقرير،فأن ممثلي هذه الفئة قد أشادوا بمبادرة الحكومة على الحملات الإعلامية الخاصة بهم من خلال إنشاء مديرية ترفع انشغالاتهم اليومية [2]، ذلك ما لاحظناه خلال تدخلات نواب الجمعية الوطنية قي سنة 1954[3] و تدخلات أعضاء مجلس عمالة الجزائر في دورة ابريل 1954

1- Ibid pp 318 – 325

2- Ibid pp 327 – 328

3- CAOM , B, N° 81F/1675 Assemblée Nationale , 1954 , et A.U. F, séance 23/06/1949, et Journal d'Alger le 13/061954

بالاستفسار عن المطالب السابقة و الوقوف وقفة احترام لهؤلاء المحاربين الذين ينبغي تحيتهم حسب أحد الالتماسات التي أصدرها هذا المجلس[1].

و من هذا المنطلق فإن جمعيات قدماء المحاربين، قد استطاعت أن توصل انشغالاتها على مستوى **المجالس المنتخبة الجهوية** ،و مندوبيها بالمجالس الأخرى ، نظرا للمكانة الاجتماعية التي حضيت بها و محاولة هذه المجالس استخدام هذه الفئة كوسيطة بينهم و بين الفئات الأخرى، التي كانت تنظر لهم باحترام و تقدير .

و في تقديرنا أن جزءً من أفراد هذه الفئة ، سيلتحق بالعمل الثوري دعما لانتفاضة الجزائريين ضد السياسة الاستعمارية في سنة 1954 ، و هو الدافع الذي جعلنا نخصص لهم حيزا معتبرا لهم في هذه الدراسة المتواضعة .

2- القضاء الاستعماري في مواجهة مشاكل الجزائريين

لقد تطور القضاء الاستعماري يشكل سريع منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر و اصطدم بقوانين الشرع الإسلامي التي كانت تحكم المجتمع الجزائري، و وجد المشرع الاستعماري نفسه أمام إشكاليات متعددة و خصوصيات له ينبغي له تجاوزها ، خاصة و أن فرنسا سبق لها أن تعهدت باحترام عقيدة السكان .

و كان أهم قانون ، حاولت فرنسا من خلاله ضبط القوانين التي كان يتقاضى بموجبها السكان المسلمين في مختلف المجالات (الأحوال الشخصية و المجال العقاري و القضايا الجنائية)،تمّ خلال فترة حكم الإمبراطور "نابليون الثالث)، الذي أصدر هذا القانون الخاص بالجنسية و الأحوال الشخصية بتاريخ 1865/07/14 ، محاولا دمج المجتمع الجزائري ضمن الترسانة القانونية الفرنسية و اعتباره

[1] - CAOM , B, N° 81F/878 , Session do C.G.Depart d'Alger , Avril 1954 , Rapport du Préfet au G.G

فرنسي،و لكن بسبب احتفاظه بأحواله الشخصية،أضحى الأهالي المسلمين حسب التشريعات الفرنسية مجرد "رعايا فرنسيين"[1] .

ومع مجيء الجمهورية الثالثة،التي أصبحت تعرف بجمهورية المستوطنين حاولت فرنسا الاستعمارية إخضاع القَّضاء الإسلامي ضمن القضاء الفرنسي من خلال سلسلة من التشريعات القضائية،وفق قوانين و مراسيم تنظيمية من أبروها [2]:

– مرسوم 1874/01/08 ، الخاص بالتنظيم القضائي و مرسوم 1874/08/29الخاص بالتنظيم القضائي لبلاد القبائل ، و تمّ تعديل هذه المراسيم بواسطة مرسوم 1889/04/17 دون المساس بمنطقة القبائل و الأقاليم الجنوبية ، و إبقاء المجالين العقاري و الإرث من صلاحيات القاضي المسلم.

و حاولت فرنسا التفريق ما بين المناطق الجنوبية و الشمالية بفصل المنطقة الأولى عن المنطقة الثانية منذ 1902، رغم إلحاح المجالس العامة بإدماج الأقاليم الجنوبية بالشمال .

و ظل الأمر بهذا الشكل إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية و خضوع الجزائر لاحتلال ثنائي فرنسي و ألماني ، حافظت فيه الإدارة الاستعمارية على هذه القوانين و المراسيم ، التي كانت تنظم العمالات الثلاثة في الشمال و الأقاليم الجنونية، و كانت ترسل التقارير القضائية و مشاكل السكان المسلمين إلى وزير العدل و حافظ الأختام الفرنسي ، حيث احتفظ لنا أرشيف الإدارة الاستعمارية عل مخزون هائل ؛ يوضح لنا السياسة الاستعمارية المطبقة في المجال القضائي[3] .

---

1 - Candas(M), op cit , p 41

2 - Ibid, , Cf, CAOM, B ; N° 17H/50, La Justice musulmane

3 - توجد عدة علب أرشيفية خاصة بموضوع العدالة الفرنسي بالجزائر من 1830 إلى سنة 1962 بمركز أرشيف فيما وراء البحر:

-CAOM , B ; N° 17H/50, B, N° 17 H/51

و ركزت التقارير الموجودة بها ، على واقع القضاء الإسلامي و موظفيه و مختلف القوانين التي كانت تحكم هذا القضاء ، إضافة إلى واقع القضاء الاستعماري الذي بات يمارس الضغوط علة القضاء الإسلامي

2. 1 – السياسة القضائية الاستعمارية المتبعة في الجزائر قبل 1947

لقد تطرقنا سابقا إلى تطور نظرة المشرع الاستعماري للعدالة في الجزائر من جميع جوانبها ،حيث قام بسن العديد من القوانين و المراسيم التي أجبرت القضاء الإسلامي للخضوع لمحتويات القضاء الفرنسي ، الذي أصبح المعيار الوحيد للسياسة الفرنسية المطبقة في هذا القطاع ، حيث تمت مناقشة و تحليل المشاريع المعدة في هذا الشأن بالبرلمان الفرنسي بغرفتيه و بمجالس المندوبيات المالية في الجزائر.

و لكن ثمة تغييرات أدخلت على السياسة القضائية الفرنسية منذ مجيء حكومة فرنسا الحرة[1]، التي استرجعت الجزائر من الاحتلال الثنائي لتعلن عل أهم قرار إصلاحي في سنة 1944، الذي أدخل تعديلات هامة في مجال تقاضي المسلمين أمام القضاء الإسلامي أو قضاة الصلح الفرنسيين في حين أضافت أمرية 1944/11/23 ، توضيحا آخر في كيفية تطبيق القوانين الخاصة بالأحوال الشخصية الإسلامية ، باعتبار أن إصلاح مارس 1944 جاء ليؤكد مطالب المسلمين السابقة بمختلف المجالس المنتخبة.

و قد وضحت هذه المراسيم،نظرة الحكومة الفرنسية للمسائل القضائية ، التي باتت تهدد التعايش بين مختلف في الجزائر ، و أصبح التقاضي مرنا إلى حد ما بعد إلغاء قانون الأهالي و حصول بعض الفئات من المسلمين على الجنسية الفرنسية ، دون التخلي عن أحوالهم الإسلامية.

و دفع ذلك العديد من ممثلي السكان على مستوى المجالس العامة بمناقشة صلاحيات القاضي المسلم و طبيعة أحكامه القضائية في مجال النزاعات العقارية فيما بين السكان المسلمين، وأيضا في مجال الأحوال الشخصية كالزواج و الطلاق و الميراث [2].

---

1 - Candas (M), op cit pp 41-42, Cf,Sefla (A), la Reforme de la justice Musulmane S.d ,Alger, 1946,p21

2 - C.G.depart de Constantine ,TI, vAvril 1947, p 212, Cf, Sefla(A), op cit p 40

تتبع **البشا عدل "سفلة أحمد"**في دراسة له عن أهم الإصلاحات التي أدخلت على القضاء الإسلامي بعد ح.ع 2منذ أمرية 11/23/ 1945 صص 31- 40

أما القضاء الفرنسي، لم يستطع الصمود أمام التدخلات السياسية القوية الموجهة له لصالح المستوطنين ؛رغم الإصلاح الذي أدخل على العدالة الفرنسية في الجزائر و محاولة المشرع الاستعماري الاعتراف بوجود فئات سكانية لها نفس الحقوق و الوجبات في التقاضي أمام القضائيين ، حسب خصوصية كل إثنية سكانية ، و لكن أحداث الثامن مايو 1945، أكدت أن هذا القضاء، لم يستطع التزام الحياد و **حكم على ألاف الجزائريين المسلمين بأحكام قاسية لأشخاص عزل**،أرادوا التعبير عن انشغالاتهم بالتظاهر السلمي،و بالتالي خضع هذا القضاء للسياسيين المتطرفين ، مما جعل الممثلين المسلمين في المجالس العامة يطالبون بإعادة النظر في السياسة القضائية الفرنسية و الضغط على المشرع الفرنسي ، ليصدرا قوانين العفو القضائي لصالح ضحايا أحداث الثامن مايو[1] .

و إن هذا التطور التشريعي الخاص بالقضائيين في الجزائر ، إنما جاء لاستمرارية ضغوط الأحداث التي بدأت تتولى على الجزائر ، بمطالبة ممثلي السكان من الأجهزة التنفيذية بضرورة توحيد القوانين بين العمالات الثلاثة و الأقاليم الجنوبية، هذه الأخيرة التي ظلّت لفترة طويلة تخضع للشرع الإسلامي عكس المناطق الشمالية التي أخضعت مبكرا لسلطة القضاء الفرنسي .

و لكن الحكومة الفرنسية ، ظلت تحافظ على التوازن في إستراتيجيتها المتبعة منذ مدة،و محاولاتها المتكررة إدخال إصلاحات عميقة على القضاء الإسلامي بإخضاعه لسلطة القضاء الفرنسي دون إلغائه نهائيا، و رسخت مفهوم المساواة في التقاضي و تقريب العدالة إلى المتقاضين بإضافة هيئة المحلفين في النزاعات الخاصة بالمسلمين متكونة من ستة أعضاء ، نصفهم مسلمين عكس هيئة المحلفين الأوربيين المشكلة من سبعة أعضاء [2]،و تجنبت السياسة القضائية الاستعمارية منذ سنة 1944 المحاكم الزجرية و الاستثنائية و قامت بإخضاع المسلمين لعدالة بسيطة أقل تكلفة للقضايا

1 - C.G.depart de Constantine , session octobre 1947 , II, p 186

2 - Document Algérien , Série Culturelle , parue le 05/07/1947 p 201

العامة و الجنائية ، في حين تركت للقضاء الإسلامي النطق في أحكام النزاعات العقارية المسلمة و الأحوال الشخصية الإسلامية[1].

و من جهة أخرى دعمت القضاء الاستعماري بالأجهزة و المقرات بمعظم الدوائر و البلديات لتزايد حدة النزاعات بسبب تطور المجتمع المسلم ،مدعية تسهيل التقاضي و فك النزاعات و إعطاء المكانة اللائقة للقضاة المسلمين و قضاة الصلح ، و أنها كذلك خففت من إجراءات التقاضي بترك حرية التقاضي للسكان المسلمين حسب طبيعة النزاعات.

2.2– اقتراح هياكل القضائين الفرنسي و الإسلامي

إن معظم القوانين التي أقرها المشرع الاستعماري ، منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر إلى غاية الفترة التي نقوم فيها بدراسة أبرز القضايا التي رافع عنها أعضاء المجالس العامة ما بين 1947 و 1954 ؛ كانت تهدف إلى إيجاد ازدواجية قضائية يخضع لها المتقاضي المسلم ،بأن ركزت هذه القوانين على خصوصية كلا من القضائين ، فاعتبر أن قاضي الصلح هو قاضي القانون العام ، أما القاضي المسلم فهو قاضي الأحوال الشخصية و الميراث [2].

و لهذه الغاية فالمجالس العامة الثلاثة، قد ناقشت و اقترحت عدة التماسات لصالح تجهيز القضائين بهياكل عديدة و الاهتمام بموظفي هذا القطاع و توفير مختلف الخدمات للسكان.

1.2.2 – هيكل القضاء الفرنسي

لقد سعت الحكومة العامة في الجزائر إلى توسيع هياكل القضاء الفرنسي ، ببناء محاكم عديدة وفق درجاتها المختلفة، مثل المحاكم الابتدائية و المدنية و الجنائية و محكمة الاستئناف بالجزائر العاصمة

1- Ibid p 203

2- ibid,: « la justice En Algérie »,in Série culturelle , parue le 058/07/1947 , p201

و كانت وضعية هياكل القضاء الفرنسي تتكون من و 116 قضاء الصلح و 81 محكمة قضائية منها 57 محكمة رئيسية و 24 محكمة ملحقة،و تواجدت بالأقاليم الجنوبية 33 محكمة رئيسية[1] .

يدل ذلك على اهتمام فرنسا الاستعمارية بتوسيع هذا النوع القضائي ، تجسيد سياسة فرنسة القضاء في الجزائر ، و عند تفحصنا لسجيلات مداولات المجالس العامة الثلاثة الجزائرية،وجدنا العديد من التدخلات لأعضاء المجالس العامة ، يحللون واقع هذا القضاء و يطالبون المزيد من المقرات بالدوائر التي يمثلونهاو يتطرقون للنقائص الموجودة فيه، و نظرا للكم الهائل من هذه التدخلات سنحاول التركيز على بعض العينات من هذه التدخلات من أجل إبراز أهم القضايا المتعلقة بهذه الموضوع .

فمن بين أهم العينات التي تبرز لنا تدخل أعضاء المجلس العام لعمالة الجزائر حول هذا الموضوع، تقرير النائب "عبد السلام" مقرر اللجنة المالية الذي تعرض للتدعيم المالي لصالح قضاة الصلح، إضافة للالتماس المقدم من عدّة أعضاء منهم "عبد السلام " و كوست"و "أيت علي "و "تامزالي "الذين وضحوا فيه ،أن هذا التقرير المالي غير كاف ،و طالبوا من ميزانية الجزائر إضافة التكاليف وفق مرسوم 24 ديسمبر 1946،الذي يسمح للمجلس استغلال هذه الأموال للتجهيزات الخاصة بالمحكم[2].

و في مداولات أخرى وردت عدة مطالب من الهيئة التنفيذية للمجلس العام للجزائر ، ببناء عدّة محاكم و مقرات الصلح بمناطق عديدة بالعمالة [3]، **أمثال "ميشلي " Michelet و بورت قيدون** " **Porte guidon** "و غيرهما، حيث كانت تنعدم فيها المقرات القضائية ، و يفسر لنا ذلك أيضا

1- Ibid p 203

2- C.G.depart d'Alger ,séance 27/04/1947 « Justice de Paix , p 338

3- Ibid , Séance 208/10/1950 , p 42

أن المنتخبين الجهويين ، كانوا منشغلين بنقص هذه المقرات بدوائرهم و بلداتهم ، و بالتالي كانت تدخلاتهم تصب في هذا الاتجاه من أجل معالجة مختلف القضايا العالقة.

– **أما بالمجلس العام لوهران** ، فكانت تدخلات أعضاء المجالس العامة مميزة في هذا الموضوع بمطالبهم المتكررة في مجال بناء هياكل و أجهزة خاصة بالمحاكم و قضاء الصلح ، نظرا لتزايد حدة المشاكل المطروحة و تنقل السكان خارج دوائرهم أو بلداتهم للتقاضي في مجال النزاعات المدنية و العقارية إضافة لازدياد حاجة السلطات المحلية إلى محاكم جنائية بسبب التطور الديموغرافي للسكان المسلمين،و من أهم انشغالات و اهتمامات ممثلي هذا المجلس :

– تدخل العديد من الأعضاء في مجال بناء محاكم جديدة تمثلت في تدخل ممثل البلدية المختلطة ل"كاساني" السيد "بلجميتي محمد الذي طالب بترميم محكمة هذه البلدية نظرا لتدهور أحوالها و ازدياد سكان المنطقة [1].

– اقتراح عضو المجلس العام الأوربي " مونريال" Monréal بناء محكمه جديدة ب"غليزان" نظرا لبعد المسافة عن مستغانم و ارتفاع تكاليف المحاكمات و تواجد كثافة سكانية تقدر ب 250 ألف ساكن ،و طالب بناء محكمة من الدرجة الأولى[2] .

– تدخل العضو المسلم السيد "بن خلفة"مقرر لجنة التعليم ، مطالبا بضرورة بناء محكمة للاستئناف بوهران بسبب نقص هذا النوع من المحاكم بالعمالة و اقتصارها بواحدة بعمالة الجزائر،في حين توجد 15 محكمة من هذا النوع بالمتربول[3].

1- C.G.depart D'Oran v séance 13/11/1949, p 195

2- Ibid , séance 06/05/19530, p 96

3- Ibid, séance , Octobre 1953 , Vœux de « benkhalfat » , Création d' un Cour d'Appel a Oran , p 94

و ألحّ بن خلفة على البرلمانيين بالجمعية الجزائرية و الجمعية الوطنية بمناقشة هذا الموضوع بجدية [1].

أما **المجلس العام لقسنطينة** ، فقد عرف هو الآخر مجموعة من الاقتراحات و المطالب الخاصة بموضوع المحاكم الفرنسية من خلال تقارير الوالي و التماسات أعضاء المجالس العامة ، الداعية إلى بناء هياكل هذا القضاء في مختلف دوائر العمالة ، و من بين العينات الخاصة بهذه المطالب ما يلي[2]:

– التماس بناء مقر لقضاء الصلح ببسكرة – ألتماس آخر للعضو "بولينيان"Poliniane"[3]"، خاص ببناء مقر لقضاء الصلح بالبلدية المختلطة للقل و إنشاء منصب ثان لقاضي إضافي .

– التماس آخر لأعضاء مسلمين ،أمثال "بن جلول" و "باي العقون " طالبا بناء محكمة "ببونة"، بسبب ضيق المقر القديم و أيضا توفير سكن للقاضي – تقرير رقم 02 لوالي العمالة ، خاص ببناء محكمة لقضاء الصلح بالميلة ، موضحا أن رئيس الحكومة العامة للجزائر ، قد طالب بكمال جميع الإنجازات الخاصة بالمحاكم المسجلة في جدول خاص في مراسلة رقم :2384، مؤرخة بتاريخ 1953/07/29 و تمّ تخصي مبالغ مالية لهذه المهمة [4]. و مما نستخلصه من جميع هذه التدخلات للمجالس العامة الثلاثة ،يتمثل في تشابه الانشغالات و التركيز على توفير الاعتمادات المالية من ميزانية الجزائر تضاف لميزانية المجالس العامة للانتهاء من بناء هياكل القضاء الفرنسي ،بهدف ترسيخ مبدأ العدالة الفرنسية لدى الجزائريين .

---

[1] - ينتمي عضو المجلس العام " بن خلفة" إلى المجموعة الاشتراكية ن.ف.ع.ع SFIO

[2] - C.G .depart de Constantine , Octobre 19457 p 222,

[3] - Ibid , , 30/10/1953 TII, p 931

[4] – Ibid , Séance octobre 1953 , TI, p 96

لاحظنا من خلال تقارير وتدخلات اللجان و والي العمالة ، أنها اهتمت كثير بالمقرات و الهياكل من أجل ترسيخ القضاء الفرنسي في الجزائر

2.2.2 – اقتراح هياكل القضاء الإسلامي

أن قراءة متأنية **لمداولات المجالس العامة الثلاثة الجزائرية لهذا الموضوع** ، يجد نفسه أمام شح للمعلومات ،لأن هيكل القضاء الإسلامي لم يركز عليها المشرع الاستعماري كثيرا باعتبارها هياكل بسيطة و متنقلة ، حيث تجري المحاكمات داخل البيوت التابعة للقضاة أو في الأسواق و المساحات العامة ؛ و بالتالي فالمشرع الاستعماري ركز على الجانب القانوني و ضبطها لكي تخضع للسياسة الاستعمارية و تظل حبيسة خصوصيات المجتمع المسلم و إنقاص مكانة القاضي المسلم .

و رغم كل هذه العراقيل التي تعترض مكانة القضاء الإسلامي، فإن الحكومة العامة كانت تقوم بتخريج دفعات من القضاة المسلمين و أعوان القضاء من المدارس الرسمية الإسلامية الثلاثة و تدعيم هذا القطاع بمتطوعين من المفتشين و أئمة المساجد و بعض الطلبة للعمل في سلك العدالة الإسلامية[1].

و ركزت أيضا تقارير المسؤولين على هذا القطاع في مراسلاتهم لوزير العدل و حافظ الأختام ، عن أحوال القضاء الإسلامي من حيث هياكله و موظفيه و تطرقت إلى نوعية المحاكم ، مركزة على المحاكم المالكية و موقف القانون الخاص 1947/09/20منها ، و من أهم هذه التقارير الخاصة بهذا الموضوع،تقرير مرسل من وزير الداخلية إلى الحاكم العام حول الوضع العام للمحاكم المالكية في الجزائر ، لأنها تمثل غالبية السكان [2].

إن مصلحة شرطة الاستعلامات بالقطاع الوهاراني، كانت تترصد العاملين بهذا القطاع وترسل تقارير حول النشاط الديني و السياسي لبعض هؤلاء الموظفين في سلك العدالة الإسلامية من قضاة

1- CAOM , B, N° 17H/50, la Justice Musulmane , des Rapports concernant la législation dans ce domaine , le 16/10/1953 . وتحتوي هذه العلبة على تقارير عديدة لأوضاع القضاء الإسلامي و هياكله و مختلف التشريعات الخاصة بيه

2- Ibid B, N° 17h/51 , Rapport du Ministre de l'intérieure au G.G de l'Algérie du 30/06/1953

و عدول و غيرهم من خلال مراسلة محافظ شرطة البلدية المختلطة ل"عين تموشنت"لوالي العمالة حول السيرة الذاتية لإحدى الشخصيات الدينية المدعو"بلغريس بومدين"المتعاطف مع تيار الحركة الوطنية[1]، و بالتالي فالإدارة الاستعمارية كانت تراقب عن كثب جميع مجريات المحاكمات و موظفي هذا القطاع .

و من جهة أخرى فأعضاء المجالس العامة الثلاثة هم الآخرون، كانوا يقترحون بناء مقرات حديثة للقضاء الإسلامي و تحويله إلى قضاء مستقر مثل القضاء الفرنسي من خلال العديد من التماساتهم، فبعمالة قسنطينة اقترح العديد من ممثليها بناء محاكم إسلامية و توفير الأموال لها من أجل ترميمه[2].

أما النشرة الشهرية الخاصة بالمسألة الإسلامية ، فكانت تنشر مختلف تدخلات أعضاء المجالس العامة و منشورات الحكومة العامة الخاصة بموضوع بناء المحاكم الإسلامية،حيث أوردت في احد أعدادها،بأن السلطات التابعة للحكومة العامة،أقرت بناء ثلاثة عشر محكمة ملحقة للمحاكم الرئيسية و تعيين 13 باش عدل بالعديد من المناطق ، خاصة بالأقاليم الجنوبية[3]،تتضح أمامنا واقع السياسة القضائية المتبعة قي الجزائر،بأن الإدارة الاستعمارية ركزت اهتمامها على القضاء الإسلامي بالأقاليم الجنوبية و حاولت تكريس هيمنة القضاء الفرنسي على العمالات الشمالية ، بهدف ترسيخ تواجدها الاستعماري في الجزائر .

1 - CAOM, B, N° 5i/49 , depart d'Oran , Rapport du Commissaire de « Ain temouchent », le 29/09/1950

2 - C.G. de Constantine , Vœux N° 60, Construction d »Une Mahkama a biskra , séance octobre1947, p 221

3 - D.A.W.O, BP N° 196 , GGA ; Bull , Mensuel des Questions Islamiques , Juillet 1953 p 75

3.2– مناقشة المشاكل القضائية للمسلمين الجزائريين

لقد تعرض الجزائريون لمشاكل عديدة في المجال القضائي،حيث كانت ترفع هذه القضايا إلى المجالس المنتخبة على المستويين الجهوي و المتربولي ، حيث تلقت لجنة الشؤون المختلفة لمجلس عمالة وهران بواسطة مقررها العضو " كامبون" التماسا من قبل بعض أعضاء المجلس[1] :"أمويل بلان"Amoyal Blan و "كورس " و علولة" و و "بلعابد"و "بن خلفة"، بضرورة تطبيق قوانين الجمهورية منذ قانون 1881/07/29 المعدل و المتمم بمراسيم و قرارات منها ، قانون 1939/04/21 و أمريتي 1943/11/24 و 1944/05/05 القاضيتين برفض الظلم المسلط على مجموعة من الأشخاص مهما كانت انتماءاتهم الإثنية أو الدينية و إبعاد الحقد ما بين مواطني الإتحاد الفرنسي ، و قد تمّ قبول هذا الالتماس من قبل المجلس.

و يدل ذلك إلى أن المنتخبين الجهويين ، كثيرا ما ألحوا على السلطات بالجزائر و بالمتربول على ضرورة تطبيق القوانين القضائية السارية المفعول بتراب الإتحاد الفرنسي[2]،و قد أكد منتخبو هذا الإتحاد على الموضوع المطروح من قبل أعضاء المجالس العامة معتمدين على المرسومين الخاصين بتطبيق قوانين المتربول بالجزائر و هما : – مرسوم 1947/12/31 و مرسوم 1948/055/20القاضيان بالربط المباشر لجميع المصالح القضائية في الجزائر بوزارة العدل الفرنسية و مصلحة السجون .

1.3.2 – مناقشة مشاكل الجزائريين أمام القضاء الفرنسي

إن القضايا المرفوعة من قبل أعضاء المجالس العامة في هذا الموضوع كثيرة و معقدة في نفس الوقت ،بسبب حدّة المشاكل و ارتباطها بالسياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر ؛و يمكننا تصنيفها إلى قضايا قضائية سياسية و اقتصادية و اجتماعية ،حيث أشارت العديد من تقارير جهاز شرطة

1 - C.G.depart d'Oran04/05/1949, Vœu Envoyé a la Commission des Affaires divers , pp 338 – 339

2 - CAOM ,B, N° 81F/9, les Réformes Administratifs et Les Réformes judiciaires

الاستعلامات الفرنسي إلى الأحكام **القضائية التعسفية ذات الطابع السياسي** ضد أنصار التيار الوطني و استخدام القمع أثناء التحقيق[1] بسجن البليدة.

و في هذا السياق تناول العديد من الباحثين الفرنسيين[2]،مشاكل القضاء السياسي، من خلال قمع الوطنيين و مناصريهم بحجة ضبط الأمن و فرض الانضباط بواسطة الأحكام القضائية التعسفية.

و قد حللت الباحثة الفرنسية "تينو سلفي" في دراسة لها[3]، هذا الموضوع يشكل موسع ، عندما ذكرت بأن **العدالة و القانون هما مبدءان مسخران للقمع الاستعماري** ،حيث كانت تطبق العدالة بشكل سيئ و ارتبطت في نظر السكان المسلمين بالنائب العام " بول ساران" Paul Sarin رمز العدالة الاستعمارية ، الذي كان يتحكم في جهازها و يستثني الجزائريين من المساهمة فيها، من قضاة و موظفين و كان يشجع العنصر الأوربي في الحصول على المناصب في السلك القضائي.

و من جهة أخرى كان يقوم هذا المسؤول القضائي ، بتطبيق القوانين التعسفية و الاستثنائية على الوطنيين ، رغم إلغائها في سنة1944 ،من خلال التقارير المرسلة إلى الحكومة العامة ، حيث كان يستخدم الحكام المدنيون القوة و الشدة للقضاء على احتجاجات الجزائريين المسلمين و الاستنجاد بالمحاكم لقمع تحركات السكان [4] .

1- CAOM , B, N° 4 I/26, Départ d'Alger , Rapports des P.R.G et SLNA, ,

2- Thenault (s) : **« la Justice dans la guerre d'Algérie** »,in Colloque , La Guerre d'Algérie , Présenté par Harbi (M) et Stora (B)SRNS , , Ed , Robert Laffon , Paris , 2004, p 703

3- Thenault (S),Une Drôle De justice , les Magistrats dans la Guerre d'Algérie , Ed de la Découverte , Paris XIII, 2001,p 62

4- CAOM, B, N° 9 CAB/66, L'Algérie du Demi Siecle Vue par les Autorités Locales , La Sefia (C.M)

أما العقوبات الاقتصادية التي كان يسلطها القضاء الفرنسي على السكان المسلمين ، فقد تناولتها المجالس العامة الجزائرية بشكل مفصل ، خاصة قطاع الغابات و المياه و هما مصدران أساسيان للسكان ، حيث واصل القضاء الفرنسي تطبيق التشريعات الخاصة بهذا القطاع منذ نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين،حيث كانت لجان المجلس العام لعمالة الجزائر تناقش قرارات والي العمالة و التماسات أعضاء المجلس المتعلقة بهذا الموضوع ، منها التماس يطالب بتخفيف العقوبات على المخالفات المتعلقة بقطاع الغابات [1] .

و نعتقد أن أعضاء المجالس العامة ، كانوا يحاولون توظيف صلاحياتهم التمثيلية في الدفاع عن السكان و كانت هذه المجلس في العديد من مداولاتها،تتلقى عرضا من والي العمالة عن العقوبات المسجلة في سجل على مستوى المحاكم [2]، بهدف ردع المخالفين لقوانين الجمهورية حس اعتقادهم و لقد وصل عدد هذه العقوبات حسب نفس السجل إلى 1201 مخالفة ، قد تعرض أصحابها لأحكام قضائية بمحاكم القضاء الفرنسي.

أما القضايا الاجتماعية التي كان يحاكم عليها السكان المسلمون ، فقد رافع عنها أعضاء المجالس العامة و أولوها اهتماما بالغا، خاصة المشاكل التي بات يتعرض لها السكان المسلمين ، حيث رافع النائب " فارس "في العديد من هذه القضايا التي تخص دائرة " بوغاري "و عمالة الجزائر عموما ، باعتباره ممثلا للسكان ، و قد طالب في العديد من تدخلاته "**تحقيق قضاء عادل للجميع**"[3].

---

1 - C.G.depart d'Alger Séance19 Avril 1948 , pp 223- 229

2 - Ibid , session d'Avril 1950p 309 et session Avril 1951p 435 و قد تمت مناقشة طبيعة هذه ا لمخالفات و العقوبات ومنها:الحطب و تحطيم الأشجار و إتلاف الفلين و تحويل المعالم داخل الغابات و التسبب في الحرائق.

3 - C.G.depart d'Alger Séance , 12/10/1948 pp 213 – 219

و قد رافع أعضاء آخرون عن مشاكل السكان المختلفة ،مثل تدخل مقرر لجنة العدالة العضو "جاوي"الذي ارتكز على قرار والي العمالة الخاص بإنشاء مقر لهذا القضاء ب"سيدي عيسى" من أجل تقريب مقرات الصلح و تسهيل مهام التقاضي نظرا لبعد المحكمة الرئيسية عن بعض الدواوير ب **70** كلم [1] .

و قد تعرض أحد أعضاء المجلس العام لوهران، السيد"بن قارة"إلى مشاكل الحالة المدنية عند المسلمين في مجال تسجيل عقد الزواج و المواليد ، بأن طالب بتسوية وضعية المسلمين الفرنسيين أمام الحالة المدنية و القاضي و احترام القوانين المنظمة للعملية الإدارية و الاجتماعية للسكان[2]،و تسوية مشكلة الزواج أمام القاضي غير المسجل و الزواج أمام "**الطالب**"، و اقترح هذا العضو ما يلي:

– بعث نسخة من عقد الزواج أمام القاضي أو عقد موثق إلى المحكمة بدلا من عقد الحالة المدنية باستثناء الحالات التي يعجز فيها تسوية هذه الملفات .

– تقديم مهلة لتسوية هذه الملفات إلى غاية 30جوان 1950.

و في نفس الوقت كانت تطرح العديد من المشاكل و النزاعات المتعلقة بحقوق المورثين على المجالس القضائية ، خاصة حقوق أبناء سكان المزاب ، بأن طالب بعض أعضاء المجلس العام لقسنطينة حل هذه المشاكل بالاتفاق مابين القاضي المسلم بالأقاليم الجنوبية و قاضي الشمال و موافقة النائب العام **السيد "بيروني Péronié** [3].

نعتقد أن بعض هذه المشاكل ذات طابع خصوصي، و هي تحتاج إلى تحليل معمق من قبل ممثل السكان على مستوى المجالس الجهوية ، حيث تمّ طرح وجهات نظر مختلفة منها:

1- Ibid , Séance 18/11/1947

2- C.G.depart d'Oran le 26/04/1950

3- CAOM, B,N° 17H/50, op cit , « rapport du Procureur Général de la Cour d'Alger

– ناقش أعضاء المجالس النزاعات الحاصلة في مجال العمل بين العمال وأرباب العمل

– الاستفسار عن كيفية تطبيق قوانين العمل

و قد تدخل العديد مكن أعضاء مجلس عمالة الجزائر[1] ، مطالبين إصلاح العلاقات ما بين صاحب العمل و المستخدم من أجل تحسين الظروف الاجتماعية للعمال المسلمين و طالبوا بإدخال الشفافية في المحاكم الخاصة بالنزاعات .

و من جانب آخر كانت الإدارة الاستعمارية تتدخل في توجيه المحاكم لخدمة مصالحها بواسطة أجهزتها الأمنية ، في مواجهتها للرافضين لسياستها ، مثل ما ذكر لنا ذلك الكاتب الجزائري "ابن العقون"في مذكراته[2] ، بأن تناول إحدى النزاعات التي حصلت ما بين أحد مناضلي الحركة الوطنية و أحد الأوربيين ، فرغم تنازل هذا الأوربي عن القضية المرفوعة ضد هذا المناضل في المحكمة ، إلاّ أن الشرطة الاستعمارية ، لم تغلق الملف و تابعته و قامت باعتقاله و فرض العقوبات عليه و تهديده بالسجن إن طعن في الحكم القضائي الذي أصدره ضده القاضي الفرنسي بضغط من هذه المصالح الأمنية و تدل هذه الوقائع المذكورة ، حجم المشاكل التي كان يعاني منها السكان المسلمون ، مما دفع بممثلي هؤلاء السكان إلى طرح مشاكلهم و الدفاع عنهم .

2. 2.3 – مناقشة مشاكل القضاء الإسلامي

تعود نظرة المشرع الاستعماري للقضاء الإسلامي إلى بداية الاحتلال الفرنسي و توسعه في الجزائر خلال القرن التاسع عشر،حينما أصدر هذا المشرع سلسلة من القوانين المنظمة للمحاكم الإسلامية

[1] - C.G.depart d'Alger , Séance 19/04/1951 , Intervention de Belaiche Marcel , pp 59 – 60

[2] - ابن العقون ،الكفاح القومي و السياسي...ج3 ، موجع سابق ص ص 56 – 59

و توضيح مهام القضاة المسلمين و الإجراءات التنظيمية لموظفي سلك العدالة الإسلامية[1] .

و قد سمحت هذه القوانين للقاضي المسلم بإقامة محاكمات بالأسواق و في المحاكم المخصصة للنزاعات العقارية بين المسلمين و قضايا الأحوال الشخصية بشرط أن لا تتجاوز قيمتها 200 /ف.

و سمحت السلطة الاستعمارية بإقامة محكمة رئيسية يرأسها قاضي بمساعدة باش عدل و نواب عن القاضي الرئيسي، و بعد الحرب العالمية الثانية أصدر المشرع الاستعماري قوانين جديدة تنظم مصالح القضاء الإسلامي[2] ، ذلك ما أكدته التقارير المرسلة من قبل وزير الداخلية إلى الحاكم العام يوضح فيها له طبيعة رسوم 31 /1947/12الخاص بالتنظيم الإداري لمصالح القضاء الإسلامي من خلال المادة الثامنة عشر التي تخص صنف القضاة و العدول و مهامهم ، و بأن المرسوم يطبق في كامل التراب الجزائري ، أما مرسوم 1953/04/14 ، فيخص كيفية تنظيم المحاكم المالكية في الجزائر، و ركزت مواده على كيفية تعيين و تنصيب القضاة في هذا النوع من المحاكم .

أما النشرة الشهرية الخاصة بالمسألة الإسلامية[3] ،فقد أوردت لنا العديد من القضايا التي تخص القضاء الإسلامي و المناقشات العديدة لأعضاء المجالس العامة حوا هذا الموضوع بطرح مشاكله و القوانين المنظمة له و إحصاء عدد القضاة و موظفي سلك العدالة الإسلامية.

1- CAOM , B, N° 17H/50, op cit , Compétence des Cadis en matière du successions de Mozabites dans le Tell Notes sur l'évolution historique de la justice musulmane de 1830 – 1954

قارن ، محمد بليل ، فصل عن التشريعات القضائية من 1830 إلى 1914، مرجع سابق صص 25 -57

2- CAOM B, N° 17H/51 , op cit , note du 31/12/1947 , portant , Règlement Administratif publique pour l'organisation du Service de la Justice Musulmane

3- SLNA, Bull , Mensuel , Questions Islamique N°1552, mai, 1952, pp 61 -62

و أشارت بعض أعداد هذه النشرة[1] إلى قيام الجمعية الجزائرية بإصدار قوانين لصالح القضاء الإسلامي و الموافقة على إنشاء صندوق التقاعد و الاحتياط للموظفين الذين لا يستفيدون من المرتبات . و في هذا الإطار ، تطرق العديد من أعضاء **مجلس عمالة الجزائر** للمشاكل التي تشغل المتقاضين في القضاء الإسلامي، حيث دارت مناقشات ساخنة بين أعضاء مسلمين ، نخص عقد الزواج بواسطة القاضي في منطقة القبائل التي اعتادت تطبيق عرفها الخاص بأقل التكاليف ، عكس مصاريف القاضي التي تصل إلى 1200/ف ، إضافة إلى ترجمة العقد ما بين 5 و 6 /ف، حيث طالب مقرر اللجنة العضو" عبد السلام"إلغاء هذا العقد،لأن الأهالي لديهم وثائق الحالة المدنية[2]،أما النائب "أيت علي " فقد دافع عن الظلم الذي تتعرض له المرأة القبائلية ،حيث قال أنها مستعبدة و لابد من تغيير أوضاعها و رد عليه"عبد السلام"بأنها عير مستعبدة و لكنها خاضعة لعاداتها [3].

و في موضوع آخر خاص بمشاكل القضاء الإسلامي،ناقش أعضاء مجلس عمالة الجزائر القوانين المتحكمة في تسير هذا القضاء و طالبوا إعادة النظر فيها [4].

و لهذه الغاية قامت الإدارة الاستعمارية بإدخل بعض الإصلاحات على القضاء الإسلامي في نهاية ح.ع.2 ، موضحة القوانين الجديدة التي أصبح القضاء الإسلامي يخضع لها ، و حسب نشرة المسألة الإسلامية لشهر سبتمبر 1949[5]، فإنها قد وضحت موقف الإدارة الاستعمارية

1- Ibid p 62

2- C.G.depart d'Alger le 12/10/1948 p 45

3- Ibid, p 46

4- ibid Séance , 08/101948 , p 48

5- CAOM, Série Continuée, ,depart d'Oran ; // 28 , Bull , Mensuel , Septembre 1949

من القضاء الإسلامي من خلال الجمعية العامة للقضاة و ضباط العدل العموميين المنعقدة يوم 1949/11/02بالجزائر تحت إشراف قاضي الجزائر السيد :"تشندرليTtchenderel،التي خرجت بتوصيات لصالح إدماج القضاء الإسلامي بالمنظومة القضائية الفرنسية و اقتصار صلاحيات القاضي المسلم على الأحوال الشخصية فقط و إدماج المحاكم الإسلامية ضمن السلم القضائي الفرنسي، و قد وافقت مديرية الإصلاحات الخاصة بالقضاء الإسلامي على دراسة المطالب الآتية [1]:

– دراسة شروط إدماج سلك القضاء الإسلامي في المنظومة الفرنسية – زيادة هيبة و سلطة القضاة المسلمين – تحسين أوضاعهم الاجتماعية – الاهتمام بالموثقين و إدراج تشريع خاص بهم، و لكن عند صدور قانون 1947/09/20،تمّ إلغاء المجلس الإسلامي القضائي و إلحاقه بوزارة العدل مما يبين لنا محاولة فرنسا إفراغه من محتواه و المطالبة بإدماجه بالقضاء الفرنسي .

3 – مناقشة مشاكل النمو الديموغرافي للسكان المسلمين

1.3– التطور الديموغرافي في مداولات المجالس العامة

1.1.3– نظرة عامة عن التطور السكاني في الجزائر

اهتمت الإدارة الاستعمارية كثيرا بعمليات الإحصاء السكاني ، بهدف مراقبة السكان و معرفة متطلباتهم المتزايدة ، وغم أن هذه الإحصائيات كثيرا ما سادتها الأخطاء و الشكوك من قبل مراكز البحث المتخصصة [2]،التي حللت جداول مصلحة الإحصائيات منذ نهاية ح ع2 ؛ و اعتمدت

1- CAOM, Série Continuée , depart d'Oran , B,N° //28, la Justice musulmane d'Apres Revue Question Islamique Septembre 1949 , N° 303 pp 108 – 110

2- Documentation française , Rapport du haut comité Consultative de la Population et de la Famille , la Population, En Algérie TII, Imprimerie Nationale, 1957 ,pp 17 – 33

على التعداد السكاني لسنتي 1948 و 1954، فانتقل عددهم من 8682000 ن سنة1948 إلى 9480000 ن سنة 1954 ، حيث باتت هذه الزيادة تقلق الإدارة الاستعمارية [1].

هذا التطور السكاني دفع السلطات العليا إلى تناول هذا الموضوع خلال أنشطتها و تحركاتها الميدانية في الجزائر ،من خلال زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية السيد " أوريول " Auriol من 29 مايو إلى 03 جوان 1948 الي قال :" أن الإحصائيات المؤقتة المنشورة مؤخرا بالنشرات الإحصائية تبين لنا بان السكان قد وصلوا إلى8650000 ،أي بزيادة 1,5 %..."[2]، مما يدل على الاهتمام البالغ للمسؤولين الفرنسيين بهذا الموضوع ،و بالتالي باتت هذه المسألة من أبرز انشغالات الجهاز التنفيذي في الجزائر من خلال تصريح الحاكم العام " ليونارد"الذي نقلت عنه جريدة "أورون روبوبليكان[3]،بأن التطور الديموغرافي الذي ينبغي علينا جميعا تداركه،لأنه يمثل خطرا لجميع توازناتنا الهشة، و حللت هذه الجريدة مضمون تصريحاته التي ركز فيها على حدوث زيادة في المواليد تقدر ب 240000ن و حسب وجهة نظره فإن عدد الأطفال الجزائريين يساوي مرتين أطفال فرنسا، و ما لوحظ في عملية التطور السكاني ، تمثل في ارتفاع عدد سكان المسلمين بالمدن إلى ربع مجموع سكانها و بنسبة 14,33% سنة 1948 حسب الباحث"لوفافر"[4]،أما المورخ الفرنسي"أحيرون، فقد حللّ هذه الظاهرة

---

[1] - دراسات عديدة تناولت موضوع السكان في الجزائر منها :

-GGA, Statistique générale de l'Algérie Population En 1954VII, Chapitre I, Alger p 09

- GGA, Exposé de la situation de l'Algérie En 1954, Présenté pale GG léonard, p 57

-Cf , Lefevre , Chère Algérie , la France et sa Colonie 1930 – 2962 , Ed , Flammarion , p 69

[2] -A.N.F ,B, N° 4AG/284 , voyage du Président **Auriol** En Algérie

[3] Oran Républicaine 28/05/1953

[4] - Lefeuvre (d), , Chère Algérie , la France et sa Colonie…op cit pp 69 – 70

معتمدا على إحصائيات السكان الرسمية و تقارير المختصين أمثال "بريل (Brillj،موضحا ما يلي[1] :" لقد ارتفعت زيادة النمو السكاني من 1,7% ما بين سنتي 1936 و 1948إلى 2% ما بين 1948 و 1954 دون احتساب عدد المهاجرين، و ترجع هذه الزيادة حسب وجهة نظره إلى تحسين الظروف المعيشية و الزواج المبكر و حصول السكان على المنح العائلية .

أما الدراسات المتخصصة الفرنسية حول هذا الموضوع فهي عديدة ،من أبرزها تقرير "أندري رويز"حول الأربع سنوات الأخيرة لسنة 1954 :

جدول التطور الديموغرفي في الجزائر رقم:15.

السنة	اللأوربيون	المسلمون	المجموع
أول يناير 1951	**997000**	**7859000**	**8856000**
// // 1952	**1007000**	**8004000**	**9011000**
// // 1953	**1019000**	**8236000**	**9251000**
// // 1954	**1029000**	**8451000**	**9480000**

المصدر : CAOM , B, N° 851F/1794, Rapport André Ruiz op cit

و نعتقد أن هذا الجدول يمثل نموذجا للإحصائيات المتضاربة بشأن التطور السكاني في الجزائر[2] حيث اعتبرته بعض الدراسات مشكلة عويصة للوصل إلى نتائج حقيقية، و أدى ذلك بالمجالس العامة

[1]- أجرون شارل روبار ، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954 المجلد الثاني، دار الأمة 2005صص 765 – 766

[2]- Documentation française , Rapport du haut comité … op cit, p18

إلى دراسة مشاكل هذا التطور الديموغرافي الذي أصبح يقلق الإدارة و المنتخبين معا [1].

2.1.3 – موقف الإدارة الاستعمارية و المنتخبين من التطور السكاني

قد أولت المجالس المنتخبة اهتماما بالغا بالتطور السكاني و متطلباته ، خاصة في مجال الحماية الاجتماعية للسكان ورفعت التقارير المختلفة للهيئات الرسمية حول مشاكل السكان ، مما اضطر الجمعية الجزائرية إلى إدراج المشكل السكاني في دورتها العادية لسنة1949، و ألحت على ضرورة تطبيق قانون الضمان الاجتماعي ، الذي ناقشته المجالس العامة بعد الانتهاء من الانتخابات الجهوية لشهر مارس 1949 [2].

ولهذه الغاية استوقفنا تقريرا هاما لوزارة الصحة و السكان حول التطور الديموغرافي ، رفعه السيد "سريفي(A)Sirivy "[3] تناول فيه أسباب التطور السكاني عند المسلمين ، التي تعود حسب وجهة نظره إلى الخصوبة المرتفعة عندهم ، و تعتبر هذه الظاهرة مشكلا كبيرا بالنسبة للإدارة الاستعمارية.

ويضيف تقرير وزارة الصحة و السكان ، تحليل أسباب زيادة السكانية و يرجعها للتحسن الصحي و الغذائي للسكان المسلمين رغم التفاوت الواضح في ما بينهم و بين الأوربيين ، و صعوبة الاندماج الاجتماعي في ما بين المجموعتين ، و قد قدم هذا التقرير أمثلة عن هذا التباعد في مجال تكوين الفرق الرياضية و المسرحية و السينمائية و نقص الزواج المختلط [4] .

و نعتقد أن هذا التقرير ، حاول إعطائنا صورة واضحة عن التطور السكاني في الجزائر من وجهة نظر الإدارة الاستعمارية ، التي باتت تخشى هذا الهاجس السكاني و تحاول أن تجد له الحلول المناسبة.

---

[1] – تتبعنا ذلك من خلال تصفحنا لمختلف مداولات المجالس العامة من 1947 إلى 1954

[2] - Echo d'Oran le 16/02/1949, Cf, CAOM, B, N° 81F/1804 L'Evolution de la Population En Algérie

[3] - CAOM,B,N° 81F/1667, Etude des Statistiques du G.G.A, sur l'Evolution Démographique , Rapport du Ministre de la Santé et la population .

[4] - Ibid

و لكن المؤرخ الجزائري "حربي" يرى عكس ذلك في تحليله لهذه الظاهرة ، إذ يعتبر أنانية الأوربيين و عنصريتهم و تحكمهم في العلاقات الإنسانية حسب تصورهم ، هي التي جعلتهم يستخدمون جميع الوسائل لقهر الجزائريين،"لذلك كان التخوف من "العربي" راسخا في أعماق العقلية الاستعمارية"[1].

أدى هذا المشكل بأعضاء المجالس العامة الأوربيين إلى التطرق لهذا الموضوع الحساس و مناقشة ملابساته ودعوة الحكومة إلى تقديم المساعدات المالية للأوربيين من أجل البقاء في الأرياف و تدعيمهم بالفرق المنية لحمايتهم من "العرب"[2] ،أما الممثلون المسلمون فقد دافعوا عن السكان المسلمين ، بتحليل أوضاعهم الاجتماعية و طالبوا بضرورة التكفل بأوضاعهم العائلية [3] .

أما المؤرخ الجزائري"محفوظ قداش"، فقد أولى الموضوع اهتماما بالغا بتطرقه للتطور السكاني الخاص بالمسلمين الذي ارتفع في نظره بشكل كبير رغم الظروف المعيشية الصحية المتدهورة ، التي كان يعيش فيها المجتمع المسلم،و في نظره "أصبح عدد المسلمين يهدد الوجود الفرنسي ..." [4]

و تتضح أمامنا تخوفات الإدارة الاستعمارية من هذا المشكل، الذي أصبح يهدد كيانها القومي ، مما دفعها إلى طرح عدة حلول بديلة من خلال ما ورد في هذا التقرير[5]:" إن مشكل السكان في إفريقيا الشمالية ، يبقى المشكل الرئيسي و العميق ، و هو يشغل بالنا ، لأنه هو الذي سيقود الحياة

- محمد،حربي ،مصدر سابق صص 82 – 83

- [2] CAOM , B, N° 8 CAB/66 L'Algérie du Demi siècle… p 24 , op cit

- [3] C.G. depart d'Oran séance 26/04/1950, Assistance au population musulmane ; Vœu de Benkhalfa

- [4] Kaddache (M), Nationalisme Algérien TII, …op cit p 737

- [5] CaOM B ,N° 81F/1667 , GG, Statistique sur le Problème Démographique, op cit

السياسية ..." ، مما دفع السيد "الفريد سيفيري" صاحب التقرير السابق بطرح مجموعة من الحلول لهذا المشكل منها[1]:

– تطوير الحياة الثقافية و الاجتماعية – نعلم النظافة و الوقاية –التركيز على التعليم الطويل الأمد

– الاهتمام بالمتفوقين المسلمين في مراكز التكوين و الجامعات – اقتراح آليات الإدماج بين المجتمعين

– تشجيع هجرة العائلات المسلمة نحو فرنسا .

أما الحاكم العام "**روجي ليونار**"، فيعتبر بأن هذا المشكل رئيسيا ، فينبغي أخده بعين الاعتبار و دعا إلى التركيز على التعليم و تحسين مستوى السكان و الاهتمام بالتكوين المهني و التصنيع[2] .

أما المشاكل التي ارتبطت بالهاجس السكاني ، فتمثلت في المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية ، ذلك ما دهب إلية أحد المتخصصين في قضايا السكان السيد "بريل"breil، في العديد من دراساته[3]التي شرّح فيها مشاكل السكان المسلمين و أسباب هجرتهم للمدن و تركهم للأرياف.

و من المشاكل المترتبة عن ذلك،اكتظاظ المدن و بناء بيوت الصفيح و انتشار البطالة ، مما سبب مشاكل لدى الأوربيين الذي باتوا يخشون هذا الهاجس السكاني،و تعالت صيحات التخوف من هذا الهاجس السكاني داخل المجالس العامة للتعبير عن هذه الصدمة[4]،المتمثلة في التفوق السكاني للمسلمين وتزايد عددهم بالمدن مثل ما وضحته الإحصائيات من خلال دراسة فئات المجتمع الجزائري من خلال جدول أعدته مجلة "كونيسونس دو لاجيري" "Connaissance de l'Algérie "حول أنشطة

---

1 - ibid,B,N° 81F/1667, Etude des Statistiques du G.G.A, sur l'Evolution Démographique…opcit

2 - Oran Républicain , 28/05/1953

3 - CAOM, B,N° 81F/1804 Poussée Démographique des Départements Algériens , par « Breil », chef de Service des statistique général de l'Algérie

4 - Ananou(P), : « les Populations Rurales Musulmanes du Sahel d'Alger de 1830au 1954 » in R.A , V, 97, 1953 OPU , Alger pp 369 – 414 , Cf, Boyer(p) : « L'Evolution démographique de la Population de dpart d'Alger 1930 1948 » in R.A, V 98, 1954 , OPU, pp 332 – 353

الجزائريين كالآتي[1]:74,2 %فلاحة و تربية الحيوانات و أنشطة ريفية و 06,2% صناعة حرف و07,0 % بناء و أشغال عامة و 02,8 %تجارة و قروض و تأمينات.

- 03,6 % نقل و - 6,2 % مهن حرة و مختلفة.

و مما نستخلصه مما سبق لنا ذكره ، بأن المشكل السكاني بات يقلق الإدارة الاستعمارية و مجالسها المنتخبة من خلال التقارير العديدة و تدخلات أعضاء المجالس العامة حول هذا المشكل الحساس الذي مثل هاجسا حقيقيا للجميع .

2.3– التشغيل و البطالة في مداولات المجالس العامة

يعتبر مشكلا **التشغيل و البطالة** ، من أبرز المشاكل التي كانت تطرح بشكل جدي في مداولات هذه المجالس ، باعتبارها من صميم انشغالاتها،و لذلك علينا أن نحدد مفاهيم هذين المصطلحين من وجهة نظر الإدارة الاستعمارية و المنتخبين من أجل تحديد أهمية مناقشة هذه القضايا المطروحة على ممثلي السكان على المستوى الجهوي .

فحسب بعض التقارير المرفوعة للحكومة الفرنسية ، فإنها تحدثت عن هذين المشكلين بسبب اختلاف طبيعتهما عن ما هو موجود في المتربول[2]، و يقصد بسوء التشغيل: وضعية الأشخاص القابلين للعمل و لكنه يصعب عليهم إيجاد مناصب عمل ، خاصة فئة الشباب التي لا تجد عملا مناسبا لها ؛ ذلك ما صرح به مدير العمل في الحكومة السيد" شون"Champ من خلال التقرير الحكومي المرفوع أمام لجنة العمل للإتحاد الفرنسي[3] مؤكدا **وجود مليون عاطل عن العمل** و نقص فرص العمل و انتشار ظاهرة البطالة ، التي يقصد بها وجود أشخاص قابلين للعمل لا تتوفر أمامهم

1- CAOM ; B ; n° 81F/1794 , : « les Facteurs Economiques et Sociaux de l'Algérie »in Revue Connaissance de l'Algérie Bimensuel , N° 08 , 15/02/1956

2- CAOM, B,N° 81F/1794 d'Apres le J.O.R.F Rapport Du champ , le 18 juin 1955 pp 329 – 330

3- Bourdieu (P) et Autres ,Travail et Travailleurs En Algérie Ed , Mouton , Paris 1963 , pp 19- 24

مناصب عمل ، رغم أن التشريع الفرنسي المستوحى من قانون 07 مارس 1949 ؛حدد كيفية إحصاء البطالين و إرجاعها إلى اللجان البلدية بهدف التدقيق في عدد الطالين .

و تشير الإحصائيات الواردة في تقرير "شون" السابق ذكره إلى وجود 1850000شخص في سن العمل موزعين كالأتي[1]:

– 630000شخص عبارة عن ملاك صغار متوسطين و رؤساء مؤسسات – 170000خماس .

– 230000راعي ، – 170000 عامل دائم .

و اعترف هذا التقرير بتعرض عمالة قسنطينة لأكبر عدد من البطالين بوجود 64000بدون عمل في مدنها و 175000 بأريافها ،أما بعمالة الجزائر فالبطالة منخفضة بسبب حركة الهجرة نحو المتربول و بعمالة وهران فتمس البطالة مناطق محددة منها ، جنوب تلمسان و دائرة معسكر ، و قد أشار التقرير، أن الجزائر تندر بها اليد العاملة أثناء موسم التشجير و الحصاد بسبب قلتها في هذه الفترة و توصل التقرير إلى إحصاء 850000شخص بدون عمل في الجزائر[2] بمجموع سكان قدر خلال نفس الفترة ب 9042000 ن، منهم 4935000يفوق سنهم الأربعة عشر عاما [3].

تتضح أمامنا مدى اهتمام الإدارة الاستعمارية و المجالس العامة بهذا الموضوع الذي ارتبط بغالبية السكان المسلمين الذين باتوا يتعرضون لمشاكل البطالة و نقض العمل و انتشار الأمراض و البؤس و الفقر ، ذلك ما أنشغل به أعضاء المجالس العامة في تدخلاتهم حول هذا الموضوع .

1- CAOM, B,N° 81F/1794 d'Apres le J.O.R.F Rapport Du champ , op cit

2- Ibid

3- Bourdieu (P) et Autres ,Travail et Travailleurs En Algérie , op cit p 47

3. 1.2 – مناقشة مشكل التشغيل بالمجالس العامة

تطرقت العديد من الدراسات المتخصصة في عالم الشغل إلى هذا المشكل[1]معتبرة إياه عائقا أمام التقدم الاقتصادي الذي كانت تنشده الإدارة الاستعمارية و طرح هذا الموضوع بشكل حاد داخل المجالس العامة ، لأنه يرتبط بالمستوى المعيشي للسكان المسلمين و كان محل اهتمام الحاكم العام "ليونار"الذي اعترف في إحدى خطبه داخل المجالس العامة ، بأن العديد من الشباب يجدون صعوبة في الحصول على منصب عمل دائم و أضاف أن مليون جزائري يعيشون بفضل ما تقدمه لهم أجور العمال المهاجرين بالمتربول،و قد ترتب عن ذلك حسب وجهة نظره البؤس و المآسي الاجتماعية [2].

و إذا ما عرجنا لمداولات المجالس العامة نستخلص من جلساتها تشابه هذا المشكل بالمجالس الثلاثة الجزائرية مع بعض الاختلافات الطفيفة كالآتي:

فمجلس عمالة وهران ،جرت مناقشات حول أوضاع الفلاحين بالمناطق الريفية و رواتبهم الضعيفة بالقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى[3]، حيث تدخل العضو "صالح" حول موضوع رواتب العمل الفلاحيين التي اعتبرها منخفضة و لا تسد حاجيات عائلاتهم ، و في جلسة سابقة ناقش نفس العضو مشكلة الضمان الاجتماعي للقطاع الزراعي موضحا،"أن الفلاحين بالبلديات و الدواوير ، لا يعلمون شيئا عن هذه القوانين ..."[4] **أما بمجلس قسنطينة** فقد ناقش هو الأخر

1- Documentation française , Rapport du haut comité Consultative de la Population et de la Famille , la Population, En Algérie op cit , pp 61 – 67

2- Oran Républicain le 28 Mai 1953

3- C.G.dpart d'Oran séance 30/04/1950 p489

4- Ibid séance 20/04/1950p 364

في العديد من جلساته هذا الموضوع ، و اعتبره متدهورا بالعمالة ، حيث طالب النائب " بن جلول" في التماس له تخصيص مناصب عمل في جميع القطاعات [1] .

و ناقش المجلس **العام لعمالة الجزائر** هذا الموضوع بشكل موسع ، عند مناقشة أحد التقارير المتعلقة بالمسألة الفلاحية و الاقتصادية ، و قد طالب العديد من المنتخبين تطبق تشريعات العمل الفرنسية في الجزائر، منها تدخل العضوين المسلمين "اسماعيل" و"حاليمي"، حيث أثارا نقاشا موسعا بهذا المجلس[2] ،و تتضح أمامنا أهمية مناقشة هذا الموضوع داخل المجالس العامة ،لأنه يمس عجلة اقتصاد الجزائر، لذلك قامت الأجهزة التنفيذية بوضع مختلف الإحصائيات حول أنشطة السكان و ركزت على التركيبة المهنية للسكان المسلمين كالآتي[3]:- فلاحون وأصحاب الملكيات بنسبة 32% و الخماسين بنسبة 08 % - عمال دائمون و يد عاملة بنسبة 29 %- عمال يوميين بنسبة 26%- عمال موسميين بنسبة 02% و عمال أقل كفاءة بنسبة 03%.

أما التشغيل في قطاع الصناعة ، فهو حديث العهد في الجزائر و اهتمت به الإدارة الاستعمارية و المنتحبين بعد نهاية ح.ع.2 ،لعدة ظروف و معطيات سبق لنا دراستها[4]، و أن الأستاذ "ابن اشنهو" نقل لنا جدولا عن الإحصائيات العامة في الجزائر تبين لنا تطور عدد الأجراء في القطاع الصناعي كالآتي[5] :

1- CAOM ,B ;N° 81F/714,rapport du G.G, Au Ministre de l'intérieure sur la session des Conseil général de Constantine le 07/01/19418

2- C.G.depart de Constantine ; séance 22/10/1952, questions Agricoles et Economiques pp 11-113

3- Documentation française , Rapport du haut comité Consultative de la Population et de la Famille , la Population, En Algérie op cit,p63

4- انظر الفصل الثاني من الباب الثاني خول الصناعة صص 323 - 302

5- Benachenhou (A), op cit pp 359 – 360

جدول رقم: 16.**خاص بتطور عدد الأجراء ما بين 1948 و 1954**

الوحدة × الألف

1954	1953	1952	1951	1950	1949	1948
395	384	431	474	314	297	285

المصدر - Benachenhou (A), op cit pp 359 – 360

نستخلص من الإحصائيات الرسمية المنشورة ما بين 1948 و 1954 ، تزايد عدد سكان المدن من مليون نسمة إلى 1420000ن ، و بالتالي تضاعف عدد الباحثين عن العمل ، مما نتج عنه انتشار البطالة بالمدن حيث وصلت إلى 250000 شخص[1]، و قد أشارت دراسات أخرى متخصصة إلى سماح الإدارة الاستعمارية للمستثمرين بفتح مصانع جديدة و توظيف ما يقارب من مائة ألف عامل مسلم [2]،و قدمت لنا نفس هذه الدراسات مقارنة ما بين رواتب عمال الفلاحة و عمال الصناعة ، فالعامل الفلاحي يتراوح أجره ما بين 20000و 40000/ف سنويا ، أما العامل الصناعي يتجاوز مائة ألف /ف ، و بالتالي فدخل العامل الفلاحي يمثل خمس زميله في القطاع الصناعي ، و هو الأمر الذي أدى إلى انتشار البطالة في صفوف الفلاحين من جهة و هجرة العديد منهم إلى المدن من جهة أخرى ليتحولوا إلى بطالين.

2.2.3 – مناقشة موضوع البطالة في صفوف المسلمين في مداولات المجالس العامة

يترتب عن نقص وجود العمل ، حدوث مشكلة البطالة في صفوف السكان ، و بهذا المفهوم البسيط قد انتشرت هذه الظاهرة داخل المجتمع الجزائري و باتت تلاحقه و أصبحت موضوع الساعة لدى السلطات التنفيذية في الجزائر و في مداولات المجالس العامة .

1- Ibid , p 360

2- GGA, Journées d'Etudes des Secrétariats sociaux d'Algérie M « la lutte des Algériens Contre La faim » ,contre rendue, ed, Secrétariat social d'Alger,1954 ; p 19

فحسب عرض الوضعية العامة في الجزائر[1]، فإن عدد البطالين قد وصل إلى 38000بعمالة الجزائر و 25000 بعمالة وهران و 110000 بعمالة قسنطينة،حيث دقت الحكومة العامة نقوس الخطر رغم قلتها إذا ما قورنت بإحصائيات سابقة و أدى بالمجالس العام إلى الانشغال به.

و لقد تدخل عضوا **مجلس عمالة الجزائر**[2] "فارس عبد الرحمان "و "أيت علي"في هذا الموضوع مركزين على الاستفسار عن ورشات البطالة و الأموال المرصودة لها من ميزانية الجزائر .

و في نفس الموضوع ، تدخل أعضاء التيار الشيوعي شارحين مظاهر البطالة أمثال "أبولكار" وبورتولوتي Bortoloti ، أما بعض الأعضاء المسلمين الآخرين أمثال "بن طيب"، فقد حاولوا التقليل من خطورتها مذكرين الحضور ،بأن البطالة غير موجودة أثناء مواسم التشجير و الحصاد مدعمين ، في حين رد عليهم النائب " تامزالي " **بأن البطالة مشكل دائم** ،و استمرت المداولات في هذا الموضوع بشكل دوري في معظم دورات هذا المجلس في الفترة التي نقوم بدراستها [3].

و **بمجلس قسنطينة** ، تطرق العديد من أعضائه إلى هذا الموضوع أثناء مناقشة القضايا الاجتماعية التي تشغل بال السكان ، ومنها العرض الذي قدمه "بلومبا" Plombaالخاص بقضايا الشغل و المسائل الاجتماعية و حرص العرض على ضرورة توفير القروض لورشات البطالة موضحا الإجراءات التي ينبغي إتباعها كالآتي[4] – تسجيل البطلين إجباريا– مراقبة النقابة العامة للشغل – توزيع منح البطالة يساوي ثلاثة أرباع الأجر القاعدي .

---

1 - GGA ; Exposé de la Situation d'Algérie …19652 , op cit p 607

2 - Ibid séance 28/04/1950 pp 394- 397

3 - انظر مداولات المجلس العام للجزائر :11 -10 séance 24/04/1950p 150 ; et 29/04/195p 132 , et 26/11/1954pp

4 - CAOM ,B ;N° 81F/714,rapport du G.G, Au Ministre de l'intérieure sur la session des Conseil général de ... op cit8Constantine le 07/01/194 ; Cf C.G.depar de Constantine ,séance 04/05/1951 , pp 790- 791

و قد تدخل العديد من الأعضاء في مناقشة هذا العرض منهم ، "ماسيو" قوزوني"gousouni، في حين رد النائب "بن جلول على مقولة المتدخلين الشيوعيين "**بأن البطالة إحدى ركائز النظام الرأسمالي"، مبالغ فيه** ، مما يجعلنا نعتقد **أن الصراع كان على أشده بين التيارات السياسية** و بعض المستقلين المسلمين الذين كانوا يرون أسباب هذا المشكل من زوايا أخرى .

أما **بمجلس عمالة وهران،** فقد احتدم النقاش بين أعضاء من التيار الشيوعي،"السيدة شوفان" و "زيناتاسي" و سالفادور" و ممثلي الجهاز التنفيذي و بعض الأعضاء الآخرين ، بانتقادهم لسياسة الحكومة في مجال التشغيل و عارضوا مشروع "مارشال" المفسد للاقتصاد الجزائري[1]، و في جلسة أخرى ناقش هذا المجلس تداعيات البطالة ، حيث اعتبرها الدكتور "أمويال"**آفة اجتماعية خطيرة** موضحا"أن في الجزائر يوجد700000أجير مقابل عشرة ملايين نسمة [2]، مما يصعب مهمة الحصول عل منصب عمل في الجزائر ،و نعتقد من جهتنا أن هذا المشكل ، أكبر من تصورات المتدخلين في هذا الموضوع.

و من هذا المنطلق **فإن مشكل البطالة أخذ حيزا كبيرا في مداولات المجالس العامة** و لذلك يمكننا ذكر أهم أسباب هذه الظاهرة من خلال تدخلات أعضاء المجالس الثلاثة في هذا الشأن كالأتي[3]:

- زيادة سكانية بأكثر من 200 ألف ن سنويا ، يقابلها إنشاء 23 ألف وظيفة فقط
- تخضع مردودية الإنتاج للتقلبات المناخية
- انتكاسة سوق الحلفاء و تناقص قطيع الحيوان و تدهور الغطاء النباتي

1- C.G.dpart d'Oran séance 03/05/1949 ; délibération sur le problème du chômage , pp 289 – 290

2- CAOM , B,N° 5I/169 , depart d'Oran ; d'Apres le Journal d'Alger le 07/04/1954

3- Ibid B,N° 81F/1794 , la Situation Economique et Sociale …op cit ; Cf , Benalegue (Ch.N),op cit pp 333- 335

- بطئ التقدم الصناعي
- انخفاض وتيرة الأشغال العمومية
- انخفاض القدرة الشرائية
- نقص التشريعات الخاصة بحماية اليد العاملة

نعتقد أن جذور البطالة ترجع إلى فترات تاريخية سابقة من دراستنا لهذا الموضع و هي استمرار **لممارسات خاطئة من قبل السلطة الاستعمارية في الجزائر** .

و لذلك ركزت دراسات أخرى على مظاهر البطالة ،حيث اعتبرها "**شون**"مدير العمل بالحكومة العامة كارثية ،بسبب نقص التصنيع و قدم ملاحظاته إلى الجمعية الجزائرية أثناء مناقشتها لهذا المشكل و قد ذكر بأنه توجد 1800000 عامل فلاحي ، لا يعمل منهم سوى 400000،دون احتساب الأطفال و النساء و وجود 250000عامل مؤقت .أما بالمدن فعدد العمال الدائمين لا يتجاوز 170840 ، و ذكر التقرير أيضا أنه من بين 700000مسلم مستغل للأراضي ، فإن 75% منهم يملكون اقل من عشرة /هـ ، و أن 175000منهم فقط يعملون في أراضيهم ، و يستخدم كبار الملاك المسلمين فئة الخماسين للعمل عندهم من أجل الحفاظ على إنتاجهم ، و يخلص "شون "في تقريره أن **مليوناً من المسلمين القابلين للعمل عاطلين منهم** .

و تؤكد الباحثة الجزائرية"**بن علاق**"هذا الطرح[1]،موضحة ازدياد نسب البطالة في معظم مناطق الجزائر،بل في الفترات الموسمية ،و في سنة 1954 أضحى العامل لا يعمل سوى 65 يوما في السنة بالنسبة للرجال و 35 يوما بالنسبة للنساء ، و يعود ذلك إلى أسباب عديدة ،من أبرزها مكننة القطاع الفلاحي و نقص استيراد قطاع الغيار للمصانع ، التي أُغلق بعضها و طُرد العمال منها و بالتالي أصبحت البطالة مظهرا مشتركا بين الأرياف و المدن .

1- Benalegue (Ch.N),op cit pp 335 – 336

3.2.3 – الحلول و وسائل العلاج المقترحة لمشكلتي التشغيل و البطالة

لقد وصل صدى مشاكل التشغيل و البطالة إلى المجالس المتربولية و الجمعية الجزائرية ، اللّذين ناقشوا هذا الموضوع و طرحوا عدة حلول لعلاج هاتين المشكلتين ، ذلك ما تطرقت له الجمعية الجزائرية في مناقشتها لأسباب انتشارهما و اقتراح الحلول المناسبة لهما ، كتمويل ورشات البطالة وتشجيع التكوين المهني و تقديم التسهيلات لليد العاملة بالمتربول ، و تشكيل لجنة خاصة بدراسة مشكلة البطالة [1]، واهتمت الحكومة العامة من جهتها **بالضمان الاجتماعي و التأمينات لصالح البطالين**،و ذلك تحت ضغط المناقشات البرلمانية وتدخلات أعضاء المجالس العامة الثلاثة[2]،و تدعيم البلديات بالأموال الخاصة بمشاريع البطالة ، لذلك سنحاول أن نتتبع هذه المناقشات والحلول المقدمة لها من قبل أعضاء المجالس العامة .

فبالمجلس العام للجزائر تمّ التركيز على توفير الإمكانات المالية للبلديات حتى تستطيع فتح ورشات البطالة[3]، و قد تساءل السيد "أبوكير" عن أسباب نقص القروض المخصصة لمشاريع التشغيل بالعمالة ، و ردّ علية العضو " بورتولوتي" بأن"ورشات البطالة ممولة من قبل صناديق نعرفها جميعا ". و واصل قائلا "بأنني دعوت إلى تحضير بطاقة البطالين بخمسة أو ستة أشهر قبل إعداد المبالغ المالية "[4] ، و عندما احتدم النقاش بين الأعضاء تدخل والي العمالة موضحا ، بأن مكتب البطالة

1- Oran Républicain le 25/06/1954-

2- انظر التقارير الواردة في العلبة الأرشيفية الخاصة بالضمان الاجتماعي للإدارة الاستعمارية في الجزائر :

CAOM , B,N° 81F/1712,des rapports des Secteurs et Sociétés d'Assurances en Algérie ; cf, C.G.depar d'Alger , commission Départementale , Décembre 1953 – Avril 1954 ; Discours du Préfet d'Alger

3- Ibid ; séance 19/11/1947, chantier de Chômage , Aide Au population ; pp 442- 443

4- C.G.depar d'Alger 28/04/1950 ; Débat sur le Chômage ; pp 393-398

قد أحصى أكثر من 400 بطال، و طالب بتطبيق التشريعات المتربولية الخاصة بالبطالة،و تمّت المصادقة على 40 مليون /ف التي اقترحها " أبولكير"[1]، و طالب " فارس" بتوفير البالغ المالية من ميزانية الجزائر ، أما مصلحة الخدمات الاجتماعية فإنها قامت بمساعدة الفلاحين المسلمين الفقراء بوجبات غذائية و توزيع الألبسة و توفير الحبوب لهم،و كلفت 13 جمعية خيرية مسلمة بتوزيع هذه المساعدات [2] .

و دار نقاش حاد ما بين مختلف التيارات السياسية و المستقلين حول السبل الناجعة لعلاج هذه المشاكل داخل المجلس العام لعمالة الجزائر، في حين لم ترق في نظرنا تدخلات الأعضاء المسلمين المستقلين إلى المستوى المطلوب .

أما **بمجلس وهران** فقد خصص لها أعضاؤه عدة جلسات ، حيث اقترح أعضاء الكتلة الشيوعية إيجاد الحلول السريع لمشكل البطالة بعدة مناطق من العمالة[3] بوهران و و كاشرو و معسكر و سيدي بلعباس و باليكو و افلو و تيارت وتريزل و فرندة المختلطة و عين تموشنت وتلمسان و مغنية و سبدو و بني صاف و كساني ، و هي عينات ، تطرق لها ممثلو هذه المناطق في جلسات عديدة لازمة البطالة التي أصابت السكان المسلمين ، رغم طمأنة والي العمالة المنتخبين بتوظيف الآلاف في سنة 1950 ، وردت ممثلة التيار الشيوعي السيدة " **شافين**"على هذه التدخلات ،مصرحة بأن معظم هؤلاء البطالين المذكورين لم يشتغلو في هذه المشاريع،مما أزعج "**فرارا**" أحد أبرز الأعضاء الأوربيين[4] ورفع ممثلو السكان بالقطاع الوهراني، التمسا يطلبون فيه ،علاج مشكلتي

1- Ibid ,Intervention du Préfet d'Alger ,p 398

2- Ibid , 17/10/1950 , pp 247 – 251

3- C.G.depar d'Oran Séance 27/04/1950, Débat sur le Problème du Chômage, pp 541 – 544

4- Ibid

الشغل و البطالة مصرحين ، "انه نظرا لبطئ التصنيع في الجزائر و انخفاض المستوى المعيشي لفلاحي هذا البلد ، وازدياد البطالة ، و لا يمكن لأية طبقة أن تنجو منها ..."، طالبوا بما يلي[1] :

- إحصاء عام لعدد البطالين
- أنشاء صناديق خاصة بالبطالة
- الرفع من الاعتمادات المخصصة لورشات البطالة
- وضع الثقة في الإدارة بهدف معالجتها لملف العمال الأجانب
- تنظيم التكوين المهني .- إنشاء مراكز للمهاجرين
- تحسين القدرة الشرائية و تسهيل منح القروض للاقتصاد الجزائري

ونقلت جريدة "أورون روبوبليكان[2]، تقريرا عن مداولات المجلس العام لوهران حول مشكل البطالة ، و نقلت مقتطفات من بعض المتدخلين مثال ، بلعابد وعلولة و حسر و سي علي ...إلخ.

أما **بمجلس قسنطينة** ،فدارت به مناقشات ساخنة منذ سنة 1947 تمثلت في تدخل أعضائه الممثلين للبلديات،خاصة النائب"برتانيا"Bertagna الذي انتقد اللجنة المالية للمجلس العام[3]،حول قلة الحصص المالية الخاصة بمشاريع البطالة ،أما النائب المسلم " ابن جلول" فقد اقترح ما يلي [4]:

- تأسيس صندوق جزائري للبطالة - ضمان الأجر القاعدي الأدنى و إدماج الجزائريين المسلمين في الوظيف العمومي.

1- CAOM ; B,N° 5I/169 , depar d'Oran , Conseil Général ; Avril 1954 ; Rapport du Préfet au **G.G.A**

2 Oran Républicain le 21/04/1954

3- C.G.depar de Constantine , séance octobre 1947 pp 150- 151

4- Ibid, séance 04/05/1951, Problème de chômage et questions sociales, pp 941

ودارت مناقشات أخرى في إحدى الجلسات بين العديد من أعضاء هذا المجلس حول توفير الموارد المالية الخاصة بورشات البطالة من أجل التقليل من حجم هذه الكارثة الاجتماعية [1].

و مما نستخلصه من موضوعي الشغل و البطالة المطروحان على أعضاء المجالس العامة[2]، تمثل في وجود انشغال حقيقي لهؤلاء المنتخبين ، و تشابه آليات الطرح و أساب ومظاهر هذين المشكلين و كذلك تشابه المطالب المرفوعة لدى السلطات الاستعمارية بالجزائر و المتربول.

4- مناقشة الوضع الصحي للسكان المسلمين بالمجالس العامة

1.4- الوضع الصحي للسكان قبل 1947

لقد عرفت الجزائر وضعية صحية متذبذبة ، بسبب تدني الوضع الصحي للسكان المسلمين منذ الحرب العالمية الثانية ،و مما جاء في أحد التقارير المرسلة للحاكم العام عن الأوضاع الصحية المتدهورة لبعض المناطق ما يلي :"وضعية السكان الرحل مأسوية ،بسبب المجاعة رغم تقديم المساعدات و تحسن بعض أحوالهم ...حيث نجد انتشار الأمراض المعدية كالحمى و التيفوس و الحصبة..." [3]، و قد طرح التقرير وجهة نظر المسؤولين حول طرق العلاج و ذكر أيضا النقائص المسجلة، و إذا ما رجعنا لجل التقارير التي تناولت الأوضاع الصحية خلال هذه الفترة ، نجدها تشرح لنا بإسهاب أهم النقائص في مجال الموظفين و الهياكل القاعدية للصحة العمومية في سنة 1946 ، ذلك ما طرحه أحد تقارير والي عمالة وهران حول الوضعية الصحية للعمالة في نفس هذه السنة،بأن قدم صورة حسنة لهذه الأوضاع موضحا ما يلي[4] :"بأن الوضعية الصحية للعمالة ،لم تكن سيئة من حيث أمراض

1- Ibid ; le 28/04/1951 , pp 658 -680

2- – لاحظنا في هذا الموضوع ، تكرار نفس المطالب و الحلول و طرق العلاج لهذين المشكلين في المجلس العامة الثلاثة .

3- CAOM ,B ;N° ;81F/1667 ; cabinet du G.G , Assistance médiale indigène Annexe de Djelfa

4- C.G.depar d'oran , séance octobre 1946 ; Exposé du Préfet ,la Situation du depar sur l'état des déférentes services publiques ; p 77

التيفوس والحصبة..."، لكن هذا التقرير قد اعترف بوجود أمراض أخرى معدية ،مثل الحمى الناتجة عن الطاعون بحيث ارتفعت هذه الأمراض في سنة 1947 إلى 6177 حالة ، مقابل 2977 حالة في سنة 1946 و4958 حالة سنة 1943، أما مرض الحصبة فقد سجل 323 حالة في سنة 1945 ، أما مرض الدفتيريا فسجل 289 حالة في نفس السنة ، و طالب التقرير بمراقبة مقاهي الأهالي الموريسكية من أجل متابعة هذه الأمراض[1].

و لكننا في المقابل صدفتنا دراسات أخرى تتحدث عن نقائص فادحة في المجال الصحي ،بينت لنا الإمكانات البسيطة المتاحة من معدات و مراكز صحية قليلة و انتشار الأمراض المعدية ، رغم أن الإدارة الاستعمارية ،تحاول دائما التقليل من هذه النقائص وتقوم بنشر إحصائيات دورية عن تحسن هذه الأوضاع و ازدياد عدد الأطباء و مقارنتها بسنوات ماضية [2].

2.4– الوضع الصحي للسكان المسلمين ما بين 1947 و 1954

يتبين لنا من خلال تتبعنا لمداخلات أعضاء المجالس العامة ،خلال مناقشتهم للأوضاع الصحية لعمالاتهم،أن هذا الموضوع أخذ حيزا هاما في مداولاتهم ، التي أظهرن لنا حقيقة الوضع الصحي في الجزائر خلال هذه الفترة .

فرغم أن عمالة الجزائر تعتبر من أكبر العمالات ، و يلاحظ فيها الاهتمام البالغ بهياكلها الصحية ، إلا أننا وجدنا والي هذه العمالة يشتكي في أحد تقاريره[3] الوضعية الصحية المزرية لأوضاع المستشفيات و رداءة توظيف المستخدمين و انتشار الأمراض المنتشرة بالعمالة و مطالبته بضرورة

1- Ibid, pp 78 – 79

2- Anonyme ,Algérie quelques Aspects des problèmes Economiques et … op cit , p ; 17 – 23,

Cf Stora(B), op cit p,110

3- C.G.depar d'Alger , octobre 1947 ; Vœux du C.G ; pp 346- 349

التصريح بها، و في تقرير للعضو "بن طيب"[1]، تحدث عن مشروع بناء مركز صحي في كل ناحية من الدواوير و تجهيزها بسيارات إسعاف مثل ما وقع ب"ثنية الحد"و"فيلار"و قد وافق هذا الطرح،تقريرا آخر لأحد الأعضاء الأوربيين المدعو" مشالي"Michalet أمام مقرر لجنة الصحة العمومية السيد" زيفاقو"الذي يتناول حوصلة لنسبة الولادات و ارتفاع نسبة الوفيات ما بين سنتي 1946 و 1947 ، بسبب انتشار الأمراض المعدية رغم حملات التلقيح .

أما بعمالة قسنطينة ، فالأوضاع أكثر مأسوية ،ذلك ما لاحظناه في تدخلات أعضاء هذا المجلس و التقارير الرسمية المرسلة إلى السلطات العليا ، وقد ورد بهذا الشأن تقرير والي العمالة المرسلة للمصالح المعنية مصرحا "فالوضعية جد مختلفة بالبلديات الصغرى و البلديات المختلطة ، حيث لا تتوفر المراقبة ،سوى في مصلحة الأطفال ...و من الصعب النفاذ إلى الدواوير و المدارس القرآنية حيث تنتشر الأمراض وتبقى لمدة أطول،أخطر من غيرها ..."[2]، و نجد نفس الوضعية بعمالة وهران حيث تطرق والي هذه العمالة عن الوضعية الصحية للعمالة بذكره لأبرز المستشفيات و المراكز الصحية و أبرز النقائص المسجلة من حيث قلة الأطباء و انتشار الأمراض الصدرية [3].

و تظل النقائص و المشاكل الصحية موجودة في هذه الفترة ،حسب وجهة نظر العديد من الباحثين الذين تطرقوا لعدد الأطباء و المستشفيات و المصحات و دور نظام الضمان الاجتماعي

1- ينظر لعدة جلسات ، تناولت هذا الموضوع بشكل مفصل و قدمت لنا عرضا عن أهم الأمراض المنتشرة بالعمالة و الإمكانات التي حاولت الإدارة الاستعمارية توفيرها للتقليل من انتشار هذه الأمراض:

C.G.depar d'Alger , Séance 19/11/1947 p452Ibid, séance 218/114947 , pp 564 – 565

2- C.G.depar de Constantine , séance Novembre 1947 , pp 355 – 357, rapport du Préfet N) 314 , p 532

3- C.G.depar d'oran , session octobre 1951 , pp 31 -36 , Cf , Ibid , Direction Départementale de la santé 1954pp ,30-31

بالتكفل بمشاكل السكان المسلمين الصحية ، حيث يذكر "آرون"[1] :" تبقى هذه المجهود ناقصة في بلد يعرف تطورا ديموغرافيا دائما ، إذا لم تحارب الأسباب الحقيقية للمشكلة ، بتحسين المستوى المعيشي و رفع مداخل العائلات ...".

و حسب العديد من تقارير السلطات المحلية المرسلة إلى الحاكم العام حول أوضاع بلديتهم ، نجد العديد منهم يشتكون من انتشار الأمراض المعدية و الاجتماعية مثل الأمراض السمعية و التناسلية و العجز البدني إلخ... و تطرق"آرون" أيضا إلى عدد الأطباء المتخصصين، بوجود طبيب لكل 1033 مريض سنة 1939 لينخفض إلى طبيب واحد لكل 1855 مريض سنة 1954[2].

و أثناء تفحصنا لمداولات المجالس العامة ،لاحظنا أن الولاة كانوا يطرحون هذه المشاكل في تقاريرهم و يتحدثون عن العجز في توظيف مستخدمي الصحة، فيضطرون إلى توظيف طبيب واحد بدلا من خمسة أطباء بسبب قلة الموارد المالية [3].

و تحاول السلطات العمومية تبرير هذه الوضعية ، بالزيادة السكانية للسكان المسلمين موضحة تضاعف عددهم منذ بداية (ح.ع.2)و هجرة السكان نحو المدن ،بسبب بعض الفترات الفلاحية السيئة ، مثل ما جرى قي قسنطينة سنة 1951 [4]، بينما كانت وضعية الأرياف الجزائرية الصحية متدهورة بسبب انتشار الملاريا (حمى المستنقعات) و التيفوس(الحمى الصفراء)،حيث بلغت

1- Aron (R) ; op cit , pp 205 – 207

2- Ibid

3- CAOM ;Série Continuée ; préfecture d'Oran , B ; N° //73 ,Rapport du Préfet 1949, Session Octobre 1950 du C.G.d'Oran

4- Ibid

الإصابات نسبة 68% سنة 1952 ، أما أمراض السل فقد بلغت رقما بالغا بنسبة 181% ، في حين وصلت نسبة وفيات الأطفال نسبة 50% [1].

ويمثل هذا التطور للأمراض المعدية و العامة،تطورا خطيرا للوضع الصحي في العمالات الجزائرية، رغم ما قيل عن التحسن الصحي في التقارير الرسمية وبذل المجهودات للقضاء على هذه الأمراض.

و نعتقد من جهتنا ،أن الإحصائيات الواردة عن الوضع الصحي جد كثيرة ، و هي متناقضة أحيانا بين ما يصرح به أعضاء المجالس العامة و ما تناولته الإحصائيات الرسمية عن هذا الوضع .

ففي دراسة للمختص في مشاكل السكان السيد "بريل"**Breil** "حيث يقول:" لم يتحسن أمل الحياة مطلقا للفئتين السكانيتين في الجزائر ..."ويضيف موضحا أنه اضطر للقيام بهذا العمل لمعرفة متوسط العمر للسكان في الجزائر ما بين سنتي 1948 و 1951.

و الجدول الآتي يوضح لنا **متوسط العمر للفئتين من خلال إحصائيات 31 أكتوبر 1948**

الجدول رقم:17

الجنس	**غير المسلمين**	**المسلمين**
الذكور	**60** **سنة**	**44** **سنة**
الإناث	**67,2** //	**49** //
المتوسط	**63,4** //	**46,5** //

المصدر : **Breil (J) , « L'Algérie et Sa jeunesse »in service sanitaire S.D, p37**

[1] - Francis et Collecte génisson, L'Algérie ; H.L.L, Alger , Enal , 1993 , p 17

و لاحظ "بريل"ضعف متوسط العمر لدى المسلمين بسبب وفيات الأطفال و سوء التغذية في السنوات الأولى ، رغم انخفاض هذه النسبة من 20%سنتي 1949 و 1950 إلى 15 % في سنتي 1954 و 1955،و ذكر في دراسته موضحا "أكثر من 152% من الأطفال المسلمين المولودين خلال سنة 1954 في المدن الرئيسية يتوفون قبل بلوغهم السنة ..."[1].

و من جهة أخرى طرحت أمام الإدارة الاستعمارية إشكالية التفوق الديموغرافي للسكان المسلمين ،مما أصبح يؤرقها معترفة بتدهور هذه الوضعية[2] .

4. 3 – اقتراحات أعضاء المجالس العامة في الشأن الصحي

إن الأوضاع الصحية المتدهورة التي بات يعيشها السكان المسلمين ، اضطرت السلطات المختصة إلى التحدث عنها في تقاريرها و دفعت بممثليهم إلى اقتراح جملة من الحلول لهذا الوضع المتردي ،فقد شهدت سنة 1947 طرح هذا الموضوع للمناقشة بالمجالس العامة الثلاثة ،فبالمجلس العام لعمالة الجزائر تمّ التطرق إلى مساعدة السكان صحيا بتدعيم أشغال بناء ملحق مستشفى" بعين بسام" ورفع أعضاؤه التماسا إلى والي العمالة يطالبون فيه بمحاربة الأمراض الصدرية[3]،و ألحوا على الهيئة التنفيذية توفير الإمكانات المادية لهذا القطاع .

و من جهتهم طالب أعضاء المجلس العام لوهران بناء مراكز صحية بالعديد من بلديات العمالة أمثال "تيارت" و "مستغانم" و "معسكر"[4] ، أما بالمجلس العام لقسنطينة ، فطالب أعضاؤه بالتركيز

1- Breil (J) , « L'Algérie et Sa jeunesse »in service sanitaire S.D, p37

2- G.G.A, Exposé de la situation de l'Algérie présenté par le G.g ; léonard ; en 1954 , introduction XIV

3- C.G.depar d'Alger , Séance 03/048/1947 , p 460, Cf ,CAOM ; B ; N°,4I/39 ; Conseil général d'Algérie le06/05/1948 ; Rapport du Préfet au ministre de l'intérieure

4- C.G.depar d'Oran , Octobre 1947 ; p 97 – 99

على الحماية الاجتماعية للسكان وضرورة تعيين أربعة أعضاء من المجلس العام في المجلس الجهوي للصحة بهدف متابعة المراقبة الصحية و توفير الظروف المناسبة لتحسين الخدمات الصحية[1].

و واصل صدى هذه المناقشات إلى الجمعية الجزائرية ، التي تطرقت هي بدورها إلى الأوضاع الصحية في إحدى جلساتها ،و دعا النواب المتدخلين ، أمثال "قاضي" و "لوبون"و أمونال"، بضرورة تحسين أوضاع الأطباء [2]،و في جلسة أخرى ناقشت أيضا الأوضاع الصحية بشكل صريح، بالمطالبة بتوفير الأموال من خزينة الجزائر لبناء المراكز الصحية و تحويل أحد المستشفيات العسكرية إلى مستشفى مدني، بعد موافقة المجلس العام للجزائر على هذا المشروع في جلسة 1950/06/27[3].

و في سنة 1953خلال انعقاد مؤتمر رؤساء المجالس العامة الفرنسية في الجزائر ،فقد ناقش المؤتمرون قضايا تخص القطاع الصحي ، و اعتبروها من أهم القضايا التي تشغل بال المجالس الجهوية ، و قد تطرقوا أيضا إلى مشكلة النمو الدموغرافي و تأثيراتها على الإمكانات المالية للجزائرو عجز الميزانية عن تسديد طلبات الضمان الاجتماعي و حماية الطفولة و الأمومة ، و قد كان لخطاب رئيس المجلس العام للجزائر "فارس عبد الرحمان"واضحا عند تطرقه لهذا المشاكل ، حيث اقترح عدّة حلول من بينها توفير الحماية الصحية لجميع سكان الجزائر[4] .

1- C.G.depart de Constantine , séance octobre 1947 ; TII, ; vœux N 30, et 32 , la santé publique , pp 200 -201

2- Echo d'Oran le 14/12/1949

3- CAOM, B ;N 81F/1626 , Section de la santé En Algérie ,des Rapports de l'Assemblée Algérienne sur la santé-

لقد عثرنا في هذه العلبة الأرشيفية على تقارير عديدة عن الأوضاع الصحية في الجزائر ، مرسلة من قبل منتخبين و مسؤولين فرنسيين .

4- G.G.A,Congrés d'Algérie des Présidents des Conseils généraux …op cit p 150

و كان تقرير اللجنة الثالثة الخاصة بالهياكل الاستشفائية واضحا بتوضيحه الآتي:" كل ما يشغل بال مجالسنا الوضع الصحي و التطور الديموغرافي ، حيث تجاوزت المصاريف 50% من ميزانيتنا الاجتماعية ، و ينبغي إيجاد الحلول ...و لا يمكننا في هذه الحالة الراهنة توفير هذه الإمكانات بسبب قلة الموارد المالية لذلك ينبغي تحديث ما هو موجود و الاهتمام بالمرافق الصحية للمقاطعات ... و توفير المراكز الصحية حسب المناطق و كذلك الاهتمام بطب العمل و إنشاء عيادات التوليد و تقريبها للعائلات ، و هدفنا من هذا العرض التعريف بدور الإقليم في حياة مواطنينا و صيانة كرامة الفرد..."[1] .

و قد تناولت عدة **تدخلات المسألة الصحية بالمجالس العامة الثلاثة** ، مطالبة بتوفير الإمكانات اللازمة لهذا القطاع وتحسين ظروف الأطباء و الاهتمام بالمشاكل الصحية للسكان عموما و المسلمين خصوصا [2]، و في نفس السياق تناولت جرائد المعمرين[3]،مناقشات أعضاء المجالس العامة للأوضاع الصحية متطرقة لاقتراحاتهم و طرق العلاج الممكنة للمشكل الصحي ،كضرورة التركيز على الهياكل القاعدية الصحية و تحسين الخدمات .

يتبين لنا مما سبق ذكره أن المجالس العامة قد ناقشه المشكل الصحي و أولته اهتماما بالغا لكونه يشكل تحديا للميزانية المالية ، و طالبوا من الجمعية الجزائرية توفير هذه الموارد المالية للقضاء على النقائص المسجلة في هذا القطاع.

1- CAOM, B,N° 81F/719,Association des Présidents des Conseils Généraux ; Congrés d'Alger , 1953 , Rapport du Président barbier (V)

2- C.G.depar d'Alger, session du 13/10/1950, p 17

3- Echo d'Oran le 27/101954

و لكننا نعتقد ،أن هذه الجهود التي قمنا بعرضها و تحليلها غير كافية، إذا ما عاينا أوضاع **السكان المسلمين الحرجة في هذه الفترة التاريخية من خلال الإحصائيات الاستعمارية الرسمية نفسها، التي أكدت هذه الأوضاع المزرية لهؤلاء السكان؛ مقارنة بالمستوطنين الأوربيين الذين وفرت لهم جميع المرافق الصحية** ، و أن أوضاعهم المالية تسمح لهم بالذهاب إلى المستشفيات المتروبولية .

5- مناقشة موضوع الهجرة ومشاكلها:

لقد كان هاجس أعضاء المجالس العامة الثلاثة في الجزائر متقارب من هاجس النمو الديمغرافي للمسلمين، لما له من انعكاسات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنة الفرنسية في الشمال الإفريقي، حيث حاول بعض المستوطنين الكبار جعلها مزرعة خاصة لهم،يستعبدون سكانها لصالح خدمة الأرض.

لكن ثمة ظروف حدثت عقب الحرب العالمية الثانية وجعلت فرنسا الاستعمارية بحاجة إلى اليد العاملة الجزائرية المسلمة في مصانعها بالمدن الجزائرية والمتربول[1]،لذلك سنحاول أن نتتبع التطور التاريخي لحركة الهجرة الداخلية والخارجية في الجزائر على ضوء مناقشة هذا المشكل داخل المجالس العامة والحلول المقدمة له .

5-1 التطور التاريخي لحركة هجرة الجزائريين

عرف الجزائريون حركة الهجرة نحو المناطق النائية، منذ مجيء الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر مبتعدين عن قراهم ودوا ويرهم في مرحلة أولية ، ثم نحو المدن الجزائرية الكبرى في مرحلة ثانية، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ،وفي مرحلة ثالثة توسعت حركة الهجرة نحو المتربول وبعض الأقطار العربية، مما يجعلنا نستفسر عن أهم الدوافع التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة، التي أصبحت من بين المشاكل التي كانت تتطرق لها المجالس المنتخبة في الجزائر، والمتربول، ومنها المجالس العامة الثلاثة؟

[1] - Simon(J), l'immigration Algérienne en France, ed Paris méditerranée, Paris 2000 PP 177-178

* **عوامل الهجرة الداخلية والخارجية:**[1]لقد قمنا بتشريح الوضع العام للجزائر قبل سنة 1947 في مدخل هذه الدراسة، وحاولنا خلاله التطرق لجميع الأوضاع المستجدة خلال هذه الفترة ، وفي نفس الوقت حاولنا تتبع مداولات المجالس العامة، من خلال تدخلات عديدة لأعضاء أوروبيين ومسلمين، ولاحظنا تناقض التصريحات بين التيارات اليمينية واليسارية والوطنية في معالجة هذا المشكل،الذي أصبح حديث الساعة، باعتبار أن الهجرة تندرج ضمن العامل الاجتماعي، الذي يعتبر من المؤشرات العامة التي تساعد على تغيير الظواهر التاريخية[2]، والتي مست الإنسان الجزائري في حياته الشخصية بالتنقل من مكان إلى آخر مبتعدا عن موطنه الأصلي تاركا وراءه عائلته وممتلكاه ،التي قام المعمرون بمصادرتها في محطات تاريخية سابقة.

ومن هذا المنطق يمكننا أن نستخلص عوامل عديدة من الدراسات التي تناولت الموضوع من وجهات نظر مختلفة،سواء كانت تلك التقارير الصادرة عن المؤسسات الاستعمارية بالمتربول و الجزائر أو دراسات محايدة ذات طابع تقني[3]،أو تحاليل المستوطنين و الأحزاب اليسارية والوطنية داخل المجالس العامة[4].

---

[1]– لقد تطرق العديد من الباحثين الجزائريين والفرنسيين لهذه الظاهرة وحددوا أسبابها المختلفة، ونحن من جانبنا سنستقرء تلك الأسباب لمعرفة تداعيات هذا المشكل لدى مناقشته داخل المجالس العامة ، انظر: – عمار بوحوش ،العمال الجزائريون في فرنسا ،دراسة تحليلية ط2– ش.و.ع الجزائر 1979 صص127–128

– محمد بلحاج: "**اتجاهات الهجرة في عمالة وهران – من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية الثورة التحريرية 1945– 1954** "في مجالة مواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، جامعة معسكر العدد رقم 4 نوفمبر 2009 صص 71–82

[2]– نفسه(بلحاج) ،ص72

[3]– secrétariat d'Alger, la lutte de Algérienne centre La Faim , le sous développement en Algérie, Alger, 1954 secrétariat d'Alger 1959 PP, 34- 35

[4]- كانت المجالس العامة تناقش هذا المشكل في لجنة العمالة وهناك أمثلة عديدة يمكن لرجوع لها المعرفة مدى اهتمام أعضاء المجالس العامة الثلاثة لهذا المشكل ، تخوفا من هاجس النمو السكاني لدى المسلمين ينظر:

ونعتقد من جهتنا أن هناك ثمة **عوامل داخلية** عديدة منها:

– العوامل الذاتية التي أدت بالفلاحين إلى ترك ديارهم في مرحلة أولية إلى مناطق ريفية أخرى وفي مرحلة لاحقة التوجه نحو المدن ، نظرا للسياسة الاستعمارية المطبقة على عالم الريف الجزائري الذي أضحى ممتلكات ومزارع للمعمرين؛حيث باتوا يستغلون اليد العاملة التي فقدت أراضيها بسبب سلسلة من القوانين العقارية التي حتمت على الفلاحين المسلمين، البحث عن موارد اقتصادية أخرى بهدف تحسين أحوالهم العامة .

– العوامل العامة التي تعلقت بالمستجدات التي حدثت أثناء الحرب العالمية الثانية،بتغيير فرنسا لسياستها محاولة منها تشجيع اليد العاملة المسلمة للعمل في المصانع بالمدن الكبرى، لكنها أخفقت في ذلك بسبب الأزمة العالمية لسنة 1929 وضعف السوق الداخلية ومراقبة المتربول للمعاملات الاقتصادية والمالية للجزائريين، وظلت الأمور على هذا النهج إلى نهاية اندلاع انتفاضة القطاع القسنطيني،حيث بدأت السلطات الاستعمارية تهتم بموضوع التصنيع في الجزائر و أعلنت عن مخطط صناعي لسنة 1946، والذي لم يتم فيه تنفيذ هذا التعهد إلا بعد سنة 1949 بقيام الحكومة الفرنسية بتحمل أعباء المشاكل القاعدية[1]

– وقد وضح المختصون في مشكل الهجرة ، أن عامل الانفجار الديمغرافي يعتبر من أهم أسباب الهجرة [2]، فرغم إيجابيته، إلا أنه شكل من جانب آخر هاجسا لدى الإدارة الاستعمارية بسبب تزايد عدد الشبان والخصوبة معا، مما أدى إلى البحث المستمر عن العمل في المدن.

GG depart d'Alger commission départementale , séance 26 AVR 1954 PP 38-39, CF CG dep Oran Rapport du préfet octobre 1951 PP 118-119 et session extraordinaire1953 séance, 5 mai 1953 PP 226 -280

[1]- Simon(J) Op cit P178

[2]- CAOM boite N°= 81F/ 1805 « La migration Algérienne en France » in revue semaine en Algérie ,le 20-26 octobre

أما **العوامل الخارجية** التي أدت بالجزائريين إلى توسيع حركة الهجرة نحو المتربول، فترتبط بالعوامل الداخلية السابقة الذكر، إضافة إلى عوامل أخرى ترتبط بالتطور الصناعي الحاصل في الجزائر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و منها[1]:

– لقد تبنت السياسة الاستعمارية في الجزائر بعد إصلاحات ديغول (7مارس 1944)سياسة التعايش بين المجموعتين السكانيتين من خلال سياسة الإدماج،حيث طالبت الحكومة الفرنسية من ممثلها الحاكم العام في الجزائر إلى تنفيذ هذه الإصلاحات،بفتح المجال أمام المسلمين الفرنسيين حسب دستور 1946، و وضع مؤسسات خاصة بمساعدة الجزائريين بالهجرة إلى فرنسا لامتصاص الضغط الاقتصادي و الديمغرافي على الجزائر ، حيث شهدت الجزائر حركة نزوح قوية إلى المتربول ما بين سنتي 1946إلى 1954[2]، وقد ألغت فرنسا جميع القوانين المعيقة للهجرة،تنفيذا للقانون الخاص للجزائر في مادته الثانية، التي تلزم المؤسسة التنفيذية بتطبيق مبدأ المساواة بين جميع المواطنين الفرنسيين من مسلمين وأوروبيين[3].

– فشل الإصلاحات الاقتصادية وانخفاض وتيرة التصنيع في الجزائر بسبب معارضة اللوبي الاستيطاني للحد من هجرة اليد العاملة، فقد **وقف في وجه هذه الإصلاحات** ، خاصة التيارات اليمينية المتمثلة في المجالس العامة والجمعية الجزائرية والبرلمان الفرنسي،التي كانت تهدف إلى منع حركة الهجرة إلا أن النتائج جاءت العكسية مما كان يخطط له هذا اللوبي،إضافة إلى تراجع المستثمرين الفرنسيين

---

[1] - Ibid, CF Simon op ci t PP 177, 178

[2] - Ibid, P177-180

[3] – قارن عمار بوحوش ، العمال الجزائريون في فرنسا، مرجع سابق ص14

والأوروبيين في استثمار أموالهم بالجزائر، فلم يجد الجزائريون،سوى المغامرة و طرق أبواب فرنسا المتربولية، [1] .

*** تطور الهجرة الداخلية والخارجية ما بين 1947 و 1954**

إن الظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية،التي كان يعيش فيها الفلاح الجزائري أثرت عليه بشكل واضح، بفقدانه لمصادر رزقه، إضافة إلى الاستغلال الفاحش للمعمرين، فانتشرت المآسي والبطالة وأدت بسكان الأرياف إلى الجري وراء حركة الهجرة نحو قرى المعمرين،بحثا غن العمل في موسم قطف العنب خلال الصيف وجني الزيتون والخضر خلال الخريف، لسد رمق عائلاتهم ولكن الأجور المحصل عليها من القطاع الفلاحي، كانت لا تكفيهم فرحلوا نحو المدن، ليجدوا أنفسهم يسكنون بيوت الصفيح و يعيشون ظروفا سيئة[2].

وحسب أجرون فإن عدد سكان المدن الجزائرية قد ارتفع بشكل سريع ووصل معظمها إلى 50% وحسب وجهة نظره يقول : "وإذا قمنا بحساب أهمية هذه الهجرات استنادا للعدد السابق للسكان،الذي يضاف إليه النمو الطبيعي (الفرق بين الولادات والوفيات)، ومقارنته بالسكان المحصين، فإن مناطق الهجرة المرتفعة كانت ما بين 1948 و1954 في دوائر تيارت 8.45% والمدية 4.8% وسطيف3.4% وقسنطينة 6.9% وتلمسان 7.2% ..."[3]،ويضيف موضحا[4]، أن نسبة السكان بمقاطعة الجزائر وصلت إلى 31.5% من مجموع السكان المسلمين، أما مقاطعة وهران فوصلت

---

[1]- المرجع نفسه ص149

[2]- CAOM boite N° 93/1472 série continuée, départ de Constantine direction générale du gouvernement en Algérie, section des problèmes islamique Annexe , N°= 18 ,Immigration des fellahs de la Compagne au Villes

[3]– شارول روبير أجرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة مرجع سابق صص768-763

[4]- نفسه ص763

في نفس السنة إلى 38.13% و 38.1% بمقاطعة قسنطينة أما سكان المدن في الجنوب فوصلوا في نفس السنة إلى 9.5%.

أما مؤلفو كتاب العمل والعمال في الجزائر[1]، فيؤكدون على أهمية تطور الهجرة من الأرياف نحو المدن ،موضحين أنها كانت تسير من الهجرة نحو المدن الصغرى ثم تتوسع نحو المدن الكبرى وذلك أن الإدارة الاستعمارية ومعها المعمرون ،كانت تسعى جاهدة لتدعيم القطاع الفلاحي عن طريق وضع مؤسسات فلاحيه احتياطية تهتم بالتعاون الفلاحي من أبرزها الشركات الأهلية للاحتياط والشركات الفلاحية للاحتياط، وفرق التدعيم SAP-SAR من أجل وضع سياسة إصلاحية لاستقرار الفلاحين المسلمين،ولكن هذه السياسة حسب الخبير الاقتصادي ابن أشنهو[2] قد فشلت .

ووجد ممثلو السكان بالمجالس العامة أنفسهم يدافعون عنهم وفق مصالحهم الشخصية أحيانا أو وفق قناعتهم السياسية، حيث كان الملاك الأوروبيون الكبار يرفضون هذه الهجرة ويعتبرونها خطرا على مصالحهم الفلاحية، في حين كان أنصار التيار اليساري يدافعون عن أوضاع الفلاحين والعمال معا ويقفون إلى جانبهم؛دون أن ننسى المواقف المشرفة للمثلين الوطنيين من الأحزاب المسلمة وبعض المستقلين بالدفاع عن هؤلاء العمال[3].

ولكن أعضاء المجالس العامة كانوا مندفعين نحو تحليل تطور هذه الهجرة من تطوراتهم المختلفة لأن معظمهم كانوا من المستقلين(ملاك كبار أو مستثمرين صناعيين) وبالتالي، فكل طرف

1- Alain(D)et Autres, Travail et Travailleurs en Algérie, éd, Mouton ,le Hay, Paris ,S.D ,pp 25-36

2- Benachenhou(A),op cit pp 346 – 347

3 - انظر مجموعة من المداولات للمجالس العام لوهران، حين مناقشة الأوضاع الاجتماعية، فكان يشهد الصراع بين الأحزاب اليسارية واليمينية في مدى تطبيق التشريعات الفرنسية بالجزائر. C.G.Depar d'Oran, octobre 1951, pp 118- 119,et C.Get Séance 05/051/1953, concernant Activité ,des Partis Politiques

كان يبحث عن مصالحه وفق نظرية الدفاع عن ممثليهم من حيث خدمة مصالحهم، باستثناء الأحزاب اليسارية و الوطنية التي كانت تدافع عنهم من خلال نظرتها الأيديولوجية ومصالحهم السياسية التي كانوا يدافعون عنها[1]، وعندما فشلت سياسة الاحتواء خلال المصادقة على القانون الخاص للجزائر، وأصبح الممثلون المسلمون للأحزاب الوطنية ينشطون بشكل أكثر تحررا من السابق بالتنقل بين باريس والجزائر، تطورت ظاهرة الهجرة بشكل قوي بعد سنة 1948 نظرا للضغط السكاني وانعدام فرص العمل داخل الجزائر،فبات المتربول المكان المفصل لمعظم المهاجرين الجزائريين[2].

ويؤكد لنا هذه الفرضية الكاتب "قوانيار" بتنازل الحكومة الفرنسية عن الشروط القاسية الموضوعة أمام المهاجرين التي فرضتها قرارات "شونطون"Chantemps، ومرسوم سارنتsarrant ، مما ساعد على هجرة اليد العاملة والمهن الحرة نحو المتربول في ضوء انعدام حركة التصنيع في الجزائر[3]، أما "شون Champفقد أورد في تقرير له أمام البرلمان الفرنسي خطورة حركة الهجرة التي أصبحت حسب وجهة نظره تزداد اتساعا بعد سنة1947 ،نتيجة للضغط الديمغرافي ؛ ويضيف موضحا أن العمال الجزائريين يمثلون نسبة 7/1 الأفراد في سن العمل، حوالي 300.000 عامل يعيشون في المتربول[4].

وحسب تدخلات أعضاء **المجلس العام للجزائر**، فإن عمالتهم هي الأكثر هجرة نحو المتربول، حيث تأتي منطقة القبائل في المرتبة الأولى من حيث عدد المهاجرين حيث كان لهم نفوذ قويا

1- Simon(J), op cit pp 198- 199

2- بوحوش عمار العمال الجزائريون في فرنسا ،مرجع سابق ص142

3- Goinard(P), op cit , pp 340-341

4- شارل روبارت أجرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة مرجع سابق ص864

داخل النقابات العمالية، التي بات ممثلوها المنتخبون في هذا المجلس من الأحزاب الشيوعية والاشتراكية وحركة الانتصار للحركات الديمقراطية يتدخلون لصالحها ويرفعون انشغالاتها[1].

وتطرق الكاتب"سيمون"[2]عن حركة الهجرة الأولى من منطقة القبائل الفقيرة فلاحيا والمدمجة أكثر من غيرها مع الفرنسيين وظهور وطنية مؤطرة من الأحزاب المسلمة بفرنسا ،بمشاركة الجزائريين في المجهود الحربي وبقاء العديد من الجنود بالمتربول، ثم تلتها هجرات من مناطق الداخلية الشرقية والغربية ،في حين يرى **دنيال** وآخرون أن القطاع الوهراني كانت تقل به حركة الهجرة نحو المتربول [3]. و وضح لنا "شون" **مدير اللجنة الاقتصادية في مجلس الاتحاد الفرنسي**، تطور عدد المهاجرين نحو المتربول وفق الجدول الآتي رقم:18

السنة	الذهاب	العودة	الهجرة الفعلية
1947	**60.000**	**22.000**	**78.000**
1951	**143.000**	**88.000**	**55.000**
1953	**143.000**	**134.000**	**12.000**
1954	**151.000**	**123.000**	**22.000**

المصدر: **JORF Séance 18 jui1955 P 329**

ويوضح لنا الجدول المأخوذ من مصالح الإحصائيات للحكومة العامة في الجزائر التقليل من عدد العمال و اعتباره ظرفي بالتركيز على عودة معظمهم .

1- C.G.depar d'Algérie ,séance 2/10/1950, questions sociales, main d'œuvre , pn242et p 242

2- Simon(J), op cit pp 64- 65

3- Alain(J) et Autres ,op cit pp 5-37, Cf, benachenhou(A), ,tableau , immigration vers la métropole , p 370,

في حين نجد أنفسنا أمام إحصائيات أخرى في نفس الدور الإحصائية تؤكد على قوة حركة الهجرة نحو المتربول والتي نقلها لنا المؤرخ الفرنسي "آجرون" بشكل موضوعي، [1].

ولقد نشرت دورية متخصصة في قضايا الهجرة وعمال الشمال الإفريقي ، إحصائيات أكثر وضوحا لتواجد المهاجرين بالمتربول حسب تخصصاتهم في الشغل موضحة ما يلي:

114.757 عامل عادي، و33123 عامل متخصص و7513 عامل مؤهل و135 في قطاع التمهين و147 موظف [2]،إن هذه الإحصائيات المنقولة رسميا من مصادر إحصائية تؤكد لنا تعاظم حركة الهجرة نحو المتربول، حيث باتت الإدارة الاستعمارية ومجالسها المنتخبة منشغلة بها.

2.5- تباين وجهات النظر الأعضاء لمجالس العامة لمشكلة الهجرة:

إن المتتبع لمداخلات أعضاء المجالس العامة، خلال مناقشة مشكلة الهجرة، سيلاحظ تباينا واضحا بين مختلف التيارات المشكلة لهذه المجالس بين مؤيد لظاهرة هجرة المسلمين نحو المتربول ومعارض لها.

ولهذه الغاية سنركز في هذا العنصر على تدخلات أعضاء المجالس العامة وفق النقاط التالية:

- مناقشة السياسة الفرنسية اتجاه المهاجرين
- مناقشة مشاكل الجزائريين المسلمين الاقتصادية والاجتماعية.
- استخلاص النتائج المرفقة عن هذه الهجرة والحلول الممكنة لعلاج هذه المسألة.

---

[1]- شارل روبار آجرون: تاريخ الجائر المعاصر، مرجع سابق ص 864، ونعتقد أت أجرون قد اعتمد على نفس المصادر الإحصائية التي نعتمد عليها وهي موجود بكامل أعدادها بمصلحة الأرشيف لولاية وهران ، ولكنها تختلف من سنة إلى سنة . وكذلك تقارير المختصين لاقتصاديين أمثال:"ديغينيات" و و "شون"...و هي تؤكد قوة تواجد اليد العاملة من الشمال الإفريقي الممارسة للنشاط السياسي الكثيف .

[2]- CAOM 81F 1794, situation économique et… de l'Algeie, opcit

5. 2. 1– مناقشة السياسة الفرنسية اتجاه ظاهرة الهجرة:

تدخل العديد من أعضاء المجالس في إبداء وجهة نظرهم حول العراقيل القانونية التي وضعتها الحكومة الفرنسية، وقامت الحكومة العامة في الجزائر بتطبيقها،ذلك ما تدخل به النائب[1] "درومينيي" dromignyفي إحدى الجلسات ، متطرقا إلى تطور الهجرة منذ الحرب العالمية الأولى، معتمدا على إحصائيات متوفرة لديه وعرج إلى القوانين التي وضعت لعرقلة حركة الهجرة منذ قانون اللأنديجينا المعتمد في سنة 1914 إلى غاية صدور مرسوم تاريخ 17 جويلية 1936 الذي يسمح بحرية تنقل الجزائريين نحو المتربول واستطرد قائلا[2]: "إن القوانين هي وحدها التي تمثل ضمانا لحركة الهجرة.... أحصى سنة 1948 ،55000ألف مهاجر عائد، مقابل 80.000 ذاهب،و في سنة 1949 ،57000 عائد ،مقابل 83000 ذاهب..." وواصل قائلا: "إن الهجرة الفعلية وصلت إلى 8000شخص في هذه السنة..."،ويتسآل هذا النائب لماذا المقايضة على حركة الهجرة و لا يعقل في هذه الحالة الراهنة منع أي مواطن فرنسي من الهجرة نحو البلد الأصلي.

أما العضو المسلم للمجلس العام الجزائري السيد:بن طيبة[3] فانتقد بعض الأعضاء أمثال "دالبي" ، أحد أعضاء الكتلة الشيوعية لتخوفه من هجرة الجزائريين،لأنها في نظره تفقد التيار الشيوعي الوعاء الانتخابي، في حين تدخلت السيدة "سبورتيس" عن الحزب الشيوعي الجزائري بأن ذاك لا يخيفهم.

إن هذا التنوع في المواقف لدى أعضاء المجالس العامة حول مشكلة الهجرة ، إنما يعكس واقع السياسة الفرنسية المطبقة والمنتهجة في مواجهة ظاهرة الهجرة، التي باتت تقلل المشرع

1- C.G. depart d' Alger 25 Avril ,1948 ,pp 143 -151,

2- -ibid,1950,op cit , pp 149

3- Ibid ,séance 25/04/1950,p 150

الاستعماري، وقامت بوضع مختلف العراقيل أمام الأهالي المسلمين ، ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وصدور القانون الخاص بالجزائر الذي نص على المساواة بين المواطنين الفرنسيين، لوحظ تزايد عدد المهاجرين نحو المتربول.

وحسب أحد الباحثين في الموضوع[1]،فإن أهم أسباب الهجرة تعود للقوانين التي ظهرت في هذه الفترة ، التي تسمح للجزائريين بالهجرة بحريه نحو المتربول ،ومنها الرسالة الموجهة إلى وزير العدل بتاريخ 13 جويلية 1954 يوضح فيها أن تشغيل الجزائريين في المؤسسات المتربولية، يعتبر الحل الوحيد للتخفيف من حدة مشكلة النمو الديمغرافي المتزايدة في الجزائر بسبب أن المداخل الصناعية وبالفلاحية غير الكافية بالنسبة للسكان[2]،ولهذا الغرض سعت الحكومة الفرنسية من خلال وزارة العمل إلى فتح الباب الواسع أمام حركة الهجرة نحو المتربول بواسطة منظومة تشريعية قوية[3]، وذلك ما تؤكده الأرقام أيضا ، بوجود 400 ألف مهاجر معظمهم من بين 3.2 مليون نسمة من الفئة النشيطة.

ستظهر لنا طبيعة السياسة الفرنسية المطبقة في مجال الهجرة بعد سنة 1947 حيث أن 80% منهم يعملون في فرنسا يحصل منهم على30% من العمل المنتظم و70% أعمال موسمية مؤقتة.
ولا يفوتنا أن نذكر بأن **المجالس العامة** [4]،قد تطرقت لمثل هذه المسائل في مختلف مداولاتها، خلال الفترة التي نقوم بدراستها ، معرجة للقوانين التي تضبط حركة الهجرة والظروف و مناقشة مشكلة اليد العاملة الجزائرية بالجزائر وبالمتربول.

1- Lefeuvre (D) le France et sa Colonie …, op cit, P113

2- ibid , p 120

3- ibid, pp 121- 130, Cf, simon(J), op cit p 119

4 – أنظر عدّة مداولات تطرقت لموضوع اليد العاملة في مداولات المجالس العامة منها:

2.2.5 -مناقشة مشاكل الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية في المتربول:

دارت عدة مناقشات بين أعضاء المجلس العام،خلال مناقشة تقرير اللجنة الثالثة، المتعلقة بقضايا الشغل[1] بالمجلس العام للجزائر،برئاسة **العضو بن طيبة** ، لذي تطرق إلى **150.000** عامل، مسلم في المتربول يتعرضون لمشاكل اقتصادية خطيرة، من أبرزها، وجود 35000 عامل مسلم بدون عمل، ويسأل هذا العضو لماذا لا يوفر العمل للعمال المسلمين في الجزائر؟ وتدخل أيضا في هذا النقاش، أعضاء الكتلة الشيوعية محملين الحكومة المشاكل الاقتصادية التي بات يتعرض لها المهاجرون الجزائريون،إضافة لنقص العمل يشرط أرباب العمل[2]شروط قاسية على العمال الجزائريين بالحصول على شهادات مهنية أو كفاءات متخصصة، وهو ما أصبح يعترض العمال الجزائريين لعدم وجود عمل مناسب لهم، باعتبار أن جلهم لا يتوفرون على الشروط السابقة الذكر.

وتطرقت بعض الجرائد إلى المعاناة التي أضحى يعيشها المهاجرون المسلمون من خلال الحملات الإعلامية الشرسة التي أصبحوا يواجهونها ،حيث نقلت جريدة"إكودورو"[3]عن النائب **بن خلفة** مندوب المجلس العام لوهران لدى الجمعية الجزائرية،قوله بأنه لاحظ المعاملة السيئة للجزائريين وطالب باتخاذ موقف موحد من هذه القضايا التي أصبحت تهدد العمال والمهاجرين.

C.G.depar de Constantine , séance 27/04/1951, TI, p 215, C.G.depar d'Oran , Salaires des Ouvriers , session octobre 1951, pp 226- 280 ,C.G.depar d'Alger, le 02/10/1950, questions Sociales , Main d'œuvre ,p 39 , emploi du Main d'œuvre, p 42

1- C. G.depar d'Alger séance, 15/04/1950 pp143- 145

2- Simon (j), op cit p 203

3- Echo d'Oran, le 16/10/1952

وتطرقت دراسات أخرى إلى دور بعض الناشطين الجزائريين وممثلي التيارات السياسية، الذين قاموا بجولات إلى فرنسا للإطلاع على مشاكل الجزائريين اليومية، حيث اعتبر الشيخ البشير الإبراهيمي، أن فرنسا تتبع سياسة فاضحة اتجاه مشاكل العمال المهاجرين، في المجال الاجتماعي حيث أصبح الخطر يهددهم في دينهم وأخلاقهم، وجنسهم[1].

يدفعنا هذا التحليل الذي عالج به رئيس جمعية العلماء،مشاكل الجزائريين الاجتماعية إلى التطرق لأهم المشاكل الاجتماعية التي أصبحت تواجه العمال المسلمين بالمتربول،بأن أصبحوا يعيشون في ظروف معيشة وأوضاع سيئة، وقد تطرق لها أعضاء المجالس العامة في مداخلاتهم المستمرة،وذلك ما ذهب إليه النائب وعضو المجلس العام للجزائر،بن راموليBenramoul قائلا[2]:" المشاكل الجوهرية في نظره،هي التي تعالج اليد العاملة،و أننا نعرف جميعنا،بأن معظم عمالنا بالمرتبول يوجدون دائما عاطلين عن العمل ويتعرضون لأمراض و يعودون بعد بضعة أ؛شهر ولكن البؤس يحدث للأسف أفكار غير منتظرة..."، أما العضو "بن طيبة"السابق ذكره ، فتدخل في هذا الموضوع مدافعا عن وجهة نظره للمشاكل الاقتصادية،التي يعاني منها المهاجرون قائلا[3]:" وأيضا ليس هناك مسألة رئيسية تتمثل في الأمراض الصدرية، فهم يعيشون هنا بقميص يسترون به الظهر والصدر فقط، ويتعرضون لبرد قارص فهم غير متعودين على الوضع فلا يستطيعون العيش، لأنه ليس لديهم أموالا حتى لشراء الغذاء ... ومن الأفضل عودتهم وتوفير الشغل لهم في الجزائر..."

---

[1]- محمد خير الدين: مذكرات ج2 مصدر سابق صص127، 128

[2]- GG depart d'Alger 25 Avril 1950 , p p,148- 150

[3]- Cf, Arch.Nat. France, B,N° F7/15332,Affaires Sociales ,d'après l'Analyse de Plusieurs journaux parue le 11/12/1951

وفي هذه الظروف القاسية التي يعيش فيها المهاجرون متعرضين لمشاكل اقتصادية واجتماعية خانقة،فهم يتعرضون أيضا للتمييز العنصري مع بقية المهاجرين،رغم اعتراف الدستور الفرنسي بأنهم مواطنين ،مما أدى بالمجالس العامة إلى طرح عدة حلول لعلاج هذا المشكل.

5. 3- النتائج المترتبة عن ظاهرة الهجرة والحلول المقترحة لها

نظرا للمناقشات الواسعة داخل المجالس العامة وفي الجمعية الجزائرية،حول مشاكل الهجرة والنتائج المترتبة عنها، و وصول صدها إلى السلطات العليا بفرنسا ،فقد تدخلت الحكومة الفرنسية بواسطة وزير داخليتها السيد "برين"[1] **brune**،بتقديم عرض مطول حول هجرة عمال الشمال الإفريقي إلى فرنسا، متطرقا إلى وجود عدد هائل من المهاجرين، مما يترتب عنه عدة مشاكل حسب وجهة نظره، من أبرزها :

– المشاكل الاقتصادية مثل عدم وجود العمل وانتشار الأمراض، مما يتطلب علاج سريع لهذه المشاكل،وفي هذا السياق إن هجرة العمال المسلمين لشمال إفريقيا نحو المتربول، نتج عنها عدة نتائج سلبية بالمتربول حسب دراسة أجريت حول الموضوع من خلال تقرير كتابة الدولة للشؤون الاقتصادية التابعة لوزارة الداخلية المكلفة بالقضايا الجزائرية من أبرزها[2]:

* تزايد عدد المهاجرين السريين الذين يدخلون في البطالة، ولا يحصلون على حقوقهم بالمتربول.

* وجود يد عاملة مهاجرة غير متخصصة، فيتطلب منها الحصول على خبرة مهنية عن طريق التكوين، وهو ما صعب من مهمتها وبالتالي عدم استقرار اليد العاملة بالمتربول.

* صعوبة الاندماج في المجتمع الفرنسي باعتبار أن أغلبهم لا يتقنون اللغة الفرنسية.

1- ibid

2- CAOM, B,N° 81F/1667, Etude sur l'immigration, Rapport du secrétariat d'état aux Affaires économiques AMr :le Ministre de l'intérieure le 15/03/1949

* تعرض العمال المهاجرين لظروف اجتماعية قاسية ومزرية.

– تعرض المهاجرين لسياسة التمييز العنصري، وهو ما جعل أعضاء المجالس العامة ونواب الجمعية الجزائرية يتدخلون في الموضوع، وإبداء وجهات نظرهم في كيفية حماية هؤلاء العمال[1] . لذلك لاحظنا تدخلات عديدة لأعضاء المجالس العامة ونواب الجمعية الجزائرية، يناقشون هذا المشكل بجدية حيث قدموا عدة حلول لهذا المشكل يمكننا ذكر بعضها [2]:

– إيجاد آليات تدعيم هجرة العمال المسلمين لشمال إفريقيا وفق الحلول الآتية:

*تسهيل تكوين العمال المهاجرين في المتربول في مراكز مهنية خاصة حتى يتسنى لهم ليتوجه إلى العمل في المصانع.

* تحسين الظروف الاجتماعية للعمال المهاجرين بتوفير ظروف الإقامة لهم حسب ما صرح بذلك وزير الصحة السيد بول كوست فلوري P.C.Floretبضرورة إبعادهم عن البؤس وإدماجهم في المجتمع الفرنسي.[3]

* توفير الإمكانيات المالية من قبل الحكومة ، بهدف توفير مناصب الشغل لهم.

– تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان في الجزائر، بهدف بقائهم في الجزائر وفق الإجراءات التالية:

1– ORAN républiquain 3 février 1953

CAOM boite N°= 81/1804d’après L’étude sur la migration Algérienne en Frances in Revue semaine en Algerie

2 - N°=98 le 20-26 octobre 1953 PP 19-29

3 - Oran républicain le 29/01/1953

*تطوير الفلاحة، ومساعدة الفلاحين المسلمين بواسطة الشركات الفلاحية، وتدعيمهم ماليا لبقائهم في أراضيهم .

*تصنيع الجزائر بهدف إيجاد مناصب شغل للعمال المسلمين و الاهتمام بإنشاء مراكز التكوين المهني في الجزائر، من أجل إدماج اليد العاملة في الاقتصاد الجزائري .

وقامت بعض الشخصيات الأوروبية الممثلة في المجالس الجزائرية، مثل **جاك شوفالي** الذي قام في 1951 بإنشاء مجموعة ليبرالية في الجزائر[1]، و كان الهدف منها تطبيق القانون الخاص للجزائر سنة 1947 بتأهيل السكان للعمل في الجزائر بدلا من الذهاب إلى المتربول، حيث أشادت جريدة "الجري روبوبليكان" وكذلك جرائد متربولية بهذه المحاولة، إضافة إلى تدخلات الأحزاب الشيوعية بالمجالس العامة ونشاط النقابات في الجزائر ، في الدفاع عن العمال وضرورة إيجاد الحلول السريعة لمشكلة الهجرة التي باتت تقلق جميع الأطراف سواء المستوطنون الكبار الذين باتوا يفقدون يد عاملة مسلمة، و الأحزاب الوطنية التي بدأت تشعر بخطر الهجرة الجماعية للسكان نحو المتربول والاندماج بالمجمع الفرنسي.

نستخلص مما سبق ذكره عن القضايا التي قام أعضاء المجالس العامة برفعها في مداولاتها عن القضايا الاجتماعية التي كانت تشغل بال السكان المسلمين[2]، حيث تباينت المواقف من هذه

---

[1]- يعتبر من أبرز الشخصيات الأوروبية اليمينية المعتدلة ،مارست دورا تمثيليا في المجلس العام للجزائر، وكان من المدافعين عن الجزائر الفرنسية أنظر:
Simon (j) opcit P2

[2]- لقد أطلعنا على مداولات عديدة للمجالس العامة، خلال سنوات 1947-1954 و هي تضم كما هائلا من التدخلات حول المواضيع الاجتماعية تهم السكان ، حيث كان المتدخلون ينقسمون إلى ثلاثة أطراف:

الطرف الأول: يتمثل في المتدخلين الأوروبيين الذين كانوا يتوجسون من هذه المشاكل أمام الزيادة السريعة للسكان المسلمين.

القضايا مما ترتب عنه اختلاف في وجهات النظر والرؤى في معالجة مشاكل النمو السكاني و لكن الجميع اعتبر مشاكل النمو السكاني،موضوعا حساسا ينبغي التصرف معه بحكمة وتعقل من أجل استقرار المستوطنة الفرنسية حسب وجهة نظر ممثلي المستوطنين، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان المسلمين ،حسب وجهات نظر المنتخبين المسلمين.

الطرف الثاني : يتمثل في تدخل الكتل السياسية الشيوعية والاشتراكية التي كان أبرز زعمائها، مناضلون في النقابات الجزائرية، فكان همهم الدفاع، عن منتخبهم خاصة جماهير العمال المسلمين.

الطرف الثالث: يتمثل في المستقلين المسلمين والأحزاب الوطنية ،الذين اختلفت مصالحهم بسبب الخلافات الإيديولوجية في الدفاع عن السكان المسلمين الجزائريين

6: المسألة التعليمية والثقافية:

لقد تتبعنا العديد من جلسات مداولات المجالس العامة، المرتبطة بالشأن التعليمي والثقافي، فوجدنا كما هائلا من التدخلات، والتقارير المرفوعة من اللجان المختصة بالتعليم الفرنسي بالجزائر، إضافة إلى العرض الذي كان يقوم به عميد التعليم ومفتش أكاديمية العمالات الثلاثة بإلقائه أمام أعضاء المجالس العامة[1]، والجمعية الجزائرية إضافة لما كان يدور بالمجالس المتربولية، حول مناقشة الأوضاع التعليمية والثقافية بالجزائر.

حيث سنحاول في هذا العرض أن نتطرق للسياسة الفرنسية في المجال التعليمي وتدخلات أعضاء المجالس العامة في طرح المشاكل واقتراح الحلول للمسألة التعليمية، وكذلك عرض انشغالات أعضاء المجالس العامة في المجال الثقافي.

1.6- السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر:

1.1.6 - تطور التعليم الفرنسي في الجزائر:

لقد اهتمت الحكومة الفرنسية بتعليم الأهالي منذ مدة في إطار نظريتها الداعية إلى إدماج المسلمين ضمن الثقافة الفرنسية، وقامت بطرح المشاريع المختلفة، لكنها كانت تصطدم باللوبي الاستيطاني الذي كان يعرقل التعليم للأهالي من خلال مجالسه المنتخبة التي يسيطر عليها الأوروبيون، إضافة إلى نقص الإمكانات المالية والمادية.

تطلب ذلك بذل بعض المجهود لتطوير تعليم الأهالي المسلمين حسب الإمكانيات والظروف المتاحة من خلال البرنامج الإصلاحي الخاص لتطوير التعليم،وحسب العديد من الدراسات، أن

[1]- GG depar d'Oran Rapport du préfet session extraordinaire 1947 des Rapports sur l'enseignement. CF ,GG d'Alger 1er session, Avril 1951 Rapport du préfet

التعليم الفرنسي عرف قفزة نوعية بعد **الحرب العالمية الثانية**، حيث تقاربت الأرقام والمؤشرات التي وردت في العديد من التقارير الحكومية[1] ولدى العديد من الباحثين المختصين[2].

فحسب العديد من الدراسات السابقة الذكر فإن سبة 1944، عرفت الانطلاقة الحقيقية للبرنامج العام للإصلاحات في مجال التعليم، حيث ازداد عدد الأقسام سنة 1946 إلى 931 وحدة بزيادة 131 وحدة، فعمالة الجزائر،أحصيت بها 232 قسم أكثر مما كان في سنة 1944 أما بعمالة قسنطينة فارتفع العدد إلى 327 قسم وبعمالة وهران إلى 278،أما عدد التلاميذ فارتفع هو بدوره من 110.686 إلى 175.601 [3].

ومقارنة ما بين الإحصائيات الواردة لدى المجالس العامة، خلال مناقشتها لموضوع التعليم وبين الوثائق الرسمية الأخرى المنشورة، فنجد عدد التلاميذ المسلمين يزداد ببطء عكس التلاميذ الأوروبيين ذلك ؛ ما ورد في إحدى الوثائق المنشورة ضمن السلسلة الوثائقية الخاصة بزيارة رئيس الفرنسي أوربول إلى الجزائر بتطرقها إلى بعض الإحصائيات حول تطور هذا التعليم كالآتي[4]:

- مدارس تحضيرية بها 22661 تلميذ فرنسي مسلم وغير مسلم
- مدارس ابتدائية بها 309041
- ثانوية وكوليجات 25000

---

[1] - Arch. NAT. de France, B,N° 4 AG/ 284 l'évolution de l'enseignement a partir du 1944 au 3112-1948

[2] – أجرون ،تاريخ الجزائر المعاصر مرجع سابق، صص 871، 875 حيث تطرق أجرون إلى تطور مراحل التعليم في الجزائر مقدما إحصائيات تعبر عن التفاوت بين التمدرس عند التلاميذ المسلمين والأوروبيين

[3] - Document Algérien, Octobre 1945 Décembre 1946

[4] - Arch. NAT. de France, B,N° 4 AGI/ 284 ,op cit

– جامعة الجزائر: 4518 طالب فرنسي مسلم وغير مسلم

وكان مدراء ومفتشي أكاديميات التعليم ،يقومون بعرض حوصلة عن التطور التعليم في الجزائر ويقدمون جداول عن الأقسام ونوع التلاميذ الموجودين في مقاطعاتهم الإدارية، حيث قدم مفتش أكاديمية التعليم بوهران المزيد من الإيضاحات حول عدد التلاميذ والأقسام الموجودة، وللإجابة على استفسارات أعضاء المجالس العامة، المنشغلين بموضوع التعليم وقال: "إن الجداول الإحصائية المقدمة لكم، تنطق بنفسها عن وجود أماكن للدراسة بدليل تطور عدد التلاميذ الثانويين..." [1].

فعمالة الجزائر ناقش مجلسها العام، هذا الموضوع المرتبط بتطور التعليم الفرنسي، وقدمت اللجنة المختصة جداول خاصة بتطور عدد التلاميذ والطلبة موضحة بعض النقائص الموجودة، بسبب الارتفاع السكاني الذي بات يهدد المنظومة المدرسية في الجزائر [2]،وإذا ما رجعنا إلى تطور عدد التلاميذ، فإننا نأخذ نموذج عمالة وهران[3] التي تدخل مقرر التربية والتعليم فيها، السيد: **بن خلفة** العضو المسلم مقدما الإحصائيات حول التعليم أمام الحاكم العام،السيد ليونارد ومفتش أكاديمية التعليم كالآتي:

إحصائيات خاصة بالتعليم الدرجة الأولى:كان العدد في 5 نوفمبر 1950 ، 124065، تلميذ وتلميذة وارتفع حاليا(1951) إلى 130565، بزيادة 6500 تلميذ في 3620 قسم وتطرق لواقع التعليم بمدينة وهران التي بها 32500 تلميذ و800 قسم منها 80 قسم تزاول التعليم النصف الوقتي وقارنها بدوائر من نفس العمالة كتلمسان وسيدي بلعباس ومعسكر ومستغانم في آخر تقريره إلى المشاريع المستقبلية.

1- C.G. depar d'Oran séance 26 décembre 1949 l, débat sur l'enseignement, PP 405-406

2- C.G depart d'Alger, 2em séance Novembre 1950

3- GG depart d'Oran séance 14 Novembre 1951pp, 500- 522

مما لاحظناه من هذا التطور الحاصل في التعليم بالجزائر من خلال العديد من الوثائق الرسمية، اكتشفنا تركيزها على أهمية التعليم الفرنسي لدى المسلمين وضرورة إدماجهم في المنظومة الثقافية الفرنسية وإلغاء النظام التمييزي بين التعليم عند الأوروبيين المصنف "أ" وعند المسلمين المصنف **ب** حسب ما تطرق له المؤرخ الفرنسي أجرون[1]، بأن إدماج هذا التعليم أصبح واقعيا منذ سنة 1949، بأن تطور التعليم ثلاثة مرات في العشرية ما بين 1943-1952، في جميع أطوار التعليم ،خاصة التعليم العالي الذي بقي حكرا على الأوروبيين، نظرا للفرق الشاسع للناجحين في شهادة البكالوريا ما بين التلاميذ المسلمين والأوربيين.

ورغم هذه الجهود التي حاولت الوثائق الرسمية من إحصائيات وتدخلات مسؤولي التعليم والتربية لدى المجالس العامة وتشير تقارير لجان العمالات الخاصة بالموضوع، فإن التعليم يبقى ضعيفا في نظرنا من خلال هذه الدراسات نفسها، إذا ما قارنا عدد التلاميذ المسلمين بنظرائهم الأوروبيين فإننا نجد تلميذ أوروبي يقابله سبعة تلاميذ مسلمين بمعنى آخر، فإنه في أحسن الأحوال حسب ما تطرق لها الباحث الفرنسي **ستورا**[2] فإن عدد التلاميذ، ارتفع ما بين سنتي 1945-1954 من 11% إلى 18% .

ولهذا الأمر سعت المجالس المنتخبة من خلال الجمعية الجزائرية والمجالس الجهوية والبلدية إلى وضع إطار لخريطة مدرسية واضحة.

---

[1] – أجرون ،تاريخ الجزائر المعاصرة ج2 مرجع سابق ص172-174 قارن: Oran république 11Avril 1953 26 Mai 1953
تطرقت هذه الجريدة في العديد من أعدادها إلى السياسة التعليمية الفرنسية وحاولت نقل مجريات مداولات المجالس العامة والمناقشات الجارية حول إصلاح التعليم الفرنسي خلال فترة دراستنا للموضوع

[2] – Stora(B) Histoire contemporaine Opcit, P109

2.1.6 – الخريطة المدرسية الفرنسية المقترحة في الجزائر ما بين 1947–1954.

كانت السياسة التعليمية تدار من قبل الحكومة الفرنسية من خلال تشريعات مجالسها المنتخبة [1]، حيث وصل العديد من منتخبي المجالس العامة إلى قمة هذه المجالس وطرحوا مشاكل الجزائر التعليمية، وساهموا في إعداد الخرائط المدرسية الخاصة بالتعليم في الجزائر. وبعد أن صادق البرلمان الفرنسي على مشروع القانون الخاص في الجزائر أصبحت مسألة إعداد **الخريطة المدرسية من قبل الجمعية الجزائرية، بالتنسيق مع المجالس العامة الجزائرية.**

وسبق أن طرحت لجنة الإصلاحات الإسلامية عدّة مشاريع لتطوير التعليم منذ سنة 1944 من خلال مرسوم 27 نوفمبر 1944 الذي يقضي بفتح 20 ألف قسم على امتداد 20 سنة[2] ويسمح هذا المشروع نظريا،بتمدرس مليون تلميذ مسلم حينها يلغي التمييز المدرسي مثل ما سبق لإشارة إليه، وفي سنة 1946 ثم طرح المخطط الثلاثي الذي يقضي بتحسين أطوار التعليم والذي لم يطبق إلا في حدود سنة 1950.

والمعروف أن نواب الجمعية الجزائرية كانوا يناقشون موضوع التعليم بالاعتماد على تقارير المجالس العامة المرسلة إلى المحاكم العام وتقارير وزير تربية الوطنية، الذي يعتمد هو الآخر على مرسلات مفتشي أكاديميات العمالات الثلاثة وعميد جامعة الجزائر.

والهدف من إعداد الخريطة المدرسية تحضير جيد للدخول المدرسي، ولكن في أغلب الأحوال كانت هذه الخريطة المدرسية تنتقد من قبل نواب الجمعية الجزائرية أمثال بن شنتوف

---

[1]– وضحنا في فصل سابق من الباب الأول علاقة المجالس العامة بهذه المجالس المنتخبة ودور مندوبي المجالس الجزائرية بها برفع انشغالات السكان المسلمين أنظر صص 170 – 230 من هذه الدراسة

[2]– شارل روبار أجرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة المجلد 2 ،مرجع سابق ص 871

و"لموان"lemoine اللذان أقرا بفشل المخطط الثلاثي[1]، وعدم نجاع الخريطة المدرسية لسنة 1951 التي لم تلب مطالب الأطفال المسلمين،وانتقد نواب الجمعية الجزائرية أعضاء المجالس العامة في تهاونهم في عدم قدرتهم ب على دراسة موضوع الخريطة المدرسية بشكل جيد.

وخلال المخطط الرباعي الخاص بتدعيم الإنجازات المدرسية، ناقشت المؤسسات الخاصة بهذا الموضوع من مجالس منتخبة ولجان برلمانيه بعثت من قبل المتربول لدراسة أوضاع التعليم بالجزائر وطرحت عدة مشاريع ما بين منتخبي 1953-1956 ،و دعت إلى ضرورة مواصلة الإنجازات السابقة على مستوى المخطط التعليمي في مجال بناء الأقسام كالآتي[2] :

إنجاز 600 قسم وعدد 300 ألف تلميذ سنة 1953

إنجاز 600 قسم وعدد 300 ألف تلميذ سنة 1954

ولهذه الغاية وضعت تقارير بمجلس عام للجزائر[3]، في جداول خاصة تطور التعليم بمختلف أطواره في جلسات عديدة لإبراز دور المجالس العامة في مجال التعليم،وقد عثرنا على ملف خاص بالخريطة المدرسية عند قيامنا بمسح علب الأرشيف فيما وراء البحر ، سنحاول أن تقتصر في دراستنا على الخريطة المدرسية لسنة 1954، حتى نستطيع أن نشخص محاولات المجالس المنتخبة في تحسين معالم سياسية الفرنسية ،ففي تقرير **للجمعية الجزائرية،رقم 26**، تم شرح الخريطة المدرسية،و بعد إطلاعها على المعطيات العامة لتطور التعليم في الجزائر، خاصة ما تعلق منها بالجانب المالي الخاص بالبناءات وتحديد الإطار البشري للتعليم تمّ التطرق للنقاط الآتية[4]:

1- CAOM boite N°= 81/f1711 fond ministériel la carte scolaire, d'Algérie 1951

2- CAOM B N°= 81f/1712 l'équipement scolaire de travaux de la commission d'étude sur l'Algérie

3- GG Alger 60 1er séance 5 Novembre 1951

4- CAOM, B, N°81f/1711Carte Scolaire , Assemblée Algérienne le 27/03/1954

- تحديد الحاجيات الضرورية المسلمين
- تحديد الاحتياجات المالية
- دراسة الحلول الممكنة لتنفيذ جيد للبرامج التعليمية في المدن والأرياف
- الاعتماد على **جهود المجالس العامة** في تنفيذ برامج بناء الأقسام وتوفير القطع الأرضية لها.

وتم تحديد أهم خصائص الخريطة المدرسية من خلال برنامج المقترح لسنتي 1953-1954 في بناء الأقسام كالآتي[1]:

- عمالة الجزائر بناء 142 قسم و91 مسكن
- عمالة وهران بناء 158 قسم و107 مسكن
- عمالة قسنطينة بناء 239 قسم و 156 مسكن

من خلال هذه الإحصائيات يتأكد لدينا اهتمام نواب الجمعية الجزائرية بالخريطة المدرسية والتعليم عموما، مركزين على تدعيم أعضاء المجالس العامة لهم، وكان لتقرير اللجنة الخاصة بالخريطة المدرسية السيد لوهيروLehuraux [2]صدى واسع ،نظرا للمعطيات المقدمة عن الموضوع ومطالبته بضرورة بناء 12 ألف قسم و800 مسكن وتوفير مبلغ 2.500.000ف من مجموع المصاريف الخاصة بالمخطط الرباعي المقدرة ب50 مليار ،من أجل تحدي النمو الديمغرافي المتزايد وتوفير المقاعد الدراسية للأطفال المسلمين الجزائريين.

ونعتقد من جهتنا أن المجالس المنتخبة قد أولت اهتماما بموضوع التعليم وقد تمثل في العديد من المداولات لجميع المجالس الجهوية والبلدية ؛بطلب احتياجاتها من الجمعية الجزائرية.

1- Ibid

2- ibid

وقد تطرق **أعضاء المجالس العامة** بإسهاب لمشاكل قطاع التعليم في الجزائر ونقائصه ومطالبة الحكومة والمسؤولين في قطاع التعليم[1]،من وزير التربية الوطنية ومفتشي أكاديميات العمالات الثلاثة وعميد جامعة الجزائر بضرورة الاهتمام بهذا القطاع.

ذلك ما سوف نتطرق له في العنصر المقبل حول تدخلات أعضاء المجالس العامة حول مشاكل قطاع التعليم والحلول المقترحة لعلاجها.

2.6– تدخلات أعضاء المجالس العامة في طرح مشاكل التعليم لدى المسلمين ما بين 1947–1954

من بين المسائل الكبرى التي كانت تطرح في مداولات المجالس العامة قضايا التعليم الخاصة بالسكان المسلمين وبعد مرور أكثر من قرن على الاحتلال الفرنسي للجزائر، فشلت السياسة الفرنسية في تحقيق مقولة نقل المظاهر الحضارية للسكان المسلمين حسب ما أوردة جريدة الإتحاد الديمقراطي، **لاروبوبليك ألجيريان** في إحدى مقالاتها للصحفي أحمد ابن زادي[2]،أن الكذب لا بثمن ردا على أكاذيب إحدى الجرائد اليمينية المعروفة **بجورنال دالجي** مفندة أكذوبة فرنسا حول **الرسالة التعليمية لفرنسا**، بأنها غير حقيقية، وأيضا المشاكل التي بات يتخبط فيها قطاع التعليم من خلال الإحصائيات الرسمية نفسها التي تقول بوجود 1.700.000 طفل مسلم غير متمدرس، وكذلك مشكلة اكتظاظ الأقسام ونقص المعلمين وغير ما من المشاكل الأخرى التي طرحها ممثلوا

1- A.U.F N°215, Année 1952

حيث تكونت لجنة مشكلة من أعضاء المجالس المندوبين لدى مجلس الإتحاد الفرنسي، وهم بلقايد وبلعابد وشكال ولقاني

2- CF dépêche quotidienne d'Alger, 4 Mars 1952 et république Algérienne 5juin 1953

République Algérienne le 30/101952

السكان على المستوى الجهوي حيث سنحاول نتبع تدخلاتهم خلال فترتين زمنيتين وهما[1]:- فترة 1947-1951و فترة 1951- 1954.

6 .1.2 – تدخلات أعضاء المجالس العامة فيما بينها 1947-1950

لقد رفعت بعض اللجان الخاصة بدراسة أوضاع التعليم في الجزائر تقاريرها إلى الهيئات التنفيذية بالجزائر وباريس إلى الجمعية الجزائرية[2]، باعتبارها برلمانا محليا يناقش جميع قضايا الجزائريين، وكانت أهم مشكلة أثارت انتباه هذه اللجان مشكلة الأمية وكيفية محاربتها خاصة مع تزايد سكاني، حيث ظلت مشاكل التعليم تطرح على مستوى المجالس المنتخبة منذ سنة 1947، بسبب عدة عراقيل كانت تواجه تمدرس الأطفال المسلمين.

ولهذه الغاية سوف نتطرق لأهم المشاكل التي طرحها ممثلو السكان على المستوى الجهوي للعمالات الثلاثة الجزائرية، وسنحاول أن نركز على المشاكل المشتركة بينهم.

وحسب العديد من تدخلات أعضاء المجالس العامة الثلاثة يمكننا أن نلخص فيها أهم المشاكل التي طرحت على النقاش ومنها:

– **مشكلة نقص المعلمين في معظم العملات**، بدرجات متفاوتة، فبعمالة الجزائر[3]نوقش الموضوع بإسهاب وطرح العديد من الأعضاء هذا المشكل خاصة بمنطقة "تزي وزو"، حيث تدخل كلا من النائبين المسلمين آيت علي، وعبد السلام، حول وجود أقسام بدون معلمين حيث يضطر العديد منهم إلى الذهاب إلى الجزائر و مليانة.

---

[1]– علب أرشيف حول الموضوع ،منها: 81F/1712 Opcit, CAOM 81F/1711 opcit

[2]- CAOM B,N°81F/1711 02sur les notes concernant le problème de l'enseignement publique en Algérie présenté par le comite de scolarisation et de lutte contre l'Analphabétisme, Alger entre 1945 et 1950

[3]- **C.**G dep Alger d'Octobre 1948 p43, et le 13 Octobre 1948 PP 225-228

أما بعمالة وهران فالمشكل قائم بالنسبة للعديد من أعضاء المجالس الذين أشتكنوا من عدم وجود معلمين بالمناطق النائية، بتدخل النواب مكي وعبد الهادي في هذا الموضوع[1].

– **مشكلة نقص الأقسام ومرافقها** حيث تعرض العديد من أعضاء المجالس إلى هذا المشكل، واعتبر بناء الأقسام جد بطيء في بعض المناطق ومنعدم في المناطق النائية حيث تدخل النائب المسلم عن حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بمجلس عمالة وهران، السيد صلاح موضحا وجود هذا المشكل بمجلس وهران معترفا بوجود نقائص بالمناطق الريفية[2]،أما **بمجلس عمالة الجزائر**[3]فقد تطرق المتدخلون إلى إهمال العمارات الخاصة بالتعليم وعدم ترميمها منذ أربعة سنوات ونقص المرافق الصحية للتلاميذ ،أما **بالعمالة قسنطينة**[4] فناقش مجلسها مرارا هذا المشكل القائم الخاص بانعدام المدارس العمومية بالمناطق النائية ،فتدخل العديد من النواب أمثال بن العقون وطالب وبن جلول وغيرهم؛موضحين أن التعليم الحر بهذه المناطق قد استوعب بعض التلاميذ.

– **مشكل الأقسام المكتظة** وطبيعة التعليم التميزي بين المجموعتين، إضافة إلى عمل هذه الأقسام بنظام نصف الوقتي الدراسي،وفي هذا الصدد ناقش أعضاء المجالس العامة هذا الموضوع وأوله اهتماما بالغا،فبعمالة الجزائر اضطرت العديد من المدارس إلى تبني نظام النصف الوقتي كالجزائر والبليدة وتيزي وزو بسبب عدد التلاميذ المتزايد الذي وصل عددهم في سنة 1947إلى 46.740 تلميذ

1- C.G.depar Oran 4 Novembre 1947 P51

2- GG depar Oran 26 octobre 1949 PP366-367

3- GG dep Alger session, octobre 1947 3eme Partie ,p295

4- GG dep de Constantine octobre 1947 PP 193-197

مسجل[1]،أما بعمالة وهران فالمشكل أكبر بالمناطق الريفية ذات الأغلبية المسلمة،باكتظاظ كبير حيث وصل عدد التلاميذ بالقسم الواحد ببلدية بني صاف إلى 70 تلميذ مما شكل عبئا ثقيل ونقص المستوى التعليمي وعدم اندماج التلاميذ المسلمين في المنظومة المدرسية الفرنسية.

ونعتقد هذا المشكل مطروح منذ بداية الاحتلال، حيث لم يحاول السلطات المحلية علاج هذا المشكل وكانت تعرقل تمدرس الأطفال المسلمين وزاد عداهم في الحرب العالمية الثانية بقيام الأولياء المسلمين بإرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية، حيث تدخل في جلسة أكتوبر 1949 العديد من المتدخلين أبرزهم السادة الأعضاء "خالد ابن علي" و"مكي" و"فلار" و "شيفان" موضحين بطيء فتح أقسام جديدة وقلة التعليم الثانوي الخاص بالتلاميذ المسلمين.

ونقلت التقارير المرسلة إلى وزير التربية والحاكم العام، تدخلات النواب المسلمين أمثال بن خلفة حول موضوع البناءات المدرسية التي لازالت حبيسة الإمكانيات المالية[2].

– **مشكلة قلة الاعتمادات المالية**:هذا المشكل طرحه أعضاء المجالس العامة على اللجان المالية لمجالسهم ،وطرحوا عليهم الأسئلة مستفسرين عن نقص الاعتمادات المالية لبناء المدارس حيث تدخل الموضوع بمجلس وهران[3] العديد من النواب أمثال "فلنوا " وبن خلفة "وسي علي"،هذا الأخير الذي تدخل موضحا بأن 200 طفل مسلم لم يتمكنوا من التسجيل وقضى 500 تلميذ في السنة الخامسة ليجدوا أنفسهم في الشارع وتطرق إلى نقص الإمكانيات المالية.

1- GG dep Alger octobre 1947 PP 235-296, CF 19 Octobre 1948 PP 225- 227

2- CAOM, depar d'Oran B,N° 5I/167, Rapport du préfet au Ministre de l'Education nationale, session octobre 1949, d'après L'Echo D'Oran le 27/10/1949

3- C.Gdepar d'Oran, session ,ctobre1950, pp 93 -99

– مشكلة الخدمات الاجتماعية للتلاميذ والمعلمين فمعظم التلاميذ لم يحصلوا على منح مدرسية بسبب نقص الإمكانيات المالية وكذلك نقص سكنات المعلمين بالمناطق النائية، حيث يزداد هذه المشاكل حدة في الفترة الثانية لهذه الدراسة[1]، حيث تسبب هذه المشاكل في نقص التحاق المعلمين وعدم مواصلة التلاميذ لدروسهم .

تتضح أمامنا صعوبة مناقشة موضوع التعليم في كامل العملات الجزائرية، نظرا لحجم هذه المشاكل التي باتت تهدد رسالة فرنسا الحضارية، حسب اعتقاد المشرع الفرنسي وعرقلة اللوبي الاستيطاني لإدماج الأطفال المسلمين في الحضارة الفرنسية، ومشكلة النمو الديمغرافي ،فعدد الأطفال أصبح يتزايد بشكل ملحوظ أكثر ما هو موجود بفرنسا، وسبق لنا طرح أبرز المشاكل التي كانت تعيق تطور التعليم الفرنسي العمومي وأيضا عدم مواكبة السلطات المحلية خصوصيات الأطفال المسلمين في تعليم لغتهم،رغم أن القانون الخاص اعتبرها لغة رسمية ثانية بعد اللغة الفرنسية.

وسنحاول أن نستفسر في الفترة الثانية حول مدخلات أعضاء المجالس، من المشاكل التي ظلت عالقة رغم تحذيرات أعضاء المجالس العامة، من التمييز المطروح على الساحة التعليمية في الجزائر، وعدم المساواة في هذا القطاع بين الأطفال الأوروبيين والمسلمين.

2.2.6–تدخلات أعضاء المجالس العامة في بين 1951و 1954

لقد ارتفع عدد السكان في الجزائر بشكل كبير وازدادت حاجاته للتعليم، حسب ما وضحت الوثائق الإحصائية الرسمية نفسها ومختصون في الدراسات السكانية أمثال بريل الذي جاء في إحدى تقاريره [2]، بأن ارتفاع عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع عدد المتمدرسين ،وفي نظره فقد وصل عدد السكان المسلمين في سنة 1952 إلى 9.525.726 ن وغير المسلمين إلى 1042409ن.

1- Ibid

2- CAOM, B,N°81F/1667, service des statistiques générales et étude de démographie quantitative, par , Brei(J), rapporteur

وكذلك ورد في تقارير للسلطات المحلية في نشرة الجزائر في نصف قرن من خلال نماذج منها كالآتي[1]:

– فإذا كانت المدارس كثيرة في المدن والبلديات المختلطة فإنها قليلة بالمراكز البلدية الصغرى التابعة للبلديات الكاملة الصلاحيات لانخفاض مواردها المالية ،وقد شككت بعض التقارير في مدى تأثير التعليم الفرنسي على الأطفال المسلمين .

– يبحث سكان الأرياف عن فرص للتأقلم مع الحياة العامة للتعليم، فيقوم لأهالي بدفع أبنائهم نحو المدارس الفرنسية مثل ما ورد في تقرير الحاكم المدني السكاني.

– انتشار الأمية بقصر الشلالة حيث تجاوزت نسبة 97% في سكان الأرياف و الطفل لا يدخل المدرسة أبدا، إلا بعد السن السابعة.

– أما التعليم الحر فتبقى المدارس القرآنية ضعيفة من حيث البرامج والتأطير حسب تقرير بلدية سعيدة المختلطة .

حاولنا أن نقدم هذه النماذج لنوضح أن المشاكل السابقة، التي تم التطرق لها من قبل أعضاء المجالس العامة لا زالت مستمرة ،وذلك ما سوف نتعرض له من خلال بعض نماذج المداخلات التي تعكس استمرار هذه المشاكل،بشكل أصبح يهدد المنظومة التعليمية الاستعمارية في الجزائر.

فالجهاز التنفيذي في الجزائر، كان يسعى لمواكبة هذه المشاكل ومناقشتها داخل جهازه التشريعي بالجمعية الجزائرية،[2]من خلال البطاقات المدرسية ومعاينة المشاكل السابقة الذكر، كنقص المعلمين والسكنات واكتظاظ الأقسام والمشاكل البيداغوجية والاجتماعية للتلاميذ المسلمين.

---

1 - CAOM,B ,N°CAB/66, l'Algérie du demi siècle , vue par les Autorités locales

2– ركزت إحدى التقارير الموجودة في هذه العلبة على أوضاع التعليم العمومي والمهني للأهالي المسلمين حيث وضحت أن عدد الأطفال المتمدرسين ارتفع من 241 ألف تلميذ سنة 1945 إلى 390 ألف تلميذ سنة 1951 أما التعليم المهني فقد ارتفع عددهم إلى 900 تلميذ سنة 1945 و إلى 2216 تلميذ في 1جانفي 1951 أما المهني فقد ارتفع من 2035 إلى 5915 تلميذ في نفس الفترة ،**المصدر نفسه**.

ولهذه الغاية اجتمعت نقابة المعلمين بقيادة **علال سعدون**[1]،متطرقة لمختلف المشاكل التي كانت تعترض العملية التعليمية في هذه الفترة ،بعمالة وهران بمدينة، في شهر جويلية 1953 بعين تموشنت ،وأهم مشكلة تعرضت لها هي تمدرس الأطفال المسلمين ومقارنته بالتعليم المتربولي، وفي نفس السياق اجتمعت المجموعة الخاصة بدراسة مخططات البنية التحتية بإشراف عميد أكاديمية الجزائر السيد "قو"**Gau** بحضور "شكال دحو" وفارس " بمناقشة المشاكل المالية التي تفترض إنجاز المدارس.

ومن أهم المشاكل التي تمّ مواصلة مناقشتها تمثلت في نقص الأقسام المعلمين، حيث أثرت هذه المشكلة على نقص تمدرس الأطفال المسلمين حيث طرحت نقابة المعلمين التي عقدت مؤتمرها بعين تموشنت إلى وجود 1700.000 طفل غير متمدرس مما يتطلب بناء 34000 قسم إضافية[2].

وقد واصلت المجالس العامة مناقشة هذا المشكل في العديد من جلساتها مصنعة مشاكل التعليم في هذه الفترة إلى[3]:

أ- **مشاكل التعليم العام** فعند متابعتنا لمداولات المجالس الثلاثة خلال سنوات 1952، 1953، 1954 ،لا حطنا تدخلات قوية لنواب أوروبيين ومسلمين هذا الموضوع،فبمجلس عمالة وهران خلال مناقشات سنة 1952، تم توضح مشكل تطور التلاميذ في التعليم العام للعمالة **ونقص المعلمين** حسب وجهة نظر مسؤول التعليم،وفق الجدول الآتي[4]:

1- Oran républicain le 21/05/1953

2- CAOM, B,N° 81F/1711, Carte Scolaire, op cit

3- Ibid

4- C.Gdepar d'Oran, séance 16/10/1952 ,p120

جدول رقم :19

السنة	عدد الأقسام	عدد التلاميذ الجدد
1945	**400**	**20.000**
1948	**500**	**25.000**
1951	**600**	**30.000**
1956	**800**	**40.000**
1958	**1000**	**50.000**
1965	**2500**	**125.000**

المصدر :**C.Gdepar d'Oran, séance 16/10/1952 ,p120**

وهي مؤشرات لم تتحقق حسب تدخلات أعضاء المجلس،وهران ردا على مفتش أكاديمية وهران الذي قدم هذه الأرقام والمؤشرات لوضعية التعليم العام بالعمالة، وتدخل النائب بلعايد في جلسة مداولات لسنة 1953،موضحا مشاكل الهياكل القاعدية في العمالة وانعدامها في الأرياف.

وفي نفس الجلسة لاحظنا إجماع على مشكل **نقص الأقسام والمعلمين** حسب وجهات نظر المواطنين وجمعيات أولياء التلاميذ والنقابات التعليمية،وما لاحظناه أيضا في هذه التدخلات تباين مواقف أعضاء المجالس ما بين المسلمين والأوربيين حيث يوجد تمييز واضح في المدارس الأطفال المسلمين والأوروبيين.

وبعمالة قسنطينة تم التطرق لنفس هذه المشاكل التي باتت تفترض الأطفال المسلمين خاصة تدخل النائب ''براكروك عبد القادر'' مقرر للجنة التعليمية، مقدما الأوضاع العامة للتعليم العمومي في عمالة قسنطينة ونقص الإطار البشري وهياكل التعليم خاصة التعليم الثانوي[1].

– مشكلة انتشار الأمية وهي نتيجة للمشكل السابقة ،حيث تطرق العديد من النواب لها و مدى تأثيرها على اندماج الأطفال المسلمين في الثقافة الفرنسية ذلك ما أشار إليه مفتش الأكاديمية للجزائر[2]،ونشرت جريدة **روبوليك ألجريان** نمقالا لها عن انتشار الأمية في الجزائر، حيث تطرقت لمختلف المشاكل التي بات يعاني منها الأطفال المسلمون وتناولت أيضا السياسة العدائية **للوبي الاستعماري المعادي لتعليم الجزائريين**[3].

– **مشكلة التعليم المهني والتقني،** حاول ممثلوا المستوطنين التركيز في العديد من مداولاتهم على توجيه الأطفال المسلمين نحو هذا التعليم ،باعتباره يخدم مصالحهم الرأسمالية، بتكوين يد عاملة متخصصة تعمل عندهم،ببخس الأثمان،ذلك ما تطرق له رئيس لجنة التعليم لمجلس عمالة وهران في تقريره عن تدهور أحوال التعليم المهني الذي ينبغي للسلطات المحلية الاهتمام بيه والتركيز عليه لامتصاص أطفال المسلمين[4].

1- G.G. depar de Constantine séance 16 octobre 1953 Rapport du premiere commission MR :Barakror, PP 483-501

2- G.G. depar d' Alger séance 10 mai 1954 dosser N°= 37/121 PP 360-367

3- République Algérienne 05/06/ 1953

4- C.G.depar. d'Oran 30 Octobre 1953 Rapport du président de la comité de la civilisation

N° 15 CF, C.G. dep d'Alger Rapport du préfet, 1954 éducation Nationale, P527

– مشكلة المدارس الحرة ،والتي ناقشها مجلس عمالة قسنطينة في العديد من جلساته، باعتبار أن التعليم بهذه العمالة الخاصة بالأطفال المسلمين قليلا ،إذا ما قورن بعمالتي وهران والجزائر، لذلك انتشرت المدارس الحرة خاصة التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين و التي قامت بتأسيس معهد ابن باديس للتعليم العالي لأكثر من 700 طالب في سنة 1954 بهدف تدارك النقائص في هذا المجال [1]،و نفس هذا السياق طالب أعضاء مجلس قسنطينة السلطات المحلية بإلزام مدراء المدارس بتدريس اللغة العربية بناءً على القانون الخاص من المادة 87 رقم 47-1863 المؤرخة بتاريخ 20 سبتمبر 1947[2].

3.6– الاقتراحات و الحلول المقدمة لعلاج مشاكل التعليم

1.3.6 – مناقشة المخطط المدرسي و عملية الإصلاح التعليمي

إن المخطط المدرس الذي تم إثارته للمناقشة من قبل أعضاء المجالس العامة الذي تم تطبيقه في عهد الحاكم العام"شاتينيو"لمرسوم 27 نوفمبر 1944، والذي قضى ببناء 20 ألف قسم وقبول مليون طفل مسلم، حسب تدخل النائب "فالار" من مجلس وهران لمناقشة تطبيق هذا البرنامج بمشاركة نقابة المعلمين[3]،ولكن هذه الخطة حسب نفس المتحدث ،قد فشلت بسبب النمو الديمغرافي ومشاكل أخرى ،وتدخل في نفس الموضوع النائب"زنتاسي" موضحا أنه ينبغي توفير ما بين

1- Kateb(k) : « la séparation scolaire dans l'Algérie Coloniale »,In Revue Inssaniate N° 25 -26 , décembre 2004, pp 65 -100 (Crasc – Oran)

2- C.G.depar de Constantine , TII, séance 04/045/1951, p 803

3- C.G.depar. d'Oran, Séance 25/10/52, p 131

16 إلى 18 مليار فرنك، بهدف توفير المقرات للتلاميذ وتدخل النائب دموري Demeréهو الآخر في نفس الموضوع موضحا صعوبة تطبيق هذه الخطة المدرسية[1].

ودفع هذا الفشل للخطة المدرسية السابقة الذكر إلى قيام بعض أعضاء مجلس عام لوهران إلى المطالبة مجلس الإتحاد الفرنسي لمطالبة الحكومة إلى تبقى خطة مدرسية جديدة في الجزائر بسبب العدد الكبير للتلاميذ غير المتمدرسين وارتفاع عدد السكان حيث تطرق مفتشي أكاديمية وهران في تقرير له بأن ينبغي توفير المدارس والمعلمين ل15ألف تلميذ جديد ويتطلب من المتربول ،تدعيم الجزائر ب5 مليار سنويا من أجل إكمال الخطة المدرسية الجديدة لغاية سنة **1965**.[2]

وما نستشفه من ذلك أن الحكومة العامة لا تريد صرف المزيد من الأموال على تعليم المسلمين لأن اللوبي الاستيطاني المتحكم في المجالس المنتخبة ذوي المصالح الاقتصادية الكبرى، يريد صرف تلك الأموال على مشاريعه الضخمة.

وتدخل العديد من أعضاء المجالس[3] في هذا لمجال مطالبين بالإبداع في إنجاز بناء المدارس بمختلف المناطق ردا على تبريرات ممثلي الحكومة، المسؤول على قطاع التعليم الذي ذكر في العديد من تدخلاته أمام مجلس عمالة وهران ما يلي[4]:

تمثلت مجهودات الحكومة في بناء ثانويات، بمستغانم ومعسكر و سيدي بلعباس وتيارت ووهران، وأن الحكومة وفرت 66 مليون/ ف لإصلاح المدارس وتحصلت وهران وحدها على 27 مليون فرنك، أما الحلول المقدمة في مجال البناء من خلال الخطة الثلاثية تم اقتراح:

1- Ibid, p 773

2- C.G.depart d'Oran 195416 octobre 1952-P131

3- CG depar de Constantine -séance , novembre 1947, p 214

4- C.G.depart d'Oran ,séance 26/10/1949, p 391

- 1379 قسم بعمالة الجزائر
- 867 قسم بعمالة وهران لأنها لا تعاني كثيرا في هذا المجال
- 1300قسم بقسنطينة
- أما بمجلس عمالة الجزائر[1]، فطالب العديد من المتدخلين بضرورة توفير المدارس للأطفال المسلمين حيث تدخل ممثل منطقة القبائل النائب ولد عودية بفتح المدارس أمام البنات.

وما نستخلصه من هذه التدخلات لأعضاء المجالس العامة في موافقهم من الخطة المدرسية ومشاريع الإصلاح التعليمي، فهي لا ترق لتطلعات جماهير المسلمين التي تبقى تعاني من مشاكل أخرى .

6. 2.3– ا لدعوة إلى المساواة في التعليم بين الأطفال المسلمين والأوروبيين

تدخل العديد من النواب المسلمين لشرح وجهات نظرهم في مسألة المساواة في التعليم لجميع المواطنين الفرنسيين حسب النائب "بن خلوة" من مجلس وهران[2]، الذي اعتبر أن التمدرس من بين المسائل الهامة في البلاد، لأنه إذا كان الشعب متعلما فهو سيكون مثقفا و أضاف هذا العضو، أن الفرق واضح في مجال التمدرس وقدم مقارنة في مجال بناء الأقسام للنمطين التعليميين **أ** و **ب**،ففي سنة 1944 كان يوجد 1734 قسم للأوروبيين و566 قسم للمسلمين،وفي سنة 1948،كان يوجد2040 قسم للأوروبيين ،مقابل1011 قسم للمسلمين ورغم هذا التحسن إلا أن التباين واضح و بالتالي فالخطة المدرسية قد فشلت للأطفال المسلمين.

وطالب أعضاء آخرون بتحسين المستوى التعليمي للأطفال المسلمين ،و ذلك بتحسين نسبة النجاح في الشهادات الابتدائية والبكالوريا، وطالبوا أيضا بضرورة توفير الشروط الضرورية للممتحنيين،

1- GG depar d'alger 25 Avril 1951 P199 CF C.G .d'oran 21 octobre 1953, débat sur l'enseignement

2- C.G.depar d'Oran , 25 octobre 1949 PP 334-435

حيث طالب أحد الأعضاء الأوروبيين من مجلس وهران السيد "فلنوا" مخاطبا الحاكم العام:" نريد التعليم للجميع دون استثناء ومساواتهم مع أطفال المتربول..."، واستطرد قائلا:" لا أعتقد بأنه توجد دولتين في فرنسا ،فرنسا بالقطاع الوهراني وفرنسا المتربولية.."[1]وتدخل أيضا الأعضاء المسلمين أمثال "صالح "وبن علي خالد" في هذا الموضوع.

و نخلص في الأخير بأن أعضاء المجالس العامة قد ناقشوا موضوع التعليم بشكل مكثف ،و قد قمنا بمسح عام لجميع المداولات من سنة 1947 إلى 1954 [2]،ولاحظنا من خلالها أن أعضاء المجالس العامة قد ركزوا على الحلول الواقعية و القابلة للتنفيذ على أرض الواقع ،مثل محاربة الأمية و تشجيع التعليم المهني و مساعدة التعليم الحر للتخفيف من الأعباء المالية لخزانة الجزائر و العمالات.

4.6- مناقشة الأوضاع الثقافية للمسلمين

تعتبر **الخصوصيات الثقافية للسكان المسلمين**، من بين المشاكل الساخنة التي كانت تناقش في أروقة المجالس العامة، وتشتد أكثر عندما تتعلق بالمدارس الحرة وتعليم العلوم الإسلامية فيها.

ذلك أن الأعضاء المسلمين كانوا يتدخلون في هذا الموضوع رغبة منهم للدفاع على مواطنين فرنسيين على أساس أن القانون الخاص، قد أقرّ المساواة بين جميع السكان وكانت تدخلات العضو صالح من حزب الإتحاد الدمقراطي للبيان الجزائري في هذا المجال قوية بمجلس وهران قائلا: "من جهة أخرى لقد تم فتح العديد من المدارس الحرة المدعوة بالمدارس الإسلامية ،فالدستور الفرنسي الأخير سمح للمسلمين مثل غيرهم تدرس دياناتهم، ولكن منذ بعض الوقت، اتخذت إجراءات بوليسية يؤسف لها ضد هذه المؤسسات.."[3].

1- C.G .dep d'oran 10 octobre 1949 PP 83-91 CF séance,25/10/1949, pp 334 – 345

2- Arch. Nat.de France, boite N° AG/532 politique des gouverneurs Généraux, étude sur les Musulmans Algérienne et l'enseignement présenté par « Dabache djamila »

3- C.G.depar d'Oran , séance 25/10/1949, p 367

نستشف من هذا القول أن هذا العضو،كان يقصد دور **جمعية العلماء المسلمين** في بناء المدارس و تسييرها، و عرفت أروقة المجالس العامة هذا النقاش ،وكانت أهم تلك الجلسات التي نوقش فيها هذا الموضوع، كانت بالمجلس العام بقسنطينة في العديد من جلساته[1]، وكذلك بالمجلس العام لوهران الذي خصص جلسة للتعليم الحر في إطار مناقشة موضوع التعليم ،حيث تدخل العديد من الأعضاء المسلمين والأوروبيين منهم[2]:

– تدخل العضو "بن علي خالد" موضحا دور جمعية العلماء المسلمين :"بأنها إرادات أن تعالج هذه الوضعية من خلال تأسيسها للمدارس بفضل مساعدة السكان المسلمين بتعلم لغتهم الأصلية وديانتهم حيث فتحت مدارس في كل الجزائر..."، وأضاف قائلا :"نريد أن نؤكد اعترافنا لجمعية العلماء لمسعاها التثقيفي..."

- وتدخل أيضا العضو "صالح "موعدا على أن الطالب في المدارس الحرة فرنسي وليس ضد فرنسا.

– وركز النائب "سي علي" على ضرورة تعليم البنات المسلمات.

إن هذه التدخلات حول موضوع بناء المدارس الإسلامية ،مشروعة في نظرنا لأن فرنسا تعهدت من خلال مواثيقها السابقة للمسلمين باحترام خصوصياتهم، وقد دافع بعض الأعضاء الأوروبيين على هذا التوجه وطالبوا السلطات التنفيذية بالجزائر وبالعملات على ترسيخ هذا المبدأ بالمساواة في التعليم بين جميع أبناء فرنسا واحترام الخصوصيات الثقافية للسكان المسلمين ،خاصة التيار الشيوعي وبعض الاشتراكيين الذين تدخلوا لصالح المسألة التعليمية للمسلمين[3].

1- C.G.depar de Constantine , séance 04/05/1951, p803

2- C.G.depar d'Oran , séance 25/10/1949, p p 376 -378

3- C.G.depar d'Oran , séance ,25/101979, intervention de « Zenettacci », p 378

أما المشكل الثاني المرتبط أساسا بالعملية التعليمية لأبناء المسلمين والحفاظ على أصولهم الثقافية ،تمثل في تلك المناقشات التي جرت داخل المجالس العامة وخارجها حوا إشكالية تدريس **اللغة العربية** التي كان يعتبرها المشرع الاستعماري إلى وقت قصير لغة أجنبية بناء على قانون 1881 الذي منع تدريس العربية إلا بشروط قاسية.

ولهذه الغاية جرت مناقشات ساخنة داخل المجلس العام للجزائر[1]، حول التعليمة التي أرسلها مفتش الأكاديمية للمجلس العام في دورته الأولى بأبريل 1947 بضرورة تعليم اللغة العربية بالمدارس الفرنسية وكذلك ضرورة إدراجها ضمن برامج جامعة الجزائر خاصة بكلية الآداب ،وتطرقت التعليمة من جهتها إلى ضرورة اهتمام الجامعة بهده اللغة ،ألتي أصبحت ضمن القانون الخاص لغة رسمية، بهذه الجامعة التي نشأت سنة 1909 وقامت بتخرج بعض الطلبة الجزائريين ولكن بنسبة قليلة ولهذا الغرض،قام الأستاذ"ياكونو"بدراسة حول دور هذه الجامعة من حيث برامجها ومحتوياتها والأرشيف الذي تتوفر عليه[2] ،وهذه الغاية هي التي جعلت أعضاء المجالس العامة يناقشون هذا الدور الذي تلعبه الجامعة في تكوين الإطارات المسلمة، إضافة للمدارس الإسلامية الثلاثة الرسمية التي تحولت فيما بعد إلى ثانويات التعليم العام، ولذلك طرحت قضية تدريس اللغة العربية لكنها ظلت بشكل محدود حسب تدخلات أعضاء المجالس العامة الذين طرحوا وجهات نظرهم وتسألوا هل اللغة العربية لغة رسمية؟[3]وتحدثت التعليمة السابقة الذكر الموجهة إلى المجالس العامة ،على ضرورة توسيع تدريس اللغة العربية إلى الثانويات والإعداديات، ووضع برنامج يشمل فلسفة بن طفيل وقصص ألف ليلة

1- C.G.depar d'Alger,25/04/1947, pp , 42-45

2- Yacono(X) «pour une histoire de l'université d'Alger »In R .A, VOL ,150.1961, pp 371-392

3- G.G .depar d'Oran,séance, 25 octobre 1947 ,P 378

وليلة والأدب العربي خلال القرن التاسع عشر وضرورة توظيف المعلمين خريجي الزوايا، إضافة إلى خرجي المدارس الإسلامية الثلاثة من أجل تحسين الأداء التربوي لهذه اللغة[1].

وتطرقت دراسة قدمها أحد الباحثين الفرنسيين حول دور المثقفين المسلمين في تدعيم الثقافة الإسلامية ،مركزا على دور بعض المستشرقين أمثال "**ماسنيو" و"مارسي** "في التفتيش عن الموروث الثقافي الإسلامي الجزائري، وأضافت هذه الدراسة أن الجزائريين المسلمين من شيوخ وصحافة **كالبلاغ الجزائري والمرصاد** وجريدة **النجاح**، تطرقوا لضرورة الحفاظ على اللغة العربية والثقافة الإسلامية، إضافة إلى دور المرابطين أمثال العلويين ،الذين قاموا بدور بارز في نشر هذه الثقافة بواسطة جرائدهم ومجلاتهم وتطوير التعليم العربي[2].

وفي هذا الاتجاه جرت مناقشات واسعة حول ضرورة **تدريس اللغة العربية بالمدارس الأوروبية** والسماح للأوروبيين بتعلم هذه اللغة حتى لا تقتصر على المختصين ، ويعتبر ذلك في نظرنا هام في تطور عقلية الممثلين الأوروبيين ،الذين يبحثون على مناقشة هذا الموضوع بهدف التقارب بين المجموعتين السكانيتين،ومع ذلك فهذه المناقشات كانت محدودة، بسبب اللوبي الاستيطاني وأحزاب اليمين الذين يدعمون **فرنسة الثقافية الجزائرية وإدماج الأطفال الجزائريين ضمن المنظومة الفرنسية.**

فكثير من الأعضاء المسلمين وأقطاب الحركة الوطنية،تحدثوا عن هذه المضايقات اتجاه الشأن العربي والإسلامي في مجالات مختلفة ،رغم أن العربية أصبحت لغة رسمية بحكم القانون الخاص،إلا أن

1- G.G .depar d'Alger, 25/04/1947, p 19

2- Berque (A), « les Intellectuels Algériens »In R.A, Vol 91, 1947, OPU, pp 260- 276

السلطة الاستعمارية في الجزائر كانت تراقب كل ما يكتب باللغة العربية وحتى الكتاب والمفكرين حسب الجرائد المعاصرة لهذه الفترة ، تحدثوا عن الضغوط المفروضة على الصحافة العربية[1].

وموضوع آخر لا يقل أهمية له خصوصيته الثقافية والدينية تمثل في **بناء المساجد** هاته الأخيرة التي خضع بناؤها والتدريس فيها لقوانين صارمة، مما جعل الأعضاء المسلمين في المجالس العامة،يقترحون ترميم بعض المساجد وبناء أخري وتوفير الإمكانيات المالية من ميزانية العمالات. ولهذه الغاية تمت مناقشة هذا الموضوع في إحدى جلسات المجلس العام للجزائر بتدخل بعض النواب أمثال السيدين **فارس ومحي الدين**[2]، الذين ناقشوا أوضاع الديانة الإسلامية بالعمالة، ونفس الموضوع ثم تداوله بمجلسي وهران وقسنطينة .

ومما لا شك فيه أن المسألة الثقافية، حضيت بالمناقشة من قبل الأعضاء المسلمين بدرجة خاصة والأعضاء الأوروبيين بشكل عام،حيث ركزوا على الانشغالات الثقافية الأخرى،مثل تأسيس النوادي الرياضية والكشفية و سعوا إلى إدماج الأطفال المسلمين في الثقافة الأوروبية.

لكننا لاحظنا من خلال مناقشة السياسة الثقافية الفرنسية من قبل أعضاء المجالس العامة، أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب[3]، الذي جاءت من أجله فرنسا ، مدعية أنها تريد تحضير وتثقيف الجزائريين وهي لا تقوم إلا بالجزء القليل من هذا العمل والذي يخدم مصالحها الاستعمارية.

---

[1]- جريدة المغرب العربي 24 جويلية 1947 نقلا عن بن العقون عبد الرحمن الكفاح القومي و السياسي ... منشورات دحلب 2000.ص461

[2]- هناك نماذج عديدة قدم من خلالها أعضاء المجالس العامة للمسلمين **عدة التماسات** حول موضوع ترميم المساجد وتوفير المبالغ المالية والأشراف هذه المساجد

[3]- DAWO, BP 201, R.M.AM, depar d'Oran , Aout 1952, N°727,

تحدثت هذه الدورية التابعة لأجهزة الاستعلامات الاستعمارية بعمالة وهران ، عن النشاط الثقافي و الرياضي للمسلمين .

وخلاصة لما سبق لنا ذكره أن **المسألة التعليمية والثقافية،** برزت بشكل عام خلال المناقشات العامة، لأعضاء المجالس لهذا الموضوع الحساس المرتبط بالهوية الوطنية وهو ما كانت تخشاه السلطات الاستعمارية وتضيق على الثقافة العربية الإسلامية في الجزائر.

الفصل الرابع

انعكاسات أشغال المجالس العامة على الجزائريين

1 – الانعكاسات السياسية لأشغال المجالس العامة على الجزائريين

3 – الانعكاسات الاقتصادية لأشغال المجالس العامة على الجزائريين

3– الانعكاسات الاجتماعية و الثقافية لأشغال المجالس العامة على الجزائريين

الفصل الرابع : انعكاسات أشغال المجالس العامة على الجزائريين

لقد تتبعنا أشغال المجالس العامة منذ 1947 إلى غاية 1954 و وضحنا من خلالها تلك المناقشات الحادة التي جرت بأروقة قاعات المداولات ،و ركزنا على أهم القضايا التي شغلت ممثلي السكان عموما ، و المسلمين على وجه الخصوص ، محترمين السياق التاريخي و السياسي للمجالس العامة ، و اضطررنا في كثير من العناصر ، بالرجوع إلى التطور التاريخي لهذه المجالس وصولا إلى الفترة التاريخية التي قمنا بدراستها ، من أجل إعطاء الموضوع تنسيقا و تواصلا بين مختلف الأحداث التي عرفتها المجالس العامة الجزائرية .

و لهذه الغاية سنحاول في هذا الفصل ،التطرق لأهم الانعكاسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي أثرت على تطور المجتمع الجزائري ،من خلال التطرق لأهم مواقف أعضاء المجالس العامة من القضايا و الأحداث التي شغلت بال الجزائريين. و تمثلت تلك المناقشات و التحليلات لأوضاع الجزائريين في قدرة هؤلاء الممثلين،خاصة المسلمين منهم على طرح وجهات نظرهم داخل المجالس و إبداء الآراء المعادية للهيئات التنفيذية في الجزائر و باريس [1]، ذلك ما سنحاول أن نتطرق له في هذا الفصل ، موضحين مواقف أعضاء المجالس العامة من التطورات المختلفة للمجتمع الجزائري من خلال أشغالهم.

1– الانعكاسات السياسية لأشغال المجالس العامة على الجزائريين

1.1– تباين مواقف أعضاء المجالس العامة من مشاركة الجزائريين في الانتخابات

أن المتتبع للعملية الانتخابية برمتها في الجزائر ،سيلاحظ أنها حضيت باهتمام السلطات المحلية نظرا للصراع الموجود بين أطروحتين[2] ، المتمثلتين في الجزائر الفرنسية المدعمة من قبل اللوبي

1- Abbas (F), La Nuit Coloniale , Guerre et révolution d'Algérie , A.N.E.P, p 81

2- Sabatier(e) : « les droits électoraux des indigènes musulmans »in Revue des Deux mondes, 1 er Mars 1938, pp 459- 466

الاستيطاني الممثل في المجالس المنتخبة و بالحكومة العامة و الجزائر الوطنية التي تنادي بها الأحزاب الوطنية و بعض التيارات الأوربية ذات الطابع الأيدلوجي،بالمطالبة بالمساواة بين المواطنين و حصول الأغلبية المسلمة على حقوقها السياسية دون التخلي عن أحوالها الشخصية .

1.1.1– السياسة الفرنسية الانتخابية المنتهجة في الجزائر

و لهذه الغاية فالأجهزة التنفيذية في الجزائر و بفرنسا ، كانت تتابع عن كثب العمليات الانتخابية و تتلقى التقارير المختلفة عن إجرائها و نشاط الأحزاب السياسية الأوربية و الوطنية وأوضاع المجالس المنتخبة،و من بينها المجالس العامة[1].

ذلك أن هذه الانتخابات في نظر بعض المعاصرين لها ، كانت **عبارة عن عملية حربية**، حيث كانت المكاتب الانتخابية توضع في حالة حصار و يحسب عدد الأموات في عشيتها[2]، مما تطلب من السلطات الحاكمة الأخذ بنصائح بعض المستشارين المسلمين أمثال "مشري"الذي وضح في رسالة له للرئيس الفرنسي حول الأوضاع العامة في الجزائر :" إن الحدث السياسي الموجود حاليا في الجزائر هو الاتجاه نحو الوطنية في الهيئتين ..."[3]، و كان يقصد المستشار الفرنسي السيد مشري ، و صول بعض الأحزاب الأوربية المتعاطفة مع الأهالي المسلمين إلى العديد من البلديات و المجالس العامة من الهيئة الأولى ، و قد حدد العديد من تلك البلديات بالعمالات الثلاثة ، و كذلك حزب الشعب الجزائري المستفيد من انتخابات 19 و 26 أكتوبر 1947 ، و حلل أيضا هذا التقرير نفسية الجماهير الريفية اتجاه حزب فرحات عباس .

1- **C.A.O.M,** b, N°, 1F/ 129 – 130, les élections dans le Département d'Alger, Rapport sur la situation d'Algérie , Cf, Ar.Nat.de Fran, b , N°4 AG/284, Situation Générale de L'Algérie -

2- ابن العقون ، مصدر سابق، صص 118 - 119 -

3- -Ar.Nat.de Fran, b , N°4 AG/284, Situation Générale de L'Algérie -

و من جهة أخرى بين التقرير الانتماء السياسي و الاجتماعي لأحباب البيان ، و قال أنهم أقرب إلى الحضارة الأوربية من غيرهم ،و مع ذلك ورد في نفس التقرير أن فرحات عباس يشكل خطرا على الجزائر بتصويت المسلمين لصالحه، و تتضح الصورة أمامنا للسياسة العامة الفرنسية المنتهجة في الجزائر بتصنيفها الساحة الانتخابية في الجزائر كالأتي:

- الموالون للإدارة الفرنسية من الأوربيين و المستقلين المسلمين
- المنتقدون لها من التيارات الأوربية و بعض المستقلين المسلمين
- الوطنيون ، و هم الأحزاب الوطنية المتشددة و المعتدلة في نفس الوقت الرافضة للإجراءات الانتخابية الفرنسية التعسفية في حق الممثلين الحقيقيين للسكان المسلمين ،ذلك ما ورد في مراسلة من والي عمالة وهران إلى الحاكم العام عن تصريحات أحد الممثلين المسلمين من الحزب الشيوعي السيد "مخطاري "بتاريخ 22 /03 / 1949القائلة بوجود تضييق على العمليات الانتخابية باقتحام الشرطة لمكاتب الانتخابات ، و هو ما نفاه والي العمالة في نفس التقرير موضحا أن مصالحه لم تتلق أية احتجاجات[1] .

نستشف من ملاحظات تقارير الهيئة التنفيذية ،أنها تقوم في كثير من الأحيان بالدفاع عن مصالح الإدارة الاستعمارية ، و تتهم في المقابل الأعضاء الممثلين للسكان المسلمين ، و هي تحاول بذلك **تبرئة ساحة الحكام العامين من جهة وتدعيم المستقلين الموالين لها و تكريس الانقسام في صفوف الأحزاب الوطنية**،بهدف إبعاد السكان من التصويت عليها[2]،و بذلك فالإدارة الاستعمارية في الجزائر حاولت بكل وسائلها التستر على تصرفات الحكام العامين اتجاه العملية الانتخابية و الإشادة بها من حملات إعلامية لجرائد يمينية تدافع عن الجزائر الفرنسية ، خاصة الحاكم

1- **CAOM,** série continuée , département d'Alger, b,N° // 4I/47 élections cantonales

2- Ar.Nat.de Fran, b , N°4 AG/518, Situation Générale de L'Algérie, novembre 1947 – juillet 1952 , Rapport du « machri, conseiller du président de la république

العام الذي حل محل"شاتنيو" "المتمثل في السيد "نايجلان"[1]،حيث وضحت هذه الجرائد أهمية مجيئه **و السياسة الانتخابية الحكيمة التي يقوم بها في الجزائر لقطع الطريق أمام الوطنيين.**

لذلك راحت التقارير المرسلة من العمالات إلى وزير الداخلية الفرنسي و الحاكم العام في الجزائر ، تحلل نتائج الانتخابات الجهوية و تأثيرها على السكان المسلمين[2]، و ركزت على المرشحين الأوربيين الذين أعيد انتخابهم لعهدات أخرى ، خاصة الحركة الجمهورية الشعبية MPR و المستقلين الأوربيين ،أما الأحزاب المسلمة ،التي ركزت عليا التقارير الإدارية المرسلة إلى السلطات العليا ، فإنها قد شرّحت أوضاعها الانتخابية خاصة التيارات الوطنية و الشيوعية و المستقلين المسلمين الذي حافظوا على مقاعدهم في الانتخابات الجهوية،مستغلين الوضع الجديد الذي سمح لهم بالمشاركة السياسية [3] ، و حللت أيضا هذه التقارير ،أبرز الشخصيات التي تم إعادة انتخابها في المجالس الجهوية،خاصة المجلس الجهوي لعمالة الجزائر كالأتي[4]:

- إسماعيل عمار ، عضو منتهية عهدته و نائب و شيخ بلدية ميرابو Mirabeau
- براهيمي لخضر // // // و النائب الثاني للجمعية الجزائرية
- فارس عبد الرحمان // // عضو المجلس التأسيسي و مدوب المجلس العام لدى //

1- Echo D'oran 12/ 02 / 1948 et 21/02/1948et 26/06/1948

2- حللت هذه التقارير العمليات الانتخابية و قالت أن الانفصاليين و الشيوعيين قد فشلوا في تحقيق الفوز و نجاح المستقلين المقربين من الإدارة الاستعمارية: CAOM, série continuée , département d'Alger, b,N° // 4I/47 élections cantonale -

3- Abid(A), Mouvement Syndical et Lutte sociale En Oranie,1942- 1951, these Pour Le doctorat , 3emme cycle sous la direction de Mr René Gallissot , université de Paris 1985 ,P P , 97 - 100

4- CAOM, série continuée , département d'Alger, b,N° // 4I/47,rapport du préfet d'Alger Camille Ernest au G .G d'Algérie

- فرحات بلقاسم // // و عضو بالجمعية الجزائرية
- سايح حاج ابراهيم // مندوب ب //

أما حزب(ح.إ.ح.د) MTLD فقد قاطع هذه الانتخابات ، و من جهتنا فقد عثرنا على ملف كامل بالأرشيف الوطني الفرنسي بباريس خاص ببيوغرافيا لمعظم الممثلين بالمجالس الجزائرية تتناول سيرتهم الذاتية و أنشطتهم السياسية و موقف الإدارة الاستعمارية من حملاتهم الانتخابية[1] ،و هو ما يفسر اهتمام الإدارة الاستعمارية بممثلي المجالس العامة ، والتدقيق في اختيارهم و مراقبتهم .

و تطلعنا أيضا التقارير المختلفة و المعاصرين لهذه الفترة ، النشاط الدءوب للأحزاب الوطنية و التيار الشيوعي المتضامن أحيانا مع مشاكل السكان المسلمين ، من حيث المواقف المختلفة للتيارات الوطنية من المشاركة في الانتخابات أو مقاطعتها ، و رغم هذا التباين ،إلا أن أقطاب الحركة الوطنية و المستقلين المسلمين اعتبروا الانتخابات الجهوية مهمة ، لأنها في نظرهم ترفع انشغالات السكان المسلمين لدي الهيئات الاستعمارية ، ذلك ما ورد في إحدى التقارير عن الوضع العام لعمالة قسنطينة و منتخبيها الجهويين ،حيث ذكرت:"أن عمالة قسنطينة توجد بها أغلبية مسلمة و أحزاب مسلمة قوية ، و بها شخصيات سياسية عديدة مناهضة للوجود الفرنسي أمثال[2] : -"بوقدوم مسعود" من "المتلد"**MTLD**المطالب باستقلال الجزائر و" دردور" من نفس الحزب و" قاضي عبد القادر" عضو مستقل ، و "بن علي بن شريف"من أحباب البيانUDMA و العضو المستقل السيد " لحضاري" النائب في مجلس الاتحاد الفرنسي ، و هو ابن قاضي حنفي و هو طبيب و متزوج من أوربية و مصطفاوي ، نائب مشيخي من "إدما"و نائب بمجلس الجمهورية،سبق أن توبع على ثر مجازر مايو 1945بسنتين سجنا.

---

1 - Ar.Nat.de Fran, b , N°4 AG/284, Questions Musulmanes , Biographies des élus au Conseils Généraux d'Algérie

2 - ibid, les élus de l'Assemblée départementale de Constantine' 1954-1947

و نعتقد من جهتنا أن هذا الحراك السياسي داخل المجالس العامة و خارجها في التحضير للعملية الانتخابية ، لا يمكن له النجاح إلا بوجود مثل هؤلاء الممثلين، السابقي الذكر و التي تحدثت عنهم التقارير بشكل مفصل ، و حسب الكاتب الجزائري المعاصر لهذه الفترة قوله : "و الظاهر أن الحزب لا يمكن له أن يكون له أن تحقق هذه الأمنية إلا إذا شارك في الانتخابات العمالية ..."[1]، و عرفت الساحة الانتخابية للتيارات المسلمة في العديد من المرات تحالفات انتخابية بين الأحزاب الوطنية و التيار الشيوعي ، و تقاربت الأفكار في ضرورة إيجاد الجزائر الجزائرية و المطالبة باحترام الإرادة الانتخابية لجماهير المسلمين و إطلاق سراح المعتقلين السياسيين و إلغاء الانتخابات المزورة[2] مثل ما سنأتي في تحليل المواقف المختلفة منها .

إن هذه الجهود المبذولة من قبل التيارات المسلمة في الشأن الانتخابي ، إنما تعبر عن إرادة زعمائها بالنضال المستميت من أجل الجزائريين المسلمين الذين وقفوا معهم في المحن و الشدائد ، خلال اعتقال فرحات عباس و مصالي الحاج اللذان رفضا الاندماج جهارا خلال مؤتمراتهم المنعقدة بالجزائر و الخارج ، و حللوا من خلالها وجهات نضرهم من العمليات الانتخابية بشكل صريح [3].

و في نفس السياق لعبت بعض الأحزاب الأوربية دورا هاما في الدفاع عن العملية الانتخابية بإدراج ترشيح أسماء مسلمة بقوائمها كالحزب الاشتراكي و الحزب الشيوعي، و ركزوا على الطبقات

---

[1] - ابن العقون ،الكفاح القومي و السياسي ... مصدر سابق ص 365

- Benallegue ©, Algérie Mouvement ouvrière et question nationale 1919 – 1954, OPU, 2004

[2] - p313, قارن ، عبد القادر حميد ، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة الجزائر 2007 ص 303

[3] - D.A.W.O, b N° 2261, analyse de la Presse Musulmane , « Nation Algérienne »

Cf Rapport du SLNA, 02 / 02/ 1949 ,et :
-Abbas (F) , le Régime Colonial , la négation de la justice et la civilisation , 2eme congrès UDMA – Tlemcen 16 -17 et 18septembre 1949 , Alger ed , Libération 1949 , In 8 ° , 40 P
- **Méssali (H)** , congrés national du MTLD, 2 Emme , Alger , Kœchlin, 1953 In 8 ° , 96 P

العمالية بهدف السعي نحو إدماج المسلمين في العملية التمثيلية[1] ، معتقدين أن المسلمين فرنسيين ، لذلك أقاموا **علاقات تحالفيه مع الأحزاب الوطنية من أجل ربح المعركة الانتخابية لصالح الأحزاب الديمقراطية حسب وجهات نظرهم** ،و **رفضوا الاستبداد الانتخابي** و وقوف الإدارة الاستعمارية مع الموالين لها، رافضين عمليات تزوير الانتخابات .

1. 1. 2– مواقف أعضاء المجالس العامة من التزوير الانتخابي

لقد كثر الحديث عن عمليات تزوير الانتخابات في الجزائر ، لقطع الطريق أمام الممثلين الوطنيين وفق نظرية "**الانتخابات على الصيغة الجزائرية** "، ذلك ما صرح به عضو المجلس العام و المندوب لدى مجلس الإتحاد الفرنسي السيد "بقارا"**Begarra** الذي انتقد استخدام هذا المصطلح بفرنسا على إثر التزوير الواسع للانتخابات بوهران[2] و مقاطعة حركة "المتلد"، و حسب وجهة نظر التيار الشيوعي ، فإن التزوير لا يضمن الوجود الفرنسي في الجزائر، كما انتقد النائب الفرنسي"فونلوبت إسربار ، العملية الانتخابية و اعتبرها مأسوية ، بمنع وصول الممثلين الحقيقيين للسكان المسلمين[3].

يعني ذلك في نضرنا **أن التزوير الانتخابي آفة في نظر العديد من اليساريين الفرنسيين،** الذين راسلوا وزير الداخلية الفرنسي و لفتوا انتباهه بان ذلك سيكون له عواقب وخيمة على الأوضاع العامة في الجزائر، إذا ما استمرت المضايقات من طرف الإدارة الاستعمارية ؛فإن ذلك بمثابة التعدي على الحقوق السياسية التي منحها الدستور الفرنسي للمسلمين [4]، و نظرا لاستخدام العنف

---

[1] - Maquin (E),le partie socialiste et la guerre d'Algérie 1954 – 1958 ed , L'Harmattan p 232

[2] - Oran Républicain 05/02/1954

[3] - ibid le 13/07/1954

بعض الأوربيين دافعوا عن عمليات تزوير الانتخابات و اعتبروها عملا مشروعا ، تخوفا من حصول الحركة المصالية على الأغلبية في المجالس المنتخبة ،انظر: Aron ®, op cit pp 278 – 282

[4] - عمار بوحوش ،العمال الجزائرين في فرنسا ،مرجع سابق ، ص 159

من قبل الحاكم العام الجديد "نايجلان"الذي أشرف على انتخابات الجمعية الجزائرية ، و التزوير الواسع الذي عرفته العمليات الأخرى في عهدته[1] ، فقد ناقش أعضاء المجالس العامة هذه الظاهرة الجديدة في بلد يدعي الديمقراطية،ذلك ما سنحاول أن نتعرف عليه من خلال تدخلات أعضاء المجالس العامة في هذا الشأن بين مؤيد و رافض .

فخلال اطلاعنا على بعض التقارير المرسلة إلى السلطات القضائية، حول الطعن على نتائج الانتخابات المختلفة (برلمانية و جهوية و بلدية)،لاحظنا كما هائلا من الرسائل التي تبدي انزعاجا من عمليات التزوير الواضحة ، سنقتصر على ذكر بعضها .

- **فبمجلس عمالة الجزائر** ، ناقش أعضائه عمليات التزوير التي جرت في الانتخابات البلدية، حيث تدخل العضو المسلم من التيار الشيوعي السيد"محمودي"قائلا:"لقد تدخل الحاكم الإداري برفع و استبدال صناديق الاقتراع ب"ذراع الميزان و تابلاط و حمام ملوان ..."[2]و أشار أيضا إلى تجاوزات الأعوان الإداريين .

- **و بمجلس عمالة وهران** سجلت مصلحة الطعون ضد التزوير الانتخابي ،العديد من الاحتجاجات من بينها[3]: *احتجاج المرشح مزيان محمد بتاريخ 28 مارس1949 بخطف مكتب التصويت للانتخابات الجهوية ل 20مارس 1949 *احتجاج الدكتور "بن تامي الجيلالي"ضد خواصة عدة في مستغانم بتاريخ 1949/03/25 * احتجاج من قبل "فوضيل مصطفى ضد عضو المجلس العام "سعد الهاشمي"المدعو "سي علي"، و في العديد من هذه الشكاوي تم بطلانها من قبل اللجان القضائية المحلية و رفعت إلى المجلس الدولة للقضاء .

---

[1] - عمار بوحوش ،التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية...، مرجع سابق ،ص 316

[2] - C .G.depart d'Alger, séance Octobre 1947 p 326 -

[3] - CAOM, b, N°,7K/14, Election du C.G .d'Oran, correspondance du président du conseil au commissaire principal d'Oran N° 3383 -

و يمثل ذلك في نظرنا وجود حالات تزوير مؤكدة ،أشارت لها الصحافة الحزبية المسلمة و اليسارية في نقد السياسة الانتخابية للحاكم العام "نايجلان"[1].

- **و بعمالة قسنطينة**[2]، عرفت هي الأخرى معارك انتخابية حادة على إثر التزوير الواضح في الجمعية الجزائرية ، فتم تخصيص جلسات حول التجاوزات الانتخابية في الهيئة الثانية ، خلال الاستماع لتقرير العضو "سيافلدان" Ciavalden ، حيث تدخل العديد من الأعضاء المسلمين في مناقشة هذا الموضوع ؛من بينهم النائب المسلم "طالب" الذي تحدث باسم مجموعة حزب أحباب البيان،بأن طالب باحترام القانون و كل منتخب له الحق في اختيار ممثليه ، أما العضو النشيط "جمانة" من "الإدما"UDMA، فركز على الواجب الانتخابي الدستوري و"العظمة الفرنسية"و تحدث مطولا على برنامج حزبه ، الداعي إلى الإتحاد الفيدرالي في إطار الإتحاد الفر نسي ، معاديا الانفصال و الإدماج معا[3].

و نعتقد من جهتنا ،أن هذه التدخلات كانت تجري بمسمع من سلطات العمالة و أجهزة الاستعلامات،التي كانت تنقل هذه الوقائع إلى السلطات العليا،لكنها لم تحرك ساكنا،و هي في نظرنا تدل على التواطؤ الحاصل بين هذه الأجهزة و الحكومة العامة الساهرة على متابعة هذا الشأن و هو ما **لم يسكت عنه أحرار الجزائر و الفرنسيين المدافعين عن حقوق الجزائريين الانتخابية** .

و لم يقتصر التزوير في عهد الحاكم العام "نايجلان"، بل استمر في عهد خلفه "ليونارد روجي"،فخلال جلسة المجلس العام لوهران في دورته الاستثنائية من سنة 1953، تدخل ممثل التيار

1- Ar.Nat.de Fran, b , N° 7F/ 1532, Truquages dans les élections d'Algérie

Cf, Martin (C), op cit , pp … -

2- C.G .Depart de Constantine, TII, avril 1948pp 453 – 454

3- ibid, pp 457 – 461

الشيوعي السيد "بولوزيولو" Polozuelo منتقدا سياسة العنف المطبقة ضد المنتخبين المسلمين بإزهاق دمائهم، لأنهم حاولوا الاحتفال بعيد الشغيلة و التعبير عن مطالبهم المشروعة و حقوقهم الفردية و الديمقراطية و إطلاق سراح معتقليهم السياسيين ، و ذكر سياسة التلاعب بأصوات المنتخبين و الاستمرار في عمليات تزوير الانتخابات ، و هو ما سيؤثر سلبا على السكان المسلمين و الحركات الوطنية و إشعال نار الفتنة بين المواطنين حسب وجهة نظره[1].

و تتضح السياسة الاستعمارية الانتخابية المطبقة في الجزائر ، أنها كانت تراعي مصالح الموالين لها و تضمن بقائهم و استمرارهم في تمثيل السكان المسلمين رغما عنهم ، مما تسبب في حدوث نتائج عكسية مما كانت تخطط له الإدارة الاستعمارية في الجزائر بتزايد الاحتجاجات و تبني مواقف متصلبة من الناخبين و المنتخبين، حيث خسرت الأحزاب المسلمة و التيارات الأوربية المنادية بالديمقراطية للعديد من مقاعدها في الجمعية الجزائرية و المجالس العامة و البلدية [2]، و هو ما أثر سلبا على نفسية الجماهير المسلمة، عكس ما كانت تدعيه السلطات الرسمية عن نزاهة الانتخابات، حيث تحدثت تقارير الإداريين و مصالح الشرطة في تحليلها للعلاقات الجيدة بين المسلمين و الأوربيين ، لكن حسب العسكريين مثل ما يذكر الصحفي "إيف كوريار"[3]: " ان العقيد "شووان" Schoenصرح عكس ذلك بقوله لا توجد مصلحة سياسية فعالة في الجزائر،حيث كان الولاة و إداري البلديات المختلطة يضمنون الانتخابات المزورة إذا كانت ضرورية ، و هي كذلك دائما ؛ و لا يمكن إنجاز شيء ما دامت الحكومة الفرنسية لا تهتم إلا بالانتخابات الجزائرية ، مما يدفع الشباب الجزائري المثقف

---

1 - C.G .depart D'Oran , session extraordinaire , janvier 1953, séance 5 mai 19653 pp 43 – 47

2 - شارل أنري جوليان ،مصدر سابق، ص 357

3 - Couriére (Y) TI, oip cit, p 102 -

إلى معارضة فرنسا ..."، و ذكرت جريدة "لومتان Le Matin "**تواصل التزوير بمختلف وسائله في الجزائر باستخدام العنف و اعتقال المرشحين و التضييق على السكان المسلمين بإجبارهم على التصويت لصالح الموالين لها** [1] .

لذلك كانت الانتخابات التشريعية منذ 1948 إل غاية 1954و الانتخابات الجهوية لسنتي 1949 و 1951،مزورة و لم يطبق القانون الخاص و تم تجاوزه لصالح اللوبي الاستيطاني الضاغط[2]و هو الأمر الذي ترتب عنه مقاطعة الأحزاب الوطنية للانتخابات بشكل عام و السير نحو اتجاه مغاير لما كانت تخطط له الإدارة الاستعمارية في الجزائر ، مثل ما يذكر المؤرخ الفرنسي جوليان :"عندما صادق المجلس الوطني على القانون الخاص ، كان هدفه إشراك الأهالي في تسيير الشؤون الجزائرية ، بيد أن الإدارة المحلية رأت القانون غير مناسب و الهيئة الثانية غير قادرة على اختيار ممثليها، فخرقت تطبيقه و الأخطر من ذلك شوهت معناه..."[3]،مما يجعلنا نعتقد أهمية هذه الأحداث التي أثرت على نفسية الجزائريين المسلمين و جعلتهم ينتفضون و يحتجون و يقفون إلى جانب أطروحة العمل الثوري و معارضة فرنسا في خططها و برامجها الفاشلة في تسيير الشأن الجزائري .

1. 2- مواقف أعضاء المجالس العامة من الاحتجاجات النقابية

ارتبط العمل النقابي في الجزائر بمظاهر الاحتجاج المستمرة، من قبل الأحزاب اليسارية و الوطنية التي احتجت على السياسة الفرنسية القمعية المسلطة على العمال المسلمين ؛ مما تطلب من العمال المسلمين الانخراط في النقابات الأوربية للدفاع عن حقوقه الاقتصادية و الاجتماعية.

---

1 - ibid , p 63

2 - Nouchi(A), L'Algérie Amère op cit p 189

3 - شارل أندري جوليان ،مصدر سابق، ص361، قارن : Kaddache (M), **Nationalisme** …TII, pp 871 – 87

و لهذا الغرض تطور العمل النقابي في البلدان المغاربية و خاصة الجزائر البلد المسلم ، حيث نشأت فيه العمل النقابي في ظل النقابات الفرنسية،حيث عرفت بروز شخصيات وطنية مناضلة ساهمت في تأسيس النجم الشمال الإفريقي و حزب الشعب ، هذا الأخير في رأي "أجرون "، كان النواة الأولى للعمل النقابي في الجزائر قبل 1947[1]، و أقحم النشاط النقابي ضمن آليات المقاومة السلمية للوجود الاستعماري في الجزائر .

و أضحى العمل النقابي أحد المشاكل التي باتت تطرح في المجالس المنتخبة ، باعتبار أن بعض الممثلين فيها كانوا ينتمون للأحزاب اليسارية و الوطنية ، و اكتسحت نقاباتهم الساحة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، رغم بعض الخلافات الحاصلة بين العمال المسلمين و الأوروبيين التي انعكست سلبا في بعض الأحيان على النشاط السياسي و استغلت الإدارة الاستعمارية ذلك لمصلحتها لتنكل بالعمال و تعتقل النشطاء منهم[2] و تعود الجذور الأولى للعمل النقابي في المدن إلى الحرب العالمية الأولى و استمرت إلى غاية الحرب العالمية الثانية،حسب ما يذكر الباحث "شقرون" في دراسة له عن العمل النقابي في الجزائر[3]، مركزا على أهم أسباب نشأتها ،ممثلة في الهجرة الريفية للجزائريين إلى المدن ، و ارتفاع نسبة سكان المدن إلى 16,4%سنة 1948،و وصل عدد العمال المؤجرين و البطالين إلى 312834 شخص دون أن ننسى أن الفلاحين المسلمين سبق لهم أن انخرطوا في النقابات الفلاحية[4] ، و كانوا أكثر نشاطا بعمالة و هران من خلال الإضرابات الفلاحية

---

1 - Ageran (CH.R), Genèse de l'Algérie Algérienne …, pp 4187- 488

2 - Galssot(R), Algérie Colonisée 1870 – 1962 ed, Zadik ,2007 p 165

3 - Chakroun(L), le Mouvement National et le Syndicalisme en Algérie1926 -1954 , Mémoire de D.E.S ,Paris pp 20- 26

4 - عبيد أحمد:"**الحركة الإضرابية الفلاحية لسنة 1937ف القطاع الوهرانيه،المؤتمر الإسلامي و مشروع بلوم فيوليت**"في مجلة دفاتر التاريخ المغربيةعدد12/01/ /1987،معهد علم الاجتماع ،جامعة وهران ، صص196- 241

التي قاموا بها في سنة 1936بتأثير من الحزب الشيوعي ،و حسب التقارير الفرنسية المختصة بالشأن النقابي في الجزائر ، فإنها بينت لنا بشكل واضح تطور العمل النقابي ،معترفة باحتكار النقابات الأوربية لهذا العمل مستخدمة العمال المسلمين أداة ضغط على الإدارة الاستعمارية ، و جاء في أحد هذه التقارير ما يلي[1]:

" كان إلى غاية 1947،نقابتين رئيسيتين تسيطران على الأوضاع النقابية و هما "س.ج.ت C.G.T" التي تظم معظم العمال المسلمين و "س.ف.ت. سCFTC ، التي تظم في صفوفها العمال الموظفين في الإدارات و البنوك و مصالح الوظيف العمومي و بذلك فهي تظم أغلبية أوربية ..."، و تضيف هذه التقارير بأن هناك استقالات في صفوف هذه النقابات منذ 1947 بسبب طابعها السياسي ، و أن هؤلاء العمال بحثوا لأنفسهم عن نقابات أخرى مستقلة ، و بدأت تتشكل الساحة النقابية في الجزائر بظهور نقابات جديدة مثل الفيدراليات المستقلة و أيضا القطاع الفلاحي الذي احتفظ بنقاباته القوية المتمثلة في الإتحاد الجزائري لنقابات العمال الفلاحيين **L'Union Algérienne des Syndicats Des Travailleurs Agricoles**.

توضح لنا هذه التقارير ، تطور العمل النقابي الذي بات يقلق اللوبي الاستيطاني المتحكم في الأوضاع العامة للجزائريين ، بحيث أصبحت المناقشات حول هذا الموضوع تقلق ممثلي المعمرين أصحاب الثروات و الملكيات الضخمة و الذين يتحكمون في دواليب الاقتصاد الجزائري و حاولوا تسخير العمال المسلمين لأغراضهم دون احتجاجهم على أوضاعهم السيئة.

و جاء في هذه التقارير أيضا معلومات عن الأحزاب السياسية و النقابات العاملة في الحقل النقابي و ممثلي التيار الوطني و الشيوعي و الاشتراكي من خلال أنشطة حزب الشعب و الحزب الشيوعي و الاشتراكي، و إجراء تحقيقات بوليسية للمثلين بالمجالس العامة لهذه النقابات [2].

---

1 - Ar.Nat.de Fran, B , N°AG/284 , Question Musulmane Organisation Syndicale

2 - ibid, Parties Politiques et Organisations syndicales

و حسب العديد من المختصين في الشأن النقابي ، بأن تأثير العمل النقابي على الأوضاع العامة في الجزائر ازداد بشكل ملحوظ خلال المصادقة على القانون الخاص لسنة 1947و معارضة اللوبي الكولونيالي لتطبيق بنود هذا القانون المتعلقة بحقوق العمال من ضمان اجتماعي و زيادة الرواتب ، مما أدى إلى دخول العمال في حركات احتجاج واسعة[1]شملت عمال البريد و السكك الحديدية و الموانئ و الكهربائيين و الأشغال العمومية في سنوات 1948 و1950 و 1951، مما يدل على الوعي السياسي بالحقوق المشروعة للعمال المسلمين و تأثير خطب قيادات العمال بالمجالس المنتخبة و منها ظهور مفاهيم الاحتجاج و التمرد [2]و قيام ممثلي العمال بالمجالس العامة لفتح نقاشات داخل قاعات المداولات حول العنف المسلط على العمال جراء التظاهر و الإضراب.

و سوف نتطرق **لبعض انعكاسات النقاشات التي دارت داخل المجالس العامة ،** و تباينت من خلالها المواقف المختلفة للعمل النقابي في الجزائر و التي انعكست سلبا على المنخرطين، و بداية انخراط العمال في مسيرة الاحتجاجات الرافضة للسياسة الاستعمارية المطبقة في مجال العمل[3]،و مدى تأثير مداخلات بعض أعضاء المجالس العامة في هذا الشأن.

نظرا للمطالب العديدة النقابات العمالية المطروحة على ممثلي العمال بالمجالس العامة،في مجال الحصول على الوظائف و ترسيم العمال و الانشغالات الأخرى ،كان يتدخل أعضاء التيار الشيوعي مدافعين على هذه الحقوق و يسلطون الضوء على انشغالات القدرة الشرائية لهم و مناقشة أجورهم

و رد في هذه العلبة احتجاج العمال ضد المحاكمات: Cf, SLNA, RMAM, depart d'Oran , juin 1950,N° 4030

1- Chakroun(L) ,op cit p 50

2- CAOM , B, N° 9314/69 – 70 , Série Continuée , depart de Constantine

كراس خاص بالجامعة النقابية العمالية ، المؤتمر النقابي للوحدة الإفريقية المنعقد بتاريخ 15 – 20 يناير 1951

3- Bouruiba (B), op cit p 87

المتدنية [1]، و لهذه الغاية عرف **مجلس وهران** عدة تدخلات خاصة بالعمال و تدعيم نقاباتهم بالمساعدات المالية، حيث عرض رئيس اللجنة المالي عرضا عن الاعتمادات المالية الممنوحة للإتحاد الجهوي للنقابات بأن لجنته تقترح 100000ف ، فتباينت المواقف من هذا الموضوع مابين بعض الأعضاء أمثال "فنيجر " Viniger، الرافض لهذه المنح و أعضاء التيار الشيوعي أمثال السيدة "شافان"بأن هذا الفرع لا يظم سوى 90000 منخرط ، و بالتالي فهو يحتاج إلى المساعدات المالية و وقع جدال مابين أعضاء المجلس حول طبيعة هذه المنظمات النقابية [2].

و من جانب أخر ، تدخل بعض أعضاء مجلس وهران مطالبين حماية المواطنين من الإضراب، مطالبين السلطات المحلية أخذ التدابير لتمويل السوق الجزائرية بالسلع ، رافضين تبريرات الحزب الشيوعي في دفاعه عن المضربين[3]، و في نفس السياق ناقش **المجلس العام لقسنطينة** إضراب ميناء "بونة"و منجم الونزة تضامنا مع عمال"الكويف"بسبب قيام سلطات المصنع بتعويضهم بالسنغاليين، حيث احتج أعضاء المجلس بهذا القرار و دعوا إلى احترام القانون الخاص [4].

و مع ذلك لا يمكننا أن نتجاهل دور التيار الوطني في الدفاع عن الجزائريين في تنظيم صفوفهم النقابية في جميع المجالات خاصة المهن الحرة ، فقام بإنشاء نقابات مهنية لدى الحرفيين و التجار، و طلب المنخرطين بتبني الاستقلالية،و الابتعاد عن الشيوعيين ،وهي في نظرنا تطور مهم في الحركة

1- Bull depart , , Organe des Syndicats du personnel des préfectures d'Alger , Oran , Constantine N°8 mars 1953 p p 10 - 13

2- C.G. depart d'Oran séance 26/11/1947 pp 300 – 303

3- ibid , Séance 13 /11/1947

4- C.G.depart de Constantine, Avril 1948 TII, Intervention de Clavandini, pp 446- 448

النقابية المسلمة التي بدأت تعتمد على نفسها ،و هو الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات مابين التيارات الوطنية و اليسارية بسبب اختلاف أطرحتهما و نظرتهما للمشاكل الجزائرية[1].

و واصل أعضاء المجالس العامة مناقشة للحركة الاحتجاجية للعمال و إضراباتهم في العديد من الجلسات المخصصة للضمان الاجتماعي و حقوق العمال، مثلما تدخل به العضو " سلفادور"[2]مستفسرا عن موضوع رواتب العمال و مصير قرارات لجنة الرواتب المنعقدة بتاريخ 1951/04/11 "و ناقش أيضا رفع رواتب عمال السكة الحديدية ، إلا أن رئيس المجلس استوقفه بسبب أن الموضوع ليس من اختصاص المجلس العام ،في حين رأى الأعضاء اليمينيين بضرورة ابتعاد نقابة **س.ج.ت** CGT عن العمل السياسي و ينبغي عليها أن تهتم بمشاكل العمال متسائلين **"**هل ستقوم نقابة "س.ج.ت "بالدعوة إلى حركة إضراب واسعة؟**"**.

يتبادر لدينا **بأن الحرب النقابية انتقلت إلى أروقة المجالس العامة بين مؤيد لها و رافض لتسييس العمل النقابي**،و لكن المسألة أعمق من هذا الجدال، باعتبار أن للعمال ممثلين لهم في هذه المجالس و هم يطالبون بالحرية النقابية في ظل احترام القوانين،و تطرح قضية أخرى **بالمنافسة ما بين الأحزاب الوطنية و الأحزاب اليسارية في تبني العمل النقابي المعارض لسياسة التسلط الاستعمارية**[3]،و أيضا تمسك بعض المستقلين المسلمين في الدفاع عن خيارات السلطات العمومية في قمع الحركات الاحتجاجية و اعتبارها عمل تحريضي من قبل الشيوعيين مثلما تدخل أحد

1- Agéran (CH.R), genèse de l'Algérie Algérienne … op c it, p 493

2 - C.G. depart d'Oran séance , 24 /04/1951, p 73

3- يحي بوعزيز ،سياسة التسلط الاستعماري. و الحركة الوطنية الجزائرية(1830-1954) (د م ج)سنة 1985-ص 81.

الأعضاء المستقلين ، متهما الحزب الشيوعي بإجبار التجار المسلمين على غلق محلاتهم لخدمة الأغراض السياسية للحزب الشيوعي [1].

يظهر لنا من خلال هذه النماذج عن الصراع و التباين الموجود بين مواقف أعضاء المجالس العامة **بأنها تؤثر على العمل النقابي و تجعله أسيرا لأطروحات أيدلوجية** ، مما أدى بمناضلي القضية الوطنية إلى التحرك و توجيه النقابيين الجزائريين المسلمين إلى تبني الاستقلالية و عدم المشاركة في هذا الجدال العقيم **و تبني خيار المقاطعة الانتخابية و رفض سياسة قمع التظاهر و الحق في الإضراب ضد العنف المسلط عليهم و التوقيفات و عقوبات القضائية ضد العمال مثلما تذكر الباحثة "بن علاق"**[(2)]،و أيضا ارتفاع أسعار المواد الأولية و تزايد البطالة و بالتالي تدهور القدرة الشرائية للعمال المسلمين و التي ستؤثر سلبا عليهم بالاندفاع نحو العمل الاحتجاجي و الوقوف ضد اللوبي الكولونيالي و العنف المسلط عليهم ، بل أن الأحزاب اليسارية نفسها انزعجت من هذه التصرفات و طالبت العمال بمقاومة هذه السياسة الاستعماري المنتهجة في الجزائر [(3)] .

و مما يؤكد هذا الطرح التقارير الواردة[(4)]عن عدة فروع نقابية في الجزائر بالدعوة إلى عدم التعامل مع نقابة "س.ج.ت" و التظاهر ضد تصرفات مسئولي الشركات و الموانئ ، مما يدل على المتابعة الدقيقة لتحركات العمال المسلمين و استخدام العنف ضدهم ،و هو ما يدفعنا

1- ibid , séance 25/04/1952, pp 94 – 95- cf séance 22/10/1952 pp 267 – 268

2- Benallegue (CH/N), op cit pp 302 – 312

3- Elsenhans (H), : « L'Economie Rentière en Algérie ,Continuités et discontinuités, perspectives », in Revue Insaniate , crasc D'Oran N°25- 26 juillet – décembre , 2004

Cf , Yaccono (X), Histoire de L'Algérie de la Fin de la Régence …p 173

4- CAOM, B,N° 5I/ 40,depart d'0ran, Activité Syndicales s et conflits sociaux ,1950

إلى التساؤل عن موقف أعضاء المجالس العامة من مظاهر الاحتجاج الأخرى التي وقعت في الجزائر من سنة 1951 إلى غاية سنة 1954.

3.1 – مواقف أعضاء المجالس العامة من الأوضاع الأمنية في الجزائر و بلدان المغرب (1947– 1954)

لقد سمح المشرع الاستعماري للمجالس العامة مناقشة السياسة العامة للحكومة الفرنسية ومدى تطبيقاتها من قبل الجهاز الحكومي المحلي في الجزائر،و من أهم الأحداث التي طرأت على الجزائر ما بعد أحداث 08 مايو 1945 ، هي رفض الجزائريين سياسة القمع المسلطة ضد مناضلي الحركة الوطنية و التيارات السياسية الأخرى الرافضة للبطش الاستعماري ،و هو ما أدى إلى حدوث ردود فعل متباينة من ممثلي السكان على المستوى الجهوي، و أكدت ذلك التقارير الأمنية و القضائية المرسلة إلى وزيري الداخلية و العدل وحافظ الأختام[1].

1.3.1– مواقف أعضاء المجالس العامة من الأوضاع الأمنية في الجزائر و بلدان المغرب ما بين 1947 و 1953

إن الإدارة الاستعمارية بعد ما ضايقت الجزائريين في التعبير الحر، خلال مختلف عمليات الانتخاب و منع وصول الممثلين الأكفاء بواسطة عمليات التزوير المنظمة،لأنها تخشى حصولهم على الأغلبية،تقوم باستخدم العنف و البطش ضد الصحافة الحرة التابعة لحركة الانتصار و الأحزاب اليسارية المعارضة لها و تعتقل المناهضين لها و تحولهم إلى قضاء قمعي و زجري ، رغم إلغاء قانون

[1]- انظر:

توجد تقارير عديدة عن الوضع الأمني في الجزائر و بلدان المغرب في عدة علب أرشيفية في الأرشيف الوطني في ما وراء البحر

CAOM, b, N° 81F/10, Insurrections et Faits , Mouvements de protestation

Ibid, b, N° 81F/878,les Incidents en Algerie et pays du Nord d’Afrique …

DAWO, b, N° 2261 , Analyse de la Presse Musulmane

الأهالي في سنة 1944،لمخالفات خاصة ببيع جرائد الأحزاب الوطنية أو التجمهر غير المرخص[1] ، بمعنى تسليط عقوبات غير نزيهة و تعبر عن إرادة مبيتة لقهر الجزائريين و عدم الاستفادة من انعكاسات أحداث مايو 1945 على الجزائريين حسب تحليل جريدة "لا ناسيون ألجيريان"[2].

و لهذه الغاية شهدت الجزائر عدة أحداث مؤلمة ، تمثلت في قتل جزائريين و اعتقال آخرين لشبهات واهية قد لا تصل إلى مخالفات حقيقية في نظرنا ، إضافة للقمع المسلط على كل من ينتهك السيادة الفرنسية بمجرد التعبير الحر عن الآراء في الجرائد و التجمعات الحزبية.

و أهم الإحداث الأمنية حسب التقارير الفرنسية و الاحتجاجات و التظاهر السلمي حسب الوطنيين ،قد وردت في تقارير شرطة الاستعلامات و ولاة العمالات و الحاكم العام نفسه ، الذي كان يقوم بإرسال تقارير دورية عن هذه الأوضاع إلى وزير الداخلية ، إضافة لتقارير الأحزاب عن هذه الأوضاع ، خاصة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، التي وجدناها مطابقة إلى حد ما مع التقارير الاستعمارية مع بعض الاختلافات في طرح الأسباب المؤدية إلى هذه الأحداث[3]،و كان **للمنتخبين** ردا متباينا حول هذه الأحداث مثل ما سنأتي في ذكرها ، و سنقتصر على ذكر أهمها و سنوضح مواقف أعضاء المجالس العامة منها و انعكاسات هذه المواقف على الجزائريين كالآتي:

1- DAWO, b, N° 2261 , Analyse de la Presse Musulmane

« El Maghreb el Arabi, Rapport N° 454, du 24/09/1947, Cf , CAOM, b, N°81F/ 10 op cit

2- DAWO, b, N° 2261 , Analyse de la Presse Musulmane « La Nation Algérienne sept 1948 N° 18 »

3- وثيقة لحركة الانتصار(م ت ل د)حول أهم أحداث العنف الاستعماري و الاحتجاج ،انظر:

CAOM, b, N° 81F/878,les Incidents en Algérie et pays du Nord d'Afrique

– **أحداث القطاع الوهراني** بمنطقة بني صاف ، التي ارتبط اسمها بالصناعة المنجمية و حدوث عدة احتجاجات عمالية،من قبل السكان المسلمين على التصرفات القمعية للأجهزة المحلية،حيث أوردت عدة تقارير لممثلي السكان أمثال "محمد مخطاري "في رسالة له إلى الجمعية الوطنية ، يصف فيها أحداث بني الصاف بالمأسوية[1]،و أكد هذه الأحداث تقرير الحاكم العام إلى وزير الداخلية ، يبرر فيه الأحداث بقيام المصالح الأمنية و رجال الجمارك بالتصدي لعصابة مهربين ، فنتج عنها قتيلين و جرح ثلاثة أفراد،مفندا رواية جريدة"آلجي روبوبليكان"التي ربطت الأحداث بإضراب العمال و تظاهرهم [2].

– **أحداث دوار سيدي علي بوناب بمنطقة القبائل** في مهاجمة الدرك و المعمرين للسكان المسلمين مما ترتب عنها أحداث مأسوية، و وقع جدال قوي حول هذا الموضوع ما بين ممثلي حركة الانتصار و بعض ممثلي منطقة القبائل المستقلين،الذين وقفوا مع الإدارة مكذبين هذه الأحداث[3]،و أخذت المسالة بعدا عميقا بمطالبة أعضاء حزب البيان و الحزب الشيوعي بتكوين لجنة تحقيق عن الموضوع خاصة تدخلات الشيوعيين أمثال "سبورتيس" و "داليبي "و أبو لكير" ، الذين رفضوا أعمال العنف المسلطة على المسلمين بحجة وجود خارجين عن القانون بمنطقة القبائل[4]، وفي نفس السياق أكد هذه الأحداث ، والي عمالة وهران في إطار مراسلة له إلى الحاكم العام ، مشيرا بأن أحداث العنف

1- ibid , lettre du député Mokhtari au Président de L'Assemblée national le 07/12/1948

2- Ibid, Rapport du G.G Au ministre de l'intérieure de sept page - le 13/12/1948

3- CAOM , b,N° 5I/167 , d'après journal d'Alger le 24 /11/1949, Cf, Alger Républicain 24/11/1949

4- Ibid le 07/10/1949

الواقعة بعمالته مشابهة بمنطقة القبائل نظرا لتأثير الانفصاليين على السكان المسلمين حسب وجهة نظره ،و قال معقبا على الأحداث ، بأن العديد من شيوخ البلديات لا يراقبون السكان المسلمين[1]،

و قد وقعت عدّ أحداث بالجزائر في هذه الفترة ، حيث بررت التقارير الاستعمارية ذلك بحجج عديدة حسب وجهة نظرها:

– فمظاهرات و احتجاجات سكان دواوير عمالة الجزائر ناتجة حسب أحد التقارير ، بعدم وجود الاستقرار و توزيع الدواوير بين عدة بلديات[2].

– جاء في تقرير لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية حدوث عدة أحداث ، خاصة بالتعرض للوطنيين و اعتقالهم في سنة 1952في عدة مناطق في الجزائر من بينها ما يلي[3] :

* تعرض ممثلي حركة الانتصار بالاعتقال في سكيكدة عندما كان يقوم بتوزيع جريدة الحزب ، المتمثل في السيدين"قروجي مسعود "بوكيكاز عمار و اليوم 1952/10/28، تسبب ذلك في تجمهر المناضلين أمام مقر الدائرة مطالبين بإطلاق سراحهم؛ فقامت الشرطة بإطلاق النار عليهم ، فجرح السيد "سعد جاب الله العربي بجروح خطيرة و تم توقيف خمسة مستشارين بلديين .

مما يجعلنا نعتقد أن فرنسا لا تعترف **بالممثلين المسلمين** و ترفع عنهم حق الحصانة و تقوم باعتقالهم.

---

1 - CAOM , b N° 1F/ 216 , les Incidents d'Algérie -

2 - Ibid , Rapport du secrétaire général de l'administration , le 19/11/1950

3 - وثيقة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، انظر :- CAOM, b, N° 81F/878,les Incidents en Algérie opcit

و قارن ذلك بتقارير الحاكم العام إلى وزير الداخلية الفرنسي يؤكد له فيه وقوع هذه الأحداث في نفس العلبة و **أيضا وردت في** :

Alger Républicain le 17/12/1952

*و تم اعتقال خمسة مناضلين بقسنطينة عندما كانوا يقومون بإلصاق بعض البيانات لحركة الانتصار بإطلاق سراح "مصالي الحاج"،و في نفس المدينة تم اعتقال 18 جزائري بسبب التجمهر غير المرخص حسب بيانات والي العمالة يوم 1952/10/26 .

* و أحداث أخرى متفرقة و وقعت بأوريونفيل و نمور و بونة و سوق اهراس ، بقمع المتظاهرين و اعتقال النشطاء و انتهكت الشرطة حقوق الإنسان ، و أراقت دماء المسلمين في "فليب فيل" و الأربعاء و قسنطينة و حسين داي و ميزون كاري بمدينة الجزائر .

و علقت حركة الانتصار على هذه الأحداث من خلال ممثليها بالمجالس المنتخبة،على مقولة الرئيس الفرنسي "أوريول" "وطن حقوق الإنسان"،و قالت أن الرأي العام الدولي يعرف الطابع **البوليسي للإدارة الاستعمارية في الجزائر** ، و أرسلت رسالة إلى الأمم المتحدة توضح فيها العنف المسلط على الجزائريين [1] .

– تقرير من وزير العدل إلى وزير الداخلية ،حول فتح المتابعة القضائية ضد المتسببين في تفجير خط السكة الحديدية "وهران بشار "بتاريخ 1953/12/17،و أن الحادث وقع من قبل انفصاليين حسب التعبير الفرنسي يوم 1953/11/30و تسبب في جرح ستة أشخاص و خسائر مادية معتبرة و ربط التقرير ذلك بالإرهاب المغربي .

– تقرير من النائب العام لمحكمة النطق بالجزائر إلى وزير العدل حول أحداث "عين تموشنت "، بقيام الأهالي المسلمين بالتجمهر غير المرخص في أوت 1953،للدفاع عن البطالين و تحسين أوضاع الفلاحين و المطالبة بالتأمينات الاجتماعية ، و في نظر الإدارة أن المسلمين لا يجوز لهم التعبير

1 - ibid , Copie d’une lettre de Mtld daté du 30/10/1952 Adressé au Nation unie -

Cf, Ar.Nat.de Fran, b , N°F7/15332, SLNA, questions musulmanes

عن حقوقهم و هي تتهم حركة الانتصار و الشيوعيين ببث القلاقل[1] ،و لهذه الغاية **تدخل ممثلو السكان على المستوى الجهوي مناقشين هذه الأحداث الأمنية في الجزائر و بلدان المغرب ،** حيث تباينت مواقفهم منها في العديد من الجلسات .

– **فبمجلس عمالة وهران** قد ناقش العديد من هذه القضايا ،منها الالتماس الذي قدمته مجموعة من الأعضاء ،السادة [2]: – بن علي خالد و حاج صالح و و "زيناتاسي "و سلفادور و السيدة "شافين"معيرين عن تأسف التيار الشيوعي لما يحدث للسكان و استمرار الأعمال العنصرية ، و أن المجلس يتمنى أن لا تؤدي هذه الاعتقالات بإشاعة الفوضى بين السكان و تقسيم الجزائريين ، و تم التصويت لصالح هذا الالتماس ، و أكد رئيس المجلس أن هذا الموضوع طرح من قبل الحكومة .

– **و بالمجلس العام للجزائر** ، نوقشت العديد من هذه القضايا، بالتماس أخر للمجموعة الشيوعية من قبل "أبوكير "و "داليبي رشيد "حول إطلاق سراح المعتقلين السياسيين و عدم استخدام العنف ضد مناضلي التيارات الوطنية و اليسارية[3]،و هو ما يجعلنا نعتقد أن البطش الاستعماري تواصل بشكل قوي ضد مخالفات بسيطة ، و أكدت ذلك الجرائد الوطنية و اليسارية المعاصرة للأحداث ،و تحدثت عن قمع ممنهج ضد من كانت تعتبرهم انفصاليين ، مما أدى في كثير من الحالات إلى رد فعل قوي ، **تمثل في مقاطعة الانتخابات و الاحتجاج المستمر بالتجمهر أو حمل السلاح للدفاع عن النفس مثل ما وقع بمنطقة القبائل**[4] .

1- CAOM, b, N° 81F/878,les Incidents en Algérie op cit ,Rapport du procureur général d'Alger au Ministre de la Justice et les gardes de seaux événements de Ain temouchent

2- C.G.depart d'Oran , séance 28 Avril 1950 , Motion déposé par Plusieurs Membres , p 599

3- C.G.depart d'Alger , séance 19/04/1951, p 68

4- L'Humanité le 10 /01/1953 ,

– و **كانت أهم الأحداث التي ناقشها المجلس العام لوهران** ، و تباينت المواقف حولها ، تمثلت في أحداث **منطقة ندرومة**[1] باعتبارها منطقة حدودية مع المغرب ،تمثلت حسب أحد النواب الشيوعيين السيد "بولوزيولو" في قيام شبان مسلمين بتوزيع جريدة حركة الانتصار "لالجيري ليبر" L'Algérie libre،فتم توقيفهم و اندلعت مظاهرات للسكان مطالبين إطلاق سراحهم و تم جرح العديد منهم أثناء تفريق المظاهرات و و ضح نفس العضو ، بأنه قد وقعت عدة أحداث مماثلة في الجزائر سبق أن تطرقنا لها ، ردا على ممثلي الحكومة و الجهاز الأمني الحاضر في هذه المناقشات المتمثل في الأمين "العام السيد بيسوني "Bissonais "،و وقت اختلافات في التعاطي مع هذه الأحداث ما بين المنتخبين المستقلين المدافعين عن أطروحة الإدارة ، التي تحمل دائما التيار الوطني في افتعال هذه الأحداث، بتدخل العضو عابد سليمان متبنيا الموقف الرسمي بقيام مجموعات من مناضلي حركة الانتصار بالتعدي على أعوان الشرطة ، و طالب بتطبيق العدالة، و وافقه في الرأي العضو الأوربي السيد " جيرو" geroux ، و رد عليهم العضو "بولوزيولو"[2] موضحا بأن أسباب الأحداث سياسية،تتمثل في استخدام القمع و عدم وجود حريات ديمقراطية و أسباب اقتصادية في مناطق نائية ، يعيش فيها الفلاح المسلم البؤس المتواصل ،و أسباب اجتماعية تتمثل في انعدام الضمان الاجتماعي للفلاحين.

و تم في النهاية مطالبة أعضاء المجلس بتشكيل لجنة تحقيق من مختلف التيارات السياسية حول هذه الأحداث و معرفة المتسببين فيها ، مما يدل على دور ممثلي المجالس في متابعة أوضاع السكان المسلمين ، رغم التباين الحاصل فيما بينهم و غياب ممثلي التيار الوطني ، نظرا لمقاطعتهم هذه المجالس و يئسوا من سياسة القمع الاستعمارية .

1- C.G.depart d'Oran , séance 16/10/1953, pp 154 – 157

2- ibid , pp 208 – 209

و من جانب أخر **كان لأعضاء المجالس العامة** أراء مختلفة لما كان يجري من أحداث بالمغرب و تونس ، و تدخل التيار الشيوعي في العديد من الجلسات لإبداء رأيه فيها ، و لكن رؤساء المجالس العامة ،**كانوا يوقفون هذه التدخلات بحجة أنها لا تخصهم،** فهي من اختصاص الهيئة التشريعية، و تخوفا من إثارة القلاقل في الشارع من قبل الوطنيين تأييدا لمسألتي المغرب و تونس أحداث اغتيال فرحات حشاد و نفي السلطان المغربي محمد الخامس[1]،و فعلا قد ناقشت الجمعية الفرنسية هذا الموضوع بمشاركة نواب مسلمين كانوا سابقا أعضاءً في المجالس الجزائرية [2].

تدل هذه التدخلات الخاصة بالأوضاع الأمنية في الجزائر وبلدان المغرب ،على علاقتها بالسياسة الفرنسية ، التي كانت تقوم المجالس العامة بمناقشته و أبداء الآراء فيها ، و هو ما أحدث عدة انعكاسات على السكان المسلمين الذين تفاعلوا مع بعضها من خلال التجمعات الحزبية و الصحافة الوطنية و اليسارية و حتى اليمينية منها التي كانت تنشر وقائع هذه المداخلات التي بينت طبيعة السياسة الفرنسية القمعية و أدت بالسكان المسلمين إلى الوقوف وراء التيار الوطني الثوري ، ذلك ما سنحاول أن نتعرف عليه في العنصر الموالي ، من خلال مواقف أعضاء المجالس العامة من اندلا ع الثورة الجزائرية .

[1] - انظر- عدة تقارير و تدخلا ت لأعضاء المجالس العامة:

CAOM,B , N°81F/714 Rapports du préfet d'Alger sur les travaux du C.G.depart d'Alger Avril 1951,

Cf , DAWO, B, N° 201 , B.M.R .A.M , N° mois d'octobre 1950 et N° 251 , , Mars 1951et N° 125 , Janvier 19652

[2] - CAOM B, n°81F/878 , Assemblée nationale , Compte Rendue In Extenso 204 , Séance du 16/12/1952 p 6465

1.3 .2 – مواقف أعضاء المجالس العامة من اندلا ع الثورة الجزائرية في 1954/11/01

لقد استمرت السياسة القمعية المطبقة على المسلمين ،رغم ادعاء حكامها العامين أمثال "نيجلان"في كتابه"مهمة في الجزائر"[1]بأنه جاء للإصلاح و إنقاذ الجزائر من الكراهية و احترام الديمقراطية ، إلا أن سياسة تزوير الانتخابات و اعتقال المناضلين المعارضين للسياسة الفرنسية يكذب هذه النظرية ،و لم تستطع السياسة الفرنسية في عهد خلفه "**روجي ليونارد**" من أصلاح الأخطاء السابقة .

و مما يؤكد هذا الفشل، ابتعاد الجزائريين المسلمين عن المشاركة السياسية في المجالس المنتخبة و تبني العمل الثوري أسلوبا في مواجهة سياسة البطش و العنف الفرنسية و الانخراط في العمل المسلح الذي تبنته المنظمة الخاصة ، بتحولها إلى اللجنة الثورية للوحدة العمل في مارس 1954و إلى جبهة التحرير الوطني في الفاتح نوفمبر 1954 و الإعلان عن برنامجها السياسي و العسكر ي[2]، و دخول الجزائر في منعطف جديد.

لذلك سوف نتناول مواقف المجالس العامة من احتجاج الجزائريين على السياسة الفرنسية و تمردهم عليها، و بداية **العد التنازلي للاستقالات الجماعية مما تبقى من تيارات وطنية** ، و لم يبق فيها من المنتخبين سوى الأوربيين و التيار الشيوعي و المستقلين المسلمين الذين لم يتوقعوا حجم التغيير الآتي و حافظوا على تقربهم من الإدارة الاستعمارية .

و لهذه الغاية ، شهدت الجزائر في ليلة الفاتح نوفمبر سلسلة من العمليات ، قادتها مجموعات مسلحة ثورية حسب تعبير جبهة التحرير الوطني و إرهابية حسب التقارير العسكرية الفرنسية الواردة

---

1 - Naegelen, Mission en Algérie ed, Flammarion , 1962 p 13 -

2- بيان أول نوفمبر ، الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني

و المنشورة في الصحافة الأوربية تحت عنوان "**أحداث الجزائر**"[1]،و من جهتها أوردت التقارير الاستعلاماتية المرسلة لوزير الداخلية، **تفاصيل عمليات عيد القدسيين الأحمر**،و تحدثت عن عماليات تخريب و قتل للمستوطنين ، و تناولت هذه التقارير الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية السيئة التي يعش فيها الأهالي المسلمون و أن حركة الانتصار استغلت هذه الأحداث لصالحها و اتهمت الصحافة بأنها منشغلة بذكر الأخبار فقط ، و كذلك المنتخبين لم يقومو بدورهم في إيصال انشغالات السكان [2].

و من جهة أخرى تلقى الحاكم العام و ولاة العمالات الثلاثة تقارير مفصلة عن هذه الأحداث،و أعطى الحاكم العام الأوامر لتنفيذ الخطة الأمنية التي أوصى بيها وزير الداخلية لتطويق هذه الأعمال خلال كلمة مذاعة للسكان في الجزائر ، تطرق إلى أهمية الوجود الفرنسي في الجزائر، و قال: "**أنني** لا أرجع لهذه الأحداث فالجرائد فصلت فيها تفصيلا ، و إنما أأكد على قوه فرنسا وأن لا نستمع للإذاعات الخارجية..." [3]، فهي حسب وجهة نظره مؤامرة ، ينبغي القبض على المجرمين و محاكمتهم ، و أعطى الأوامر بزيادة قوى الأمن و الجيش لإرجاع الأمن إلى الجزائر.

و في اعتقدنا أن ممثلي السكان من الوطنيين و الشيوعيين و بعض المستقلين ،حذروا من السياسة الأمنية الفرنسية في مداولاتهم ،و ها هم اليوم أمام موقف تاريخي يحسب لهم أو ضدهم

1 - Echo D'Oran et Echo D'Alger le 02 novembre 1954

2 - CAOM ,b ,N° 10CAB/54, Evénements d'Algérie en 1954 d'après le Document Social , périodique N° 1 -

Cf , ibid , B, N° 81F/878 , Evénements et Troubles en Algérie le 1er Novembre 1954,

3 - G.G.A, les événements d'Algérie, Discours et allocution de M.Roger Leonard , Exposés des Commissaires du Gouvernement Devant L'assemblée Algérienne (1 – 16 Novembre 1954), imprimerie officielle Alger 1954

و سبق أن أشارتا أن المجالس العامة ، من بين صلاحياته مناقشة السياسة العامة للهيئة التنفيذية المحلية في الجزائر و الأحداث الكبرى التي تعصف بالأمن في الجزائر .

و لهذه الغاية ، فتحت المجالس العامة في اليوم الثاني الموالي للأحداث في الجزائر، جلسات استثنائية لمناقشة تداعياتها على الأوضاع العامة و السكان بشكل خاص، حيث أبدا أعضاء المجالس العامة وجهات نظرهم من الأحداث ، بين مستنكر لها و محلل لأسبابها و تداعياتها على السكان.

فبمجلس **عمالة الجزائر** ، خصصت جلسة لهذه الأحداث ، حيث افتتح الجلسة السيد " "سايح عبد القادر "رئيس المجلس ، **مذكرا أن عمالة الجزائر شهدت أعمالا دموية و ينبغي للسكان الابتعاد عن هذه الأحداث و طالب الجميع التزام الهدوء و انه تعاطف مع ضحايا الأحداث** ، و أن السكان المسلمين سيبقون أوفياء لفرنسا ، و تدخل والي العمالة من جهته ، موضحا بأن هذه الأعمال معزولة لمجموعة انفصالية و ستتخذ الإجراءات لتوفير الأمن للسكان ، أما الرئيس السابق للمجلس السيد"لاكيير" Laquire ، حاول شرح أسباب هذه الأحداث محملا الحكومة في تغييب المستشارين البلديين و الجهويين من اتخاذ القرارات، و طالب بإشراك المنتخبين في تسيير شؤون هذا البلد ن باعتبارهم يمثلون الشعب الجزائري،أما النائب "دروميني" **Dromigny** فطالب الاستفسار عن أسباب هذه الأحداث[1]،و في نفس الجلسة قدم النائب "ولد عودية"التماسا للمصادقة عليه من قبل المجلس تضمن ما يلي[2]:- ينبغي استرجاع الأمن بشكل سريع – محاسبة الفاعلين – لا ينبغي الخضوع لأية ضغوط

1- -C.G.départ d'Alger , séance du 02 novembre 1954, événements du 1er Nov , 1954,pp 272 – 279

Cf, CAOM, B, N° 81F/878 , Evénements et Troubles en Algérie le 1er Novembre 1954

2- Ibid , Motion, p 277

– الإشادة بالتقدم و الرقي لكل سكان الجزائر

بينما تناول الأعضاء الأوربيون الآخرون كيفية معالجة هذه الأوضاع و وضع قوى أمنية في خدمة البلديات،و هو ما يجعلنا نعتقد أن غالبية أعضاء مجلس الجزائر أيدوا أطروحات الإدارة الاستعمارية ،**و لم يستمعوا للسكان الذين يمثلونهم بدليل سكوت أغلبهم عن العمليات الأمنية التي شنتها الأجهزة الأمنية في اعتقال معظم مناضلي حركة الانتصار و تطبيق الحل الأمني بدلا من الاستماع للأطراف المنتقدة للسياسة الفرنسية** ، حيث فشلت إصلاحاتها الاقتصادية و الاجتماعية[1] .

و من جهته **عقد كلا من مجلسي وهران و قسنطينة جلسات،** خصصت لهذه الأحداث ، حيث تطرق أعضاء مجلس قسنطينة للعوامل المؤدية لها و ضرورة علاج مشاكل السكان و رفع انشغالاتهم مع تنديد المستقلين المسلمين لهذه العمال ، بينما انتقد البعض توجهات الحكومة في مجال الإصلاحات و ارتباط البعض بفرنسا و لا يبغي عنها بديلا [2]،مثل ما يذكر الشيخ البشير الإبراهيمي، معاتبا الذين وقفوا مع فرنسا ، و أنها كفاءتهم بمجازر الثامن مايو 1945[3].

أما **أعضاء المجلس العام لوهران** ، فقد عقد جلسة خاصة بهذه الأحداث برئاسة رئيس المجلس ،بحضور والي العمالة السيد "لومبار" **Lambert** و بحضور عدد من البرلمانيين للعمالة ، و تدحل الرئيس "**فارا**"، منبها إل خطورة الأوضاع و بلغ الجميع بحدوث عمليات إجرامية بالعمالة ، خاصة بمنطقة الظهرة الغربية،حينها أعطيت الكلمة لممثل مقاطعة "**كساني"السيد**

---

[1]- سنتناول في عنصر آخر من هذه الدراسة الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية ، و مدى قدرة أعضاء المجالس العامة في التأثير على السكان الذين يمثلونهم .

[2]- C.G. depart de Constantine , séance d'ouverture sur les événements d'Algérie 02/11/1945

[3] - الإبراهيمي محمد البشير ، في قلب المعركة سعد اله أبو القاسم ،دار الأمة الجزائر،1994،294ص 16

"**إفرارد**"**Evrard**"الذي صرح:"بأن مجموعات إرهابية ألقت الرعب في منطقة الظهرة ...و شكر الوالي على الإمكانات التي وفرها لهم ...و طالب باسم السكان،معاقبة المجرمين و الموافقة على التماس المجلس الخاص بالموضوع..."[1] .

و تدخل **العضو المسلم " بن خلفة" ممثلا لزملائه في الهيئة الثانية** معبرا عن تضامنه مع ضحايا الأحداث و وقوفه مع فرنسا ، و وضح ممثل تلمسان أنه يدافع عن السكان المسلمين و أنهم أبرياء لما حصل ، و على العدالة أن تأخذ مجراها، مخاطبا والي العمالة، بضرورة احترام القوانين الديمقراطية و الجمهورية ، و **أن تتفهموا مشاعر المسلمين الذين جلبتم لهم الحضارة و التقدم** .

و تدخل العديد من أعضاء المجلس معقبين على هذه الكلمة التي تمثل الصوت المسلم المؤيد لفرنسا في إطار "**الجبهة المسلمة الفرنسية** "،و منهم السادة "سي علي "و مكي "و فنيجار"وبلعابد "مطالبين فرنسا بتطبيق بنود القانون الخاص في مجال القوانين الاجتماعية غير المطبقة ،لعلاج تداعيات هذه الأحداث على السكان الجزائريين .

و قد وقع الاتفاق مابين معظم الأعضاء على تأييد السياسة الفرنسية و طالبوها بتحقيق العدالة و مراعاة خصوصيات السكان المسلمين ، و ذلك بموافقتهم على التماس تنديد بهذه الأحداث ، و تمّ وضع الثقة في الإدارة الفرنسية [2].

و لكننا نعتقد بأن هؤلاء الممثلين المسلمين المتبقيين في المجالس العامة ، لم يدركوا حجم التغيير الجاري ، و أن السكان المسلمين يئسوا من السياسة الفرنسية من خلال المظاهر التي سبق لنا ذكرها و ولوا ظهورهم لهم و وقفوا مع الممثلين الحقيقيين، مما شكل تداعيات سياسية و اقتصادية

1- C.G. depart d'Oran , séance 03/11/1954, Ouverture des séances de délibérations.

Cf , CAOM , B,N° , 5I/169 depart d'Oran op cit

2- ibid

على فرنسا[1]، و اتضح موقف هؤلاء الممثلين بعدما وضعوا في المحك ، من خلال مواقفهم المخذولة المسجلة.

4.1 – مواقف المجالس العامة من الإصلاحات الفرنسية (1947– 1954)

لقد كثر الحديث عن الإصلاحات المختلفة للحكومة الفرنسية في الجزائر ، وتأكد ذلك من خلال الزيارات المتتالية للوزراء الفرنسيين و رئيس الجمهورية الفرنسي ، و ادعت التقارير الرسمية بأن السكان الجزائريين ،قد رحبوا بهذه الزيارات و القبول بالإصلاحات الفرنسية ، لكن الوقائع الحاصلة في الجزائر تخالف هذه التقديرات حسب ما ذهبت إلى ذلك جريدة البصائر ، بفشل الإصلاحات الفرنسية في عهد "شاتينيو " و نايجلان[2]، رغم الاختلاف الحاصل مابين الحاكمين ، فالأول اتهم من قبل اللوبي الاستيطاني بأنه عدو المستوطنين و صديق العرب ، بينما اتهم الثاني من قبل المسلمين بمزور الانتخابات.

و كانت مواقف أعضاء المجلس العامة من تحركات الهيئة التنفيذية نحو الجزائر متباينة ، فالأحزاب اليمينية كثيرا ما رحبت بهذه الخطوات و اعتبرتها نجاحا للسيادة الفرنسية المطبقة في الجزائر من خلال تدخل ممثليها بالمجالس المنتحبة و الترحيب بقرار عزل الحاكم العام شاتينيو و مباركة مجيء "نايجلان " لأنه يخدم مصالحهم الضيقة ، حسب جريدة إكو درو[3] ، بينما حذر البعض بالخطوات العرجاء

---

[1] - G.G.A, Bull , du Service d'information N° 36 ,16 Novembre 1954 ,

و للأمانة العلمية و الأخلاقية ،لم نحاول أن نذكر كل المداخلات لما لها من حساسيات تاريخية ، و أنما أردنا أن نتعرف على مواقفهم من هذه الثورة التي غيرت الواقع الاستبدادي التي كان يعيش فيه الجزائريون ، و لم يعبروا في اعتقادنا على أمانة التمثيل التي ارتكزوا عليها في مناقشة هذه الأحداث.

[2]- البصائر ل 17 شعبان 1371 الموافق ل 1952/05/12 العدد 189 ، نقلا عن ابن العقون ،الكفاح القومي ،ج3.. - مصدر سابق،ص325

[3] - Echo d'Oran du 27/03/1947

في مجال الإصلاح ، مثل ما ذهب إلى ذلك رئيس المجلس العام لعمالة الجزائر ، بأن على المجلس أن يقف مع البائسين و يتضامن مع الذين يشعرون بعدم المساواة، رغم أنه أشاد بالسياسة الفرنسية[1].

و قد أعتبر "جوليان "أن الإصلاحات أحسن سلاح يوجه ضد الوطنيين لربح معركة الولاء ، و لكنه تراجع عن هذه الآراء و هو يرى فشل الإصلاحات الفرنسية في عهد حكام الجمهورية الرابعة، بعدم تنفيذ بنود القانون الخاص [2].

و ذلك ما ذهب إلية فرحات عباس في تحليله للسياسة الفرنسية ،داعيا إلى النضال السياسي القوي بالمشاركة الفعالة في الحياة السياسية من أجل الحصول على الحقوق السياسية و الوصول إلى المساواة مع المستوطنين ، رغم أنه أعاب على السياسة الفرنسية في المؤتمر الثاني لحزبه بعدم وجود هذه العدالة ، و باعتباره أيضا عضوا بارزا في المجلس العام لقسنطينة و الجمعية الجزائرية[3]، أنه طرح قضية عدم جدية الإدارة الاستعمارية في تنفيذ الإصلاحات الفرنسية .

و تتضح لنا فشل الإصلاحات الفرنسية ، من خلا التقارير الفرنسية نفسها المرسلة من قبل مستشار الرئيس الفرنسي في الجزائر السيد " مشري "إلى الرئيس الفرنسي ، حيث عثرنا على ملف كامل لهذه المراسلات بمركز الأرشيف الوطني الفرنسي بباريس، يتحدث عن عيوب السياسة الفرنسية المنتهجة بالجزائر بسب المشاكل التي تعترض تطبيقاتها ، و تحدث بالتفصيل عن سياسة الحكام

---

[1] - Ar.Nat.de Fran, b , N°4AG/284, Voyage du président « Auriol »En Algérie , mai – juin 1949

[2] - شارل أندري جوليان ، مصدر سابق ص 365

[3] - **Abbas (F)** , le Régime Colonial , la négation de la justice et la civilisation , 2eme congrès, op cit, Cf , Stora (B), Zakia Mohamed, Ferhat Abbas, Une autre Algérie , Casbah , edition , 1995, p 161

العامين و أخطائهم[1]،في حين تساءل **جوليان** في إحدى مقالته هل الجزائر فرنسية ؟و أن فرنسا تسعى نحو هذا الوهم ، معتبرا أن الجزائر لها خصوصياتها ،رغم أنها عمالات في ما وراء البحر تابعة للمتربول[2].

و ما نستشفه من هذه الآراء، أن السياسة الفرنسية بنت مخططاتها بناءً على توجهات الحكام العامين الذين فشلوا في الاستماع لإرادة الجزائريين و ممثليهم الحقيقيين الذي فرض عليهم الانسحاب من المجالس المنتخبة ، خاصة المجالس العامة منها ؛بسبب الخضوع لإرادة اللوبي الاستيطاني و ممثليه ، **رغم انتقادات بعض الأعضاء المستقلين و اليساريين** و ما تبقى من ممثلي الحركة الوطنية بهذه المجالس.

و أسباب عدم تفاعل المنتخبين المسلمين الوطنيين و اليساريين مع هذا الخطاب ،تعود في نظرنا إلى جملة من الإشكاليات المتعلقة بمدى فعالية الإدارة الاستعمارية بالتفاعل مع المرحلة الجديدة التي أتت بعد المصادقة على الدستور الفرنسي لسنة 1946 و القانون الخاص للجزائر لسنة 1947 ، حيث حاولت هذه القوانين أن تراعي خصوصيات المجتمع الجزائري الذي تعرض لهزات عنيفة منذ أحداث، 1945حسب حديث الحاكم العام "نايجلان"في مجلة "**دو موند** **deux mondes**"[3].

لقد تسارعت الإصلاحات الفرنسية في مجال المؤسسات و النظام التشريعي الذي ناقشه العديد من ممثلي المجالس العامة في المجلس المالي الجزائري الذي خلف المندوبيات المالية على إثر مرسوم

---

[1] - Arch.Nat.de FRA, B,N° 4AG/ 532, Correspondance de Mechri , Rapports sur LesG.GS 03/031948

[2] - -Julien (CH.A), Une Pensée Anti Coloniale , 1914- 1979 , ed , sindbad, Paris 1979p 159 , d'après article du **journal de demain 04/01/1956**

[3] - Naegelen (E.M),in Revue de deux Mondes … op cit ,pp 469 - 480

1945/09/15 ، ويعتبر هذا الإصلاح مهما لأنه وحد لأول مرة الهيئة التشريعية في المجال المالي و الاقتصادي ، تناقش الأوضاع الاقتصادية في قاعة مداولة واحدة[1] .

و قام المشرع الفرنسي بالمصادقة على الدستور الفرنسي بتاريخ 1946/10/27 الذي حدد طبيعة العمالات الجزائرية في إطار الاتحاد الفرنسي، و ألغى نظام التشريع بالمراسيم ، ريثما يصدر قانون خاص بالجزائر ، و أعطى الحق للمثلين المسلمين بالتواجد بالبرلمان الفرنسي، و سمح للعديد من الشخصيات البارزة بالمجالس العامة بالتواجد بمجلس الإتحاد الفرنسي و مجلس الشيوخ و الجمعية الفرنسية [2]، و بالتالي حمل انشغالات الجزائريين إلى مستوى أعلى.

و لقد لعب المجلس المالي الجزائري دورا بالغا في المجال الإصلاح السياسي الإداري الاقتصادي بشكل مؤقت في انتظار صدور القانون الخاص بالجزائر، حيث تدخل العضو المسلم "تامزالي" في إحدى الجلسات مطالبا بالسماح للجزائر بأن تكون في مستوى تطلعات المرحلة الجديدة و الاهتمام بمشاكل السكان الاقتصادية و الاجتماعية [3]، و في إطار الحراك السياسي الحاصل في الجزائر ما بين الأطروحات المختلفة عن طبيعة العمالات الجزائرية ، صادقت الجمعية الوطنية على مشروع القانون الخاص الذي تقدمت به الحكومة الاشتراكية ،و من أهم الإصلاحات الذي جاء بها هذا القانون[4]:

– تتكون الجزائر من مجموعة عمالات ، لها شخصيتها المدنية و استقلالها المالي و تنظيم خاص .

1- Document Algérien , série politique , 308/12/1949 p 9 , Cf, décembre 1950p14

2- Ibid- قارن، محمد حسين ،الاستعمار الفرنسي ، م.و.ك، الجزائر 1986، ط4 ،ص 91،

3- GGA Assemblée Financière, séance 21 /02/1947, pp 270- 278

4- Ibid, session décembre 1947 –janvier 19418TI, et aussi J.ORF,N°232du 21/009/1947p 4970, et J.O.A, 1er partie N)70du 30/10/1947p 995

– المساواة بين جميع المواطنين – إلغاء التشريع بالمراسيم – إلغاء البلديات المختلطة و الأقاليم الجنوبية و اعتبار اللغة العربية لغة رسمية، إضافة لصلاحيات مالية و اقتصادية، أضحت من صلاحيات الجمعية الجزائرية .

إن تطرقنا لهذا الموضع يكمن في مدى تجسيد سياسة الحكومة الفرنسية في تطبيق و تنفيذ هذا القانون الجديد ، و مدى اقتناع ممثلي المجالس الجهوية بيه و الالتزام بهذه النصوص القانونية، ذلك ما ذهب إليه الباحث "**قوانار**"بقوله ،أن الجمهورية الرابعة سعت إلى منح المواطنة للسكان المسلمين بعمالاتها الجزائرية[1]،و هو ما يجعلنا نعتقد أن أعضاء المجالس العامة كغيرهم من الممثلين الآخرين، تفاعلوا مع المنظومة التشريعية الجديدة و أبدو أرائهم فيها خلال مناقشاتهم لمدى تطبيق القوانين الفرنسية في الجزائر .

و بعد الانتخابات التي جرت في أبريل لاختيار نواب الجمعية الجزائرية ،تمّ تنصيبها رسميا في 1948/04/22، في إطار إستراتيجية نايجلان بالتضييق على مرشحي الأحزاب الوطنية و اليسارية وأصبح العديد من أعضاء المجالس العامة نوابا يناقشون المنظومة التشريعية الخاصة بالجزائريين ،التي سبق لهم أن طرحوا إشكالاتها داخل المجالس العامة [2]. و طرحت مسالة تطبيق القوانين و إلغاء الاستثنائية منها ، في مداولات مجلس قسنطينة في العديد من الجلسات[3]، حيث طالب العديد من أعضائه إلغاء **قانون ريني** الاستثنائي في حق المسلمين عند مناقشة تقرير العضو الأوربي السيد" سيافالديني Ciavaldini" ، منهم "كامولي"و النائب المسلم بن جلول ،حيث ركز الأعضاء الأوربيين على ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية و تطبيق التشريع الجزائي المطابق للمتربول .

---

[1] - Goinard(P), op cit p 127,Cf , Nouchi (A),Algérie Amère, op cit pp 185188

[2] - انظر الفصل الرابع من هذه الدراسة الذي يتناول علاقة المجالس العامة مع المؤسسات الاستعمارية الأخرى ص ص...

[3] C.G.depart de Constantine , Avril 19418 TII, p 451

أما "بن جلول فتدخل قائلا: "كل واحد منا عليه تحمل مسؤولياته...أنا بدوري سأصوت لصالح إلغاء مرسوم ريني، و كذا النصوص الأخرى الاستثنائية...و أنني اتخذت هذا الموقف منذ مارس 1935...و أنني سأبقى وفيا لمبادئ الحرية التي كنت أدافع عنها دائما و أن قانون 20سبتمبر 1947الغى ذلك ...و أن بعض الأفراد الساعيين إلى تطبيق قانون ريني ينبغي تحويلهم إلى العدالة ..." [1] .

و قد ناقشت المجالس العامة مدى تطبيقات مواد القانون الخاص ، خاصة ما تعلق منها بإلغاء البلديات المختلطة ، التي يبدو أن الحكام الإداريين ، يسرون على عدم تطبيقه ، و إلى غاية 1954، لم تتحقق المساواة داخل المجالس العامة حسب "كوريار"[2]، رغم التدخلات القوية من أعضاء المجالس العامة في هذا الموضوع .

و ما نستخلصه من مواقف أعضاء المجالس العامة من الإصلاحات الفرنسية في الجزائر بأنها تباينت فيما بينهم حسب مصلحة كل مجموعة حزبية بما يخدم مصالحها الانتخابية ،مما أدى بالمجالس العامة إلى أن تفشل في تحقيق تعهداتها الانتخابية التي لم ترق إلى المستوى المطلوب في نظرنا ، على الأقل مثلما تدخل به **شيخ بلدية الجزائر** و أبرز رموز التيار اللبرالي على مستوى اللوبي الاستيطاني بقوله[3]: – الاعتراف بالأوضاع السيئة للمسلمين – معرفة أسباب الأزمة الاقتصادية – التمسك بالمؤسسات الاستعمارية .

لقد حلت إذن سنة 1954،و لم تحل مشاكل المسلمين بسبب تعصب مجموعة المستوطنين النافذة في الهيئات التنفيذية و المنتخبة ، التي عرقلت في نظرنا بعض محاولات الإصلاح التي أقرتها

---

1 - Ibid , intervention de Bendjelloul , p 453

2 - Couriére (Y), TI ; op cit pp103 -104

3 - ابن العقون ،الكفاح القومي و السياسي ،ج3...مصدر سابق ص ص 240 - 242

الحكومة الفرنسية و صادق عليها البرلمان الفرنسي في المجال السياسي ، و هو ما انعكس سلبا على العلاقات ما بين المنتخبين و السكان المسلمين .

2- الانعكاسات الاقتصادية لأشغال المجالس العامة عل الجزائريين

لقد واجهت المنتخبين الجهويين على مستوى العمالات الجزائرية الثلاثة مشاكل عديدة في تناول القضايا الاقتصادية التي شغلت بال السكان المسلمين ،باعتبارها القضية الجوهرية ، التي سعى من خلالها هؤلاء الممثلين لتشريح الواقع الاقتصادي للجزائر المستعمرة ، نظرا للتزايد السكاني السريع في الجزائر و عند المسلمين على وجه الخصوص الذي بات يقلق الإدارة الاستعمارية ، و دارت مناقشات حول هذا الموضوع على مستوى المجالس المنتخبة خاصة الجمعية الجزائرية التي رأت في أحد تقريرها أن أكثر من نصف سكان الجزائر أقل من 20 سنة بنسبة 53 و أن% 5 فقط هم أكثر من 60 سنة[1].

و يتطلب منا ذلك مناقشة دور المجالس العامة للقضايا الاقتصادية التي ارتبطت بشكل مباشر بتطور المجتمع الجزائري في مجالات الزراعة و الصناعة لما لهما من ارتباط قوي بتطور أوضاع الفلاحين و العمال المسلمين ، و لنستفسر عن ذلك ، هل استطاعت المجالس العامة أن تساهم في مداولاتها المختلفة على علاج المشاكل التي واجهت المجتمع الجزائري في المجال الاقتصادي؟و هل أثر ممثلو السكان عل أوضاع الجزائريين الاقتصادية ؟و هل تمكنوا من إيصال مختلف انشغالات السكان إلى السلطات التنفيذية ؟

1.2- انعكاسات أشغال المجالس العامة على القطاع الزراعي

تلعب الزراعة دورا بارزا في اقتصاد السكان المسلمين ، لما لها من أهمية غذائية و معيشية ، حيث يشتغل 88%منهم في الفلاحة، و5, 12%من غير المسلمين و هي تمثل 39%

[1]- C.A.N.A, Série Agriculture , B, N° 10E/111, Assemblée Algérienne session ordinaire mars 1955

من مجموع الإنتاج الجزائري [1]، و هي تتأثر بالعوامل المناخية و البشرية المتوفرة في الجزائر ،حيث وجدت المجالس العامة نفسها مضطرة لفتح نقاش واسع حول المسألة الزراعية، و تبدي مواقف متباينة اتجاهها .

2. 1.1- إرساء واقع فلاحي مميز للأوربيين على حساب الجزائريين

منذ الإعلان عن إصلاحات **شاتينيو** في مختلف المجالات ، التي حاول من خلالها تنفيذ المخطط الحكومي الخاص بالإصلاح الإداري و الاقتصادي و الاجتماعي لصالح السكان المسلمين إلى غاية الحاكم العام "**روجي ليونارد** "، لم تتغير الأوضاع الفلاحية كثيرا لسكان الريف و ظلت السياسة الفلاحية الاستعمارية على حالها ،تخدم اللوبي الاستيطاني المؤثر في المجالس العامة ،**و ظل الفلاح المسلم يعتمد على موارده التقليدية من زراعة الحبوب و تربية قطيع الحيوان** ، أمام عدد قليل من المعمرين الذين امتلكوا أجود الأراضي و الآلات الحديثة و زراعات تجارية درّت عليهم أرباحا طائلة[2] ،و عند مناقشتنا لوضعية الفلاحين التي قدمت في مداولات المجالس العامة ،تبين لنا تمايز واضح مابين الفلاح المسلم و المعمر الأوربي .

و بالتالي ازدادت الفروق مابين الطرفين ، حسب ما يذكر الباحث"إلشانس هارموت"الذي حلل الفلاحة الجزائرية ، موضحا بأنها تتميز بميلي[3]:- التوزيع غير العادل في مجالي العقار و رؤوس الأموال ما يبن المجموعتين ،حيث تميل لصالح الأوربيين - تقوية استملاك الأوربيين للإنتاج الفلاحي و يظهر الفرق أيضا في مجال مساعدة الفلاحين بالقروض المالية لصالح

1- CAOM , ,N° 81F/1794, Rapport du Andé Ruiz, d'après les Renseignements Statistiques Agricoles - Série B, Année 1952

2- CAOM, B,N° 81F/1142 , les Réformes de Chataigneu, Cf, GGA, Exposé de la situation de - L'Algérie présenté par « Léonard » 1952,p5

3- Eleshans (H)Guerre d'Algérie, op cit,p 152

الأوربيين ،حيث نجد 550000م فلاح مسلم ، يستغلون ملكياتهم بطرق تقليدية التي لا تتجاوز أربعة هكتارات في المتوسط، و هم يتلقون مساعدات زهيدة ما بين اثنين إلى ثلاثة مليارات ،مما انعكس سلبا على إنتاجهم الفلاحي ، و أن 350000فلاح أخر يمتلكون أقل من عشرة هكتارات في المتوسط لهم أنتاج قدر ب 25 مليار فرنك، و أن ثلثيه يوجه للاستهلاك الذاتي ، و أن هذه المداخل جد ضعيفة إذا ما قورنت بالأوربيين حسب ما ذكر في تقرير لبلدية الشلف المختلطة في إطار تحقيقات السلطات المحلية "الجزائر في نصف قرن"[1] .

دافع ذلك بعض النواب المسلمين و الأوربيين إلى مراسلة الجمعية الجزائري[2] ، حيث راسل النائب " بن جلول " من قسنطينة مطالبا بضرورة إدخال إصلاحات اقتصادية على الريف الجزائري، و من جهته راسل العضو الأوربي السيد شارر سيري charles Seré من عمالة وهران هذه المؤسسة ،مطالبا باقتراح قوانين خاصة بالأوضاع الاقتصادية للجزائر ،و هو ما يجعلنا نعتقد ، أن هذه الأوضاع باتت تقلق ممثلي السكان المسلمين عموما ، بسبب تدهور أوضاعهم الفلاحية مقارنة بالأوربيين ، خاصة العمال الزراعيين الذي وصل عددهم حسب بعض الدراسات [3]، **"مليون من االبروليتاريين الزراعيين إضافة إلى مليون و نصف من الرجال و النساء في الأرياف محرمون تماما من كل نشاط ،** و تضيف نفس الدراسة أنه في عام 1954،كان القطاع التقليدي المعاش يجمع حوله 5,2مليون جزائري "، و وجود أقلية أوربية تملك أغلب الملكيات الجيدة و أغلبية مسلمة من الفلاحين لا تملك سوى عدد قليل من الملكيات ، يعكس ذلك التمايز الواضح مابين المزارعين الأوربيين و المسلمين ، ناهيك عن تدهور وضعية الريف الجزائري .

---

1 - Aron(R), op cit , pp 227 – 228

2 -Echo D'Oran, 20/02/1947

3- عدة بن داهة ، مرجع سابق ، ص ص 529 - 530

في مقابل ما سبق لنا التطرق له من هذا الخلل ،الذي أوجدته السياسة الاستعماري المنهجة في تحطيم العائلات الفلاحية الكبرى و إيجاد بروليتاريا فلاحية تستغل من قبل المعمرين الكبار ، نجد بعض أعضاء المجالس العامة و النواب بالجمعية الجزائرية و بالبرلمان الفرنسي يشيدون بالسياسة الزراعية للحكومة الفرنسية، حيث تدخل بعض أعضاء مجلس وهران أثناء مناقشتهم للمسالة الفلاحية وقطاع الغابات و الري ، موضحين في مداخلاتهم "أنهم يسعون جميعا للعمل على وجه الخصوص في مجال التدعيم الريفي الخاص بالفلاحين المسلمين ...ينبغي للفلاحة أن تتطور بإدخال أحسن الطرق..."[1] .

و تدخل في نفس الجلسة مدير مصلحة المياه و الغابات [2]، مقدما أمثلة عن إنجازات مصلحته بنمور و بالغرب من سيدي بوجنان بالقيام بإصلاح المناطق المتضررة و توفير الوسائل الحديثة للمسلمين لتهيئة أراضيهم،و كذلك المجهودات التي قامت بها مصلحته ببني صاف و مستغانم و حاسي بن عقبة و معسكر في تجنيب هذه المنطق فيضانات الأودية ، و غرس الأشجار المثمرة لمعالجة انجراف التربة ، و بالجمعية الجزائرية تساءل العضو المسلم "بوطيبة " أثناء مناقشة تقرير السيد "فيات " Fayetعن هذه الإمكانات المتوفرة ، مطالبا بترقية فلاحة المسلمين و تدعيمهم بالقطيع الحيواني و توفير المياه و الهياكل ، باعتبار أن الجزائر بلد فلاحي ، و أن نصف مليون عائلة لا تملك شبر من الأراضي ، و قدم اقتراحات للنواب منها :- توزيع الأراضي على الفلاحين – تحسين مردود الأرض – إحصاء الأراضي الموجودة [3].

1- C.G.depart d'Oran, Séance 26 octobre 1949 , p 425

2- ibid p 428

3- CAOM, 81F/10, situation Economique générale de l'Algérie , Rapport Fayet

وقعت مناقشات ساخنة داخل المجالس العامة ، أثناء مناقشة المسالة الزراعية باستمرار خلال فترة بحثنا،حول قضايا عديدة تخص الفلاحة الجزائرية و انشغالات الفلاحين المسلمين على وجه الخصوص ، و قد تطرقنا لنماذج عديدة عرضت بالمداولات، و الذي يشغل بالنا ، هل تمكن أعضاء **المجالس العامة من التأثير على السلطات التنفيذية لتطبق قرار اتهم و التماساتهم على أرض الواقع ؟**

تشير بعض تدخلات أعضاء المجالس العامة في هذا الشأن ، تباين واضح فيما بينهم ، فالعديد منهم كانوا منشغلين بالدفاع عن مصالحهم الزراعية باعتبار أن أغلبهم أصحاب ملكيات و مستثمرات فلاحية ، فدافعوا عن توفير الكهرباء و شق الطرق و توفير الأمن لممتلكاتهم[1]، و البعض الأخر دافع عن العمال الفلاحيين و ضرورة تحسين أحوالهم برفع مرتباتهم و تطبيق قوانين الضمان الاجتماعي[2]، و آخرون دافعوا عن أسعار المواد الأساسية التي يستخدمها الفلاح في زراعته ، حيث وقف مجلس وهران ضد زيادات الشعير و الأعلاف و كذلك الدفاع عن صغار المستثمرين في قطاع الحبوب [3].

إذن لا يمكننا التنكر لبعض التدخلات التي كانت تحاول أن تناقش وضعية الفلاحين المسلمين و تقدم الأدلة من المناطق التي يمثلونها ، على الفروق الواضحة مابين المزارعين الأوربيين و الفلاحين المسلمين الذين لا يستفيدون من المساعدات التي جاءت من أجلهم ، رغم قيام بعض أعضاء المجالس

1- C.G.depart d'Oran, Séance , octobre , Novembre 1947, pp 199 – 200

2- C.G.depart d'Alger 12/011/1947 p 184

3- C.G.depart de Constantine Séance 05/05/01951 TI, pp 945- 946 et aussi Echo D'Oran du 09/11/1952 et Oran Républicain 22/10/1952

العامة و نواب الجمعية الجزائرية [1] بالإلحاح الدائم على نزع فتيل التمايز الذي سيكون له عواقب وخيمة على النسيج الاجتماعي "للمستوطنة" الفرنسية بالشمال الإفريقي .

2.1.2 – إرساء علاقات التبادل العقاري ما بين الأوربيين و المسلمين

لقد ارتكز الأوربيون في معاملاتهم العقارية مع المسلمين إلى **التشريع العقاري المستبد** ،الذي **قام بفرنسة العقار الجزائري كلية بحلول القانون العقاري الأخير لسنة 1926**؛ و أن إحصاء 1950 بين خدمة القوانين العقارية لصالح الأوربيين الذي تمكنوا من شراء أجود الأراضي فيما بين 1928 و 1945،حيث كشف العرض الخاص بالوضعية الجزائرية الذي يصدره الحاكم العام سنويا ما يلي [2] :

– عمليات **إنشاء الملكية الفردية** عن طريق التحقيقات الجزئية، نظرت في 206 طلب خاص بالحصول على عقود الملكية و التحقيق في 7544 هكتار منها ، 2989 هـ أراضي ملك و 4085 هـ أراضي عرش و 169 هـ أراضي دولة،و 210 هـ أراضي خاصة بالدواوير .

– **تحقيقات جماعية** في العديد من البلديات المختلطة بجميع العمالات .

– و حددت أيضا القوانين العقارية و إجراءات تطبيقاتها ، عمليات التبادل العقاري و التسهيلات المختلفة لاختراق المعمرين لأراضي العرش المتبقية، و تحديد ملكيات المسلمين و فتح الباب أمام الوارثين لبيع حقوقهم ، بإعطائهم عقود خاصة ، حيث سهلت هذه العملية حدوث عمليات تبادل عقاري واسعة ، تناولتها الإحصائيات الرسمية و أكدتها سجلات أملاك الدولة و المحافظات العقارية.

---

1 - C.A.N.A , série Agriculture , B, N° 10E/111, Assemblée Algérienne , op cit

2 - GGA, exposé de la Situation en Algérie , 1952 op cit p 75 ,

قارن ، شارل روبار أجيرون ،مرجع سابق ص ص 783 - 787

مما يجعلنا نعتقد أن ممثلي السكان تباينت مواقفهم من هذه العمليات العقارية ، فمنهم من أيد واعتبرها إحدى أسس النظام الرأسمال، بما في ذلك الأعضاء المسلمين ، حيث تدخل عدة نواب منهم بن طيبة و أبا زيزان و الإبراهيمي من مجلس الجزائر ، معلقين، على تقرير "روبان Robin، الخاص بتحديد ملكية الأهالي و طالبوا بالحصول على التسوية النهائية لوضعية الملكية الأهلية ، و قد سبق لهم أن استمعوا للتقرير السابق ذكره،و قد ورد فيه ما يلي [1] :

- 1916 تحقيق جزئي ، تمّ تنفيذه بعمالة الجزائر تطبيقا للقوانين العقارية ل 16 فبراير 1897 و 4 أوت 1926
- 15591تحقيق في طور الإنجاز بعمالة قسنطينة
- 6273 تحقيق أجري في عمالة وهران.

و بعد ذلك ناقش هؤلاء الأعضاء فعالية هذه الإجراءات في كيفية حماية ملكية المسلمين من جشع المعمرين، الذين يستغلون الأوضاع المأسوية للفلاحين المسلمين الذين يضطرون إلى بيع ملكياتهم بأسعار منخفضة و بيعها فيما بعد إلى الملاك الكبار المسلمين بأسعار مرتفعة .

ونظرا لازدياد عمليات التبادل العقاري بين المسلمين و غير المسلمين ، فإن الإدارة الاستعمارية كانت تتلقى تقارير مفصلة عن هذا الموضوع ، و جداول خاصة في التبادل و عمليات البيع بين الطرفين،حيث وضح لنا أحد هذه الجداول المرسلة من قبل والي عمالة وهران إلى الحاكم العام ما يلي :

- 35وحدة بيعت للمسلمين من قبل غير المسلمين بمساحة قدرت ب 2.08.01.21 هـ، بثمن قدر ب 6.273534 ف.ف ، مقابل بيع المسلمين لغير المسلمين تسعة وحدات بمساحة 0,36.08053هـ بثمن 2.326.000 ف.ف [2]،و التفاوت واضح من خلال هذه الأرقام.

---

1 - C.G .depart d'Alger , séance 17 octobre 1950, p 267

2 - CAOM B,N° 5I/40 , depart d'Oran , situation économique et sociale op cit

و ورد في أحد التقرير الخاصة في المبدلات ما بين المسلمين و غير المسلمين ، توضيحات عن التطور التاريخي لهذه العملية ، بأن التبادل العقاري ما بين الطرفين فيما بين 1830 و 1940، كان لصالح الأوربيين ، **لكنه بعد هذا التاريخ وقع تحول جذري في طبيعة المعاملات** ، خاصة مع إقرار مصلحة أملاك الدولة إجراءا يقضي بتسجيل جميع عمليات التبادل العقاري بين المجموعتين منذ 1946 ، و نقلها إلى الحكومة العامة بواسطة الولاة ، فأظهرت التحليلات الخاصة بعمليات التبادل أنها تتجه لمصلحة المسلمين ، بحيث استطاع العديد منهم استرجاع ألاف الهكتارات ما بين 1948 و 1954 [1].

يؤكد لنا ذلك تمسك المسلمين بأراضيهم التي فقدوها في ظروف خاصة، و نضالات الفلاحين المسلمين الدائمة لاسترجاع ما ضاع منهم و مطالبة ممثليهم من الحركات الوطنية للضغط على الهيئات المنتخبة لرفع انشغالاتهم إلى السلطات التنفيذية[2].

و لم تكن المجالس العامة غائبة مما يحصل من تبادل عقاري و ظلم القوانين التي تتيح للمعمرين الكبار و شركاتهم من شراء أراضي الفلاحين المسلمين الذين يضطرون للعمل عند كبار الملاكين المسلمين ،فيتحولون إلى خماسين أو ينتقلون للعمل في مزارع المعمرين برواتب زهيدة، ذلك ما تدخل من أجله أعضاء المجلس العام للجزائر في إحدى دوراته، مناقشين التماس حول التوزيع العادل للأراضي ما بين صغار المعمرين و الفلاحين و الخماسين المسلمين ،تقدمت به المجموعة الشيوعية بواسطة العضو "محمودي"و أهم ما جاء فيه ما يلي :"نظرا للاعتبارات الآتية ، بوجود 700000ألف خماس، و 500000عامل فلاحي مسلم و أوربي بدون قطع أرضية ، و 200000فلاح مسلم و صغار

---

[1] - ibid , Rapport du GGA, sur les Translations entre Musulmans et Non Musulmans ...

قارن ، شارل روبار أجيرون ، ، مرجع سابق ص 807، حيث وضع لنا طبيعة هذه المبادلات بواسطة جدول خاص بتوزيع الملكية الزراعية بين الأوربيين و المسلمين لسنتي 1930 و 1950ص 808 .

[2] - عبد القادر جغلول ،تاريخ الجزائر الحديث ن دراسسوسيولوجية ، ترجمة فيصل عباس دار الحداثة، د.ت ، صص 134 - 135

المعمرين يملكون أقل من 4 إلى 6 هكتارات ، و وجود شركات وهمية مثل الشركة الجزائرية و شركة جنيف الفلاحية تستغل أراضي واسعة ،و أن المستوطنين الكبار يملكون ما بين 3000 و 20000هكتار ، مما يلاحظ التفاوت الكبير مع البائسين و الطبقات الفلاحية و نظرا ، لأن سياسة الاحتكار ، أنتجت البؤس و المجاعة و سمحت للمضاربين بامتلاك أراضي العمال الشرفاء. و بسبب الحاجة الضرورية لرفع القدرات الضرورية للجماهير الفلاحية ، تفرض علينا توزيعا لبعض الأراضي على الخماسين و العمال الفلاحيين..."[1].

و جرت مناقشات طويلة حول هذه الالتماس بين مؤيد و رافض ، و انتقد البعض لجنة توزيع الأراضي و حملوها مسؤولية هذا التناقض الحاصل في توزيع الأراضي و طالب كل من"أبوكير "و مالي "، تعديل هذا المقترح بتشكيل لجنة تحقيق حول هذه الشركات ، و قال بعضهم أنه تقوم ببناء القرى للفلاحين ، و طالب آخرون باسترجاع بعض الأراضي منها لصالح الفلاحين ، أما النائب "الإبراهيمي فقد تدخل منوها بهذه المناقشات معتبرا بأنها المرة الأولى منذ ثلاثين سنة ، نجد تقريرا ينتقد قرارات اللجنة العقارية [2]، و هو تحول هام في نظرنا ، بصدور تصريحات و انتقادات من أعضاء أوربيين و مسلمين مستقلين للجان المجالس العامة ، و هو يعكس بعض أداء هذه المجالس في تمثيلها للسكان المسلمين .

و قد ذهب "أجرون" لأكثر من ذلك في تحليله للوضعية البائسة للريف الجزائري ، موضحا أن أغلبية الفلاحين المسلمين لا يملكون في المتوسط سوى 10 هكتارات و أن أقلية منهم لا تتجاوز 8499

1- C.G.Alger, Séance 29 Avril 1947p p 267 – 268

2- ibd, pp 272- 273

مالك أراضي ، تملك 200 هكتار في المتوسط، و أهم مشكلة واجهت هؤلاء الفلاحين ، تمثلت في نقص اليد العاملة و الخماسين[1]، بسبب تدهور وضعية الريف الجزائري وهجرة سكانه إلى المدن.

و قد بينت لنا التحقيقات التي قامت بها السلطات المحلية في معظم البلديات و الدوائر ، تدهور وضعية الريف الجزائري و بؤس فلاحيه ، حيث ورد في أحد هذه التقارير عن الحاكم المدني للبلدية المختلطة " **ثنية الحد**" حول مساحة الأرض، التي يمكن أن يسترزق منها الفلاح ، ينبغي أن لا تقل عن 25 هكتار ، و رغم هذه الوضعية فلا يمكن اعتبار الفلاحين مزارعين و إنما نصف بروليتاريين ، و ببلدية " **فليب فيل**" ذكر التقرير أن السكان يطالبون بالمساواة في توزيع الأراضي المنتجة و "بقصر الشلالة" طرحت مشكلة الخماسين بقوه[2] .

لقد التقت انشغالات أعضاء المجالس العامة مع مطالب سكان الريف من أجل تحسين أحوالهم ، و هو ما يدل في نظرنا،على التجاوب الموجود في بعض الفترات ما بين الممثلين و المناطق التي يمثلونها و يعكس ذلك أيضا تمسك الجزائريين بأراضيهم و البقاء فها [3]، و هو ما **دفع أعضاء المجالس العامة إلى مناقشة وسائل تدعيم الفلاحين المسلمين** .

3.1.2 – إشراك الفلاحين الجزائريين في التعاونيات الفلاحية

عملت السياسة الاستعمارية في المجال الفلاحي، على إرساء العمل التعاوني في صفوف الفلاحين المسلمين في مواجهة جشع الليبرالية الزراعية للمعمرين ،الذين نهبوا و صادروا ألاف الهكتارات الزراعية من الجزائريين ، فتخوفت الحكومة الفرنسية من التداعيات الاقتصادية ، التي نتجت عن عدم وجود

---

[1] - Agéran (CH.R) Histoire de L'Algérie Contemporaine, que sais je , op cit p80 –

[2] - CAOM , B,N° 8 CAB,/66 , Rapports Concernant L'Algerie du Demi siecle , vue Par les Autorités Locales

[3] - ibid, Série Continuée, départ d'Oran, b,N//22, Lettre de Protestation Au Préfet D'Oran le 06/05/1947

الاحتياط الفلاحي و انتشار المرابين [1]، لذاك نتساءل عن التطور التاريخي للنظام التعاوني الفلاحي الاستعماري في الجزائر ،كيف بدأ و تطور ؟ و ما هي أهم مؤسساته ؟و ما هي الإصلاحات التي أدخلت علية ؟ و ما **هي آثار تدخلات المجالس العامة في هذا الشأن على الجزائريين ؟و ما هي النتائج المترتبة عن ذلك على الريف الجزائري ؟**

1.3.1.2 – تطور النظام التعاوني الفلاحي الاستعماري في الجزائر

لقد قام المشرع الاستعماري منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر ، بتتبع المؤسسة الفلاحية التقليدية عند المسلمين ، محاولا إقناع المجتمع الجزائري أنه لم يأت للقضاء عليها ، بل جاء ليدعمها ، و يساعد الفلاحين على البقاء في أراضيهم ، و هي في اعتقادنا تبين مدى تخوف فرنسا من انهيار الطبقة الفلاحية المسلمة التي لا يمكن له الاستغناء عنها ، رغم ما أصابها من انهيار و تقلص المساحات الزراعية لديها ، بسبب المصادرات و فرض الضرائب ، لذلك دارت مناقشات عديدة على مستوى **المجالس المحلية و بالهيئة البرلمانية الفرنسية لمناقشة هذا الموضوع** ، و كانت أهم التقارير المعاصرة لفترة بحثنا ، تقرير النائب بمجلس الاتحاد الفرنسي السيد " **رفوروبي**" « Reverobi » ، حول التدعيم الفلاحي و مناقشة المشاريع الفلاحية المنجزة في الجزائر بتطرقه لنشأة الشركات الأهالي للاحتياط SIP ، و المشاكل التي اعترضت المنخرطين فيها و القوانين التي تتحكم في تنظيمها [2].

و في مراسلة للحاكم العام إلى وزير الداخلية ، يوضح فيها واقع هذه الشركات ردا على بعض الشكوك حول دورها التعاوني، موضحا أن طبعها فلاحي و قد نشأت أولى تجارب هذه المؤسسات في سنة 1867[3]، و كان هدفها إقراض الفلاحين و تدعيمهم بالوسائل الفلاحية من خلال انخراطهم

1- -Germes Saint (J), Economie Algérienne , , Novelle Edition , Alger 1955, pp, 202- 203

2- - CAOM,b,N°81F/1794 , Rapport Du «**Reverobi** »Au C.U.F concernant les « SIP », SAR », SAP »

3- Ibd, b , N° 81F/1667, Cabinet Du Gouvernement, Rapport Du G.G, Au Ministre de l'intérieure

فيها،و نشأت الشركات الاحتياطية للأهالي الأولى في عام 1884 ، حسب العديد من الدراسات المتخصصة ، و ذلك بانخراط الفلاحين فيها و أنها كانت خاضعة لوزارة الفلاحة الفرنسية، و بسبب الغموض القانوني الذي شابها ، تم تدعيمها بوسائل أخرى منها : – تعاونيات الفلاح – الصناديق الجهوية للأهالي الخاصة بالقرض و التعاون Caisse de Mutualité – جماعة الفلاح ، و تم إدخال إصلاحات عليها ، بحل الشركات الصغرى بداخلها لتحل محلها شركات فلاحية كبرى ينضوي تحتها كل الفلاحين الجزائريين (أوربيون و مسلمون)من خلال قانون 1893/04/14الذي جعلها محددة الصلاحيات في إطار منفعة إقليم البلدية و خضعت لقانون تنظيمي آخر بتاريخ 1894/12/07و قانون إصلاحي آخر بتاريخ 19 /1933/07الذي سمح بإنشاء صناديق تعاونية مشتركة و سمح قانون 15 أوت 1935 بإنشاء دواوين الحبوب و القمح ، أما قانون 1938/05/07 فقد جعل من هذه الشركات تتمتع **بشخصيتها المدنية المستقلة** ،و أعاد قانون1946/11/17 تنظيمها و توسيع صلاحياتها بالسماح لها بشراء القمح و بيعه[1].

وتطورت وضعيتها بعد سنة 1946، بأن جزئت إلى فروع كبرى و أخرى مصغرة و لكل منها مجلسا منتخبا من قبل المشتركين Associés ، و ينتخب هذا المجلس رئيسا له الذي يقدم اقتراحات للمسائل المطروحة ، و تضم هذه الشركات فروع قطاعية (القروض و الحبوب ...)و أدخل عليها تعديل أخر في سنة 1946 خلال إصلاحات " شاتينيو"الذي أنشاء فرق التدعيم الريفي S.A.R ،من أجل تحسين

[1] - اعتمدنا على مجموعة من المصادر ، و حاولنا أن نقارن بين تحليلاتها الخاصة في و جهة نظر كلا منها لتطور هذه الشركات،أنظر:

Caom, b,N°81F/1667 , op cite , et b,N°81F/1794 op cit et Germes saint (J), op cit

Secrétariat Social , Construire la Cité , L'Algérie et Sa Jeunesse p 288

أساليب الإنتاج و الاستغلال المشترك للآلات الميكانيكية و تحسين أداء الفلاحين و مربي الحيوانات[1].

وخلص التقرير الذي بعثة الحاكم العام إلى وزير الداخلية ، بأن هذه الشركات لعبت دورا منذ 80 سنة لحماية و مساعدة الفلاحين و الحرفيين المسلمين ، و أكد التقرير على طابعها التعاوني ، و حسب إصلاح تشريعي آخر تم تحوليها إلى شركات فلاحية للاحتياط وفق قانون 28 أوت 1952 بعد مناقشات واسعة بالبرلمان الفرنسي حول دورها و المشاكل التي اعترضنها بسبب سوء التسيير، و كان الهدف من ذلك إيجاد تنسيق مابين المؤسستين الجديدتين لتطوير الفلاحة التقليدية للفلاحين المسلمين ، فحسب " نوشي " فقد تواجد 500000 فلاح ب 105شركة فلاحية للاحتياط[2] ، و جاءت هذه الإصلاحات في اعتقادنا **ردا على التدخلات القوية لممثلي التيارات الوطنية و اليسارية المدافعة عن جماهير الفلاحين و العمال المحرومين** ، في المجالس الجهوية و بالبرلمان الفرنسي بعد سنة 1946 ، التي سمح فيها لممثلي الأحزاب المسلمة بالتواجد بها ، و هدفنا من تتبع تطور هذه الشركات ، أن يتسنى لنا معرفة الإطار الذي ناقش فيه أعضاء المجالس العامة هذا الموضوع **و مدى تأثير مداخلاتهم على تحسين وضعية الفلاحة المسلمة الجزائرية** .

2.3.1.2 – آثار تدخلات أعضاء المجالس العامة على الفلاحين

لقد دافع أعضاء المجالس العامة ، و مندوبيهم لدى المجالس الأخرى ، عن دور النظام التعاوني بالنسبة للفلاحين المسلمين ، حيث تدخل العديد منهم بمجلس قسنطينة مناقشين تقرير والي العمالة حول دور الشركات الأهلية الاحتياطية في تقديم القروض للفلاحين ، و طالبو بإنشاء إطار بشري من الأهالي داخل هذه المؤسسات ، من أجل إعطائها دفعا جديدا لتساهم في تحريك الاقتصاد

1- ibid , Cf Nouchi (A), op cit ,p 149

2- ibid p 150 -

التقليدي للفلاحين[1]،و لتدعيم هذه العملية باشر أعضاء مجلس وهران لمناقشة مسألة مساعدة الفلاحين بواسطة القروض الملية الموجودة لدى صناديق هذه الشركات ، و طالبو بأن تتكفل بالتركيز على تدعيم المناطق الفقيرة من السهول العليا[2]خاصة بمادة القمح التي تعتبر ذات خصوصيات غذائية و تجارية بالنسبة للفلاحين و المعمرين على حد سواء .

و لهذه الغاية طالب مندوبو المجالس العامة لدى المجلس المالي للجزائر ، بضرورة الاعتناء بإنتاج الحبوب بشكل عام ، حيث تدخل النائب المسلم "**جمانة**" مستفسرا عن كيفية الانخراط في الشركات الأهلية الاحتياطية ، و حقوق و وجبات المنخرطين فيه ، فهو حسب رأيه لاحظ الفرق الموجود بين المنخرطين المسلمين و الأوربيين ، رغم ما يبذله المسلمون في هذه التعاونيات، وطالب بإدخال إصلاحات عليها ، و رد عليه النائب الأوربي من وهران ، بأن الفلاحين المسلمين بتلمسان لهم نفس حقوق الانخراط،و تأسف لعدم تطبيق القانون بعمالة قسنطينة [3].

و هناك أمثلة عديدة من التجاوزات داخل هذه الشركات و انحراف دورها أحيانا عم المهام التعاونية التي أنشأت من أجلها ، و لقد وردت العديد من شكاوي الفلاحين من خلال التحقيقات التي بشرتها السلطات المحلية منذ 1950 حول هذه القضايا،و سجلتها في محاضر سرية خاصة ،نشرت فيما بعد و هو ما يؤكد لنا متابعة أجهزة الاستعلامات الفرنسية لتطور المجتمع الجزائري و إرهاصاته.

---

1 - C.G..depart de Constantine , Séance 6 Nov , 1947 Rapport du Préfet sur les S.I.P, p p 493 – 494

2 - CG depart d'Oran, Session Nov 1947 pp 78 – 78

3 - G.G.A - Assemblée Financière de l'Algérie , Séance ordinaire , décembre 1947 – janvier 1948, TII pp 114 – 117

و نعتقد **أن التدخلات القوية لأعضاء المجالس العامة** ، خاصة المسلمين منهم ، كانت ناجحة في إثارة الرأي العام الفلاحي و السلطات العليا بإعادة النظر في هذه الشركات بإلغائها و استبدالها بالشركات الفلاحية الاحتياطية ، من أجل خدمة القطاع الفلاحي دون تمييز .

و لهذه جرت مناقشات ساخنة ما بين أعضاء المجلس العام للجزائر في موضوع إلغاء هذه المؤسسات و استبدالها بمؤسسة جديدة[1] ، تكون قادرة على دفع العمل الفلاحي نحو الأحسن ، حسب تقرير اللجنة الثالثة برئاسة النائب "بنرامول" Benramoul الذي لخص أسباب هذا الإلغاء في عدة عوامل من أبرزها : – الاحتكار الذي مارسته هذه التعاونيات – التعامل السيئ مع المنخرطين فيها – انخفاض الإنتاج ، و علل موقف الإدارة بحل هذه التعاونيات بغية إعطاء نفس جديد للفلاحة و تشجيع العمل التجاري الحر بداخلها و إنقاذ هذه الشركات من الإفلاس .

و حسب بعض المتدخلين في هذا المجلس ، بأنه يحق للخباز أن يشتري قمح جيد و أن يأكل المواطن خبزا أبيضا، و لذلك طالبوا بأن تتحول هذه الشركات إلى شركات حرة ،في حين رافض آخرون ذلك ، من بينهم "بن عياش " و "بن طيبة " و العضو الأوربي "كالان " Calan".

و نعتقد أن هذه المناقشات أثمرت في إدخال بعض الإصلاحات التوفيقية بين مختلف آراء التيارات السياسية ، بالاستنجاد بوسائل أخرى مثل تفعيل دور صناديق القرض الفلاحي و التعاوني لاستدراك هذه النقائص ، إضافة إلى دور "فرق التدعيم الفلاحي" التي أنشأت سنة 1946 .

و إن هذه المعطيات التي سبق لنا ذكرها ، هي التي دفعت الجمعية الجزائرية[2] إلى تبني هذا الاختيار باستبدال هذه الشركات بمؤسسة جديدة ليستفيد منها الفلاحون المسلمون و المعمرون أيضا

---

1 - CG.depart d'Alger , Séance 03/11/1949 -

2 - G.G.A , Exposé de la Situation de l'Algérie 1952 … op cit pp 137 – 139, Cf , CAOM , B, N° 81F/10 Situation - …, Reformes Economique op cit, cf , C.A.N.A, serie Agriculture , b, N° 10E/ 108 , « fonctionnement de l'activité de la section crédit du SIP -

من أجل تحسين أداء الإنتاج ، و لا يمكن نجاح ذلك حسب العديد من نواب الجمعية الجزائرية إلا بتبني خيار الإصلاحات الاقتصادية الدائم .

لم يكن قصدنا من التطرق لدور هذه الشركات ، الإشادة بمجهوداتها و تشريح السياسة الفرنسية الزراعية ، بقدر ما تمثل في معرفة الدور الذي قامت به لصالح عالم الريف الجزائري، و مدى تمكن الممثلين الجهويين ، من مناقشة هذه المسألة بشكل جريء ، و ضغطت على المسئولين على هذا القطاع لإشراك الفلاحين المسلمين في هذه العملية ، و هو ما تحقق جزئيا في إدماجهم ضمن المنظومة الزراعية الاستعمارية و القيام بتحسين مواردهم الزراعية و إدخال الوسائل الحديثة عليها[1].

و ذلك ما تمثل في جلسات المجالس العامة،التي ناقشت بإسهاب النشاط الفلاحي و الحيواني و تأثيرهما على السكان[2]،و الدفاع في نفس الوقت على السياسة الزراعية للحكومة العامة في الجزائر،حيث اعتبرها البعض إنجازات فرنسا بالجزائر ضد المشككين فيها من الحركات الوطنية و بعض متتبعي الشأن الجزائري، واعتبروا في نفس الوقت المشروعات الزراعية الكبرى ، قائمة بلا شك و لكن ما النتيجة التي أسفرت عنها إنفاق هذه الأموال الوفيرة ؟ و يقرر الواقع أن السواد الأعظم من سكان الجزائر لم يصب أي فائدة منها [3].

1- - Benachenhou (A), op cit p 350

2- - CAOM , Depart d'Oran , Série Continuée b, N° //22, session ordinaire du conseil d'Oran , exposé du préfet 1950

3- عبد الرحمان إبن العقون ، الكفاح القومي و السياسي ،ج3...مصدر سابق ص 245

2.2– انعكاسات أشغال المجالس العامة على القطاع الصناعي

حسب دراسة ميدانية قامت بها الأمانة الاجتماعية لمدينة الجزائر حول الصناعات المصغرة و مدى تأثرها على استيعاب اليد العاملة المسلمة و الأوربية ، من أجل تطوير التصنيع غي الجزائر ، فإنها قد تتبعت مراحل التصنيع في الجزائر المستعمرة موضحة ما يلي[1] :

– بحث الاستيطان الفرنسي في بداية عهده بالجزائر في كيفية استغلال أراضيها من قبل المستوطنين بإقامة مصانع محلية ذات طابع حرفي و ربط هذه الصناعة المحلية بقطاع الفلاحة .

– تطوير الإنتاج الطاقوي ، بما يخدم مصالح المستوطنين في بناء السدود من أجل توليد الكهرباء ، و إقامة خطوط النقل و المواصلات (طرق برية ،موانئ،مطارات ،الإتصال الهاتفي ...)

– إنشاء مصانع تحويلية(للإسمنت و الورق و الأسمدة الكيماوية ...)، و كان البحث عن إيجاد يد عاملة من المسلمين ضرورية لأية عملية تحول نحو الصناعة ، و القضاء على البطالة التي أصابت المسلمين ، جراء المصادرات الواسعة لأراض ي السكان المسلمين.

و قد عرضنا في فصل سابق تلك المناقشات التي جرت بالمجالس العامة ، و تعرفنا من خلالها على حداثة التصنيع بالجزائر، حيث اعتبرت فترة بعد الحرب العالمية الثانية ،أهم مرحلة في الاهتمام الفرنسي و مجالسه المنتخبة بإدخال الصناعة إلى الجزائر و استغلال الإمكانات البشرية الموجودة بها، حيث لم تصل المؤسسات الصناعية المسلمة سوى 2%مقابل 24 % للأوربيين[2].

لذلك سنحاول أن نتعرف **على أهم انعكاسات أشغال المجالس العامة** على أوضاع التصنيع في الجزائر و ما مدى مساهمة أعضاء هذه المجالس في الضغط على الهيئات التنفيذية المحلية في العمالات و على مستوى الحكومة العامة مركزيا؟

1- - Secrétariat Social d'Alger, la micro- industrielle, op cit , pp 28 – 30

2- Aron (R) , op cit , p 228

1.2.2– أهمية التصنيع في منظور المجالس العامة

لقد ركز جميع المهتمين بالتطور الصناعي في الجزائر ،إلى التكامل الموجود بين القطاعين الزراعي و الصناعي ، و توصلوا إلى أن تقدم الجزائر لن يتم إلا بتصنيع الجزائر[1] ، وفق آليات محددة و مراعاة النسيج الاجتماعي الذي ينتمي أغلبه إلى وسط ريفي ، و لذلك فالجزائر تشكل منطقة اقتصادية ، تكمن أهميتها ، بأنها مركزا للعديد من المنتجات الفلاحية و الثروات الطبيعية ، التي ستسمح لها بأن تكون منطقة مستقبلية واعدة .

و من هذا المنطلق اهتمت المنطقة الاقتصادية في الجزائرR.E.A بدور الغرف التجارية في تمويل المشاريع الصناعية بمدن الجزائر و عنابة و بجاية و قسنطينة ومعسكر و مستغانم و وهران و فليب فيل و كانت تقوم بعرض أهم إنجازاتها في هذا المجال داخل المجالس العامة عند مناقشة الأوضاع الاقتصادية و هو الأمر الذي كان يثير جدلا واسعا على مكانة التصنيع عند المنتخبين الجهويين ، الذين كانوا **يقترحون العديد من المشاريع الصناعية بالأقاليم التي يمثلونها** [2].

و من جهة أخرى ، ركزت الإصلاحات الفرنسية في عهد "شاتينيو"على تدعيم القطاع الصناعي و أنشأت لهذا الغرض لجنة استشارية مكلفة بدراسة الطلبات المقدمة من قبل المؤسسات الصناعية و التجارية بهدف الاستفادة من المساعدات المالية المخصصة لخزينة الجزائر من أجل إنشاء المصانع خاصة الصناعات الحديدية و المعدنية و الكهربائية و الكيماوية و الخشب و الفلين و البناء و النقل و صناعة الورق[3]، و هي اهتمامات بالغة الأهمية في نظرنا ، بحكم التباطؤ الذي لوحظ في إدخال التصنيع إلى الجزائر .

1- GGA, Document Algérien , série économique N° 125 , parue le 30/09/1951

2- Arch.Nat, de France, B, N° 4AG/284, Questions Musulmanes , « la Région Economique »

3- GGA, Document Algérien , série économique parue le 15/07/1947

و قد دفع هذا الدور الذي باتت تقوم به المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ، بممثلي المجالس العامة المنتدبين لدي المجلس المالي الجزائري إلى الموافقة على التقرير الصناعي الذي قدمته اللجنة الرابعة بهذا المجلس ،حول الاعتمادات المالية لإقامة مصانع حكومية و خاصة ، منها عتاد البناء و صناعة الزجاج "بسان لوسيو" Saint lucieu و الحديدية بوهران و الورقية بقسنطينة و النسيجية يتلمسان و الصناعات الكيماوية و الغذائية بمناطق أخرى [1].

و من جانب أخر ، انتقد التيار الشيوعي بالمجلس العام للجزائر السياسة الحكومية المنتهجة في المجال الاقتصادي ، معتبرين الحرية الاقتصادية في المجال الصناعي خطر على العمال المسلمين الذين باتوا يتعرضون لاستغلال عنيف من قبل أرباب المصانع[2].

إن هذه المعطيات المقدمة حول ملف التصنيع داخل المجالس العامة ، تقدم لنا صورة واضحة عن واقع التصنيع في الجزائر ،و أن الممثلين الجهويين،كانوا يقترحون المشاريع الصناعية التي تخدم مناطقهم و يعملون جاهدين على مواكبة التحول الحاصل عند الجزائريين المسلمين في القطاع الصناعي و منافسة المستوطنين الذين تتوفر لديهم الإمكانات أكثر منهم.

إن المختصين الفرنسيين ، ركزوا على الصناعات الفلاحية و اعتبروها تناسب الجزائر ، ذلك ما **خلص إليه أحد الصناعيين في محاضرة بمؤتمر الصناعة و التجارة بإشراف المنطقة الاقتصادية للجزائر** ، معتبرا الامتداد الجغرافي و مساحتها الهامة و مواردها الطبيعية و البشرية التي تزخر بها ، عوامل تؤهلها لتصبح مركزا للصناعات التحويلية [3].

1- GGA, Assemblée Financière …op cit , séance 20/02/1947

2- Alger Républicain, 28/10/1948

3- Arch.Nat. de France, Région économique , 2F/ 123 , « les industries Agricoles En Algérie" In Document Algérien N, 58 , du 25/02/1949, cf , CAOM, 81F/1794 Situation Economique …op cit , Principales Industries

و نعتقد من جانبنا ،أن هذا الاهتمام المتزايد بالتصنيع من قبل المجالس الجهوية و المجلس المالي الجزائري و الجمعية الجزائرية التي حلت محله ، غير كافية بالنظر للمشاكل التي لا زالت تعرقل التصنيع في الجزائر ، رغم الإمكانات التي تتوفر عليها باعتراف رئيس الهيئة التنفيذية في الجزائر ، السيد "روجي ليونار"في خطاب له عن مصير الإصلاحات الاقتصادية في المجال الصناعي يوم **1954/02/16 قبل أشهر من اندلاع الثورة الجزائرية** ،مشككا في نوايا الصناعة الميتروبولية ، بأنها لا تريد الاستثمار في الجزائر ، و تعتبرها ملحقة لها في أسواقها الاستهلاكية ، و بالتالي فهي لا تريد تطوير الجزائر، و هو على يقين حسب خطابه ، بأن فرنسا لا تريد بأن تبقى الجزائر ملحقة بمنتجات مصانع الميتربول ، فالجزائر بحاجة إلى تطوير منتجاتها الصناعية ، و واصل قائلا:"فإذا الصناعات الفرنسية لا تريد الاستقرار في الجزائر و لا تريد تطوير مصانعها ، فإن عليها أن تخشى بأن غيرها سيحل مكانها "[1].

و هو ما يجعلنا نعتقد بأن رسائل المنتخبين قد وصلت للحاكم العام للجزائر،مما جعله يتحرك لصالح التصنيع في الجزائر،و لكن ثمة شروط ينبغي توفرها في هذا المجال ،تتمثل في الاعتناء باليد العاملة المسلمة و ترقية الصناعات الحرفية لدى السكان المسلمين،إذا أريد لسياسة التصنيع أن تنجح !

2.2.2– الاهتمام باليد العاملة المسلمة

لقد تحوّل الجزائريون من مالكي الأراضي إلى عمال فلاحيين عند المعمرين في مرحلة أولى في إطار التحول العميق الذي أدخلته الليبرالية الاستعمارية المتوحشة في حق عالم الريف الجزائري؛ و بعد الحرب العالمية الأولى ، تحول جزء هام من تلك اليد العاملة إلى المدن للعمل في بعض الورشات الصناعية ، لتستقر مجموعة منها بإطراف المدن و ينسون عالم الريف للبحث عن العمل في مصانع

[1] - Nouchi (A), L'Algérie Amère …op cit, p 142

الأوربيين ، **لتبدأ معها مرحلة جديدة من النضال الثوري للعمال الذين انخرطوا في النقابات الأوربية و الأحزاب اليسارية و الوطنية فيما بعد**[1] .

و لهذه الغاية فالمجالس العامة الجزائرية ، قد أولت هذا الموضوع أيما اهتمام، **بحكم وجود ممثلين عن العمال أنفسهم ينتمون للتيارات اليسارية و الوطنية**، و قد اتضحت لنا من خلال مناقشة هذا الموضوع **تباين واضح ما بين أعضاء المجالس العامة في مدى الاعتماد على اليد العاملة المسلمة**[2]،التي استقرت بالمدن الكبرى، و شكل ذلك عند بعضهم هاجسا ديموغرافيا ينبغي معالجته بخلق مناصب شغل كافية لهذه الأعداد المتزايدة ، و في نظر البعض الأخر تشكل اليد العاملة المسلمة فرصة لتطوير التصنيع في الجزائر بسبب تدني رواتبهم ، و هي تشكل حافزا للمستثمرين الأوربيين و الفرنسيين الراغبين بالاستثمار في الجزائر[3].

و حسب تقرير "أندري رويز"، فلقد ارتفعت نسبة التصنيع في الجزائر إلى 28%من مجموع الإنتاج بفضل تواجد اليد العاملة المسلمة التي ارتفعت إلى 7 % ، مقابل يد عاملة أوربية نسبتها38,1%،[4] و يعكس ذلك التطور الملحوظ لليد العاملة المسلمة ، التي بدأت تنافس الأوربيين في المدن التي كانت حكرا عليهم ،و يدل أيضا حاجة الصناعة الفرنسية المتنامية في الجزائر إلى هذه اليد العاملة ، رغم بعض المشاكل التي باتت تواجهها لأسباب عديدة .

---

[1] - لقد تطرقنا لهذا الموضوع ، عند تحليلنا لانعكاسات المجالس العامة في المجال السياسي و إبراز مواقفهم من احتجاجات العمال ضد المؤسسات الاستعمارية

[2] - -C.G ;depart d'Alger , séance 30/04/1947

[3] - Cf, Secrétariat Social d'Algérie ; Au Service de l'industrialisation de l »Algérie – la micro industrie, Ed secrétariat Social d'Alger, Alger 1959, p 16 -

[4] - -CAOM , B,N° 81F/1794, rapport André Ruiz, op cit -

و قد أوردت لنا الأمانة الاجتماعية لمدينة الجزائر إحصائيات عن واقع اليد العاملة المسلمة مقارنة بنظيرتها الأوربية في مجال التكوين[1]،و هي المشاكل التي ظلت تعرقل مواكبة هذه اليد العاملة تحديات المرحلة الجديدة ،و حسب المصدر السابق ذكره فإن عدد المهندسين المسلمين ظل محدودا لغاية 1954 ،ب 24 مسلم مقابل 2400 أوربي بنسبة 1% ،و هي حسب وجهة نظرها ، تحمل الطلبة المسلمين الذين لا يلتحقون بكليات العلوم ، مما أدى إلى مناقشات حادة ما بين أعضاء المجالس العام حول سياسة التكوين الفرنسية ، و طبيعة المنح المقدمة للطلبة[2] .

و يوجد 1600 تقني مسلم مقابل 3700 أوربي و 800 عون خبرة و صيانة من أصل 6800 عامل ، أي بنسبة 12 %،وتعود أسباب هذا الانخفاض حسب الأمانة الاجتماعية لمدينة الجزائر إلى قلة الخبرة و المهارة و تردد العديد من أرباب المصانع من إعطاء الثقة للعمال المسلمين ، لكن هم متواجدون بكثرة بالوظائف الإدارية ، و أهم مشكل تواجهه اليد العاملة المسلمة في وظيفة العمال،تمثل في الفئات المتخصصة و الأكفاء ، في حين ذكر تقرير المصدر السابق ذكره ، بأن العمال المسلمين يتأقلمون بسهولة مع وضيفة البنائين المتخصصين و العاديين [3].

و في نفس الاتجاه تذهب دراسة أخرى لنفس الأمانة الاجتماعية في موضوع أخر حول محاربة الجوع في الجزائر [4]، بأن الكثير من الجزائريين يأتون إلى المصانع بحثا عن العمل من أريافهم مشيا على الأقدام أحيانا للاستقرار بأطراف المدن و التأقلم مع الوضع الجديد ، و بعد عدة سنوات أضحت المصانع تعج بالعمال المسلمين بإشراف رئيس أشغال جزائري مسلم ، و ذكرت أيضا سرعة

1- secrétariat Social d'Alger Micro Industrie , op cit p 53

2- C.G. de Constantine Séance Ordinaire d'Avril 1947, p 49

3- secrétariat Social d'Alger , Micro Industrie ,op cit pp 58

4- Ibid, « la lutte Contre la Faim par Reibel

الاندماج مع العمل المتخصص، و الذهاب إلى مراكز التكوين لتحسين خبرتهم ، و بالتالي تحول العديد من العمال الجزائريين إلى عمال متخصصين ، و هو ما يؤكد لنا تحدي العامل المسلم للظروف الصعبة التي مرّ عليها خلال عملية التحول من الريف إلى المدينة ، و يعكس لنا أيضا عدم استغناء المصانع الفرنسية بالجزائر لليد العاملة المسلمة، و اتضحت أهميتها أيضا خلال مداولات المجالس العامة خلال مناقشهم للأوضاع الاجتماعية للسكان المسلمين.

3.2.2– الاهتمام بالصناعات الحرفية عند المسلمين

اهتمت فرنسا بالصناعات الحرفية لأهميتها الاقتصادية و الاجتماعية ، و ارتباطاها بالعملية الصناعية التي بادرت بها فرنسا في الجزائر ، و قد اهتمت الحكومة بها و خصصت لها مصلحة باسمها،محاولة منها الحفاظ على حرفة السكان المسلمين،باعتبارها أقدم مهنة صناعية في الجزائر و لذلك اهتم قطاع الحرف بالفنون الجزائرية التقليدية التي وجدها الاحتلال قائمة ، و سعت السياسة الفرنسية إلى تبني تربية حرفية إنتاجا و تجارة، و تم إنشاء العديد من ورشات الحرف بالمدن الجزائرية التاريخية (الجزائر ،شرشال ،الأغواط ،غرداية،تلمسان ،أفلو ، معسكر ،تيمون ،قسنطينة، سطيف ...)[1]، و دعم ورشات أخرى موجودة ، و حثت المجالس العامة البلديات على إنشاء مدارس التكوين المهني و الحرفي ، بغية التكفل بمشاكل الجزائريين،و في دراسة هامة حول موضوع الحرف الصناعية أو المكملة لها،قامت بها "الأمانة الاجتماعية لمدينة الجزائر"[2]، و ضحت من خلالها طبيعة هذه الحرف و أنواعها و أهميتها، و قد صنفت الحرف في الجزائر كالأتي :

– حرفة الفنون ، و هي تعرف تحسنا و هي حديثة العهد في الجزائر

1- GGA, exposé de la Situation de L'Algérie 1952 , op cit , cf Document Algérien N° 106 ,parue le 20/02/1954,pp51- 56

2- secrétariat Social d'Alger , service d'industrialisation, 1959 , op cit pp 108 – 111

– حرفة الصيانة: و هي تشكل نشاطا حيويا في المدن الجزائرية ،و من بين حرف هذه التخصص ، حرف البناء و ملحقاتها كاختصاص البلاط و الرخام و الطلاء و الترصيص و الجس و تركيب الزجاج و أشغال الطرقات و الترميم و الإصلاح الميكانيكي إلخ... و هي حرف ضرورية للحياة العامة للسكان ، و بذلك لا يمكن للصناعة أن تستغني عن هذه الحرف الأساسية .

– حرف الخدمات :كالنقل و التوزيع و المواد الغذائية و مصالح المياه ، التي تعتبر ضرورية في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية .

– الحرف التكميلية : كالحرف اليدوية، و هي نصف حرفية ، عبارة عن ورشات عائلية منزلية ،تخضع لشروط و خصوصيات المجتمع الجزائري كالطرز و صناعة الزرابي ، و إن كانت الإدارة الاستعمارية أدخلت عليها تطويرا و أصبح لها مدارسها المهنية ، و أدرجت ضمن المنظومة الحرفية الفرنسية في الجزائر، حيث تم تشجيع مدارس بلدية للحرفيين[1] .

و قد عرفت هذه الصناعات بعض المشاكل خلال الحرب العالمية الثانية ، خاصة صناعة الجلود و الأحذية التي عرفت بعض المشاكل بسبب نقص المادة الأولية لها،و لكنها عادت من جديد إلى النشاط و الحيوية بعد سنة 1947[2]، بتشجيع من الحكومة العامة لها و التدخلات القوية لأعضاء المجالس المنتخبة في هذا الشأن .

و لهذه الغاية اهتم ممثلو السكان بالمجالس العامة بهذه الصناعات و طرحوا انشغالات السكان و الحرفيين على وجه الخصوص ، حيث طالب أعضاء مجلس عمالة الجزائر مثلا بإنشاء هيئة تختص بمتابعة هذه الحرف من خلال مؤسسة " المديرية لجهوية للصناعات التقليدية بالجزائر " التي سبق أن

1- - Germe (S .J), op cit pp 192 – 196

2- Anonyme , Algérie , Quelques Aspect des problèmes Economiques et Sociaux , Chapitre sur L'Artisanat pp - 125 – 130 قارن ، شارل روبار أجيرون ، مرجع سابق ، ص ص 824 – 825

نظمت بقرار مؤرخ بتاريخ 1945/02/12،و التي حولت إلى مصلحة الصناعات الحرفية [1] ، و طالب أعضاء هذا المجلس أيضا بتمويل الحرفيين بالمواد الأولية و السماح لهم بالبيع المباشر لمنتجاتهم و تشجيع الإشهار و الدعاية و البحث عن مناصب عمل لهم ،و قامت اللجان المالية للمجالس العامة بتخصيص مبالغ مالية لها من اجل تدعيم هذه الصناعات[2] .

يدل هذا الاهتمام في نظرنا بهذه الصناعات من قبل أعضاء المجالس العامة ، إلى محاولة التعبير عن إرادة الحرفيين ، خاصة المسلمين منهم ، و هو ما يمثل قدرا من الاهتمام بهذه القضايا و مدى تأثير أعضاء المجالس العامة على الهيئات التنفيذية بإيصال انشغالات السكان للسلطات العليا .

و هدفنا من التركيز على مجلس الجزائر،هو تقديم نموذج حي لما كان يجري داخل قاعات المداولات للمجالس العامة الجزائرية في رفعها لمختلف القضايا التي باتت تشغل الجزائريين المسلمين ،و هو العمل الذي أضحت تقوم به المؤسسات الاقتصادية الاستعمارية في الجزائر بدراسة ملفات الحرفيين و توافق على إنشاء المزيد من الورشات الحرفية و الصناعات المصغرة لصالح السكان المسلمين،كالمنطقة الاقتصادية الجزائرية و الغرف التجارية المنتشرة في المدن الكبرى، و الاهتمام ببعض خصوصيات السكان المسلمين بموافقة المنطقة الاقتصادية في مداولة لها بإنشاء غرفة تجارية بتلمسان يوم 1947/08/29 ، يكمن دورها في متابعة المهن الحرفية ،و أطلق عليها "**بغرفة الحرف**"[3] بسب وجودها بمدينة الحرف الصناعية، و ما يمكننا استخلاصه من هذه الجهود المتكاملة بين المجالس العامة و المؤسسات الاستعمارية،يتمثل في محاولتهما تتبع حركة المجتمع الجزائري الاقتصادية و خدمة المشروع

1- C.G.depart d'Alger , Rapport s du Préfet , Séssion ordinaire 1 er session 1950 pp 394 – 395 et Séance Octobre - 1952 ; pp 90 – 94

2- Ibid , session Avril 1951 pp 418 – 419

3- C.A. N.A, Série Région Economique , B,N° 2F/087, Activité de la Région Economique, Projet de Création d'une chambre de commerce a Tlemcen ,1947

الاستعماري في الجزائر ؛ردا على انتقادات التيارات السياسية المعارضة للسياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر .

2.2 .4- تأثير التصنيع على الجزائريين

لقد بات واضحا أن التصنيع في الجزائر ، أضحى يستفيد من دعم الحكومة الفرنسية له ، معنويا و ماليا و بشريا من خلال تصريحات المسئولين الفرنسيين و ممثلي السكان ، و هو ما جعل الصناعة في الجزائر تحضا بمكانة هامة في أوساط المستثمرين الصناعيين و أصبح لها انعكاسات عديدة على السكان المسلمين،من خلال تطور وسائل النقل و إدخال الآلات الحديثة على القطاع الفلاحي ، و إنشاء المصانع و الورشات الصغيرة ، حيث وجد العمال الجزائريون ضالتهم فيها .

و من هذا المنطلق ، كان التباطؤ واضحا في تحويل المجتمع الجزائري نحو التصنيع لعدة اعتبارات، منها[1]:

– تخوف الحكومة الفرنسية من التصنيع السريع في ظل نقص الإمكانات البشرية و المالية و ضغط ممثلي المعمرين المالكين لآلاف الهكتارات على المجالس المنتخبة و الحكومة العامة ، تخوفا من فرار اليد العاملة المسلمة نحو المدن للعمل في المصانع .

– صعوبة تحول المجتمع الجزائري نحو العمل الصناعي لعوامل ذاتية و اجتماعية ، و إصرار المسئولين الفرنسيين على هذا التحول و اعتبروه معركة حياة أو موت.

– التخوف من الانتكاسة بالرجوع إلى الوراء

– العمل التدرجي لجعل الصناعة في خدمة المجتمع الجزائري بأوربييه و مسلميه .

و نعتقد أن هذا الإصرار الفرنسي الخاص بإعطاء مكانة لائقة لحركة التصنيع ، إنما ينبع من النفسية الاستعمارية القاضية بالعمل على إقامة إنجازات حضارية تتباهى بها أمام السكان المحليين

[1] - Secrétariat Social d'Alger , Service de l'industrialisation , op cit p 105

من جهة،و خدمة مصالحها الاستعمارية في الجزائر من جهة أخرى بهدف ترسيخ مفهوم البقاء إلى الأبد في الجزائر خاصة بعد اكتشافها للبترول و الغاز في بداية الخمسينات من القرن العشرين[1].
و كان تمسك الحكومة الفرنسية بعملية التصنيع،من خلال إعطاء الأوامر للمؤسسات الصناعية المتروبولية بالمجيء إلى الجزائر و الاستثمار في مجال استخراج المواد الأولية و إقامة صناعات تحويلية ، وتقديم تسهيلات سخية لها ، ذلك ما حدث بالمجلس العام للجزائر عند مناقشته للأوضاع الاقتصادية للجزائر و أكد على الدور الذي تقوم به هذه الغرف التجارية في تسهيل حركة التصنيع من خلال المبادلات التجارية و تحديد أسعار المواد الأولية التي يحتاجها الصناع و الحرفيون[2] .

و قد انعكس ذلك إيجابا على اليد العاملة المسلمة ،بأن استفادت من مناصب شغل إضافية بسبب تطور الأنشطة الصناعية كمواد البناء و تحويل المواد الزراعية ، و بالتالي دعم الحاجيات الصناعية لسكان الجزائر[3] ، رغم أنها أعدت لخدمة المستثمرين و أرباب المال الجدد ، الذين كانوا يبحثون عن مصالحهم الذاتية قبل كل شيء،إضافة لهذه الإيجابيات لحركة التصنع الفرنسية بالجزائر ، فهناك عدة سلبيات نجمت عن هذه العملية، التي تحكم فيها المستوطنون ، بفضل رؤوس الأموال الضخمة التي رصدت لهم ، في حين ظل أغلب الجزائريين يعيشون ظروفا قاسية بأريافهم ،و بالمدن سكن الجزائريون بيوت الصفيح و استغلت اليد العاملة المسلمة في الأعمال الشاقة لخدمة الرأسمالية الصناعية بعد ما استغلت هذه اليد في الرأسمالية الزراعية .وحسب ما يذكر الباحث "هوري أليستار

1 - Eleshans (H), : « L'économie … »in Revue Insaniat , op cit pp 255 – 256

2 - C.G .depart d'Alger , session ordinaire Avril 1952 p 183

3 - CAOM , B,N° 81F/1794 Situation Economique et Sociale, Revue France document …op cit,

" Alistair Horie ،فإن معظم الأشغال الصناعية كانت ملكا لـ 11 % من أقدام السود ، في حين ظلّ 25 % من المسلمين الساكنين بالمدن بدون عمل[1] .

و الأمر الأخر الذي أثر عل السكان المسلمين ، تمثل في العامل السوسيو ثقافي الخاص بمدى **تأقلم المجتمع الجزائري مع الوسط الصناعي الجديد** ، إذا ما عرفنا أن الاستعمار الفرنسي رسخ **مفهوم المجتمع الزراعي في أذهان الجزائريين** ، و هو ما شكل صعوبة أخرى في التعامل مع هذا التحول، و وجد المجتمع الجزائري نفسه أمام تحدي ثقافي جديد ، بعيدا عن تقاليده الجماعية التي يفرضها العمل الزراعي ،و **أجبر على الانخراط في المنظومة الرأسمالية الجديدة المبنية على الفردية و الإحباط النفسي، الذي تعرض له عبر فترة التاريخ الاستعماري الطويل**[2] .

خلاصة لما سبق لنا ذكره ، **أن المجالس العامة قد ناقشت مطولا هذا التحول الصناعي للمجتمع الجزائري و أدركت صعوباته ، و تباينت مواقفها منه** ، لكنها في نهاية المطاف تعاملت بجدية مع المشاكل الناجمة عن حركة التصنيع و دافعت عن إصلاحات السياسية الاستعمارية في المجال الاقتصادي و رحبت بمجيء الحكام العامين، و أقامت لهم الاحتفالات و استمعت إلى خطبهم و تأسفت لرحيل بعضهم ،**في حين عارضت الأحزاب الوطنية و اليسارية هذه الإصلاحات الاقتصادية العرجاء ،التي لا تخدم في نظرها إلا مصالح الأقلية الأوربية الليبرالية بمختلف مفاهيمها .**

3 – الانعكاسات الاجتماعية و الثقافية لأشغال المجالس العامة على الجزائريين

لقد عرضنا في فصل سابق ، تدخلات أعضاء المجالس العامة في القضايا الاجتماعية و الثقافية وناقشنا أهم ما ورد في مداخلاتهم ،التي تبين حسب وجهة نظرنا، انشغالاتهم من تطور تركيبة المجتمع

1- Alistaire (H) , la Guerre d'Algérie , op cit p 64

2- Secrétariat Social , service de l'industrialisation op cit p 70

الجزائري و مؤسساته الثقافية ، و المشاكل الناجمة عنها ، و مواقف الإدارة الاستعمارية من هذا التطور و مدى تفاعلها مع تدخلات المجالس الجهوية في هذا الشأن،ذلك ما سنحاول أن نتعرف علية **في سياق تحلينا لمواقف المجالس العامة من التحولات الاجتماعية و الثقافية للمجتمع الجزائري فيما بين 1947و 1954 و انعكاسات أشغالهم على الجزائريين.**

1.3 – مواقف أعضاء المجالس العامة من الهاجس السكاني

إن إلقاء نظرة سريعة على إحصاءات السكان في الجزائر ، نجد أنها تتبين لنا بشكل مفصل ، اهتمام الإدارة الاستعمارية بتطور عدد السكان و نسب نموهم المستمرة و تضع جداول دقيقة و أهرامات للمجموعتين السكانيتين ، و من خلال هذا العمل التقني المستمر لمصلحة الإحصاء ، حيث تستمد الهيئات التنفيذية و المنتخبة تحاليلها في تطور السكان بالجزائر و تقترح على أساسها المشاريع الممكن إنجازها لصالح السكان .

و هو ما لاحظناه في مناقشات العديد من الهيئات المنتخبة المرتبطة بالمجالس الجهوية ،ففي تقرير للجنة الاقتصادية **لمجلس الاتحاد الفرنسي** ، حدد وضعية السكان في سنة 1948 كالآتي[1]:

– ارتفاع عدد سكان الجزائر إلى 8681785 نسمة ، متهم 922272 نسمة غير مسلمة ،و هو الموضوع الذي شغل بال ممثلي السكان بهذا المجلس من خلال المقارنة بين جدولي المجموعتين ، حيث **سجل ارتفاع حاد في النمو السكاني للمجموعة المسلمة و بطئها عند المجموعة الأوربية .**

و قد أثار هذا التطور السكاني بالنسبة لممثلي السكان ، مشاكل ديموغرافية ، ينبغي معالجتها قبل فوات الأوان ، من خلال تدخلات النائب الأوربي " بيار" Pierممثل عن مجلس عمالة قسنطينة الذي حلل الوضعية السكانية القائمة، في حين اقترحت المجموعة الاشتراكية مساعدات مالية لمواجهة التطور السكاني و تدعيم القطاع الاقتصادي من أجل وضع سياسة سكانية تتحكم في النمو الديموغرافي

1 - CAOM , B, N° 81F/1794, rapport du A.U.F,N° 400, sur la situation démographique de l'Algérie

المتزايد ، و حسب تقرير "**ريفوروبي**" لنفس المجلس ، فإن أعضاء المجلس قد درسوا المشروع السكاني بشكل جدي ، نظرا لخطورة الهاجس السكان الذي بات يقلق ممثلي السكان الأوربيين [1].

وأكد العديد من الباحثين في هذا الموضوع ، **فتوة المجتمع الجزائري** الذي يغلب عليه عنصر الشباب و قلة من الشيوخ بسبب الزواج المبكر و كثرة المواليد عند العائلات المسلمة ، بسبب التحسن المعيشي و الصحي ، و في المقابل تسجل ارتفاع نسب الشيخوخة عند الأوربيين ، رغم الإمكانات المتوفرة لديهم[2]، و في **مقال آخر لأحد المهتمين بهذا الموضوع** ،قام بدراسة مفصلة لتطور سكان الساحل من عمالة الجزائر و هجرة السكان الريفيين إلى مدينة الجزائر و المدن الساحلية الأخرى منذ الاحتلال إلى غاية 1954 ، و قد ركز على إحصاء 1948 ، حيث وصل عدد سكان المدن إلى 3360000 نسمة ، و هو تطور هائل بات يهدد أمن الأوربيين ،و يغير ملامح التركيبة السكانية في الجزائر[3]،ونعتقد أن ممثلي السكان بمختلف المجالس المنتخبة أدركوا هذه الحقائق ، المتمثلة في متطلبات السكان الاقتصادية و الاجتماعية لآلاف السكان المسلمين المتواجدين بالمدن، و ناقشوا بجدية هذا المشكل المتطور الذي بات يشكل قنابل موقوتة تهدد السلم الاجتماعي الأوربي .

ذلك ما دفع ببعض الهيئات المتخصصة في الجانب الاقتصادي بأن تقوم بالتحقيقات حول القضايا الاقتصادية و الاجتماعية الخاصة بالجزائر و علاقتها بالميتربول ، حيث توصلت إلى عدة نتائج حول النمو الديموغرافي ، و كيفية مواجهه استهلاكه ، من أجل تفادي الخلل الموجود بين الزيادة السكانية و النمو الاقتصادي ،و كان أهم هذه التقارير التي تناولت هذا الموضوع تمثلت في تقرير

1- ibid, Rapport du « Reverbori »A.U.F

2- Secrétariat social d'Alger l'Algérie et sa Jeunesse présenté par Breil (j) , op cit, pp 40- 93

Cf , Ageran (CH.R), Algérie Contemporaine, T2…op cit p 471

3- Anannou(P) : « les Populations Rurales Musulmanes du Sahel D'Alger »in Revue R.A, V 097, 1953 , OPU, p p 369 - 414

"ماستبيول"، الذي عالج مشكل النمو الديموغرافي ، انطلاقا من تأثير المعطيات الاقتصادية على التطور السكاني [1].

و بينت الإحصائيات تواصل النمو السكاني للمسلمين بشكل سريع أكثر من قبل ، رغم تدابير السلطات و تحذيرات المنتخبين ، حيث أكدا كلا من الباحثين "أجيرون و إليستار " هذه الزيادات ، التي وصلت سنة 1954إلى أكثر من **تسعة ملايين نسمة** ،أما عدد الأوربيين فوصل في نفس السنة إلى 984910 نسمة نقلا عن الإحصائيات الرسمية ، التي حللت نسب الزيادات و الوفيات ، و دعمتها بتقديرات مستقبلية عن تطور السكان في الجزائر ، و بالتالي و ضحت بشكل علني الانفجار السكاني عند المسلمين و انخفاضه عند الأوربيين[2].

و تؤكد لنا هذه الدراسات مدى اهتمام الإدارة الاستعمارية بهذا الشأن في تخوفها من انخفاض عدد السكان الأوربيين ،و الذي انعكس ذلك سلبا على ممثلي السكان بالعمالات الثلاثة ، خاصة بقسنطينة التي يقل الأوربيون فيها بشكل كبير و هو ما أدى بالسلطات المحلية و المنتخبين إلى تحليل تركيبة المجتمع الجزائري ، مركزين على صيرورة المجتمع الجزائري و طبقاته الاجتماعية و تأثيرها **على النسيج الاجتماعي للجزائر المستعمرة** .

إن أعضاء المجالس العامة أنفسهم ينتمون إلى فئات اجتماعية عديدة ، فمنهم من ينتمي لطبقة الملاك الزراعيين الكبار و آخرون ينتمون لطبقات متوسطة ، من محامين و أطباء و موظفين و مجموعة أخرى تنتمي لطبقة البروليتاريا ، و بالتالي انعكست هذه التركيبة الاجتماعية على مواقفهم من التركيبة الاجتماعية للسكان الجزائريين،خلال مناقشاتهم لأوضاع السكان ،حيث تبين لنا الإحصائيات الرسمية

1- CAOM, B,N° 81F/ 1794, Rapport de Mastepiol ,27/01/1955, op cit

2- Alistaire (H), la Guerre d'Algérie , op cit p 65

و أيضا شارل روبار أجيرون ، مرجع سابق ص 771

أن المجتمع المسلم ينقسم في غالبيته إلى فئة قليلة من الملاك الكبار العقاريين الموالين للإدارة الاستعمارية، **التي ساعدت ممثليهم للوصول إلى مقرات المجالس العامة** ، في حين تتشكل الأغلبية من الطبقة البروليتارية الريفية أو الحضارية [1]، التي وجدت ممثلي التيارات الوطنية و اليسارية تدافع عنها،و قد يبدو لنا أن هذه المعطيات انعكست سلبا على تطور السكان المسلمين ، الذين وجدوا نفسهم مهمشين من حقوقهم المشروعة التي أقرتها السياسة الاجتماعية الاستعمارية ، و بالتالي أحدثت هذه المعضلة نقاشا واسعا داخل المجالس العامة و أثرت على نفسيتهم و جعلتهم في الكثير من الأحيان لا يثقون في هؤلاء الممثلين، بسبب تحكم أصحاب النفوذ من الأوربيين و المسلمين على مصالحهم الحيوية[2].

2.3 – المواقف المختلفة من الآفات الاجتماعية

لقد ورد في مداولات المجلس العامة، اقتراحات و التماسات لأعضائها تطالب ولاة العمالات **بالاهتمام بانشغالات السكان المسلمين الاجتماعية** ،كتحسين المستوى المعيشي لهم ، و التخفيف من البؤس الذي يعانونه و ظرفهم الصحية المتدهورة و انتشار البؤس و البطالة و ظاهرة الخماسين في المجتمع الجزائري المسلم ، عكس الأوربيين الذين يعيشون في ظروف حسنة،ذلك ما سنحاول أن نعرج عليه من خلال انعكاسات أشغال هذه المجالس العامة و تأثيراتها على الجزائريين ، و سنحاول أن نختار نماذج من هذه الاقتراحات و الالتماسات لتواجدها في كل جلسات المجالس

---

[1] - Eleshans (H), Guerre d' Algérie …op cit p 171

[2] - هناك عدة دراسات تناولت بالتحليل و النقد تطور المجتمع الجزائري المسلم و اهتمت بفئاته الاجتماعية طبقاته الاقتصادية ، ومحاولة الإدارة الاستعمارية استغلال هذا التناقض الطبقي ، و انسحاب معظم الممثلين الحقيقيين للسكان من العملية الانتخابية لتفرض الأمر الواقع على السكان المسامين و لا تباهي بمطالبهم ، انظر:

Ageran (CH.R), Genèse de l'Algérie , op cit pp 369 – 387

العامة ، و سنقارن فيما بينها لمعرفة مدى قدرة هذه المجالس من إيصال انشغالات السكان إلى السلطات التنفيذية.

1.2.3– محاربة البؤس الاجتماعي و الفقر في أوساط السكان المسلمين

قد نجد أنفسنا نبحث عن الأعذار للإدارة الاستعمارية ، من خلال تطرقنا لبعض المواقف المشرفة لأعضاء المجالس العامة حول بعض القضايا الاجتماعية السيئة التي يعيش فيها السكان المسلمين ، من خلال البحث في أشغالهم العديدة حول التماساتهم و تحليلاتهم الجريئة لهذه الأوضاع ، و هذه التدخلات مسجلة في سجلات المجالس العامة .

فكثير من التقارير المستقلة أكدت البؤس الذي يعيشه السكان ، **ففي سنت 1948 لم تكن تقدر عدد الحريرات الغذائية للسكان سوى 802 حريره مقارنة بسكان الميتربول**[1] ، مما دفع أعضاء المجلس العام لوهران في كثير من جلساته يطالبون بتحسين المستوى المعيشي للسكان المسلمين من خلال دعوتهم إلى التوزيع العادل للمواد الغذائية و رفع الاحتكار عنها [2] ،و تثبيت أسعار اللحوم و دعم أسعار القمح[3]، و هو ما يؤكد لنا اقتراحات العديدة و رفعها لدى سلطات العمالة و الضغط على اللجان المالية للمجالس بأن تخصص منحا لمساعدة السكان .

و العديد من الباحثين استخلصوا من التقارير الخاصة بالتحقيقات التي قامت بها السلطات المحلية عن الأوضاع التي يعيشها السكان بأنها مأسوية ، و أن النتائج سيئة ، فلا يكفي إنقاذ هذه الأنفس بقدر ما ينبغي توفير الغذاء للسكان، و أن الوضعية الاقتصادية لملايين سكان جد مأسوية[4] .

1- CAOM B, N° 81F/1794, d'apés le J.O.R .F, séance 18/06/1955

2- C.G.depart d'Oran , Avril 1947 voue N°20, Abdlhadi Au C .G p 101

3- Ibid , 12/08/1947, voue de viniger p 144

4- Aron (R), op cit p 218 et Lefeuvre (D), la France et sa Colonie , op cit p 85

و قد نقل الباحث "لوفافر" lefeuvre عن تقرير " أندري رويز" السابق ذكره"في دراسة له جدولا يقارن فيه بين المستوى المعيشي للمجموعتين السكانيتين ،موضحا أن عموم الطبقة الفقيرة من المسلمين[1]، و تؤكد لنا هذه المعطيات ،الواقع المرير الذي يعيشه السكان المسلمين في بلدهم ، حيث انتزعت منهم أراضيهم و تحولوا إلى عمال فلاحيين عند المعمرين أو خماسين عند كبار الملاك المسلمين،و رغم وجود هذه الظاهرة قبل مجيء الفرنسيين بخدمة بعض الفقراء الذين لا يملكون أراضي عند الفلاحين الكبار وفق قاعدة خمس المحصول ، و لكن الوضع أصبح أكثر مأسوية في الفترة الاستعمارية ، بتحول العديد من الفلاحين إلى خماسين ، بسبب مصادرة أراضيهم ، و بالتالي تحول الجزء الأكبر من سكان الأرياف الجزائرية إلى فقراء حسب دراسة قامت بيها الأمانة الاجتماعية لمدينة الجزائر، التي حددت مفاهيم مصطلح " الخماس " و تطوره التاريخي و وضعيته خلال الاحتلال الفرنسي، و أنه مجبر للعمل طول السنة مع أفراد عائلته من أجل خمس المحصول الزراعي ، الذي لا يكفيه أحيانا ، مما يدفعه في كثير من الأحيان إلى مغادرة هذه الحرفة إلى المدينة مشكلا طابورا من الفقر و التعرض للاستغلال مرة ثانية في مدن المستوطنين[2] .

و هو ما يجعلنا نستخلص الوضعية المتدهورة للسكان المسلمين،و تضررهم نتيجة فشل الإصلاحات الفرنسية ، حيث تم مناقشة هذه المسألة بالجمعية الفرنسية مرارا حسب وزير الداخلية الفرنسية السيد "**دبرو**" ، الذي تطرق للمسائل الاجتماعية الخاصة بسكان الشمال الإفريقي [3].

و كان أعضاء المجالس العامة في كثير من جلسات المداولات أو خلال الاستماع للتقارير المالية و مناقشة التماسات أعضاء المجالس العامة حول هذا الموضوع يبدون أرائهم .

1- Ibid, p86

2- Secrétariat social …, Journée d'études … op cit pp 67 – 71

3- Echo D'Oran , 21/05/1947

فكثيرا ما **نظم أعضاء مجلس وهران** أياما تضامنية مع المحتاجين و الفقراء، بتقديم حساء جماعي و القيام بتوزيع المواد الغذائية و الألبسة ، بفضل المنح التي كانت تقدمها البلديات و المجالس العامة بمساهمة خزينة الجزائر بقيمة 25000000 فرنك و 4000000فرنك من خزانة العمالة ، كما ساهمت الجمعيات الخيرية الإسلامية في هذا العمل ، التي تعاونت في كثير من الأحيان مع الجمعيات الأوربية في بلديات " تيارت و مغنية و ندورومة"[1] .

أما **مجلس عمالة قسنطينة** ، فقد تدخل أعضاؤه في كثير من الجلسات في نفس الموضوع مطالبين بالاحتفاظ على القدرة الشرائية للسكان المسلمين و عدم رفع أسعار المواد الأساسية الخاصة بصناعة الخبز بتدخل النائب بن جلول و العضو الأوربي "سيانفاراني"، مما يدل على الاهتمام البالغ لأعضاء المجالس العامة بالسكان[2].

و قد تدخل **رئيس المجلس العام لعمالة الجزائر هو الأخر**، خلال انعقاد مؤتمر رؤساء المجالس العامة في الجزائر عن الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للجزائريين خلال جلسة الافتتاح مرحبا بالمؤتمرين ، موضحا لهم الظروف الصعبة التي يعيشها السكان مبديا تفاؤله بهذا الاجتماع لإيجاد الحلول لهذه المشاكل العويصة[3].

و قد دافع أعضاء المجالس العامة أيضا عن السكان المتضررين من الكوارث الطبيعية كالفيضانات و الزلازل ، و كيفية مساعده السكان المسلمين ، و كان لتدخل بعض الأعضاء المسلمين صداه الحسن على نفسية السكان ، مثل ما حدث بمجلس عمالة الجزائر في شأن الفيضانات التي حدثت

---

1 - C.G.depart d'Oran , exposé du Préfet session ordinaire , Avril 1950 Chapitre VI, reformes 1948 – 1949 - pp 337 – 338

2 - C.G.départ de Constantine , TII, octobre 1951 p 173 -

3 - XVI, congres des Présidents des Conseils généraux Français En Algérie , Juin 1953 , op cit pp 140 – 149

بمنطقة الشلف ، **بتدخل "الإبراهيمي** "عضو مجلس الجزائر ، موضحا بأن الكوارث مست العمالة كلها ،و قد طالب رئيس المجلس بتكوين لجنة من منتخبي العمالة لدراسة هذه الوضعية[1] و بمجلس عمالة وهران تطرق أعضاؤه لمنكبي منطقة " نمور" بسبب فيضانات وادي " قزوانة" في ليلة 13 و صباح 14 من شهر أيريل 1954 ، التي أضرت السكان و محاصيلهم الزراعية [2] .

و نعتقد من جهتنا أن تدخلات أعضاء المجالس العامة واضحة في تشريح هذه الأوضاع و إبداء الرأي فيها و مناقشتها بشكل شفاف داخل قاعات المداولات

2.2.3 – محاربة البطالة

تتضارب الإحصائيات الخاصة بعدد البطالين ما بين المؤسسات الرسمية و بعض التقارير المختصة في الشأن الاجتماعي، ذلك بسبب التدهور الخطير للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للسكان المسلمين ، حيث وجد العديد من الأهالي أنفسهم بدون عمل ، و يحتاجون إلى مساعدة من الإدارة المحلية و إنجاز العديد من المشاريع لامتصاص البطالة [3]، و لذلك فالبطالة أضحت الآن تضرب السكان من العمال ، بالإضافة لانخفاض القدرة الشرائية باستمرار ، وعدم وجود ضمان اجتماعي للبطالين [4]، مما جعل أوضاع السكان تزداد سوءا ، و **يصل مداها إلى ممثلي السكان بالمجالس العامة** ، التي ناقشت هذا الموضوع في معظم جلساتها ، مثل ما سبق لنا ذكره في الفصل السابق .

1- -C.G depart d'Alger , commission départementale séance 26/04/1954 pp 22 -24

2- C.G. depart d'Oran , séance 20/04/1954 pp 38 – 39

3- - CAOM , B, N° 5I/40, depart d'Oran , Situation…op cit

4- إبراهيم ابن العقون ، الكفاح القومي و السياسي ...ج3 ،مصدر سابق ص 129 قارن:

Egretaud (M), réalité de la Nation Algérienne , ed, sociales Paris , 1961pp 148 - 160

و سنحاول أن نستخلص من تلك التدخلات أبرز الانعكاسات المترتبة عن أشغال المجالس العامة و هل استطاعت أن تعطي الموضوع حقه ؟و هل أثرت على السلطات المحلية بالعمالة و المركزية بالجزائر و باريس ؟

تشير كثير من الدراسات إلى ازدياد عدد البطالين في نهاية الأربعينات و بداية الخمسينات من القرن العشرين ،رغم عدم دقة الإحصاءات المسجلة ، بسبب أن الكثير من الجزائريين لا يسجلون أنفسهم و حسب تقرير "**شون** " مدير العمل في الحكومة العامة ، الذي صرح بأن عدد البطالين في ارتفاع متواصل ، مذكرا أن 250000 شخص لا يجدون عملا إلا في المناسبات و المواسم و حسب إحصائيات 1948 ،إننا نجد 2750000 يعملون في المزارع من أصل 7580000، أما بالمدن فاتسعت ظاهرة البطالة و تفاقمت ، و بالتالي ازدادت الوضعية تدهورا [1].

و مما لا شك فيه أن تقارير حكومية أخرى أشارت لموضوع البطالة و قدمت لنا معطيات كارثية عنها و دقت نقوس الخطر ، و دعت إلى ضرورة البحث عن علاج فعال لها ، محملة مشكلة الانفجار الديموغرافي،و فشل الإصلاحات الفرنسية في مواجهة هذه الآفة،و حسب **تقارير الحكومة العامة** ، فإن عدد البطالين كان كالآتي[2]:

-عمالة الجزائر وصل العدد إلى 38000 – عمالة وهران: // 25000

– عمالة قسمطينة // 110000

مما دفع بأعضاء المجالس العامة إلى تبني أسلوب العمل المباشر مع هذه الظاهرة ، مثل ما ذهب إليه تقرير " مابال " Malpel بمجلس قسنطينة [3]، و نفس الشيء عرفه المجلس العام لوهران، الذي

1- - Lefeuvre (D), la France et sa Colonie …op cit pp 80 – 81

2- - GGA, Exposé de la situation…1952 , op cit

3- – C.G. depart de Constantine octobre 1947 , rapport du Malpel , N° 176 , p 148

ناقش المشاريع الممكن إنجازها من الميزانية الاستثنائية، من خلال التماس بعض أعضائه ، السادة "لوموان"و كامبون" و مالي"الذين ذكروا فيه، أنه ينبغي على المجلس العام الاهتمام بالبؤساء وفق المطالب الآتية[1] :

"- نطالب بكل إلحاح فتح ورشات التشغيل في أقرب وقت لمحاربة البطالة ، و موافقة الإدارة على المشاريع المقترحة.

- نطالب بفتح المجال أمام جميع الأشغال بالعمالة،وتوفير الأموال اللازمة،و لابد من دفع المستحقات للبلديات التي فتحت هذه الأشغال... و يتم إرسال هذا المقترح للبلديات..." .

لذلك كان تدخل أعضاء المجالس العامة في طرح إشغالاتهم حول هذا الموضوع ، تتركز على ضرورة إيجاد الحلول السريعة بتوفير مناصب الشغل للعمال بالمدن و اقتراح ورشات عمل لدى سكان الأرياف ، حيث كان لتدخل كثير من الأعضاء حول هذا الموضوع بمجلس عمالة قسنطينة صداه لدى سكان أرياف هذه العمالة التي سجلت أعلى نسب البطالة حسب التقارير الرسمية ، حيث ناقش هؤلاء الأعضاء التماس حول ورشات العمل قدم لوالي العمالة،و كان من أبرز المتدخلين النائب الإبراهيمي الذي اعترض على التركيز على المناطق الجنوبية من العمالة، باعتبار أن المناطق الشمالية منها، تتعرض هي الأخر لنفس المشكلة بسبب نزوح سكان هذه المناطق نحو الشمال،مما انعكس إيجابا على التوازن الإقليمي بالعمالة ، أما الدكتور "خليل" فقد طالب برفع القروض الخاصة بورشات البطالة بدائرة باتنة إلى ثلاثة أضعاف، أما النائب عباس فقد طالب بإنشاء بطاقة خاصة

Cf, C.G.depart d'Alger , 12/11/1947

[1]- C.G. depart d' Oran , séance du 12/011/1947 , pp 143 – 144

بالبطالين ، لأن السكان المسلمين في الغالب لا يفهمون في التشريعات الاستعمارية ، **فهؤلاء الرجال** العظام حسب "عباس "يهتمون بالقدر الأدنى للحياة ولا يطالبون بالمستحيل [1].

إن هذه التدخلات كانت صائبة في نظرنا لأنها حاولت تشريح أسباب البطالة و نتائجها السلبية على المجتمع الجزائري المسلم الذي تعرض لهزات اقتصادية و اجتماعية ؛و وحد نفسه أمام مشاكل كثيرة،و إذا حاولنا أن نتعرف على أوضاع المجتمع الجزائري ، فإننا نجدها أقل بكثير من الحد الأدنى ، خاصة لدى سكان الأرياف ، و بالتالي فالبطالة كانت جاثمة على صدور الجزائريين [2]، من خلال ازدياد عدد البطالين و تدهور الأحوال المعيشية لهم .

و نعتقد أن أعضاء المجالس العامة كانوا على دراية بأحوال المجتمع المسلم، و لذلك استطاعوا في نظرنا التحكم في أدبيات الخطاب الخاص بهذا الموضوع ،و تشابهت التدخلات بين المجالس الثلاثة من حيث أسس الطرح و وسائل العلاج ، فمعظم الأعضاء المتدخلين من خلال النماذج المذكورة ، ركزت على اقتراح الحلول الممكنة ، من خلال توفير الأموال من قروض و منح و مساعدات من أجل إنجاح ورشات العمل الخاصة بمشاريع البطالة، باعتبار المجالس العامة لها صلاحيات الموافقة على ميزانيات العمالات ،و أن الهيئات التنفيذية للعمالات كانت في العديد من المرات تزكي هذه المبادرات ، ففي إحدى المراسلات من والي عمالة قسنطينة إلى رؤساء الدوائر يعلمهم فيها ، بأن المصالح المالية للحكومة العامة خصصت ميزانية خاصة لمساعدة الفلاحين المنكوبين الذين أصبحوا بطالين[3]،و نفس الموضوع تطرق له أعضاء مجلس عمالة الجزائر في سنة 1954 ، خلال مناقشة تقرير

---

[1] - C.G.depart de Constantine, session Novembre 1947 TII ; interventions des élus sur le problème du chômage pp 158 – 162- Cf C.G.depart d'Alger 12/08/1948, intervention du « Mahmoudi » et Farres »sur le chantier du chomage p 211 -

[2] - جمال قنان ، مرجع سابق ، صص 110- 111

[3] -Depart de Constantine , Recueil des Actes Administratives, 1951, Chantier du Chômage le 15/10/1951 -

الوالي الخاص بالموضوع و القاضي بضرورة تخصيص اعتمادات مالية ، مطالبا شيوخ البلديات بالسعي لإنشاء مناصب عمل ، من خلال فتح ورشات عمل إنشاء الطرقات و مشاريع المياه [1] .

و قد وصل صدى مناقشات المجالس العامة لموضوع البطالة إلى الهيئات التشريعية المحلية و المتروبولية ،من خلال التقرير الذي قدمه "أندري رويز" حول المناقشات الإيجابية حول البطالة ، بمعاينة الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر ، بالتأكيد على وجود ملايين الجزائريين يعيشون في البؤس ، مما اضطر العديد منهم للهجرة إلى فرنسا و طرح هذا التقرير النقاط الآتية[2] :

"– ازدياد خطورة الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجماهير الفلاحية ، بانتشار البطالة و عدم وجود العمل .

– تحديد الخطوط الكبرى للاقتصاد الجزائري .

– البحث عن الحلول السريعة للعمل و البطالة ، بمساعدة الطبقة الفلاحية الجزائرية و تدعيم التصنيع و وضع سياسة التوسع الاقتصادي ...".

تبين لنا هذه المناقشات بداخل الجمعية الجزائرية ، خطورة هذا الوضع الذي بات يؤرق الحكومة الفرنسية ،التي طرحت عدة مشاريع قوانين على الجمعية الوطنية لإصلاح النظام الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر و اعتبرت في المحصلة، أن البطالة تعود جذورها إلى أسباب اقتصادية ، حيث طالب المشروع الذي تقدمت به النائبة "مارسيل دوفو"Marcelle Devaud بقوانين تخص الضمان الاجتماعي و التأمين على البطالة ، و قد تدخل في مناقشة هذا القانون نوابا مسلمين "**كالأخضر**

1- C.G.depart d'Alger ; Commission départementale janvier 1954 , 2emme Partie pp 505 – 506

2- CAOM , B,N° 1794, Rapport présenté par André Ruiz, 09/02/01955

الإبراهيمي و ساحلي" مركزين على تدعيم الفئات البطالة من الفلاحين و تطبيق قوانين العمل الميتربولية في الجزائر [1].

نعتبر هذه التدخلات جريئة بالنسبة لممثلي السكان، الذين أوصلوا انشغالات السكان إلى أعلى المستويات و بالتالي فإن أشغال أعضاء المجالس المنتخبة قد أتت أكلها في هذا الموضوع أكثر من غيره نظرا للخطورة التي شكلها هذا المشكل على الأوضاع العامة في الجزائر، بيأس الجماهير المسلمة من السياسة الفرنسية المنتهجة،و التي لم تقدر حق تقدير تطلعاتها ، و تمردت على قوانينه غير المطبقة في الجزائر و الوقوف إلى جانب الحركة الثورية الجزائرية، التي **انسحب ممثلوها من المجالس العامة مبكرا** و يئسوا من السياسة الفرنسية العرجاء في الجزائر؛ و **اقتصر التمثيل على المستقلين و المؤيدين للبقاء الفرنسي** بالجزائر.

3.2.3. – الاهتمام بالأوضاع الصحية للسكان

لقد تتبعنا في الفصل السابق مناقشات أعضاء المجالس العامة للأوضاع الصحية في الجزائر بشكل عام و عند المسلمين بشكل خاص ، و تعرفنا على أهم انشغالاتهم من خلال تدخلاتهم في تحليل هذه الأوضاع .

و في هذا العنصر ، سوف نتناول أهم الانعكاسات المترتبة عن تلك المناقشات من حيث مدى استطاعة أعضاء المجالس العامة من تجسيد تصوراتهم للأوضاع الصحية و قدرتهم على إيصال النقائص المسجلة في البلديات و الدوائر التي يمثلونها؟

لقد اتضحت النقائص الملحوظة في القطاع الصحي الاستعماري بالجزائر ، في عدم قدرة الإدارة الاستعمارية على مواكبة التطور الديموغرافي للجزائريين ، حيث ركزت هذه الإدارة جهودها على تأمين

[1] - CAOM B,N° 81F/1558, Politique du Gouvernement Français , J.O.R.F N° 489 , Avril 1954 -

المدن الكبرى ببعض المستشفيات و العيادات الملحقة و بعض المراكز الصحية، في حين ظلت معظم القرى و الأرياف تفتقد مثل هذه المنشآت .

ذلك ما ورد في إحدى الدراسات التي تناولت تطور الوضع الصحي منذ فترة الاحتلال إلى غاية 1954،والتي اعتبرت أن الطب بالمدن قد ارتبط أساسا بالمستوطنين، في حين ارتبط الطب الاستعماري بالأرياف الجزائرية بشكل محدود [1]، و نعتقد أن تلك الانجازات التي تتحدث عنها هذه الإدارة غير كافية في نظرنا .

و قد أوردت مصالح الحكومة العامة في عرضها السنوي هذه المشاكل ، معتبرة أن الانجازات في هذا المجال لا زالت ضعيفة ، و أن الإصلاحات الاجتماعية في مجال مخطط الرقي الاجتماعي ، لم ترق إلى المستوى المطلوب بالتحدث عن حصيلة سنة 1952، ببناء عدد محدود من المراكز الصحية و إضافة بعض الأسرة للمستشفيات القائمة[2]،و قد فرضت هذه النقائص تحرك المصالح الصحية إلى تنظيم أيام تحسيسية و الاستماع إلى تقارير المجالس العامة حول هذا الموضوع[3].
و أهم ما شغل بال أعضاء المجالس العامة الأمراض المعدية المؤثرة على تطور المجتمع الجزائري، التي عانى منها كثيرا في الماضي منذ بداية الاحتلال و خلال الحرب العالمية الثانية ، و خلقت الرعب فيه **كأمراض الكوليرا و الملا ريا و التيفوس و غيرها** ، مما تطلب من المنتخبين إلى مطالبة الولاة والحكومة العامة بوضع برامج التلقيح و توفير الأطباء.

و في الفترة التي نقوم بدراستها كثرت الأمراض المعدية الصدرية و السرطانية ، و باتت واضحة من خلال المناقشات العديد للمجالس العامة للأوضاع الصحية، و اضطرت الهيئة التنفيذية بكل

1- Goiniard (P), op cit pp210 – 241

2- GGA, Exposé de la Situation … 1952 op cit pp 12 – 13

3- A.N.A , Serie Sante publique 1er er 2eme Trimestre ,5 janvier – 30join 1950,semaine de l’éducation sanitaire

من العمالة و الحكومة العامة إلى نشر إحصائيات عن هذه الأمراض و التذكير بخطورتها و توضيح كيفية التصدي لها ، و لذلك ، كان الحاكم العام في كثير من المرات يراسل ولاة العمالات يطالبهم بإحصاء هذه الأمراض المعدية[1].

و نعتقد أن الفضل يعود للمناقشات الواسعة لأعضاء المجالس العامة لهذا الموضوع و إلحاحهم على إيجاد الحلول الناجعة للقضاء على هذه الأمراض، و قد قام المجلس العام لعمالة الجزائر في إحدى دوراته بمناقشة مسألة محاربة الأمراض الصدرية ، و تمّ تقديم التماس لوالي العمالة من قبل السادة الأعضاء " ولد عودية " و لقاني"و أيت علي "يطالبون فيه ببناء مستشفى خاص بهذه الأمراض ، من أجل التكفل بالسكان المصابين بهذا المرض ،و هي عينة لما كان يطالب به المنتخبون الجهويون[2].

يدل هذا الإلحاح من قبل هؤلاء الأعضاء،على الأهمية التي توليها المجالس العامة بالموضوع الصحي، و اعترافهم بالنقائص المسجلة و التقصير الملحوظ عند الإدارة الاستعمارية . لذلك لم تيأس المجالس العامة من إثارة هذا لموضوع مرارا في مجالسهم و توجيه النقد للإدارة على تقاعسها ، بحيث كان كل متدخل يتحدث عن مشاكل المنطقة التي يمثلها، و يطرح الاقتراحات و تسجل على شكل التماسات و مطالب محددة و استفسارات عن بعض الغموض المسجل هنا وهنالك[3].

يجعلنا ذلك نعتقد أن أشغال المجالس العامة كان لها نتائج مزدوجة،برفع انشغالات السكان من جهة و الضغط على الهيئات التنفيذية و المصالح الصحية المختصة.

1- A.N.A , Série Sante publique , direction de la santé publique et de la famille N° 8248 , correspondance du G.G au préfet de Constantine lez 20/07/01950

2- C.G.depart d'Alger , Avril 1950 p 17

3- CAOM , B, N° 81F/ 714 Rapport Du Préfet d'Alger Au G.G sur la deuxième session, 05 octobre 06novembre 1952

3.3 – المواقف المختلفة لأعضاء المجالس العامة من سياسة التمدرس الفرنسية في الجزائر

لقد ناقشنا في الفصل السابق موضوع التعليم في مداولات المجالس العامة،و تعرفنا على التباين الواضح من هذه المسألة، من خلال طرح وجهات نظر أعضاء المجالس العامة من هذا الموضوع . لذلك تطرح أمامنا إشكالية التمدرس للتلاميذ الجزائريين و هل استطاع الأعضاء المسلمون من التجاوب مع هذه المسألة و ما مدى سعي هؤلاء الأعضاء في إدماج التلاميذ المسلمين في الثقافة الأوربية؟

3.3.1.– مواقف أعضاء المجالس المسلمين من سياسة التمدرس الفرنسية

لقد اهتمت الإدارة الاستعمارية بموضوع التعليم كثيرا ، و قامت بوضع البرامج الخاصة بتعليم المسلمين ضمن صنف "**ب**" و بإمكان بعضهم الالتحاق بالصنف "أ" الخاص بالأوربيين على النمط الميتروبولي،و لذلك قام المشرع بإصدار مرسوم خاص بتعميم عملية التمدرس الخاصة بالتلاميذ المسلمين بتاريخ 27 نوفمبر 1944 ،و يأمل هذا المشروع بتمدرس مليون تلميذ مسلم في غضون 20سنة المقبلة و تتضمن هذه الخطة بناء 3900 قسم ما بين سنتي 1945 و 1952 ، و قامت الحكومة العامة بإحصاء عدد الأقسام في سنة 1952 ، فوجدت 10596 قسم منها 10023خاصة بالابتدائي و تم إحصاء 28718 تلميذ في الطور الثاني منهم 9977 في التعليم التقني [1] .

و رغم هذه التقديرات التي كانت تتمناها الحكومة العامة ، فإن العملية التعليمية الخاصة بالأهالي المسلمين ظلت محدودة حسب العديد من الدراسات[2]،وتطور ببطء عدد التلاميذ في جميع المستويات حيث وصل عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية سنة 1944 إلى 100000 تلميذ و انتقل العدد

1- GGA, Exposé de la Situation …1952 op cit p 15

2- Ageran (CH.R), Histoire de l'Algérie Cont …que sais je …p 84- Cf Stora (B) op cit , p109

في سنة 1954 إلى 302000 تلميذ بنسبة 8,8%، أما عدد التلاميذ الثانويين فكان محدودا حيث وصل سنة 1949إلى 1358 تلميذ و انتقل في سنة 1954 إلى 6220 تلميذ ،و لم يتعد طلبة التعليم العالي 598 طالب في نفس السنة.

أما المؤرخ الجزائر" قداش" فيذكر بأن نسبة التمدرس لم تتجاوز 6,57% ، حيث مثل هذا الموضوع انشغال بال الأحزاب المسلمة بالمجالس المنتخبة ، رغم الخطة التعليمية الجديدة، التي أعلنت عنها الحكومة الفرنسية من خلال مرسوم 5 مارس 1949 الداعي إلى إدماج صنفي التعليم الابتدائيين **"أ" و "ب"**، و شكلت هذه القوانين مادة دسمة للمثلين المسلمين بالمجالس العامة في مجال إصلاح التعليم الفرنسي الخاص بمسألة تمدرس الأطفال المسلمين [1].

و رغم هذا المجهود المبذول من قبل الحكومة الفرنسية، فإن التطور التعليمي، ظل حبيس مواقف التيارات الأوربية المختلفة من تمدرس الأطفال المسلمين ، إذا ما قارنا ما بين المتمدرسين الأوربيين و المسلمين ، **نجد تلميذ مسلم يذهب إلى المدرسة مقابل خمسة أربيين و تلميذة مسلمة مقابل ستة عشر أوربية ، و تصل الأمية إلى نسب عالية للجنسين بالأرياف**[2] .

و قد ناقشت المجالس العامة هذا الموضوع بكثافة في مختلف دوراتها ، مركزة على البناءات المدرسية و توفير المعلمين في المناطق النائية[3] ، مثل ما سبق لنا الإشارة إلية في الفصل السابق، و في المقابل تناولت مسألة التمدرس بقوة و ناشدت مسؤولي التربية على الاعتناء بهذا الموضوع ، حتى يتسنى للتلاميذ المسلمين الالتحاق بالمدارس.

1- Kaddache (M),TII, op cit p57

2- Alistaire (H), op cit p 62

3- CAOM ,B,N° 5I/ 167 , departe d'Oran d'Apres Oran Républicain le 29/10/1948

و لهذه الغاية طالب **مجلس عمالة الجزائر** من المتربول مساعدة الحكومة العامة ،لكي تقوم بواجبها اتجاه تمدرس الأطفال المسلمين بالمبالغ المالية الكافية لإنجاز المدارس و توفير الإطار البشري للعملية التعليمية ، من خلال التماس قوي أهم ما جاء فيه[1]:"طلب المساعدة من الميتربول لإنقاذ سياسة التمدرس الفرنسي في الجزائر،نظرا لأن خطة التمدرس العشرين سنة تكتمل في سنة 1965 غير كافية ، رغم المجهودات المالية ، فكثير من الأطفال لا يجدون المدارس بسبب الضعط الديموغرافي ، و أيضا لرغبة السكان بتعليم أبنائهم ...و نأسف لعدم دمج التلاميذ في الثقافة الفرنسية و نظرا لاستحالة توفير الإمكانات نقرر: – نطالب الميتربول بمساعدة الجزائر بالأموال الكافية لتمدرس التلاميذ المسلمين...".من إمضاء **"لقاني "و "فارس "و أيت علي "و آخرون** ...

إن إصرار أعضاء المجالس العامة على طلب المساعدة من الميتربول له مغزاه ، المتمثل في عدم قدرة الحكومة العامة و أجهزتها التنفيذية على مستوى العمالات من تنفيذ الإصلاحات الفرنسية في مجال التعليم ، بسبب ضغوط اللوبي الاستيطاني على مستوى الهيئات التنفيذية و المنتخبة على العملية ، و خشيته من تمدرس المسلمين ،لذلك فهو يتباطأ في تنفيذ البرامج التعليمية .

و هناك أطراف أخرى من الأوربيين ترى عكس ذلك ،فهي تعتبر تطوير التعليم الفرنسي هدفا ينشده المسلمون برغبتهم في بناء المدارس في جميع الدواوير ، من أجل محاربة الأمية ، و مواجهة حركة الإصلاح الديني عند المسلمين المناهضة للوجود الفرنسي في الجزائر ، و ركزت تقارير أخرى للسلطات المحلية على رغبتها في التعليم التقني و المهني للمسلمين لأنه يناسبهم حسب وجهة نظرها [2] .

و ذلك ما ذهب إليه أعضاء مجلس الجزائر في مناقشة تقرير لجنة التعليم و التربية برئاسة " عبد السلام" المخصص لصعوبة التحاق الأطفال المسلمين بالمدارس ، حيث تدخل العضو الأوربي فافول"

1- - CAOM, B, N° 81F/714 , **Vœu des Conseillers d'Alger sur la scolarisation des Musulmans**

2- Aron (R)et Autres d'après les Enquêtes des Autorités Locales , L'Algérie du demi siècle op cit pp 204- 205

Favolle،الذي نبه إلى رفض بعض المدراء استقبال الأطفال المسلمين بالبلدية المختلطة ب"عزازقة"، فرد عليه رئيس المجلس بأن الوضع مشابه في جميع بلديات العمالة ، بعدم التحاق اغلب التلاميذ بالمدارس بسبب قلة المعلمين ، وذكر بأنه سيسعى مع والي العمالة لحل هذه المشاكل[1] .

و نفس المشكل عانت منه **عمالة وهران** في مناطقها النائية ، بنقص المعلمين بسبب عدم وجود السكنات ، بتدخل ممثل "**أفلو** "موضحا تدهور الوضعية التعليمية لعدم التحاق المعلمين رغم توفر المدارس ، فتدخل بعض الأعضاء المسلمين أمثال "لقرع" و "بن خلفة" بتوظيف حمالة البكالوريا الصنف واحد ، و عرض السيد بن خلفة مقرر لجنة التعليم و التربية بنفس المجلس إحصائيات عن المخطط المدرسي و إمكانات التمدرس ، وذكر بأن لجنته طالبت من الجمعية الجزائرية رصد الأموال من خزينة الجزائر لتدعيم المخطط المدرسي[2]،و نفس الموضوع أثير مرارا بالمجلس العام لقسنطينة حول النقائص المسجلة في عملية التمدرس ، و طالب الأعضاء بفتح مجال التوظيف أمام **خريجي المدارس الإسلامية الثلاثة** ، التي تحولت إلى مدارس التعليم الثانوي بعد سنة 1951[3] .

1- C.G.depart d'Alger , séance 6/10/1948 pp 43 – 45

2- Oran Republicain , le 08/04/1954 et 11/10/1954 et 23/101954, « le problème Scolaire dans des délibérations du C.g.depart d'Oran

3- G.depart de Constantine Session Octobre 1947 Rapport du préfet N°110

إن الثانويات الفرنسية المسلمة ، تعود جذورها إلى المدارس الإسلامية الثلاثة التي أنشأت وفق مرسوم 1850 بالمدية ثم حولت إلى مدينة الجزائر سنة 1859و الثانية بقسنطينة و الثالثة بتلمسان - تقوم بتخريج إطارات الديانة الإسلامية و العدالة و التعليم الإسلامي (مدرس)، و في سنة 1944 تحولت إلى مؤسسات تعليمية مسلمة لمدة ستة سنوات ببرامج مختلطة ما بين الثقافة الإسلامية و الأوربية ، و على إثر مرسوم جويلية 1951 تحولت إلى ثانويات التعليم العام ، و ارتفع عدد طلبتها من 155 طالب سنة 1950إلى 334 سنة 1950 و إلى 776 طالب سنة 1955 ، أصبحت تستقبل الطلبة المسلمين و الأوربيين معا قارن :
Une Chambre d' Economie d'Alger ; le Problème de l'enseignement en Algérie, imprimerie Braconnier ,Alger S.D

وتمثل هذه العينات المختارة من مداولات المجالس العامة الثلاثة، نموذجا حيا لموقف المنتخبين الجهويين من مسألة تمدرس الأطفال المسلمين بالمدارس الفرنسية و الصعوبات التي تواجه التحاقهم بها،و هي في نظرنا تحرك إيجابي لهؤلاء الممثلين خاصة المسلمين منهم ،الذين أدركوا حجم أهمية التمدرس للتلاميذ المسلمين و اعتبروه حقا دستوريا بعد المصادقة على القانون الخاص الذي يدعو للمساواة بين المواطنين ، في حين لم يهتم بعض الأعضاء الأوربيين بهذه المسألة ، متحججين بنقص الإمكانات المالية و البشرية .

2.3.3 – المواقف المختلفة من الإدماج التعليمي للتلاميذ المسلمين في الثقافة الأوربية

إنه بإلقاء نظرة معمقة على مداولات المجالس العامة في المناقشات العلنية حول التعليم ، نكتشف التناقض الحاد ما بين أعضاء المجالس في مسالة الإدماج الثقافي للمسلمين في الثقافة الأوربية ، حيث سعى المشرع الاستعماري إلى إصدار سلسلة من القوانين المنظمة للعملية التعليمية و وضع شروطا قاسية في هذا المجال ، من حيث فتح المدارس و تعلّم اللغة العربية و الثقافة الإسلامية ،و ظل التعليم حكرا على بعض النخب الموالية للإدارة الاستعمارية ، و في بداية القرن العشرين إلى غاية إصلاحات "ديقول" و الدستور الفرنسي ل 1946 و القانون الخاص بالجزائر ، أصبح التعليم في متناول جميع الأطفال الجزائريين نظريا،و لكن ثمة مشاكل و صعوبات واجهت الحكومة العامة في تنفيذ الإصلاحات الفرنسية الخاصة بإدماج المسلمين في المنظومة الثقافية الفرنسية .

و حسب دراسة قد قامت بها "الأمانة الاجتماعية لمدينة الجزائر حول مسألة الإدماج التعليمي[1]،فإنها سجلت صعوبة تحقيق هذا المشروع الثقافي و" الحضاري"، الذي جاءت من أجله فرنسا إلى الجزائر حسب العديد من" الفرنكوفليين "Francophiles"من خلال الصعوبات البشرية و التربوية بسبب وجود سكان لا يجيدون الفرنسية إلا قلة منهم ، و وجود أوربيين احتفظوا بلغاتهم

1 - Secrétariat Social d'Alger , Construire la Cité l'Algérie et sa jeunesse , op cit , pp 45 – 56 -

القومية كالإيطالية و الألمانية و الأسبانية ...إلخ، إضافة للصعوبات المالية و التأخر في إنجاز الهياكل التربوية ، و صنفت هذه الأمانة المستوى الحقيقي للتمدرس بالعمالات الجزائرية ، فاعتبرت أن القطاع الوهراني يمثل أرقى نسب التعليم خاصة بالمدن الكبرى كوهران و سيدي بلعباس و تلمسان و مستغانم و تيارت،ثم تليه عمالة الجزائر ؛ حيث تحتل مدينة الجزائر الصدارة و تليها البليدة و تيزي وزو و أورنينفيل،و تأتي عمالة قسنطينة في المرتبة الثالثة و الأقاليم الجنوبية في المؤخرة ، و اعتبرت أن المسالة خطيرة ينبغي تداركها.

و لقد ناقشت التيارات الجزائرية الممثلة في المجالس المتروبولية هذه المسألة و اعتبرتها ذات أهمية كبيرة للحفاظ على الوجود الفرنسي بالجزائر بمطالبة الحزب الاشتراكي S.F.I.Oتدعيم هذه العملية و ضرورة توفير الأموال من أجل إنجاح مخطط التمدرس في الجزائر[1]، و من جهته اعتبر المؤرخ الفرنسي "أجيرون"بان المدرسة قد لعبت دورا بارزا في تكوين أعضاء الطبقة الوسطى أو ما يطلق عليهم بالنخبة المستنيرة[2] التي تعلمت في المدارس و المنفصلين عن شعبهم حسب أطروحة المستوطنين الرافضين لتعلم المسلمين و يعتبرون ذلك خطرا عليهم ، و في المقابل هناك أطراف من المنتخبين التي دافعت على تعلم اللغة الفرنسية ، و اعتبروا أنفسهم أحق بها مثل المستوطنين .

هذه التناقضات التي تحدثنا عنها بين مختلف الأطراف الفاعلة بالجزائر و باريس ، تجسدت ميدانيا **بالمجالس العامة خلال مناقشتها لموضوع التعليم الخاص المسلمين.**

و قد تجلت المؤشرات القوية في مجال تدعيم الإدماج الثقافي بواسطة المدرسة، من قبل الكثير من أعضاء المجالس المسلمين الذي دافعوا بشدة عن الإنجازات الحضارية لفرنسا بالجزائر ، **واعتبروا أنفسهم فرنسيين** ،حيث جرت مناقشات حادة بين أعضاء المجلس العام لعمالة الجزائر حول هذه

1- Oran républicain le 16/01/1953, C f, Jeune Chambre Economique …op cit , Enseignement Publique p 9

2- Agéran (CH.R), la genèse de l'Algérie … op c it p 378

المسألة[1]،من خلال تدخل النائب "فارس "حول صعوبة الوصول إلى إدماج حقيقي بوجود أكواخ أو مدارس راقية ب 40 تلميذ في القسم الواحد ، و تطرق لتجربة سكان دائرتي "تزي وزو " و "المدية الذين قاموا بمساعد المسؤولين بالأموال و تقديم القطع الأرضية لبناء مدارس من أجل ذهاب أبنائهم إلى المدارس، و أشاد بتجربة الدمج التعليمي بين المجموعتين ، معتبرا ذلك إصلاحا في الاتجاه الصحيح و أضاف قائلا بأنه على مقاعد المدرسة تتحقق الوحدة بين تلامذتنا الفرنسيين و المسلمين و بهذا الشكل فإن مجموعتي السكان يمكنهما التعارف من أجل تكوين "جزائر الغد"[2] .

إذن لا مجال هنا للشك من هذه التدخلات ،التي تصر على إدماج المجتمع الجزائري في الثقافة الفرنسية من قبل شخصيات مرموقة في نظرنا ،تقلدت مناصب قيادية على مستوى المجلس العام و الجمعية الجزائرية **،و يبدو أنه تأثرت كثيرا بالثقافة الفرنسية و سعت مع آخرين بالضغط على الهيئات التنفيذية لتحقيق هذا الحلم ، أمام مجموعة سكانية تتجه نحو الثقافة الفرنسية ببطء شديد .**

ذلك أن فرنسا الرسمية بذلت كل ما في وسعها لاختراق النظام الاجتماعي و الثقافي للسكان الأصليين و حاولت التأثير عليهم ثقافيا من أجل فرنسة المجتمع الجزائري،و إيجاد تعاون ما بين المجموعتين في كثير من الأحيان عن طريق تهيئة نخب متعلمة موالية لفرنسا عن طريق التعليم و الزواج و الحصول على الجنسية الفرنسية بالتخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية ، و لكنها حسب الباحث "إيليسون هارموت" ظلت محدودة[3] .

1- C.G.depart d'Alger, séance 30/04/1949,débat sur l'enseignement p 699

2- ibid

3- Eleshans (H), op cit pp 184 – 185

و من جهة أخرى تشير العديد من الإحصائيات إلى قلة المسلمين المتأثرين بالثقافة الفرنسية ، ففي سنة 1954، أحصي 15,3%من الذكور و 6,3% من الإناث يملكون المعارف اللغوية الشفوية الفرنسية ، أما كتابيا فلم تتجاوز النسبة عند الذكور سوى 5,9% و عند الإناث 1,6%، و أشار الباحث السابق هذا الخلل إلى نقص الإمكانات التعليمية و العراقيل التي توضع أمام التعليم الفرنسي ، بمحاولة الفرنسيين الحفاظ على المؤسسات التعليمية التقليدية و السماح للثقافة الشعبية ، وتضع العراقيل أمام اللغة العربية الفصحى في المدارس،"[1]رغم أن الاستعمار استطاع بطغيانه أن يفرض اللغة الفرنسية على عدد معين من المثقفين في الجزائر" و بالتالي فشل السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر حسب وجهة نظره ، و إن فرنسا لم ترد توسيع التعليم و اقتصرت على نخبة صغيرة من المسلمين و هو ما أثر سلبا على عملية الإدماج الثقافي في الجزائر[2]، و يخالفه الرأي الباحث "قوانار"Goinard"الذي تتبع مراحل عملية الإدماج الثقافي في الجزائر بواسطة التعليم، و ذكر أمثلة من الإنجازات الحضارية في بناء المدارس و الجامعات و مدارس المعلمين ، وتخريج المدرسين و الحقوقيين المسلمين [3].

ولكننا نعتقد أن هذه الإنجازات التي يتحدث عنها البعض من الباحثين أو أعضاء المجالس العامة ، **إنما جاءت لخدمة الاستيطان الأوربي و الحفاظ على الوجود الفرنسي في الجزائر ، و عكست خطب الحاكم العام "نايجلان "خلال زياراته الميدانية لمناطق من الجزائر، هذه الرسالة الحضارية حسب وجهة نظره بالتركيز على تعليم الأهالي**،و أن السكان يريدون المدارس و المعلمين و المستشفيات و الأطباء[4]و حاول بعض رؤساء البلديات تجسيد هذه الظاهرة في تقاريرهم المرسلة

---

1 – طهاري مجمد ،الحركة الإصلاحية في الفكر الإسلامي المعاصر ، الكتاب الثالث عبد الحميد ابن باديس1999 ص 9

2 - ibid

3 - Goinard(P),op cit pp 242 – 261

4 - Echo D'Oran 16 – 17Janvier et 25 – 26 Janvier 1949

للحاكم العام حول نجاح الإدماج التعليمي في بلدياتهم ،من خلال مراسلة شيخ بلدية تلمسان يوضح فيها :" بأن الأهالي قد تأقلموا مع التعليم الفرنسي و رأوا في فائدة لهم ، و أن معظم الأهالي يرسلون أبناءهم إلى المدارس الفرنسية من تعليم عام و مهني ،و توجد أيضا مدرسة للبنات و مرافق خدماتي مثل مراكز العطل" [1].

و لاحظنا اهتماما بالغا من قبل أعضاء مجلس وهران حول الإدماج التعليمي للمسلمين في الثقافة الفرنسية ،عند مناقشة المسالة التعليمية ؛ حسب ما تناقلته جريدة "إكو دورون"، لجلسة الاستماع إلى مفتش أكاديمية التربية لعمالة وهران [2]، وذكرت بأنه قد رد على المنتقدين للسياسة التعليمية المطبقة في الجزائر ، و قال أن مسالة التعليم في الجزائر جد معقدة، و أضاف بأن المشروع الذي تقدم بيه العضو الأوربي "**بيقارا**" يحتاج إلى ميزانية معتبرة ، و تعود الأسباب في نظره إل تزايد أعداد التلاميذ من 110000تلميذ سنة 1942 إلى 227000 تلميذ سنة1952 ، في نفس الجلسة أشاد والي العمالة بالإنجازات الفرنسية ؛ و دارت مناقشات حادة بين أعضاء المجلس حول الدور الذي ينبغي أن يلعبه التعليم عند المسلمين .

إلى جانب هذا الاهتمام القوي من قبل أعضاء المجالس بالإدماج التعليمي للأطفال المسلمين ، **تعالت صيحات أخرى ترفض هذه المسألة** ، من خلال مناداة بعض الأعضاء بالسماح للمسلمين **تعلم لغتهم** ، ذلك ما ورد في التماس للمجلس المالي الجزائري عند مناقشته لموضوع التعليم[3]، الذي طالب من سلطات التربية الوطنية تدريس اللغة العربية بناءً على المادة 57 من قانون 1947/09/20 ،

1 - C.A.O.M, B, N° 5I/40 depart d'Oran Situation Economique et Sociale, Rapport du maire de Tlemcen …op cit

2 - Echo D'Oran du 17/10/1952 et 24/101952

3 - G.G.A, Assemblée financière TII, Séance 10/01/1948 p 533

و جاء في هذا الطلب ، بأن المجلس يطالب بتنظيم تعليم اللغة العربية في جميع أطوار الدراسة ، و وضع قانون خاص بالمدارس الرسمية الإسلامية في الجزائر .

لقد حدد المشروع الإصلاحي لسنة 1944 ، الخطوط العريضة لمسألة التمدرس و وضع مشروعا لمدة 20سنة مثلما سبقت الإشارة إليه ، و ذكرنا أنه قد فشل لاعتبارات مالية و بشرية من اكتظاظ التلاميذ و نقص المعلمين و قلة سكنات المعلمين ، مما دفع ببعض المسؤولين و المنتخبين بالدعوة إلى تشجيع التعليم العربي الحر[1] ، و السماح لجمعية العلماء المسلمين من فتح المدارس ،لأنها في نظر بعض أعضاء مجلس قسنطينة خففت من حدة النقص الملحوظ في المدارس الحكومية [2].

و قد **أشار الشيخ خير الدين** في مذكراته إلى دور المدارس الحرة و انتشارها عبر ربوع الوطن و معهد ابن باديس الثانوي بقسنطينة و دوره في تخريج إطارات هذه المدارس[3] ،و بالتالي فهذه المدارس التي كانت **تعرف بجمعية التربية و التعليم** قد حافظت على الهوية العربية الإسلامية ، وهي حسب الباحث الجزائري الأستاذ "**مرداسي عبد المجيد** ، بأنها حملت معالم النهضة العلمية العربية و الإسلامية في الجزائر و **دعمت المقاومة الثقافية ضد الاستعمار الفرنسي**[4] ، و بالتالي ساهم هذا التعليم في **رفض سياسة الإدماج الثقافي المتبعة** ، و لكن المتعلمين في المدارس الفرنسية ليسوا كلهم إدماجيين ، بل بينت الوقائع و الأحداث ، أن **أقطاب الحركة الوطنية** و **ممثليهم** بالمجالس العامة ، كانو مفرنسين و لكنهم دافعوا في مداخلاتهم عن الهوية الوطنية من لغة و دين و خصوصيات ثقافية

---

1 Secrétariat social , Construire la Cité op cit pp 84 – 85 – Cf -Eleshans (H), op cit,pp175 – 176

2 - C.A.O.M, B, N° 9314/72, Série Continuée ,depart de Constantine , l'Enseignement Privé des Musulmans

3 - محمد خير الدين ، مذكرات ، ج 2،م.و.ك الجزائر د.ت ص 127

4 - Merdaci (A) ,In Revue Inssaniat… , Crasc , Oran , op cit p 101

للمسلمين ، و هي حسب الأستاذ عبد الله الحمادي شكلت خطرا على الكيان الفرنسي[1]، و يوافق الأستاذ **محمد الميلي** وزير التربية الأسبق هذا الطرح يقوله **بأن المدرسة الفرنسية هي التي كونت رجالا التحقوا بثورة نوفمبر** و تولى بعضهم قيادتها، دون أن ينسى عوامل المحيط التي جعلت هؤلاء المتخرجين من المدارس الفرنسية يحافظون على هويتهم الجزائرية المسلمة [2]،و لكن الاستعمار غرس في بعضها الثقافة الفرنسية فآمنت بحضارته و تزوجت من الأوربيات و ظل بعض المنتخبين المستقلين **في المجالس العامة مقتنعين بهذا الطرح رغم اندلا ع الثورة المسلحة في سنة 1954**.

= و يعترف تقرير فرنسي آخر عن دور التعليم الحر الإسلامي في الجزائر في إنقاذ العديد من الأطفال من الأمية ،رغم القوانين المضيقة عليه،و عدم قدرة فرنسا على الوفاء بتمدرس جميع الأطفال المسلمين و قدم جدولا إحصائيا عن المدارس القرآنية بالعمالات الثلاثة[3] .

خلاصة القول ، **أن أشغال المجالس العامة قد أثرت على صيرورة المجتمع الجزائري** ، من خلال المناقشات الواسعة لمختلف قضايا السكان المسلمين، ورفعت إشغالاتهم لدى السلطات التنفيذية في الجزائر و الميتربول ، و وصلت صداها للهيئات التشريعية التي قامت بإصدار قوانين تخص الإصلاح السياسي و الإداري و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي في الجزائر ،و انعكست أشغالهم **في الكثير من الأحيان بالإيجابية، رغم بعض المواقف السلبية لهم** ، المتعلقة بغض الطرف عن السياسة الاستعمارية الاستبدادية في **حق المعارضين للوجود الفرنسي في الجزائر** ، و التي قد تتعلق

---

[1] - عبد الله الحمادي ،الحركة الطلابية الجزائرية 1817 – 1962 ، مشارب ثقافية و أيدلوجية منشورات المتحف الوطني للمجاهد ط2، الجزائر 1995 صص 41 – 42

[2] – جريدة الشروق(الجزائر) بتاريخ 2006/01/05 : مقال للميلي محمد عن "دور المدرسة قبل 1954 في التهيئة للثورة ص 15

[3] - C.A.O.M, B,N° 9314/72, série continuée , depart de Constantine, op cit

بصلاحيات المجالس العامة التي منعها القانون الفرنسي من الولوج في القضايا السياسية و حدد صلاحياتها **بمناقشة القضايا الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية** .

الـخاتـــمـــة

الخـاتمــة

لقد تتبعنا تطور المجالس العامة في الجزائر و ركزنا على التشريعات المنظمة لها ، و قمنا بمسح شامل للمراسيم و القوانين التي وضحت لنا طبيعة هذه المؤسسة الاستعمارية الجهوية ، و أنارت لنا الطريق لمعرفة أهم القضايا التي شغلت بال ممثلي السكان ، و قام ممثلوهم برفعها و مناقشتها بقاعات المداولات و تجدر الإشارة بهذه المناسبة ،بأننا سنحاول أن نجيب على الاستفسارات التي قمنا بطرحها في إشكالية هذا الموضوع.

و لهذا الغرض ، فإننا ركزنا في تحليل موضوعنا، على تطور هذه المجالس العامة ،و عرضنا من خلال مداولاتها معظم انشغالات السكان ، و استخلصنا النتائج الآتية :

– تعرفنا على التطور التاريخي للمجالس العامة ، منذ نشأتها إلى غاية المصادقة على القانون الخاص للجزائر بتاريخ1947/09/20، **و هي الفترة التي اخترناها نموذجا لهذه الدراسة** ، و توصلنا إلى معرفة طبيعة هذه المجالس و أهميتها التمثيلية لسكان المستوطنة الفرنسية و حاجة فرنسا إلى وجود مؤسسات استعمارية محلية تنقل انشغالات السكان، و هو ما تأكدنا منه ، بمساعدة الإدارة الاستعمارية و صول أعضاء مقربين منها.

– أن الإدارة الاستعمارية كانت تسعى جاهدة لاختيار عناصر موالية لها ،منذ تأسيس المجالس العامة في الجزائر ، و ذلك بالاعتماد على تركيبة اجتماعية و اقتصادية معروفة لدى جماهير المسلمين بعد ما تمكنت من القضاء على المعارضين لها خلال القرن التاسع عشر ،و كانت دقيقة في اختيار المثقفين منهم، الذين تتوفر فيهم الشروط التي يرضى عنها اللوبي الاستيطاني؛ لأنها كانت تريد إخضاع الجزائر بشتى الطرق لسيطرتها ، و كانت تخشى من المعارضين السياسيين من الأحزاب الوطنية التي سمحت لهم بالتواجد بهذه المؤسسة بشروط قاسية و استخدام أساليب التزوير الانتخابي في حق قوائمهم الانتحابية

و من جهة أخرى فالقوانين الانتخابية ، قللت من وصول أغلبية من الممثلين المسلمين ، و لم يصلوا في أحسن الأحوال بعد سنة 1944 إلى الخمسين من المجالس المحلية و المساواة بين الهيئتين بالمجالس

العامة إلا في سنة 1951،و هو ما يبين لنا خشية الإدارة الاستعمارية من الحركات السياسية الوطنية و نتج عن ذلك استخدام أساليب البطش و التعسف في استخدام السلطة في حق الأعضاء الوطنيين و الوقوف إلى جانب الموالين لها من المستقلين .

– لقدت أقر المشرّع الاستعماري جملة من التشريعات التي سمحت لأعضاء المجالس العامة، التداول و طرح انشغالات ممثليهم ، و إبداء الرأي في السياسة العامة للحكومة في الجزائر،و فق قوانين محددة و دقيقة تمنعهم من التطرق إلى القضايا السياسية ، مما نجم عنه دخول أعضاء من التيارات اليسارية و الوطنية في صراع حاد مع الهيئة التنفيذية للعمالة مما ترتب عنه ما يلي :

*تتبع دقيق لأنشطة أعضاء المجالس العامة المسلمين المنتمون للأحزاب الوطنية و التضييق عليهم في تجمعاتهم الانتخابية و تلفيق التهم لهم من أجل تحديد مردودهم الانتحابي .

*الدخول في مشاحنات لسانية خلال مناقشة بعض القضايا التي تهم السكان المسلمين .

* يقوم رئيس المجلس العام في كثير من الجلسات بتوقيف المتدخلين المعارضين للسياسة الفرنسية ، و منعهم من مواصلة مناقشاتهم ، من أجل إسكاتهم بطرق قانونية ، منسبا ذلك إلى القوانين المنظمة لأشغال المجلس .

* ينسحب والي العمالة في كثير من الحالات ، عندما يدخل معه أعضاء من المجلس في نقاش محتدم معللا ذلك بعدم احترام هؤلاء الأعضاء للصلاحيات و المهام المنظمة لمداولات هذه المجالس .

إن هذه النتائج المترتبة عن الصراع بين المنتخبين و الهيئة التنفيذية ، إنما تدل على الصلاحيات المحددة في المراسيم المنظمة لهذه المجالس،و التي نعتقد أنها شرّعت لهم التداول في القضايا الاقتصادية و الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بميزانية العمالة و توزيع الاعتمادات المالية على البلديات ، و هنا تكمن في نظرنا أهمية أداء هذه المجالس، بغض النظر عن المشاكل التي كانت تعترضها في كثير من المناسبات،و أن المجالس العامة استطاعت إلى حد أن تنجح في هذا المسار و تحقق بعض النتائج،التي اعتبرتها الإدارة الاستعمارية إنجازا تفاخر به أمام سلطات الميتربول .

– لقد كان للمجالس العامة علاقات عديدة مع المؤسسات الاستعمارية الأخرى بالجزائر و المتربول و اكتشفنا وجود عناصر مهمة منتخبة في المجالس المتروبولية و بالحكومة الفرنسية ، أمثال "روني

ما يار" و "مكي" و"شكال علي" و أيضا بالجمعية الجزائرية و بالحكومة العامة أمثال مشري و فارس و غيرهم، و هي شخصيات بارزه في المجالس العامة ، فرضت وجودها و هيبتها داخل المؤسسات الاستعمارية ، وساهمت في نظرنا في نقل انشغالات السكان إلى مجالس أخرى، باسم المجالس العامة الثلاثة ،و حققت في نظرنا نجاحات مهمة ، و لكن من جهة أخرى كانت هذه العناصر تعبر عن ارتباط الجزائر بفرنسا و لا يمكن أن تتقدم هذه البلاد حسب رأيهم ، إلا وفق هذا المنظور ، مما ترتب عنه انفصام بعضهم عن هذه الجماهير العريضة التي كانوا يمثلونها ، و دخلوا في صراع مع الأحزاب الوطنية و اليسارية التي كانت تدافع بحق عن السكان المسلمين لدواعي أيدلوجية أو وطنية أو دينية.

و لكن في نهاية المطاف، فهذه الجماهير كانت تميز بين من يحمل انشغالاتها لأهداف انتخابية أو لمصالح حزبية أو حمل أمانة التمثيل الحقيقية.

– لقد ناقش أعضاء المجالس العامة حقائق الأوضاع التي كانت تعرفها مناطقهم و بلدياتهم، وقاموا بنقل الأوضاع الاقتصادية المختلفة التي كانت تمر بها الجزائر ، و تمكنوا في نظرنا من إيصال مشاكل السكان إلى قاعات المداولات من خلال تطرقهم لما يلي :

*دافع الأعضاء المسلمون عن عالم الريف المسلم و دعوا إلى توفير ظروف نجاح الإصلاح الزراعي ، بمساعدة الفلاحين و المربين بالإمكانات المالية و التقنية من أجل توفير الغذاء للسكان المسلمين و قد نجح بعضهم في إيصال هذه الانشغالات ، في حين دافع ممثلو المعمرين الكبار على مصالح هذا اللوبي الاستيطاني .

* توصلوا إلى تشريح واقع الصناعة في الجزائر و الظروف التي أحاطت بعملية تصنيع الجزائر ، و تأكدوا من الصعوبات الموضوعية التي كانت تعترض التصنيع في الجزائر ، و دافع بعضهم على الإصلاحات في هذا المجال و اعتبروها مكسبا للسكان المسلمين و المستثمرين الصناعيين بتوفير حاجيات السكان .

* دافع العديد منهم عن قدرة السكان في دفع الضرائب و طالبوا بتخفيف عبئها عليهم ، رغم اقتناع بعضهم بأن الضرائب هي لصالح اقتصاد المستوطنة المدمجة بفرنسا ، و من جانب آخر كان لتدخلات بعض الأعضاء في هذا الشأن أهمية كبرى بالنسبة للسكان .

وأهم نتيجة ترتبت عن تدخلاتهم في هذا الشأن ، هي إطلاعهم سلطات العمالة و الحكومة العامة للأوضاع الاقتصادية المزرية التي بات يعيش فيها السكان، رغم ما كانت تسعى إليه هذه الإدارة للظهور أمام حكومتها بباريس بأنها تقوم بتطوير الاقتصاد الجزائري من خلال النتائج المحققة ، و لكن في حقيقة الأمر كان هذا الرقي الاقتصادي الذي تحدثت عنه هذه الإدارة، يتمثل في تطوير الاقتصاد الرأسمالي ، و لم يكن في خدمة السكان،و بالتالي لم تحقق تدخلات أعضاء المجالس العامة النتائج المرجوة.

– لقد تمكن أعضاء المجالس العامة من مناقشة القضايا الاجتماعية و الثقافية لممثليهم بشكل مفصل، و نقلوا حقائق عديدة عن هذه الأوضاع ، و أدركوا حجم المعاناة التي أصبح السكان المسلمون يعيشون فيها ، و نقلوا لنا معاناة قدماء المحاربين ، و مكانة هذه الفئة داخل المجتمع المسلم و عبروا عن تضامنهم معها ،و وقفوا إلى جانبها باعتبارها تمثل جسورا بين المجتمع الأهلي المسلم و الإدارة الاستعمارية.

و تطرق أعضاء المجالس العامة لواقع القضاء الفرنسي و الإسلامي في الجزائر ، و أولوه اهتماما بالغا من خلال متابعتهم الميدانية لمقراته و مصلحة الموظفين و نقلوا مشاكل هذا القطاع ، و لم ينسوا انشغالات السكان أمام القضائين ، و تمكنوا من الضغط على الهيئة التنفيذية للعمالة ، بتوفير الإمكانات المالية لمصالح هذا القضاء .

و استطاع إلى حد ما أعضاء المجالس العامة ،دق نقوس الخطر حول المشاكل الديموغرافية ،من بطالة و هجرة و وضع صحي متدهور للسكان ، و ترافعوا في مداخلاتهم حول المشاكل المرتبطة بهذه المسائل وق دموا الحلول الممكنة لمشاكل التطور السكاني في الجزائر.
ومن جهة أخرى ركزوا كثيرا على المسألة التعليمية ، و أولوها اهتماما بالغا في مناقشاتهم في جميع

دورات المجالس العامة نظرا لأهميتها ، و مطالبة الممثلين المسلمين من السلطات الوصية بالتكفل بمسألة تمدرس الأطفال المسلمين .

و في اتجاه آخر اهتم بعض المتدخلين بالقضايا الثقافية للسكان المسلمين و دافعوا على المستحقات المالية للجمعيات الخيرية المسلمة،و الجمعيات الثقافية و الرياضية لأنها تخدم التعاون ما بين المجموعتين السكانيتين حسب وجهة نظرهم .

– و أهم النتائج المترتبة عن هذه المناقشات و المرافعات لأشغال المجالس العامة ، تمثلت في الانعكاسات العديدة لهذه الأشغال على التحولات المختلفة للمجتمع الجزائري المسلم سلبا و إيجابا و تمثلت فيما يلي:

* تباين مواقف أعضاء المجالس العامة من التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة، في مجال تزوير الانتخابات التي شكلت وصمة عار للسلطة الفرنسة الاستعمارية في الجزائر و التردد في تطبيق بنود القانون الخاص و الإصلاحات الإدارية و السياسية الأخرى، و السكوت أحيانا على القمع الاستعماري الممارس ضد الجزائريين المسلمين ، خاصة عند مناقشتهم للسياسة العامة و أحداث نوفمبر 1954،حيث سجلنا تواطؤ الكثير منهم مع السياسة الاستعمارية في هذا الجانب و أن الكثير من أعضاء المجالس المنتمين إلى الأحزاب الوطنية كانوا قد استقالوا أو اعتقلوا .

* وقف الكثير منهم إلى جانب السكان في قضاياهم الاقتصادية و الاجتماعية ، بالدفاع عنهم و رفح شكاويهم و احتجاجاتهم المشروعة .

* ناقشوا كثيرا القضايا التعليمية و الثقافية، مطالبين المساواة و الإدماج التعليمي و الثقافي للأطفال المسلمين في المنظومة الثقافية الفرنسية .

– و في الأخير ،نجد أنفسنا أمام مؤسسة استعمارية منتخبة على المستوى الجهوي ، حاولت أن تتقرب من السكان المسلمين و ترفع انشغالاتهم قدر ما تسمح به الإدارة الاستعمارية و سياسة حكامها المنتهجة في الجزائر.

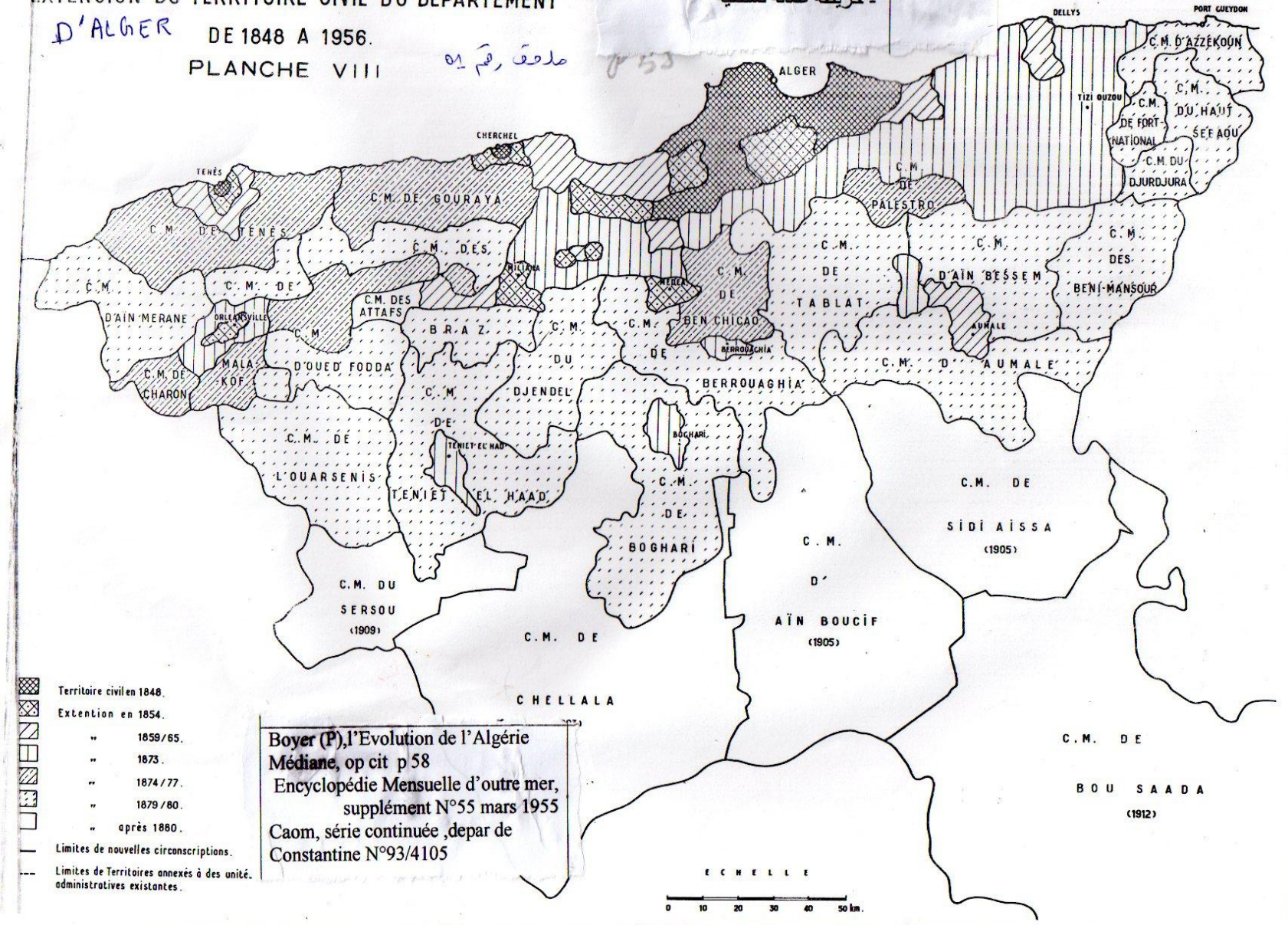
الملاحق

- خريطة عمالة الجزائر
خريطة عمالة وهران
- خريطة عمالة قسنطية

EXTENSION DU TERRITOIRE CIVIL DU DEPARTEMENT D'ALGER DE 1848 A 1956.

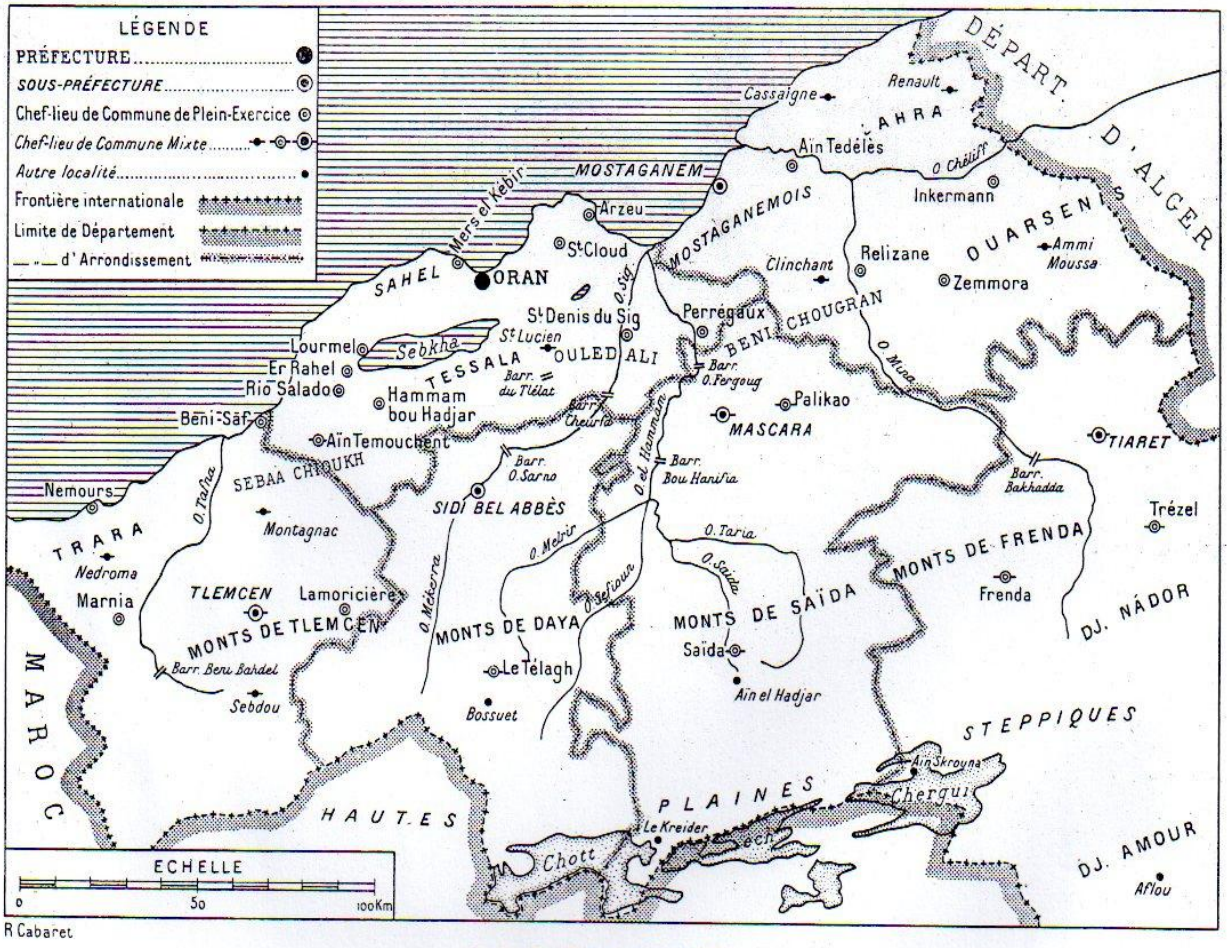
PLANCHE VIII

ملحق رقم 01



Boyer (P),l'Evolution de l'Algérie Médiane, op cit p 58
Encyclopédie Mensuelle d'outre mer, supplément N°55 mars 1955
Caom, série continuée ,depar de Constantine N°93/4105

ملحق رقم 01



R Cabaret

Carte du Département d'Oran

ملحق رقم 20


D'ALGER
GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE
Service Cartographique
DÉPARTEMENT DE CONSTANTINE
LIMITES ADMINISTRATIVES
Carte dressée par ordre de
M. le Ministre M.E. NAEGELEN
GOUVERNEUR GÉNÉRAL
Echelle : 1/400.000
1949
BOUGIE
Djidjelli

2 - ملحق خاص بالتطور الكرونولوجي
للمجالس العامة الجزائرية

ANNEXE VII

TABLE CHRONOLOGIQUE DES TEXTES CONCERNANT L'INSTITUTION ET LE FONCTIONNEMENT DES CONSEILS GENERAUX D'ALGERIE

(Jusqu'à la création des Commissions Administratives départementales et des Assemblées Régionales)

Décret du 27 octobre 1858 créant dans chaque province d'Algérie un Conseil général.

Décret du 11 juin 1870 organisant l'élection des membres des Conseils généraux d'Algérie.

Décret du 28 décembre 1870 abrogeant, dans toutes ses dispositions, le décret précédent, fixant les conditions d'élection des membres français des Conseils généraux des 3 départements de l'Algérie (30 membres par Conseil) et la nomination de 6 membres assesseurs, choisis parmi les indigènes musulmans, naturalisés ou non.

Décret du 12 octobre 1871 fixant à 26 le nombre des membres du Conseil général du département d'Alger.

Loi du 22 novembre 1872 maintenant le nombre des membres du Conseil général et la formation des circonscriptions fixées par le décret du 12 octobre 1871, et maintenant, pour les assesseurs musulmans, la voix délibérative que leur donnait le décret du 28 décembre 1870.

Loi du 26 juillet 1873 fixant au premier lundi du mois d'octobre la session des Conseils généraux de l'Algérie.

sept. 1875 (1) — Décret relatif à l'organisation des Conseils généraux d'Algérie.

3 mars 1876 — Décret rendant applicable en Algérie la loi du 7 juin 1873 en ce qui concerne les membres indigènes se refusant à remplir certaines de leurs fonctions.

30 septembre 1876 — Décret modifiant l'article 23 du décret du 23 septembre 1875 susvisé.

6 mars 1877 — Décret complétant l'article 70 du décret du 23 septembre 1875.

29 juillet 1880 — Décret relatif à l'augmentation du nombre des Conseillers généraux du département d'Alger (27 au lieu des 26 fixés par décret du 12 octobre 1871).

3 août 1880 — Décret abrogeant les articles 8, 9 et 10 du décret du 23 septembre 1875 et les remplaçant par les articles 8, 9 et 10 de la loi du 10 août 1871.

20 août 1880 — Avis du Conseil de Gouvernement de l'Algérie relatif au renouvellement des Conseils Généraux d'Algérie concernant les assesseurs musulmans.

23 mars 1883 — Décret portant extension à certains fonctionnaires et agents spéciaux d'Algérie des incompatibilités prévues par la loi du 10 août 1871.

18 août 1883 — Décret portant le nombre des membres français du Conseil général du département d'Alger à 30 (au lieu de 27).

20 août 1886 — Décret fixant la composition des circonscriptions appelées à élire, chacune un Conseiller général.

(1) Voir page 222 « *in fine* »

23 juillet 1891 — Loi portant modification de l'article 8 de la loi du 10 août 1871 sur les Conseils généraux.

1er avril 1892 — Décret complétant l'article 30 du décret du 23 septembre 1875 sur l'organisation des Conseils généraux d'Algérie.

28 juillet 1892 — Arrêté du Gouverneur général déterminant le chef-lieu et la composition des circonscriptions appelées à élire, chacune, un Conseiller général dans les trois départements.

17 septembre 1898 — Décret rendant applicables aux Conseils généraux d'Algérie les dispositions de la loi du 12 juillet 1898 relative au vote des centimes additionnels et extraordinaires et des emprunts départementaux.

21 septembre 1899 — Décret modifiant les articles 61 et 63 du décret du 23 septembre 1875 sur l'organisation des Conseils généraux d'Algérie (Budget).

20 cotobre 1899 — Décret modifiant l'article 71 du décret du 23 septembre 1875 relatif à la Commission départementale.

6 juin 1901 — Décret relatif à la fixation des élections pour renouvellement des séries sortantes des Conseils généraux d'Algérie.

24 juin 1901 — Décret complétant les dispositions du décret du 6 juin 1901 susvisé.

24 août 1904 — Avis du Ministre de l'Intérieur sur la pétition tendant à donner aux mozabites installés en dehors du M'Zab une représentation distincte aux Conseils généraux.

7 juillet 1906 — Décret modifiant l'article 23 (§ 2) du décret du 23 septembre 1875 sur l'organisation des Conseils généraux d'Algérie.

24 septembre 1908 — Décret modifiant le décret du 23 septembre 1875 (élection des membres musulmans).

17 février 1909 — Arrêté du Gouverneur général de l'Algérie déterminant le chef-lieu et la composition des circonscriptions électorales appelées à élire un Conseiller général musulman dans les trois départements d'Algérie.

11 mars 1909 — Décret relatif aux conditions matérielles du scrutin pour l'élection des Conseillers généraux musulmans en Algérie.

17 mars 1909 — Arrêté du Gouverneur général de l'Algérie déterminant les formes de l'élection des membres musulmans des Conseils généraux.

28 mai 1910 — Arrêté du Gouverneur général de l'Algérie déterminant le siège et la composition des circonscriptions appelées à élire un Conseiller général.

27 février 1912 — Loi relative à l'attribution de l'indemnité de déplacement aux Conseillers généraux.

25 mai 1912 — Décret relatif au montant des indemnités de déplacement et de séjour allouées aux Conseillers généraux.

14 mai 1913 — Arrêté du Gouverneur général déterminant le siège et la composition des circonscriptions appelées à élire un Conseiller général.

6 février 1919 — Décret fixant, dans son article 9, le nombre des Conseillers généraux indigènes de chacun des départements algériens au 1/4 de l'effectif total des membres du Conseil général.

30 juin 1920 — Décret relatif à l'attribution des indemnités aux Conseillers généraux.

30 mars 1923 — Décret rendant applicable à l'Algérie la loi du 29 mars 1923 fixant la date d'ouverture de la 1re session annuelle des Conseils généraux.

5 août 1924 — Décret relatif aux indemnités allouées aux Conseillers généraux.

7 septembre 1925 — Arrêté du Gouverneur général de l'Algérie fixant le chef-lieu et la composition des circonscriptions électorales appelées à élire un Conseiller général français.

15 septembre 1925 — Arrêté du Gouverneur général de l'Algérie fixant le chef-lieu et la composition des circonscriptions électorales appelées à élire un Conseiller général musulman.

5 novembre 1926 — Décret relatif à l'Administration des départements (modifie art. 46-47) abroge art. 48-49, modifie art. 57-63-66, ajoute un titre VIII : des syndicats interdépartementaux. (Toutes ces modifications et abrogations concernant la loi du 10 août 1871).

30 décembre 1926 — Décret relatif aux indemnités accordées aux Conseillers généraux.

15 avril 1927 — Décret fixant la date d'ouverture de la 1re session ordinaire des Conseils généraux pour l'année 1927.

23 juillet 1927 — Loi relative à l'ouverture des 2 sessions ordinaires des Conseils généraux.

28 juillet 1927 — Décret modifiant l'article 41 du décret du 23 septembre 1875 modifié par le décret du 1er décembre 1918 (contributions extraordinaires votées par les Conseils généraux.

8 septembre 1927 — Lettre du Gouverneur général de l'Algérie sur l'opportunité d'application à l'Algérie de la loi du 23 juillet 1927 relative à l'ouverture des 2 sessions ordinaires des Conseils généraux.

29 juin 1928 — Décret relatif à la fixation des indemnités de déplacement et de séjour allouées aux Conseillers généraux.

17 juillet 1928 — Loi fixant la date du renouvellement triennal des Conseils généraux.

22 août 1928 — Arrêté du Gouverneur Général de l'Algérie portant modification des circonscriptions électorales indigènes pour Conseillers généraux du département d'Alg

16 avril 1929 — Décret fixant ouverture de la 1re session ordinaire des Conseils généraux

12 septembre 1931 — Décret modifiant le droit d'option matière d'élection au Conseil génér

17 septembre 1931 — Arrêté du Gouverneur Général de l'Algérie fixant le chef-lieu et la composition des circonscriptions électorales appelées à élire un Conseiller général *français* dans les trois départements algériens.

542

17 septembre 1931 — Arrêté du Gouverneur général de l'Algérie fixant le chef-lieu et la composition des circonscriptions électorales appelées à élire un Conseiller général *musulman* dans les trois départements algériens.

11 août 1932 — Décret reportant au lundi 14 novembre 1932 la date de la 2me session ordinaire du Conseil général pour l'année 1932.

29 septembre 1935 — Décret portant dérogation à la durée de la session d'octobre du Conseil général.

8 avril 1936 — Décret fixant, pour l'année 1936, au 6 mai, la 1re session ordinaire des Conseils généraux d'Algérie.

21 avril 1938 — Décret relatif à la convocation des collèges électoraux concernant les Conseils généraux (modification de l'art. 12 du décret du 23 septembre 1875).

30 septembre 1938 — Décret relatif à la fixation de la date d'ouverture de la 1re session ordinaire de l'année 1938 du Conseil général.

18 août 1940 — Loi modifiant l'art. 24 de la loi du 10 août 1871.

13 octobre 1940 — Loi portant suspension des Conseils généraux et création de Commissions administratives.

14 novembre 1940 — Loi relative à la démission d'office des Conseils généraux.

17 juillet 1941 — Décret étendant à l'Algérie la loi du 30 mai 1941 relative aux fonctions exercées par les Conseillers généraux (*période de l'Etat français*).

24 mars 1943 — Arrêté de l'Ambassadeur de France Gouverneur général de l'Algérie relatif au rétablissement des membres des Conseils généraux d'Algérie régulièrement investis de leur mandat à la date du 22 juin 1940, dans toutes leurs fonctions électives et administratives, nonobstant toute démission, quel qu'en soit le motif, intervenue postérieurement à cette date (sauf certaines réserves).

15 mai 1943 — Ordonnance abrogeant la loi du 30 mai 1941 (1) qui prescrivait la cessation des fonctions administratives des Conseillers généraux.

7 mars 1944 — Ordonnance fixant (dans son article 4) aux 2/5e de l'effectif total le nombre des Conseillers généraux français-musulmans.

8 juillet 1944 — Décret modifiant l'article 69 du décret du 23 septembre 1875 relatif à la composition des commissions départementales en Algérie.

23 novembre 1944 — Décret portant application des dispositions de l'article 3 de l'Ordonnance du 7 mars 1944 sur le Statut des Français Musulmans d'Algérie en ce qui concerne l'établissement des listes électorales des Français-Musulmans.

27 novembre 1944 — Décret concernant la représentation des musulmans non citoyens dans les Conseils généraux d'Algérie.

20 août 1945 — Ordonnance relative à l'élection des Conseils généraux en 1945.

---

(1) (ensemble les textes complémentaires et d'application notamment le décret du 17 juillet 1941).

7- التماس فيدراليه المنتخبين بمجلس عمالة قسنطينة

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE

Cabinet du Gouverneur Général

Alger, le 7 JAN 1948

N° 111 C.C.

Le Gouverneur Général de l'Algérie

à Monsieur le Ministre de l'Intérieur
- Cabinet -
- Sous-Direction de l'Algérie -

PARIS

BAE/314

V/S Vœu du Conseil général de Constantine.

Dans sa séance du 20 Novembre 1947, le Conseil Général de Constantine a émis sur la proposition de la Fédération des Elus qui a à sa tête le Docteur BENDJELLOUL, un vœu tendant à assurer aux Musulmans, dans les emplois publics, une représentation proportionnelle à l'importance de leurs populations.

J'ai l'honneur de vous faire parvenir, sous ce pli, un exemplaire de ce vœu pour votre information./.

Signé : Yves CHATAIGNEAU

CAOM,B,N° 81F/714, conseils Généraux

3 septembre 1945 — Décret appliquant à l'Algérie l'Ordonnance du 20 août 1945.

23 août 1946 — Décret fixant la date de réunion des Conseils généraux en Algérie.

5 septembre 1946 — Décret n° 46-1947 fixant la date de réunion des Conseils généraux en Algérie.

26 novembre 1946 — Décret complétant le Décret du 23 septembre 1875 relatif à l'organisation des Conseils généraux.

4 avril 1947 — Loi modifiant et complétant l'art. 49 de la loi du 30 juillet 1913 relatif aux indemnités de déplacement et de séjour allouées aux Conseillers généraux.

23 juin 1947 — Décret relatif aux omissions d'inscription de crédits au budget par les Conseils généraux.

2 février 1949 — Arrêté relatif aux finances locales : fixation à 50 du nombre des centimes additionnels que les Conseils généraux peuvent appeler sans autorisation spéciale.

14 mai 1950 — Loi portant modification à la Législation sur les H.B.M. (art. 6 modifiant l'art 41 du décret du 23 septembre 1875).

21 septembre 1951 — Loi relative aux indemnités accordées aux titulaires de certaines fonctions électives.

22 janvier 1952 — Circulaire du Ministre de l'Intérieur relative aux élections cantonales partielles.

15 avril 1953 — Loi n° 53.320 (article 11), du 15 avril 1953 qui ajoute un « 26° » à l'article 41 du décret du 23 septembre 1875. (Octroi de la garantie départementale pour le service d'emprunts).

11 septembre 1954 — Loi n° 54-900 tendant à établir la parité au sein des Conseils généraux des départements algériens entre la représentation des 1er et 2me collèges.

2 février 1955 — Décret n° 55-243 portant décentralisation dans l'Administration des départements algériens.

4 mars 1955 — Décret n° 55.285 portant application de la loi n° 54.900, du 11 septembre 1954 tendant à établir la parité au sein des Conseils généraux des départements algériens entre la représentation des 1er et 2me collèges et application du Décret du 7 septembre 1936 relatif au remaniement des circonscriptions électorales en Algérie.

30 mars 1955 — Décret modifiant l'article 23 du Décret du 23 septembre 1875 concernant la 2me session ordinaire des Conseils généraux (non applicable encore à l'Algérie. La Commission départementale en a demandé l'application - séance du 8 juillet 1955).

28 juin 1956 — Décret portant réorganisation territoriale de l'Algérie.

Addendum

11 décembre 1956 — Décret n° 56-1261 relatif à l'institution des Commissions Administratives provisoires des départements algériens (J.O. R.F. du 13 décembre 1956, p. 11.943).

Filippi (J), la vie et l'œuvre du Conseil du depar d'Alger, op c it

Claude Collot) les institutions coloniales en Algérie p 58.

3- المهنية تطور التركيبة الاجتماعية لأعضاء المجالس العامة

Évolution socio-professionnelle des conseillers généraux musulmans

	Commerçants			Caïds			Propriétaires			Cadis		
	Alger	Oran	Const.	Alger	Oran	Const.	Alger	Oran	Const.	Alger	Oran	Const.
1909	1	0	0	0	3	3	3	0	1	2	1	0

	Négociants			Employés			Propriétaires agriculteurs			Professions judiciaires			Avocats			Médecins			Pharmaciens		
	A.	O.	C.	A.	O.	C.	A.	O.	C.	A.	O.	C.	A.	O.	C.	A.	O.	C.	A.	O.	C.
1923	2	1	1	1	0	0	5	6	6	1	0	0	0	2	1	1	0	1	0	0	0
1939	1	0	3	0	1	0	5	6	4	1	1	0	0	1	0	2	0	4	0	0	1
1951	2	0	1	3*	2	2	12	13	12	1	1		1	0	2	1	0	5	0	1	2

* Dont deux instituteurs.
Ainsi le département de Constantine compte depuis 1919 le plus grand nombre de conseillers, membres de professions libérales munis de diplômes universitaires : deux en 1919, cinq en 1939, neuf en 1951. En revanche le conseil général d'Oran en a toujours compris un nombre extrêmement faible : deux en 1919, un en 1939, un en 1951.

Collot ©, op cit p 58

340

Notiée de renseignements.

Concernant	: M. BEIHAMITI
Prénoms	: Hadj Mohamed
Profession	: Propriètaire
Domicile	: Cassaigne -Mostaganem
Né le	: en 1887 à Cassaigne
Fils de	:
Marié à	: marié
Enfants, leur âge	: sept enfants
Antécédents judiciaires	: néant notre connaissance
Nationalité	: français musulmans

Renseignements généraux

Conseiller général de Cassaigne depuis 1945 (2° col 4° circ.)) - Vice président du conseil général, membre de la commission départemant du conseil général.

Arch. Nat. de France : Inf.
B. N°: 4A C.1284

NOTICE DE RENSEIGNEMENTS

Concernant	:	M. CHEKKAL Ali
Profession	:	Avocat
Domicile	:	Mascara, Place Gambetta
Né le	:	23.9.1896 à Mascara
Marié	:	2 enfants
Situation militaire	:	N'a pas servi
Attitude politique	:	Sympathisant du Parti Radical socialiste

RENSEIGNEMENTS GENERAUX

Elu Délégué à l'Assemblée Algérienne le 4.4.1948 dans la 1ère circonscription (Mascara) par 9028 voix contre 1797 à son adversaire le plus favorisé, ancien batonnier de l'ordre des avocats de Mascara, Me CHEKKAL n'a pas détenu jusqu'à ce jour aucun mandat politique. Président du "Dal el Askri" local il jouit de l'estime générale.

Conseiller du Gouvernement.

Bibliothèque Nationale de France
B.N. 4AG/284.

-:-:-

M. LAMINE

Député M. T. L. D.

Le docteur LAMINE DEBAGHINE est originaire du dépa
tement d'ALGER. Il est très peu connu dans le Constantin
où il ne fait que de brefs séjours, à l'occasion des camp
électorales.

Il s'est fait remarquer à OUED-ZENATI par ses conv
tions religieuses et aussi par ses qualités de beau parleu

Assez bon orateur en langue française, il se montre
particulièrement violent, en réunion publique, dans ses at
ques contre le "colonialisme" et "l'impérialisme français"

Arch.Nat.de France,B,N°4Ag/284,
Questions Musulmanes

05 م/

5- التماس لأعضاء المجالس العامة ،حول طلب توسيع صلاحيات المجالس العامة

V O E U

tendant à l'accroissement des pouvoirs des Conseils Généraux

LE CONSEIL GENERAL d'ALGER,

Considérant que la Constitution Nouvelle précise qu'il sera conféré aux Conseils Généraux des pouvoirs répondant aux exigences de la vie administrative moderne,

Considérant que de plus en plus, on semble avoir tendance à diminuer leurs prérogatives ainsi que celles de leurs Présidents,

Considérant que depuis le début de la Législature passée, ni le Parlement, ni le Gouvernement n'ont déposé de textes pour fixer les attributions respectives des Assemblées Départementales, des Présidents ainsi que les pouvoirs des Préfets,

Considérant que les départements en raison de cet état de chose vivent sous un régime hybride dont le fonctionnement n'est assuré que par des concessions réciproques,

Considérant, qu'il y a urgence à délimiter en matière d'administration les attributions des Assemblées Départementales, des Présidents et des Préfets,

EMET le VOEU

que le Gouvernement dépose sur le bureau de la Chambre le texte qui mette fin à un régime aussi mal défini.

8 A 6 / 7 1 4

signé : BARETAUD

المصدر: CAOM,BN°81F/714, conseils généraux

4 – السيرة الذاتية لبعض أعضاء
المجالس العامة

4AG/284.

04 ملحق رقم

Notice de renseignements.

Concernant	: FERARA
Prénoms	: Janvier, Pascal
Date et lieu de naissance	: 22 août 1903 à Mers-el-Kébir
Profession	: Ex-instituteur -directeur de la SERAC
Domicile	: Mers-el-Kébir
Situation de famille	: Marié 2 enfants âgés de 11 et 7 ans
Services militaires	: cl.1923 -service légal aux O.C.A. - appelé en 1939-40 au 28e train - maréchal-des-logis.
Nationalité	: Française
Conduite et moralité	: Bonnes
Probité	:: probe
sobriété	: sobre
Attitude politique	: Républicain.

Renseignements Généréux

Conseiller Général de Mers-el-Kébir depuis 1945 et Maire depuis 1948 - Vice-Président du Conseil Général et président de la Commission départementale, du conseil général.

6 ـ مراسلة ما بين العضو ايت شعلال
و والي عمالة قسنطينة

Monsieur Le Préfet

du département de Constantine
-:-:-:-:-:-:-:-:-:-:-:-



CP

Monsieur Le Préfet,

J'ai l'honneur d'attirer votre bienveillante attention sur la demande d'emploi réservé présentée par Monsieur AISSAOUI Amar ben Tahar de Saint-Denat, en vue d'obtenir une licence d'un café-maure.

Le dossier de l'intéressé a été adressé au Gouvernement Général de l'Algérie le 26 Avril 1948 sous le N°2384 par la subdivision de Sétif.

Je vous serai très obligé de vouloir bien examiner sa demande avec le maximum de bienveillance.

Veuillez croire, Monsieur Le Préfet, à l'assurance de ma considération distinguée.

Amar AIT CHAALAL

Dép Constantine série Culture 93/03

Caom, série continuée ,depar de Constantine N°93/03

ملحق رقم 08

– صورة للعضو إبراهيمي لخضر من مجلس الجزائر



M. BRAHIMI LAKDAR BEN MOHAMED

Conseiller Général

المصدر: Bibliothèque CAOM, Revue de la ville d'Alger N° 2825

9 - صورة لمندوبين من المجلس العام
للجزائر بمجلس الاتحاد الفرنسي



CAOM, 4I/89 , depar d'Alger

بـــبـــلـيـــوغـرافيـــا

ببليوغرافيا الدراسة

أ– المصادر

1– باللغة الوطنية

1- ابن العقون عبد الرحمان ، مذكراتي ،منشورات دحلب ، الحزائر 2000
2- البشير الإبراهيمي: عيون البصائر - البصائر لعدد 10-1947

3 -البصائر :13أوت 1951 حول مقال عن تصريح الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات بتاريخ 5أوت 1951
4- البصائر ل 17 شعبان 1371 الموافق ل 1952/05/12 العدد 189
5 - الإبراهيمي محمد البشير ، في قلب المعركة، تقديم سعد اله أبو القاسم ،دار الأمة الجزائر،294،1994ص ،
6 - بيان أول نوفمبر ، الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني،1954
7 - خير الدين محمد ، مذكرات ، ج 2،م.و.ك الجزائر،د.ت

8 - كراس خاص بالجامعة النقابية العمالية ، المؤتمر النقابي للوحدة الإفريقية المنعقد بتاريخ 15 – 20 يناير 1951
9- المدني توفيق أحمد ، حياة كفاح ، مذكرات ج2 ، 1925 – 1945، م,و ,ك، الجزائر
10 - ديغول شارل ،مذكرات الأمل ،تر،الدكتول السموحي فوق العادة ، منشورات عويدات ،
بيروت لبنان ،1971 ،407 ص

2- المصادر باللغة الأجنبية

2.1 -Les Archives :Sources Manuscrites **1.2-المصادر المخطوطة :**

a- Centre d' Archives d'Outre Mer a Aix En Provence (CAOM) :
Série CAB, Cabinet des gouverneurs généraux ,de 1CAB a16 CAB
- boite,N° 8 CAB,/66 , Rapports Concernant L'Algérie du Demi siècle , vue Par les Autorités Locales

-boite ,N° 10CAB/54, Evénements d'Algérie en 1954 d'après le Document Social , périodique N° 1,

Série F :Législations , Assemblées et conseils, Alger
Sous série 1F : département d'Alger
-boite,N°1F/129-130,- département d'Alger Rapport du PRG le 18 mars1947 - depart D'Alger, rapport du police, le 20/06/1948
Série 81F :politique du Gouvernement français En Algérie
- boite N° 81 F/ 09,Affaires Algériennes , dossier de la sous direction de L'Algérie, -Dossier concernant les Discours de Naegélen dans les Conseils élus,- Suppression des communes mixtes d'après les interventions de quelques députés de l'Assemblée de la Républiques(Léon Hanson et Ahmed Boumendjel)

- boite N° 81F/10, Situation Politique , économique et sociale de l'Algérie, reforme des Assemblées Algérienne, 28 janvier 1948,- le régime électoral, rapport du préfet d'Alger aux

gouverneur général de l'Algérie et ministre de l'intérieure le 27 janvier 1946, - Insurrections et Faits , Mouvements de protestations sociaux ,1950
- boite N° 81 F/41/Projet de la Loi Relatif A L'Organisation Départemental , devant L'Assemblée Nationale°1391, Séance 1947
- boite N° 81 F/49, Création de Nouveau Département 1949, Réorganisation Administratives.
- 81F/57,situation économique et sociale de L'Algérie , documentation , bulletin , rapports , coupure de presse 153-1958.
- boite N° 81F/80 représentation des conseillers généraux dans les assemblées métropolitaines
- boite N° 81F/667, élections au sein des conseils généraux pour la représentation des élus de l' assemblée de l' U.F, le 26 novembre 1947 1er et 2eme collège, Protestation de Bendjelloul contre les Elections de l'A.U.F
- boite,N° 81F/683 , -LA Situation Administrative de L'Algérie, Situation Economique, Assemblées cantonales élections des conseils généraux ,17juin1951, les Elections Cantonales dans le Départ de Constantine ,
- boite,N°81F/703- Conseils Généraux d'Algérie
- boite, N° 81F/714, les Conseils Généraux d'Algérie ,- Vœu sur l'accroissement des pouvoirs des Conseils Généraux
- boite, N° 81F/715 – 716, Conseils généraux , Rapport Délibératif, dossier N°161
- boite, N° 81 F/ 719, des rapports concernant , le 16 em congrès des présidents des conseils généraux de la France et les département d'outre mer
- B, N° 81F/787Conseil généraux, rapport des préfets
- boite ;N° 81F/878, comptes rendus des sessions des G.G D'Algérie, - les Conseils Généraux Vœux a caractère politique , émis par les conseils Généraux , Séances des conseils Généraux Octobre 1953 ,- les Incidents en Algérie et pays du Nord d'Afrique , Evénements et Troubles en Algérie le 1er Novembre 1954
-boite,N° 81F/1142, régime institutionnelles ,admiratives ,économique , sociale 1941 – 1946, réformes en cours 1945 – 1949… - les Réformes de Chataigneu
-boite,N° 81F/1195, Régimes des élections cantonales , documentations ,textes , lois , textes de règlementations ect …
- 81F/1197- 1198, Parité des collèges électoraux dans les conseils généraux
- boite,N°,N° 81F/1558, Politique du Gouvernement Français , J.O.R.F N° 489 , Avril 1954
- boite;N 81F/1626 , Section de la santé En Algérie ,des Rapports de l'Assemblée Algérienne sur la santé
- boite,N°81F/1667 ; cabinet du G.G , Assistance médiale indigène Annexe de Djelfa , Etude sur l'immigration, Rapport du secrétariat d'état aux Affaires économiques a Mr :le Ministre de l'intérieure le 15/03/1949
- boite,N° 81F/1675 , la vie des Anciens Combattants ,Assemblée de L'U.F, Compte rendue Analytique , Séance 23/06/1949
- 81F/1711, cartes scolaires de la commission scolaire de l'assemblée Algérienne 1950-1955 J.O.R.F ,N° 19,du 05 juillet 1955,séance,18 juin 1955
- boite,N° 81F/1712,des rapports des Secteurs et Sociétés d'Assurances en Algérie , Scolarisation, En Algérie 1945 -1962
- boite N° 81F/1794,Situation Economique et Sociale de l'Algérie de 1945 – 1962 :

- Rapport du reverobi rapporteur de la commission des Affaires économique au sein du A.U.F.31/03/1955
- revue connaissons de l'Algérie 1956, : « la situation économique et sociale en Algérie »
- Revue, notes et études documentaires, ministère de l'intérieure N° 1962, 22 - décembre 1954
- Situation Economique et Sociale de L'Algérie d'après la Revue Bimensuelle N° 8 commune de L'Algérie , 15 février 1956
- Situation Economique et Sociale , revue « France Document N°85janvier 1954
- rapport de Mastepiol Résumé 27/06/1955,17p
- « La politique coloniale dans le domaine économique »in Revue Notes d'études - économiques le 22/12/1954 N° 1962 ministère de l' intérieure
- Rapports André Ruiz,
- Rapport du A.U.F,N° 400, sur la situation démographique de l'Algérie
- booite,N° 81F/1804 Poussée Démographique des Départements Algériens , par « Breil », chef de Service des statistique général de l'Algérie.
- L'étude de la migration Algérienne en Frances d'après Revue semaine en Algérie N°=98 le 20-26 octobre 1953 PP 19-29
- boite,N°81F/ 1805 « La migration Algérienne en France » in revue semaine en Algérie, 20-26 octobre, - Industrie et Industrialisation
-N° 81F/1933 politique des Impôts, Rapport du 11 janvier de gouverneur général au ministre de l'intérieur

Sous Série H ,Affaires Indigènes

- boite, N° 8h/ 14 , Rapport sur la Réorganisation Administrative en Algérie , Reformes Administratives , Modification sur le régime Administratives
- boite N° 12 H/6 , Représentation des Indigènes dans les assemblées Représentatives
- B, N° 17H/50, op cit , Compétence des Cadis en matière du successions de Mozabites dans le Tell Notes sur l'évolution historique de la justice musulmane de 1830 – 1954
- boite, N° 17H/51 , , note du 31/12/1947 , portant , Règlement Administratif publique pour l'organisation du Service de la Justice Musulmane
-boite,N° 19h /22, questions sociales concernant les indigènes .
-boite,N° 19h/31, communes mixtes d'Algérie , rapports mensuelles, 1953,

Série E , Elections dans le Département d'0ran

- boite,N°° E255, election Cantonale, d 'Oran
- boite, N°E257 élection au Ass U.F

Série I, Administration des Indigènes,

Sous Série 2I

- boite , N°2I/47 ,département d'Oran , Diar – El Asekri

Sous Série 5I, SLNA, département d'Oran

- boite,N° 5I/ 40, Activité Syndicales et conflits
-boite N° 5I/92, Conseils Généraux , département D'Oran- élections des conseillers généraux dans le Conseil de la .République. , , Rapport du PRG au Préfet d' Oran 8/05/1951
- boite,N° 51/167, département D'Oran élections cantonales ,Rapport sur les Délibérations du ,C.G,d'Oran octobre 1949
- boite,N°, 5I/168 Dep ORAN . conseil général d'Oran .
- boite,N° 5I/169 départ Oran Conseils généraux

SOUS SERIE 7K , Election Au Conseil Général /depar d'Oran

- boite.N°7k/14 élection de 27 mars 1947 , 20 mars 1949
  *07 octobre 1951 1ER ET 2em collège
  ***** Election du C.G .d'Oran, correspondance du président du conseil au commissaire principal d'Oran N° 3383

Série continuée, département d'ORAN

- boite, N°22, service des réformes rapports mensuelles 1947 -1948, cultes musulmanes.... session ordinaire du conseil d'Oran , exposé du préfet , 1950
- boite, N°28,SLNA , NOTES RAPPORTS et BULLETINS de la presse musulmane d' Algérie la Justice musulmane d'Apres Revue Question Islamique Septembre 1949 , N° 303 pp 108 – 110
- boite,N° 52,commissariat centrale d'Oran et de Mostaganem , rapport journalier 1949- 1952 et 1954.
- boite, N° 313, rapports mensuelles de plusieurs communes mixtes

Série I Administration des indigènes,

Sous Série 4I, Service de Liaison Nord Africain (SLNA), département d'Alger

- boite,N° 4i/39,institutions Algériennes et Métropolitaines 1936 -1952
- bote,N°4i/41, élection du conseil général 1934 – 1960
- boite,N°4i/47, élection cantonale1949
- boite,N°4i/224, Organisation Secrète entre 1949et 1954
- boite,N°4i/226, MTLD ,répression judiciaire et les méthodes policière en Algérie 1948-1949

Série Continuée, , **département de Constantine**,

- boite, N° 93/3 correspondance de Ait chaalal au G.G, Série continuée
- boite,N°93/1993, interventions des élus du département de Constantine
-boite, N° 93/1390- 1560 des rapports des membres et députés du département ,N°93/4105personnel des communes et établissements communaux , élection au conseil général , dépêche de Constantine 10 Mars 1955
- boite, N° 93/1472, Série Continuée ,depart de Constantine , l'Enseignement Privé des Musulmans.
-direction générale du gouvernement en Algérie, section des problèmes islamique Annexe , N°= 18 ,Immigration des fellahs de la Compagne au Villes .

:b- Archives Nationale de France(Arch.Na .De france) à Paris

Plusieurs boites concernant L'Algérie :- la série F et G

- boite , N°4 AG/284, Situation Générale de L'Algérie

-boite , N°4 AG/284, Questions Musulmanes , Biographies des élus au Conseils Généraux Voyage du président « Auriol »En Algérie , mai – juin 1949d'Algérie - « la Région Economique »

- boite, N°4 AG/518, Situation Générale de L'Algérie, novembre 1947 – juillet 1952 , Rapport du « machri, conseiller du président de la république

- boite,N° 4AG/ 532, Correspondance de Mechri , Rapports sur Les G. GS. d'Algérie 03/03/1948 ,

- politique des gouverneurs Généraux, étude sur les Musulmans Algérienne et l'enseignement présenté par « Dabache djamila »

- B,N°2F/ 123 , Région économique « les industries Agricoles En Algérie, Situation Document Algérien N, 58 , du 25/02/1949, cf , CAOM, 81F/1794 Economique In

- B , N° F 7/, 15332Truquages dans les élections d'Algérie - , SLNA, questions musulmanes

Affaires Sociales ,d'après l'Analyse de Plusieurs journaux parue le 11/12/1951

c- Centre National D'Archive d'Algérie, Alger ,(C.N.A):

- Série Agriculture :

- boite, N° 10^{E}/ 108 , « fonctionnement de l'activité de la section crédit du SIP

-boite, N° 10^{E}/111, Assemblée Algérienne session ordinaire mars 1955

- **Chambre de commerce D'Alger1945-1954**

Série Région Economique , B,N° 2F/087, Activité de la Région Economique, Projet de - Création d'une chambre de commerce a Tlemcen ,1947

-**Série Sante publique**

- **Serie** Sante publique 1er er 2eme Trimestre ,5 janvier – 30join 1950,semaine de l'éducation sanitaire- direction de la santé publique et de la famille N° 8248 , correspondance du G.G au préfet de Constantine lez 20/07/01950

- Sante publique 1er er 2eme Trimestre ,5 janvier – 30join 1950,semaine de l'éducation sanitaire.

d – **Direction des'Archives de la Wilaya d'Oran(**D.W.A.O)

La SérieI :Administrations des Indigènes

- boite, N°2260, Dossier N° 11,- Note sur les Programmes étrangers En Afrique du nord sur la position des partis Politique Français a l'égard des Problèmes des Indigènes .

-Note Sur L'Activité des çofs dans les Milieux Mostaganemoise

- boite, N° 2261 , Analyse de la Presse Musulmane

« El Maghreb el Arabi, Rapport N° 454, du 24/09/1947, « La Nation Algérienne sept 1948 N°18

- Note sur l'entente dans les milieux traditionnels Mostaganemois, 1949 dossier N°13

-, Reformes Musulmanes ,rapport N° 103, du 15 mars 1944

- dossier 15/7, Economie des indigènes

- Rapport mensuel sur l'Activité musulmane

- Brochure N°15 , Anciens Combattants

AP,N°111, Annuaire Administratifs Des Départements d'0ran , Alger

- boite,N°4062, dossier 17 , Représentation des indigènes au parlement ans , réformes Musulmans ordonnance du 07/03/1944,

BP 36 Région Economique d'Algérie N°27, Avril 1945- 1954-
B, P 196, Bulletin mensuel de question islamique 1950 - 1953

- BP 201, S.L.N.A, Bulletin Mensuel d'Information Concernant la Politique Indigènes Rapports .Mensuels Sur .l'Activité. Musulmane, depart d'Oran ,du 1947 - 1954 ,Plusieurs Numéros
- Recueil des Actes Administratives , depart de Constantine N°16 Sep 1950

- B,N°05 : Discourt du G.G / Naegèlen devant les Assemblées élus des Conseils Généraux le 18 /02 1948

- B,N° 23 :Commune d'Algérie , 1957
- B, N° 75, Circulaire du 14 mars 1952N° 1921 relative aux modalités d'application général
- B,N°76, Etude du développement Economique de l'Ouest Algérien , Pour L'Etude et le développement de l'Industrie en Algérie
- B,N° 116 : FillIpi (J), Rosu(P) décret 23 septembre 1875 sur l'organisation des conseils généraux d'Algérie , - le Décret de 23 Septembre 1875 (Historique et Des Modifications)

2.2-Sources Imprimé **2.2- المصادر المطبوعة :**

1- **Abbas (F)** , le Régime Colonial , la négation de la justice et la civilisation , 2eme congrès UDMA – Tlemcen 16 -17 et 18septembre 1949 , Alger Ed , Libération 1949 , In 8 ° , 40 P

2 - Annuaire Statistique de L Algérie 1939 – 1949 Alger pp 135- 136

3 - Anonyme , Quelques aspects des Problèmes Economiques et sociaux ,1949

4 - Arexy (G), législation algérien , édition P et G sonbiron , Alger,1932

5 - Association Nationale des Présidents des Conseils généraux de France , Congrès XVI D'Algérie 12 – 21 juin 1953, imprimerie ; braconnier , louval 1953.p 49

6 - Assemblée Nationale Française de 1900 a 1955

7 - **Boyer (B)** ,L'évolution de L'Algérie médiane (Ancien Département , Alger), , de (18301956),ed, librairie d'Amérique et d'orient , Adrien , maison neuve, paris , 1960

8 - Breil(J),Etude de Démographie Qualificative,(la Population En Algérie , Documentation Française, imprimerie nationale 1957, 128p

9 - Bull depart , , Organe des Syndicats du personnel des préfectures d'Alger , Oran , Constantine N°8 mars 1953

10 - Candas (M), la justice Musulmane dans la législation Algérienne d' après l'ordonnance du 23 novembre 1944et la loi du 07 mars 1946

11 - Collectif ; La société d'Oranie , monument civil et professionnel ed 1953 ,ZADIC

12 - Collectif, Département D'Oran ,et son Conseil Général 1830-1930, imprimerie frère heurts 1930, Oran

13 - Débat des Assemblées(EN France).

A- Chambre des Débutés(J.O.R.F),1955 -1945.

B- Débat Parlementaire (Conseil de la République)1945- 1954

C – Le Conseil de l'union française

14- Débat des Assemblées(Algérie)

A- Procès Verbaux des Délibérations des délégations Financiers,1940-1945.

B // Assemblée Algérienne 1947 - 1956

C- **Procès verbaux des Délibérations des Conseils Généraux d'Algérie** ,(Alger , Oran , Constantine , **Rapports des Préfets , Délibérations , Vœux** (1945 -1955)

15 - Département de Constantine , Recueil des Actes Administratifs de Constantine , Septembre 1950 , N°16

16 - Département de Constantine , Recueil des Actes Administratives, 1951, Chantier du Chômage le 15/10/1951

17 - Documentation française , Rapport du haut comité Consultative de la Population et de la Famille , la Population, En Algérie TII, Imprimerie Nationale, 1957

18 - Dessoliers Félix, organisation politique de l'Algérie, ed Augustin , Challouel , Paris, 1894

19 - Document Algérien , N° 11 , série économique, parue le 25 mai 1946

20 - Document algérien , Série Culturelles, plan de scolarisation , octobre 1945-31 décembre 1946 p 41 , 21 - Document algérien , Série Culturelles e problème d' enseignement en Algérie,1946

22 - Document Algérienne 1er janvier 1949 décembre 1949 N° 17 série politique parue le10 aout 1948

23 - Encyclopédie Mensuelle d'Outre Mer, Supplément N°55,Carte du département d'oran

24 - Estoublon(R),Lefebure (P), Code Annoté de L'Algérie , T1,1830-1895,Adolphe Jourdan,1896,1200p

25 **- Estoublon (R) ,Lefebur(p)** , Code Annoté de L'Algérie T1,1903 ,ed, jourdan,PP 300-328

Annoté L'Algérie TII,1896-1905," // // 1907,1064p. **26 - Estoublon, Lefebure,(P)** Code

27 - Estoublon, Lefebure(P), Code Annoté L'Algérie, Supplément, 1942, la maison Neuve , Alger , 1946

28 - FillIpi (J) , la vie et l'œuvre du conseil général du département d'Alger ,imprimerie nord Africain , Alger 1958, 231 P

29 - Gérault (H) principe de colonisation et de législation coloniale 7 em édition, librairie du recueil, Sirey paris 1938

30 - Germes Saint (J), Economie Algérienne , Nouvelle Edition , Alger 1955,

31 - G.G.A, D'Apres la commission des Reforme Musulmans T_2 1er V, documentations de MR :Balensi, Note sur l'industrialisation de L'Algérie
32 - GGA, Assemblée Financière, séance 21 /02/1947, pp 270- 271session décembre 1947 janvier 19418,TI
33 - GGA, Assemblées Financière de L'Algérie, janvier 1947,J. O R.F , 1948 1er partie N°7930 octobre
34 - GGA Assemblée Financière de l'Algérie , Séance ordinaire TII, décembre 1947 – janvier 1948,
35 - C.G.A. Assemblée Financière de l'Algérie, session Extraordinaire, TII ,compte, des délibérations Séance 20 février 1947 ; Rapport gonzales,pp237.137
36 - G.G.A, Assemblée financière, séance 16 janvier 1948 TII pp 1295 – 1296
37 - G.G.A Bulletin statistique général , juillet 1949
38 - G.G.A, exposé de la situation d'Algérie 1945 -1951 présenté par le Gouverneur , Naegelan
39- // // // // 1952 – 1954 // // Léonard
40 - C.G.A , Expose de la Situation de l'Algérie En 1954, industrialisation présente par gouverneur léonard - introduction
41- G.G.A, les conseils généraux, interprétation de la lois organique 10 aout 1871, Boyer,
42 - G.G.A, les événements d'Algérie, Discours et allocution de M.Roger Leonard , Exposés des Commissaires du Gouvernement Devant L'assemblée Algérienne (1 – 16 Novembre 1954), imprimerie officielle Alger 1954
43 - C.G.A.Service de Statistique général , Bulletin statistique général supplément de septembre 1950 ,PP17-18
44- J.0.R.F, Assemblée National , Débat sur le Statut 20 Aout 1947, pp 44 – 46
45 - J.O.R.F, N°223du 24 Septembre1947, 4970
46 - J.O.A,1er partie N°79,du 30octobre1947 p 99
47 - J.O.R.F. Assemblée Nationale , séance 22 aout 1947P 4584
48 - J.O. R.F débat parlementaire assemble 4 mars 1949 P 1244 et 23 avril 1949 P,2436

49 - J.O.R.F.N° 10 , 5juillet 1955 rapport du conseil économique le 28/06/1955 PP327-332

50 - J.O.R.F.N° 10, 105 5juillet 1955 rapport du conseil économique le 28/06/1955 PP327-328
51 - J.O.R.F, Loi Concernant les Anciens Combattants N° 228, le 27/03/1951
52- Lambert (J), Manuel de Législation Algérienne ,Librerie du faculté d'Alger, 1952 , 474P
53- Larcher(E) traité élémentaire, de législation Algérienne T 1 , ed Jourdan, rousseau 1903
54 - levraut et, c les éditeurs, préface lois 22 novembre 1872, relatif au élection et doit de vote, indigent musulman in bulletin de lois, 1er semestre 1874 .

55-Meneville (M.P),Dictionnaire de Législation Algérienne, V1, Ed, Hune Et Cie

56 - Rene rygasse , document , Témoignage d'un ultra sous le drame Algérien , ed, Témoignage chrétien S. D

57-Recueil des actes Administrative de Constantine Septembre 1950 N° 16 , rapport concernant les délibérations , des Assemblées locales

58- Renseignement Statistiques Agricole Année 1946 Série B

59 - Vallery luc, bensaadoune (H), l'Oranie, biographie, imp, hentz frères, oran 1934,
60 - Maquin (E),le partie socialiste et la guerre d'Algérie 1954 – 1958 ed , L'Harmattan , Paris
61 - Méssali (H) , congrès national du MTLD, 2 Emme , Alger , Kœchlin, 1953 In 8 ° , 96 P
62 - Secrétariat Social d'Algérie ; Au Service de l'industrialisation de l »Algérie – la micro industrie, Ed ,secrétariat Social d'Alger, Alger 1959
63- Secrétariat Social d'Algérie ,La Lutte des Algériens contre la faim , Ed , SSA,Alger , , 293 P, 1954

64 - Secrétariat Social d'Algérie , Construire la Cité ,L'Algérie et Sa Jeunesse, Ed S.S., Alger 1957, 417 P.

65 - Secrétariat s général d'Alger , la micro industrielle , S.S.A 1957
travaux de la chambre du Commerce d'Alger 1938,, industrialisation de l'Algérie Motion -66 de la R.E.A.07decembre, 1938, P60

67- Une Chambre d' Economie d'Alger ; le Problème de l'enseignement en Algérie, imprimerie Braconnier ,Alger S.D

3.3 – الجرائد خلال الفترة الاستعمارية **journaux**

- Alger Républicaine, (1947- 1954)
- Dépêche de Constantine 1950 -1954
- Dépêche Oranaise 1948 – 1954
- Dépêche quotidienne d'Alger 16 octobre 1951
- Echo D'Oran , 1946 – 1954
- Echo d'Alger,1947 -1954
-Egalité journal de L'UDMA, 28 mai 1948
-L'Humanité le 10 /01/1953

- Journal Transméditerranéen 1er Année N°2 Avril 1942

-Journal d'Alger 1947 - 1954

- le Figaro le 10 octobre 1951

- Le Monde 1952 – 1954

- Quotidien d'Alger 1949 – 1954

- Quotidien d'Oran 1946 - 1954

- Oran Républicain le 22/10/1950, Evénements de Nedroma
- Oran Républicain 21/05/1953 - 1954

- République Algérienne le 30/101952

3 - المراجع

أ باللغـــــة العربيـــــــــــة

- ابن العقون عبد الرحمان ابن ابراهيم ،الكفاح القومي و السياسي ، من خلال مذكرات معاصر الفترة الثالثة 1947 – 1954،ط2،منشورات السائحي ،الجزائر 2008
- أجرون شارل روبار ، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954 المجلد الثاني، 2005 دار الأمة
- الحمادي عبد الله ،الحركة الطلابية الجزائرية 1817 – 1962 ، مشارب ثقافية و أيدلوجية منشورات المتحف الوطني للمجاهد ط2، الجزائر 1995
القوزي محمد علي ، في تاريخ إفريقيا الحديث المعاصر ، دار النهضة العربية ط1 ، بيروت ، لبنان ، 2
- بوحوش عمار ،العمال الجزائريون في فرنسا ،دراسة تحليلية ط2- ش.و.ع الجزائر 1979
العلوي الطيب محمد ، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 – 1954، منشورات التحف الوطني للمجاهد 1988
- بوحوش عمار ،التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى غاية 1962 ،دار الغرب الإسلامي ط2 ،1982 ،426ص.
- بوحوش عمار ،العمال الجزائرين في فرنسا ، دراسة تحليلية ط2،ش.و.ن.ت،الجزائر 1979
- بوعزيز يحي ، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830 – 1954 ، د.م.ج، 1995،
- بوعزيز يحيى ، سياسة التسلط الاستعماري،و الحركة الوطنية بين 1930- 1954،د.م.ج،الجزائر 1983، 159،ص
- بومالي- لحسن ،استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 1956 , منشورات المتحف الوطني للمجاهد د.
- ثابت رضوان عناد ، 8 أيار / ماي 45 و الإبادة الجماعية في الجزائر ،ترجمة سعيد محمد اللحام منشورات ANEP، الجزائر،ط1، 2005، ،356ص
- جغلول عبد القادر، - تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية ، ترجمة فيصل عباس مراجعة.خليل،دار الحداثة،بيروت،لبنان، 263ص,الاستعمار و الصراعات الثقافية ،ترجمة سليم قسطوان ، دار الحداثة ،بيروت،لبنان ،ط1 1984، 247 ص
- **جوليان** أندري شارل ، إفريقيا الشمالية تسير ، تعريب المنجي و آخرون ، الدار التونسية للنشر ، س.و.ن.ت،تونس 1976،486 ص
- حربي محمد، الثورة الجزائرية ، سنوات المخاض ، ترجمة نجيب عباد ، صالح الثلوثي موفم للنشر ،الجزائر طبع الجزائر 1994 بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، رغاية
- حميد عبد القادر ، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة الجزائر 2007
- طهاري مجمد ،الحركة الإصلاحية في الفكر الإسلامي المعاصر،الكتاب الثالث عبد الحميد ابن باديس1999 ، ص 9
قداش محفوظ ،جزائر الجزائريين ، تاريخ الجزائر 1830 – 1954 ، ترجمة محمد المعراضي ، منشورات ، 2008ANEP

- **قنان جمال** ،قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،1994
- سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية ، 1900 – 1930ن ج2 ،ط 4 ،دار الغرب الإسلامي لبنان 1992، 494ص
- // // 1930- 1945،ج3،دار الغرب الإسلامي بيروت ،لبنان ط4، 1992، ،302 ص
- شريط أمين التعددية الحزبية: تجربة الحركة الوطنية1939-1926 ديوان المطبوعات الجامعية 1998
-شريط عبد الله ، الميلي محمد مبارك ، مختصر تاريخ الجزائر السياسي و الثقافي و الاجتماعي ، م.و.ك،الجزائر

- صاري الجيلالي و قداش محفوظ ، المقاومة السياسية ،1900-1954،الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري،ترجمة عبد القادر بن حراث،ش.و.ن.ت، الجزائر 1987،

-طهاري مجمد ،الحركة الإصلاحية في الفكر الإسلامي المعاصر ، الكتاب الثالث عبد الحميد ابن باديس1999
-محمد حسين ،الاستعمار الفرنسي ، م.و.ك، الجزائر 1986، ط4
- مهديد ابراهيم ،القطاع الوهراني ما بين 1850- 1919، دراسة حول المجتمع الجزائري ،الثقافة و الهوية الوطنية ، - منشورات دار الأديب ،2006
- مهديد ابراهيم ، نجم الشمال الإفريقي و حزب الشعب الجزائري 1926 – 1939 ، الإستراتيجية الوطنية و تأصيل الفكر الاستقلالي ، منشورات دار الأديب 2007

-Ouvrages en Langue étrangère

Abbas (F),- le Jeune Algérien ,(1930) de la Colonie vers la Provence ,Emag, 115p
// // - la nuit Coloniale , Guerre et révolution d'Algérie , A.N.E.P, 176 p
- Agèran (CH.R), - Genèse de L'Algérie Algérienne, éd bouchers, Paris , 2005,685 P
- // // - les Algériens Musulmans et La France TII, O.P.U , ALGER 1969 ,TI+TII=1129 P
// // Histoire de L'Algérie Contemporaine ,1871- 1954 , TII, Paris PUF1979, 648 p
// // Histoire de L'Algérie Contemporaine 1830 – 1976 ,que sais je 7 eme édition , Paris P.U.F1980, 126 P
Alain(D)et Autres, Travail et Travailleurs en Algérie, éd, Mouton ,le Hay, Paris ,S.D
-Alleg (H),et Autre , la guerre d'Algérie , ed, temps Actuel , TI, de L'Algérie des origines a L'insurrection, paris 1981 , 602 p
- Aron (R), Et Autres , Les Origines de la Guerre d'Algérie , Ed , fayard , Paris 1962 , 332P
- Benallegue ©, Algérie Mouvement ouvrière et question nationale 1919 – 1954, OPU, 2004,498P
- Benachenhou (A). Formation du sous développement en Algérie , essai sur les limites du développement du capitalisme, 1830-1962, OPU, 1976, 479 P
Bourdieu (P) et Autres ,Travail et Travailleurs En Algérie Ed , Mouton , Paris 1963
- Bouruiba (B),les Syndicalistes Algériens , Leurs débats de L' Eveil de la libération 1936 – 1962, ed, Dahleb, Emag 1998,450 P
-Benkhada (B), Les Origines Du 1er Novembre,1954 ed, Dahleb, 1989
Chentouf (T), L'Algérie En 1954, Document d'Archive , O.P.U,Alger 2006,335 P
- Courrière (Y),les Fils de la Toussaint , la Guerre D'Algérie 1954- 1962 TI ed, Marabout,1968,
-chikh (S),L'Algérie En Armes, Ou Le Temps Des Certitudes O.P. U,198

- Collot ©, les institution de l'Algérie durant la période coloniale 1830- 1962 ed, CRNS, Paris, OPU, Alger 1991
- Couriol (M), Perspectives Institutionnelles , Ed, Algérie , Monde Nouveau , Paris 1957
-Dépont (O) L'œuvre Centenaire, L'œuvre Française1830 – 1930, Bordeaux, imprimerie , cordan , 1930

-Djebari (Y), La France En Algérie ; bilan controverses VII, La Genèse d'Un Capitalisme Colonial, O.P.U, Alger , 1995
-Egretaud (M), réalité de la Nation Algérienne , ed, sociales Paris ,1961

-Eleshans (H), La Guerre d'Algérie , 1954- 1962 , la Transition d'une France a une Autre , le Passage de la IV La V république Ed, Publiscud 1999, 1023 P

-Francis et Collecte génisson, L'Algérie ; H.L.L, Alger , Enal , 1993

- Galissot(R), Algérie Colonisée, Algérie Algérienne 1870 – 1962 ed ,Zadik,2007

- Goinard (P),Algérie ; L'Œuvre Française , Ed, Robert Laffont, Paris, 1984, 419
- Harbi (M), Stora (B), la guerre d'Algérie 1954 - 2000, la Fin de L'Amnésie
ed, Robert Laffont ,paris , 2004

- Goldzeguer,annéyer , Aux Origines de la Guerre D'Algérie 1940 – 1945, Casbah Ed Alger 2002
- Julien (CH.A), Une Pensée Anti Coloniale , 1914 - 1979 , ed , sindbad, Paris, 1979,267 p
- Lacoste (y) et Autres, L'Algérie passé et présent , ed sociales Paris 1960, 447p
Kadache (M), Histoire du Nationalisme Algérien, question Nationale et Politique Algérienne 1919- 1951TII ,TI+TII=1069 P
-Kaddach(M), Algérie des Algériens , Histoire de L'Algérie 1830- 1950, ed , rocher 1998
- Kharchi(DJ), Colonisation et politique D'Assimilation En Algérie 1830-1962, ED Kasbah, 2004

- khel, © indigènes musulmans, note historique et juridique Oran, fouque 32P

- Kianne (A), Moment du Mouvement National , Textes et Positions , ed , Dahleb ; Alger 1995, 349 P
-Maquin (E), le partie Socialiste et la Guerre d'Algérie ,1954- 1958 , ed , l'harmattan , 1990, 232 p

- Martin©, Histoire de L'Algérie Fançaise1830 – 1962, ed les 4 fils Aymon , Paris 1963 ,506p
- Mazirot (J), L'Algérie Kabylisée, ed , Peyronnet et Cie ,1962 Paris VI,163 P
- Milliot (L) et autres, l'œuvre législative de la France en Algérie, ed Félix Alan, paris 1930 475p
-Naegelen , (M.E), Autobiographie , Mission En Algérie , Paris , Flammarion, 1962 , 311 P

Nouchi (A), L'Algérie Amère ,1914- 1994,ed de la maison des sciences de l'homme, Paris 1995,304 P
-Perrilly (L), Pour Pune Histoire de la guerre d'Algérie 1954 – 1962 , Ed Aet J,Picard , Paris 2002, 323 P
- Piquet, (V) l'Algérie française, Un siècle de Colonisation1830- 1930,ed ,librairie , arnand colin, Paris , 1930 P 151
-Ramaoun(H),L'Algérie , Histoire et Cultures , ed , Casbah, Alger, 2000
-Sefla (A), la Reforme de la justice, Alger,1946
-Simon(J), l'Immigration Algérienne en France, ed Paris méditerranée, Paris 2000
- Stora(B) Histoire d'Algérie contemporaine de 1830-19988 casbah, Alger2004, 367 P
-Stora (B), Zakia Mohamed, Ferhat Abbas, Une autre Algérie , Casbah , édition , 1995,
-Vatin (C.J), L'Algérie , Politique ,Histoire et Société ,ed ; el Maarifa 2010, 395 P
-Violette(M),l'Algérie Vivra' Elle, Ed ,Alcan Paris 1931, 498p
- Yacono(X),- Histoire de La Colonisation Française ,P.U.F,1994, Paris ,126P
- // - Histoire De L'Algérie de La Fin De La Régence Turque
- // A L'insurrection De 1954,Ed L'Atlanthrope ,1993,398P

5 -Articles **5 - المقالات**

أ- باللغة العربية

- الميلي محمد **"دور المدرسة قبل 1954 في التهيئة للثورة"** بجريدة الشروق(الجزائر) بتاريخ 2006/01/05 ،ص 15-
- بشوش نوارة:**"الإدارة الفرنسية تراسل قدماء المحاربين الجزائريين لتسليمهم التعويضات"**في جريدة الشروق اليومي،ليوم 2001/08/11 ،ص04
- بلحاج محمد : **"اتجاهات الهجرة في عمالة وهران – من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية الثورة التحريرية 1945-** 1954 "في مجالة مواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، جامعة معسكر العدد رقم 4 نوفمبر 2009 صص 71-82
- بو الصفصاف عبد الكريم:**"التحولات السياسية عي الحركة الوطنية الجزائري**ة"في مجلة **سيرتا ،السنة الثالثة العدد** 5رجب 1401ه/ماي 1981،ص ص29- 38
- عبيد أحمد:**"الحركة الإضرابية الفلاحية لسنة 1937ف القطاع الوهرانيه،المؤتمر الإسلامي و مشروع بلوم فيوليت"** في مجلة التاريخ دفاتر المغربيةعدد12/01/ /1987،معهد علم الاجتماع ،جامعة وهران ، صص196- 241

ب- مقالات باللغة الأجنبية

-Anannou(P) : « **les Populations Rurales Musulmanes du Sahel D'Alger** »in Revue R.A, V 097, 1953 , OPU, Alger pp 369 – 414
-Barethaut (p**), « La vie Politique et sociale»** , Entretien avec la Revue Agricole de l'Afrique du nord S.D
-Beysade (J), **« le régime collectif de l'Algérie »**, in le document Algérien, décembre 1948 à octobre 1949 parus le 30/12/1949 pp 9-25
-Berque (A), « les Intellectuels Algériens »In R.A, Vol 91, 1947, OPU, pp 260- 276
-Breil (J) , « **L'Algérie et Sa jeunesse** »in service sanitaire S.D, p37

-Boyer(p) : « **L'Evolution démographique de la Population de département d'Alger 1930** " R.A, V 98, 1948 » in R.A, 1954,OPU, pp 332 – 353

-Elsenhans (H), **: «Algérie, 'Economie Rentière : Discontinuités , Perspectives »**, in Revue Insaniate , crasc D'Oran N°25- 26 décembre2004, pp 239- 266
Philippe (M) : '' **Une Province Récalcitrante** '',in Historia Magazine N°199,27 octobre 1971, Belgique pp 178 – 183
- BEN KADA SADDEKI**, « la revendication des libertés publiques dans le discours politique des nationalisme Algérien et l'anticolonialisme français 1919-1954** '' in Revue Inssaniate 8eme année N : 25-26 juillet décembre 2004 Crasc , ORAN, PP 179-199.
-Djerbal (D) :" **La Question démocratique dans le mouvement national 1945-1952"** in Revue insaniat 8eme Année , N : 25-26- juillet décembre
- Document Algérien N° 61 , Série Economique parue le 20/05/1949, sur « **la Place et le Rôle du Paysannat dans l'Economie Algérienne »**pp 43 – 52

-Kateb(k) : **« la séparation scolaire dans l'Algérie Coloniale »,**In Revue Inssaniate N° 25 - 26 , décembre 2004, pp 65 -100 (Crasc – Oarn)
-Yacono(x), : **« l'Economie Algérienne »** In Revue Extrait d'initiation d'Algérie Ruiz Andrieu Maisonneuve 1957, pp 372 – 373

- Yacono(X) **«pour une histoire de l'université d'Alger »**In R .A, VOL ,150.1961, pp 371-392
-Sabatier(E) : **« les droits électoraux des indigènes musulmans »**in Revue des Deux mondes, 1 er Mars 1938, pp 459- 466
-Stora(B) : **« l'Histoire de l'Algérie ,Sources ,problèmes, écritures »**, in Revue insaniate N ; 25-26.2004 crasc, Oran pp, 215-238
-Thenault (s) : **« la Justice dans la guerre d'Algérie »**,in Colloque , La Guerre d'Algérie , Présenté par Harbi (M) et Stora (B)SRNS , , Ed , Robert Laffon , Paris , 2004, p 703-712

6- الرسائل الجامعية
أ باللغة العربية
- بن داهه عدة،ظاهرة الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر بين 1830- 1962، رسالة دكتورة ،كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية ، جامعة السانيا وهران – 2007- 2008، 636 ص.
بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر ما بين 1881 و1914، القطاع الوهراني نموذجا، مذكرة ماجستير قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 2006/ 2007
ب- **باللغة الأجنبية**

- Abid(A), Mouvement Syndical et Lutte sociale En Oranie,1942- 1951, thèse Pour Le doctorat , 3emme cycle , sous la direction de Mr René Gallissot , université de Paris 1985 , 127 P
-ADDA(DJ),LE Rôle Des Elus Musulmans Au Sein Des Délégations Financières En Algérie Des Origines A La veille De La 2ème guerre Mondiale Institut Du Doit 1995, ,thèse Doctorat 3ème Cycle Université D'Oran

-Chakroun(L), le Mouvement National et le Syndicalisme en Algérie1926 -1954 , Mémoire de D.E.S ,Paris, 81P
- Chentouf (T), Assemblée algérienne 1947 – 1956, Thèse,pour le doctorat de 3em cycle de lettre et de sciences Humaines de Paris 1976 , 183p
-Heni (A), Colonisation Agraire et le sous développement En Algérie , 3 Emme Partie , le développement de L'Agriculture
- Le feuvre (D) L'Industrialisation de l'Algérie 1930-1962 échec d'une politique, T 2 thèse de doctorat sous la direction de M, jaque Marseille université de paris, I.V.F.R.HISTIRER
-Rose France (N),les Conseillers Généraux Musulmans d'Algérie ,étude sociale (1858- 1908) Maitrise en Histoire sous la direction du Dr André Nouchi , Université de Nice, Novembre 1974, 180p

فهرست المواضيع

المواضيع	الصفحة
الاهداء	1
التششكرات	2
المختصرات	3
المقدمة	أ- ر
المدخل	**27**
الوضع العام للجزائر قبل 1947	28
البـــــاب الأول : الإطار القانوني و الإداري للمجالس العامة في الجزائر	**50**
الفصل الأول : التطور التاريخي للمجالس العامة في الجزائر	**51**
1 – نظرة المشرع الاستعمجالس العام منذ مرسوم 1875 إلى غاية القانون الخاص 20 سبتمبر 1947	53
2 – واقع المجالس العامة ضمن المؤسسات الاستعمارية في الجزائر بعد سنة 1947.	69
3 – أهمية المجالس العامة لدى المسلمين الجزائريين ما بين 1947 و 1954.	81
الفصل الثاني	**95**
التركيبة و الأطراف الفاعلة في المجالس العامة ما بين 1947 و 1954	**95**
1 - التركيبة الاجتماعية و الاقتصادية لأعضاء المجالس العامة للعمالات في الجزائر.	95
2 – التركيبة السياسية لأعضاء المجالس العامة في الجزائر	104
3 – الأطراف الفاعلة داخل المجالس العامة (أوربيون و مسلمون)	113

الفصلالثالث	132
صلاحيات و مهام المجالس العامة	133
1 – صلاحيات المجالس العامة من خلال التشريعات الفرنسية	133
2 – تجسيد السياسة العامة للحكومة الفرنسية في الجزائر	143
3 – المصادقة على ميزانية العمالة	153
الفصل الرابع	**170**
علاقة المجالس العامة في الجزائر مع المؤسسات الاستعمارية الفرنسية	**171**
1 – **علاقة المجالس العامة مع الميتروبول**	171
1.1 – علاقة المجالس العاهة مع الحكومة الفرنسية	172
2.1- علالقة المجالس العامة مع البرلمان الفرنسي	182
2- علاقة المجالس العامة في الجزائر مع الأجهزة المحلية (في الجزائر)	207
2.1- علالقة المجالس العامة مع الحكومة العامة	207
2.2- علالفة المجالس العامة مع المجلس المالي و الجمعية الجزائرية	213
البـــــاب الثــانـــي	231
عرض أشغال المجالس العامة و انعكاساتها على الجزائريين ما بيت 1947 و 1954	
الفصل الأول	232

- عرض القضايا السياسية و الإدارية	233
1 – واقع ومشاكل التيارات السياسية داخل المجالس العامة	234
1.1 – التيارات الأوربية المهيمنة	234
2.1 – التيارات الوطنية و البحث عن الوجود داخل المجالس	240
3.1 – المستقلون و انشغالاتهم	250
2– اقتراح البلديات و مشاكل التقسيم الإداري	255
1.2 – مناقشة الاصطلاح الإداري للعمالات الجزائرية	255
2.2 – مناقشة تحويل المراكز العمرانية و البلديات المختلطة إلى بلديات كاملة الصلاحيات	260
3.2 – عرض المشاكل الإدارية للمسلمين الجزائريين	266
الفصل الثاني	270
عرض القضايا الاقتصادية في مداولات المجالس العامة	271
1 – المسالة الزراعية	272
1.1-السياسة الزراعية الفرنسية المنتهجة في الجزائر ما بين 1947 و 1954	272
2.1– مرافعات الأعضاء المسلمين في المسألة الزراعية و الغابية	283
3.3 – الحلول المقترحة للقضايا الزراعية المرفوعة من قبل أعضاء المجالس العامة	296
2 – موضوع التصنيع وأهميته في مداولات المجالس العامة	302
1.2 . مناقشة السياسة الصناعية للحكومة الفرنسية	303
2. 2– تدخلات أعضاء المجالس العامة في مجال إمكانات الصناعة ومشاكلها	313
3– تباين مواقف أعضاء المجالس العامة من موضوع الضرائب	323

1.3 - مناقشة دور الضرائب في دخل ميزانية العمالة	324
2.3 ـ الحلول المقترحة لمشاكل العبء الضريبي على الجزائريين	331
3.3 – الإصلاح الضريبي في الجزائر ما بين 1947 و1954	336
الفصل الثالث :عرض القضايا الاجتماعية و الثقافية	342
1– مشاكل قدماء المحاربين	343
1.1– مناقشة مكانة هذه الفئة داخل المجتمع	343
2.1 – الانشغالات المختلفة داخل المجالس العامة	347
2– القضاء الاستعماري في مواجهة مشاكل الجزائريين	354
1.2 – السياسة القضائية الاستعمارية قبل 1947	356
2.2 – مناقشة المشاكل القضائية للمسلمين الجزائريين	365
3 – مناقشة مشاكل النمو الديموغرافي للسكان المسلمين	371
1.3– التطور الديموغرافي في مداولات المجالس العامة	371
2.3 – التشغيل و البطالة في مداولات المجالس العامة	377
.4 – مناقشة الوضع الصحي للسكان المسلمين بالمجالس العامة	388
5 – مناقشة موضوع الهجرة و مشاكلها	396
6 – المسألة التعليمية و الثقافية	413
1.6– **السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر**	413
2.6- **تدخلات أعضاء المجالس العامة في طرح مشاكل التعليم لدى المسلمين ما بين** 1947 **و** 1954	420
3.6– **الاقتراحات و الحلول المقدمة لعلاج مشاكل التعليم بين** 1947و 1954	429
4.6 – **مناقشة الأوضاع الثقافية للمسلمين**	432
الفصل الرابع : انعكاسات أشغال المجالس العامة على الجزائريين ما بين 1947و1954	438
1– الانعكاسات السياسية لأشغال المجالس العامة على الجزائريين	439

1.1-تباين مواقف أعضاء المجالس العامة من مشاركة الجزائريين في الانتخابات	439
1 .1.1-السياسة الفرنسية الانتخابية المنتهجة في الجزائر	440
1.1 .2– مواقف أعضاء المجالس العامة من التزوير الانتخابي	445
2.2– مواقف أعضاء المجالس العامة من الاحتجاجات النقابية	449
3 – مواقف أعضاء المجالس العامة من الأوضاع الأمنية في الجزائر و بلدان المغرب (1947- 1954)	456
1.3- مواقف أعضاء المجالس العامة من الأوضاع الأمنية في الجزائر	456
و بلدان ا لمغرب ما بين 1947 و 1953	
2.3- مواقف أعضاء المجالس العامة من اندلا ع الثورة الجزائرية في 1954/11/01	464
4 – مواقف المجالس العامة من الإصلاحات الفرنسية (1947– 1954)	469
2– الانعكاسات الاقتصادية لأشغال المجالس العامة على الجزائريين	475
1.2–انعكاسات أشغال المجالس العامة على القطاع الزراعي	475
1.1.2-إرساء واقع فلاحي مميز للأوربيين على حساب الجزائريين	476
2.1.2- إرساء علاقات التبادل العقاري ما بين الأوربيين و المسلمين	480
3.1.2– إشراك الفلاحين الجزائريين في التعاونيات الفلاحية	484
2.2- انعكاسات أشغال المجالس العامة على القطاع الصناعي	491
1.2.2- أهمية التصنيع في منظور المجالس العامة	492
2.2.2- الاهتمام باليد العاملة المسلمة	494
3.2.2– الاهتمام بالصناعات الحرفية عند الجزائريين	497
4.2.2- تأثير التصنيع على الجزائريين	500
3– الانعكاسات الاجتماعية و الثقافية لأشغال المجالس العامة على الجزائريين	502
1.3 – مواقف أعضاء المجالس العامة من الهاجس السكاني	503
2.3 – المواقف المختلفة من الآفات الاجتماعية	506
1.2.3 - محاربة البؤس الاجتماعي و الفقر في أوساط السكان المسلمين	507
2.2.3– محاربة البطالة	510
3.3- الاهتمام بالأوضاع الصحية للسكان	515
4.3- المواقف المختلفة لأعضاء المجالس العامة من سياسة التمدرس الفرنسية في الجزائر	518

1.4.3- مواقف أعضاء المجالس المسلمين من سياسة التمدرس الفرنسي	518
2.4.3– المواقف المختلفة من الإدماج التعليمي للتلاميذ المسلمين في الثقافة الأوربية	522
خـاتـمـة	530
الملاحق	536
الببليوغرافيا	556
فهرست المواضيع	572